341.1:M99mA

المؤتمر البرلماني الدولي • السادس والثلاثون • القاهرة، ١٩٤٧ •
مؤتمر القاهرة •

JAN 29
CAT DEPT

341.1
M99mA
FEB 66 156

تجليد
صالح الشر
بيروت - المزرعة

341.1
M99mA
c.1

الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية

مؤتمر القاهرة

المؤتمر البرلماني الدولي السادس والثلاثون

٧–١٢ أبريل سنة ١٩٤٧

ترجمة عربية

لأعمال المؤتمر وقراراته ومضابط جلساته

المنشورة باللغتين الرسميتين للمؤتمر: الفرنسية والانجليزية

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٤٨

مكتبة العرب
مديرها: صلاح الدين البستاني
٢٨ ش كامل صدقي (الفجالة) القاهرة

تقـديم

هذه ترجمة عربيـة للكتاب الذى نشره الاتحاد البرلمانى الدولى عن أعمال مؤتمره السادس والثلاثين . وقد عقد هذا المؤتمر بالقاهرة ، عاصمة مصر ، فيما بين السابع والثانى عشر من شهر ابريل سنة ١٩٤٧ . وإنما حرصت الشعبة البرلمانية المصرية على إتمام هذه الترجمة وطبعها ، لأن المؤتمر السادس والثلاثين للاتحاد البرلماني الدولى هو أول مؤتمر للاتحاد عقد فى دولة تتكلم اللغة العربية ، ولأن بلاد جامعة الدول العربية مثلت فى هذا المؤتمر خير تمثيل . ولذلك كانت أعمال المؤتمر من الوثائق التى يحرص الكثيرون منهم على الاطلاع عليها ، والاحتفاظ بها .

ولقد حرصت الشعبة المصرية البرلمانية ، منذ زمن غير قليل ، على أن يعقد الاتحاد البرلمانى الدولى أحد مؤتمراته بمصر . فمنذ سنة ١٩٣٨ وجه ممثلو الشعبة الدعوة إلى الاتحاد ، حين انعقاد مؤتمره تلك السنة بلاهاى ، كى يعقد مؤتمره فى سنة ١٩٣٩ أو فى سنة تليها بالعاصمة المصرية . ولما كانت الترويج قد وجهت الدعوة فى المؤتمر نفسه للاتحاد ، كى يعقد مؤتمره لسنة ١٩٣٩ فى أوسلو ، وكان الاتحاد قد قبل هذه الدعوة — فقد أعادت الشعبة المصرية الكرة فى سنة ١٩٣٩ حين انعقاد المؤتمر بأوسلو ، ووجهت الدعوة من جديد . لكن قيام الحرب العالمية الثانية ، بعد انفضاض مؤتمر أوسلو مباشرة ، وقف نشاط الاتحاد ، كما وقف كل نشاط سلمى فى العالم ، فلم يعقد الاتحاد بعد ذلك مؤتمره ، بل لم يعقد مجلسه ولم يعقد لجانه ، حتى وضعت الحرب أوزارها .

فلما استأنف الاتحاد نشاطه فى أعقاب الحرب ، تحدث ممثلو مصر ، فى اجتماع الاتحاد بكوبنهاجن ، إلى زملائهم أعضاء البرلمانات الأخرى ، يجددون الدعوة التى سبق توجيهها فى لاهاى وفى أوسلو ، وذلك بعد أن فوضت الشعبة المصرية ممثليها لدعوة الاتحاد إلى عقد مؤتمره السادس والثلاثين بالقاهرة . وقد قبل الاتحاد هذه الدعوة ، ووافق عليها مجلس الاتحاد ، وحدد لها أيام عيد الفصح من سنة ١٩٤٧ ، وأعلن ذلك حين انعقاد لجانه فى سان مورتز . وكذلك عقد المؤتمر فى الأيام التى تبدأ من السابع إلى الثانى عشر من شهر أبريل لذلك العام .

وقد كان السبب فى حرص الشعبة البرلمانية المصرية على دعوة الاتحاد ليعقد أحد مؤتمراته بالعاصمة المصرية ، هو بعينه الذى دعاها لتنضم إلى الاتحاد لأول ما صدر الدستور وانعقد البرلمان المصرى فى سنة ١٩٢٤ . ذلك حرص مصر على الاشتراك بكل جهدها فى الحياة الدولية

فى مختلف مظاهرها . ومن ثم كان حرصها على الاشتراك مع أعضاء البرلمانات من الأمم المختلفة فى مؤتمرات الاتحاد السنوية وفى مجلسه ولجانه ، للتعارف وللتداول فى الشؤون العالمية ، سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية ، رجاء أن تؤدى الاتصالات المباشرة بين أعضاء البرلمانات المختلفة إلى حل المشاكل الدولية بالوسائل السلمية .

كان الاتحاد البرلمانى الدولى ، أول تأليفه فى سنة ١٨٨٨ ، يكاد يكون أوروبيا صرفا . لكنه لم يلبث ، حين انضمت إليه بعض الدول غير الأوربية ، أن بدأ يصير عالميا يضم ممثلين لشعوب العالم المختلفة فى قاراته جميعا . فلما أعلنت مصر نفسها دولة مستقلة ذات سيادة ، ثم لما أصدر المغفور له الملك فؤاد الأول دستورها فى سنة ١٩٢٣ ، ثم لما اجتمع برلمانها فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ — سارعت للانضمام الى هذا الاتحاد الذى يعتبر بحق برلمانا عالميا ، لأنه يضم الشعب البرلمانية لجميع الدول المشتركة فى الاتحاد . وإذ كانت كل شعبة من هذه الشعب البرلمانية تضم أعضاء من مختلف الأحزاب فى البرلمان الذى تمثله ، كانت مجموعة هذه الشعب تمثل العالم فى مجموعه إلى حد كبير تمثيلا صحيحا ؛ وكان مستطاعا لذلك ، عن طريق اتصال أعضائها اتصالا مباشرا ومناقشتهم المسائل التى تعرض عليهم مناقشة حرة ، اتخاذ الوسائل المنتجة لتوطيد النظام فى العالم بالتقريب بين أنظمته فى البلاد المختلفة : تقريبا ييسر التفاهم بينها ، ابتغاء تذليل كل سبب لخلاف يمكن أن يؤدى إلى فرقتها وانقسامها .

وليكون للاتصال المباشر أثره المنتج ، يحسن أن يقف أعضاء الشعب البرلمانية المختلفة على شؤون الحياة فى الدول و بين الشعوب المختلفة . ولهذا يعقد الاتحاد كل سنة مؤتمره فى بلد غير البلد الذى عقده فيه فى السنوات السابقة ، حتى يكون اتصال الأعضاء من غير هذا البلد بالحياة العامة والخاصة فيه — ولو اتصالا سريعا — مؤديا إلى إدراك أسباب التقارب والتفاهم بين الشعوب . ومن أجل هذا دعت الشعبة المصرية البرلمانية مؤتمر الاتحاد لينعقد بالعاصمة المصرية ، ليرى الممثلون الأحرار للشعوب الحرة كيف يستطيع شعب تحرر من الحكم الأجنبى من زمن قريب ، ولا يزال لهذا الحكم الأجنبى فيه آثار ومعقبات ، أن ينهض بشؤونه المختلفة نهضة قوية لخير أبنائه جميعا فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكيف يستطيع بذلك أن يشارك فى النهضة العالمية مشاركة تفيد منها شعوب الإنسانية جميعا .

لقد كانت الشعبة البرلمانية المصرية تدرك تمام الإدراك ، يوم وجهت الدعوة لعقد مؤتمر الاتحاد البرلمانى بمصر ، أن أعضاء البرلمانات المختلفة لن يصرفهم المتاع بآثار ماضينا المجيد عن أن يلمحوا جوانب النقص التى لا تزال باقية فى حياتنا العامة من نواحيها المختلفة . ولم يصدهم ذلك عن الحرص على دعوة الاتحاد إلى مصر ، ثقة منهم بأن ممثلى الدول المختلفة سيرون آثار النهضة الحديثة التى تمت منذ تولى أبناء مصر حكم مصر ، وسيقدرون الجهد العظيم الذى بذل لإقامة هذه

الآثار الحديثة فى هذا الزمن الوجيز ، وسيحكمون لذلك بأن مابقى من معقبات الحكم الأجنبى من تأخر فى بعض النواحى لا تبعة على المصريين فيه ، وأنه صائر إلى الزوال عما قريب . وسيكونون لذلك أنصارا لحرية الشعوب المغلوبة على أمرها فى أرجاء العالم كله، حتى تستطيع هذه الشعوب أن تنهض كما نهضت مصر ، وأن تتمتع من الحرية بحظ يتزايد على السنين بقدر ما يتم لها من تقدم فى إدراك معنى الحرية ، يتمتع بها الفرد فى حدود النظام الذى يكفل لكل حريته التامة من غير أن يجنى على حرية غيره .

ولهذا استقبلت مصر كلها ، ملكها و برلمانها وشعبها ، هذا المؤتمر البرلمانى الدولى بالتحية الصادقة والترحيب الحار . وقد وجه حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ، باسم الشعب المصرى ، لأعضاء المؤتمر جميعا تحية يسرنا أن نسجلها فى هذا التقديم ، لأنها تعبر خير تعبير عما كان يجيش بنفس أهل مصر إزاء هذا المؤتمر البرلمانى الأول ، الذى عقد على ضفاف النيل وتحت سماء مصر . قال جلالته :

"باسم مصر الخالدة ، ولمناسبة اجتماع المؤتمر البرلمانى الدولى ، الذى يعقد بالقاهرة لأول مرة فى العصر الدولى الذى تمخضت عنه الحرب العالمية الأخيرة — أحيى ممثلى برلمانات العالم الديمقراطى أطيب التحية .

"إن شعب وادى النيل ، الغنى بتراثه ، الفخور بحظه فى مدنية المجتمع البشرى منذ عهد ما قبل التاريخ ، السعيد بنهضته الفتية فى ميادين الرقى المادى والروحى — قد اعتزم أن يتعاون مع الأمم التى تمثلونها فى سعيها المشترك لبناء نظام عالمى جديد ، انصهر فى أتون الحرب الجامحة الأخيرة ، ولا قيام له إلا على المساواة التامة والعدالة الحقة بين الدول ، وعلى الوحدة الأخوية بين الشعوب التى ربطت الأقدار بينها ولا انفصام لعروتها أبدا .

"وإنى لأرجو للاتحاد البرلمانى الدولى أن يمضى قدما فى أداء رسالته لتوطيد التعاون بين الشعوب ، حتى يجنب العالم ويلات انفجار جديد يودى بالسلام" .

وكانت أعمال المؤتمر، كما سيراها القارئ فى هذا السجل، جديرة بهذه التحية وهذا الترحيب. فرغم ما كان يسود جو السياسة العالمية من الاضطراب الذى لا يزال إلى يومنا الحاضر يهدد طمأنينة العالم، حضر مؤتمر القاهرة ممثلون برلمانيون لأربع وعشرين دولة، بينهم ممثلو الولايات الأمريكية المتحدة. ومع أن روسيا السوفييتية لم تلب الدعوة التى وجهت إليها للاشتراك فى المؤتمر، اشترك فيه ممثلون لعدة من دول أوربا الشرقية الموالية للجمهورية السوفييتية. وقد ترددت المخاوف فى صدور بعض رجال الاتحاد مما عساه يقع من خلاف بين الدول السوفييتية وغير الدول السوفييتية، ثم تمت أعمال المؤتمر فى جو من المودة والصفاء، لم تشبه شائبة تسوغ قليلا ولا كثيرا من هذه المخاوف. بل لست أحسبنى أغلو إذ أقول: إن جو المؤتمر كانت ترفرف عليه روح إنسانية سامية غاية السمو، تريد السلام وتريد التعاون العالمى مخلصة أصدق الإخلاص للسلام وللتعاون. ولا عجب فى ذلك، وقد كان الذين شهدوا المؤتمر يتكلمون جميعا باسم الشعوب لا باسم الحكومات. والشعوب إذا تركت لسجيتها، فلم تحركها مطامع الأفراد ومنافع الجماعات، راغبة أبدا فى السلم والتعاون، حريصة أبدا على أن يسود العدل ربوع العالم بأسره.

وسجية الطيبة وحب العدل وحسن التقدير، هى التى جعلت إخواننا أعضاء الشعب البرلمانية، الذين اشتركوا فى مؤتمر القاهرة، يذكرون هذا الاجتماع السلمى الأول بعد الحرب العالمية الثانية بروح ملؤها التفاؤل والود. وسيرى القارئ، فيما سيتلوه عن ذلك فى غضون هذه المجموعة، ما يغنينى عن الإشارة إليه. على أنى لن أستطيع أن أغفل ما كان زملاؤنا الذين حضروا مؤتمر القاهرة يلقوننا به من عبارات التحية والتقدير، كلما التقينا فى أمريكا أو أوروبا أو أية بقعة أخرى من بقاع الأرض. ولست أسوق هذا القول إشادة بفضل مؤتمر نظمته مصر، ثم لم يكن لها من فضل فيه بعد التنظيم أكثر مما لأية شعبة برلمانية اشتركت فيه. وإنما أسوقه دليلا على أن الناس يستطيعون أن يعيشوا فى سلام وإخاء وحرية، ما أرادوا أن يعيشوا فى ظلال هذه المبادئ السامية التى تتحقق فى رحاب العدل المجرد عن الهوى، والتى تكفل لبنى الإنسان حيثما كانوا خير متاع بما فى الحياة من أسباب المتاع.

وكم تود الشعبة المصرية لو أن ما يصدره الاتحاد البرلمانى من أعمال مؤتمراته ومجلسه ولجانه يترجم إلى اللغات المختلفة، ومنها العربية، لتكون هذه الأعمال من دواعى التقريب والتفاهم بين الشعوب. ومع تقديرنا لما يقتضيه هذا العمل من جهد ونفقة، فإنا لنرجو، والاتحاد البرلمانى يسير بخطوات واسعة ليصبح عالميا بأوسع ما لهذه الكلمة من معنى، أن يتمكن فى يوم قريب من نشر أعماله بمختلف اللغات. ولعل ترجمتنا لأعمال مؤتمر القاهرة تكون خطوة أولى فى هذا العمل الجليل الفائدة.

وأحسب القراء يشاركوننا هذا الرأى ، وأنهم يزدادون تأييدا له ، حين يطالعون ما تحتوى عليه هذه المجموعة من أعمار مؤتمر القاهرة ؛ وأنهم لهذا يشكرون هيئة التحرير والترجمة ، وبخاصة الدكتور سيد نوفل والأستاذ إلياس دبوس .

فإذا صدق حسابنا ، وكان لهذا العمل أثره فى توجيه الاتحاد هذه الوجهة ، كان ذلك خير ما تبغى لخير الإنسانية جمعاء ؛

القاهرة فى ٢٥ مايو سنة ١٩٤٨

محمد حسين هيكل

رئيس مجلس الشيوخ المصرى

ورئيس الشعبة المصرية للمؤتمرات

البرلمانية الدولية

فهـــرس

صفحة

تمهيد ١

القسم الأول

وثائق تمهيدية :

(ا) منشورات :

منشور المكتب رقم ١ بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٦... ... ... ٩

« « « ٢ « ٣١ يناير سنة ١٩٤٧ ... ... ١٢

« الشعبة المصرية رقم ١ بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ... ... ١٦

« « « ٢ « ١٠ يناير سنة ١٩٤٧... ... ... ١٧

(ب) جدول الأعمال النهائى ومشروعات القرارات :

جدول الأعمال النهائى... ... ... ٢٩

مواقيت المؤتمر ٣١

مشروعات القرارات :

الهجرة ونقل السكان ٣٢

تعويض خسائر الحرب و إعادة التعمير الدولى ٣٤

تدوين مبادئ القانون الدولى ٣٦

الاقتراحات الخاصة بتعديل النظام الأساسى للاتحاد... ... ... ٣٨

(ج) تقارير :

تقرير السكرتير العام :

نظرة فى الحالة الدولية ٤٧

مقدمة — توتر العلاقات الدولية — التيارات الفكرية — التطور الدستورى — ميثاق

صفحة

الأمم المتحدة — تحول العلاقات العالمية — معاهدات الصلح — العالم الجديد —
التحول الاقتصادى والاجتماعى — الاتحاد البرلمانى الدولى ٤٧

القسم الخاص :

الاجتماعات البرلمانية الدولية منذ نهاية الحرب — جلسات مجلس الاتحاد — دورات
اللجان الدائمة العامة واللجان الفرعية للدراسات — جلسات اللجنة التنفيذية — القسم
المستقل للسكرتيرين العامين للبرلمانات ١٢٨

تقارير عن المسائل الواردة بجدول الأعمال :

الهجرة ونقل السكان ١٣٣
تعويض خسائر الحرب ١٣٦
تدوين مبادئ القانون الدولى ١٥٧
تعديل النظام الأساسى للاتحاد ١٨٣

القسم الثانى

مضابط الجلسات :

الجلسة الافتتاحية المعقودة صباح يوم الاثنين ٧ أبريل سنة ١٩٤٧ :
افتتاح المؤتمر بحضور حضرة صاحب السمو الملكى ولى العهد ١٩٣
خطاب السكونت كارتون دى فيار ١٩٣
انتخاب رئيس المؤتمر ١٩٩
خطاب حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا... ... ... ٢٠٠
« « « الدولة محمود فهمى النقراشى باشا ٢٠٥
انتخاب مكتب المؤتمر ٢٠٧

الجلسة المعقودة صباح يوم الاثنين ٧ أبريل سنة ١٩٤٧ :
المناقشة العامة فى تقرير السكرتير العام... ... ... ٢٠٨

صفحة

الجلسة المعقودة مساء يوم الاثنين ٧ أبريل سنة ١٩٤٧ :

استئناف المناقشة فى تقرير السكرتير العام ٢٢١

الجلسة المعقودة صباح يوم الثلاثاء ٨ أبريل سنة ١٩٤٧ :

استئناف المناقشة فى تقرير السكرتير العام ٢٥٩

الجلسة المعقودة صباح يوم الأربعاء ٩ أبريل سنة ١٩٤٨ :

الهجرة ونقل السكان ٢٩٢

الجلسة المعقودة مساء يوم الأربعاء ٩ أبريل سنة ١٩٤٧ :

تعويض أضرار الحرب والتعمير الدولى ٣٢٧

الجلسة المعقودة صباح يوم الخميس ١٠ أبريل سنة ١٩٤٧ :

تدوين مبادئ القانون الدولى ٣٦٤

الهجرة ونقل الشعوب — التصويت ٣٧٨

تعويض خسائر الحرب — التصويت... ... ... ٣٨٤

الجلسة المعقودة مساء يوم الخميس ١٠ أبريل سنة ١٩٤٧ :

تدوين مبادئ القانون الدولى — استئناف المناقشة وختامها ٣٨٧

الجلسة المعقودة مساء يوم الجمعة ١١ أبريل سنة ١٩٤٧ :

المناقشة العامة فى تقرير السكرتير العام — استئناف المناقشة وختامها ٤١٢

الجلسة المعقودة صباح يوم السبت ١٢ أبريل سنة ١٩٤٧ :

تعديل النظام الأساسى للاتحاد ٤٣٩

الجلسة المعقودة مساء يوم السبت ١٢ أبريل سنة ١٩٤٧ :

تعديل النظام الأساسى للاتحاد — استئناف المناقشة وختامها — تسهيل السفر — تبليغ مجلس الاتحاد البرلمانى أسماء مندوبى الشعب فى الفترة بين المؤتمرين السادس واللاثين والسابع واللاثين — انتخاب عضوين فى اللجنة التنفيذية — انتخاب رئيس مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى — انتخاب الرئيس الشرفى لمجلس الاتحاد البرلمانى الدولى ٤٦٥

صفحة

ختام المؤتمر... ... ... ٤٨٦

ملحقات :

١ — خطابان لمسيو لودفيج ٤٩٢

٢ — خطاب للآنسة تنديلو ٤٩٧

٣ — قرارات المؤتمر ٥٠٢

٤ — أسماء الأعضاء... ... ... ٥٠٨

٥ — جدول توزيع الأصوات فى المؤتمر السادس والثلاثين ٥٢١

تمهيد

وجهت الشعبة المصرية دعوة إلى الاتحاد البرلمانى الدولى ، لكى يعقد مؤتمره فى القاهرة . وعلى أثر هذا ، استشير مجلس الاتحاد كتابة ، فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، فقبل الدعوة مرحبا .

وقد ساهمت الشعبة المصرية بنصيب كبير فى نفقات السفر ، تسهيلا لانتقال الوفـــود ، وأعضاء المكتب ، والموظفين الفنيين .

وهكذا لبى الدعوة — رغم بعد الشقة — عدد كبير من المندوبين ، بلغ عددهم ١٥٧ مندوبا ، عدا أعضاء الوفد المصرى . وهم يمثلون الشعب أو البرلمانات المنضمة للاتحاد ، وعددها ٢٤ ، وهى :

الولايات المتحدة الأمريكية ، والنمسا ، وبلجيكا ، وبلغاريا ، والدانمرك ، ولوكسمبرج ، وتشيكوسلوفاكيا ، وتركيا ، ويوجوسلافيا ، ومصر ، وفنلندا ، وفرنسا ، وبريطانيا العظمى ، واليونان ، والمجر ، والعراق ، وإيطاليا ، والنرويج ، والبلاد المنخفضة ، وبولندا ، ورومانيا ، والسويد ، وسويسرا ، وسوريا .

وقد حالت الأعمال التشريعية ، أو حل المجالس النيابية ، فى كثير من البلاد ، دون تمثيل شعبها البرلمانية ، أو برلماناتها نفسها ، فى المؤتمر . ونخص بالذكر إرلندا ، ولبنان ، وإيران ، وبوليفيا ، والهند ، وزيلندا الجديدة ، وأستراليا ، وإفريقية الجنوبية . كما أن وفد الفيليبين — بعد أن أعلن اشتراكه فى المؤتمر — لم يسافر إلى القاهرة لأسباب نجهلها إلى الآن .

وهكذا اشتركت فى المؤتمر جميع الشعب البرلمانية ، المكونة تكوينا صحيحا ، ما عدا شعب : كندا ، وإيرلنده ، وإيران ، والفيليبين . ولم يمثل مجلس السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ، رغم توجيه الدعوة إليه رسميا .

وقد وافق مجلس الاتحاد على جدول أعمال المؤتمر — بعد استشارته — فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٦ . وكانت "الوثائق التمهيدية" ، التى وزعت قبل عقد المؤتمر بأكثر من شهر ، تتضمن مشروعات القرارات باللغتين الفرنسية والإنجليزية ، وكذلك جميع التقارير المطروحة على المؤتمر .

وعنيت الشعبة المصرية بالتنظيم الفنى للداولات ، بالاشتراك مع مكتب الاتحاد البرلمانى . وقام كثير من المترجمين بترجمة الخطب شفهيا ، باللغتين الفرنسية والإنجليزية .

وأعدت هيئتان لتسجيل المناقشات ، عنيت الأولى منهما بتحرير المضابط وتوزيعها على المندوبين يوما بعد يوم ؛ وقامت الثانية بتدوين ما يدور فى الجلسات بطريق الاختزال .

ولقد كان استقبال مصر للوفود رائعا . وجميع الذين شهدوه يحفظون له أجمل الذكرى .

وخير ما نستطيعه فى هذا المقام هو أن ننقل مقتطفات من المقال الذى جاء فى " نشرة الاتحاد البرلمانى الدولى " ، بعددها الصادر فى شهر مايو الماضى :

" يتعذر علينا أن نصف — فى هذا البيان الوجيز — عظمة الحفلات والرحلات التى نظمت للمندوبين . ولذلك سنقتصر على سردها سردا جافا تاركين لقرائنا أن يستثيروا ذكرى جمال وادى النيل البديع ، وفخامة القصور الملكية والحكومية ، وبخاصة ما يتحلى به الشعب — بأسره — من أدب رفيع تبدو مظاهره — على السواء — لدى ساكن المدينة ، أو فلاح القرية ، أو ذوى المناصب الرفيعة فى المملكة .

ففى يوم الأحد ٧ أبريل ، عشية افتتاح المؤتمر ، قدم الشاى للمندوبين فى القاعة الفرعونية بمبنى البرلمان . فكان هذا فرصة للتعارف ، قبيل عقد المؤتمر الذى كان يرجى من ورائه أن يهيئ أنسب الأحوال لإقامة أواصر صداقة جزيلة الفائدة ، عقب بعاد طال أمده .

وفى اليوم التالى الموافق يوم الاثنين ، أقامت الشعبة المصرية — عقب حفلة الافتتاح — مأدبة غداء فى فندق " سميراميس " .

وخصص بعد ظهر يوم الثلاثاء كله لزيارة أهرام الجيزة ، وأبى الهول ، والحفريات الأثرية ، ثم أقيمت حفلة شاى فى فندق " مينا هوس " .

وفى المساء نفسه ، تفضل جلالة الملك " فاروق الأول " ، فأذن بفتح أبواب قصر عابدين للمندوبين ومن رافقهم من السيدات ؛ حيث شهدوا بعض الرقص ، واستمعوا إلى شيء من الغناء . وبعد ذلك أقيمت لهم حفلة استقبال رائعة .

ولم يتمكن جلالة الملك — مع الأسف — من حضور الحفلة ، بسبب حادث وقع لجلالته . لكنه أبدى الكثير من مظاهر الاهتمام بأعمال المؤتمر البرلمانى الدولى أثناء انعقاده ، مما حدا بجلالته إلى التوجه يوم الأحد التالى إلى أنشاص ، حيث قدم لجلالته رؤساء الوفود ، كما سنبين فيما بعد .

وفى يوم الأربعاء ٩ أبريل ، أقامت الشعبة البرلمانية المصرية حفلة عشاء فى فندق " شبرد " ، وكرست بضع ساعات من يوم الخميس لزيارة المتحف المصرى ، والمساجد ، والقلعة .

وفى مساء اليوم نفسه ، شهد أعضاء المؤتمر حفلة فى الأوبرا ، وأعجبوا بما توالى أمام أنظارهم من مختلف المشاهد .

وفى يوم الجمعة ، دعت الشعبة المصرية المندوبين إلى قضاء "يوم على النيل" ، أى رحلة رائعة بالباخرة إلى قناطر محمد على ، حيث شاهدوا تلك الأعمال الفنية العظيمة ، وتناولوا الغداء فى الحدائق الغناء التى تحاذى النهر .

وفى مساء السبت ، عقب ختام المؤتمر ، أقام سعادتا رئيس مجلس الشيوخ والنواب مأدبة عشاء ، أعقبتها حفلة ساهرة فى فندق " هليو بوليس بلاس " ، تبودلت خلالها خطب وجيزة ، بين الدكتور هيكل باشا رئيس المؤتمر ، ولورد ستانسجيت رئيس مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى ، ومسيو قلسطنطينسكو ياسى رئيس الوفد الرومانى .

وفى يوم الأحد ١٣ أبريل ، تفضل جلالة الملك ، فدعا المندوبين إلى زيارة مزارعه الفخمة بأنشاص ، حيث تطبق أحدث طرق الزراعة ، وتربية الحيوان ، فى أحضان طبيعة غنية كريمة .

وكانت هذه الرحلة مبعث سرور بالغ ، وسعد رؤساء الوفود إذ أتيح لهم أن يعبروا عن عرفانهم لجميل جلالة الملك الذى تحمل مشقة الانتقال للترحيب شخصيا بضيوفه ، وبخاصة لورد ستانسجيت ، والكونت كارتون دى ڤيار ، اللذين تعطف جلالته فتحدث إليهما طويلا .

وختم هذا اليوم الفريد بمأدبة عشاء وحفلة ساهرة ، أقامهما فى " قصر الزعفران " رئيس الوزراء ووزير الخارجية . وكانت الأنوار تسطع فى أنحاء الحديقة والقصر ، وتضفى عليهما أجمل رواء لليالى الشرق ، مما ترك لدى المندوبين — من غير شك — ذكرى لا تمحى .

على أن زيارة المندوبين للأقصر والكرنك ووادى الملوك فى الوجه القبلى ، ربما فاقت تلك المشاهد الفريدة جمالا . ولا يلومننا أحد إن نحن عدلنا عن أن نصف — فى أسطر قليلة — عظمة مجرى النيل ، وفخامة آثار مصر الفرعونية .

ثم إن الوقت قد اتسع لدى كثير من المندوبين لزيارة مصانع الغزل والنسج العظيمة بالمحلة الكبرى ، حيث أتيح لهم أن يلمسوا تقدم الصناعة المصرية .

ومن اليسير أن يشعر المرء بما يتطلبه مثل هذا المؤتمر من جهد عظيم . فكان لابد — لأداء مثل هذه المهمة الثقيلة — من عمل عدد من الأشخاص بإخلاص لا حد له ، ومن فن فى التنظيم أدهش المندوبين . ذلك بأن جميع الأعمال كانت تسير أثناء المؤتمر فى إحكام ودقة من حيث التفاصيل ، ولم يعتورها أى خلل . وكان " مكتب الاتحاد البرلمانى " طوال مدة عقد المؤتمر لا يسمع كذلك إلا أصواتا متفقة فى الثناء على مضيفينا المصريين .

على أنه يتعين أن نذكر فى مقدمة من يستحقون شكرا خاصا من الاتحاد حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ ورئيس الشعبة المصرية الذى انتخبه المؤتمر عضوا فى اللجنة التنفيذية للاتحاد إظهارا للعرفان بمكانته ، وحضرة عطا عفيفى بك رئيس لجنة التنظيم الذى بذل مجهودا لا يقدر ، رغم سوء حالته الصحية ، متعاونا مع زملائه الذين نأسف لعدم استطاعتنا إيراد أسمائهم جميعا ، وسعادة الأستاذ محمد حامد جوده رئيس مجلس النواب ، وأمين عز العرب بك السكرتير العام لمجلس الشيوخ ، وحسن النحاس بك السكرتير العام لمجلس النواب ، وأخيرا الأستاذ جورج توفيق حبيب السكرتير الادارى للشعبة الذى بذل مجهودا يتعادل مع إخلاصه ومعلوماته الواسعة حقا .

وإلى جانب الشعبة المصرية يتعين أن نذكر الحكومة كلها التى اشترك غير واحد من أعضائها اشتراكا فعليا فى المؤتمر ، وأخصهم صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الذى أبدى اهتماما كليا بالمؤتمر ، وسلطات تنظيم القاهرة ومجلس محلى الأقصر .

وأخيرا وضعت لجنة السيدات ، برياسة قرينة هيكل باشا ، نفسها تحت تصرف زوجات المندوبين ليزددن معرفة بمصر الحديثة والقديمة . وهكذا أظهرت المرأة المصرية لشقيقاتها فى البلاد الأخرى مبلغ ما تساهم به من مجهود ينم عن فطنة وذكاء فى ازدهار وطنها سياسة وثقافة واجتماعا " .

جنيف فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧

الوثائق التمهيدية

(ا) المنشورات .

(ب) جدول الأعمال ومشروعات القرارات .

(ج) التقارير .

(١)

المنشـــــورات

دعوة المؤتمر

١ — منشور مكتب الاتحاد

بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٦

حضرة الرئيس والزميل العزيز ،

نتشرف بأن نبلغكم أن المؤتمر السادس والثلاثين للاتحاد البرلماني الدولي سيعقد جلسته الافتتاحية بالقاهرة يوم الاثنين ٧ من أبريل القادم .

وقد قبل المجلس بالاجماع الدعوة التي وجهتها الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية ، بموافقة الحكومة الملكية موافقة منطوية على الترحيب .

وسيعقد المؤتمر جلساته بدار البرلمان .

جدول الأعمال الموقت

يحدد مجلس الاتحاد جدول أعمال المؤتمر تطبيقا للمادة ١٥ فقرة ٤ من النظام الأساسي .

والمسائل المبينة فيما بعد ، ما زال يتعين عرضها على المجلس الذي سيؤخذ رأيه كتابة ، وهي :

١ — انتخاب الرئيس ومكتب المؤتمر .

٢ — إجراء مناقشة عامة على أساس تقرير السكرتير العام .

٣ — تعديل النظام الأساسي للاتحاد .

٤ — تعويض خسائر الحرب .

٥ — الهجرة ونقل السكان .

٦ — مسألة ذات طابع سياسى أو قانونى ، وهى إما مسألة التمثيل النسبى ، وإما مسألة تدوين القانون الدولى .

٧ — إبلاغ أسماء مندوبى الشعب الى المجلس البرلمانى الدولى عن الفترة التى تمضى بين عقد المؤتمرين السادس والثلاثين والسابع والثلاثين . ووفقا للمادة ١٣ من النظام الأساسى للاتحاد ، تعين الشعبة مندوبيها فى المجلس قبل افتتاح المؤتمر بشهر على الأقل . وتبلغ هذه التعيينات للمكتب البرلمانى الدولى الذى يقوم بتبليغها للمؤتمر .

٨ — انتخاب عضو أو اثنين فى اللجنة التنفيذية .

وتنص المادة ١٧ من النظام الأساسى على ما يأتى :

"تؤلف اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء ينتمون إلى شعب مختلفة ، ورئيس المجلس عضو فى اللجنة ورئيس لها قانونا . أما الأعضاء الآخرون ، فيعينهم المؤتمر من بين أعضاء المجلس . ويخرج واحد منهم كل سنة . ولا يعاد انتخابه قبل مضى سنتين ، ويجب أن يحل محله عضو ينتمى إلى شعبة أخرى .

وإذا لم يعقد مؤتمر ما خلال سنة ، يشرع المجلس فى إجراء الانتخاب .

وفى حالة وفاة أحد أعضاء اللجنة أو استقالته أو انتخابه رئيسا للمجلس ، يعين المجلس من يحل محله ، على أن يظل شاغلا مكانه حتى تاريخ عقد المؤتمر التالى الذى يجرى فيه الانتخاب النهائى . ويحل العضو الجديد محل العضو الذى يخلفه فى تتابع الخروج من اللجنة" .

واللجنة التنفيذية مشكلة حاليا من حضرات : الكونت كارتون دى ڤيار (بلجيكا) ، رئيس المجلس البرلمانى الدولى وعضو اللجنة بحكم وظيفته ، ومستر البن و . باركلى (الولايات المتحدة الأمريكية) ، وهارتفيج فريش (الدنمرك) وقد انتخبهم المجلس فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٦

وسيحدد المجلس ، بعد المداولة ، طريقة الانتخاب ويعرضها على المؤتمر .

أما مقررو المسائل الثالثة والرابعة والخامسة فستعينهم اللجان الفرعية التى دعيت للاجتماع فى باريس فى مستهل يناير القادم . وستطبع جميع التقارير وكذلك نصوص القرارات التى ستعرض على المؤتمر ، فى مجموعة "الوثائق التمهيدية" للمؤتمر ، وترسل فى الوقت المناسب لجميع المشتركين .

موعد عقد المؤتمر

مدة المؤتمر ومواقيت جلساته ستحددها اللجنة التنفيذية والشعبة المصرية . وستبلغ لكم التفاصيل فى الوقت المناسب .

اشتراك المندوبين

وسترسل لكم البيانات الوافية فى هذا الصدد ، فى الوقت الملائم . ولا يسعنا ، منذ الآن ، إلا رجاء شعبتكم الشروع دون إبطاء فى تشكيل الوفد الذى سيمثلها .

دعوة الشعبة المصرية

ستتسلمون ، عما قريب ، منشور الشعبة المصرية . وستعرفون منه خلال الأشهر القادمة المزايا التى سيمنحها ، عند الاقتضاء ، أعضاء المؤتمر، فى صدد تسهيلات السفر وبيان الحفلات والرحلات .

وإذ نأمل أن تلبى شعبتكم دعوة الشعبة المصرية، ننتهز هذه الفرصة لنؤكد لكم، أيها الرئيس والزميل العزيز، تقديرنا السامى وعواطفنا الخالصة .

ليوبولد بواسييه
السكرتير العام

كارتون دى ڤيار
رئيس مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى

٢ — منشور المكتب

بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٤٧

حضرة الرئيس والزميل العزيز ،

لا شك فى أنكم تسلمتم منشور الشعبة المصرية رقم ٢ الذى تضمن بيانات وافية عن تنظيم مؤتمر القاهرة و برنامجه، وذلك إلحاقا بالمنشور الذى أرسلته لكم فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦، و بمنشورنا المؤرخ فى ٢١ أكتوبر الماضى .

ونتشرف بأن نرسل لكم فيما يلى بيانات تكميلية ، راجين أن تأخذوا علما بها .

جدول الأعمال النهائى

لما كان المجلس قد وافق على مقترحات اللجنة التنفيذية بعد استشارة كل واحد من أعضائه كتابة ، فسيحدد جدول الأعمال النهائى للمؤتمر على الوجه الآتى :

١ — انتخاب الرئيس ومكتب المؤتمر .

٢ — إجراء مناقشة عامة على أساس تقرير السكرتير العام .

٣ — الهجرة ونقل السكان :

تقرير مقدم باسم اللجنة الفرعية لدراسة المسائل الاقتصادية ، من مسيو كريستيان موللر ، النائب والوزير السابق للخارجية (الدانمرك) .

٤ — تعويض خسائر الحرب وإعادة التعمير الدولى :

تقرير مقدم باسم اللجنة الفرعية لدراسة المسائل الاقتصادية ، من الآنسة ن . س . كودى تنديلو ، النائبة بالغرفة الثانية للولايات العامة (البلاد المنخفضة) .

٥ — تكوين مبادئ القانون الدولى :

تقرير مقدم من حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا، رئيس مجلس الشيوخ ورئيس الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية .

٦ — تعديل النظام الأساسى للاتحاد :

تقرير مقدم باسم اللجنة الفرعية لدراسة المسائل السياسية والتنظيمية، من مسيو پول باستيد ، النائب والوزير السابق (فرنسا) .

٧ — إبلاغ أسماء مندوبى الشعب إلى المجلس البرلمانى الدولى عن الفترة التى تمضى بين عقد المؤتمرين السادس والثلاثين والسابع والثلاثين .

ووفقا للمادة ١٣ من النظام الأساسى للاتحاد ، تعين الشعبة مندوبيها فى المجلس قبل افتتاح المؤتمر بشهر على الأقل . وتبلغ هذه التعيينات للمكتب البرلمانى الدولى الذى يقوم بتبليغها للمؤتمر .

٨ — انتخاب عضو أو اثنين فى اللجنة التنفيذية .

وتنص المادة ١٧ من النظام الأساسى على ما يأتى :

" تؤلف اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء ينتمون إلى شعب مختلفة. ورئيس المجلس هو عضو فى اللجنة ورئيس لها قانونا . أما الأعضاء الآخرون، فيعينهم المؤتمر من بين أعضاء المجلس. ويخرج واحد منهم كل سنة . ولا يعاد انتخابه قبل مضى سنتين ، ويجب أن يحل محله عضو ينتمى إلى شعبة أخرى .

وإذا لم يعقد مؤتمر ما خلال سنة ، يشرع المجلس فى إجراء الانتخاب .

وفى حالة وفاة أحد أعضاء اللجنة أو استقالته أو انتخابه رئيسا للمجلس ، يعين المجلس من يحل محله ، على أن يظل شاغلا مكانه حتى تاريخ عقد المؤتمر التالى الذى يجرى فيه الانتخاب النهائى . ويحل العضو الجديد محل العضو الذى يخلفه ، فى تتابع الخروج من اللجنة " .

واللجنة التنفيذية مشكلة حاليا من حضرات : الكونت كارتون دى ڤيار (بلجيكا) ، رئيس المجلس البرلمانى الدولى وعضو اللجنة بحكم وظيفته ، ومستر البن و . باركلى (الولايات المتحدة الأمريكية) ، وهارتفيج فريش (الدانمرك) وقد انتخبهم المجلس فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٦

وسيحدد المجلس بعد المداولة ، طريقة الانتخاب ، ويعرضها على المؤتمر .

مواعيد المؤتمر

يوم الاثنين ٧ أبريل :

ق س

٣٠ ١٠ : افتتاح المؤتمر ، وبدء المناقشة العامة .

٣٠ ٣ : استمرار المناقشة العامة .

يوم الثلاثاء ٨ أبريل :

ق س

— ١٠ : استمرار المناقشة العامة وانتهاؤها .

بعد الظهر : رحلة .

يوم الأربعاء ٩ أبريل :

ق س

— ١٠ : الهجرة ونقل السكان .

٣٠ ٣ : تعويض خسائر الحرب وإعادة التعمير الدولى .

يوم الخميس ١٠ أبريل :

ق س

— ١٠ : تدوين مبادئ القانون الدولى .

— ٦ : استمرار النظر فى تدوين مبادئ القانون الدولى والانتهاء منه .

يوم الجمعة ١١ أبريل :

رحلة .

يوم السبت ١٢ أبريل :

س ق

— ١٠ : تعديل النظام الأساسى للاتحاد .

— ٣ : ختام المناقشة فى تعديل النظام الأساسى للاتحاد — رسائل المجلس البرلمانى الدولى — تعيينات — ختام المؤتمر .

توزيع الأصوات

نرجو بإلحاح من الشعب القومية ، التى لم ترسل بعد إلى المكتب تقريرها السنوى وقائمة بأسماء أعضائها ، أن تتفضل بإرسالهما فورا . وسيوزع فى بدء المؤتمر جدول بالأصوات التى لكل شعبة .

اشتراك المندوبين

طلبت الشعبة المصرية منكم أن تبعثوا اليها بقائمة المشتركين من شعبتكم ، فى موعد لا يتجاوز ٢١ فبراير المقبل . ونكون شاكرين لو تفضلتم فبعثتم الينا بصورة من تلك القائمة .

الوثائق التمهيدية

ستتضمن مجموعة " الوثائق التمهيدية " مشروعات القرارات والتقارير المعروضة على المؤتمر . وتلاوتها ضرورية من أجل الاشتراك الفعلى فى المناقشات . وسترسل لكل واحد من المشتركين ، بمجرد استلامنا قائمة بأسماء مندوبى شعبتكم .

وإذ نحن واثقون من أن شعبتكم قد لبت دعوة الشعبة المصرية ، نغتنم هذه الفرصة لنؤكد لكم ، أيها الرئيس والزميل العزيز ، تقديرنا السامى وعواطفنا الخالصة ،

ليو پولد بواسييه
السكرتير العام

كارتون دى ڤيار
رئيس مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى

٣ — منشور الشعبة المصرية رقم ١

بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦

حضرة الرئيس والزميل العزيز ،

أتشرف ، باسم الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية ، بدعوتكم للاشتراك فى المؤتمر السادس والثلاثين للاتحاد البرلمانى الدولى ، الذى سيعقد بالقاهرة ابتداء من يوم الاثنين ٧ أبريل سنة ١٩٤٧

وأرجو أن تكونوا قد تسلمتم — أو أن تتسلموا عما قريب — الدعوة التى وجهها حضرة رئيس المجلس البرلمانى الدولى ، باسم المكتب وبناء على طلبنا ، إلى جميع الشعب المنضمة إلى الاتحاد .

ومما يزيد فى أهمية مؤتمر القاهرة المقبل ، أنه أول مؤتمر عام يعقده الاتحاد البرلمانى الدولى ، منذ المؤتمر الذى عقد ، عشية الحرب العالمية الثانية ، فى أوسلو فى أغسطس سنة ١٩٣٩ . ويسر الشعبة المصرية أن تستقبل ، فى مؤتمر القاهرة ، العديد من الوفود الممثلة للبرلمانات ، وأن تهيء لها ، منذ الآن ، ضيافتها القلبية الخالصة .

وتقوم الشعبة المصرية الآن بوضع البرنامج النهائى للاستقبالات والحفلات التى تنظم بمناسبة المؤتمر ، وكذلك التسهيلات التى ترجو أن تتمكن من تقديمها للوفود التى ستشرف الشعبة المصرية بقبول دعوتها ، سواء فى شأن وسائل الانتقال أو الفنادق .

ولن تتأخر الشعبة عن إبلاغكم هذا البرنامج فى الوقت المناسب ، إما مباشرة وإما عن طريق المكتب البرلمانى الدولى .

وإنى إذ أترقب اللحظة التى سيسرنى فيها الترحيب بكم فى مصر ، أرجو أن تتأكدوا ، أيها الرئيس والزميل العزيز ، من عواطف تقديرى السامى ،

محمد حسين هيكل

رئيس الشعبة البرلمانية المصرية

ورئيس مجلس الشيوخ

٤ — منشور الشعبة المصرية رقم ٢

بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٤٧

حضرة الرئيس والزميل العزيز ،

علمتم ما جاء فى منشور الاتحاد البرلمانى الدولى بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٦، وفى كتاب الشعبة البرلمانية المصرية بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ؛ من أن المؤتمر السادس والثلاثين للاتحاد البرلمانى الدولى ، سيعقد بدار البرلمان بالقاهرة ، ابتداء من يوم الاثنين ٧ أبريل سنة ١٩٤٧ الى يوم الأحد ١٣ أبريل سنة ١٩٤٧

فيشرفنا ويسرنا ، أن نؤكد لكم باسم الشعبة والبرلمان المصريين أننا سنكون سعداء إذ نستقبل الزملاء العديدين من أعضاء شعبتكم البرلمانية القومية ، الذين يريدون التفضل بالانضمام اليكم للاشتراك فى أعمال هذا المؤتمر .

١ — عدد المشتركين :

نظرا لصعوبة السفر عقب انتهاء الحرب ، ولأن الدورة البرلمانية ستكون مستمرة فى أبريل القادم ، فى معظم البلاد ، لم تر الشعبة المصرية ضرورة ما ، لتطلب معاملتها طبقا للفقرة الثانية من المادة السابعة من النظام الأساسى للاتحاد البرلمانى الدولى .

وانه ليسعدنا أن يمثل شعبتكم عدد كبير من المندوبين . ونحن على ثقة من أنهم سيحفظون لإقامتهم فى القاهرة ومصر أجمل الذكرى .

٢ — موعد القيد :

حددت الشعبة المصرية ، بالاتفاق مع المكتب البرلمانى الدولى ، موعدا لقيد المشتركين أقصاه يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٤٧

والمرجو من حضرات المندوبين الذين سيصطحبون سيدات ، أن يتفضلوا بذكر أسمائهن عند ما يقيدون أنفسهم .

٣ — ضرورة حجز المحال بالطائرة فى أقرب فرصة :

لما كان يتعين على أغلب المندوبين أن يسافروا بالطائرة ، نظرا لضيق الوقت ، وكانت الخطوط الجوية الدولية مرهقة بالطلبات ، فلا يفوت المشتركين فى المؤتمر ، الذين لا يريدون سوى الحصول على إجازات قصيرة ، أن يحجزوا فى أقرب وقت تذاكرهم للذهاب والعودة .

أما الذين يتسنى لهم قضاء المزيد من الوقت ، فيسر الشعبة المصرية أن تراهم يطيلون إقامتهم فى مصر ، ولكن لا بد لهم فى هذه الحالة أيضا من حجز أماكنهم فى الطائرات سواء للوصول أو للعودة ، وذلك فى أقصر وقت .

٤ — البطاقات الشخصية :

سترسل الشعبة المصرية ، بالبريد الجوى ، بطاقة شخصية لجميع المشتركين وللسيدات اللاتى سيصحبنهم .

٥ — التأشير على جوازات السفر :

أصدرت وزارة الخارجية المصرية تعليمات الى ممثليها السياسيين والقنصليين فى العواصم الأجنبية ، تقضى بتقديم جميع التسهيلات للمندوبين إلى المؤتمر البرلمانى الدولى . فضلا عن أنه يمكن هؤلاء المندوبين الحصول على تأشيرات مجانية على جوازات السفر ، لهم ولمن يصحبنهم من السيدات ، بمجرد تقديم البطاقة الشخصية .

٦ — الإجراءات الجمركية :

سترسل الشعبة المصريه للمشتركين فى المؤتمر ، مع البطاقات الشخصية ، بطاقات خاصة للأمتعة تسهل لهم الإجراءات الجمركية بأقصى ما يمكن من المجاملة فى حدود اللوائح المعمول بها .

٧ — تسهيلات السفر :

لما كانت الخطوط الجوية المصرية لا تمر ، فى الوقت الحاضر ، بالعواصم الأمريكية أو الأوروبيه ، فقد طلبت الشعبة المصرية ، عن طريق المكتب البرلمانى الدولى، من الشعب القومية فى البلاد التى لها خطوط جوية دولية — و بالأخص T.W.A.(الولايات المتحدة)و B.O.A.C. (بريطانيا العظمى) و إير فرانس (فرنسا) و K.L.M. (هولندا) ، أن تتوسط لدى حكوماتها ، لتحصل للمندوبين البرلمانيين ، على تخفيض محسوس فى أجور السفر ، مع الأولوية فى حجز

الأماكن . ثم إن وزارة الخارجية المصرية قامت بالسعى نفسه ، بالطريق الدبلوماسى . وترجو أن تؤدى هذه المساعى الى النتيجة المرجوة ، وسيقوم المكتب البرلمانى بإخطار الشعب المختلفة حالما يتم شىء فى هذا الصدد .

٨ — مساهمة الشعبة المصرية فى نفقات سفر أعضاء مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى القادمين من بلاد نائية :

لم يفت الشعبة المصرية أن نفقات السفر بالطائرة فى الوقت الحاضر ، تفوق بكثير ما كانت عليه هذه النفقات ، سواء بالسكة الحديدية أو بالطائرة ، قبل الحرب . ولكننا نعلم ما تكنه البرلمانات فى جميع البلاد الديموقراطية ، من التعلق بالأواصر التى تربط بينها ، ومن سامى التقدير نحو الاتحاد البرلمانى الدولى ، الذى يعقد بالقاهرة فى أبريل سنة ١٩٤٧ مؤتمره العام الأول بعد الحرب ، إذ إن آخر مؤتمراته كان مؤتمر أوسلو فى أغسطس سنة ١٩٣٩ . ونحن لذلك على يقين من أن شعبتكم ستعنى أكبر العناية بأن تطلب من برلمانها الاعتمادات التى تسمح بأن يمثلها فى مؤتمر القاهرة وفد تمثيلى كبير العدد .

على أن ما يحدونا من رغبة فى أن نقوم ، من جانبنا ، بعمل ينطوى على المجاملة نحو زملائنا فى البلاد النائية ، وفى أن نرى عددا كبيرا من رجال البرلمانات الأجنبية يفدون إلى القاهرة — قد حمل الشعبة المصرية على أن تتحمل القسط الأوفى من مصاريف السفر بالطائرة ، لاثنين من المندوبين الذين يمثلون كل شعبة من الشعب القومية النائية عن مصر فى مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى .

فالبلاد التى تتجاوز نفقات السفر بالطائرة من عاصمتها الى القاهرة ، ذهابا وإيابا ، مائتى جنيه مصرى للشخص الواحد ، (أى ما يقرب من ٢٠٥ جنيهات استرلينية) ، تضع الشعبة المصرية تحت تصرف سكرتيرى شعبها نحو ٤١٠ جنيهات استرلينية .

والبلاد التى تتجاوز نفقات السفر بالطائرة من عاصمتها الى القاهرة ، ذهابا وإيابا ، ١٠٠ جنيه مصرى للشخص الواحد (أى ما يقرب من ١٠٢ جنيه استرلينى وكسور) تضع الشعبة المصرية تحت تصرف سكرتيرى شعبها ، ٢٠٠ جنيه مصرى (أى ما يوازى ٢٠٥ جنيهات استرلينية) .

وسيدفع هذا المبلغ بالقاهرة الى سكرتير الشعبة القومية المختصة ، مساهمة من الشعبة المصرية فى نفقات سفر اثنين من ممثلى الشعبة لدى مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى ، أو من يحل محلهما .

كما يجوز دفع هذا المبلغ بالقاهرة لأمر سكرتير الشعبة أو رئيسها الى إحدى شركات الطيران أو غيرها من الشركات التى تمر طائراتها بالقاهرة ولها مكاتب بها ، خصما من أجرة سفر اثنين من المندوبين عن كل بلد .

ونذكر فيما يلى ، على سبيل المثال ، لا على سبيل الحصر ، أسماء البلاد التى تزيد نفقات السفر منها إلى القاهرة بالطائرة ، ذهابا وإيابا ، على ٢٠٠ جنيه مصرى للشخص الواحد ، وهى :

الولايات المتحدة الأمريكية ، واتحاد الجمهوريات السوفييتية ، وكندا ، واستراليا ، وزيلندا الجديدة ، وجنوب إفريقيا ، الخ الخ . فالشعبة المصرية تضع تحت تصرف سكرتير الشعبة البرلمانية فى كل من تلك البلاد ، التى سيمثلها بالقاهرة مندوبان أو أكثر مبلغ ٤٠٠ جنيه مصرى تدفع بالقاهرة .

أما البلاد التى تتراوح نفقات السفر منها الى القاهرة بالطائرة ، ذهابا وإيابا ، بين ١٠٠ و ٢٠٠ جنيه مصرى ، فيمكن أن نذكر على سبيل المثال : النمسا ، وبلجيكا ، وبلغاريا ، والدنمرك ، وفنلندا ، وفرنسا ، وبريطانيا العظمى ، والمجر ، والهند ، وارلندا ، واللوكسمبورج ، والرويج ، والبلاد المنخفضة ، وبولندا ، والسويد ، وسويسرا ، وتشيكو سلوفاكيا ، الخ . فالشعبة المصرية تضع تحت تصرف سكرتير الشعبة البرلمانية فى كل من تلك البلاد ، التى سيمثلها مندوبان أو أكثر ، مبلغ ٢٠٠ جنيه مصرى تدفع بالقاهرة .

السفر بطريق البحر

أما المندوبون الذين يفضلون المجىء بطريق البحر ، فالمرجو منهم أن يذكروا ذلك فى طلب قيدهم ، وأن يذكروا أيضا الأشخاص الذين يرافقونهم . وسيرسل اليهم بالبريد العائد بطاقة سفر مجانية بالسكك الحديدية المصرية من ميناء الوصول الى القاهرة وبالعكس .

الفنادق

أرفقت بهذا المنشور قائمة بالأجور التقريبية بالفنادق ، وكذلك عناوين مختلف الفنادق الموصى عليها . وقد تم الاتصال بإدارات تلك الفنادق لحجز أماكن لجميع المندوبين ، فى وقت انعقاد المؤتمر .

فالمرجو من حضرات المندوبين ، أن يتفضلوا بحجز أماكنهم فى الفنادق التى يقع اختيارهم عليها . أما وساطة الشعبة المصرية فمقصورة على إزالة ما يصادفهم من عقبات ، وهى غير محتملة على أية حال .

برنامج المؤتمر والاستقبالات والرحلات

نبين فيما يلى البرنامج الموقت للمؤتمر ، من جلسات واستقبالات ورحلات . وقد يعدل هـذا البرنامج فى تفاصيله فيما بعد ، ولكن يمكن اعتباره من الآن نهائيا فى جوهره .

يوم الأحد ٦ أبريل :

من الساعه ٦ إلى الساعه ٨ مساء : حفلة شاى بالبهو الفرعونى بدار البرلمان ، للمندوبين والأشخاص الذين يرافقونهم ، بقصد التعارف . وزيارة قاعة الجلسات ومكاتب المؤتمر .

يوم الاثنين ٧ أبريل :

الساعه ١٠,٣٠ صباحا : حفلة الافتتاح الرسمية للمؤتمر ، وسيتفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول ، فينيب عن جلالته فى حضور حفلة الافتتاح ، حضرة صاحب السمو الملكى ولى العهد .

خطاب رئيس مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى ، خطاب رئيس المؤتمر ، خطاب حضرة صاحب الدولة رئيس وزراء مصر .

بدء " المناقشة العامة " .

الساعة الأولى بعد الظهر : حفلة غداء تقيمها الشعبة المصرية بفندق سميراميس .

الساعة ٣,٣٠ مساء : الجلسة الثانية — استمرار " المناقشة العامة " .

الساعة ٩ مساء : يتفضل حضرة صاحب الجلالة الملك بإقامة حفلة عشاء فى القصر الملكى ، لحضرات المندوبين والسيدات اللواتى يرافقنهم ، تليها حفلة ساهرة .

يوم الثلاثاء ٨ أبريل :

الساعة ١٠ صباحا : الجلسة الثالثة — استمرار " المناقشة العامة" وانتهاؤها .

الساعة ٣ بعد الظهر : رحلة بالسيارات إلى أهرام الجيزة وأبى الهول والحفائر الأثرية ، تتلوها حفلة شاى فى فندق " مينا هاوس " .

الساعة ٨,٣٠ مساء : حفلة عشاء ساهرة يقيمها وزير الخارجية فى قصر الزهفران .

يوم الأربعاء ٩ أبريل :

الساعة العاشرة صباحا : الجلسة الرابعة — " الهجرة ونقل السكان " .

الساعة ٣,٣٠ بعد الظهر : الجلسة الخامسة — "تعويض خسائر الحرب وإعادة التعمير الدولى".

الساعة ٨,٣٠ مساء : حفلة عشاء تقيمها الشعبة البرلمانية المصرية فى فندق شبرد .

يوم الخميس ١٠ أبريل :

الساعة ١٠ صباحا : الجلسة السادسة — " تدوين مبادئ القانون الدولى " .

الساعة ٢ بعد الظهر : زيارة المتحف المصرى ، والمساجد ، ومقابر الخلفاء ، والآثار العربية ، فى القاهرة .

الساعة ٦ مساء : الجلسة السابعة — " تدوين مبادئ القانون الدولى ".

الساعة ٩ مساء : حفلة فى دار الأوبرا .

يوم الجمعة ١١ أبريل :

الساعة ١٠ صباحا : "يوم النيل" رحلة بالبواخر النيلية من ساحل روض الفرج إلى قناطر محمد على ، لزيارة القناطر ومتحف الرى ، ثم حفلة غداء فى حدائق القناطر الخيرية ، تقيمها الشعبة البرلمانية المصرية ، العودة بطريق النهر . حفلة شاى على البواخر .

يوم السبت ١٢ أبريل :

الساعة ١٠ صباحا : الجلسة الثامنة — "إعادة تنظيم الاتحاد البرلمانى الدولى".

الساعة ٣ بعد الظهر : الجلسة التاسعة الختامية — "إعادة تنظيم الاتحاد البرلمانى الدولى" . "تيسير تبادل السكان" . "مسائل متنوعة" . "تعيينات" . "فض المؤتمر" .

الساعة ٩ مساء : حفلة عشاء ساهرة يقيمها سعادتا رئيسى مجلسى البرلمان فى فندق "هليوبوليس بالاس" .

أيام الأحد ١٣ أبريل ، والاثنين ١٤ أبريل ، والثلاثاء ١٥ أبريل ، والأربعاء ١٦ أبريل :

رحلة بالسكك الحديدية إلى الأقصر ، لزيارة وادى الملوك والمعابد والآثار فى الوجه القبلى ، ويكون المندوبون فى أثنائها ضيوفا على الشعبة المصرية ، ويسافرون على دفعتين بعربات النوم والبولمان ذات الهواء المكيف .

ويمضى كل فريق يومين كاملين بالأقصر .

رحلة إضافية اختيارية إلى المحلة الكبرى ، لزيارة مصانع شركة مصر للغزل والنسج .

* * *

وفضلا عما تقدم، تنظم رحلات خاصة بالسيدات اللواتى يحضرن إلى مصر بصحبة المندوبين. وسيتشرف بعض أعضاء البرلمان، وبعض ذوى المكانة من المصريين بدعوة المندوبين، جماعات وفرادى، إلى حفلات أخرى تقام فى الدور والنوادى والريف. وسيذكر ذلك بالتفصيل فى البرنامج النهائى الذى سيرسل فى الوقت المناسب لجميع المشتركين.

الملابس

يهم المندوبين، بغير شك، أن يعلموا أن الجو فى مصر فى شهر أبريل هو جو الربيع، وأن أنسب الملابس هى التى اصطلح على لبسها بين فصلى الشتاء والصيف. أما رحلة الأقصر بالوجه القبلى فسيكون الجو خلالها أكثر حرارة بقليل. وفى الجملة يشبه جو مصر فى أبريل جو أوربا الوسطى فى شهر يونيه. وقد راعت الشعبة المصرية أن سفر المندوبين سيكون فى جملته بالطائرة، فقررت أن يكون حضور الحفلات النهارية بالملابس العادية. أما الحفلات الليلية الرسمية فيكون حضورها "بالسموكنج".

مكاتب السياحة

واستقبال المندوبين فى المطارات والموانى والمحطات

لما كانت أعمال السياحة فى مصر واسعة النطاق، فان شركات السياحة الدولية الكبرى، لها فروع ومكاتب فى القاهرة وغيرها من المدن والموانئ الهامة فى مصر. كما أن لها فى الموانى والمطارات والمحطات مندوبين يتكلمون اللغات الأجنبية.

ثم إن شركة السياحة المصرية "كرنك"، على وجه خاص، تضع مكاتبها تحت تصرف جميع المندوبين، لتقوم باستقبالهم لدى وصولهم، وبالعناية بأمتعتهم وبسائر الإجراءات المحلية، وبتسهيل عمليات النقد والانتقالات، وبتزويد المندوبين عند وصولهم وفى أثناء إقامتهم بالمعلومات التى يحتاجون إليها، وبتقديم كافة الخدمات التى يطلبونها. أما عنوان هذه الشركة فهو الآتى:

"كرنك"

شركة مصرية للسياحة والنقل

شارع ابراهيم باشا رقم ٥٠ بالقاهرة

وستفتح هذه الشركة، فى مقر انعقاد المؤتمر، مكتبا للسياحة والنقد يكون فى خدمة المندوبين.

ثم إن الشركة، المبينة فيما يلى، على استعداد لتقديم نفس الخدمات لحضرات المندوبين، وهى:

" مصر شيبنج "
شركة مساهمة مصرية
شارع ابراهيم باشا رقم ٤٨ بالقاهرة

تسليم وثائق المؤتمر وبريد الأعضاء

ابتداء من ٥ أبريل سنة ١٩٤٧ ، ينشأ بدار البرلمان مكتب خاص يتسلم فيه المشتركون وثائق المؤتمر والدعوات والبريد يوما بيوم . ويجب أن تكون الرسائل التى يراد إرسالها اليهم مصدرة بالعنوان الآتى :

"المؤتمر البرلمانى الدولى — دار البرلمان بالقاهرة" .

وتسهيلا لفرز الرسائل ، نرجو من المراسلين بالحاح أن يبينوا فى العنوان اسم الوفد الذى ينتمى إليه صاحب الرسالة . أما العنوان التلغرافى فهو : "برلمان دولى بالقاهرة" وسينشأ فى مقر المؤتمر نفسه مكتب للبريد والتلغراف والتليفون .

لجنة السيدات

ستؤلف فى الوقت المناسب لجنة من السيدات ، لاستقبال السيدات والآنسات اللواتى يرافقن المندوبين ، والاحتفاء بهن فى أوقات الفراغ التى تسمح بها أعمال المؤتمر . وستنظم لهن رحلات خاصة .

معلومات إضافية

إن الشعبة المصرية قد أوضحت فى هذا المنشور جميع التفاصيل التى قد تحتاج اليها الشعب القومية ، لتأليف الوفود التى تمثلها فى المؤتمر البرلمانى الدولى الأول ، الذى يعقد بعد الحرب ، وهو مؤتمر القاهرة .

ويسر الشعبة المصرية أن تزود أى شعبة أو مندوب بالمعلومات الإضافية التى قد يحتاج إليها.

وفى انتظار اللحظة التى يسرنى فيها الترحيب بكم فى القاهرة ، أرجو أن تتأكدوا ، أيها الزملاء الأعزاء ، من عواطف تقديرى السامى ،

محمد حسين هيكل
رئيس الشعبة المصرية
للمؤتمرات البرلمانية الدولية
ورئيس مجلس الشيوخ

مرفق بهذا قائمة بعناوين الفنادق الموصى عليها وأجورها .

(ب)

جدول الأعمال النهائى ومشروعات القرارات

جدول اعمال المؤتمر

١ — انتخاب الرئيس ومكتب المؤتمر .

٢ — المناقشة العامة على أساس تقرير السكرتير العام .

٣ — الهجرة ونقل السكان :

تقرير مقدم ، باسم اللجنة الفرعية لدراسة المسائل الاقتصادية ، من مسيو كريستماس مويللر عضو مجلس النواب ، ووزير سابق للخارجية (الدانمرك) .

٤ — التعويض عن خسائر الحرب ، وإعادة التعمير الدولى :

تقرير مقدم ، باسم اللجنة الفرعية لدراسة المسائل الاقتصادية ، من الآنسة ن . س كورى تنديلو ، النائبة بالغرفة الثانية للولايات العامة (البلاد المنخفضة) .

٥ — تدوين مبادئ القانون الدولى :

تقرير مقدم من سعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، رئيس مجلس الشيوخ ، ورئيس الشعبة البرلمانية المصرية .

٦ — تعديل النظام الأساسى للاتحاد :

تقرير مقدم ، باسم اللجنة الفرعية للمسائل السياسية والتنظيمية ، من مسيو پول باستيد ، عضو مجلس النواب ووزير سابق (فرنسا) .

٧ — تسهيل السفر :

اقتراح مقدم باسم الشعبة البريطانية من مستر ريس . ج . ديڤيز ، عضو مجلس العموم (بريطانيا العظمى) .

٨ — تبليغ مجلس الاتحاد البرلمانى أسماء مندوبى الشعب ، فى الفترة بين المؤتمرين السادس والثلاثين والسابع والثلاثين :

وطبقا للبند ١٣ من النظام الأساسى للاتحاد ، تعين الشعبة مندوبيها لدى المجلس ، قبل افتتاح المؤتمر بشهر على الأقل . وهذه التعيينات تبلغ لمكتب الاتحاد البرلمانى ، الذى يبلغها بدوره للمؤتمر .

٩ — انتخاب عضو أو اثنين فى اللجنة التنفيذية :

ينص البند ١٧ من النظام الأساسى على ما يأتى :

"تؤلف اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء ، ينتمون الى شعب مختلفة . ورئيس المجلس عضو فى اللجنة ، ورئيس لها قانونا . أما الأعضاء الآخرون ، فيعينهم المؤتمر من بين أعضاء المجلس ، ويخرج واحد منهم كل سنة . ولا يعاد انتخابه قبل مضى سنتين . ويجب أن يحل محله عضو ينتمى الى شعبة أخرى .

و إذا لم يعقد مؤتمر ما خلال سنة ، يشرع المجلس فى إجراء الانتخاب .

وفى حالة وفاة أحد أعضاء اللجنة أو استقالته أو انتخابه رئيسا للمجلس ، يعين المجلس من يحل محله . وتنتهى عضويته فى تاريخ عقد المؤتمر التالى ، الذى يجرى فيه الانتخاب النهائى .

ويحل العضو الجديد محل العضو الذى يخلفه ، فى تتابع الخروج من اللجنة ."

واللجنة التنفيذية مكونة حاليا من الكونت كارتون دى ڤيار (بلجيكا) ، رئيس مجلس الاتحاد البرلمانى وعضو اللجنة قانونا ، ومسيو البن و . باركلى (الولايات المتحدة الأمريكية) ، ومسيو هارتفيج فريش (الدانمرك) اللذين انتخبهما المجلس فى ١٧ أبريل سنة ١٩٤٦

وسيحدد المجلس بعد المداولة طريقة الانتخاب و يعرضها على المؤتمر .

مواقيت المؤتمر

الاثنين ٧ أبريل :

الساعة ١٠٫٣٠ : افتتاح المؤتمر — المناقشة العامة .

الساعة ٣٫٣٠ : استمرار المناقشة العامة .

الثلاثاء ٨ أبريل :

الساعة ١٠ : استمرار المناقشة العامة وختامها .

بعد الظهر : رحلة .

الأربعاء ٩ أبريل :

الساعة ١٠ : الهجرة ونقل السكان .

الساعة ٣٫٣٠ : التعويض عن خسائر الحرب وإعادة التعمير الدولى .

الخميس ١٠ أبريل :

الساعة ١٠ : تدوين مبادىء القانون الدولى .

الساعة ٦ : » » (تتمة المناقشة وختامها) .

الجمعة ١١ أبريل :

رحلة .

السبت ١٢ أبريل :

الساعة ١٠ : تعديل النظام الأساسى للاتحاد .

الساعة ٣ : تعديل النظام الأساسى للاتحاد — ختام المناقشة — تسهيل السفر — تبليغات من مجلس الاتحاد البرلمانى — تعيينات — ختام المؤتمر .

مشروعات قرارات

المسألة الثالثة من جدول الأعمال

الهجرة ونقل السكان

مشروع قرار

مقدم باسم اللجنة الفرعية لدراسة المسائل الاقتصادية ، من مسيو كريستيان موبلر ، عضو النواب ، ووزير الخارجية سابقا (الدنمرك)

إن المؤتمر السادس والثلاثين للاتحاد البرلمانى الدولى :

١ — بعد أن درس الأعمال التى قامت بها اللجنة الخاصة باللاجئين والأشخاص المنقولين ، التى اجتمعت فى لندن برعاية هيئة الأمم المتحدة من ٨ أبريل إلى أول يونيه سنة ١٩٤٦ ، وكذلك التقارير والمذكرات التى قدمت إليه :

(أ) يوافق — بعد مناقشة مستفيضة — على النتائج التى انتهت إليها اللجنة المذكورة .

(ب) ويؤكد أن الهجرة ونقل السكان مشكلة ذات صبغة دولية ؛ ويجب أن تحل دوليا .

(ج) ويلح فى ألا يقوم فى شؤون الهجرة أى تمييز ، بسبب الجنس أو الدين .

(د) ويطالب بالحصول على موافقة جميع ذوى الشأن ، فيما يختص بهذه الهجرة .

والغرض من التوصيات السابقة ، هو اندماج المهاجرين فى البلد الذى يأويهم ، واشتراكهم فى حياته القومية .

٢ — ويرى المؤتمر أنه من غير المرغوب فيه ، إلزام رعايا بلد ما بالرحيل عن هذا البلد رغم إرادتهم ، إلا فيما يختص بنقل السكان الذى يتم طبقا لاتفاقات دولية .

٣ — والمؤتمر :

(ا) يرى أن الوقت قد حان لأن توصى هيئة الأمم المتحدة الدول الأعضاء بتسهيل دخول المهاجرين إلى أراضيها فى حدود طاقتها .

(ب) ويقترح على برلمانات الدول الأعضاء، أن تدرس — بعين العطف — جميع الوسائل التى تؤدى إلى تعليم المهاجرين، ولاسيما اليهود، تعليما فنيا فى مختلف فروع الصناعة والزراعة، كى يتسنى لهم أن يساهموا بقسط أوفر فى الحياة الاقتصادية للبلد الذى يأويهم .

(ج) ويعترف بالصعاب التى يتعين على البلد الذى يأوى المهاجرين التغلب عليها ، ويلح فى أن تعنى الهيئة الجديدة الخاصة بالمهاجرين ، بأن تضع نظاما يؤدى إلى ربط البلاد ، التى تقصر فيها اليد العاملة عن الوفاء بحاجتها، بغيرها من البلاد التى تزيد فيها اليد العاملة بسبب وجود المهاجرين .

(د) ويأمل أن تتخذ جميع البلاد الوسائل الأكثر انطباقا على المبادئ الإنسانية فى نقل المهاجرين ، وأن تسهل كذلك جمع شمل الأسر المشتتة .

(هـ) ويرى أنه من المرغوب فيه عود المهاجرين بقدر المستطاع إلى بلادهم الأصلية ، كما يرى أنه يجب تهيئة أحوال ملائمة لتسهيل هذه العودة .

(و) ويعتقد أنه من المناسب إعطاء الأولوية لبحث مسألة إبعاد جماعات المهاجرين عن مناطق الحدود ، حيث يخلق وجودهم مشاكل فى غاية الخطورة .

المسألة الرابعة من جدول الأعمال

تعويض خسائر الحرب وإعادة التعمير الدولى

مشروع قرار

مقدم باسم اللجنة الفرعية لدراسة المسائل الاقتصادية من الآنسة ن . س . كورى تشيلو ، النائبة بالنرفة الثانية للولايات العامة (الأراضى المنخفضة)

إن المؤتمر البرلمانى الدولى السادس والثلاثين :

١ — يرى أن القاعدة المثلى لجميع الإجراءات القومية أو الدولية ، الخاصة بتعويضات الحرب والتعمير ، هى الاعتراف لكل بلد ، ولكل فرد ، بالحق المطلق فى التعويض الكامل عن الخسائر التى نجمت عن الحرب .

٢ — وأنه فى الأحوال التى يتقرر فيها منح تعويض للمنكوبين ، يفضل دفع هذا التعويض عينا . وقد أخذ بهذا المبدأ فى اتفاق "بوتسدام" ، الذى قامت بتنفيذه لجنة الحلفاء للتعويضات عقب مؤتمر باريس المعقود فى سنة ١٩٤٥ ؛ وذلك بالنسبة للدول الموقعة عليه .

٣ — ويلاحظ أن إقامة سلم عادل دائم أمر متصل بمسألة التعويضات وإعادة التعمير الدولى . وهذه لا يمكن حلها إلا على أساس العدالة الاجتماعية ، التى لا يمكن توافرها بغير تحقيق توازن اقتصادى مالى . وتعتبر اتفاقات "بريتون وودز" عاملا أساسيا من عوامل هذا التوازن ، بمقدار ما تكون الوسائل الموضوعة تحت تصرف صندوق النقد الدولى وبنك التعمير والإنشاء سريعة شاملة .

ويتصل هذا الأمر كذلك بتقديس حق العمل تقديسا كاملا ، وإزالة التعطل ، وإيجاد أنظمة للأمن الاجتماعى تهيأ فى كل مكان للجماهير العاملة التى لا غنى عن مساهمتها فى أسباب الوجود والعيش .

٤ — ويرى أنه لا توجد مطلقا ، فى الوقت الحاضر ، أية علاقة بين الأموال التى قررت لجنة الحلفاء للمراقبة منحها تعويضا لتقسم على البلاد المنكوبة ، وبين طبيعة الأموال التى تحتاج إليها هذه البلاد لإعادة تعميرها .

ويشير بتعديل طريقة التوزيع ، بحيث تولى الاحتياجات الحقيقية لهـذه البلاد قسطا أكبر من العناية .

٥ — ويعترض على أما بداء ، فى الميدان الدولى أخيرا ، من ميل للنظر إلى مسألة التعويضات نظرة تعاون وحسن إرادة ويؤكد ، من جديد ، الاعتراف بالحق فى التعويض .

٦ — ويلح كل الإلحاح لدى الدول الأربع العظمى كى تراعى ، حين النظر فى إعادة تنظيم ألمانيا اقتصاديا على أساس أن تكفى نفسها بنفسها ، الاحتفاظ بالحـد الأقصى للتقدمات العينية ، وألا يتم تعمير ألمانيا على حساب دول الحلفاء المخربة ، أو بمعدل أسرع مما يتم به تعمير هـذه الدول نفسها .

هذا مع عدم المساس بالضمانات السياسية ، أو بإجراءات الرقابة التى تتفق وأمن البلاد التى كانت ضحية الاعتداء الألمانى .

المسألة الخامسة من جدول الاعمال

تدوين المبادىء الأخلاقية الكبرى للقانون الدولى

مشروع قـــرار

مقدم باسم لجنة المسائل القانونية من حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا
رئيس مجلس الشيوخ المصرى

" حيث إن مهمة تدوين مبادئ القانون العام ، التى أدرجت عدة مرات منذ سنة ١٨٩٩ فى جداول أعمال مؤتمرات الاتحاد البرلمانى الدولى ، قد أصبحت — فى الظروف الدولية الحاضرة — موضع عناية متزايدة ؛

وحيث إن لأعضاء البرلمانات فى كل البلاد الديموقراطية دورا رئيسيا ، فى توجيه السياسة الدولية ببلادهم ورقابتها ، وإن لهم أن يعملوا — تحقيقا لمصلحة الشعب الذى انتخبهم ، وللمصلحة العامة للإنسانية التى يعتبرون ، بنفس الصفة ، من ممثليها — على أن تخضع العلاقات بين الشعوب لنفس مبادئ القانون والأخلاق التى تخضع لها العلاقات بين الأفراد ؛

وحيث إنه فى خلال الحرب العالمية الثانية ، قد صدرت من الناطقين بلسان الديموقراطيات المنتصرة تصريحات ، لها أهمية رئيسية فى تطور القانون الدولى ؛

وحيث إن هذه التصريحات يجب أن تصان عن أن يمحى عليها النسيان ؛ وحيث إن هناك ما يوجب تسجيلها فى مجموعة قانونية ، فيقترع عليها صراحة فى مؤتمر برلمانى دولى مقبل ؛

وحيث إن هذا الاقتراع يستلزم — على أكثر تقدير — من أعضاء البرلمانات المختلفة المنضمة إلى الاتحاد ، أن يتمسكوا بهذه التصريحات التى كانت حكومية فى عمومها ، وأن يعتبروا أنفسهم مقيدين بنصوصها ، وأن يعلنوا استعدادهم لتوجيه سياسة بلادهم الخارجية على ضوئها ؛

وحيث إن " ميثاق نورمبرج " ، الخاص بمحاكمة كبار مجرمى الحرب ومعاقبتهم ، قد زود قانون العقوبات الدولى بمبادئ تستحق التقنين ؛

بناء عليه :

يقرر المؤتمر السادس والثلاثون : إنشاء لجنة برلمانية دولية خاصة ، يعهد إليها أن تحرر ، فى شكل مجموعة قانونية استنادا إلى القرار الذى اتخذه المؤتمر البرلمانى الدولى فى سنة ١٩٢٨ ، مبادئ الأخلاق الدولية الكبرى التى يشملها اعلان الحريات الرئيسية الأربع ، وميثاق الاطلنطى ، وتصريحا موسكو وطهران ، وقرار شابلتبك ، وميثاق نورمبرج ، والوثائق الدولية المماثلة ، وأهم الخطب الدولية التى ألقاها ، خلال الحرب ، الناطقون بلسان الدول الديمقراطية الكبرى والتى رددتها يوما بعد يوم الصحافة العالمية .

على أن تعرض هذه المجموعة القانونية الشاملة لمبادئ القانون الدولى ، فى الحال وفى المستقبل ، على مؤتمر برلمانى دولى مقبل ، بقصد أن يؤخذ الرأى عليها فى صيغة قرار ، ليبلغ فيما بعد إلى هيئة الأمم المتحدة ، بوصفه مساهمة من الاتحاد البرلمانى الدولى فى مهمة التقنين المنصوص عليها فى المادة ١٣ من الميثاق " .

المسألة السادسة من جدول الأعمال

تعديل النظام الأساسى للاتحاد

نصوص

مقدمة باسم اللجنة الفرعية لدراسة المسائل السياسية والتنظيمية ، من مسيو بول باستيد ،
النائب والوزير السابق (فرنسا)

المادة الأولى

(النص الحالى)

يهدف الاتحاد البرلمانى الدولى إلى الجمع بين أعضاء جميع البرلمانات الذين يؤلفون شعبا قومية للقيام بعمل مشترك فى سبيل حمل دولهم بواسطة منظمة عالمية للأمم ، على العمل من أجل توطيد السلام الدولى ؛ واطراد التعاون بين الشعوب .

ويكون من أغراض الاتحاد ؛ أن يدرس جميع المسائل ذات الصبغة الدولية ؛ التى يمكن السعى لحلها بالوسائل البرلمانية .

المادة الأولى

(النص المقترح)

يهدف الاتحاد البرلمانى الدولى إلى تحبيذ الاتصال الشخصى بين أعضاء جميع البرلمانات ؛ الذين يؤلفون شعبا قومية ؛ والجمع بينهم ؛ للقيام بعمل مشترك فى سبيل حمل دولهم ؛ ولا سيما بواسطة منظمة عالمية للأمم ؛ على العمل من أجل توطيد الهيئات الديمقراطية ونموها ؛ وعلى المساهمة فى السلم ؛ والتعاون بين الشعوب .

وتحقيقا لهذه الغاية ؛ ينظر الاتحاد فى جميع المسائل ذات الصبغة الدولية ، التى يمكن السعى لحلها بالوسائل البرلمانية .

المادة الثالثة

(النص الحالى)

يتكون الاتحاد البرلمانى الدولى من شعب قومية .

ويجوز لكل برلمان ان يكون على صورة شعبة قومية فى الاتحاد .

وللشعب البرلمانيـة ، للدول والممتلكات المستقلة والمستعمرات التى ليس لها ممثلون فى برلمان آخر ، الحق فى أن تنتمى إلى الاتحاد .

ولا يجوز أن يتكون فى أى برلمان سوى شعبة قومية واحدة .

وتعين الشعبة مكتبا ، يقوم بأعمالها ويتصل "بمكتب الاتحاد البرلمانى الدولى" ، وتضع لائحة تنظيمها ، وتحدد — عند الاقتضاء — قيمة الاشتراك السنوى لأعضائها ، وتقدم إلى مكتب الاتحاد البرلمانى — قبل آخر مارس — بيانا عن أعمالها ، وكشفا بأسماء أعضائها .

المادة الثالثة

(النص المقترح)

يتكون الاتحاد البرلمانى الدولى من شعب قومية .

ويجوز لكل برلمان أن يكون على صورة شعبة قومية فى الاتحاد .

ويجوز للشعب البرلمانية للدول التى ليس لها ممثلون فى برلمان آخر ، ان تنتمى إلى الاتحاد .

ولا يجوز أن يتكون فى أى برلمان سوى شعبة قومية واحدة .

وتعين الشعبة مكتبا يقوم بأعمالها ويتصل بمكتب الاتحاد البرلمانى الدولى ، وتضع لائحة تنظيمها ، وتحدد — عند الاقتضاء — قيمة الاشتراك السنوى لأعضائها ، وتقدم إلى مكتب الاتحاد البرلمانى — قبل آخر مارس — بيانا عن أعمالها ، وكشفا بأسماء أعضائها

المادة الخامسة

(النص الحالى)

يتعين على كل شعبة أن تبلغ برلمانها — بواسطة مكتبها أو أى من اعضائها — قرارات المؤتمرات التى تتضمن عملا برلمانيا أو حكوميا .

ويأمل الاتحاد البرلمانى الدولى من أعضائه ، أن يعملوا ، ما وسعهم الأمر، على أن يكون نشاط الاتحاد معروفا فى البلاد المختلفة ليتوافر له أكبر قسط من التأييد ، ويدعوهم ليساهموا بكل قواهم فى حفظ السلام بين الأمم .

المادة الخامسة

(النص المقترح)

يتعين على كل شعبة أن تبلغ برلمانها — بواسطة مكتبها أو أى من أعضائها — قرارات المؤتمرات ، التى تتضمن عملا برلمانيا أو حكوميا ، وأن تبلغ مكتب الاتحاد البرلمانى نتيجة مساعيها فى هذا الشأن ، قبل تاريخ عقد المؤتمر التالى بشهر على الأقل .

المادة العاشرة

(النص الحالى)

حق الاقتراع مقصور على أعضاء الاتحاد الحاضرين شخصيا

ويحدد عدد الأصوات التى للشعب على الوجه الاتى :

١ — لكل شعبة عدد من الأصوات لايقل عن خمسة .

٢ — وفضلا عن ذلك :

يزاد للشعب فى البلاد التى يقل عدد سكانها عن مليون : صوت واحد .

وللشعب فى البلاد التى يبلغ عدد سكانها من ١ إلى ٣ ملايين : صوتان .

« « « « من٣ « ٦ « : ٣ أصوات .

« « « « من٦ « ٩ « : ٤ «

« « « « من٩ « ١٢ مليونا : ٥ «

« « « « من١٢ « ١٦ « : ٦ «

« « « « من١٦ « ٢٠ « : ٧ «

« « « « من٢٠ « ٢٥ « : ٨ «

« « « « من٢٥ « ٣٠ « : ٩ «

« « « « من٣٠ « ٣٦ « : ١٠ «

« « « « من٣٦ « ٤٢ « : ١١ صوتاً .

« « « « من٤٢ « ٤٩ « : ١٢ «

« « « « من٤٩ « ٥٦ « : ١٣ «

« « « « من٥٦ « ٦٤ « : ١٤ «

« « « « من٦٤ « ٧٢ « : ١٥ «

« « « « من٧٢ « ٨١ « : ١٦ «

« « « « من٨١ « ٩٠ « : ١٧ «

« « « « من٩٠ « ١٠٠مليون : ١٨ «

« « « « من١٠٠« ١٥٠مليوناً : ١٩ «

« « « « من١٥٠« ٢٠٠مليون : ٢٠ «

وللشعب فى البلاد التى يبلغ عدد سكانها من ٢٠٠ الى ٢٥٠ مليوناً : ٢١ صوتا .

« « « « من ٢٥٠ « ٣٠٠ مليون : ٢٢ «

« « « « من ٣٠٠ « ٣٥٠ مليوناً : ٢٣ «

ويحدد عدد أصوات الشعبة المكونة داخل برلمان إحدى المستعمرات طبقا لرقم مخفض من السكان .

ويحتسب هذا الرقم بضرب عدد النواب المنتخبين فى المستعمرة، فى متوسط عدد السكان الذين يمثلهم كل نائب فى البلد التابعة له المستعمرة .

وفى حالة ما إذا كانت المستعمرة ممثلة داخل برلمان الوطن الأصلى (المتروبول) ، أضيف عدد سكانها إلى عدد سكان الوطن الأصلى .

ويحتسب هذا الرقم بضرب عدد نواب المستعمرة، فى متوسط رقم السكان الذين يمثلهم كل نائب فى الوطن الأصلى .

٣ — وأخيرا يزاد للشعب التى لا يقل عدد أعضائها عن ٥٠٪ من أعضاء المجلس الشعبى صوت واحد ؛

والتى لا يقل عدد أعضائها عن ٦٠٪ : صوتان ؛

« « « « ٧٥٪ : ثلاثة أصوات ؛

« « « « ٩٠٪ : أربعة أصوات .

ويقوم مجلس الاتحاد ، عند دعوة المؤتمر ، بتبليغ الشعب عدد الأصوات التى من حق كل شعبة .

وعند الاقتضاء يعين أعضاء كل شعبة، ممن سيشتركون فى المؤتمر ، الأعضاء الذين يستعملون حق الاقتراع ، وذلك طبقا لنظام نسبى .

ولا يجوز لأى عضو أن يعطى أكثر من خمسة أصوات .

المادة العاشرة

(النص المقترح)

يحدد عدد الأصوات التى لكل شعبة على الوجه الآتى :

١ — لكل شعبة عدد من الأصوات لا يقل عن خمسة .

٢ — وفضلا عن ذلك يزاد هذا العدد :

صوتا للشعب فى البلاد التى يبلغ عدد سكانها من ١٠ إلى ٢٠ مليونا .

وصوتين للشعب فى البلاد التى يبلغ عدد سكانها من ٢٠ إلى ٤٠ مليونا .

وثلاثة أصوات للشعب فى البلاد التى يبلغ عدد سكانها من ٤٠ إلى ١٠٠ مليون .

وأربعة « « « « « « « أكثر من ١٠٠ مليون .

و يقوم مجلس الاتحاد — عند دعوة المؤتمر — بتبليغ الشعب عدد الأصوات التى لكل شعبة .

وعند الاقتضاء ، يعين أعضاء كل شعبة ، ممن سيشتركون فى المؤتمر ، الأعضاء الذين يستعملون حق الاقتراع ، وذلك طبقا لنظام نسبى .

ولا يجوز لأى عضو أن يعطى أكثر من خمسة أصوات .

المسألة السابعة من جدول الاعمال

تسهيل السفر

اقتراح

مقدم باسم الشعبة البريطانية ، من مستر ريس ديفيز ، عضو مجلس العموم (بريطانيا العظمى)

إن المؤتمر البرلمانى الدولى السادس والثلاثين ، لاقتناعه بالفوائد التى تعود من حرية انتقال الأفراد، ومنهم السائحون، على التفاهم الدولى أو الاقتصاد الوطنى — يقرر الاتصال بالحكومات، لإبراز فائدة جميع التوصيات التى تسهل حرية الانتقال هذه، وذلك طبقا للمبادئ التى وضعتها المنظمات القومية للسياحة فى تسع وثلاثين دولة ، فى المؤتمر الذى عقدته بلندن فى الفترة من أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ إلى اليوم الرابع منه .

(ج)

التقـارير

المسألة الثانية من جدول الأعمال

تقرير السكرتير العام

نظرة فى الحالة الدولية

مقدمة

تنص المادة الثانية من لائحة المؤتمرات البرلمانية الدولية على أنه :

"فى مستهل كل دورة ، تدور المناقشة على أساس التقرير الذى يقدمه السكرتير العام ، باسم مجلس الاتحاد . ويتناول هذا التقرير الحالة السياسية العامة فى العالم" .

ولا يوجد اليوم ما يسمى بالحالة السياسية العامة فى العالم . وهذا القول أصح اليوم مما كان قبل الحرب . فهناك قوى ، بين مادية وأدبية ، تزيد أو تنقص طبقا لقواعد حاول المفكرون عبثا الاهتداء إليها . وهناك المدنيات التى قيل عنها إنها زائلة ، فإذا بها الآن تتطور فى سرعة عجيبة . وهناك الشعوب التى بدت محاولات متوالية ، لتطبق عليها قوانين التاريخ والجغرافيا والعنصر . وهناك أخيرا ، وعلى الخصوص ، الرجال أنفسهم الذين لم يعهد إليهم القدر قط بمثل هذه التضحيات فى سبيل حفظ كيانهم الفردى أو الجماعى .

فالى هؤلاء الرجال ، نطلب أن يفتحوا عهدا جديدا تحول بيننا و بينه الحوادث . فكلهم أو جلهم شركاء فى العذاب . وهذا ما يحدونا إلى أن نوضح — فى جلاء — الجهود العظيمة التى تبذل لإنقاذ الإنسانية من هذا العذاب ، ولفتح أبواب الأمل أمامها .

إن مهمتنا لشاقة ، وسيتعين علينا — إزاء جميع الحوادث التى توالت منذ انتهاء الحرب — أن تختار بعضها لعرضه هنا ، تاركين جانبا ما لم يكن له منها تأثير غالب على تطور العلاقات الدولية ، وإن كان مهما . ثم إن افتقارنا إلى بعض مصادر المعلومات — وما كان أكثرها فى الماضى — يجعلنا لا نأمن مواطن الزلل . فما من أمر أكثر جرأة من تدوين تاريخ الماضى القريب . ولا يغيبن عن بالنا أن صفتنا تقتضينا التزام الحيدة التامة ، وتمنعنا من إصدار أحكام شخصية . وهذا الالتزام يكاد يكون فوق طاقة الإنسان فى عصر يتحرك كل ما فيه ، ويميل مع الهوى ؛ إلا أنه لا محيص عن التقيد به ، حفظا للنظام .

فليعذرنا القراء إذن ، ولا يقرأوا بين السطور ما لم يدر فى خلدنا . وليغفروا لنا ما نكون قد وقعنا فيه من خطأ أو نسيان ؛ ولا يحملوا ، على الأخص ، ما التزمناه فى هذا التقرير من بعد عن التحيز ، على محمل من الاستسلام أو الريبة ، إذ إن مؤسسة كالاتحاد البرلمانى الدولى لا يخدمها خمسا وعشرين سنة إلا رجل ذو مبادئ وإيمان .

والذى يعنينا من الأمر ، هو أن تكون المناقشة العامة ، التى ستدور على أساس هذا التقرير ، جديرة بالاتحاد ، وأن تهيئ له آفاقا واسعة فى فجر هذا العهد الجديد .

تطور العلاقات الدولية

اختيار طريقة معينة

وجدت الدول الكبرى المنتصرة نفسها ، فى أعقاب الحرب ، أمام مهمتين رئيسيتين : تنظيم الجماعة الدولية ، وتحديد مصير الدول المغلوبة . وقد استشعرت تلك الدول ما قد يصادفها من صعوبات عظيمة فى هذا الصدد ، فحرصت على أن تعلن ، فى أثناء نشوب الحرب ، المبادئ التى تستوحيها . وكان همها منصرفا إلى العمل ، فى مستقبل غير محقق ، بذلك التضامن الذى قرب ما بينها لقاء الخطر .

وهكذا كان "ميثاق الأطلنطى" ، المؤرخ فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ ، والذى أيده تصريح الأمم المتحدة سنة ١٩٤٢ ، فاتحة لتلك السلسلة من القرارات والتصريحات التى صدرت فى موسكو ، والقاهرة ، ويالتا ، وطهران ، وبوتسدام ، وأخيرا فى موسكو بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

وليس يسعنا، حين نعيد تلاوة تلك النصوص ، إلا أن نتأثر اليوم أيضا بالشعور النبيل الذى أوحى بها . ألم يقل تشرتشل ، وروزفلت ، وستالين فى طهران :

" أما عن السلام ، فنحن واثقون من أن اتفاقنا سيتيح لنا تأمين سلام دائم . وإننا لنشعر شعورا قويا بالمسؤولية العظمى الملقاة على كواهلنا وكواهل جميع الأمم المتحدة ، لإقامة سلام يساهم فيه من خلصت نواياهم من الأغلبية الكبرى للشعوب ، ويحول — لأجيال كثيرة — دون أن ينكب العالم بويلات الحرب ، وما تبعثه فى النفوس من رعب " .

لكن المبادئ السياسية ، ولا سيما فى السياسة الخارجية ، ليس لها إلا قيمة نسبية ، إذا لم نبحث عن الوسائل المؤدية إلى تحقيقها . وما هذه الوسائل سوى الطريقة ، أو الطرق ، التى يمكن بواسطتها إقامة حالة واقعية ، كالسلام ، وتوطيدها .

وهذه الطرق ليست واحدة دائما . فمنذ معاهدة ڤيينا إلى الحرب العالمية الأولى ، كانت الطريقة السائدة هى طريقة توازن القوى . وهى نظرية يرجع عهدها إلى قديم الأزمان. ومؤداها ألا تكون هناك دولة ، أو مجموعة من الدول ، لها من القوة ما يمكنها من تهديد كيان الدول الأخرى. ففى سنة ١٩١٤ دخلت بريطانيا العظمى المعمعة بعد شىء من التردد ، كما فعلت من قبل فى عهد لويس الرابع عشر أو نابوليون ، للمحافظة على التوازن الأوروبى .

وعقب الحرب ، جهد ميثاق عصبة الأمم فى أن يستبدل بسياسة التوازن هذه، سياسة الأمن المشترك ؛ وهى وسيلة مستنبطة تدعو إلى تعاون الجميع. وميزتها الكبرى أنها لم تكن موجهة ضد أحد ، بل كانت تقدم ضمانها إلى كل من يتعهد باحترامها ، بعكس السياسة العتيقة التى كانت تقسم الدول إلى كتل متعادية .

غير أن عصبة الأمم كان طموحها يزيد عن قدرتها . فلكى تكون سلطة عليا ، كان يتعين أن تكون عالمية . فإذا ما تخلفت إحدى الدول العظمى عن اجتماعاتها ، تعدى أثر ذلك إلى نشاطها ، فاضمحل . ثم إنه لا يمكن أن تكون للقواعد القانونية الغلبة ، مالم تستند إلى قوة تؤيدها . فطالما وجدت دولة واحدة أن لها من القوة ما يسمح لها بتحدى قرارات العصبة، لا يتسنى لهذه العصبة أن تؤدى مهمتها كاملة .

وأخيرا ، يتعين القول بأن عصبة الأمم كان فيها عيب ، يعد ثمنا لما كان لها من مزايا : ذلك أنها كانت سابقة لأوانها. وكانت تطلب إلى الحكومات والشعوب أن تضحى بحب الذات، وهو طلب لما يكن فى الوسع قبوله .

ومهما يكن من الأمر ، فإن الحلول التى جاء بها الميثاق كانت خليقة بأن تجرب . لكن شيئا من التردد قد صاحب تجربتها خلال بضع سنوات . ومنذ جرؤت بعض الدول على تحدى العصبة ، عاد الأمر إلى تكوين تلك الكتل المتعادية التى تتحدى بعضها بعضا ، إلى أن يأتى اليوم — وهو لا بد آت — الذى تشتبك فيه ، لأن التوازن بين الدول العظمى ، وإن طالما امتدحوه فيما مضى ، سريع العطب ، سريع الزوال .

ولاريب أن هذا التوازن قد يبدو فى مصلحة الدول المتوسطة أو الصغيرة ، التى تأمل أن تعيش فى كنفه آمنة . لكنه إذا ما اختل ، وهو ما يحدث عند ما تعتقد إحدى الكتل أن لها مصلحة فى اختلاله ، كان معنى ذلك الحرب .

ففى خلال السنوات العشر التى سبقت الاشتباك الحالى ، عاشت أوروبا فى حالة اضطراب بين السياستين : سياسة عصبة الأمم التى أهملت فى الواقع ، إن لم يكن ظاهرا وقولا ؛ وسياسة التوازن التى كان مآلها هى الأخرى حتما إلى الفشل .

فما هى الطريقة التى اختارتها الدول العظمى للقيام بالمهام الثقيلة التى تنتظرها اليوم ؟ إنها ليست طريقة التوازن التى تفرض على وجه الدقة التقسيم إلى كتلتين متعادلتين تقريبا فى القوة ، مما لا يرغب فيه " الأقطاب " .

لقد اختار أولئك الذين وكل إليهم مجابهة الكثير من الأحداث الخطيرة ، الطريقة التى لجأوا إليها بكثير من الغبطة فى أثناء الحرب : أعنى العمل المتفق عليه بين الدول العظمى ، الشاعرة بالمسئولية العاجلة التى تتحملها من أجل السلامة العامة والمحافظة على السلم . وكان من المتعين أن تشمل هذه الطريقة ، فى وقت واحد ، شيئين معا : تنظيم السلم ، وإنشاء المؤسسة التى تقوم بتنظيم العلاقات بين الدول ، وهى هيئة الأمم المتحدة .

تطبيق هذه الطريقة

ومن دواعى الأسف أن هذه الطريقة لم تتبع دائما ، لأن هناك قوى تتشابك وتصطدم ، وأحيانا تتحد . ويندر أن توجد حالة يمكن تحديدها بعبارات دقيقة . ولذلك يحسن أن نجعل الوقائع تتكلم :

فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، اجتمع فى لندن مؤتمر الأقطاب الخمسة ، للسير فى تحضير معاهدات الصلح ، طبقا للقرارات التى اتخذت فى يوتسدام . وكان من مقتضى ماتم عليه الاتفاق من قبل ، السماح للدول التى حاربت المحور بالاشتراك فى المفاوضات ، مع جواز دعوة الدول الأخرى صاحبة الشأن لإبداء رأيها .

وقد خاب أمل الدول المحاربة الصغيرة ؛ إذ رأت أن حكم الدول العظمى مازال قائما. وظهر أثر ذلك على لسان مستر إيفات ، وزير خارجية أستراليا ، إذ قال :

" إن المجلس أنشئ على أساس اشتراك الدول الخمس ، لكن المناقشات قد تكون هى الإجراء الصحيح لإعداد معاهدات الصلح . وهى لذلك بالغة الأهمية للدول الأخرى المحاربة ، التى ساهمت بنصيب وافر فى النصر النهائى .

"ولذلك تصمم أستراليا على اتباع طريقة ديمقراطية ، وتطالب أن تشترك جميع تلك الدول فى المناقشات " .

لقد منى مؤتمر لندن بفشل ذريع ، فلم يتم الاتفاق على شىء: لا على مصير المستعمرات الايطالية ولا على مصير تريستا . ووقفت الولايات المتحدة و بريطانيا العظمى ، إزاء الحكومات القائمة فى بلغاريا ورومانيا ، موقفا مضادا لموقف الاتحاد السوفيتى . واشتد الخلاف بين الأقطاب الثلاثة ، حتى جعلت مسألة قبول فرنسا والصين ، لتوقيع البروتوكول الخاص ببعض الدول المحاربة ، موضع مناقشات حادة .

وسعى الأقطاب الثلاثة للخروج من هذا المأزق فى موسكو ، حيث اجتمعوا فى ١٥ ديسمبر ، وتوصلوا — بعد جهد — إلى الاتفاق ، بعد أن أظهرت بريطانيا العظمى ، على الخصوص ، شيئا كثيرا من التساهل .

ومهما يكن الأمر ، فإن سياسة التعاون بين الدول العظمى ، و إن بدت قائمة فى الظاهر ، لم يكن لها وجود فى دخيلة الأنفس . وقامت كتلتان متقابلتان فى توازن غير مستقر ، مع ما ترتب على قيام تلك الحالة من زيادة الظنون والمخاوف خلال سنة كاملة .

لذا بدأت المنازعات تشتد بشأن مناطق النفوذ الشهيرة ، وما هى إلا النتيجة الحتمية لسياسة التوازن . فالمفهوم أنه يجب تأمين قواعد حصينة فى الحدود وفى طرق المواصلات على السواء .

ففى جميع البلاد التى تشابك فيها ذلك النفوذ ، بشكل واضح نوعا ما ، كاليونان ، وتركيا ، و إيران ، وشمال الصين — كان التنافس بين الدول العظمى يبدو على أشده . وفى داخل هيئة الأمم المتحدة ، و بخاصة فى داخل مجلس الأمن ، كانت المنازعات تزداد مرارة ، وتهدد مستقبل المؤسسة الجديدة ، مما جعل أحد المراسلين يحكم على الجلسات الأولى لمؤسسة قالوا عنها للشعوب إنها أمل الإنسانية الأقصى ، بما يأتى :

" إن دورة جمعية الأمم المتحدة ، التى بدأت أول عهد الجمعية بلندن فى ١٠ يناير سنة ١٩٤٦ ودامت حتى منتصف شهر فبراير ، سرعان ما اتخذت مظهر مبارزة بين الإنجليز والروس ، بين "بيفن" و"فيشنسكى".

أما الدول الصغيرة ، أو على الأقل تلك التى لم تكن قد انحازت إلى أحد الفريقين ، فكانت شبه مشلولة ، وغير قادرة على أن تمثل ، فى نهضة عالم أفضل ، دور المدافع عن القيم الإنسانية ؛ ذلك الدور الذى قامت بتمثيله ، فى كثير من الشجاعة ، عقب الحرب العالمية الأولى . فلم نسمع أصوات رجال أمثال "براتنج" ، و"نانسن" ، و"پول هيمانس" ممن كنا نسمعهم فيما مضى .

أما الرأى العام ، فقد تخلى عن دوره ، وانساق إلى التشاؤم . وقدر كثير من المستسلمين أنه لم يعد فى الطاقة إلا الخضوع لما هو مقدر ، وإعطاء الكتلة الغربية من التماسك ما للكتلة الشرقية . وهكذا وجدت مشروعات الاتحاد الأنجلوسكسونى ، أو الاتحاد الأوروبى الذى كان من الصعب أن نرسم له إطارا ، بله ما يحويه ذلك الإطار . وأصبحت القنبلة الذرية نفسها مجال مساهمة ، كأنما آلة دمار يمكن أن تصبح أداة سلم .

تلك كانت ثمرات سياسة التوازن التى أدى إليها الخلاف العام ، رأيناها تنضج فى الأشهر التى تلت اجتماع موسكو ، فى أول دورة من دورات هيئة الأمم المتحدة التى أسلفنا الإشارة إليها . وأثارت المسائل الإيرانية واليونانية والأندونسية مناقشات ، بلغت فى بعض الأحيان حد العنف ، فحجب صداها الأصوات التى ارتفعت بالدعوة إلى الثقة والتعاون .

ولا شك فى أنه لم يكن مستساغا التفكير فى رسم سياسة لنزع السلاح ، إذ أعلنت الدول الكبيرة والصغيرة — على السواء — ما اعتزمته من عدم السماح بإضعاف مجهودها الحربى . ففى ٦ أبريل مثلا ، صرح الرئيس ترومان المحب للسلام فى شيكاجو بما يأتى :

" لا يمكننا أن نعلن يوما ما عن عزمنا على منع اعتداء غير عادل ، ثم نأتى فى اليوم التالى ونطالب بإعدام جهازنا الحربى فى الحال . إن بقاء الولايات المتحدة قوية لأمر ضرورى ، وواجب أدبى " .

على أنه قد استمر العمل بالطريقة التى اتبعت فى إعداد معاهدات الصلح ، إذ يتعين القول : إنه ما من أحد كان يفكر فى وقف أعمال المؤتمر . وكان نواب وزراء الخارجية يعملون فى تكتم . فمن ٢٥ أبريل إلى ١٦ مايو ، ثم من ١٧ يونيه الى ١٢ يوليه ، كانت الدول " الأربع " (وهى الولايات المتحدة ، وفرنسا ، وبريطانيا العظمى ، والاتحاد السوفييتى) مجتمعة فى باريس ، لإعداد المعاهدات ، تمهيدا لإبلاغها إلى الدول المتحالفة الواحدة والعشرين .

وقد تم ذلك بعد عناء . ولكن الرغبة فى الوصول الى اتفاق كانت رائد الجميع ، مما حملهم على أن يتساهلوا بعضهم مع بعض . مثال ذلك أن روسيا قبلت إيجاد منطقة تريستا الحرة ، رغم أنه حل لا يرضى طلبات يوجوسلافيا .

وهنا نبدى بعض الملاحظات على معاهدات الصلح ، وعلى المؤتمر الذى عقد فى باريس فى ٢٩ يوليه سنة ١٩٤٦ . وما كنا لنتكلم عنه ، لولا ما نريد إثباته من أن الجو الذى كان سائدا فى قصر لوكسمبرج ، فى أول الأمر على الأقل ، لم يكن أفضل من جو الاجتماعات السابقة . فقد شغلت بعض مسائل الإجراءات الأسابيع الأولى ، واحتلت مكانا لا يتناسب مع أهميتها .

فكم من خلافات ، أصبحت اليوم نسيا منسيا ، نشأت حول أغلبية الثلثين أو الأغلبية العادية بشأن الاقتراع على التوصيات التى ترفع للدول العظمى . ذلك بأن الشقاق بين الاتحاد السوفييتى الذى كان فى وسعه ان يعتمد على ستة أصوات ، و بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة التى كانت تتزعم فريقا تبلغ أصواته نحو خمسة عشر صوتا — كان يعاود الظهور دائما وفى كل مكان .

وقد أمكن تفادى القطع ، إذ تراجعت الدول أمام النتائج الوبيلة التى كان يمكن أن يجر إليها . وسعى كثير من رجال السياسة ، أمثال بيرنز وسمطس وستالين ، جهدهم ، عن طريق الخطابة أو المحادثات الشفوية ، لبعث الطمأنينة إلى الرأى العام الذى كان يزداد ذعرا . وإذا كان قد كتب للمؤتمر النجاح فى مهمته : ألا وهى تعريف الدول العظمى رأى حلفائها فى شأن المعاهدات — فإنه لم ينجح قط فى إيجاد روح السلام .

وخلافا لما كان متوقعا أحدث اجتماع هيئة الأمم المتحدة ، الذى افتتح فى نيويورك فى ٢٣ أكتوبر ، تحولا طيبا . ومن الطبيعى أن أعماله الأولى لم تكن من السهولة بمكان ، إذ إن الاتحاد السوفييتى كان ينظر الى المناقشة فى حق النقض ، على الخصوص ، نظرة ملؤها الريبة ، لأنه يرى أن إجماع الدول العظمى فى العمل ضرورى لحفظ السلام . وكانت المناقشات التى دارت حول الطاقة الذرية ، واختلاف وجهات النظر فى شأن مسائل الاجراءات — وهى مسائل لا تنتهى — سببا فى تأخير أعمال الجمعية واللجان .

ولم تبدأ الغمامة فى الانقشاع إلا حول منتصف شهر نوفمبر ، وكان أول شعاع للشمس ذلك الاتفاق الذى تم بين الأقطاب بشأن مركز تريستا ، ولو أنه حصل خارج هيئة الأمم المتحدة ؛ ثم أعقبته الموافقة على القرارات المختلفة فى الميدان الاقتصادى ، دون أن ننسى ذلك القرار الذى طلب فيه من المجلس الاقتصادى والاجتماعى إعداد ميثاق لحقوق الإنسان .

وأخيرا تمت الموافقة بالإجماع على قرار نزع السلاح ، وسنبين أهميته فى فصل تال ، فأبرزت التطور الذى حدث . وهكذا بذلت الدول العظمى بعض الجهود ، للعودة إلى سياسة التعاون التى لا بد منها لحفظ السلام .

وقد كوفئت تلك الجهود ؛ فعادت الثقة إلى الشعوب ، وما أسهل ما تفزع أو تطمئن ، لعظم ما فيها من حساسية ، فلم تعد تعتقد أن الحرب واقعة لا محالة ، فضلا عن أن الأمل فى تخفيض

التسلح ، وما هو إلا فاتحة عهد السلام ، عاد يداعبها . وأخذ الناس يتنفسون الصعداء فى انتظار ما يأتيهم به الغد من مسائل آجلة ، كإعداد المعاهدة الخاصة بألمانيا .

فالعودة إلى سياسة التعاون قد أعادت إذن الثقة إلى النفوس ، كما أن محاولة إيجاد التوازن بين كتلتين ألقت بالعالم من جديد فى لجة من القلق . وعلى ذلك وليس للحكومات أن تختار بعد اليوم ، لأن التجربة قد تمت ، وكانت نتيجتها حاسمة . ولم يعد فى وسع الدول حل ما يعرض لها من مشاكل ، إلا بالخضوع لبعض قواعد مقررة تكون نافذة على الجميع .

التيارات الفكرية

هل هناك روح دولية ؟ وبعبارة أخرى : هل ينظر إلى الأشياء نظرة تطغى على المصالح الخاصة للدول ، وتحل مكانها المصالح المشتركة للشعوب ؟

إن الأمر لمشكوك فيه إثر حرب مجدت الشعور الوطنى حتى الذروة . ففى هذه المحنة العامة يسعى الجميع ليعيشوا أطيب عيش ، قبل أن يبدوا نحو الغير أى ميل عاطفى أو فكرى لا يتفق والحقائق الراهنة .

إن هيئة الأمم المتحدة لم تأت بموجة من الحماس ، كما أن الصحافة أغفلت الإشارة إلى الجلسة الأولى للجنة التربية والعلوم والثقافة فى هيئة الأمم المتحدة . ولا يرى فى كل مكان سوى روح الحذر تلقى ظلالها على نتيجة كل تعاون دولى .

روح السلام

ومع ذلك فإن كل مراقب يقظ ، ليدهش من أنه فى كثير من البلدان ، وبخاصة تلك التى يتكلم أهلها اللغة الإنجليزية ، قد أنشىء كثير من الجمعيات أو الهيئات التى تعمل من أجل السلم ؛ وأن خيبة الأمل التى خلفتها المناقشات الصاخبة فى هيئة الأمم المتحدة ، كانت بمثابة حافز لأولئك الذين لا يرون الحرب قضاء واقعا ، فهم يسعون لإيجاد حل آخر سعيا حثيثا يتجدد مع الأيام .

فهل تنجح الحركة الدولية هذه المرة فى التأثير على مسلك الحكومات تأثيرا جديا ؟ ! على أنه إن كان ذلك لم يتسن لها ، لا قبل الحرب العالمية الأولى ولا قبل الثانية ، فذلك لأنها رغم النوايا الحسنة التى جندتها ، سواء من حيث عددها أو أهميتها ، بقيت منقسمة على نفسها انقساما كبيرا .

إن محبي السلام هم فى الغالب رجال أو نساء أحسوا فى نفوسهم قوة ما يدينون به ، وهم واثقون من أن نظرتهم إلى العالم وإلى العلاقات الدولية هى الفضلى ؛ ولذلك تنتظمهم هيئات لها نظريات واضحة المعالم. وجميع الذين أتيح لهم أن يشهدوا مؤتمرات سلمية ، قد رأوا تلك النظريات تتصادم ، وأحيانا فى عنف ؛ كما رأوا مؤيديها يظهرون تشددا يتعادل مع حرارة إيمانهم ، مما كان سببا فى صعوبة اتفاقهم على برنامج للعمل وقبولهم نظاما مشتركا .

فالحركة السلمية إذن ، هى فى أساسها من وحى الأفراد ، ولا تعزى أهميتها إلى ما تناله من قوة التأييد — وهو ضئيل — بل الى مجموعة الرجال ذوى الشجاعة الذين يحثون ، بعيدا عن مؤثرات الحاضر ، عن قوانين تسرى على عالم أفضل . ولا يصح أن يغيب عن البال أنه قد ظهر فى صفوفهم مؤسسو الاتحاد البرلمانى الدولى ، أمثال فردريك باسى ، وراندال كريمر ، وفردريك باجر .

ولربما كان أحد أولئك الذين يعملون الآن فى إحدى الجمعيات الصغيرة ، هو الذى سيأتى لآلام عصرنا الحاضر بالعلاج الذى لما يتح اكتشافه لرجال السياسة أو التشريع . على أن من الحلول الكثيرة التى يعرضونها اليوم حلين يستحقان البحث : أحدهما النظام الاتحادى ، والآخر النظام الأوروبى .

النظام الاتحادى

تختلف الفكرة الاتحادية عن المبادئ التى تقوم على أساسها هيئة الأمم المتحدة ، فى أنها تحول لهيئة مركزية اختصاصات خاصة ، تفوق اختصاصات الدول التى يتألف منها الاتحاد . فهذه الهيئة التى يطلقون عليها باللغة الانجليزية " الحكومة العالمية " ، تكون متمتعة بسيادة كاملة فى حدود اختصاصها ؛ كما يكون لها السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، وتكون قراراتها المنصوص عليها فى الدستور ملزمة للدول المنضمة إلى الاتحاد .

فالنظرية الاتحادية إذن ، تقوم على فكرة بسيطة للغاية ، تتلخص فى نزول الدول المتحدة عن سيادتها للدولة الاتحادية . ومن ثم ، لا يكون هناك حاجة للتمييز بين دول كبيرة وصغيرة ، أو للتدقيق فى تخويل اختصاصات لمجلس الأمن إزاء الجمعية العمومية ، أو للنص على هذا السيل من التدرج بشأن تدخل السلطات المركزية . وبذلك نتفادى ما يزخر به ميثاق سان فرنسيسكو من نصوص صيغت بمهارة ؛ فلا يكون هناك سوى نظرية واضحة عن وحدة العالم ، تقابلها أخرى لا تقل عنها وضوحا عن نظامه .

وهذه البساطة هى التى تجذب كثيرا من العقول النيرة ، وتضفى على الفكرة الاتحادية ما تنعم به حاليا من ميل الشعوب إليها . ولا ريب فى أنها لم تتحدد فى كل مكان بعبارات دقيقة ، مما استعمناه فى وصفها ، لكنها آخذة سيرها ، تدفعها فيه الأمثلة التى تستمدها من التاريخ .

إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية فى روسيا فى بدء عهده ؛ كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أثبتت أن دستورا اتحاديا ، دون منذ أكثر من مائة وخمسين سنة لشعب لا يزيد تعداده على مليونين ونصف مليون من السكان ، يمكن أن يصبح قالونا أعلى لأمة كبيرة يبلغ سكانها ١٤٠ مليونا ، وتغطى أرضها مساحات شاسعة .

وأخيرا أثبتت سويسرا أن فى وسع الرابطة الاتحادية أن تجمع بين شعوب ذوى لغات ، وأجناس ، وعقائد ، وتقاليد سياسية متباينة . فلا يجب أن يغيب عن البال أن المقاطعات السويسرية ، لم يكن لها جميعا فى العصور الماضية نفس الأنظمة . فكان الحكم فى بعضها ديمقراطيا حقا ؛ وفى البعض الآخر كان مقصورا على بعض الأسر من الطبقة الارستقراطية ؛ فى حين أن مقاطعات بأسرها بقيت فى حالة من التبعية . فالذى خلق سويسرا ، ليس هو ميول دولها الاتحادية ، وإنما الرغبة الظاهرة لديها فى أن تعيش سويا ، وأن تقبل من أجل ذلك سلطة مشتركة .

وإن خلق هذه الرغبة فى المعيشة المشتركة ، يزيد من قوة الدوافع نحو الفكرة الاتحادية . ولابد ، فى فترة القلق هذه ، من إيمان يجذب الراغبين فى العمل من أجل مثل أعلى يصعب تحقيقه لكنه جدير بالتفرغ له .

على أن الأخذ بذلك ، يهيىء وسيلة ليستبدل بعقيدة السيادة البالية نظام إنشائى . وما هى فى الواقع تلك السيادة التى مازالت تنعم حتى الآن بمثل هذا المقام الكبير ؟ إننا إذا أخذنا بتعريف المشترعين الذين خلقوها واختضنوها بشغف ، لقلنا عنها إنها السلطان الأعلى المطلق فى التصرف بملء الحرية ، مع استبعاد كل ضغط أجنبى . وبعبارة أخرى يعتبر أى بلد متمتعا بالسيادة إذا كان يملك حق التصرف ، دون أى حد لإرادته ، أو كما كان المشترعون الألمان يقولون : إذا كان اختصاصه يمتد إلى اختصاصه الذاتى .

ويتساءل الاتحاديون : هل من الضرورى أن نثبت أن الوقائع تكذب مثل هذه النظرية ؟! فما من دولة ، وإن اتصفت بالسيادة ، تستطيع أن تعمل ماتشاء ، بل يجب عليها أن تراعى إرادة جاراتها ، لا فيما يختص بسياستها الخارجية فحسب ، بل فيما يختص بسياستها الداخلية أيضا . فإذا ما أرادت أن تسن تشريعا خاصا بالنظام الجمركى أو بالكمبيالات ، فلا يسعها أن تتجاهل ما يجرى خارجا عن حدودها ، وإلا وقع الاضطراب . وفى الحالات الخطيرة ، يحصل نزاع تصبح فيه الدولة أسيرة قوى غامضة تصعب السيطرة عليها .

فكيف يحدث ، إذن ، أن السيادة ، وهى كلمة جامدة تزداد تعارضا مع الوقائع ، ما زالت تقدم للشعوب على أنها جزء مقدس ، لاغنى عنه للشرف الوطنى ! ! ذلك أنهم كثيرا ما خلطوا بينها

و بين خير يفوقها قيمة ، هو الاستقلال . فهو حقيقة حية لاتثير أى لبس ، ويستحق أن يضحى المواطنون بحياتهم من أجله . وهو الحق المعترف به لكل أمة فى أن تحمى = بحرية = آدابها ، وتقاليدها ، ونقافتها ، وأمانى نبوغها الذاتى .

وعلى ذلك يجوز لدولة ما أن تنزل عن سيادتها لمصلحة نظام دولى أعلى ، دون أن تفقد لذلك ذاتيتها . وحتى لو أصبحت عضوا فى هيئة أوسع وأشمل ، فإنها توسع بطريقة سلمية من مدى النطاق الذى يمكن لنشاطها الاقتصادى والفكرى والفنى أن يزدهر فيه .

تلك هى النظرية الاتحادية التى لخصناها هنا ما وسعنا الأمر . وقد كانت جديرة بأن تجد مكانا لها فى هذا التقرير ، لأن أتباعها مافتئوا يزدادون عددا يوما بعد يوم .

النظام الأوروبى

يرى كثير من الناس ، الذين هالتهم الأخطار التى قد تنشأ عن المنافسة بين الروس والأمريكان ، أن فى استطاعة أوروبا أن تقوم بنجاح ، إن لم يكن حاجزا ، فعلى الأقل وسيطا بين كتلتين متقابلتين . كأن تقوم دول أوروبا الغربية ، التى تنظر إلى الديمقراطية نظرة واحدة تقريبا ، بتكوين كل ، له من التجانس ما يكفى ليصبح بدوره قوة حقيقية فى الميدان السياسى والاقتصادى والأدبى .

على أنه لم يتح لأوروبا حتى اليوم أن تحدد كيانها . فما هى حدودها أو العلامات التى تميز وجهها ؟ هذا ما لم يتسن لأحد الإجابة عنه فى وضوح ، بحيث يقنع الرجال الذين يسمون أوروبيين ، ويوحد بينهم . وقد فشل فى هذه المحاولة ڤيكتور هوجو ، وبعده الكونت كودنهوف — كالرجى ، المولود من أب نمساوى وأم يابانية ، كما فشل أرستيد بريان ، صاحب مشروع اتحاد الدول الأوروبية . ولعلكم تذكرون ، بأى برود قوبل اقتراح السياسى الفرنسى ، فى اجتماع عصبة الأمم فى سنة ١٩٣١ . وفى السنة نفسها ، تساءل الكونت كارتون دى ڤيار ، فى المؤتمر البرلمانى الدولى الذى عقد فى بوخارست ، عما يكون شأن "اتحاد" ، لايمكن لأحد أن يوضح معالمه ، بقوله :

"فى هذا النقاش الذى لم يغلق بابه ، ما الذى يجب أن تكون عليه فكرة الاتحاد البرلمانى الدولى ؟ إنى أرى من جهتى أن جميع الدول ، أيا كانت القارة التى تنتمى إليها ، يوجد بينها تضامن آخذ فى الازدياد ، وأن البحث عن حل للأزمة الاقتصادية التى يئن منها العالم ، يجب أن يتم فى أوسع نطاق ممكن ، وليس فى حيز وطنى ، أو حتى قارى" .

ومنذ ذلك الوقت ، وقع حادث خطير ، هو انضمام الاتحاد السوفيتى إلى الأمم المتحدة ، أعنى انضمام دولة تمتد أراضيها مساحات شاسعة فى آسيا . وقد رأت جيوشها تتقدم فى قلب أوربا حتى "ويمار" ، حيث عاش "چوهان ولفجانج جيته" .

من المؤكد أنه حتى كتابة هذه السطور ، لم تحدد الدول المنتصرة الحدود الجديدة لبلاد أوربا بصفة نهائية ؛ إلا أن كونجز برج التى صارت كلينجراد ، وفلنو ، ولفوف ، وروتينيا الواقعة أسفل الكربات وسرنوفتز ، وبسارابيا ، أصبحت منذ الآن جزءا من إحدى الجمهوريات السوفيتية .

وفضلا عن ذلك يوجد ، فى وسط هذه القارة الصغيرة ، فجوة أحدثها اختفاء المانيا بوصفها دولة منظمة . وما من أحد يعرف أى أمة ستتمخض عنها الأطلال الأدبية والمادية التى بقيت من مخلفات الاشتراكية الوطنية والحرب والهزيمة .

لقد كان هتلر ومن معه من السياسيين يدعون أنهم أوربيون صالحون ، لكن فلسفتهم ، بتمجيدها الجنس وإضفائها صفة مبعوث العناية على "الفوهرر" ، قد تجاهلت تلك المجموعة من الصراع والآلام والتجارب التى يمكن أن توحى لشعوب أوربا الشعور بالتضامن .

فمن ذا الذى يستطيع ، إزاء هذه الظروف ، أن يدعى أن أوربا تعرض وضع جغرافى واضح محدد ، ما لم يتفق على التصغير من شأنها ، بحيث لا نرى فيها إلا أنها ذلك الرأس الصغير للقارة الأسيوية الذى تكلم عنه بول ڤاليرى ، والذى قد ينقسم إلى عشرين دولة عاجزة عن أن تكفى نفسها .

ومع ذلك ، فقد قلنا إن بعض الأوساط ، التى لا تعدم من يحسن الكلام عنها ، تسعى لنشر فكرة إنشاء اتحاد أوربى . وما من أحد يشك فى حسن نواياها . إلا أنه من المستحيل عدم التنبؤ بالأخطار التى قد يجرها على التفاهم الدولى إنشاء كتلة أوربية ، تقوم فى توازن غير ثابت بين أمريكا وروسيا . وبذلك تزداد حالة القلق ، وتزداد معها الهموم التى يسببها مستقبل ألمانيا . ذلك بأنه إما أن تنضم هذه الدولة الى الكتلة الجديدة ، وعندئذ تكون روسيا على حق فى الشعور بأنها مهددة ؛ وإما ألا تنضم ، وحينئذ ، ما ذا يبقى لإنشاء كتلة متجانسة ؟

إن للفكرة الأوروبية — بلا شك — قيمة إنسانية وفكرية وتاريخية ، إلا أنه لم يثبت أنها عامل سياسى .

التطور الدستورى

فى سنة ١٨٢٩ ، إذ كان ستندال يتنزه بين أطلال الفورم فى روما ، أبدى تحسره على أن النظام التمثيلى كان الشغل الشاغل الوحيد للشبيبة فى القرن التاسع عشر .

ولا شك فى أن روح الجيل الجديد ، كان فى ذلك الوقت نهبا مقسما بين الآراء عن الحرية والمساواة، والتمثيل الوطنى . وتلك هى الآراء التى حصلت فى مائة عام على انتصارات باهرة، لأن الجيل الماضى ، كان — كما تنبأ الكاتب الكبير — جيلا سياسيا ، حركت فيه المسألة الدستورية الرغبات الإنسانية بين جميع طبقات المجتمع ، فراحت الشعوب تبحث عن أنظمة تضمن هذا التقدم الهائل لمدنية جديدة ، متأثرة أعمق التأثر بظهور الآلات ، وبالحروب التى نشبت فى عهد الثورة والإمبراطورية .

أما اليوم فقد تغير الحال بعد الانقلابات التى أحدثتها الحرب ، ولم يعد ما تسعى له الشعوب أولا هو انتصار بعض المبادئ السياسية المحددة بعناية ، بل أصبح سعيها إلى العدالة والمساواة الاجتماعيتين فى مختلف صورهما . وبذا باتت الغاية الكل التى يهدف إليها أكثر أهمية من المظاهر الدستورية المختلفة التى توصل إليها .

وهذا هو السبب فى أن عصرنا الحاضر ، يعد غنيا فيما وصل إليه من تقدم اجتماعى ، لكنه أقل غنى فيما يختص بتجديد الأنظمة السياسية .

إن أمما عديدة من الأمم التى اشتبكت فى الحرب ، لا تفكر فى إدخال تعديلات جوهرية على مواثيقها الوطنية . وهذا بصفة خاصة هو حال الولايات المتحدة الأمريكية ، المتعلقة أشد التعلق بدستورها الذى ما زال مقامه سليما لم يمس ؛ وهذا هو أيضا حال انجلترا ، التى أثبتت قوانينها وتقاليدها أن لها استعدادا عجيبا لمسايرة جميع التطورات . فقد تسنى لمجلس العموم — بعد تعديل لائحة إجراءاته تعديلا طفيفا للغاية — أن يتحمل برنامج التأميم الذى أعدته الحكومة الحالية ، وهو عبء ثقيل .

والديموقراطيات الشمالية ، وبلجيكا، وهولندا ، لا تفكر فى طرح دساتيرها على بساط البحث رغم أن إنشاء اتحاد بين هولندة وممتلكاتها فيما وراء البحار ، يقتضى تعديل النصوص المعمول بها . وقد احتفظ اتحاد الجمهوريات السوفيتية بالدستور الصادر فى سنة ١٩٣٦ ، خلا بعض تعديلات خاصة بالتوسع فى حقوق الجمهوريات المتحدة ، بشأن الدفاع الوطنى والعلاقات الخارجية .

وهناك ، من جهة أخرى ، دول تأثر نظامها الداخلي بالحرب ونتائجها ، فشرعت تعد لنفسها أنظمة جديدة . وإذا كانت بلغاريا والمجر وإيطاليا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا في أوروبا ، والهند والصين في آسيا ، ما زالت مجالسها التأسيسية في دور إعداد النصوص ، فإن كلا من فرنسا ويوجوسلافيا قد فرغت من اتخاذ الشكل النهائي لأنظمتها . ولذلك سنقصر كلامنا هنا على هذين البلدين .

فرنسا

ظلت فرنسا ، قرابة قرن ، البوتقة التي صهرت فيها جميع النظريات السياسية ، والأنظمة الحكومية . وكثيرا ما اتجهت الأبصار نحو خطباء عظام ، ذوي أنفاس كريمة ، وأصوات جهيرة . فكان منهم سنة ١٧٨٩ لافايت ، وبرناف ، وميرابو ، وديبور ، ومونييه ، وكثيرون غيرهم من الذين هدموا عالما باطلا باسم أمل فسيح .

وفي سنة ١٨٤٨ اشتبك كل من : لامرتين ، ولدو ، ومونتالمبير ، وتوكفيل ، وأوديلون بارو ، ولامنيه ، في صراع هز أوروبا . وجاء بعدهم من هم أقل منهم تضلعا في النظريات ، ولكنهم ممتلئون تصميما على قيام سيادة الشعب على أساس وطيد . ومن هؤلاء بروجلي ، ولابولي ، وفالون وجمبتا ، وجول فاثر الذين يعدون — منذ سنة ١٨٧١ — الأبطال المدافعين عن النظام التمثيلي .

وإذا كان الوقت الطويل الذي استغرقه ظهور دستور أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، لم يثر الكثير من الأصداء ، فليس معنى ذلك أن فرنسا والنبوغ الفرنسي قد فقدا من قوتهما وذكائهما الوضاء ، ولكن تطور الأفكار والآداب قد بدا أثره في الجمهورية الرابعة وفي غيرها . فلم يدر في خلد أحد ، ممن اشتركوا في الجمعيتين التأسيسيتين الأولى والثانية ، أن النص الذي سيعرض على جمهور الناخبين للموافقة عليه قد يغير وجه الأمور . ولذلك لن نسرد ملابسات الحوادث التي سبقت اقتراع ١٣ أكتوبر .

ومن المعلوم أن جمعية تأسيسية أولى ، اشترك في انتخابها الجنسان بالاقتراع العام وبالتمثيل النسبي ، كانت قد وضعت نصا أول ، رفضته الأمة في ٥ مايو سنة ١٩٤٦ ، بأغلبية ١٠,٥٨٤,٠٠٠ صوت مقابل ٩,٤٥٤,٠٠٠ ؛ ففسرت الأحزاب هذه النتيجة تفسيرا مغايرا . لكن هذه النتيجة اعتبرت بصفة عامة مظهرا من مظاهر تبرم الشعب بسبب صعوبات التموين وغلاء المعيشة ، أكثر منها تعبيرا عن رأي سياسي صادر عن تبصر وتمحيص . على أنه من الثابت ، أن حكومة الجمعية ، كما وردت في المشروع الدستوري ، والتي كان من نتيجتها إضعاف السلطة التنفيذية والالتجاء إلى نظام جامد للتمثيل النسبي ، قد أغضبت عددا كبيرا من الناخبين .

إن الجمعية التأسيسية ، المنتخبة فى ٢ يوليو ، لم تكن تختلف عن سابقتها التى فقدت وجودها ، وإذا كانت الحركة الجمهورية الشعبية ، قد كسبت عددا من المقاعد ، وأصبحت " الحزب الأول فى فرنسا " ، فى حين احتفظ الشيوعيون بمراكزهم ، فإن الحزب الاشتراكى خسر من الأصوات والمقاعد عددا أكثر نسبيا . ومع ذلك ، فقد تعين قيام التحالف بين " الأقطاب الثلاثة " مرة أخرى ، لأن مضاره لم تكن ترجح الفوائد من وجود أغلبية ضرورية لسير الحكم والتشريع وإن كانت متباينة بعض التباين .

وهكذا وفقت الجمعية التأسيسية إلى وضع دستور ، وافق عليه الشعب الفرنسى فى ١٣ أكتوبر بأغلبية ٩,٢٩٧,٠٠٠ صوت مقابل ٨,١٦٥,٠٠٠ ، وامتنع نحو ثمانية ملايين عن التصويت .

ويقوم الدستور الجديد على مزيج من الديموقراطية المباشرة ، والنظام التمثيلى . فالشعب الذى هو مصدر السلطة الوطنية ، يمكن أن يدعى ليبدى رأيه فى كل تعديل دستورى ، ما لم تكن قد تمت الموافقة عليه فى الجمعية الوطنية عند القراءة الثانية بأغلبية الثلثين ، أو حصل الاقتراع عليه بأغلبية الثلاثة الأخماس فى كل من المجلسين اللذين يتألف منهما البرلمان .

وفيما عدا هذا يستعمل الشعب سلطته بواسطة نوابه فى الجمعية الوطنية التى تنتخب بالاقتراع العام المباشر ، وبطريقة سرية ، وبغير تمييز .

وإذن فليس البرلمان هو الذى يمثل تلك السلطة ، وإنما أحد المجلسين ، وهو الجمعية الوطنية ، دون الآخر وهو مجلس الجمهورية الذى تقل اختصاصاته عن الأول ، إلى حد يصعب معه القول بأن الدستور يأخذ بنظام المجلسين .

فالجمعية الوطنية تشغل ، فى الواقع ، مركزا ممتازا بين السلطات العامة . فهى تباشر الوظيفة التشريعية ، وتقوم بالرقابة السياسية على أعمال الحكومة ، فى حين أن مجلس الجمهورية لا يستطيع إلا أن يبدى آراء قد تسبب فى بعض الحالات تأخيرا فى صدور القرار النهائى للجمعية .

يقولون عن هذا المجلس إنه بمثابة غرفة التمحيص ، وسواء اعتبر ، بحق أو بغير حق ، خلفا لمجلس الشيوخ القديم ، فقد ورث عنه ما كان يوجه إليه من عدم ميل بعض الأوساط فى عهد الجمهورية الثالثة . وهو نتيجة صلح بين مؤيدى المجلس الواحد ومؤيدى المجلسين . وهو ، ككل صلح ، صورة يرسمها الناس ، إن لم ترسمها النصوص .

نضيف إلى ما تقدم ، أن مجلس الجمهورية ينتخب فى الدرجة الثانية . فالجزء الأكبر منه ينتخب بواسطة الهيئات القروية والإقليمية ، وتعين الجمعية الوطنية نفسها جزءا صغيرا ، لا يتجاوز

سدس مجموع عدد الأعضاء ، طبقا لنظام التمثيل النسبي . وفي انتخابات ٨ ديسمبر استعيض عن الهيئات المحلية بهيئة انتخابية مكونة ، في كل مقاطعة ، من النواب ، والمستشارين العامين ، ووكلاء الاقتراع العام .

على أن الأمر الجدير بالملاحظة في الدستور الجديد ، هو العلاقات بين الجمعية الوطنية ، والسلطة التنفيذية . فعلى رأس هذه السلطة يوجد رئيس الجمهورية الذي ينتخبه البرلمان ، لمدة سبع سنوات ، ولا تجوز إعادة انتخابه إلا مرة واحدة . وإذا كان هذا الرئيس غير معترف به رئيسا للدولة ، فإن له جميع الاختصاصات الخارجية لهذه الوظيفة ، كالتوقيع على المعاهدات وإبرامها ، ولقب القائد الأعلى للجيوش ، وحق العفو الشامل ، وإصدار القوانين . ويحق له في هذا الصدد أن يطلب من المجلسين ، برسالة مسببة ، مداولة جديدة .

ومن المعلوم أن هذا الحق الأخير ، كان ممنوحا للرئيس في القوانين الدستورية الصادرة في سنة ١٨٧٥ ، وإن لم يلجأ إليه أبدا ، لأنه لم يكن يتفق مع السير المعروف للنظام النيابي .

ومن ناحية أخرى ، أحدث الدستور الحالي تجديدا فيما يختص بأهم اختصاصات الرئيس ، وهو تشكيل الحكومة . فبينما كان رئيس الدولة فيما مضى هو الذي يعين رئيس الوزراء ، أصبح لا يمكن تعيين هذا الأخير ، ولا غيره من أعضاء الحكومة ، إلا "بعد أن ينال رئيس الوزراء ثقة الجمعية بالاقتراع العام ، وبالأغلبية المطلقة للنواب ، ما خلا في حالة قيام قوة قهرية تمنع اجتماع الجمعية الوطنية" . وهكذا أصبح يتعين على رئيس الحكومة أن ينال ثقة الجمعية قبل تعيينه ، في حين أنه في عهد الجمهورية الثالثة لم يكن يطلب الثقة إلا بعد تعيينه .

وفي هذا أكثر من فارق ، لأن الحكومة تصبح عندئذ تعبيرا عن إرادة الجمعية ، وتصبح الصلات التي تربطها أكثر توثقا ، بينما يتضاءل نفوذ رئيس الجمهورية . وفضلا عن ذلك ، فإن الدستور يضع بنفسه قواعد النظام النيابي ، التي كانت فيما مضى ثمرة عادة قديمة ، إذ أنها ترجع إلى عهد ملكية يوليه .

ونعتقد أن دستور إرلندا ، الصادر في أول يوليه سنة ١٩٣٧ ، من الدساتير الوحيدة التي قامت بمثل هذه المحاولة . غير أن نظام سنة ١٩٤٦ الفرنسي جديد ، وهو يهدف إلى تفادي الاقتراعات المفاجئة التي طوحت ، فيما مضى ، بكثير من الوزارات . وخير ما نفعله هو أن نذكر في هذا الصدد النصوص ذاتها :

"مادة ٤٩ — لا يجوز طرح الثقة إلا بعد مداولة مجلس الوزراء، كما لا يجوز طرحها إلا بواسطة رئيس المجلس .

ولا يجوز التصويت على الثقة، إلا بعد طرحها على الجمعية بيوم كامل، ويتم ذلك بالاقتراع العلنى .

ولا يجوز رفض منح الثقة للمجلس إلا بالأغلبية المطلقة لنواب الجمعيـة ، ويترتب على هذا الرفض استقالة المجلس كله " .

"مادة ٥٠ — موافقة الجمعية الوطنية على اقتراح بتوجيه اللوم يترتب عليها استقالة المجلس كله .

ولا يجوز التصويت ، إلا بعد تقديم الاقتراح بيوم كامل . ويتم بالاقتراع العلنى .

ولا تصدر الموافقة على اقتراح بتوجيه اللوم ، إلا بالأغلبية المطلقة لنواب الجمعية " .

"مادة ٥١ — إذا حدث، فى خلال ١٨ شهرا ، أزمتان وزاريتان فى الأحوال المنصوص عليها فى المـادتين ٤٩ و ٥٠ ، جاز لمجلس الوزراء أن يقرر حل الجمعية الوطنية ، بعد أخذ رأى رئيسها . ويصدر بالحل — وفقا لهذا القرار — مرسوم من رئيس الجمهورية " .

وإن ما نجهله ، حتى كتابة هذه السطور ، هو الطريقة التى ستنفذ بها تلك الإجراءات ، إزاء مجلس منتخب وفقا لنظام التمثيل النسبى ، وهو نظام يجعل نطاق الأحزاب أكثر جمودا . وكانت الشعبة البرلمـانية الدولية البلجيكية قد طلبت إدراج هـذه المسألة ، التى تثير فى الوقت الحاضر كثيرا من المناقشات ، فى جدول أعمال مؤتمر القاهرة . لكن مجلس الاتحـاد فضل عليها مسألة تدوين القانون الدولى .

على أنه يجوز أن تكون اللجنة البرلمـانية الدولية للمسائل السياسية راغبة فى دراسة مختلف أنواع الاقتراع ، التى تتنازع حظوة الديمقراطيات ، والتى قال عنها " ارستيد بريان " : إنه ليس من بينها نظام واحد حسن ، ولذلك يتعين تغييرها جميعا . غير أن التمثيل النسبى هو النظام السائد الآن، فى جميع أنحاء القارة الأوروبية تقريبا .

ومن خصائص الدستور الأخرى ، تكوين " الاتحاد الفرنسى " الذى يتألف ، طبقا للمـادة ٦٠ ، من الجمهورية الفرنسية . ويشمل دولة فرنسا ذاتها والمقاطعات والأراضى فيما وراء البحار من جهة ، ومن جهة أخرى الأراضى والدول المشتركة . ويهدف إلى حمل جميع الشعوب، التى تعيش فى كنف العلم المثلث الألوان ، على التعاون فى سبيل الخير العام . وهناك مجلس عال، لمساعدة الحكومة فى الإدارة العامة للاتحـاد ، وكذلك جمعية استشارية . وهاتان الهيئتان ، هما الأداتان المركزيتان لتلك المجموعة الضخمة .

لقد أثار دستور سنة ١٩٤٦ كثيرا من النقد فى فرنسا ، حتى إن بعض الأحزاب تنبأ بتعديله . لكننا نلاحظ مع ذلك أنه يريد أن يكون الوارث لتلك المبادئ الكريمة ، التى أضفت كثيرا من الرواء على الفكر السياسى الفرنسى . ولا أدل على ذلك من الجملة الأولى الواردة فى مقدمته والتى تقول :

" غداة النصر الذى أحرزته الشعوب الحرة على الأنظمة التى حاولت استعباد الجنس البشرى وإذلاله ـ يعلن الشعب الفرنسى ، من جديد ، أن كل كائن بشرى ، دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو العقيدة ، يملك حقوقا مقدسة لا تقبل المساومة " .

يوجوسلافيا

إن دستور جمهورية يوجوسلافيا الاتحادية الشعبية ، الذى وافقت عليه الجمعية التأسيسية لهذه الجمهورية فى يناير سنة ١٩٤٦ ، له أهمية مزدوجة . فهو ، من ناحية ، أول دستور فى أوربا تأثر بالمبادئ الواردة فى دستور الاتحاد السوفييتى ، ومن ناحية أخرى ، ينشىء بين شعوب يوغوسلافيا نظاما اتحاديا مليئا بالوعود لم يتسن للأنظمة السالفة إنشاؤه ، أو هى لم ترغب فى إنشائه .

ولذلك يجدر أن نحلل هنا النظريات السياسية والاجتماعية ، التى يحددها ذلك الدستور بوضوح فى كثير من أبوابه . فهو — فى الواقع — يوفق بين تسليم الدولة الأعيان ووسائل الإنتاج ، على نطاق واسع ، وبين الإبقاء على الملكية والنشاط الشخصيين . فالدولة تسيطر على القوى الطبيعية والمرافق العامة ، وتملك إشرافا واسعا على جميع مناحى النشاط الاقتصادى . وهى مكلفة بأن تضع برنامجا اقتصاديا عاما ، تقوم بتنفيذه ، بمعاونة نقابات العمال والمستخدمين ، وغيرها من هيئات الشعب العامل .

والملكية الفردية التى يمكن أن تنتقل عن طريق الإرث ، قد وجدت لمصلحة البلد العامة ، ومن ثم فلا يجب أن يناله منها أى ضرر . ثم إن الملكيات العقارية الكبيرة محرمة ، وكذلك الهيئات الخاصة التى لها صفة الاحتكار ، كالاتحادات والنقابات ، وغيرها من الهيئات المماثلة التى أنشئت بقصد التحكم فى الأسعار ، واحتكار الأسواق ، وإحداث الضرر بالاقتصاد الوطنى . ومبدأ التأميم معترف به ، كما أن الملاك الذين تنزع ملكيتهم يعوضون عنها .

وترى الدولة وظيفتها تتوطد فى الميدان الاجتماعى . فعليها أن تساعد الشعب على أن يتحد وينظم نفسه ، بقصد الدفاع عن نفسه ، ضد الاستغلال الاقتصادى . ومن ثم يجب عليها حماية العمل ، وأوقات الفراغ ، ونظام التأمينات ، والعناية بمسألة المساكن . وتقوم بين الدولة والأفراد الجمعيات التعاونية التى تقوم بدور هام جدا . ومرجع ذلك ، على ما نعتقد ، إلى المجهود العظيم الذى بذلته تلك الجمعيات عقب الحرب لضمان تموين المدن الهامة .

وفضلا عن ذلك ، فان الحقوق الأساسية للمواطنين ، كالحقوق السياسية التى هى واحدة للجميع ، وحرية الفكر ، والحرية الدينية ، وحرية القول والاجتماعات ، وحرية الأشخاص والمساكن ، موكولة إلى حماية الدولة .

ومن الاتجاهات العامة التى يتميز بها هذا الدستور ، ما جاء فى المادة ٣٢ ، من أن " كل مواطن ، ملزم بأن يشتغل تبعا لكفاءته . وكل من لا يعطى الجماعة ، لا يمكنه أن يأخذ منها شيئا " .

إن يوجوسلافيا جمهورية اتحادية مكونة من ست جمهوريات شعبية ، هى : الصرب ، وكرواتيا ، وسلوفين ، وبوسنة — هيرزيجوفين ، ومقدونية ، والجبل الأسود .

واختصاصات الحكومة الاتحادية ، تماثل الاختصاصات التى يخولها كل من الدستورين السويسرى والأمريكى ، السلطات المركزية فيهما ، أى أنه لا يمكن لغيرها استعمالها . وفيما عدا ذلك فإن الجمهوريات الشعبية ، تتمتع بسلطان مستقل .

أما السلطة العليا ، فهى من اختصاص الجمعية الشعبية للجمهورية الاتحادية ، وهى تتألف من مجلسين متساويين فى الحقوق ، أحدهما المجلس الاتحادى ، ويمثل مجموع الأمة ، والآخر مجلس الشعوب ، وينتخب بواسطة الجمهوريات والأقاليم والمناطق المستقلة . واقتراح القوانين من حق المجلسين والحكومة . وكل اقتراح لا يصبح قانونا ، إلا إذا وافقت عليه أغلبية المجلسين .

وتنتخب الجمعية فى جلسة يعقدها المجلسان مجتمعين ، هيئة الرياسة ، وهى تتألف من رئيس ، وستة نواب للرئيس ، وسكرتير ، و ٣٠ عضوا على الأكثر . وهذه الهيئة تباشر نوعا ما المهام التى يباشرها رئيس الدولة ، فى بلد ديمقراطى من طراز الديمقراطيات الغربية . إلا أنه يباشر تلك المهام على مسئوليته الخاصة ، ولو أنه يجوز للجمعية الشعبية ، التى تخرج منها ، أن تقيله .

أما عن الحكومة بمعناها الصحيح ، فان الجمعية الشعبية هى التى تعينها وتقيلها . وفى الفترات التى تتخلل أدوار انعقاد الجمعية ، تؤدى الحكومة حسابا عن أعمالها أمام هيئة الرياسة .

ولكل جمهورية من الجمهوريات الشعبية ، بدورها ، جمعية شعبية مؤلفة من مجلس واحد ، وهيئة رئاسة ، وحكومة . وينص الدستور كذلك على إنشاء أقاليم ومناطق مستقلة .

ومن المعلوم ، أن شعبة برلمانية دولية ، قد تأسست فى الجمعية الشعبية بيوجوسلافيا . وإن الاتصالات التى تمت مع فريق من أعضائها ، والتى لن تلبث أن تتم فى مستقبل الأيام ، لكفيلة بأن تزيدنا معرفة بأنظمة تلك الجمهورية الفتية ، التى لم نعلم لها هنا سوى صورة ناقصة .

ميثاق الأمم المتحدة

بحث ونقد

لقد استقبل الاتحاد البرلمانى الدولى إنشاء عصبة الأمم بالفرح ، ولم ين عن أن يقدم لهذه الهيئة الجديدة التأييد المنطوى على العطف الايجابى، والقوة المكونة للرأى القائم على الخبرة الناضجة فى المسائل الدولية . ولم يشأ لحظة واحدة أن ينضم إلى ذلك الفريق من الناس ، الذين كانوا يوجهون النقد إلى عصبة جنيف ، ويعلنون ضعفها ، أو على العكس من ذلك يبخسون من قيمة أعمالها الكريمة .

ولا يتسع المجال أمامنا ، لنسطر تاريخ تجربة تعد من أكرم ما عرض على الإنسانية .

إن عصبة الأمم لم يعد لها وجود ، إلا أننا نريد أن نذكر أنها عاشت ، وبقوة ، فى إرادة أفراد عديدين ووجدانهم .

لقد عملت وثابرت على العمل، وخلفت وراءها أثرا مجيدا. وإذا كانت قد غلبت على أمرها فى النهاية فذلك لأنها لم تتمكن من أن تستخدم ، فى مقاومة القوة المادية ، تلك القوة الأخرى التى كانت لازمة لها ، وهى قوة الرأى العام .

فعقب الحرب العالمية الأولى ، لم تفهم الشعوب أن سلامتها تتوقف على نمو منظمة جنيف وتوطيدها ، كما تتوقف على إعادة قوتها الوطنية. وراحت تعتبر الهام من الأمور تافها ، وسرعان ما اعتادت أن تصغى إلى مناقشات العصبة بأذن شاردة . بل وافقت أكثر من ذلك ، عندما انطلق جنون الاستعمار من عقاله ، على أن تقدم ضحية أولى ، على مذبح أسطورة التهدئة ، مبادئ الميثاق ، التى لو طبقت لكانت كفيلة وحدها بالوصول إلى صلح شريف . فسارت العصبة فى طريق طويلة من الأشواك ، وفى ثوب من التراجى والتخلى ، مارة بمنشوريا والحبشة وميونيخ إلى أن وصلت إلى مذبح سبتمبر ١٩٣٩

ولقد قامت منظمة الأمم المتحدة مكان عصبة الأمم. فهى جديرة بأن يحييها الاتحاد البرلمانى الدولى ، بمثل العطف والثقة اللذين حيا بهما الهيئة الراحلة .

لقد تولد ميثاق "سان فرنسسكو" عن إرادة الشعوب التى كانت مشتبكة فى الحرب، بقصد الحيلولة دون وقوع اعتداء جديد . وأعدت المبادئ التى يتضمنها منذ سنة ١٩٤١ بواسطة ميثاق الأطلنطى ، ثم بتصريح الأمم المتحدة الصادر فى أول يناير سنة ١٩٤٢ ، وحددت فى مؤتمر الأقطاب الأربعة ، المنعقد فى موسكو فى أكتوبر سنة ١٩٤٣ ، وأخيرا صيغت فى قالبها النهائى فى مؤتمر سان فرنسسكو ، الذى ظل منعقدا من إبريل إلى يوليه سنة ١٩٤٥

ولما كانت صياغة الميثاق قد تمت إبان الحرب ، بواسطة رجال كانوا يحملون عبئها ، فقد دلت نصوصه على واقعية أكثر مما كانت عليه نصوص "ميثاق عصبة الأمم" . فهو ينشئ في الواقع نظام سلم مسلح ، لا يمكن أن يغيره إلا نزع حقيق للسلاح .

على أن حفظ السلام ليس هو الغاية الوحيدة للميثاق . فقد ورد في مقدمته ، وفي الفصل الأول منه في عبارات عامة ، ذكر الأسس التي تقوم عليها المنظمة ، والأغراض التي تهدف إليها ، وفيها ترديد لتلك الآراء الإنسانية السامية ، التي سبق أن أعلنها أبناء القرن ، التاسع عشر ، بل عمل بها ، والتي تضمنها ميثاق عصبة الأمم . ومع ذلك فابتداء من المادة الأولى ، نلمس النغمة التي يتميز بها الميثاق كله ، وهي :

"ضرورة اتخاذ تدابير مشتركة فعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم و إزالتها ، وقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم" .

وهكذا وجدت المنظمة ، لا لتكون مركزا للمناقشات والمقابلات فحسب ، بل لتكون أيضا ، وبخاصة ، هيئة للعمل . فالسلطة الكبرى وسلطة اتخاذ القرارات ، ليستا من اختصاص الجمعية العامة التي تتألف من جميع الدول الأعضاء ، بل هما من اختصاص مجلس الأمن ، وهو هيئة صغيرة ، يتسلط فيها من يملكون القوة .

مجلس الأمن

يتألف هذا المجلس من خمسة أعضاء دائمين ، وهي الدول الكبيرة المنضمة حاليا إلى الهيئة ؛ ومن ستة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة سنتين .

وهو يعقد بصفة مستمرة . وعليه تقع "المسئولية الرئيسية لحفظ السلام والأمن" . وسواء عمل بناء على طلب أحد طرفي النزاع ، أو من تلقاء نفسه ، فإنه يتمتع بسلطات واسعة ، تبدأ بالتوصية البسيطة ، وتصل إلى وسائل الإكراه . وستصبح هذه الوسائل ممكنة بموجب اتفاقات عسكرية تسير المفاوضات بشأنها بناء على طلب المجلس نفسه .

ويساعد المجلس في هذه المهمة "لجنة أركان الحرب" . وتتألف من رؤساء هيئة أركان حرب الدول الأعضاء الدائمين ، ويجوز أن ينضم إليهم ، عند الحاجة ، ممثلو غيرهم من أعضاء الأمم المتحدة .

وكما أن لمجلس الأمن حرية التصرف ، كذلك يجوز له أن يفرض قراراته فرضا . أفلا تنص المادة ٢٥ من الميثاق ، ذات النتائج الخطيرة ، على أن "أعضاء الهيئة متفقون على أن يقبلوا وينفذوا قرارات مجلس الأمن ، طبقا لهذا الميثاق" ؟

وهكذا حذفوا ، بجرة قلم ، سيادة الدول الأعضاء ، هذه السيادة التى يحافظ عليها ميثاق عصبة الأمم ، والتى كان يبدو أن عليها أن تقاوم هجمات الدوليين طويلا . ومع ذلك ، فلا تعتبر الأمم المتحدة من أجل ذلك دولة عليا ، إذ أن المادة ٢٧ المعروفة ترد لتعيد السيادة إلى الدول الكبيرة فقط . ولذلك يبدو مناسبا أن نذكر عبارات الفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة :

"٢ — تصدر قرارات مجلس الأمن ، فى مسائل الإجراءات بموافقة سبعة أعضاء .

٣ — تصدر قرارات مجلس الأمن ، فى جميع المسائل الأخرى ، بموافقة سبعة أعضاء من بينها أصوات جميع الأعضاء الدائمين ، إذ المفهوم أن الدولة المشتركة فى النزاع تمتنع عن التصويت على القرارات التى تصدر طبقا للفصل السادس والفقرة الثالثة من المادة ٥٢ "

فاذا طرحنا جانبا مسائل الإجراءات ، كان معنى هذا أن إجماع الأعضاء الدائمين ، أى الدول الكبيرة ، ضرورى ، فيما عدا الأحوال التى تتخذ فيها قرارات لفض النزاع بطرق سلمية ، إذ يمتنع الدول المشتركة فى النزاع عن التصويت . غير أن هذا الاستثناء لا يسرى على الفصل السابع من الميثاق ، الذى يتناول عمل المجلس فى حالات تهديد السلم ، أو صدعه ، أو الاعتداء .

ويترتب على ذلك أنه إذا كان المعتدى أحد أعضاء المجلس الدائمين ، أصبح نظام العقوبات العسكرية والاقتصادية كله مشلولا .

حق النقض

كذلك احتفظ للدول الكبيرة فى الأحوال البالغة الخطورة بحرية العمل التى سموها للأسف حق النقض .

فهل ينبغى لنا أن نزج بنفسنا فى النقاش الحاد الذى أثاره هذا الحق ، لا فى جلسات الهيئة فحسب ، بل فى الأوساط التى تهتم بالمسائل الدولية ، والتى تزداد على توالى الأيام .

لا نحسبنا فى حاجة إلى ذلك ، لأنه من العسير أن نجد حلا يرضى الجميع ، فضلا عن أن مؤيدى هذا الحق ومعارضيه يختلفون اختلافا بينا من حيث نظرتهم إليه .

فخصوم هذا الحق ، وجلهم من الدول الصغيرة ، يتحصنون وراء الحاجز القانونى مستندين إلى المادة ٢ من الميثاق ، التى تعلن بصراحة أن المنظمة تأسست على مبدأ المساواة الكاملة بين جميع أعضائها .

فهذه المادة تكون لغوا ، إذا كان هناك فئتان من الدول : فئة تخضع لقرارات المجلس ، وأخرى تستطيع أن تمنع المجلس من العمل . ثم إن هؤلاء الخصوم يدعون أن إحدى الدول العظمى قد أساءت استعمال حق النقض هذا ، بحيث زاد من خطورة ما ترمى إليه المادة ٢٧ . وقد قدم اقتراحان فى الدورة الأخيرة : أحدهما من أستراليا والآخر من كوبا ، وأيدتهما وفود كثيرة ، يرميان إلى إلغاء حق النقض إلغاء تاما ، أو على الأقل إعادة النظر فيه .

وقد اعترض الوفد السوفييتى على هذه النظرية ، مستندا إلى حجج ذات طابع سياسى ، قائلا :

"إن حق النقض ، الذى اقترحه الرئيس روزفلت نفسه فى يالتا ، إنما هو تطبيق ، فى ميدان التعاون الدولى ، لتلك الحقيقة وهى أن السلام لا يمكن صيانته إلا باتفاق الدول العظمى .

فاذا هدم هذا الاتفاق فإن ما يمكن للمجلس أن يتخذه ، باسم المنظمة ، ليس تدابير لحفظ الأمن بل أعمالا عدائية ، لا تختلف كثيرا عما يمكن أن يباشره أى تحالف . وفضلا عن ذلك ، هل آن الأوان لطرح الميثاق على بساط البحث ؟ أو ليس الأنسب أن تتضافر الجهود لتوسيع سلطته ، لا إزاء الحكومات فحسب ، بل أيضا فى ضمير الشعوب" ؟

وأخيرا وصلوا إلى حل وافق عليه ٣٦ عضوا ضد ٦ أعضاء . وهذا الحل فى صورة رغبة مقدسة تتضمن التوجه بالرجاء إلى الأقطاب الخمسة كى يتفقوا فيما بينهم ، فلا يعطل استعمال حق النقض أعمال مجلس الأمن .

لقد تمخض الجبل فولد فأرا . وإنه ، على كل حال ، لحادث أسعد مما لو كان ولد نمرا يستطيع أن يفترس كل شىء .

إن الأمم المتحدة ليست من القوة ، ولا من الاتحاد ، بحيث تجد للمسائل المتناهية فى الدقة حلولا فاصلة . وعلى ذلك ، فإن مجلس الأمن سيستمر وقتيا فى المداولة والعمل ، طبقا لنصوص الميثاق .

الجمعية العامة

من الدلائل الأخرى على السلطة البالغة التى أضفاها ميثاق سان فرنسسكو على مجلس الأمن ، تلك السلطة المحدودة التى تملكها الجمعية العامة التى تضم جميع أعضاء هيئة الأمم المتحدة .

والواقع ، إذا كان من شأن الجمعية العامة أن تعنى بجميع المسائل التى تهم الهيئة ، فليس من حقها إلا أن تقوم بدراسات ، أو تقدم توصيات للدول الأعضاء أو للمجلس على سواء .

ولا شك فى أن سرد المسائل التى يجوز للجمعية العامة بحثها، يبعث على التهيب، إذ أنها تشمل نفس الحالات التى يبدو أنها قد تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. لكنه فيما عدا بعض الحالات كالتصديق على الميزانية، أو إقرار اتفاقات الوصاية، فإن من اختصاص مجلس الأمن دائما أن يتخذ القرارات التى تقيد الهيئة. وأخيرا، فإن هناك نصا، يبدو أنه يحد من استقلال الجمعية، ومؤداه أن الاقتراع على المسائل الهامة يجب أن يكون بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين والمشتركين فى الاقتراع.

ومن الواضح أن الجمعية العامة ستتمتع، فى مستقبل الأيام، بالسلطة التى سيتاح لها أن تكسبها. وإذا كانت اختصاصاتها من الناحية القانونية محددة، فهى مع ذلك مصدر جميع السلطات. وكل أعمال الهيئة ترفع إليها فى صورة تقارير، أو بيانات، أو تبليغات. ثم إنه لا يوجد ما يشغل البال فى العالم سوى منع الحرب فقط. فللجمعية العامة، فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى وفى شؤون الوصاية، اختصاص واسع يمكنها بغير شك استعماله. وفى أثناء انعقاد الدورة الأخيرة لم يخف كثير من المندوبين رغبتهم فى رؤية الجمعية تنمو، من حيث القوة والهيبة. ولا يسعنا إلا أن نردد، أنه ما من شىء يعوقها عن ذلك، إذا وجد فيها الرجال الذين يعرفون كيف ينشرون المبادئ الكريمة الواردة فى مقدمة الميثاق.

المجلس الاقتصادى والاجتماعى

إذا كان الرأى العام لم يعترف بما قامت به جمعية الأمم من نشاط مثمر فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى، فذلك لأن هذا النشاط كان موزعا بين هيئات لا عد لها: من لجان ومكاتب قل من عرفوها من الملمين بها. وقد رأى واضعو ميثاق سان فرنسسكو، بحق، أن الأفضل تنسيق تلك الأعمال بتخصيص سلطات وجلسات متزايدة لها.

ولذلك، نص، فى الفصل العاشر من الميثاق، على إنشاء مجلس تكون مهمته، لا تشجيع التقدم الاقتصادى والاجتماعى فحسب، بل أيضا العمل على زيادة التعاون الفكرى فى ميدان الثقافة والتعليم، وكذلك الاحترام الشامل الفعلى لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

وتحقيقا لهذه الأغراض، يتألف المجلس من ١٨ عضوا، تنتخبهم الجمعية العامة لمدة سنتين، بأغلبية ثلثى الأصوات. ويجوز لهذا المجلس أن يقدم للجمعية توصيات أو مشروعات قرارات. لكن دوره، قبل كل شىء، هو دور الهيئة المنظمة التى لا تقف مهمتها عند تنسيق نشاط لجانها الخاصة، بل تتعداها إلى غيرها من عديد الهيئات المتخصصة التى أنشئت، أو ستنشأ، فى ظل

الميثاق . وإنها — لعمرى — لفكرة صائبة ، لأن عدد ذوى الإرادة الحسنة ، الذين يعملون من أجل التقريب بين الدول ، أقل مما يعتقد بصفة عامة . ثم إنهم يرون أنفسهم مستضعفين ، بسبب تفرقهم إلى هيئات متعددة ، من رسمية أو خاصة ، تجهل غالبا بعضها بعضا إذ لا تتنافس فيما بينها .

ولقد قدر الاتحاد البرلمانى الدولى الأهمية التى يعلقها على نشاط المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فطلب قبوله ضمن الهيئات غير الحكومية التى يجوز للمجلس استشارتها .

محكمة العدل الدولية

هذه المحكمة هى ، على وجه التقريب ، محكمة العدل الدولية الدائمة نفسها ، ما عدا الصلة التى تربط كلا من هاتين المحكمتين بالهيئة الرئيسية ، فهذه الصلة ، تعد أقوى بالنسبة للمحكمة الجديدة . والواقع أن نظام الهيئة القضائية الجديدة ، يعتبر جزءا متمما للميثاق فى حين أنه ، فى سنة ١٩١٩ ، كان موكولا إلى المجلس إعداد مشروع لمحكمة دائمة . وبالرغم من أن باب المحكمة التى أنشئت فى سان فرنسسكو مفتوح لجميع الدول ، فإنه لا يكفى ، كما كان الحال فيما مضى ، توفر بعض الشروط العامة فيها . ولذلك يتعين على الجمعية أن تفصل فى كل طلب بناء على توصية مجلس الأمن .

مثال ذلك : أنه قد تسنى للاتحاد السويسرى ، وهو ليس عضوا فى الجمعية ، أن يصبح طرفا من الأطراف المنضمة إلى نظام المحكمة ، وذلك تطبيقا لهذا الإجراء .

وأخيرا تنص المادة ٩٤ من الميثاق على أن كل عضو من أعضاء هيئة الأمم المتحدة ، يقبل أن ينفذ قرار المحكمة فى كل نزاع يكون طرفا فيه . فإذا لم يخضع لهذا القرار ، جاز لخصمه أن يرفع الأمر إلى مجلس الأمن الذى يتخذ من الإجراءات ما يكفل تنفيذ القرار . ومثل هذا الالتزام الشامل ، المصوغ فى عبارة قاطعة ، لم يكن له وجود فى ميثاق جمعية الأمم .

ويصح أن نأسف على أن الميثاق لم ينص بمثل هذه الجرأة على اختصاص المحكمة الموضوعى . والواقع ، أنه ليس لغير الدول صفة الالتجاء إلى المحكمة المغلقة أبوابها دون الأشخاص الطبيعيين ، والأشخاص المعنويين ، فى القانون الخاص . وهكذا ظل الميثاق أمينا لأحد مبادئ القانون الدولى التقليدية — وقد حدث تخطيه اليوم — القائل بأن للدول وحدها صفة التقاضى .

وفى عصرنا ملايين من البشر ، تركوا لأنفسهم ولم تعد لهم حكومة تحميهم ، ويخشى أن يزداد مصيرهم سوءا خلال السنين القادمة .

فمن يدرى ماذا يحدث إذا لم يكن فى وسع المحكمة أن تقدم لهم ، أو للهيئات الخاصة التى قد ينشئونها ، ما يكفل صيانة العدل والحق ؟

وإلى جانب الذين يتعذبون، يوجد أولئك الذين تسببوا فى العذاب، وارتكبوا جرائم الحرب، والذين أعلن قرار محكمة نورمبرج — كما سنشير إليه فيما بعد — أنهم أشخاص ينطبق عليهم قانون العقوبات الدولى. فلم لم ينص على إنشاء دائرة جنائية فى داخل المحكمة ؟

إن مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى كان قد طلب، منذ اجتماعه المنعقد فى أبريل سنة ١٩٢١، إلى الشعب الوطنية، أن تعمل لدى حكوماتها بغير توان، من أجل التصديق على نظام محكمة العدل الدولية التى أنشئت إذ ذاك. وقد رحبت الشعب بهذا الطلب ترحيبا طيبا، وساهمت فى سرعة قيام الهيئة القضائية الجديدة بوظيفتها.

وإننا نأمل أن يبدى الاتحاد مثل هذا الاهتمام بالمحكمة التى أعيد إنشاؤها. ولقد دل المجلس، إذ أدرج فى جدول أعمال مؤتمر القاهرة، موضوع تدوين مبادئ القانون الدولى، على رغبته فى أن يساهم الاتحاد فى إنشاء نظام قضائى حقيق ؛ وهو أساس ضرورى لكل هيئة. ويقول المثل : " إن أردت السلم، فاذرع العدل ".

نظام الوصاية الدولى

إن اهتمام الاتحاد البرلمانى الدولى بنظام الأراضى الواقعة تحت الانتداب، لم يقل فى خلال الفترة التى مضت بين الحربين العالميتين ؛ وإن أعماله ومناقشاته المستفيضة، فى جملة مؤتمرات، قد ساعدت على توجيه أنظار الأوساط السياسية إلى محاولة كريمة، يمكن أن يعد نجاحها من حسنات " عصبة جنيف ".

ولا شك أن اللجنة البرلمانية الدولية لمسائل الأجناس والمستعمرات، ستستأنف عملها، وتقدم من جديد عملا باعثا على أسمى تقدير.

وسترحب، لا ريب، بالتصريح الخاص بالأراضى " غير المستقلة " ؛ وهو يفرض على جميع الدول الأعضاء، التى تتحمل مسئولية إدارة بلاد لا تحكم نفسها حكما ذاتيا كاملا، أن تعترف بأولوية مصالح سكان تلك الأراضى.

كما أنها سترحب بمثل الرضا السابق بالتعهد الذى تتعهده الدول صاحبة الشأن، بأن تتصرف طبقا لمبدأ " حسن الجوار فى الميدان الاجتماعى والاقتصادى والتجارى، مع مراعاة مصالح وتقدم سائر أنحاء العالم ".

أما عن نظام الوصاية الذى أدخله الميثاق، فلا يسعنا أن ندخل هنا فى تفاصيله. وليست الأراضى الموضوعة تحت الوصاية، هى تلك التى فصلت عن دول الأعداء عقب إحدى الحربين العالميتين فقط، بل كذلك تلك الأراضى التى ستضعها طوعا تحت هذا النظام الدول المسئولة عن إدارتها.

وفضلا عن ذلك ، فبينما كان فى عهد عصبة الأمم ثلاثة أنواع من الانتدابات ، لا يوجد اليوم سوى نوع واحد من الوصاية ، لأن نصوص الاتفاقات التى تمت فى هذا الشأن تسمح بتعديل النظام تبعا لدرجة تطور السكان الأصليين .

ويوجد مجلس وصاية مؤلف مناصفة ، من دول أعضاء تدير أراضى تحت الوصاية ، ومن دول لا تديرها . ويقوم هذا المجلس بأعمال المراقبة ، على غرار لجنة الانتدابات القديمة . فلتمن له أن يقوم بمهمته بمثل ماقامت به سابقته من علو النظر وفهم الواجب .

تطبيق الميثاق

يعتبر "ميثاق سان فرنسيسكو" أساسا لهيئة عالمية ، تشمل جميع مناحى النشاط البشرى . فلمجلس الأمن والجمعية العامة اختصاصات تتعدى الميدان السياسى ، كما أنهما ما زالا محوطين بجملة هيئات ، يؤثر فى النفس مجرد سردها .

ولا يمكن لغير الإختصاصيين فهم الحروف الأولى الدالة على أسماء تلك المنشآت التى أوجدتها الرغبة الشرعية فى صبغ كل شىء بروح التعاون الدولى . وسنقوم بوصفها فى الفصل المخصص للكلام عن التقدم الاجتماعى . أما هنا فسنقتصر على ذكر النتائج الأولى ، التى حصل عليها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة .

لا يمكن اتهام مجلس الأمن بأنه أضاع وقته ، إذ إنه عقب اجتماعه الأول فى لندن ، فى ١٧ يناير سنة ١٩٤٦ ، ببضعة أيام ، رفعت إليه شكوى من رئيس الوفد الإيرانى لدى هيئة الأمم المتحدة بشأن ادعاء تدخل روسيا فى شؤون بلاده الداخلية .

ومنذ ذلك الوقت ، رفعت إليه مسائل أخرى سياسية ، لا تقل عن تلك فى حدتها ، منها مسألة حكومة فرانكو فى أسبانيا .

ليس لنا أن نتكلم عن الطريقة التى عولجت بها تلك المسائل . وإذا كانت الإجراءات التى اتبعت ، وتكرار استعمال حق النقض ، وما أبداه بعض المندوبين أحيانا من قلة وزنهم للأمور — قد أثارت كثيرا من الانتقادات ، فلا شك فى أن مجلس الأمن قد أثبت وجوده هيئة سياسية عليا .

وقد كتب رئيس ذلك المجلس مسيو "ڤان كليفنس" ، فى شهر أغسطس الماضى ، فقال :

" يظهر لى أن الظروف الأخيرة تدل على أن الاتجاه العام فى الوقت الحاضر ، لا يرمى إلى تفادى المسائل المتناهية فى الصعوبة ، بل إلى رفعها إلى مجلس الأمن . وهكذا لا يبدو أن الثقة التى منحت للمجلس قد ضعفت" .

وقد أضاف ذلك السياسى الهولندى الشهير — إلى ما تقدم — حقيقة يحسن ترديدها، إذ قال:

" إن التعليمات التى يتلقاها المندوبون من حكوماتهم ، هى التى تحدد نجاح هذه المؤسسة العظيمة للأمم المتحدة أو سقوطها " .

وقد أعلن مسيو أوسكار لانج (بولندا) أحد رؤساء المجلس الآخرين، ردا على أولئك الذين أثارت شكوكهم تلك المناقشات العنيفة التى جرت فى داخل المجلس ، ما يأتى :

" يبدى كثير من الناس قلقهم من رؤية مثل هذا الخلاف فى الرأى فى جلسات المجلس .

على أن مثل هذا القلق لا أساس له ، إذ من الطبيعى وجود مثل هذا الخلاف فى الرأى فى هيئة سياسية . وإنها لحسنة كبرى أن يعلن فى جو طلق ، وأن تعلم جميع شعوب العالم ما يجرى فى ميدان العلاقات الدولية .

وقد اعتدنا أن نسمع الخلافات فى الرأى يعبر عنها — فى حدة وصراحة — فى الدورات البرلمانية، وفى هيئات تمثيلية أخرى. فهذا مظهر عادى من مظاهر النظام الديمقراطى ، وهذا هو ما يجرى فى اجتماعات مجلس الأمن وغيره من الهيئات التابعة للأمم المتحدة . ونحن إنما نتبعه لأنه وسيلة من وسائل إبداء الرأى ، والدفاع عنه أمام شعوب العالم " .

ويرى المندوبون الذين اشتركوا فى جلسات الجمعية والمجلس هذا الرأى. ويفضل الجميع الآن التفاهم الصريح ، وإن تم بلهجة جافة ، على الخطب الفاترة ، التى كثيرا ما كانوا يتحملون سماعها فى الاجتماعات الدولية السابقة ، والتى ما كانت لتخدع أحدا .

أما المجلس ، فلكونه هيئة دائمة ، قد ساهم — من جهة أخرى — فى تحريك الآلة الهائلة وهى آلة الأمم المتحدة . وكانت قوته الدافعة مستمرة ، وامتد تأثيرها إلى جميع الميادين .

عقدت الجمعية العامة الجزء الأول من دورتها فى لندن من ١٠ يناير إلى ١٤ فبراير سنة ١٩٤٦، ووجهت اهتمامها — بصفة خاصة — إلى أعمال التنظيم ، وأتمت فى هذا الصدد مهمة عظيمة ذات قيمة قانونية وفنية كبيرة . ثم إنها قامت بتعيينات كثيرة ، وبخاصة تعيين الأعضاء غير الدائمين فى مجلس الأمن وأعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وقضاة محكمة العدل الدولية .

وعقدت نهاية الدورة فى نيويورك ، من ٢٣ أكتوبر إلى ٢٦ ديسمبر . ولو أردنا أن نسرد القرارات التى اتخذت ، بناء على اقتراح لجانها الست، لاحتجنا إلى جملة صفحات ، لأن الأمر لم يكن مقصورا على تحريك الأمم المتحدة نفسها فقط ، بل أيضا " المؤسسات المتخصصة " العديدة التى تدور فى فلك الهيئة المركزية .

ولو أحطنا علما بهذا العدد الوافر من المشروعات ، وبعضها يدل على الجرأة ، لما وسعنا إلا إبداء الإعجاب بالشجاعة والإيمان اللذين يتمخض عنهما ذلك المجهود الحقيق لإنشاء عالم جديد ، قائم على العدل والتضامن .

لا شك أن المناقشات لم تبدأ — كما أسلفنا القول — فى جو من الرضا ، وكثيرا ما فقدت الثقة بين مندوبى أمم مختلفة . غير أنهم كانوا يحصلون — فى نهاية الدورة — على نتائج ملموسة ، تعد عربونا ثمينا لمستقبل الأمم المتحدة .

ومن أهم القرارات ، ذلك القرار الخاص بالتنظيم العام للتسلح وتخفيضه ، والذى لم يتخذ إلا بعد مناقشات صاخبة . ويتلخص فى إقرار مبدأ التفتيش والمراقبة الدقيقة ، على أن يقدم مجلس الأمن للجمعية العامة — فى دورة خاصة — خططا مفصلة فى صور مشروعات معاهدات .

ثم إن وسائل التدمير الشامل ، كالأسلحة الذرية ، يجب وضعها تحت مراقبة دولية قبل إلغائها واستبعادها من عداد المهمات الحربية فى كل بلد . ويجب الشروع فى تخفيض التسلح تخفيضا عاما تدريجيا .

وفضلا عن ذلك ، قدمت توصيات لأعضاء الأمم المتحدة بأن تسحب — من جهة — تدريجيا ، القوات التى تحتفظ بها فى أراضى دول الأعداء السابقين مع مراعاة احتياجات الاحتلال ، وبأن تستدعى ، من جهة أخرى دون إبطاء ، الجيوش التى ما زالت ترابط فى اراضى الدول الأعضاء ، ما لم تكن هذه الدول قد وافقت على بقائها — فى حرية وبصفة علنية — بمقتضى معاهدات أو اتفاقات أبرمت وفقا للميثاق .

ويتضمن القرار ، أخيرا ، دعوة الأعضاء إلى مساعدة مجلس الأمن ولجنة الطاقة الذرية فى أعمالهما الهامة ، من أجل السلم فى العالم .

وليس فى نيتنا أن نذكر ما كتب وما قيل بصدد ما أثاره مشروع "باروخ" الشهير ، الخاص بالإشراف على القنبلة الذرية . فهذا المشروع الذى أعدته لجنة تابعة للامم المتحدة ، ينشئ حق التفتيش العالمى على جميع أنواع الاستغلال الصناعى ، التى تسمح بصنع آلات ذرية ، مما يمكن استعماله فى أغراض الحرب .

ثم إنه لا يسمح بأن يسرى حق النقض على العقوبات التى قد تفرض على البلد الذى يضبط متلبسا بالجريمة ، ويفرض على الولايات المتحدة أن تتعهد ، بمجرد تنفيذ الاتفاق الوارد فى المشروع ، بأن تكف عن صنع القنابل الذرية ، بشرط ألا تقدم مثل هذا الالتزام بمفردها .

وقد وافقت لجنة الطاقة الذرية على "مشروع باروخ" ، فى ٣٠ ديسمبر الماضى ، بعشرة أصوات ، وامتنع الاتحاد السوفييتى عن التصويت . وأعلن مسيو جروميكو أنه لا يسعه أن يقبل التخلى عن حق النقض فى صدد العقوبات التى قد تفرض على دولة تخل بتعهدها فى هذا الشأن ،

وأنه يتعين على الدول العظمى ان تحتفظ بحقها هذا ، وإلا تعدى أثر ذلك إلى المشروع كله ، فضلا عن أنه لا تصح مخالفة مبدأ الاجماع المنصوص عليه فى الميثاق . ورأى أنه لأفضل أن تشرع اللجنة — توا — فى إعداد اتفاق يحرم إنتاج الأسلحة الذرية ، وكافة وسائل التدمير الشامل .

وقد تسلمت اللجنة — موقتا — من لجنتها الفنية تقريرا عن مختلف مظاهر المراقبة التى يضعها مجلس الأمن . ومنذ أول يناير من هذه السنة ، عهد الجيش الأمريكى إلى المجلس بمهمة مراقبة مركز "مانهاتان" الهندسى .

ولقد قام الاتحاد البرلمانى الدولى ، فى الفترة التى تخللت الحربين العالميتين ، بدراسات عميقة عن مسألة نزع السلاح ، حتى إنه أعد فى سنة ١٩٢٧ مشروعا فنيا كاملا عن تخفيض السلاح تخفيضا عاما .

ثم نشر الاتحاد ، بعد ذلك بخمس سنوات ، تحت عنوان "ما عساه أن يكون طابع حرب جديدة" ، تحقيقا اشترك فيه عسكريون وعلماء ورجال من أعلام القانون فى العالم كله ، تضمن فى صفحات — كأنى بها تنبؤات — وصف التخريب والفظائع التى قد تتخلف عن نشوب الحرب . فلا يسع الاتحاد ، إزاء ذلك ، إلا أن يغتبط ، إذ يرى الأمم المتحدة تحمل الشعلة من جديد ، وتستأنف عملا ضروريا .

ثم إن القرار الخاص بأسبانيا ، (الذى اتخذ بعد مناقشات طويلة ، بأغلبية ٣٤ صوتا ضد ٦ ، وامتناع ١٣ عن التصويت) ، لا يقل عن ذلك أهمية . وتبدو أهميته من وجهة النظر العامة ، ومن وجهة نظر سياسة الأمم المتحدة فى المستقبل ، إذ إن الأمر خاص بالحكم على نظام سياسى . وقد نقلت الجمعية العامة نصا كانت إحدى لجان مجلس الأمن الفرعية قد وافقت عليه ، وهو :

"إن نظام فرانكو — فى أصله ، وطبيعته ، وتكوينه ، وتصرفه العام — هو نظام فاشيستى ، منسوخ عن ألمانيا النازية فى عهد هتلر ، وإيطاليا الفاشيستية فى عهد موسوليني . ويرجع معظم الفضل فى وجوده إلى مساعدتهما" .

ويعدد القرار بعض تصرفات حكومة الجنرال فرانكو ، وهى أكثرها دلالة ، كما يحكم عليها ، ثم يفرق بين هذه الحكومة والشعب الأسبانى الذى تعطف عليه الأمم المتحدة ، والذى يمكنه الانضمام إليها حين يتخلص من مضطهديه . وترد بعد ذلك العقوبات .

وتوصى الجمعية :

"بالحيلولة بين حكومة فرانكو الأسبانية ، وبين الانضمام إلى هيئات دولية أنشأتها الأمم المتحدة ، أو ضمتها إليها ، أو الاشتراك فى مؤتمرات ، أو غير ذلك من نواحى النشاط التى قد تنظمها الأمم المتحدة ، أو الهيئات السالفة الذكر . وذلك إلى أن تتألف فى أسبانيا حكومة جديدة ، تكون مقبولة" .

وفضلا عن ذلك دعى جميع أعضاء الأمم المتحدة، ليستدعوا من مدريد سفراءهم أو وزراءهم المفوضين .

على أن هـذا القرار لم يرض الجميع . فرأى البعض أنه غير كاف ، ورأى البعض الآخر أنه ليس إلا ترديدا لبعض حركات تمثيلية ، مما كان يلذ لجمعية الأمم تأديتها .

غير أنه مما لا شك فيه أن الأمم المتحدة قد أتت عملا بعيد المدى ، إذ إنها فرقت — بوضوح — بين شعب وحكومة . فاحتفظ الأول بشخصيته الدولية ، ولو أنه لا يملك الوسائل للتعبير عن إرادته . ورأت الثانيـة شرعيتها موضع نزاع . وهكذا تخطيت — مرة أخرى — مبادئ القانون الدولى المعروفة ، وبدا فى الأفق فجر قانون دولى جديد .

على أن الأمم المتحدة معتزمة — على ما يظهر — أن تقوم بمهمتها فى هذا الصدد بشجاعة . فقد وافقت الجمعية العامة على قرار بإنشاء لجنة مكونة من ١٦ عضوا ، تكون مهمتها دراسة :

(ا) الوسائل التى يتعين على الجمعية العامة — بواسطتها — أن تساعد على النمو التدريجى للقانون الدولى ، وتدوين مبادئه فيما بعد .

(ب) الوسائل التى تسمح — تحقيقا لهـذا الغرض — بضمان تعاون الهيئات المختلفة التابعة للأمم المتحدة .

(ج) الوسائل التى تسمح بضمان اشتراك أية هيئة قومية ، أو دولية ، من شأنها أن تساعد باشتراكها على الوصول إلى الهدف المنشود .

وقد اهتمت الجمعية العامة أيضا بجريمة " قتل الجنس " ، وهو تعبير فظيع ، يدل على شىء أشد فظاعة ، هو " أن يؤبى على مجموعات بشرية بأسرها الحق فى الحيـاة " . وكلفت المجلس الاقتصادى والاجتماعى بأن يعد عن هذه الجريمة مشروع اتفاق، يعرض عليها فى دورتها القادمة.

ومن جهة أخرى ، كانت حقوق الإنسان وحرياته موضع مناقشات حماسية . فجنت اللجنة التى أنشئت لصياغة تصريح عن حقوق الإنسان على سرعة إنجاز عملها ، وتقديم تقريرها إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى الذى تتبعه ، كى يتسنى إبلاغه الى الجمعية العامة بأسرع ما يمكن .

وقد لفت مسيو هارتفج فريش (منـدوب الدانمارك) نظر اللجنة والسكرتيرية إلى مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى ، الذى سيعقد فى القاهرة فى سنة ١٩٤٧ ، قائلا : إنه متوقع بأنه قد يهم هذا المؤتمر كثيرا معرفة مختلف المشروعات الخاصة بالتصريحات عن حقوق الإنسان ، والتى هى الآن قيد البحث فى هيئة الأمم المتحدة .

وهناك قرارات أخرى اتخذتها الجمعية العامة ، ويجدر ذكرها هنا . منها على الخصوص المشكلة العالمية عن المساكن ، وإعادة تعمير المناطق المخربة ، ومساعدة البلاد المتأخرة ، وانتعاش التجارة الدولية .

ويتعين علينا أن نقتصر فى نهاية هذا الفصل ، على أن نردد — مرة أخرى — مدى الانتباه والعطف الإيجابى اللذين سيتتبع بهما الاتحاد البرلمانى الدولى الجهود التى تبذلها الأمم المتحدة من أجل إنشاء عالم أفضل .

تحول العلاقات العالمية

مظهرها الأدبى

لا يسع أحدا أن ينكر أن سيادة الأمم من الجنس الأبيض ، قد تأثرت ، فى الحربين العالميتين ، تأثرا عميقا . فعهد الاستعمار ، الذى كانت فيه جل شعوب إفريقيا وآسيا خاضعة لنير المدنية الغربية الزاهرة ، قد أشرف على النهاية .

أما أسباب ذلك فمتعددة ، وهى ، قبل كل شىء ، أسباب أدبية . فإذا كانت هناك حقيقة ، يصح أن تكون اليوم موضع الريبة ، فهى تلك الحقيقة القائلة إن شعبا ما ، له الحق فى أن يفرض على شعب آخر إرادته وقوانينه ، استنادا إلى ما ينعم به من ثروة ، وما يملكه من أموال يريد توظيفها ، وما له من مكانة يحرص على الاحتفاظ بها ، وما يتمتع به — فى نظره — من مدنية سامية .

ومن المؤكد ، أن الأقوياء فى كل عصر قد فرضوا أنفسهم على الضعفاء . فهذا هو أحد تلك القوانين الثابتة فى التاريخ التى لا يمكن تجاهلها .

لكن العهد المشرف على الزوال ، قد طبع بطابع الادعاء بالقيام بمهمة نقل المدنية إلى الشعب الذى يوضع تحت السيطرة ، وإفهامه أن للحياة معنى أسمى . وهو ادعاء جرئ ، ينقلب الآن ضد أولئك الذين استندوا إليه . فبعد حربين رهيبتين ، وما ترتب عليهما من تدمير شامل امتد إلى الجزر القاصية فى المحيط الهادى — قدمضى عهد الأحلام ، وتقابلت المدنيات والشعوب والرجال ، وجها لوجه ، عراة مجردين ، وراح الضعفاء ، الذين لا يريدون أن يظلوا من بعد ضعفاء ، يطلبون حسابا من الأقوياء الذين لم يعودوا كذلك . إن الأمر لا يعدو أن يكون ميزانية تعمل . فما تهدم لا يمكن بعثه . والنمو الصناعى ، وانتشار وسائل الانتقال ، قد أزالا — إلى الأبد — بعض أشكال الحياة . وما كان يؤخذ على آداب أمم كثيرة من جمود ، قد قلبه ما ينعم به غيرها من حيوية . وفكرة التقدم المشترك قد نسفت الفردية العزيزة على أجناس عريقة فى القدم .

وفى كل مكان ، تنهزم الانظمة العتيقة أمام هجمات عصرنا الحاضر التى ترمى إلى الوحدة .

فالأمم التى تسعى إلى كسب حريتها يهمها أن تتلاقى فى مدنية نقلت إليها ، وتريد أن تحتفظ بها . وهذا الأمر — بالنسبة لها — صعب التحقيق مادامت تريد فى نفس الوقت أن تنفصل عن أولئك الذين كانوا رسل تلك المدنية .

ويجب على هؤلاء الأخيرين أن يسلكوا كذلك سبيلا مغايرا . فباسم المبادئ التى أعلنوها ، والآداب والعادات التى نشروها ، يتعين أن يتخلوا عما ساهموا فى إنشائه . ولهذا يقع سوء التفاهم ، ويحدث الاحتكاك ، فيهتز له العالم .

ومن حسن الطالع ، أن الحرب لم تثر سخط دعاة الوطنية ولم تحطم الأنظمة القديمة فحسب ، بل أوحت إلى العالم الشعور بوحدته ، فأظهرت له أن العنف يمكن أن يهدم جميع المنشآت السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أوجدتها الإنسانية .

وقد نقل عن " مونتسكيو " أن الباريسيين فى القرن الثامن عشر كانوا يقولون : " هل يمكن أن يكون الإنسان فارسيا ؟ "

أما نحن ، فنقول : " هل يمكن ألا يكون الإنسان إنسانا ؟ "

نقول ذلك فى هذا الوقت الذى تعلن فيه الأمم المتحدة إيمانها " بالحقوق الأساسية للإنسان ، وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء والأمم — صغيرها وكبيرها — من حقوق متساوية " .

ومن ذا الذى لا يغتبط ، إذ يرى أول مؤتمر للاتحاد البرلمانى الدولى بعد الحرب — يدعى للانعقاد فى أرض القارة الإفريقية ، وفى مصر ملتقى المدنيات ؟

مظهرها الاستراتيجى

يتعين على الحكومات — إلى أن توفق الأمم المتحدة إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب — أن تفكر فى أن تنأى بالشعوب الموكول اليها أمرها عن كل تهديد بالاعتداء .

وهذا التفكير يشمل الممتلكات فيما وراء البحار ، ومناطق النفوذ ، وطرق مواصلات الدول العظمى . فالمشكلة لها ، فضلا عن الناحية الأدبية ، ناحيتها الإستراتيجية التى تتطلب حلولا عاجلة . وأول منطقة تتشابك فيها المصالح المختلفة ، تتكون من نصف دائرة ، تمتد من تريستا إلى طرابلس فى إفريقيا ، مارة بسلانيك ، والمضايق ، وسوريا ، ولبنان ، وفلسطين ، وقناة السويس ، ومصر .

وليس لواحدة من الدول التى تقوم فى تلك المواقع الهامة ، من القوة ما يسمح لها بأن تقاوم وحدها إرادة إحدى الدول العظمى . فهى ، سواء أرادت أم لم ترد — وهى فى أغلب الأحوال لا تريد — تعد بمثابة حجر الشطرنج فى المباراة الضيقة التى تدور بشأنها .

وقد كانت مسألة تريستا هى المسألة التى قام بشأنها أشد الخلافات عنفا ، فى أثناء مفاوضات الصلح ، ولم يتحمس أحد للحل الذى وجد لها . ويتحصر هذا الحل فى أن مجلس الأمن للأمم المتحدة ، هو الذى يضمن حدود منطقة تريستا الحرة واستقلالها ، ويكون لها حاكم ، وحكومة ، وجمعية .

ويقوم مجلس الأمن بتعيين الحاكم ، بعد استشارة إيطاليا ويوجوسلافيا . وبوصفه ممثلا لمجلس الأمن ، يكون حارسا على نظام تريستا ، ومسئولا عن حفظ الأمن فيها ، ويحضر اجتماعات الحكومة ويجوز له أن يبدى وجهة نظره ، وهو الذى يعين للوظائف العامة بالاتفاق مع هيئة الحكومة .

وفى خلال تسعين يوما من توليه سلطته ، يجوز له أن يقرر ما إذا كانت هناك حاجة إلى سحب القوات الأجنبية من المنطقة الحرة ، وتكون ميناء تريستا ميناء حرا ، ولا يعترف فيها لأية دولة بامتيازات ما . لكن المصالح الخاصة لكل من إيطاليا ويوجسلافيا تكون موضع الرعاية ، وتقوم السلطات الإيطالية واليوجوسلافية بالإشراف الجزئى على نظام السكك الحديدية .

وتستعر الآن نيران حرب أهلية عند الحدود الشمالية لليونان . وقد ادعت حكومة أثينا أن الثوار يتلقون العون من جاراتها ، فقرر مجلس الأمن أن يوفد لجنة تحقيق .

وكلنا نذكر أنه فى سنة ١٩٣٤ ، أنشئ اتحاد بلقانى من اليونان ، ورومانيا ، وتركيا ، ويوجوسلافيا . وتعهدت هذه الدول — فى المعاهدة التى وقعتها — بضمان بقاء الحالة الراهنة : من ناحية أراضى كل منها ، ووحدة الجبهة السياسية .

أما بلغاريا ، فقد رفضت التوقيع ، رغم جهود يوجوسلافيا لحملها عليه ، لأنها لم تنس الاشتراك فى عمل ينطوى على قبول الحدود التى تم تخطيطها فى " نويلى " ، والتى كانت ترى أن لديها من الأسباب ما يدعوها إلى التظلم منها .

فهل يعد ضربا من الخيال ، أن نأمل فى أن يقوم يوما تحالف جديد ، يضم هذه المرة جميع دول البلقان ؟

يتوقف الأمر على هذه الدول نفسها وعلى الدول العظمى التى تتلاقى مصالحها فى البلقان . وميثاق الأمم المتحدة يشجع على إنشاء تنظيمات إقليمية ، وينص على أن " يبذل أعضاء الأمم المتحدة ، الداخلون فى مثل هذه التنظيمات ، كل جهدهم ، لتدبير الحل السلمى للنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية ، وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن " .

وأهمية مشكلة المضايق لا تخفى على أحد . فمعاهدة " مونترو " ، المبرمة سنة ١٩٣٦ والتى تتضمن طريقة الإشراف على الدردنيل ، لا يجوز أن يعاد النظر فيها إلا باتفاق جميع الدول الموقعة عليها ، وهى أستراليا ، وبلغاريا ، وفرنسا ، وبريطانيا ، واليونان ، واليابان ، ورومانيا ، وتركيا ، وروسيا ، ويوجوسلافيا .

غير أن الأقطاب الثلاثة اتفقوا — فى اجتماع بوتسدام — على أن يبلغوا الحكومة التركية ، مباشرة ، رأيهم فى احتمال تعديل المعاهدة . وهكذا وضعت كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة اقتراحات ، قامتا بتبليغها إلى حكومة أنقره .

أما روسيا ، فلم تبد وجهة نظرها إلا فى أغسطس من السنة التالية ، بعد نقضها معاهدة الصداقة مع تركيا . وكان من رأيها أن الدول الواقعة على البحر الأسود هى وحدها صاحبة الحق فى وضع نظام للمضايق ، وأنه ، فضلا عن ذلك ، إذا وقع اعتداء على الدردنيل كان على روسيا وتركيا أن تؤمنا منع المرور فيه . ومن ثم ، فمن الضرورى أن يكون لروسيا قاعدة أو أكثر فى الأراضى التركية .

وقد رفضت الحكومة التركية الاقتراحات الروسية ، ولم تعارض فى مبدأ تعديل اتفاق " مونترو " ، لكنها رأت أنه لا بد لذلك من دعوة مؤتمر دولى . وأبدت أنها تنوى التمسك بمسئولية الدفاع عن المضايق ، طبقا لنص الاتفاق ، فى نطاق نظام الأمن المشترك الذى وضعه ميثاق الأمم المتحدة .

وأجابت الحكومتان الانجليزية والأمريكية بالمعنى نفسه . وصرحت حكومة وشنجطن بأنها تقبل الاقتراحات الروسية ، فى شأن النقط الآتية :

١ — وجوب بقاء المضايق مفتوحة دائما للسفن التجارية جميع الأمم .

٢ — وجوب بقاء المضايق مفتوحة دائما للسفن الحربية للدول الواقعة على البحر الأسود .

٣ — عدم الترخيص للسفن الحربية للأمم الأخرى بالمرور ، إلا فى حالات خاصة يحدد مقدما .

وحددت حكومة وشنجطن رأيها ، فقالت إن نظام المضايق ليس من اختصاص الدول الواقعة على البحر الأسود وحدها ، و إنه يتعين اعتبار تركيا مسئولة أولا عن الدفاع عن هذه المنطقة. وأضافت إلى ذلك ما يأتى :

"إذا أصبح الدردنيل محل اعتداء أو تهديد بالاعتداء ، فان الموقف الذى ينشأ عن ذلك يعتبر تهديدا للأمن الدولى ، و يرفع الى مجلس الأمن للأمم المتحدة ليتخذ ما يراه من الإجراءات ".

ولا يبدو أنه حدث من يومئذ تقريب بين وجهات النظر ، أو أن الدول صاحبة الشأن قد تفاهمت على الطريقة التى تتبع . وهكذا تظل المضايق إحدى المشاكل التى يتوقف حلها على مصير العلاقات بين الدول العظمى .

* * *

إن إنشاء جامعة الدول العربية قد اعتبر ، بحق ، حدثا بالغ الأهمية. ولا يسعنا أن نشير هنا ، فى بضعة أسطر ، إلى جميع العوامل التى ساعدت على تكتل شعوب مبعثرة فى مساحات شاسعة ، تمتد من لبنان وسوريا ، اللتين اعترفت الحكومة الفرنسية رسميا باستقلالهما ، حتى أفريقيا وأقاصى بلاد العرب . وهنا أيضا تتقابل المصالح السياسية والإستراتيجية والاقتصادية للدول العظمى ، مع أمانى الدول الفتية التى لم تعد تطيق صبرا على تحمل الوصاية الأجنبية .

ومما يزيد الموقف تعقيدا المسألة الفلسطينية التى استعصت على الحل . فالشعب اليهودى الذى يحمل عذابه عن الوصف مما يعد عارا على الإنسانية ، يتطلع بمزيد من الحنين الى الأرض الموعودة .

وقد أثار فيه تصريح " بلفور " ، فى سنة ٩١٧ ، عن إنشاء وطن قومى ، أعظم الآمال . إلا أنه قبل الحرب العالمية الثانية ، قام نزاع بين المهاجرين المفعمين غيرة ، والذين يقومون بأعمال عظيمة فى الميدان الاقتصادى ، و بين السكان العرب الذين يرون أنهم يجردون مما يملكون .

أما انجلترا ، وهى الدولة المنتدبة ، فقد رأت ، إزاء موقفها بين الفريقين ، أن تحدد الهجرة ، لكن هذا الحل لم يرض أحدا .

وزاد التوتر بعد انتهاء الحرب ، وطالب الصهيونيون بإنشاء دولة يهودية . وقام الدكتور "ويزمان" فى المؤتمر الصهيونى ، الذى عقد فى " بال " ، فى ديسمبر الماضى ، يقول :

" لن يتسنى لليهود متابعة عملهم الانشائى فى فلسطين ، و إسكان الأحياء من يهود أوروبا فيها ، إلا إذا تمتعوا بنظام مستقل . و إذا ما أصبحوا مستقلين ، أمكنهم — بلا عناء — أن يبقوا على علاقات الصداقة والتفاهم مع الدول الأخرى فى الشرق الأدنى " .

لكن للعرب والجامعة العربية رأيا مخالفا . وهم يخشون ، على الخصوص ، زيادة الهجرة التى أوصت بها لجنة تحقيق " إنجليزية — أمريكية " .

أما بعض الأوساط فى الولايات المتحدة ، فلا تريد قيام دولتين ، احداهما يهودية والأخرى عربية ، بل دولة واحدة مختلطة يكون للعرب ولليهود فيها حقوق محددة تحديدا دقيقا .

واقترحت بريطانيا حلا لم يقبل ، وتعين تأجيل المؤتمر الذى عقد بلندن فى سبتمبر ، والذى أطلق عليه "مؤتمر المائدة المستديرة"، إذ إنه لم يلب دعوة مستر أتلى إليه سوى ممثلى البلاد العربية السبعة ، ولم يشترك فيه عرب فلسطين ولا يهودها . وفى خلال ذلك أحدثت أعمال الإرهاب ، وما زالت تحدث ، خسائر جسيمة فى الأرواح والأموال .

وستستأنف مفاوضات لندن ، ومن الجرأة التكهن بنتائجها .

* * *

أشرنا فيما تقدم إلى الدلالة التى تنطوى عليها دعوة المؤتمر البرلمانى الدولى السادس والثلاثين إلى الانعقاد فى القاهرة ، إذ إنه يتسنى لمندوبى الشعب الوطنية أن يجمعوا جميع المعلومات عن المسائل التى تشغل إلى أبعد حد الشعب المصرى بأسره من مصادرها ، كالمفاوضات مع بريطانيا العظمى ، والدفاع عن قناة السويس ، ونظام السودان فى المستقبل ، وكل ما يتعلق بعمل الجامعة العربية .

أما ليبيا ، التى اضطرت إيطاليا أن تترك مصيرها بين يدى الدول المنتصرة ، فسيتخذ القرار بشأنها فى خلال سنة . فهذه المنطقة الواسعة ، الممتدة حتى طرف نصف الدائرة الذى قمنا برسمه والملاصقة لإفريقيا الفرنسية هى موضع منافسات كثيرة ، رغم الصحارى التى تغطى جزءا كبيرا منها .

ويعد الشرق الأقصى كذلك من مناطق العالم التى تصطدم فيها سياسة الدول العظمى . وإن انهزام اليابان لم يخرج من المباراة الكبيرة التى تدور فى الصين ، وفى جزر المحيط الهادى ، سوى أحد اللاعبين .

وإننا لنأمل أن يتسنى لبرلمانات الصين ، والفليبين ، وأندونيسيا ، وأستراليا ، ونيوزيلندة ، وربما اليابان بعد طبعها بطابع الديمقراطية ، أن تساهم ، فى المستقبل القريب ، فى أعمال الاتحاد . وعندئذ يؤون الأوان لنتتبع عن كثب سير الحوادث فى تلك البلاد النائية .

مظهرها السياسى

قدم الجنس الأبيض ، فى مستهل العصر الذى ارتفع فيه إلى ذروة القوة والسلطان ، إلى العالم هديتين لا يمكنه أن يستعيدهما ، وهما : إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية ، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن فى سنة ١٧٨٩ . وأخذ جميع الناس ينادون شيئا فشيئا بالمبادئ التى تضمنها هذان الميثاقان ، بحيث وجب تطبيقها الآن على شعوب ظلت زمنا طويلا تجهل ما لها من قوة الجاذبية .

وقد ظهر فى أوروبا كثير من الإمبراطوريات الاستعمارية ؛ كامبراطوريات اسبانيا ، والبرتغال ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وهولاندة . ثم زالت الأولى ، وتقلصت الثانية تقلصا عظيما ، وتحاول الثلاث الأخرى فى الوقت الحاضر أن تساير الظروف .

* * *

وتشمل مجموعة الأمم البريطانية المملكة المتحدة ، وشمال إرلندة ، والممتلكات فيما وراء البحار ، والمستعمرات المستقلة ، وإمبراطورية الهند .

ولا داعى للكلام فى هذا الفصل عن المستعمرات المستقلة ؛ إذ أنها أصبحت تتمتع ، منذ " ميثاق وستمنستر " ، باستقلال كامل . ولم يعد يربطها بالوطن سوى رباط مشترك حر من التبعية للتاج .

وليس فى مقدورنا من جهة أخرى ، أن نمتد جميع الإجراءات التى اتخذتها حكومة لندن فى ممتلكاتها بأفريقيا وغيرها ، لزيادة النصيب الذى يساهم به الأهالى فى إدارة الشؤون العامة .

ولن نعرض لغير الهند ، التى تسلك للوصول إلى استقلالها طريقا مليئة بالصعوبات .

ومقدمات الموضوع معروفة . فهناك ٤٠٠ مليون من السكان ، منهم ٢٤٦ مليونا من الهندوس و٩٥ مليونا من المسلمين ، و٤٠ مليونا من المنبوذين ، وستة ملايين بين مسيحيين وبارسى وغيرهم .

وهناك عدد وافر من اللغات ، وإلى جانب الإحدى عشرة مقاطعة التى تتكون منها الهند ، التى يطلق عليها " الهند الإنجليزية " ، توجد مئات من الولايات التابعة للتاج . وفوق جميع تلك الفروق الجنسية ، والدينية ، والسياسية ، توجد رغبة عامة فى الحرية والاستقلال .

ويتعين الآن بحث الوسائل التى يمكن بواسطتها تنظيم الهند الحرة ؛ لأن إنجلترا ما فتئت تعلن ، بلسان كبار رجالها المسئولين ، أنها لا تعارض رغبات السكان . وقد صرح مستر أتلى ، فى ١٥ مارس الماضى ، بمجلس العموم ، حين كان ثلاثة من وزراء حكومته يتأهبون للسفر إلى دلهى ، ومنهم لورد بثيك — لورنس أحد أعضاء الاتحاد البرلمانى الدولى الأمناء ، بما يأتى :

" أرجو أن يختار الشعب الهندى البقاء ضمن مجموعة الأمم البريطانية . على أنه إذا اختار هذا السبيل ، فيجب أن يكون ذلك بمحض إرادته ، لأن مجموعة الأمم البريطانية والإمبراطورية ، لا يربط فيما بينها رباط من الإكراه . فهى جمعية حرة من شعوب حرة .

أما إذا اختارت الهند طريق الاستقلال ، فنرى أن من حقها أن تفعل ذلك . ويكون علينا عندئذ ، أن نعمل على أن يتم الانتقال بأقصى ما يمكن من اليسر والسهولة".

على أنه من الصعب تحقيق هذا الانتقال ، لأن الهنود أنفسهم — رغم رغبتهم الإجماعية فى الاستقلال — ليسوا جميعا متفقين على الأنظمة التى تطبق على الدولة المقبلة .

فالحزب الذى يقال له حزب "المؤتمر الوطنى الهندى"، ويعتبر غاندى الموحى بإنشائه ويرأسه الآن البنديت نهرو ، يرغب فى إنشاء جمهورية مستقلة ، تشمل الهند كلها . لكن المسلمين الذين ينضوون تحت لواء العصبة الإسلامية ، والذين يتزعمهم محمد جناح ، يطالبون بإنشاء دولة إسلامية (الباكستان) ، تشمل البنجاب ، والأراضى الشمالية الغربية ، وبلوخستان ، والسند ، والبنغال ، وأسام .

على أن الهندوس والمسلمين على السواء ، يتهمون إنجلترا بأنها — تحقيقا لسياستها الخاصة — تعمل على التفرقة بينهم ؛ أو على الأقل ، تضع عقبات لا طائل تحتها فى طريقهم إلى الحرية .

وقد بذلت البعثة الحكومية — التى سافرت إلى الهند فى الربيع الماضى — جهودا مضنية ، للتوفيق بين الحزبين الرئيسيين ، بشأن المبادئ التى سيتضمنها الدستور الجديد ، وطريقة انتخاب جمعية تأسيسية .

وفى ١٦ مايو ، نشرت التصريح الخطير التالى :

"يكون للاتحاد الهندى حكومة و برلمان ، يشمل اختصاصهما الشؤون الخارجية والدفاع ، والمواصلات ، والمالية اللازمة لهذه الأغراض .

"ويكون للقاطعات جميع الاختصاصات الأخرى . ويجوز لها أن تتحد فى "مجموعات" خاصة ، لها برلمان وحكومة أيضا .

"وهكذا تتحقق فكرة الباكستان ، دون المساس بوحدة الهند .

" أما الإمارات ، فتحتفظ بجميع السلطات التى لا تخول للاتحاد . ويصير انتخاب الجمعية التأسيسية بواسطة الهيئات التشريعية فى المقاطعات ، بنسبة نائب واحد لكل مليون من السكان ، إذ إن الطوائف الرئيسية الثلاث ، وهى " الهندوس " ، و" المسلمون " ، و" السيخ " ، ممثلة فى كل مقاطعة تمثيلا يتناسب مع عدد السكان . وإلى جانب نواب الهند الإنجليزية ، وعددهم ٢٩٢ نائبا ، يمثل الإمارات ٩٣ شخصا " .

وبعد تردد طويل ، قبلت العصبة الإسلامية وحزب المؤتمر اقتراحات البعثة الإنجليزية . وكان محمد جناح وأتباعه يفكرون فى تأليف دولة الباكستان المستقلة ، من مجموعة المقاطعات "ب" (البنجاب ، والأراضى الشمالية الغربية ، والسند) و "ج" (البنغال ، وأسام) .

على أن حزب المؤتمر رفض المشروع الإنجليزى الخاص بتأليف حكومة مؤقتة حالا ، لأن النسبة بين وزراء الحزبين — كما وردت فى المشروع — بدت فى غير مصلحة الهندوس .

غادرت البعثة الإنجليزية الهند ، دون أن تحصل على نجاح تام . إلا أنها أثبتت للجميع حسن نيتها ، ورغبتها الحارة فى تعبيد جميع الطرق التى توصل إلى تكوين الهند المتحدة . وفى الوقت نفسه ، قام اللورد ويفل ، نائب الملك ، بتأليف حكومة من الموظفين .

على أن الخلافات بين الهندوس والمسلمين لم تكن تظهر ، للأسف ، فى أثناء المفاوضات مع بريطانيا العظمى فقط ، بل كانت تأخذ مظهرا داميا يتزايد يوما عن يوم ، بسبب القلاقل وحوادث القتل والذبح التى صبغت بدمائها مناطق كثيرة .

ولذلك جرت الانتخابات للجمعية التأسيسية فى جو شديد من التوتر . وكانت نتيجتها أن حصل حزب المؤتمر على ٢٠١ من المقاعد من ٢٩٢ مقعدا مخصصة للقاطعات ، وحصلت العصبة الإسلامية على ٧٥ ، وامتنع السيخ عن الاشتراك فى الانتخابات .

وقام نائب الملك ، بعد ذلك ، بعمل حاسم . فألف حكومة هندية صرفة ، وجعل على رأسها الباندیت جواهر لال نهرو . ولم يقبل محمد جناح وزملاؤه هذه الحكومة لأسباب منها أن العضوين المسلمين فيها لم يكونا من أعضاء العصبة الإسلامية .

وفى ٢٣ أغسطس ، صرح اللورد ويفل بأنه لا يعد نفسه مغلوبا ، وأنه يقترح تأليف حكومة جديدة مكونة من ١٤ عضوا : منهم ستة يمثلون حزب المؤتمر ، وخمسة يمثلون العصبة الإسلامية ، وثلاثة يمثلون الأقليات .

غير أن العصبة الإسلامية ، التى اعترضت بقوة على ما اعتبرته حنثا بالوعود التى قطعتها البعثة الإنجليزية على نفسها ، لم تقبل ما عرضه نائب الملك إلا فى ١٥ أكتوبر ، وسمحت لخمسة من أعضائها بالاشتراك فى الحكومة .

وأخيرا اجتمعت الجمعية التأسيسية فى ٩ ديسمبر . وكانت مقاعد أعضاء العصبة الإسلامية ، وعددها ٧٥ خالية .

وجرت مفاوضات جديدة. وبادر اورد ويڤل وزعماء الأحزاب المتنافسة بالسفر إلى لندن. لكن ذلك لم يؤد إلى نتيجة ما . وأصر محمد جناح على القول بأن الإجراءات الخاصة ، سواء بالمناقشات أو بالاقتراع فى داخل الجمعية التأسيسية أو بتكتل المقاطعات ، لن تؤدى إلا إلى اضطهاد المسلمين .

وعلى ذلك كانت الجمعية غير كاملة ، عند ما حملها مستر نهرو على إصدار قرار فى ٢٢ يناير الماضى، مؤداه أن الجمعية التأسيسية تبدى رغبتها فى إنشاء جمهورية هندية مستقلة ذات سيادة.

وقد شرعت حكومة مستر نهرو فى العمل ، بهمة ، لتحقيق مشروعاتها الواسعة . وكانت — على الخصوص — حافزا قويا على اشتراك الهند فى أعمال الهيئات الدولية الكبرى .

* * *

أشرنا فيما تقدم ، إلى أن دستور أكتوبر الماضى قد أنشأ فى فرنسا اتحادا فرنسيا ، يضم الوطن الأصلى ، والمقاطعات ، والأراضى ، التى فيما وراء البحار ، وكذلك " الأراضى والدول المشتركة " . وإنه لمجهود عظيم كريم ، يرمى إلى تحويل الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية الى مجموعة ضخمة من الشعوب ، توحد بينها الرغبة فى التعاون وتحمل المسئوليات المشتركة .

وما زال هذا المجهود فى أول عهده . وقد ظهر ، على الخصوص ، فى فحوى القوانين الانتخابية التى انتخبت بموجبها الجمعيتان التأسيسيتان والبرلمان الحالى . وقد منح حق الانتخاب والتمثيل طوائف عديدة من الأهالى ، أمكنهم أن يرسلوا ممثليهم الذاتيين إلى فرنسا .

لكن الذى يتعين عمله بعد ذلك هو تحديد نظام كل شعب من الشعوب المنضمة الى الاتحاد الفرنسى، ومنها مالا يزال فى بداية عهده من التطور الاجتماعى، فى حين أن غيرها أصبح فى استطاعته أن يحكم نفسه بنفسه .

وإن حوادث "أنام وتونكين" المؤسفة لتدل على صعوبة هذه المهمة ؛ إذ كان اليابانيون ، قبل شروعهم فى الجلاء عن الهند الصينية، قد وزعوا أسلحة على نطاق واسع ، وبذلك سهل على فريق من الزعماء ، يسند ظهورهم أتباعهم، أن ينتزعوا السلطة فى "أنام" بعد عزل الأمبراطور بموافقته ، وأن يعلنوا فى "هانوى" فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ جمهورية "ڤيت — نام" .

فما كان من القوات الفرنسية إلا أن نزلت فى "سايجون" واحتلت "كوشنشين"، "ولاوى"، ومعظم المراكز المدنية فى الشمال والجنوب .

إزاء ذلك رأى زعماء "ڤيت — نام" إعادة النظر فى الحالة . وبعد مفاوضات طويلة ، وقعت فى ٦ مارس سنة ١٩٤٦ معاهدة بين فرنسا و"ڤيت — نام" ، تضمنت الاعتراف بها دولة حرة ، لها حكومتها وجيشها وماليتها ، ولكنها داخلة فى اتحاد دول الهند الصينية ومنضمة الى الاتحاد الفرنسى .

لكن صعوبات كثيرة اعترضت إنشاء اتحاد دول الهند الصينية ، فجرت مفاوضات فى "دالات" وانتقلت بعد ذلك الى "فونتينبلو" فى شهر يوليه .

وأبرم اتفاق موقت بين مسيو "ماريوس موتيه" وزير المستعمرات الفرنسية فيما وراء البحار، ومسيو "هوشى مين" رئيس دولة "ڤيت — نام" ، على حين كانت مفاوضات جديدة قد استؤنفت فى "دالات" بواسطة الأميرال "تيرى دار جنليو" .

أما المسألتان المعروضتان للبحث ، فهما :

(أولا) مسألة حدود جمهورية "ڤيت — نام" .

(ثانيا) كيفية تكوين اتحاد دول الهند الصينية .

ويتعين التفاهم فى هذا الصدد ، على مصير "لاوس وكمبودج" البلدين اللذين كان سكانهما يخشون دائما حكم أنام ، وكذلك التفاهم على مصير جمهورية "كوشنشين" التى أنشئت فى ظل فرنسا والتى تطالب بها "ڤيت — نام" كما تطالب بتونكين .

وهناك الآن هوة تفصل بين فرنسا و"ڤيت — نام" ، وقد وقعت حوادث ذبح فيها كثيرون، ويدور الآن قتال دموى فى مزارع الأرز، حيث يموت شبان قدر لهم أن ينفادوا الموت فى الحرب العظمى .

∴

إن المشاكل التى اعترضت الحكومة الهولاندية، غداة تسليم اليابان، تشبه، من بعض النواحى، تلك التى اعترضت الفرنسيين فى الهند الصينية . وقد استمرت حرب العصابات ، مدة طويلة ، فى "جاوه" وغيرها ، بين القوات الإنجليزية والهولاندية من جهة وقوات الحركة الوطنية من جهة أخرى ، ولو أنه تخللتها مفاوضات عقيمة .

ولم يمكن الوصول الى اتفاق إلا فى نهاية السنة الماضية ، حيث اجتمع ، فى " شيربون" ، وفد هولاندى مكون من ثلاثة مندوبين جاءوا من هولندة ، وممثلو الجمهورية الأندونيسية، ووقعوا اتفاقا اعترفت فيه حكومة هولاندة بأن الجمهورية الأندونيسية هى صاحبة السلطة الفعلية فى "جاوه" و " سومطرة " و " مادورا " . وتعهدت الحكومتان بأن تنشئا ، سريعا، دولة تسمى "الولايات المتحدة الأندونيسية" ، تشمل، لا أراضى الجمهورية الأندونيسية فحسب، بل أيضا " بورنيو" و " الشرق الأكبر" .

ومن جهة أخرى ، تؤلف هولندة ، مع " سورينام " و " كوراسلو" والولايات المتحدة الأندونيسية، اتحادا " هولانديا — أندونيسيا " ، له هيئاته الخاصة وعلى رأسه ملكة هولاندة .

ومما ساعد على الوصول الى هذا الاتفاق انسحاب القوات البريطانية. واشترك فى المفاوضات لورد كيلرن ممثل حكومة لندن .

على أن مشروع اتفاق " شيربون " لم يقابل بارتياح متعادل فى جميع الأحزاب والأوساط الهولاندية . ولا شك فى أن قبوله سيكون له أثر عميق، لا فى مصير الشعوب الأندونيسية فحسب، بل أيضا فى مصير هولندة .

ولا ريب أن أعضاء الاتحاد البرلمانى يتذكرون ما قام به الشيخ المحترم مسيو فان كول ، من إنشاء شعبة برلمانية دولية، فى برلمان الهند الهولاندية. وقد ظلت هذه الشعبة أمينة لاتحادنا، ودامت حتى تاريخ الاحتلال اليابانى .

*
* *

إن الجمعية العامة للامم المتحدة لم تتخلف ، من ناحيتها ، عن القيام بالمهمة التى عهد بها إليها ميثاق " سان فرنسيسكو " . فوافقت على " اتفاقات الوصاية " التى عرضتها عليها أستراليا (غينيا الجديدة) ، وبلجيكا (" رواندا — أورونذى ") ، وفرنسا (" الكمرون " ، و" توجو") ، وبريطانيا العظمى (" تنجانيقا " ، و" الكمرون " ، و" توجو") ، ونيوزيلندة ("ساموا " الغربية). كما أنها رفضت ضم إفريقيا الجنوبية الغربية إلى اتحاد جنوب إفريقيا ، وأبدت رغبتها فى أن يطبق عليها نظام الوصاية . وسيدعى مجلس الوصاية إلى الانعقاد قريبا بعد أن تم تأليفه نهائيا .

معاهدات الصلح

ملاحظة عامة

لا يود الاتحاد البرلمانى الدو . أن يخوض فى بحث معاهدات الصلح ، قصد نقدها . فقد تنكب دائما ، عن حكمة ، الدخول فيما يقوم بين الدول من خلاف ، أو تنصيب نفسه حكما على أعمال الحكومات . والواجب عليه هو أن يتطلع إلى المستقبل ، حيث تنتظره مهام تقتضى تعاون جميع الشعب المنضمة إليه .

على أن هذا التقرير لا يكون قد عبر عن شعور المندوبين الذين سيجتمعون فى القاهرة ، إذا لم يحى العمل الذى تم تعويضا عن الجرائم التى ارتكبت ضد حرية كثير من الشعوب وكيانها . وقبل الحرب الأخيرة ، اعترض السكرتير العام على ضم النمسا . وفى مؤتمر " أوسلو " ، وقف مسيو پول باستيد (فرنسا) فى وسط عاصفة من التصفيق ، وقال :

" إن اختفاء تشيكوسلوفاكيا ، بالنسبة لأوروبا القرن العشرين ، لا يقل عارا عن تقسيم پولندة ، بالنسبة لأوروبا القرن الثامن عشر .

" وإنى لأذهب إلى القول بأن مقعدها بيننا ، يجب أن يكون مجللا بالسواد ، كما كان مقعد بونيه وروبير جو فى مجلس الخمسمائة قديما ، ذانك المندوبان الفرنسيان المفوضان اللذان قتلا فى مؤتمر رستاد " .

وسيجتمع ، فى مصر ، ممثلو تلك الشعوب التى لاقت الكثير من ألوان العذاب . وإن وجودهم ، بله اشتراكهم فى أعمال الأمم المتحدة ، سيكون شاهدا على انتصار الحق والنظم الديمقراطية . إنهم سيلتقون برجال من بلاد سارت حكوماتها فى طريق مهلكة ، غير عابئة بارادة الأمة . وقد ناضل هؤلاء الرجال ، مخاطرين بحياتهم ، كى يعيدوا إلى بلادهم الهيئات الحرة ، والنظام الذى يكفل التعاون من أجل إنعاش العالم . ويمكنهم الآن ، جميعا دون تمييز ، أن يعملوا من أجل الخير المشترك .

مصير ألمانيا

ليس من مشكلة تبعث على القلق ، ويصعب حلها ، أكثر من المشكلة الألمانية .

وليس الأمر فى الواقع مقصورا على الدولة الألمانية فحسب ، بل هناك ، وقبل كل شىء ، الأمة الألمانية التى تعد من أكثر الأمم انقيادا وسهولة فى الحكم . لكنها ، أيضا ، من أكثرها حيوية ، وقابلية للنهوض من أشد النكبات التى قد يجرها عليها زعماء أشرار .

قد لا يكون عسيرا إقرار السلم لإنشاء دولة ألمانية فى المستقبل ، لأن هـذه الدولة ستكون صورة لما يريد المنتصرون أن تكون عليه ، ولأنه لن يكون لها مكانة ملحوظة لدى رعاياها .

أما حمل الشعب الألمانى على قبول نظام سياسى واقتصادى ، يتبدد فيه مايحلم به من العظمة ، فهو أمر أقل يسرا

ويجب من أجل ذلك ، أن تبدى الشعوب الأخرى رغبة دائمة فى البقاء متحدة ، وفى إيجاد تضامن دولى له من القوة ما يثبط ، لدى المهزومين ، كل محاولة من أجل استعادة السيادة بالإفادة من التنافس بين الآخرين .

وحين نكتب هذه الأسطر ، فى نهاية شهر يناير ، لا نرى لألمانيا حدودا ، ولاحكومة مركزية . وقد اجتمع فى لندن أخيرا وكلاء وزراء الخارجية ، لوضع النظام الذى يطبق عليها ؛ لأنها ، منذ حلت بها الهزيمة ، موضوعة تحت رحمة قاهريها ، بعد أن سلمت تسليما كاملا لم يسجل له التاريخ مثيلا ؛ إذ جاء فى التصريح الصادر فى ٥ يونيه سنة ١٩٤٥ ، والموقع عليه من قواد الجيوش الظافرة : "إن ألمانيا تعتبر خاضعة لجميع القيود التى قد تفرض عليها الآن ، أو فى المستقبل" .

وقبل كل شىء ، فقدت ألمانيا — موقتا — تلك الوحدة التى كانت عزيزة عليها جدا ، والتى ساهم المنتصرون لإقامتها مساهمة صادقة سنة ١٩١٨ . فهى الآن تحت إمرة مجلس مراقبة مكون من الحلفاء ، ومقسمة إلى أربع مناطق ، حددت دون مراعاة للعوامل التاريخية أو السياسية أو الاقتصادية .

فجميع الولايات العامة ، ما عدا "ساكس" و "مكلمبورج" ، شطرت إلى قسمين أو أكثر فى حين أنشئت وحدات سياسية أخرى . فقد أنشأ الأمريكيون مثلا ولاية "هيس الكبرى" وولاية "بادور تمبرج" ، وتشملان بعض مناطق هذين البلدين . كما أنشأ الإنجليز ولاية "ساكس" السفلى ، وولاية "شلزفيج — هولشتين" . أما بروسيا ، فلم يعد لها وجود ؛ إذ قسمت على المناطق الأربع . وهكذا تناثر هباء ما عملته أسرة "هوهنزلرن" .

وهذه المناطق خاضعة ، قسرا ، لتأثيرات تختلف باختلاف النظريات الاجتماعية التى تدين بها دول الاحتلال . ففى المنطقة الروسية قسمت الملكيات الكبيرة والمتوسطة ، ونفذ نظام التأميم على نطاق واسع . وفى المناطق الأخرى ، بقيت الملكيات الزراعية — بصفة عامة — مصونة ، على حين يختلف نظام التأميم بين ولاية وأخرى .

ثم إن دول الاحتلال سارت فى تنفيذ الاتفاقات التى تمت فى "بوتسدام" فى ٢ أغسطس سنة ١٩٤٥، حتى بالنسبة لفرنسا التى لم توقع عليها ولم تعترف بها صراحة. وقد جاء فيها :

"تطبق المبادئ النيابية والانتخابية فى الإدارة القروية والإقليمية والوطنية، بالسرعة التى يسمح بها نجاح تطبيق هذه المبادئ فى الإدارة المستقلة المحلية".

ولذلك كانت السنة المنصرمة زاخرة بجميع أنواع الانتخابات. وأعيد تأليف بعض الأحزاب، بموافقة سلطات الاحتلال، واشتركت بحرية فى الانتخابات.

وتشمل تلك الأحزاب المستقلين ذوى الميول المحافظة، ويكثر عددهم فى المنطقتين الفرنسية والإنجليزية؛ والديمقراطيين المسيحيين، ويشملون معظم العناصر الكاثوليكية التى يغلب وجودها فى باڤاريا، ويقل نسبيا فى باد وورتمبرج؛ والديمقراطيين الأحرار الذين لم ينجحوا فى أى مكان نجاحا يذكر، والديمقراطيين الاشتراكيين الذين نجحوا فى "هيس الكبرى"، وفى مدن "الهانسياتيك"، وفى البرلمان البلدى لبراين العظمى؛ والشيوعيين الذين لم يحصلوا فى المناطق الغربية على عدد من المقاعد يتناسب وأصواتهم.

أما فى المنطقة الروسية، وفى برلين، فقد اندمج الحزبان الماركسيان : وهما الديمقراطيون الاشتراكيون والشيوعيون، وأنشآ الحزب الاشتراكى الموحد الذى حاز الأغلبية المطلقة، أو النسبية، فى "ماكليمبرج" و"ساكس" و"تورنج" على الخصوص.

وقد اختارت بعض الولايات "كباڤاريا" و"هيس الكبرى" دساتيرها، بعد أن تناقشت فيها مجالسها، وصدق عليها الشعب. أما الاتجاه الغالب فيها، فهو قيام حكومة الجمعية، ومجلس واحد له السلطة التشريعية، وإلى جانبه فى بعض الأحيان مجلس آخر للشورى. ويجمع شخص واحد بين وظيفتى الوزير الأول ورئيس الولاية. وقد أخذ بمبدأ الاقتراح والاقتراع الشعبيين، على غرار الاتحاد والمقاطعات السويسرية. والمستقبل كفيل بأن يثبت ما إذا كانت تلك النظم ستقوم بوظيفتها، بطريقة طبيعية، وستساهم فى إيجاد نظام ديمقراطى حقيق.

ينطوى مثل هذا النظام على ما يسمونه "استئصال النازية من الإدارة والشعب، طبقا لاتفاقات "بوتسدام". ويقتضى، بادئ ذى بدء، غرس هذه العقيدة فى نفوس الشعب، وهى :

"أنه هزم هزيمة عسكرية شاملة، وأنه لا يسعه التخلص من مسئولية ما جره على نفسه من ويلات. ذلك أن طريقته فى الحرب، ومقاومة الاشتراكيين الوطنيين القائمة على التعصب، قد شلت الاقتصاد الألمانى، وجعلت الفوضى والعذاب أمرا لا مفر منه".

ثم إنه يقتضى أيضا حل الحزب الاشتراكى الوطنى، والتشريع الذى كان أساسا للنظام الهتلرى. وتحقيقا لهذا الغرض، أنشأت الولايات الألمانية المختلفة محاكم التطهير التى لم يكن ما أبدته من غيرة كافيا فى نظر الحلفاء دائما.

على أنه لا يجب التقليل من جسامة هذا العمل، إذ كثيرا ما يصعب إيجاد أشخاص لاستبدالهم بمن يتعين استبعادهم من رجال الادارة والقضاء والتعليم.

أما المنتصرون، فكانوا قد قرروا أن يعاقبوا بأنفسهم مجرمى الحرب. فأنشأوا خصيصا لهذا الغرض فى ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ "محكمة عسكرية دولية"، مهمتها إصدار حكم عادل فى أقصر وقت.

وقد شكلت تلك المحكمة من أربعة أعضاء، وأربعة احتياطيين ينتمون إلى الدول الموقعة على وثيقة إنشائها. وعهد بالتحقيق والاتهام إلى أربعة قضاة ينتمون إلى تلك الدول نفسها. وسمح للمتهمين أن يختاروا، فى حرية، من يتولون الدفاع عنهم. وجعل من حق المحكمة، بعد أن تكون رأيها، أن تصدر حكم الإعدام، أو أى عقوبة أخرى تراها عادلة. وترك للجنة الإشراف للحلفاء تخفيف الحكم أو تعديله.

ولما لم يكن هناك من السوابق ما يسمح بإعداد وثيقة الاتهام على أساسها، فقد ورد فى "ميثاق ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥" تعداد الجرائم التى تدخل فى اختصاص المحكمة. وهى بصفة عامة الجرائم ضد السلم، أى الاستعداد لحروب الاعتداء وتنفيذها؛ وجرائم الحرب، وتشمل مخالفة القوانين، والعادات المرعية فى الحرب؛ وأخيرا الجرائم ضد الانسانية (وهو مبدأ جديد)، ويكفى مجرد سردها، لإثارة الشعور.

ومن خصائص الميثاق العجيبة، أنه يسمح بتوجيه الاتهام، لا للأفراد فحسب، بل لمجموعات أو هيئات، كالحزب الاشتراكى الوطنى، وهو ما حدث فعلا. ثم إنه لم يكن يقبل من أى متهم، الاحتماء وراء واجبات الوظيفة، أو إطاعة أوامر الحكومة أو الرؤساء.

وقد عقدت المحكمة الدولية فى نورمبرج، فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٥، وكان عليها أن تحاكم واحدا وعشرين متهما من كبار المسئولين عن الاعتداء الألمانى، والجرائم الهتلرية.

وإنكم لتتذكرون كيف أعدت وثيقة الاتهام بعناية، وكيف جرت المحاكمة فى جو من المهابة والرغبة فى إظهار الحقيقة، وكيف صدر الحكم بما يرضى الضمير.

وقد قابل الرأى العام الحكم، بصفة عامة، بالارتياح ، بعد أن مل" طول الإجراءات .ولو أن كثيرا من الناس دهشوا للرأفة التى كانت من نصيب بعض المتهمين ، فضلا عن أنه بدا فى الأوساط القضائية شيء من القلق ، من جراء إغفال المبدأ الشهير القائل : " بأن لا عقوبة بغير نص" . على أن مثل هذه القاعدة الجوهرية فى القانون الوضعى كان من المحتم تخطيها ، فى سبيل إتمام عمل ضرورى من أعمال العدل الأسمى .

وقد تساءل الناس ، حينئذ : أما كانت الدول تحسن صنعا ، لو أنها صدقت فى الوقت المناسب على الاتفاق الخاص بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية الذى أعد فى جنيف فى نوفمبر سنة ١٩٣٧ خلال عقد المؤتمر الذى التأم برياسة الكونت كارتون دى ڤيار ؟

وكان المفروض أن تختص تلك المحكمة بمحاكمة الأشخاص الذين يرتكبون جرائم ، مما نص عليه فى الاتفاق ، بقصد منع الإرهاب وعقابه . لكن وجودها كان سيؤدى ، بلا شك ، إلى ظهور قانون جنائى دولى وتقدمه .

إن هيئة الأمم المتحدة والجمعية الدولية للقانون الجنائى معنيتان الآن بهذه المسألة. وإننا لنأمل أن تواصل هاتان الهيئتان عملهما فى هذا الميدان .

ثم إن الاتحاد البرلمانى الدولى الذى عنى بهذا الموضوع منذ مؤتمر برن وجنيف فى سنة ١٩٢٤، والذى وافق ، فى المؤتمر التالى الذى عقد فى "وشنجطن"، على قرار بتأثيم حرب الاعتداء وفرض عقوبة دولية عليها — لن يغفل الاهتمام بهذه المسائل التى تدخل فى النطاق الواسع لمسألة تدوين القانون الدولى .

ونظام إيجاد مناطق منفصلة عن بعضها منطوية على نفسها من الناحية الاقتصادية ، لم يجل فى الخاطر إلا على أنه نظام عابر، يعمل به فى فترة انتقال، وصفها اتفاق بوتسدام " بفترة المراقبة الأولى " .

وفى الواقع، قد نص فى هذا الاتفاق ، من ناحية، "على أن تكون معاملة الشعب الألمانى، بقدر الإمكان ، واحدة فى جميع أنحاء ألمانيا " ؛ ونص من ناحية أخرى ، على اعتبار هذا البلد ، فى أثناء الاحتلال ، وحدة اقتصادية ، مما يستتبع انتهاج سياسة مشتركة فى مسائل الإنتاج الصناعى والزراعى ، والأجور ، والأسعار ، والتصدير والاستيراد ، والرسوم الجمركية ، وتداول النقد ، والنقل والمواصلات .

وعلى أساس ما تقدم ، جرت محادثات ، ابتداء من شهر سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، بين اثنتين من دول الاحتلال ، هما الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، بقصد توحيد منطقتيهما من الناحية الاقتصادية .

وقد قوبلت المحاولات التي بذلت لدى فرنسا وروسيا ، لإشراكهما في تلك المحادثات ، برفض بات . وذلك لأسباب تختلف بالنسبة لكل منهما . وعلى العكس من ذلك ، تسنى لمستر بيرنز ومستر بيفن الوصول إلى اتفاق في أوائل ديسمبر الماضي ، في نيو يورك ، دخل في دور التنفيذ في أول يناير من هذا العام . وقد نص في هذا الاتفاق ، لا على حرية مرور الأشخاص والبضائع بين المنطقتين اللتين كان يفصلهما — حتى ذلك الوقت — حاجز بوليسي وجمركي فحسب ، بل أيضا على إنشاء عدد من الإدارات المشتركة لشؤون الزراعة ، والصناعة ، والتجارة الداخلية والخارجية ، والاتصالات بالسكك الحديدية ، والملاحة النهرية ، والتنظيم المصرفي والمالي ، والمسائل الاجتماعية .

فهل يتاح لتلك الإدارات أن تقوم بالخدمات التي يرجى منها — بصفة عامة — القيام بها ؟

وهل يتاح للنظام الذي وضع لمنطقتين من مناطق الاحتلال أن يطبق ، بعد اجتماعات موسكو في مارس المقبل ، على جميع الأراضي الألمانية ؟

إن المستقبل كفيل بالإجابة عن ذلك .

* * *

أما موقف فرنسا من هذه الترتيبات ، فهو موقف خاص . ذلك بأنها ، إذ وقعت فريسة الاعتداء الألماني ثلاث مرات في أقل من ثمانين سنة ، تعتقد أنه يحق لها الحصول على ضمانات خاصة من أجل سلامتها .

ولما لم تكن فرنسا قد وقعت " اتفاق بوتسدام " ، فانها ترى ، من ناحية حل المشكلة الألمانية ، أنها احتفظت بكامل حريتها في العمل والتقدير . ولكي تضمن تقدمها الاقتصادي وتعمير ما تخرب منها ، ترى أنها في حاجة إلى مناجم الفحم في إقليم السار الذي يجب — في نظرها — ضمه إلى الجمهورية الفرنسية ، فيما يختص بالناحية الجمركية على الأقل .

وفضلا عن ذلك ، تعتقد فرنسا أن في وسعها أن تحتم إنشاء " نظام دولي متجانس ثابت ، يأخذ بين يديه تلك الأداة القوية من أدوات الاعتداء ، وهي فحم الروهر " . وهذا ما صرح به مسيو فليكس چوان في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٦ في " ستراسبورج " .

ثم إن مسيو جورج بيدو (وزير الخارجية ، وخلف مسيو چوان في رياسة مجلس الوزراء) قد عبر عن الفكرة نفسها ، بل زادها تحديدا ، في خطابين : ألقى أحدهما في ليل في ٧ أبريل ، والثاني في سانت إتيين في ٢٨ يوليه . ولم يكن هذان الخطابان سوى تأييد للتصريحات الكثيرة التي ألقيت في الجمعيتين التأسيسيتين ، أثناء المناقشة في السياسة الخارجية .

ويؤخذ من تلك النصوص ، التي تشير إلى المذكرات المرسلة فى هذا الصدد إلى دول لاحتلال الثلاث الأخرى ، أن فرنسا تتمسك بالمطالب الآتية :

يجب فصل الروهر ، اقتصاديا على الأقل ، عن باقى الأراضى الألمانية ، وجعله منطقة دولية . وكذلك جميع الرينانى ، على أن يوضع إنتاج الفحم فى " وستفاليا رينان " فى خدمة الإنسانية كلها . وهذا لا يعنى حرمان ألمانيا .

ولا يكون لغير الصناعات الألمانية السلمية أن تتمون من منتجات الروهر ، على أن يوضع الإنتاج والتصدير — بصفة دائمة — تحت مراقبة الحلفاء أو الدول، إذ لا يجب بعد الآن أن يسمح لسلطة مركزية ألمانية أن تتصرف فى تلك الثروة بقصد الاعتداء . ويجب — كما يقول مسيو بيدو — " أن نمنع الألمان، إلى الأبد، من الالتجاء إلى صناعتهم الوطنية، وهى الحرب . وسواء أتم ذلك عن طريق الحماية ، أم عن نظام الوصاية ، طبقا "لميثاق الأمم المتحدة" ، فليس الأمر بذى بال . بل إن ما يهم فرنسا هو الوصول إلى هدفها " .

وإذا كان مستر بيرنز (باسم الولايات المتحدة) ومستر بيڤن (باسم بريطانيا العظمى) ، قد صرحا علنا فى مناسبات عدة ، بموافقتهما على المطالب الفرنسية بالنسبة " للسار " فإنهما أعلنا ، فيما يختص بالباقى ، ضرورة الإبقاء على وحدة ألمانيا ، من الناحية الاقتصادية . ولذلك أثار مشروع فرنسا عن حوض " الروهر " كثيرا من الانتقادات فى صحف البلاد التى تتكلم الإنجليزية .

* * *

تلك هى الحالة ونحن نشرف على الانتهاء من وضع هذا التقرير . ولاشك فى أن مؤتمر الأقطاب الأربعة ، الذى سيعقد بموسكو فى شهر مارس ويجرى التحضير له الآن فى لندن ، هو الذى سيحاول إيجاد حل لهذه المشكلة .

ومن اللغو أن يقال إن مصير أوربا والعالم مرتبط بمصير ألمانيا . وكل تنبؤ فى هذا الصدد، يعد ضربا من الجرأة .

لكنه يجب وضع الثقة فى أولئك الذين أخذوا على عاتقهم تلك التبعة الرهيبة ؛ وهى خلق تلك الأمة روحا وجسدا خلقا جديدا .

العالم الجديد

منذ انتهاء الحرب ، أبدت الهيئات الرئيسية فى الاتحاد البرلمانى الدولى رغبتها ، أكثر من مرة ، فى أن يقوم مكتب جنيف بدعاية منظمة ، للعمل على إنشاء شعب له فى المستعمرات المستقلة البريطانية ، وفى دول أمريكا اللاتينية .

وقد نشطت هذه الدعاية للعمل . ويرجى ، بفضل جهود الشعبة المصرية ، أن يكون كثير من برلمانات مجموعة الأمم البريطانية وأمريكا ممثلة فى مؤتمر القاهرة .

أما فى الوقت الحاضر ، فليس سوى الولايات المتحدة من تربطه بالاتحاد صلات وثيقة . ولذلك سيخصص هذا الفصل للكلام عنها .

وفى الواقع لا يتسنى للمكتب أن يصف التطور الحادث فى أمم أمريكا اللاتينية وهو يدعو الى الاعجاب ، فى مختلف المناحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الخصوص ، إن لم تكن لديه معلومات أوفى ، لا بد للحصول عليها من اتصالات وعلاقات ليست فى متناول يده بعد .

الولايات المتحدة الأمريكية

المظهر السياسى

إن عرضا ، وإن وجيزا ، لسياسة الولايات المتحدة ، لا يجوز استهلاله دون تحية ذكرى الرئيس فرنكلين روزفلت .

فهذا الرجل الذى كان له على عصره تأثير باق ، والذى فتح آفاقا جديدة لسياسة بلاده الداخلية والخارجية ، وأعطى لأشباهه من الرجال ، خلال أشد الحروب هولا ، أسبابا للأمل — عاش هو نفسه عيشة المثل الأعلى الذى تصوره ، وسيذكره التاريخ أحد المحسنين الى الانسانية ، ومن أحسن خدام الديمقراطية الذين وهبوها قوى جديدة ، وأهمية متجددة ، فى وقت واحد .

وقد أتيح لنا أن ننوه ، فى هذا التقرير ، بالمكانة التى ينعم بها الدستور الأميركى . فهذه المكانة ترجع — أكثر ما تكون — الى وظيفة الرئيس ، التى تسمح بأن يكون على رأس الدولة رجال أمثال "وشنجطون" و "وابراهام لنكولن" و "جرانت" و "وودرو ويلسون" و "فرنكلين روزفلت" ممن يعرفون كيف يعملون وكيف يحكمون مع احترام سيادة الشعب .

لا شك فى أن الرئيس لا يتمتع دائما بالسلطة نفسها ، فهى تتوقف كثيرا على ظروف الساعة وعلى العلاقات القائمة سواء بين الرئيس ووزرائه ، أو بينه و بين الكونجرس . ومن المعلوم أن النظام البرلمانى غير معروف فى الولايات المتحدة ، وأن الرئيس يختار الوزراء بحرية ، وهم مسؤلون سياسيا أمامه وحده ، وعلى ذلك فلا يجوز لأحد الوزراء أن ينهج سياسة مستقلة عن سياسة رئيسه ، أو يدلى برأى يخالف رأى ضيف البيت الأبيض .

ولذلك أثارت التصريحات التى أدلى بها مستر هنرى والاس وزير التجارة ، فى اجتماع خاص عقد فى نيويورك فى ١٢ سبتمبر ، شيئا من الانزعاج على أثر اذاعتها فى نهاية الصيف الماضى . فقد هاجم الذين يسلكون مسلكا معاديا للسوفييت ، متأثرين بما يكنونه من عواطف لبلاد أخرى ، وصرح بأنه يتعين على الولايات المتحدة أن تنهج سياسة قائمة على التفاهم بين الأمتين بقوله :

" لا يجب أن نسمح بأن تكون سياستنا إزاء روسيا ، مدفوعة أو متأثرة بأولئك الذين يريدون الاشتباك فى حرب مع روسيا ، سواء أكانوا داخل بلادنا أم خارجا عنها .

" ولا نقصد هنا تحبيذ " التهدئة " لأننا نرغب فى التفاهم مع روسيا رغبة أكيدة ، ولكن نريد أن يأتوا لمقابلتنا فى طريق السلام . نريد التعاون . وأعتقد أنه يمكننا الحصول عليه ، إذا ما فهمت روسيا أن هدفنا الأول ليس إنقاذ الإمبراطورية البريطانية ، والحصول على بترول الشرق الأوسط ، بتضحية حياة الجنود الأمريكيين " .

وفى ١٤ سبتمبر ، أعلن الرئيس " ترومان " ، فى مؤتمر صحفى ، أنه لا ينوى الموافقة على خطاب مستر " والاس " ، باعتباره عرضا لسياسة الولايات المتحدة ، ولكنه يرى أن من حق وزير التجارة أن يبدى رأيه . وأضاف الى ذلك أنه ليس هناك تغيير فى سياسة الحكومة ، وأنه إذا كان لا بد من تغيير ، فلن يتم النظر فيه إلا بعد التشاور مليا بين الرئيس " ترومان " ووزير الخارجية وزعماء " الكونجرس " .

فكان هذا تذكيرا بالعادات التى روعيت دائما ، ما عدا الفترة التى تقلد فيها الرياسة مستر " وودرو ولسن " .

وكان مفهوما أن الحادث عد منتهيا ، إلا أنه بعد ذلك بثلاثة أيام ، نشر مستر " والاس " رسالة ، كان قد بعث بها الى الرئيس " ترومان " ، انتقد فيها السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، ولا سيما فيما يختص باستعمال الطاقة الذرية ، وبإنشاء قواعد بحرية ، وبموقفها إزاء روسيا .

وفى اليوم التالى ، أعلن مستر "والاس" أن الرئيس رجا منه الكف عن عمل تصريحات علنية ، الى أن ينتهى مؤتمر وزراء الخارجية الذى كان معقودا ، إذ ذاك ، فى باريس .

وبعد ذلك بيومين ، طلب مستر "ترومان" من وزيره أن يقدم استقالته . وقال الرئيس فى مؤتمر صحفى :

"إن السياسة الخارجية لهذه البلاد تعتبر أهم المسائل المطروحة اليوم . ولا تقتصر مسئوليتنا للحصول على سلم عادل ثابت على شعبنا فقط ، بل تمتد إلى جميع أمم العالم .

قد يقوم خلاف بين الشعب الأمريكى على مسألة من المسائل ، بما فيها السياسة الخارجية ، علنا وصراحة ، لكن الحكومة يجب أن تبقى متحدة فى علاقاتها مع سائر أجزاء العالم" .

إننا لم نورد هذا الحادث إلا لنوضح مظهرا من مظاهر دستور الولايات المتحدة ، الذى ظل ثابتا محترما ، فى حين أن دساتير كثير غيرها من الأمم قد اكتسحتها الحروب أو الثورات .

أما عن السياسة الخارجية ، فإن مستر "بيرنز" وزير الخارجية قد تناول مسألة العلاقات مع روسيا ، فى خطاب أذاعه فى ١٨ أكتوبر الماضى ، حين كان التوتر بين البلدين على أشده مما أشرنا اليه فى بدء هذا العرض ، فقال :

"لكى نقيم السلام على أساس من الحرية والعدل ، ستستمر الولايات المتحدة ساعية وراء صداقة اتحاد السوفييت ، أيا كان الاختلاف فى طريقة الحياة عند الشعبين . لأنه لا يمكن تفادى الحرب فى أوربا ، إلا إذا احترمت الدول حق البلاد الأخرى فى أن تعيش تبعا لطريقة فى الحياة قد لا نشاطرها أو لا نستطيع أن نشاطرها إياها .

إن الشعب الأمريكى ليمد يد الصداقة لشعوب الاتحاد السوفييتى ، ولجميع الشعوب الأخرى التى أتعبتها الحرب" .

وهناك حادث آخر أثار اهتمام العالم كله ، وسيكون لنتائجه تأثير كبير على العلاقات بين السلطات العامة ، ألا وهو تجديد ثلث أعضاء مجلس الشيوخ ، وانتخابات مجلس النواب ، فى ٥ نوفمبر الماضى . فقد أسفرت النتيجة عن انتصار محقق للحزب الجمهورى إذ أصبح له فى مجلس الشيوخ ٥١ مقعدا من ٩٦ ، وفى مجلس النواب ٢٤٢ من ٤٣٥

وكان مستر " ترومان " أول من اعترف بأن هذه النتيجة قد تثير بعض الصعوبات. ومع أن السلطة التنفيذية بقيت موكولة إليه ، فإنه حرص ، رغم ذلك ، على أن يوضح أن السياسة الخارجية ، التى سار عليها والتى ورثها عن الرئيس الراحل ، كانت قائمة على برنامج وطنى ، لاعلى برنامج حزب من الأحزاب. وقد ساهم فيها مندوبون يمثلون جميع الاتجاهات ، وسيستمرون على ذلك لأن الرئيس تحدوه الرغبة الأكيدة فى التعاون مع أعضاء " الكونجرس " .

المظاهر الاقتصادية والاجتماعية

إن موت الرئيس روزفلت ، قبل نهاية الحرب فى أوربا بثلاثة أسابيع ، قد ترك فراغا كبيرا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية أيضا .

ولسنا فى معرض التذكير ، بأن البرنامج الاصلاحى (The New Deal) الذى تناولناه كثيرا بالتحليل فى تقاريرنا السابقة على سنة ١٩٣٩ ، قد أفلح فى إيقاظ " الضمير الاجتماعى " لكثير من أصحاب المشروعات فى الولايات المتحدة ، وفى ضمان تحسينات قيمة فى عالم الأعمال .

وإذا كانت السياسة الاقتصادية للحرب ، التى كانت حتما سياسة موجهة ، قد حصلت بسرعة على مثل هذا الإنتاج ، فبعض الفضل فى ذلك يرجع إلى ذلك البرنامج .

وقد تسنى للرئيس روزفلت — بمساعدة بعض أعوانه المخلصين — أن يجعل الطبقات العاملة تتطلع إلى ضمانات اجتماعية ، كانت تبدو لهم قبل ذلك ببضع سنوات صعبة المنال .

ولما ووجه العالم الاقتصادى الأمريكى بضرورات الحرب ، التى سرعان ما فهم أنها ستكون على الخصوص حرب معدات وتجهيزات ، قام — دون تمييز بين الأحزاب أو الطبقات — بمهمة ذات نطاق واسع . وإنه ليتعذر تقدير التطور الذى حدث خلال الأشهر الأخيرة تقديرا عادلا ، إذا لم نبين — فى كلمات وجيزة — حقيقة تلك المهمة .

إن الانتاج الأمريكى ، إذ ساهم مساهمة فعالة فى تكوين " ترسانة الديمقراطيات " ، قد لعب دورا رئيسيا ، ابتداء من سنة ١٩٤١ ، فى الصراع المشترك ضد استعباد الاشتراكية الوطنية. فبفضل الرئيس روزفلت تسنى وضع حد — بالنسبة لجميع الدول التى كان عليها أن تؤلف فيما بعد " الأمم المتحدة " — لمبدأ " ادفع ، واحمل " الذى كان معمولا به من قبل (أى الدفع نقدا ، على أن يتحمل المرسل إليه أخطار ومصاريف النقل) ، كما تسنى أيضا — بالنسبة للمستقبل — تفادى مساوئ ما يسمى "ديون الحلفاء" ، وهى المساوئ التى ظهرت بين الحربين العالميتين . فاستبدال مبدأ " الاعارة والتأجير " بمبدأ " ادفع واحمل " ، يعتبر نقطة تحول فى تاريخ العالم الاقتصادى والسياسى .

ومما يستحق التنويه ، فى هذا الصدد ، أن النص التشريعى الأساسى ، يرجع إلى وقت سابق على بيرل هاربور بتسعة شهور . فقد فهمت الولايات المتحدة ، إذ ذاك ، أنه ليس لها فى الواقع مصلحة ما — ولو تجارية — فى أن تصبح من جديد دائنة بمبالغ طائلة ، تربى على المليارات ، للعالم كله ، وذلك ثمنا لأسلحة ، ومعدات حرب ، وما كولات ، ونقل بحرى .

فاذا حتمت — فيما بعد — تسديد مثل هذه الديون كان عليها ، إما أن تعطل — لمدة طويلة — سير المداينة الدولية ، و إما أن تحكم على نفسها باستيراد كميات هائلة من المواد الأجنبية . ولذلك لجأت إلى طريقة سهلة للغاية . فقد تبين أن التشريع السابق يتضمن قانونا يرجع إلى خمسين سنة ، يخول الرئيس — بموافقة الكونجرس — أن يضع تحت تصرف الدول الأجنبية الصديقة ، على سبيل الإعارة ، المواد الحربية التى لم تكن ، أو لم تعد ، ضرورية جدا للدفاع عن الأراضى الأمريكية . فهذا هو منشأ القانون الذى يقال له قانون "الإعارة والتأجير" . وهذا القانون الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٤١ ، يعتبر توسعا عظيما للقانون الاتحادى الصادر فى سنة ١٨٩٢ ، بشأن "وضع المواد الحربية تحت تصرف دول أخرى ، لمصلحة الدفاع الوطنى الأمريكى" .

و إذا كان الأمر يتعلق ، قبل كل شىء ، بأسلحة ، وذخائر ، ومواد حربية ، ووسائل نقل — فان مجال تطبيق ذلك النص غير محدود بهذه الأشياء ، إذ يمكن أن يشمل "جميع المشتجات الأخرى الضرورية لسير الحرب" ، وهى عبارة مطاطة بالنظر إلى طبيعة الحروب الحديثة . أما الجديد فى القانون الذى وافق عليه "الكونجرس" نهائيا منذ سنة ١٩٤١ ، مما يعد جوهريا ، فهو مدى السلطة التقديرية المتروكة لرئيس الولايات المتحدة .

وقد أصبح لرئيس السلطة التنفيذية ، منذ ذلك الوقت ، مطلق الحرية فى أن يبيع أو يؤجر البضائع التى جاء ذكرها فى القانون ، أو يضعها — بوسيلة أخرى — تحت تصرف الدول المستحقة ، دون مطالبة "المستأجرين" بتسديد شىء ما . والنزول للولايات المتحدة عن قواعد بحرية ، ومنح التسهيلات لانتقالات جيوشها ، أو حتى الاشتراك الفعلى ، أو ما فى حكمه ، فى المجهود الحربى العام للديمقراطيات — كل ذلك يمكن اعتباره مقابلا كافيا للثمن .

ويتمتع الرئيس فى هذا الصدد بسلطة تقديرية لاحد لها عمليا . على أن يؤدى — فيما بعد — حسابا "للكونجرس" عن مدى استعماله هذه السلطة .

وعلى أثر إبرام الاتفاق بين أمريكا و بريطانيا ، فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٢ ، اتسع نطاق نظام الإعارة والتأجير اتساعا هائلا بعد أن كان محدود المدى .

وفى السنين من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٥ ، زاد تسليم البضائع التى من هـذا النوع خمسة أضعاف على البضائع التى قامت الولايات المتحدة بتسليمها إلى عملائها فى دائرة التجارة الخارجية العادية. وبفضل ما يتضمنه التشريع من ليونة ، أمكن اعتبار تلك العمليات تخليا بدون مقابل .

يؤخذ مما تقدم، أن ميزان الدفع الدولى لم يتأثر بسبب ذلك، وأن الديون التى بين الحكومات لم تزد بنسب تجعل تسوية الحساب — فيما بعد — أمرا صعب التحقيق . وهذا تقدم عظيم عما كانت عليه الحالة بعد سنة ١٩١٨. ويمكن القول إن الكرم الأمريكى قد أنقذ العالم — بلا شك — من الفوضى الاقتصادية .

وإذا كان هذا السخاء قد لعب مثل هذا الدور، فيما يختص بالنفقات التى اقتضاها سير الحرب نفسها — فإن الدور الذى قام به، من أجل إعادة تعمير العالم الذى خربته العمليات الحربية التى عمت جميع القارات ، لا يقل عن ذلك أهمية .

فالاتفاق الذى أبرم فى ١١ يونيه سنة ١٩٤٣، بشأن الإدارة المكلفة بالإغاثة والتعمير فى الامم المتحدة ، يعتبر بلا شك حادثا مهما فى تاريخ تعمير العالم . ولا ريب أنها من الهيئات التى أوجدتها الحرب ، لكن جانبا كبيرا من الجهود التى بذلتها تلك المؤسسة ، والنتائج التى أمكنها الحصول عليها ، قد أفادت النظام الدولى أكثر مما كانت تأمل الأمم المتحدة . وكان يتعين — قبل كل شىء — الاشتراك "مع الصليب الأحمر" فى تقديم مساعدة مادية وأدبية عاجلة إلى ضحايا الحرب .

ومن الأغراض الأخرى التى يهدف اليها اتفاق سنة ١٩٤٣، الذى لعبت حكومة الولايات المتحدة دورا هاما فى صياغته ، هو تنسيق الإجراءات التى تقررت ، واتخاذها ما يلزم — منفردة أو منضمة إلى غيرها — لشراء مواد التموين ، ونقلها ،واستخدام كل ما يتيسر من وسائل النقل البحرى لهذا الغرض .

وفضلا عن ذلك ، كان من المهم التوفيق بين عمل هيئة الإغاثة والتعمير ، والحركة العامة للبضائع بعد الحرب ، وأخيرا ضمان توزيع الأطعمة توزيعا عادلا

والاحتياطات التى اتخذت ، لدرء ما قد يعوق تلك المؤسسة عن القيام بعملها إرضاء للجميع ، تستحق أن نتناولها بالتحليل ، لأن أعظم ما تتميز به حقا هو صبغتها العملية من جميع الوجوه .

إن مؤسسة الإغاثة والتعمير — مع احترامها الدقيق لهيئات الإغاثة المحلية — قد تمكنت من أن تؤدى عملا خيريا من الطراز الأول ، بفضل رؤسائها الامريكيين، ولاسيما فى بلاد الشرق الأدنى ، والشرق الأقصى والنتائج التى حصلت عليها تفصح عن نفسها .

لكنه لم يكن من الميسور الوصول إلى تلك النتائج، لو لم يتح لتلك المؤسسة أن تغترف دون حساب من خزان الانتاج الصناعى والزراعى الهائل فى الولايات المتحدة، الذى قدرت نسبة ماساهم به بثمانين فى المائة من مجموع البضائع التى أرسلت إلى المناطق الجائعة أو المخربة ، فى أوربا وآسيا والأوقيانوسية .

فلا عجب إذن — بعد أن قدم الاقتصاد الأمريكى مثل هذا المجهود الضخم ، سواء للأعمال الحربية بمعناها الخاص ، أو لأعمال التعمير — أن بدت عليه أعراض الإجهاد . ذلك بأن تعطيل تلك الالة الضخمة التى استعملت لأغراض متعددة ، لم يخل من رجة .

والتحويل الواجب إجراؤه — كى تستعيد الصناعات الأساسية توازنها العادى ، ومستواها فى وقت السلم — لم ينته بعد. ونظرا لتقلبات الأسعار التى اتجهت فى أغلب الأحيان نحو الارتفاع، فان الخلاف على الأجور ، الذى لم يمكن تفاديه تماما حتى خلال الحرب ، قد ازداد حدة .

وقد تكلم مستر "ترومان" فى أكتوبر سنة ١٩٤٥، عقب نهاية الصراع مع اليابان بأسابيع عديدة ، عن الحالة الاقتصادية . فأعلن عن صادق الرغبة فى استمرار سياسة مراقبة الأسعار ، وإنعاش الأجور .

وبعد ذلك بثلاثة أشهر ، فى ٢٠ يناير من السنة التالية ، قال رئيس الولايات المتحدة فى رسالته عن الميزانية الى الكونجرس ما يأتى :

"يجب على أصحاب الأعمال — قبل كل شىء — أن يفهموا أنهم ، إذا أرادوا أن يشترك العمال — بمحض اختيارهم — فى معركة زيادة الإنتاج ، فيتعين أن يحصل هؤلاء على نصيب عادل من الأرباح المتزايدة، وذلك بزيادة أجورهم . ومعظم الشركات الصناعية والتجارية قد جنت من الأرباح ما يسمح لها بأن تفكر فى زيادة الأجور زيادة كبيرة ، مع تخفيض ثمن البيع" .

وعلى الرغم من أن أسعار كثير من الحاجيات ظلت مؤقتا تحت المراقبة ، فإن موجة من الغلاء العام بدت آثارها منذ الخريف الماضى . وقد أعقبتها سلسلة من الإضرابات ، كانت تهدف إلى المحافظة على مستوى المعيشة للعمال، لأنهم — إذ قطعت عنهم المكافآت الإضافية التى كانت تصرف لهم خلال الحرب — أخذوا يشكون من أن القوة الشرائية لأجورهم كانت تنقص شهرا عن شهر ، بينما كان اتجاه الارتفاع فى أسعار الجملة والتجزئة آخذا فى الزيادة .

ولم يكن لهذه الإضرابات — فى جملتها — من دوافع تمت إلى الأفكار والمبادئ بصلة . وقد امتدت شيئا فشيئا ، إلى أن شملت بعض المصانع الكهربائية، وكثيرا من صناعات السيارات، والبحرية التجارية ، وأخيرا صناعة الفولاذ . وكانوا فى كل مرة، يصلون إلى إيجاد حلول لها ، إذ أنه لم يكن للولاية الاتحادية حق التدخل فى مثل هذا النزاع ، إلا إذا كان يترتب على تحسين الأجور المطلوبة زيادة فى الأسعار ؛ فهذه لابد لها من موافقة الحكومة .

ومن حوادث التوقف عن العمل التى كان لها تأثير شديد اثنان ، وهما : إضراب عمال السكك الحديدية فى مايو ، وإضراب عمال الفحم فى نوفمبر وديسمبر الماضيين .

وقد نشأ عن الإضراب الأول نزاع عنيف بين الرئيس وزعماء النقابات ، كاد يتطور إلى إضراب عام ، لو لم يوقف فى خلال ثمان وأربعين ساعة. فقد دعى " الكونجرس" للانعقاد فى دورة استثنائية ، ووافق على قوانين استثنائية مؤقتة ، تسرى لمدة ستة أشهر . وكانت الموافقة عليها بأغلبية قوية فى المجلسين . لكنه قبل اجتماع الكونجرس فى ٢٦ مايو ، أعرب عمال السكك الحديدية عن رغبتهم فى استئناف المفاوضات التى انتهت إلى اتفاق، على أساس الاقتراحات الأولية للحكومة ، السابقة على وقف العمل .

أما إضراب المعدنين فى نهاية خريف سنة ١٩٤٦ ، فقد دام طويلا . وتذكرون النفوذ الذى استعمله زعيم النقابات "جون لويس" .

على أن ما حسم ذلك الإضراب لم يكن تدخل " الكونجرس" ، بل المحكمة العليا . فقد كانت نقابات التعدين الأمريكية تطالب — منذ مدة طويلة — ببعض المطالب العاجلة ؛ وبعضها قد عضد المطالب التى قدمها فى الشتاء الماضى عمال صناعة الحديد . ثم حصل اتفاق موقت فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤٦ . وفى ٢٠ نوفمبر توقفت هيئات التعدين العمالية عن العمل فى تضامن ونظام ، واعتبرت أنها لم تعد مرتبطة — منذ ذلك التاريخ — بالاتفاق الموقت .

وقد دام الاضراب إلى ٩ ديسمبر ، وفقد أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ عامل من عمال التعدين . وفرضت على المستهلكين ، خلال تلك المدة ، قيود أشد مما فرض فى أثناء الحرب .

أما تأثير الاضراب على الإنتاج الصناعى ، كصناعة السيارات والورق والمعادن وخاصة الحديد ، فكاد يكون مروعا .

وبدت الناحية القضائية للمسألة معقدة ، إذ كان العمال يعتبرون أنفسهم غير مرتبطين بعد ٢٠ نوفمبر بعقود مشتركة. أما الحكومة فكانت ترى ، على العكس من ذلك ، أنهم مقيدون بتعهداتهم الى أجل غير مسمى ، ما دامت الدولة قائمة بادارة مناجم الفحم موقتا . وراح كل فريق يبحث عن حجج فى تشريعات الحرب ، وما قبل الحرب . وكانت نقابات العمال تعترض بأن بعض النصوص ذات الصفة العامة المستوحاة من مبادئ البرنامج الإصلاحى "The New Deal" ، قد ألغيت فيما بعد ، بمقتضى قوانين أو قرارات صادرة — حسب قولهم — لتسوية حالات استثنائية .

وكانت الحكومة قد طلبت من النقابات — دون أن تنكر بعض مطالب العمال العاجلة — تأجيل ما اعتزمته من إيقاف العمل، حتى يتسنى الشروع فى مفاوضات جديدة . لكن هذا العرض قوبل برفض قاطع ، مما يفسر حدّة النزاع . فلم يسع الرئيس " ترومان" عندئذ ، إلا أن يلجأ إلى وسيلة حازمة ، هى استصدار حكم من المحكمة العليا بسبب فسخ التعاقد .

وفى ٤ ديسمبر، حكمت هذه المحكمة بغرامات فادحة جدا على مستر چون لويس ، والنقابات التى يمثلها . فكان هذا بمثابة موافقة من المحكمة على نظرية الحكومة فى جوهرها ، إذ عدّت زعيم النقابات مذنبا لإهانته القضاء ، وتدخله فى استعمال حقوق السيادة المعترف بها للولايات المتحدة.

وبعد ذلك بأيام ، صدر قرار باستئناف العمل، مما اعتبر — فى الظاهر على الأقل — انتصارا للحكومة على النقابات ، لكنه لم يحل جميع المشاكل .

وقبيل الانتخابات التى جرت فى نوفمبر الماضى ، ألغيت المراقبة التى كانت مفروضة على أسعار اللحم ، والمأكولات ، وسلسلة أخرى من الحاجيات الضرورية . وبهذه الطريقة ، أصبحت الولايات المتحدة اليوم إحدى البلاد الصناعية الكبرى التى كاد يزول منها كل أثر لنظام الاقتصاد الموجه، الذى كان معمولا به إبان الحرب، فيما عدا النظام الخاص بتعدين الفحم.

وقد قوبل هذا الحادث بارتياح من أنصار حرية التجارة القديمة، إلا أنه لم يلبث أن سبب من جديد ارتفاعا كبيرا محسوسا فى أسعار التجزئة فى السوق الأمريكية .

ويحكم الرئيس ترومان الآن بمساعدة برلمان لا تؤيده أغلبيته من الناحية السياسية . ولكن انحياز هذه الأغلبية شيئا فشيئا ، خلال سنة ١٩٤٦ لأسباب مختلفة ، الى صف المعارضين للبرنامج المذكور قبلا "The New Deal" ، سمح له بأن يعدل تدريجيا بعض التعديل فى الاتجاهات الاقتصادية لحكومته .

ويستنتج مما تقدم ، أن مستر" ترومان "قد تهيأت له حرية فى العمل أوسع ، بسبب زيادة التعاون مع الأغلبية الجمهورية الحالية فى المجلسين التى تعارض ذلك البرنامج .

إن التوجيه الاقتصادى ، الذى عمل به إبان الحرب ، لا يبدو أنه أنشأ فى الولايات المتحدة مرحلة ينتقل بعدها نحو أنواع جديدة من الاقتصاد ذى السياسة المرسومة، بعكس ماحدث فى معظم بلاد أوربا .

ومن الجائز — مع وجود الأغلبية الحالية فى الكونجرس — أن يذهب ما بقى من برنامج "The New Deal" تدريجا .

وعلى كل حال فإن الشعب الأمريكى هو الذى سيحدد فى الانتخابات العامة ، التى ستجرى فى سنة ١٩٤٨ ، اتجاهه الاقتصادى والاجتماعى المقبل .

التحول الاقتصادى والاجتماعى

لعل الوقت لم يحن بعد لتقدير التحول الاقتصادى والاجتماعى الذى حدث فى العالم بأسره عقب الحرب العالمية التى دامت من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٥ . فبعض الاقتصاديين يتكلمون فى هذا الصدد عن أفول الرأسمالية نهائيا ، حتى فى البلاد التى لما يمسها التطور الحالى فى الصميم. ويعتقد البعض الآخر — على العكس من ذلك — إمكان إنشاء نظام رأسمالى جديد فى بعض البلاد، على الأنقاض المادية والأدبية التى تخلفت عن حربين ؛ نظام يتميز فى وضوح عن الاقتصاد الذى وجد فى مطلع القرن العشرين .

ولنلاحظ — دون أن نعمد إلى تأييد إحدى النظريتين — أن التطور الحالى قد أفضى إلى النتائج الآتية :

١ — اكتسح فى كل مكان تقريبا، أوعلى الأقل فى أوربا ، الآثار الأخيرة للنظرية الاقتصادية التى نشأت فى " مانشستر " ، والتى يطلق عليها : " نظرية السوق الاقتصادية " ، القائمة على المنافسة الحرة وقانون العرض والطلب .

٢ — عجل بنزول الطبقات المتوسطة إلى مستوى الطبقة الفقيرة ، مما بدأ غداة الحرب العالمية الأولى .

٣ — زاد، فى نطاق واسع ، من العمل المنظم للهيئات العامة فى مسائل الإنتاج والتوزيع والأجور والأسعار ، حتى فى البلاد التى لا تزال حكومتها تتردد فى وضع يدها على الحياة الاقتصادية للأمة .

ولم تعد حرية انتقال الأشخاص والبضائع ورءوس الأموال إلا ذكرى بعيدة. والسياحة مقيدة فى كل مكان، وسوق العمل خاضعة لقيود شديدة جدا ، وشراء العملة الأجنبية مقيد ، والتجارة الخارجية محددة — تبعا لذلك — بالسلع التى تعتبر أساسية، والاستهلاك ما زال — بصفة عامة — مقيدا، ما عدا فى الولايات المتحدة الأمريكية .

أما نقل رءوس الأموال إلى الخارج، وإن لم يكن ممنوعا تماما، فإنه خاضع لرقابة الدول التى تستعملها أداة تبادل فى المعاملات الاقتصادية. والعالم فى منتصف القرن العشرين يسعى جاهدا ، فى ميدانين قبل غيرهما، ليتفادى أخطاء العهود الماضية، وقد أفلح بعض الشىء . إنه يجتهد ، ليحقق للنقد ثباتا نسبيا، ويريد أن يضمن لجميع الناس — وبخاصة أقلهم شأنا وأكثرهم فقرا — سلامة اجتماعية متزايدة .

الاقتصاد الموجه ومشكلة العمل

يشكو العالم ، بأسره ، مر الشكوى من قلة الأيدى العاملة ، إزاء تبعات التعمير العظيمة . ومع ذلك ، يلاحظ ، فى بعض المناطق أو فى كثير من طوائف المهن ، وجود "جيوب" تعطل عن العمل ، يحسن عدم التهوين من شأنها .

ويتفق الإخصائيون ورجال السياسة — بصفة عامة — فى النظر إليها كأعراض غير قليلة الخطر لأزمة مقبلة ، يعتقدون غالبا أنها ستصل فى حدتها الى ما وصلت اليه الأزمة التى ظهرت من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٥ ، إن لم تفقها ، والتى لم ينس العالم آثارها السيئة .

ففى بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، والسويد ، وسويسرا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، تتصاعد التحذيرات من مختلف الأوساط .

ويتساءل اليوم كثير من البلدان ، التى كانت خلال الحرب منطوية على نفسها بحكم الظروف ، عما اذا كان الوقت مناسبا لإلغاء قيود المراقبة ، ورفع الحواجز العديدة ، والعودة — بصفة عامة — شيئا فشيئا ، إلى أكبر مدى من حرية تداول الثروات .

ومن الجائز أحيانا — فى هذا الصدد — أن يكون وضع سياسة توجيهية معقولة وسيلة فعالة لمكافحة الأزمة ، عند ما تظهر بشكل عنيف فجائى ، لا يعتقد أحد أنه يستطيع التنبؤ عنه .

إن الشك النسبى فى نتائج الاجتماعات التمهيدية للمؤتمر العالمى لشؤون التجارة والعمل المزمع عقده فى سنة ١٩٤٧ ، وهى الاجتماعات التى تمت فى لندن من ١٥ أكتوبر إلى ٢٥ نوفمبر الماضى ، مرجعه ، بلا شك ، الى أن مندوبى الدول الممثلة ، لم يفلحوا فى الاتفاق إلا على جانب من المسائل الاقتصادية الأساسية ؛ إذ كان الأمر يقتضى إزالة العقبات فى التبادل الدولى ، وإقامة نظام قائم على المنافسة الحرة تدريجا ، مما سنعود الى الكلام عنه فيما بعد .

أما الآن ، فيعيش كل بلد فى خوف من زيادة البطالة فى أرضه ، وهو خوف له ما يبرره على ما يظهر . ولذلك يتجه — فى اهتمام يشوبه شىء من القلق لا يحاول الزعماء إخفاءه — نحو سوق العمل عنده . ونلاحظ ، فى هذا الصدد ، أن الانتقال من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلم ، الذى يتكلمون عنه منذ ثمانية عشر شهرا ، يبدو فى كل مكان بعيدا عن إدراك الغاية التى يقصد اليها .

إن مشاكل التعليم الفنى ، وانتقال أصحاب الحرف ، وأزمة المساكن — لم تحل بصفة مرضية ، مما يصعب معه إيجاد ما يلائم العمال من أشغال تتفق ومؤهلاتهم الخاصة . ويترتب على ذلك أن يتعذر على العمال الذين يريدون الانتقال للعمل فى مكان آخر ، أو يضطرون الى هذا الانتقال ، أن يحققوا مقصدهم فى أحوال ملائمة .

وإزاء هـذه الظروف ، ظل مبدأ " كفاية العمل " الذى أعلن ميثاق " فيلادلفيا " عن ضرورته منذ ربيع سنة ١٩٤٤ ، مثلا أعلى بعيد التحقيق فى أغلب الأحيان ، فى حين أن معظم الرجال ذوى الاختصاص يرون أنه لا بد أن يكون أحد الأسس التى يقوم عليها التعمير الاقتصادى والاجتماعى .

والى جانب هذه الصعوبات الجوهرية ، التى تشاهد فى سوق العمل ، والتى أشار اليها التقرير الذى قدم الى مؤتمر العمل الدولى فى دورته التاسعة والعشرين المعقودة فى "مونتريال" فى أكتوبر سنة ١٩٤٦ — تزداد المشكلة تعقيدا فى كثير من البلاد ، بسبب نزوح المهاجرين ، أو "الأشخاص المشردين" ، إذ كيف يعاد تقسيمهم تبعا لحرفهم ؟ وكيف يتم إدخالهم فى نطاق العجلة الاقتصادية ؟ كيف السبيل الى تنحيتهم عن المهن المزدحمة ، وتوجيههم نحـو فروع الصناعة ، أو الزراعة ، أو التجارة نفسها التى تقل فيها مؤقتا اليد العاملة من أصحاب المؤهلات ؟

إن المناقشة فى مسألة "الهجرة ونقل السكان" ، الواردة فى جدول أعمال مؤتمر القاهرة ، قد تنجح فى البحث عن حل لهذه المشاكل المعقدة الدقيقة .

يعتقد كثير من الإخصائيين أنه ، إذا بدا شىء من البطء فى سير التجارة والتبادل ، لخير وسيلة للمحافظة على المستوى الرفيع الذى وصل إليه العمل اليوم ، هو تدخل السلطات السياسية فى الأمر تدخلا حازما .

ويرى آخرون — بعكس ذلك — أن مثل هـذا التدخل قد لا يعيد التوازن المفقود ، بل قد يطيل مدة الأزمة المنتظرة . أما العـلاج الذى يشيرون به ، فينحصر فى إعادة ضبط الأمور تدريجا ، نتيجة لجهود عديدة يبذلها أصحاب المشروعات الخاصة ، بالاتفاق فيما بينهم ، كى يوفقوا بين حالتهم والظروف الجديدة ، ويعيدوا تقدير دخلهم بمقدار ما يكون قد أصابه من تأثير . فهل تكفى تلك الجهود ؟

إننـا نطرح السؤال ، ولا نود الإجابة عنه .

ولكنه حين يبدو مستقبل الاقتصاد العالمى غير محقق ، نرى من المفيد أن نذكر النتائج التى أمكن الوصول إليها فى مفاوضات لندن ، التى أشرنا إليها آنفا ، فى مسألة التنظيم الدولى للعمل .

فقد أراد المؤتمر — بعد أن تزود بوثائق ضخمة حقا — أن يحدد الى أى مدى يمكن العمل العاجل لتطبيق المبادىء الإقتصادية الواردة فى " ميثاق الأطلنطى " ؛ وهى إزالة جميع الفوارق بين الدول الكبيرة والصغيرة ، وحرية وسائل الانتقال وطرق المواصلات حرية مطلقة ، وحق جميع الدول فى الحصول على المواد الأولية الأساسية . وقصد المؤتمر بهذه الوسيلة أن يزيد فى تقدم المبادلات الدولية وانتعاشها ، مما يضمن لسياسة " كفاية العمل " أن تسير سيرا هادئا .

وقد فهم الخبراء أن تحقيق مثل هذه السياسة يقتضى ، من جميع الدول ، تضحيات محسوسة فيما يختص باليد العاملة لديها . على أن محور المسألة هو تحديد التضحيات التى يبررها تحقيق الهدف المشترك ، وهو زيادة التوسع الاقتصادى العالمى

ويتعين فى هذا الصدد التفكير فى وضع مشروع ميثاق للعمل . ويبدو فى الواقع من تطور المحادثات التمهيدية أن المؤتمر الاقتصادى العالمى ، الذى سيفتتح فى سنة ١٩٤٧ والذى أعد أصلا على أنه مؤتمر تجارى ، يعلق أهمية متزايدة على المشكلة الكبرى الخاصة بتنظيم سوق العمل . وإذا أمكن ، إزاء الأزمة المتوقعة ، أن يوجد عمل ملائم للأشخاص القادرين على العمل ، فإن مسألة إيجاد أسواق لتصريف ثمرات العمل الانسانى تصبح فى الدرجة الثانية من الأهمية .

وهكذا فإن مسألة الوسائل التى تستعمل لفتح أبواب التعاون الدولى أمام البلاد التى بقيت تقريبا إلى الآن ، خارجة عن دائرة التبادل ، أصبحت ذات أهمية لا يبدو أنها كانت لها فى أول الأمر .

إن ايجاد ظروف سليمة للعمل ، وإزالة جميع عناصر المنافسة غير المشروعة ، "والإغراق" الصناعى فى هذا الميدان ، والمكافحة الحازمة للتعطل عن العمل ، سواء أكان كليا أم جزئيا — تعتبر ، حتى من الناحية الاقتصادية البحتة ذاتها ، ضرورة ملحة . والواقع أن هذا هو ثمن المحافظة على مستوى الطلب .

هذه هى الأسباب التى من أجلها رأى المتفاوضون فى لندن العدول عن وضع أى مشروع لإزالة ما يمكن أن يسمى "بأسوار الحماية" ، سواء أكانت عقبات لحرية السفر أو الإقامة ، أم حواجز تجارية ، أم جمركية ، أم نقدية أيضا .

وإذا تبين أن ثمة ضرورة لبقاء بعض القيود ، ضمانا لزيادة تقدم بعض الدول التى لا تزال الآن متأخرة اقتصاديا ، بقيت تلك القيود .

إن المؤتمر الذى انجاز ، من حيث المبدأ ، إلى الرأى القائل بعدم التوسع فى الحواجز الاقتصادية ، يرى مع ذلك أنه يمكن فرض قيود جديدة فى بعض حالات محددة تحديدا واضحا .

يستشف ، من خلال الخطة التى رسمت آنفا ، سلسلة من الإجراءات العملية التى يمكن ، لو طبقت تطبيقا حسنا فى مختلف البلاد ، أن يستعان بها فى وضع المبادئ الأساسية المشتقة

من " ميثاق الاطلنطى " ، موضع التنفيذ فى ميدان العمل . وهذه المبادئ التى أعلنت منذ ربيع سنة ١٩٤٤ ، فى المؤتمر الدولى للعمل المعقود بـ " فيلادلفيا " ، هى :

١ — أن العمل ليس سلعة ، وأن الفقر — حيثما كان — يعد خطرا على تقدم المجتمع .

٢ — وأن مكافحة العوز يجب أن تجرى فى كل أمة بنشاط لا يعرف الكلل .

٣ — وأخيرا يجب الوصول إلى كفاية العمل ورفع مستوى المعيشة ، بضمان استخدام العمال فى الوظائف التى تلائم كلا منهم ، بحيث ينتج أقصى ما فى استطاعته .

وإلى أن يتيسر الوصول إلى هذه النتائج ، بإجراءات دولية مناسبة ، عمدت أخيرا بعض الدول، وبخاصة الأوربية ، إلى بذل مجهود كبير لتحسين نظام اقتصادها الداخلى بتطبيق منهاج واسع للتأميم .

التأميم

إن منشأ تأميم الصناعات الكبرى ، يرجع بعض الشىء إلى الضرورة الفنية التى تقتضى تدخل الدول تدخلا مباشرا فى حالة توظيف رءوس أموال كبيرة ، لتحسين الأجهزة، والآلات، والمواد ؛ وذلك فى فترات الأزمات الدورية ، أو عند إصلاح النظم الاقتصادية .

ونظرا لعدم تدفق رؤوس الأموال الخاصة بمعدل كاف ، لجأت بلاد كثيرة ، بغض الطرف عن كل اعتبار نظرى ، إلى وضع يدها على الصناعات الهامة التى تعتبر مفتاح الصناعات الأخرى .

وبعد ان يتم ذلك ، يصبح من العسير — إن لم يكن من المستحيل — الرجوع إلى الوراء ، وإن بدا ميل إلى مثل هذه الحركة الرجعية فى بعض الأوساط .

والتأميم أو الاشتراكية أبعد من أن يكون مرادفا لتمليك الدولة ؛ إذ يجب — ويكفى — لتأميم صناعة ما، أن تنتفى على وجه التمام تقريبا فكرة الربح الشخصى للساهمين ، وأن تضع الدولة رقابة فعالة على الهيئات التى تتولى الإدارة ، على أن يكون مفهوما أن مجموع الأمة هو الذى يفيد من الأرباح الناتجة. وهذا لا يعنى — بالنسبة للمشروعات « المؤممة » — استبعاد تكوين شركة مساهمة، طبقا للقانون المدنى ، بشرط أن تمتلك الهيئات العامة — إجباريا — أكثر من نصف الأسهم ، حتى لا يمكن اتخاذ قرار هام دون تعاون الممثلين الرسميين للدولة .

وهذا النوع من "التأميم"، الذى يحافظ على الاستقلال المالى والفنى لكثير من الصناعات، قد لاقى بعض التأييد، خلال السنين الأخيرة، وكان حجة ضد أولئك الذين يخشون ما يؤخذ على المكاتب الحكومية من بطء وجمود، حين يكون الأمر خاصا بمشروعات تحمل — من بعض الوجوه — طابعا تجاريا.

والمشروعات التى يناسبها التأميم أكثر من غيرها، هى، بلا شك، الشركات المساهمة التى تستخدم عددا كبيرا من الموظفين؛ إذ يتم انتقالهم من الاشتراكية الفردية إلى الاشتراكية الحكومية بأقل ما يمكن من الصعوبات.

وإذا احتفظ بشكل الشركة المساهمة، فلا يتعدى الأمر إبدال مجالس الإدارة القديمة، التى كثيرا ما لعبت فيها محسوبية الأقارب وحكم العجائز دورا هاما — بهيئة من المديرين يكونون فى خدمة مجموع الأمة.

وهذه هى الطريقة التى تم بها أخيرا أكثر التأميمات أهمية، أو التى يحدث بها التأميم فى بعض البلاد الصناعية فى أوربا الغربية والوسطى.

ومن المفهوم أنه يستحيل علينا أن نعدد، أو نحلل جميع الإصلاحات التشريعية التى تمت. وفى أوربا الشرقية بلاد كان كثير من المشروعات الصناعية فيها — قبيل الحرب العالمية الثانية — تديره شركات تحتفظ فيها الدولة بأغلبية الأسهم لنفسها، أو لهيئات عامة تابعة لها، أو تديره إدارات تابعة للدولة.

وسنكتفى، على سبيل المثال، بالنواحى الصناعية والمصرفية والتجارية فى ثلاثة من البلاد ذات الاقتصاد المختلط، اتسع نطاق التأميم فيها منذ سنين اتساعا كبيرا؛ وهى فرنسا، وبريطانيا العظمى، وتشيكوسلوفاكيا. وسنضيف بعض الإيضاحات عما حدث فى ألمانيا عقب انتهاء الحرب.

منذ سنة ١٩٤٤، وقبل نزول جيوش الحلفاء فى نورمنديا، كان برنامج مجلس المقاومة الوطنى فى فرنسا يتضمن الفقرة الآتية:

"أن تعاد إلى الأمة وسائل الإنتاج الكبرى المحتكرة، التى هى ثمرة العمل المشترك، وكذلك مصادر القوى والثروات الموجودة فى باطن الأرض، وشركات التأمين، والمصارف الكبرى".

وقد وافق على هذا البرنامج كل من الحزب الشيوعى، والحزب الاشتراكى، وبعض عناصر الحركة الجمهورية الشعبية، كما أن بعض المطالب ذات الطابع الاقتصادى التى وردت فى البرنامج نفذت فيما بعد حرفيا.

وقد طبق الى الآن تأميم الائتمان على أربعة من أكبر مصارف الإيداع ، ولم يطبق على بعض منشآت الائتمان الهامة بعد . وظل مجلس الادارة قائما فى المصارف التى أممت . لكن المندوبين المنتخبين عن الموظفين يزداد نفوذهم فى المجلس . وتكرر نشوب الخلاف بين الاتحاد العام لنقابات العمال وأعضاء الادارات القديمة الذين ظلوا موقتا فى مناصبهم ، فى كثير من المشروعات التى أممت . كما أخذ بمبدأ تعويض أصحاب الأسهم الذين يصبحون — بصفة عامة — من حملة سندات الدولة .

وقد تم نقل السلطة للدولة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٦ ، بالنسبة للمصارف الأربعة الكبرى المشار إليها .

أما الشركات المساهمة الأخرى ، التى تقوم بأعمال المصارف ، فقد وضعت كلها تحت مراقبة السلطات العامة مباشرة . ويحضر الآن مندوب عن الحكومة اجتماعات مجالس إدارة المصارف التى لم تؤمم . وهذا المندوب تابع لمجلس الائتمان الوطنى ، وهى هيئة مراقبة حكومية .

ويوجد نظام مماثل بالنسبة لشركات التأمين التى تم تأميم نحو ثلاثين من أكثرها أهمية . على أنه — الى جانب القسم الذى أمم من شركات التأمين — يوجد قسم حر . ومجلس التأمينات الوطنى ، هو الهيئة الحكومية لمراقبة أعمال الشركات التى لم تتحول الى مشروعات عامة .

وتتشابه المشروعات ، التى أممت فى ميدان المصارف والتأمينات ، فى أنها احتفظت بتسميتها القديمة واستقلالها الاقتصادى . فقد تبين أنه يمكن بهذه الوسيلة — مع الاحتفاظ بمبدأ التأميم — الإفادة من الصفات التجارية ، والنشاط الفنى للقائمين بالإدارة فيها ، ممن اكتسبوا خبرة كبيرة .

وفى نهاية مارس سنة ١٩٤٦ ، قررت الجمعية التأسيسية الأولى تطبيق مبادئ التأميم ، التى أشرنا اليها فيما تقدم ، على مصانع الغاز ، وشركات توريد التيار الكهربائى .

على أن أطول خبرة اكتسبت فى فرنسا فى ميدان التأميم هذا ، إنما هى تلك الخبرة الخاصة بصناعه التعدين ، ولا سيما مناجم الفحم . ذلك بأن تطبيق الإجراءات الحكومية ، التى اتخذت فى هذا الصدد ، يرجع الى نهاية سنة ١٩٤٤ .

وتفسر هذه الأولوية بالحاجة التى استشعرت لتنظيم استخدام اليد العاملة الأجنبية فى مناجم الفحم ، أيا كان الثمن ، نظرا لأهمية هذه المناجم بالنسبة لسير الحرب التى لم تكن قد انتهت بعد ، حين كان النقص فى مواد الوقود فى البلاد يبدو على أشده ، سواء للاستعمال الصناعى أو المنزلى أو للنقل .

ومع ذلك ، فإن أشد الانتقادات التى وجهها مؤيدو السياسة الاقتصادية الحرة التقليدية — وما زالوا كثرا — الى ادارة المشروعات المؤممة ، كان فى صدد مناجم الفحم .

وليس لنا أن نعرض لما إذا كان لبعض تلك الانتقادات ما يبررها أو لا . وانما نود أن نذكر فقط أن مبدأ الاحتفاظ باستقلال المشروعات القديمة لم يراع هنا ، كما روعى فى المشروعات الأخرى .

ويتعين — إتماما لجدول التأميمات التى تمت — أن نذكر أنها شملت مشروعات صناعية ، قيل إنها كانت تتعاون فى أثناء الحرب مع العدو .

يبدو مما تقدم أن التأميم فى فرنسا قد امتد الى عناصر هامة جدا ، من عناصر تداول الثروة وإنتاجها . وهو يقابل مثلا أعلى قديما فى حياة الجماعات ، اتخذه نفر آخر من أوساط المقاومة مثلا له .

ومما لا شك فيه أن هذا المثل الأعلى يتعارض مع الفردية التى تميزت بها الطبقات الوسطى فى فرنسا مدة طويلة . لكنه لما كانت الموارد المادية لتلك الأوساط قد نضب جزء كبير منها ، بسبب ما حل بها من فقر أخذ يعم شيئا فشيئا ، وبسبب تخفيض العملة تخفيضا كبيرا — فيصح التساؤل عما اذا كانت صفات النظام والمثابرة والادخار ، التى عرفت عن الفرنسى المتوسط ، لا تجد لها وسيلة أخرى للظهور فى سياسة اقتصادية "مرسومة" تأخذ من الاشتراكية بنصيب ؟

* * *

أما بريطانيا العظمى ، فربما سبقت فرنسا فى أن برنامج حكومة العمال الواسع فى التأميم يتصل بخطة جامعة من الاقتصاد الموجه ، تشمل ذلك البرنامج بطبيعة الحال .

ان شعوب البلاد التى تتكلم الانجليزية — مهد مبادئ الحرية ، التى نادى بها آدم سميث ، ونظريات مدرسة منشستر التى تقول "بحرية العمل" — كانت أشد من باقى شعوب القارة مناهضة لنظام تولى الدولة إدارة المشروعات . فبينما كانت أكثر مشروعات السكك الحديدية فى بلجيكا ، والمجر ، وايطاليا ، وسويسرا ، وكثير غيرها من البلاد قد أممت ، على التوالى ، منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر — لم يكن هذا النظام معروفا فى بريطانيا .

واقتضى الأمر أن تشتعل نيران الحرب فى العالم مرتين ، وأن ينتصر حزب العمال فى الانتخابات العامة ، التى جرت فى سنة ١٩٤٥ ، انتصارا كافيا لإحداث تغير فى الأفكار ذى مغزى تاريخى كبير .

ولم تشأ حكومة مستر أتلى أن تمضى فى تنفيذ برنامجها الذى عقدت عزمها عليه ، إلا وهى واثقة من النجاح . ولذلك تنكبت الارتجال السريع . وطبقا لذلك البرنامج الذى أوضحه مرشحو حزب العمال ، قدر أن يتم التأميم شيئا فشيئا فى نظام وترتيب . وكان يتعين أن يشمل — على الخصوص — صناعة الحديد ، والمناجم ، وتوريد الغاز والكهرباء ، والتأمينات ، ووسائل النقل المشترك فى داخل البلاد وبخاصة السكك الحديدية .

ومنذ سنة ١٩٣٥ ، كانت حكومة ائتلافية ، أغلب أعضائها من المحافظين ، قد فكرت فى تأميم صناعة الأسلحة ، وبعض أنواع التأمينات ، وكثير من وسائل النقل . وهو ما لم يتردد أعضاء حكومة العمال فى التذكير به ، لكن الفكرة أهملت فيما بعد إذ بدت فى الأفق مشاكل أكثر استعجالا .

على أن الرقابة التى فرضت على جميع مناحى الحياة الاقتصادية فى البلاد ، نتيجة للاجراءات الاستثنائية فى زمن الحرب ، قد سهلت — الى حد بعيد — مثل هذا الإصلاح الشامل فى النظام الاقتصادى .

إن عملية التأميم ما زالت بعيدة عن غايتها ، إذ أن برنامج الحكومة موزع على خمس سنوات ، ولكن يمكن القول بأن التأميم يسير سيرا مطردا منتظما . ولا ننوى الخوض هنا فى تفاصيل التشريعات التى أعدت ، ولا المناقشات البرلمانية التى سبقت الاقتراع عليها والتى كثيرا ما كانت تنم عن أفكار سامية ، سواء من ناحية خطباء الحكومة أو ممثلى المعارضة .

إن خطاب العرش الذى تلى فى ١٢ نوفمبر الماضى ، عند افتتاح الدورة البرلمانية فى الخريف ، كان مظهرا أساسيا للتعبير فى وضوح عن إرادة الحزب المتولى السلطة ، للسير قدما فى تنفيذ سياسة التأميم ، التى أثمرت نتائج محسوسة منذ بدئ التنفيذ لأكثر من سنة مضت .

وهذه التغييرات إنما تتم على مراحل ، كما أن التأميم ينفذ واحدا بعد واحد . وما نفذ منها خلال الشهرين السابقين على هذا التقرير يعد من أكثرها أهمية . فهى تشمل توريد القوة الكهربائية ، ووسائل النقل المشترك ، بكافة أنواعها فى داخل البلاد ؛ كما تشمل صناعة المناجم .

ويعد قيام الدولة باستغلال مناجم الفحم جملة فى بريطانيا العظمى ، ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٧ ، حدثا لا يجب التقليل من مغزاه . فقد حاربت المعارضة المشروعات التى قدمتها الحكومة — فى هذا الصدد — محاربة شديدة . لكن قوة اعتراض المحافظين الذين احتجوا — كعادتهم — بتفوق المشروعات الخاصة على إدارة الهيئات العامة ، لم يزد أغلبية حزب العمال المؤيدة لتلك القوانين ، إلا تضامنا وانسجاما .

وقد حدث من جهة أخرى ، على أثر ما وجهه اتحاد صناعة الصلب والحديد فى بريطانيا العظمى من نقد الى سياسة الإنتاج والأسعار ، أن أعلن مستر هربرت موريسون ، أحد وزراء العمال فى مجلس العموم ، فى نوفمبر الماضى ، عزم الحكومة على السير فى تأميم صناعة الحديد والصلب ، كى يصل انتاجها — نسبيا — إلى مستوى ما وصل اليه فى بعض الممتلكات المستقلة ، كأستراليا ، وكندا ، واتحاد جنوب افريقيا . وعارض بعبارات حازمة نظرية النواب المحافظين ، التى يراها خاطئة ، والتى تزعم أن الدواء شر من الداء .

تلك هى الخطوط الرئيسية لسياسة التوجيه التى تترسمها الحكومة الحالية فى بريطانيا العظمى. وهى السياسة التى تسعى سلطة الاحتلال البريطانية — كما سنرى — الى تأييدها فى الأراضى الألمانية التى تديرها ، وبخاصة فى "حوض وستفالورينان" (الروهر) ، وفى مدينة همبرج الحرة .

***

لا ريب أن تشيكوسلوفاكيا سارت شوطا أبعد فى طريق التأميم ، بحيث يصح التحدث — فى شأن هذه البلاد — عن "معمل اقتصادى واجتماعى". فقد أصدر الرئيس بنيس ، فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، كثيرا من المراسيم لوضع هذا النظام موضع التنفيذ . فأممت المصارف ، وشركات التأمين ، والمناجم ، ومصانع الغاز والكهرباء ، والصناعات الكيمائية وصناعات التعدين كلها تقريبا . كما أممت كذلك فى الفروع الأخرى (كالغزل ، والنسج ، وصناعة السكر ، والطوب والورق ، والخزف) ، معظم المشروعات التى تستخدم أكثر من ١٥٠ أو ٥٠٠ عامل تبعا للظروف . ولم يستثن من هذه المشروعات سوى ما كان منها ملكا للجمعيات التعاونية . أما المشروعات التجارية ، بمعناها الخاص وكذلك مشاريع الاستغلال الزراعى — فقد بقيت ضمن نطاق المشروعات الخاصة .

وقد سار التأميم بطريقة منظمة للغاية ، وطبقا لخطة ينتفى معها كل تسرع فى الأمر ، قبل إعداد العدة له .

وهناك — فضلا عن الأسباب الاقتصادية لهذا الاصلاح — سببان ، لهما طابع وطنى ، ساعدا على إجراء هذا التحول الكبير . إذ أنه لما كانت الصناعة التشيكية — فى مجموعها — قد جردها عدو لا يرحم من جميع وسائل الإنتاج ، فقد كان عليها أن تعتمد فى حياتها — اعتمادا تاما — على الاعتمادات الأجنبية ، لمدة سنين طويلة .

على أن لمثل هذه الاعتمادات — فى حالة تقديمها للدولة التشيكوسلوفاكية — تأثيرا سيئا على الاستقلال السياسى ، يخالف تأثيرها فيما لو قدمت إلى شركات خاصة . وهذا على الأقل ما أشارت إليه صحافة پراج .

أما الصناعات التى كانت قائمة فى أراضى السوديت ، فكان يتعين نزع ملكيتها ، لأنها كانت مملوكة لرعايا يتكلمون الألمانية طردوا من البلاد . وفى هذه الحالة يعتبر تأميم المشروعات فى تشيكوسلوفاكيا مرادفا لإزالة صبغتها الألمانية .

على أن حكومة پراج قد حرصت على إبقاء المشروعات الخاصة فى بعض النواحى ، دون أن تنكر بتاتا تأثير الأنظمة الاقتصادية لروسيا السوفييتية ، تلك التى قال عنها مسيو بنيس : إنه يجب " التوفيق بينها و بين الظروف الخاصة للحياة فى تشيكوسلوفاكيا " . وهى تعترف الآن بأنواع ثلاثة للملكية : الملكية الفردية ، وملكية الجمعيات التعاونية ، وملكية الهيئات العامة و بخاصة الدولة .

وقد سارت عملية التأميم دون عنف ، مما يصح معه القول بحدوث " ثورة منظمة " . وفى يونيه سنة ١٩٤٦ ، بلغت نسبة المشروعات التى أممت ١٠٠ ٪ فى صناعة التعدين ، بينما كانت ٦٧ ٪ فى صناعة السكر ، و ٤٥ ٪ فى صناعة النسج .

وقد استتبع التأميم فى تشيكوسلوفاكيا تجنيد حقيق لليد العاملة الوطنية ، لإحلالها محل ألمان السوديت الذين عمدت الجمهورية التشيكوسلوفاكية إلى طردهم من البلاد .

ومن العسير تقدير النتائج الكاملة لهذا التأميم ، نظرا لحداثة عهد البلاد به . لكنه يبدو — من الآن — أن ما كان يساور البعض من خشية نقص الإنتاج ، لم يقم على أساس . ويتم نزع ملكية الصناعات المؤممة فى تشيكوسلوفاكيا بعد تعويض أصحابها . ولم يستثن من حق التعويض سوى طوائف معينة من الأشخاص الذين طردوا لأسباب جنسية ، وكذلك التشيك أو السلوفاك الذين تعاونوا فى خلال الحرب مع ألمانيا الهتلرية .

إن التوسع فى سياسة الاقتصاد المرسوم فى قارة اوروبا ، يتوقف آخر الأمر — إلى حد بعيد — على النظام الذى سيسود ألمانيا ، المحتلة الآن ، من ناحية التأميم .

ففى المنطقة التى تحتلها روسيا ، أصبح تأميم الصناعات الثقيلة والمصارف وشركات التأمين أمرا واقعا . وتسعى سلطتا الاحتلال البريطانية والفرنسية لتطبق فى منطقة كل منهما — مع مراعاة رغبات السكان — نظاما للتأميم يتناسب بعض الشىء على الأقل مع النظام الذى يجرى تنفيذه فى بلديهما .

أما فى المنطقة الأمريكية ، فإن سياسة سلطة الاحتلال — فى هذا الصدد — ليست فاصلة ، فإرادة الشعب محترمة فى كل ولاية على حدة .

ففى الولايات التى ينتمى معظم سكانها إلى الحزب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى ، يتجه الميل إلى إدماج التأميم (الوارد فى برنامج هذا الحزب) فى التشريع الداخلى ، ثم تطبيقه عمليا .

ونكتفى بذكر حالتين حدثتا أخيرا . فمن المعلوم أنه فى أول ديسمبر الماضى ، دعى سكان كل من باڤاريا وهيس الكبرى إلى إبداء رأيهم فى الدستور الذى وافق عليه البرلمان فى كل من هاتين الولايتين . أما دستور جمهورية باڤاريا الجديدة ، المستوحى من المبادىء المحافظة حيث يكثر الكاثوليك ذوو الميول الاستقلالية ، فلا يشير بشىء إلى التحول الصناعى . وبعكس ذلك ، دستور ولاية هيس التى تعتبر أغلبية السكان فيها من الحزب الاشتراكى الديموقراطى ، فإنه يتضمن مادة ، هى المادة ٤١ تسير شوطا بعيدا فى طريق التأميم .

ولما كانت سلطة الاحتلال الأمريكية راغبة عن مفاجأة ولاية هيس الكبرى بفرض نظام اقتصادى حكومى ، فإنها بعد أن وافقت على الدستور — فى جملته — حتمت إجراء استفتاء عام مزدوج ، أحدجانبيه عن الدستور فى مجموعه ، والآخر عن المادة ٤١ . ولم تأت النتائج متماثلة تماثلا تاما ، لكنها كانت فى الحالتين إيجابية . وسكان ولاية هيس بإجابتهم "بنعم" فى الاستفتاء الخاص بالمادة ٤١ ، يكونون قد ابتعدوا عن الباڤاريين ، وتقربوا من الميول الاشتراكية المنتشرة جدا فى المنطقتين البريطانية والروسية .

ولم يحدث إلى الآن استفتاء من هذا القبيل فى المنطقة الفرنسية ، التى تضم رينانى وباد وورتمبرج ، حيث يسود العنصر الديموقراطى المسيحى — بصفة عامة — بين سكانها الذين قد يكونون أكثر تحفظا .

وما أحدثته التأميمات ، أو مشروعات التأميم ، من رد فعل لدى الرأى العام لم يكن — على ما يظهر — واحدا . ولا يمكن لمثل هذا التغيير الشامل فى النظام الاقتصادى التقليدى أن يثبت صلاحيته فورا . وواضح أن النتائج تختلف بين بلد وآخر ، كما أنها فى البلد الواحد تختلف بين فرع وآخر من فروع الانتاج الصناعى ، او النشاط التجارى .

على أن أنصار التأميم ومعارضيه — على السواء — متفقون على مسألة واحدة ، على الأقل ، هى ضرورة بعث نشاط جديد فى التجارة الدولية بعد رقادها ، خلال سنى الحرب الطويلة ، فى سبات عميق وفى جو من الحواجز .

الانتعاش التجارى

كان العالم فى أغسطس سنة ١٩٣٩ ، بسبب ما كان يسوده من نظام متناه فى التعقيد ، يتناول اتفاقات خاصة بالتصفيات والطوارىء ، ومراقبة النقد ، وازرعا تحت وابل من الحواجز التجارية والجمركية . وكان نطاق التبادل الدولى ضيقا جدا ، ومقيدا أشد التقييد بسلسلة من الاتفاقات الثنائية تضاعف عددها من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٥

هذا فضلا عن الهوة التى أحدثتها ، فى كثير من الأحوال ، الحرب والحصار بين المتحاربين من المعسكرين أو بين المحاربين والمحايدين ، حتى أن بعض البلاد المحايدة كانت ترى المداخل الموصلة إليها ، أو بعض طرق مواصلاتها أو كلها ، تحت مراقبة فريق واحد من المحاربين .

يضاف إلى ذلك ما تهدم من الطرق ، والجسور ، والسكك الحديدية ، بسبب العمليات الحربية نفسها ، مما يمكننا من تقدير العقبات التى تعترض تداول السلع .

ولما كان انتعاش التجارة الدولية هو الهدف الأسمى ، الذى يصبو إليه الجميع ، كانت المهمة الأولى الملقاة على عاتق الأمم التى خربتها الحرب ، هى إعادة وسائل النقل إلى ما كانت عليه . وهنا أبدى عمال السكك الحديدية ، فى جميع بلاد أوروبا والشرق الأقصى ، مجهودا جبارا تكلل فى جملته بالنجاح لإصلاح شبكة المواصلات الحديدية ، وعاونهم فى ذلك النبوغ الحربى لقوات الحلفاء .

أما البحرية التجارية ، فلم يمكن تعويض الحمولة التى أغرقت منها خلال خمس سنوات ونصف إلا جزئيا ، وهى ما زالت ناقصة نقصا ذريعا . والأمر بعكس ذلك فيما يختص بحركة نقل المسافرين وتقصير المسافات بين عاصمة وأخرى ، فإن خطوط الملاحة الجوية قد تعددت بسرعة لا تتناسب مع الدائرة المحصورة لاقتصاديات معظم البلاد ، كما حددتها القوانين والاتفاقات القائمة .

وقد وعد "ميثاق الأطلنطى" الناس بإطلاق حرية البحار ، وحرية المرور الدولى ، وحرية الحصول على المواد الأولية ، دون أى تمييز . ولذلك فإن الرغبة فى تهوية شبكة القيود الجمركية المحكمة الإغلاق تطغى فى كل مكان على ما عداها من الاعتبارات .

على أن هيئات التعاون الاقتصادى الدولى لم تتم استعدادها بعد فى هذا الشأن ، فلم تهيئ سوى إطارات لا قيمة لها إلا بما يمكن وضعه فيها من اتفاقات محددة .

والبلاد التى تقوم سياستها الاقتصادية على "التوجيه" تميل ميلا طبيعيا إلى وضع تعريفات جمركية مرتفعة ، بقصد الحماية . وهناك بلاد ، كالولايات المتحدة الأمريكية ، قد ألغت الرقابة على الأسعار ، وتحديد الاستهلاك فيها . لكنها لا تفكر — رغم ذلك — فى تخفيض الرسوم الجمركية فورا . على أنه يبدو أنها تحبذ عقد اتفاقات جماعية ، تتضمن النص الخاص بالأمم الأكثر رعاية ، وهو النص الذى كان — مع النظام الذى ذاع بين سنة ١٩٣٢ وأوائل الحرب العالمية الثانية — يزداد إهماله على توالى الأيام .

والاتحاد الجمركى بين بلجيكا ، ولوكسمبرج ، وهولانده ، الذى نفـذ جزئيا من أول يناير سنة ١٩٤٧ ، لم تحذ حذوه بعد مناطق أخرى فى أوروبا أو أمريكا . والدول الصغيرة والمتوسطة فى شمال غرب أوروبا ، التى كانت قـد لعبت دورا هاما فى النظام المعروف باتفاقات أوسلو بين سنتى ١٩٣٠ و ١٩٣٥ ، تعد مثلا يجدر — بلا شك — أن يحتذى ، عنـد ما تتهيأ الظروف الاقتصادية العامة .

وفى وسع المؤتمر التمهيدى الدولى للتجارة ، الذى سيعقد بجنيف فى ٨ أبريل ، أن يمهد الطريق لمثل هذه المشروعات .

ومشروع ميثاق التجارة ، الذى وضع مع " ميثاق العمل " فى وقت واحد ، أبعد من أن ينص — كما فرض أكثر من مرة — على تصفية سياسة الحماية تصفية عامة . ولم يكن هناك سوى الولايات المتحدة ، التى صممت فى مشروع ابتدائى على ضرورة اتخاذ خطوة واسعة نحو العودة — بصفـة عامة وفى وقت واحد — إلى حرية أوسع فى التبادل . لكن هـذا المشروع الابتدائى لم يؤخذ به ، إلا بعد أن أدخلت عليه تعديلات كثيرة ، وخففت نصوصه تخفيفا محسوسا .

فشركات الاحتكار الدوليـة لم يتفق على القضاء عليها . والرأى أنه لا يجب أن تزول أو تتحول ، إلا اذا ثبت أن لهـا تأثيرا من شأنه أن يقيد التوسع فى التبادل بين مختلف البلاد .

وفى الأحوال العملية المتنازع عليها ، يعهد بإجراء تحقيق أولى إلى ممثلين رسميين للبلاد الرئيسية صاحبة الشأن ، على أن يقدموا تقريرا إلى الهيئة الدولية الجـديدة للتجارة ، تفصل على أساسه بصفة نهائية ، إذ أن قراراتها واجبة النفاذ فورا .

وهذا هو الشأن بالنسبة للمسائل الجمركية ، فلا يقتضى الأمر إسقاط الحواجز فورا ، وإن كان الرأى السائد هو أنه من المرغوب فيه تخفيف تلك القيود . ويتبع ذلك أن الرسوم الجمركية التفضيلية مآلها إلى الزوال تدريجا .

على أن هناك استثناءات ، رؤى السماح بها للبلاد الخاضعة لسيادة واحدة . ومن شأن ذلك قيام الوطن الأصلى بمنح امتيازات جمركية لهذه أو لتلك من الأراضى التابعة له .

وقد اتجه التفكير كذلك الى منح استثناءات أخرى لبلاد متجاورة ، تقوم بينها روابط اقتصادية وثيقة . وهكذا يسمح ميثاق التجارة بتشجيع إنشاء نوع من نظام إقليمى تجارى . ومن المفهوم أن هـذا النظام الأخير لا يطبق على الاتحادات الجمركية بمعناها الخاص ، لأن مثل هذه الاتحادات يتعين اعتبارها — من ناحية التجارة الخارجية والتبادل مع الغير — وحدات اقتصادية .

وتبطل القيود على التصدير . ومن جهة أخرى يمكن أن تبقى الإعانات التى تمنح للمصدرين والتى تعد فى نظرهم حافزا ثمينا ، وذلك فى حالات خاصة وبشروط معينة .

تلك هى نصوص " ميثاق التجارة " المقبل ، الذى سيبدى مؤتمر جنيف رأيه فيه مسبقا . لكن روح هذه الاتفاقات التمهيدية ، أكثر أهمية فى رأينا من ألفاظها . فللمرة الأولى تفكر نحو عشرين من الدول الهامة فى النزول عن جزء من سيادتها فى الميدان التجارى ، لمصلحة الهيئة الدولية للتجارة التى سيعترف لها — فى شؤون شركات الاحتكار وهيئاتها ، والرسوم الجمركية والتعريفات على الخصوص — بسلطة تقديم توصيات وبسلطة إصدار قرارات فاصلة كذلك .

ونرى فى هذا تجديدا عظيما يجدر التنويه به ، إذ أنه يبدو محققا أن ما تتخذه الهيئة الجديدة من قرارات سيكون محترما منذ اليوم الذى تبدأ فيه عملها رسميا .

ونلاحظ فى هذا الصدد أنه لا يمكن أن نتصور حدوث انتعاش تجارى مستمر ، دون تثبيت النقد نسبيا على الأقل . ولم تن مسألة إيجاد نقد ثابت — سواء فى داخل الدول أو للمعاملات الدولية — عن أن تشغل رجال السياسة والاقتصاد طوال مدة الحرب العالمية الثانية ، أى من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٥ . ونكتفى بأن نذكر اسم المرحوم لورد كينز ، واسم مستر هرى هوايت.

ولن نحاول أن نبسط هنا — بالتفصيل — النظام الذى تقوم عليه اتفاقات "بريتون وودز" التى أبرمت فى يوليه سنة ١٩٤٤ ، والتى سبق الكلام عنها فى الوقت المناسب — بإسهاب — فى المجلة البرلمانية الدولية . فهذه الاتفاقات تعتبر — نوعا ما — نتيجة حركة فكرية واسعة، ترجع إلى مؤتمر الخبراء ، الذى عقد فى باريس سنة ١٩٣٩ ، لدراسة " مشروع يونج " .

واتفاق " بريتون وودز " ، الذى كمله " اتفاق سافانا " فى مارس سنة ١٩٤٦ ، إذ ترك بعض المدى لتقلبات العملة ، وهى التقلبات التى لا محيص عنها ، وأغفل موقتا إيجاد عملة دولية فورا — قد قلل إلى أدنى حد ، من عدم ثبات العملة الذى يعد الضربة الكبرى لفترة ما بين الحربين. والفضل فى ذلك مرده الى وجود هيئتين تعملان فى ارتباط وثيق هما : صندوق النقد الدولى من جهة ، وبنك الإنشاء والتعمير من جهة أخرى .

وقد رفض إلى الآن كثير من الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة ، ومنها اثنتان من أكثرها أهمية : هما الاتحاد السوفيتى وأستراليا ، التصديق على تلك الاتفاقات . ورغم ذلك فإن عدد الدول التى صدقت عليها كان كافيا لأن يدخل النظام الذى يقال له نظام "بريتون وودز" فى دور التنفيذ من الآن . وقد نفذ فعلا ابتداء من خريف سنة ١٩٤٦

وقد اعتمد صندوق النقد أسعار معظم العملات الأمريكية والأوربية ، مما يصبح معه اعتبار هذا الاعتماد نوعا من الضمان .

أما البنك ، فإنه قائم بالنظر فى كثير من طلبات فتح اعتمادات قدمت من دول مختلفة .

إزاء هذه النتائج فى جملتها — ولها أهمية تاريخية محققة لانتعاش التجارة فى العالم — تعتبر حوادث تاريخ الحركة النقدية والمصرفية الداخلية كتخفيض سعر الفرنك الفرنسى فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، والاجراءات التى اتخذتها حكومة العمال لتأميم بنك انجلترا فى شتاء سنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ، وإعادة تحديد قيمة الدولار الكندى والكورون السويدى فى مستهل الصيف التالى — من التفاصيل التى ليس لها تأثير عميق فى تطور المبادلات الدولية .

لكن الانتعاش التجارى الحقيقى لا يمكن تصوره فى جو من القلق الاجتماعى ، كذلك الجو الذى كان سائدا قبل سنة ١٩٣٩ على أن ما يبذله الناس ، فى إصرار ، من مجهود فى سبيل تقدم اجتماعى يتسع نطاقه ، لا يمكن فى الواقع فصله عن ازدياد التقدم الاقتصادى العام .

التقدم الاجتماعى

إن ثبات النقد — وهو أساس كل أمن تعاقدى — يعد ، لا ريب فى الوقت نفسه ، أساساً للأمن الاجتماعى .

وفى الواقع ، مافائدة تراكم مبالغ احتياطية للتأمين ضد الشيخوخة والمرض مثلا ، إذا كانت قيمة العملة فى فترة تضخم نقدى ، وهى العملة التى تم بها الدفع ، تتعرض للذوبان ، كالثلج إذا تعرض لأول شعاع من أشعة شمس الربيع ؟ !

ويمكن القول فى هذا الشأن : إن تنفيذ اتفاقات "بريتون وودز" وما تضمنته من نصوص خاصة بالعملة والائتمان ، كان له مغزى اجتماعى كبير الأهمية .

وحين كانت الحرب على أشدها ، وكان أمثال كينز وهوايت يسعون لإنقاذ العالم من الفوضى النقدية التى أضاعت الكثير من الآمال الشرعية ، كان سير وليم بيفردج يضع نظاما تتحرر به الانسانية من العوز والفاقة ، ويسمح بمكافحة أدواء المرض والفقر المشين والجهل والتعطل ، فى هدوء يهيئه حد أدنى من الاطمئنان للغد .

ويتميز مشروع بيفردج بأن التأمينات، التى وردت فيه على نحو دقيق ، مطبوعة بطابع شامل عام ؛ فتؤمن جميع الرجال والنساء — دون استثناء — ضد تقلبات الحياة فى مجموعها من المهد إلى اللحد ؛ وتبدأ من مكافأة الرضاعة للأمهات الحديثى العهد بالولادة ، وتنتهى بالنفقات الجنائزية .

فهذا الشمول هو الذى يضفى فى الواقع على النظام الذى نحن بصدده طابعا عظيما .

ومع أن مشروع بيفردج لم يتحقق كله ، فى مشروع قانون التأمينات الاجتماعية الذى أودع البرلمان البريطانى فى سبتمبر سنة ١٩٤٤، وصدق عليه قبل الانتخابات العامة التى جرت فى يوليه سنة ١٩٤٥ — فإنه أصبح رمزا ، وعد نموذجا أو نقطة البدء ، لكثير من الاصلاحات الاجتماعية التى أدخلت فى كثير من البلاد ولا نبغى سردها .

ونكتفى بأن نذكر منها القانون الاتحادى السويسرى عن التأمين الخاص بالشيخوخة وسائر الأحياء . وقد وافق عليه المجلس الوطنى فى أغسطس سنة ١٩٤٦ ، ومجلس الولايات فى ديسمبر بعده ، لكنه سيكون موضع استفتاء أيضا .

ونذكر كذلك القانون الفرنسى عن تعميم الأمن الاجتماعى ، بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٦

ومن المميزات الأساسية لمشروع بيفردج أنه وضع خطر التعطل بين الأخطار التى يشملها التأمين العام . لكن مبدأ "كفاية العمل" أخذ يحل فى كل مكان محل مبدأ "إعانة التعطل"، كما بينا فى فصل آخر من هذا التقرير .

ويكفى أن نتصفح بضع صفحات من التقرير الذى قدمه مسيو ا. ج . فيلان (مدير مكتب العمل الدولى) الى "مؤتمر منتريال" فى الخريف الماضى ، لنتبين إلى أى حد تعددت — بتأثير هذا الدافع القوى — مكاتب العمل ، فانتشرت من الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيران ، ومن مصر إلى الصين .

وقد جاء فى تقرير مسيو فيلان أن "تنظيم مكتب للعمل فى كل بلد تنظيما مناسبا ، يلعب دورا رئيسيا فى إقامة سلم دائم . ولا يتعلق الأمر فى هذا الشأن بإيجاد علاج عاجل لحالة التعطل بقدر ما يتعلق بإيجاد عمل لكل رجل ولكل امرأة يستطيعان أن يؤديا عملا مجزيا ؛ على أن يتناسب ذلك العمل مع المؤهلات الجسمية ، والأدبية ، والفكرية ، لكل منهما" .

على أنه إذا قدر لمثل هذه السياسة الاجتماعية أن تؤتى أكلها كاملا ، فمن الضرورى ألا تكون محصورة داخل نطاق دولة ما ، بل ينبغى أن يكون عملها متناسقا شاملا مقصودا به تحقيق

أغراض إيجابية . وإن الخبرة التى اكتسبت ، خلال الفترة التى مضت بين الحربين العالميتين ، لتدلنا على أن الناحية الاجتماعية قد طغت — بلا انقطاع — على الناحية الاقتصادية ، والعكس بالعكس .

وهـذا ما يحمل على زيادة تقدير المغزى السامى لإنشاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة . وقد تكلمنا ، عن طريقة تأليفه وسير العمل فيه ، فى قسم آخر من هـذا التقرير . ولو قدر لهذا المجلس أن يبقى هيئة عليا تقصر نشاطها على تقديم توصيات عامة ، وتترك للجانها والهيئات الحكومية المتخصصة المتصلة بها مهمة دراسة لب المسائل ، لأمكن مع ذلك اعتبار الدور الذى يؤديه عظيما من نواح أخرى .

والواقع أن تعداد الهيئات الدولية ، وإن كان مبعث ارتياح من نواح كثيرة ، لا يخلو من بعض الأخطار . فلو أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى لم يوجد ، لكان من العسير تفادى الأعمال المزدوجة أو المتناقضة ، مهما خلصت النوايا .

إنها لفكرة رائعة ، تلك التى تصل بين خيوط كثيرة ، لو تركت وحدها لتشابكت بحيث يصعب حلها ، ليؤدى اتصال هذه الخيوط إلى اجتماع زمرة من الرجال الحسنى النية ، لا يتجاوزون الثمانية عشر عدا ، جاءوا من جميع أطراف العالم ليجتمعوا فى إحدى قاعات " ليك سكسس " أو مدينة نيويورك .

والواقع أن عملهم التنسيق يشمل — قبل كل شىء — الهيئات الحكومية المتخصصة ، وهى الآن الهيئات الآتية :

* صندوق النقد الدولى ، ومهمته تأمين ثبات نسبى لنقد الدول الأعضاء .

* البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، وتنحصر وظيفته فى توزيع الاعتمادات التى تحت تصرفه توزيعا عادلا لخدمة جميع البلاد صاحبة الشأن .

وهاتان الهيئتان تعملان فى ارتباط وثيق ، من أجل تطبيق ما اتفق على تسميته " نظام بريتون وودز " فى نحو ٤٠ بلدا فى العالم .

* هيئة التغذية والزراعة ، وتهدف الى منع الجائعين من الموت جوعا ، ثم ضمان الغـذاء المعقول للرجال فى جميع الأقطار طبقا للمبادئ التى وضعت فى " هوت سبرنجز " ، ثم حددت فى " كوبيك " و " كوبنهاجن " .

* هيئة العمل الدولية ، التى أصبح مقرها الرئيسى فى العالم الجديد ومقرها الأوربى فى جنيف ، والتى اكتسبت خبرة مدة تزيد على ربع قرن . وهى توالى الاهتمام بظروف العمل وحالة اليد العاملة ، والإصلاحات الاجتماعية ، كما أوردتها المادة ٤٢٧ من معاهدة ڤرساى ، وحددها أخيرا دستور هيئة العمل الدولية المعدل فى مونتريال فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦

* هيئة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، وقد حددت أهدافها الأساسية فى تلك الميادين فى دورتها الأولى بباريس فى نهاية خريف سنة ١٩٤٦

وسيضاف إلى هذه الهيئات الحكومية ، وهى من أهمها ، الهيئات الآتية :

* ابتداء من أول يوليه سنة ١٩٤٧ : الهيئة الدولية للمشردين ، وقد أنشئت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الأخيرة .

* ابتداء من التاريخ نفسه : الهيئة العالمية الصحية ، وقد أوصت الجمعية العامة الأخيرة للأمم المتحدة أعضاءها من الدول بقبول مشروع نظامها الأساسى الذى قدم للجمعية العامة ، وعهدت إلى السكرتير العام باتخاذ الإجراءات لتنقل إلى الهيئة الجديدة وظيفة الهيئة الصحية لعصبة الأمم واختصاصاتها .

* ابتداء من تاريخ لم يحدد بعد : الهيئة الدولية للتجارة والعمل ، وقد أتيح لنا أن نتكلم عنها . ولا يمكن تحديد اختصاصاتها الرئيسية إلا بعد التصديق على " ميثاق التجارة " و" ميثاق العمل " وهما الميثاقان اللذان سيكونان موضع اتفاق ، بعد مداولات مؤتمر جنيف التمهيدى فى أبريل المقبل .

على أن هذه القائمة ليست كاملة . ولا ريب أن هيئات جديدة ستضاف الى تلك القائمة ، فى خلال السنين المقبلة ، إذا ما تبينت فائدتها .

والمادة ٧٠ من " ميثاق سان فرنسيسكو " تنص على أنه يجوز لهذه الهيئات الإخصائية أن تشترك فى جلسات المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، دون أن يكون لها حق التصويت . كما يجوز لهذا المجلس أن يبعث بمندوبين ، ليشتركوا فى المداولات الهامة للهيئات الاخصائية .

و إن إصرار واضعى الميثاق على النص على الطريقة التى يتم بها هذا التبادل الدائم لوجهات النظر ، ليدل على الأهمية التى يعلقونها عليه .

ثم إن المادة ٦٤ من الميثاق نفسه ، تحدد نقطتين هامتين :

فيجوز للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يتخذ من الإجراءات ما يمكنه من الحصول — بانتظام — على تقارير من الهيئات الإخصائية .

وله أيضا أن يطلب من الهيئات الإخصائية تقارير عن الإجراءات التى تكون قد اتخذتها لتنفيذ توصياته ، أو لتنفيذ توصيات الجمعيات العامة للأمم المتحدة .

ويتضح من ذلك أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى — مع احترام استقلال الهيئات الحكومية المذكورة — يملك نصا يسمح له بأن يفرض عليها نوعا من الرقابة .

والمستقبل كفيل بأن يبين كيف يتاح للمجلس أن يطبق هذا الحق عمليا .

ومختلف الهيئات الدولية ، سواء أكانت اقتصادية أم مالية أم نقدية أم اجتماعية ، تبدو معقدة ، بحيث إن تعقيدها قد هال بعض المراقبين . لكنه قد اتخذ من الوسائل ما يحول دون تصادم تلك الهيئات فيما بينها .

أما من ناحية الأمن الاجتماعى للأجيال المقبلة ، فهناك ضمانات تساعد على أن يكون نشاط الإنسان ، مهما تعددت جوانبه ، داخلا فى نطاق الدولية ، أى موجها نحو مصلحة الجامعة الإنسانية والأفراد الذين تتألف منهم ، بصرف النظر عن كل أنانية دينية أو جنسية أو قومية . ومن شأن هذا أن يكون عاملا قويا من عوامل التقدم الاجتماعى .

الاتحاد البرلمانى الدولى

لا يتسع المجال هنا لنتحدث عن نشاط الاتحاد ، فى خلال الحرب العالمية الثانية ، فقد طرقنا هذا الموضوع — بإسهاب — فى تقارير سابقة رفعناها إلى المجلس .

ويجب أن يكون الفصل الأخير من هذا التقرير متجها نحو المستقبل ، لا نحو الماضى . ولكن ألا يعد ما أبدته الشعب الوطنية التى تسنى لها أن تجتمع بين ١٩٤٠ و ١٩٤٤ ، من إيمان بمؤسستنا ، سببا من أسباب الثقة ؟

إن الاتحاد أكثر من أن يكون مجرد حلبة تجرى فيها المقابلات والمناقشات ، إذ أن العلاقات التى أوجدها بين رجال ينتمون إلى أمم مختلفة ولهم آراء متباينة ، لم تنفصم عراها رغم ما تخللها من نكبات وآلام .

وأكثر من ذلك فإنه بمجرد أن وضعت الحرب أوزارها تهيأت جميع أجزاء عجلة المنظمة للعمل بنشاط جديد .

فالاتحاد إذن قائم على أساس من الأمانى والشعور والاقتناع تصحبها طريقة للعمل لا تقل قيمة عنها . وهـذا كله يسمح له بالازدهار . فالاقتناع هو نتيجة المثـل الأعلى للديمقراطية ، وربما كان الاتحاد هو الوحيد بين المؤسسات التى كانت موجودة بين الحربين العالميتين والذى نجح فى نقل نشاطه إلى الميدان الدولى .

ولم يكن هذا الأمر هينا ، فكثير من الديمقراطيات ، إذ شعرت بأنها مهددة من الخارج والداخل ، كانت تسعى لتتراضى مع أعداء لا هوادة لديهم ، أو تنطوى على نفسها فى ريبة بينة . فكان يتعين على أعضائنا أن يتذرعوا بكثير من الحزم ، ويتحلوا بمزيد من حسن التصرف ، كى يتغلبوا على عقبات كأداء .

لقد قلنا — فى مستهل هذا التقرير — إنه لم يعد هناك وجود للروح الدولية . وإذا كانت هذه الروح قد أثبتت وجودها ، فقد كان ذلك فى داخل الاتحاد . وإنما استطاعت ذلك لأنها استعملت وسيلة أثبتت كفايتها منذ زمن بعيد ، ألا وهى عمل فريق من أعلام البرلمانيين فى تؤدة على إبلاغها حد الكمال .

وكان رجال ، من أمثال " فردريك باسى " و " بيرنارت " و " ويردال " و " برانتنج " ، يعلمون أن أى دستور ، مهما حسنت صياغته ، مآله إلى العجز والتدمير ، إذا كانت وسائل العمل التى تملكها السلطة التشريعية سيئة . ولذلك خلعوا على الاتحاد تقاليد عظيمة ، سمحت له بأن يؤدى عملا عظيما بوسائل قليلة ، بل سمحت له أيضا بأن يجتاز اضطرابات عصرنا فى سلام .

واليوم ، يستأنف الاتحاد نشاطه فى ظروف تجعل مهمته أكثر لزوما مما كانت فى الماضى . فقد أنشأت الدول الظافرة هيئة الأمم المتحدة ، وأنشأت لها بمقتضى " ميثاق سان فرنسسكو " فروعا لها سلطة العمل .

بقى أن تتكون لدى الشعوب التيارات الفكرية التى تولى المنظمة الجديدة ثقتها . وهـذا الأمر لن تستطيعه الحكومات ، ولا المنظمة نفسها . بل يجب أن تكون — فى كل بلد وفى كل وسط — دعاية مستنيرة حرة ، يقوم بها رجال يوجهون الكلام إلى مواطنيهم ، إلى الذين يريدون أن يستمعوا إليهم ، ويستطيعون أن يفقهوهم .

فكل حركة دولية ، يجب أن تخشى عدم المبالاة والحذر أكثر مما تخشى العـداوة السافرة . وجمعية الأمم نفسها لم تقع تحت ضربات أعدائها ، بل ماتت نتيجة لعدم اهتمام العالم بها .

وإن " الاتحاد البرلمانى الدولى " ليطمع فى أن يجمع تدريجا جميع أعضاء الهيئات التشريعية ، ليحملهم على التعاون بوسائل ديمقراطية فى سبيل التقرب الدولى . ومعنى

هـذا أن يتجه إلى من يتحملون — بعد الحكومات — أكبر قسط من المسئوليـة عن صيانة السلام . وهذه المسئولية لا يشعر بها ممثلو الشعب بصفة عامة كما يشعرون بمسئوليتهم فى حلبة السياسة الداخلية . فالاهتمام بالسياسة الخارجية يعهد به الى نفر من الاخصائيين ، قليل عددهم ، لا يفيدون من عملهم إزاء ناخبيهم . وكم من شكوى ترامت الينا فى هذا الشأن ! ولذلك ففى وسع الشعب الوطنية المنضمة للاتحاد أن تؤدى فى هذا الصدد عملا تهذيبيا أكثر فائدة ، بفضل نشاطها الشخصى واشتراكها فى دورات الاتحاد .

وفى اليوم الذى يتحمس فيـه النواب للتصديق على الاتفاقات الدوليـة ، وتقارير الوفود فى المؤتمرات ، وعمل الحكومة الدبلوماسى ، بمثل تحمسهم للميزانية أو للإعانات بشتى صورها ، يكون ذلك كسبا جديدا للنظام النيابى .

وفضلا عن ذلك ، لما كان الاتحاد يضم رجالا لا حكومات ، فإنه يستطيع بكل حرية أن يسير فى طليعة الأمم المتحدة ، ويعتبر دوره دور الكشاف . لكنه قد يفقد سلطانه سريعا إذا ما غالى فى إبداء الحذر ؛ إذ لا يمكنه أن يركن إلى الاستسلام فى عالم ملىء بالأخطار .

وليست مهمة الاتحاد السعى إلى إيجاد حلول فى ميدان التنافس السياسى قد تصدم شعور إحدى الشعب المنضمة اليه ؛ لأن تقاليده الحكيمة تمنعه من ذلك . ولكنه فيما يختص بالتعاون الاقتصادى والاجتماعى ، وتوطيد القانون الدولى ، وتحرير الشعوب التابعة ، وتقـابل الوسائل البرلمـانية ، والتقريب بينها — فى وسعه أن يبدى جرأة مثمرة .

ولا يغيبن عن البال أبدا أن الاتحاد يضم رجالا ينتمون إلى بلاد وأحزاب مختلفة . فمنهم المحافظون ، والأحرار ، والديمقراطيون المسيحيون ، والراديكاليون ، والاشتراكيون والشيوعيون . ومجرد اجتماعهم يعـد شاهدا على روح الاستطلاع الذى لا يمكن أن نفيه حقه من ذكر محاسنه . فهؤلاء الرجال يمثلون ، أولا ، المـاضى : ماضى حياتهم الشخصية وحزبهم و بلادهم ، المـاضى الذى لا حيلة لهم فيه . ولكنهم يمثلون — على الخصوص — المستقبل الذى يستطيعون حياله شيئا كثيرا ، إذا هم عرفوا كيف يجهـدون معا ، سعيا وراء الأهـداف المشتركة فى سبيل الوصول إليها .

وسيقوم الاتحاد بتجربة جديدة . وعليه أن يبدأ عهدا جديدا فى مؤتمر القاهرة ، بمعاونة قوى متجددة .

وقد صممنا — فى ثنايا هذا التقرير — على ضرورة انتهاج سياسة تعاونية هى وحدها الكفيلة بحفظ السلم ، ونبذ سياسة التكتل والتحالف . وهذا التعاون سينمو فى جو لا تستطيع الدبلوماسية خلقه ، فيتعين على الاتحاد أن ينشر روح الثقة والطمأنينة بدلا من روح الاستسلام التى سادت اتفاقات ميونيخ ، وروح الخوف الذى كاد ينتصر فى الصيف المـاضى .

القسم الخاص

الاجتماعات البرلمانية الدولية منذ نهاية الحرب

ذكر السكرتير العام فى البيان الذى أدلى به فى مستهل الجلسة الأولى للمجلس البرلمانى الدولى، التى عقدت بجنيف عقب أن وضعت الحرب أوزارها (فى سبتمبر سنة ١٩٤٥) — ذكر نشاط كل من الاتحاد والمكتب البرلمانى الدولى منذ الدورة الأخيرة للمجلس، المعقودة فى لوجانو فى مارس سنة ١٩٤٠. فلا حاجة بنا إذاً للرجوع فى هذا التقرير إلى ذلك التاريخ، ونكتفى بأن نقول إن المكتب لم يكف، خلال سنى الحرب، عن التقيد بالتفويض الذى منحه إياه المجلس فى لوجانو، ومؤداه :

١ — المحافظة على تنظيم الاتحاد وهيئاته بعد تخفيض نفقاته .

٢ — استمرار نشاط المكتب بعد تفادى كل تدخل من شأنه الإضرار بمستقبل الاتحاد .

٣ — تشجيع الشعب القومية فى متابعة عملها بالطريقة التى ترى أنها تلائم الظروف خير ملاءمة .

وقد تسنى بفضل هذه السياسة أن يتمكن الاتحاد البرلمانى الدولى فى نهاية الحرب من استئناف نشاطه كاملا . وقد ظلت شعب قومية قائمة فى جميع البلاد التى وسعها أن تحافظ على استقلالها إبان الحرب، كما ظلت على اتصال بالمكتب المركزى . وقوبل اقتراح دعوة المجلس للاجتماع ابتداء من سبتمبر سنة ١٩٤٥ بحماس، على الرغم من صعوبات الانتقال وتكاليف السفر فى ذلك الوقت .

جلسات المجلس

اجتماع جنيف فى ١٢ و ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٥

حضر هذا الاجتماع ٣٨ مندوبا من عشر شعب برلمانية مختلفة . وكانت جلسة الافتتاح والختام لهذه الدورة التى دامت يومين، بمثابة جلسات عامة للمجلس . وتناقش المجلس فى تقرير السكرتير العام عن نشاط الاتحاد بعد جلسة المجلس السابقة وعن عمل الاتحاد فى المستقبل . وعبر ممثلو الشعب المختلفة، واحدا بعد آخر، عن إيمانهم المطلق بمهمة الاتحاد، وقدموا مقترحات ترمى إلى توسيع نفوذه، وتدعو إلى بذل المساعى القوية لإعادة تكوين الشعب البرلمانية الدولية (أو إيجادها) فى أكبر عدد ممكن من الهيئات التشريعية .

وقد انقسم المجلس ، فى فترة ما بين الاجتماعات العامة المذكورة ، إلى لجنتين خاصتين لدراسة المسائل التى تدرج فى جدول أعمال الاتحاد دراسة تفصيلية . ورأتا دراسة المسائل الآتية فورا ، وهى :

١ — نمو الاتحاد وتعاونه مع الحكومات والهيئات الدولية الرسمية .

٢ — سيادة الدول وحقوق الفرد .

٣ — تعويض خسائر الحرب وإعادة التعمير الدولى .

٤ — الهجرة ونقل السكان .

اجتماع كوبنهاجن من ٢٥ إلى ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦

عقد فى السنة التالية اجتماع آخر فى كوبنهاجن ، وفق القرارات المبينة فيما تقدم . وحضر هذا الاجتماع ٩٢ مندوبا يمثلون ١٦ شعبة . وكانت مسألة علاقة الاتحاد البرلمانى الدولى بهيئة الأمم المتحدة موضع اهتمام خاص ، وشكلت لجنة فرعية لتحديد مركز الاتحاد فى الحياة الدولية ومعرفة ما إذا كان يتعين تعديل نظامه . كما أن فكرة إنشاء برلمان عالمى فى مستقبل غير بعيد كانت موضع دراسة مناسبة .

وألح المندوبون فى ضرورة تقوية عمل الشعب القومية فى جميع البلاد الممثلة . وبحثت مسألة السيادة بحثا عميقا ، وتقرر أنه يتعين على الاتحاد أن يستأنف جهوده لتدعيم قواعد قانون الشعوب وتوسيع نطاقه .

وبحث المجلس فى تلك الجلسة إمكان دعوة أول مؤتمر عقب الحرب للانعقاد . وتلقى الاتحاد دعوة لعقد هذا المؤتمر فى القاهرة كى ينعم بضيافة الشعبة البرلمانية المصرية . وقد أحيلت هذه المسألة إلى اللجنة التنفيذية مشفوعة بالتأييد الحار .

وانقسم المجلس ، فى جنيف ، إلى لجنتين مستقلتين . وكانت المسائل المبينة فيما تقدم ، من نصيب اللجنة الأولى (للمسائل السياسية والقانونية) . وقدمت اللجنة الثانية ، التى عنيت بدراسة المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، اقتراحا بشأن تعويض خسائر الحرب وإعادة التعمير الدولى ، بعد مناقشات طويلة حادة ، ظهر خلالها أن أعضاء تلك اللجنة كانوا ينظرون إلى هذه المسألة نظرات ظاهرة التباين .

وعالجت اللجنة ، فضلا عن ذلك ، مسألة الهجرة ونقل السكان ، وقررت الاستمرار فى عملها فى هذا الميدان . ومست مسألتا تثبيت النقد والأسعار ، والسياسة الجوية والبحرية ، مسا رفيقا وأرجئت مناقشتهما إلى وقت آخر .

وأخيراً اجتمعت خلال تلك الدورة لجنة فرعية لدراسة مسائل المستعمرات . ووضعت مشروع قرار طلبت فيه من الاتحاد أن يعنى بدراسة المادتين ٧٣ و ٧٤ من ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة ما ورد فيهما من أحكام بشأن رفاهية الشعوب فى الأراضى التابعة .

اجتماعات اللجان الدائمة العامة واللجان الفرعية للدراسات

لجنة المسائل السياسية والتنظيمية

بحثت هذه اللجنة من جديد المسائل التى سبق أن تناولتها اللجنة الأولى للمجلس بالدراسة سواء فى جنيف أو كوبنهاجن . وقامت اللجنة بدراسة النظام الأساسى للاتحاد دراسة تفصيلية، خلال الدورة التى عقدتها فى سان موريتز (سويسرا)، من ٢٩ إلى ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٦

وقدمت تعديلات كثيرة تتناول مسائل تفصيلية. واستعرضت اللجنة الحالة المالية، واقترحت على اللجنة التنفيذية، بطريقة دقيقة، إبلاغ موارد الاتحاد لسنة ١٩٤٧ إلى ٢٠٠,٠٠٠ فرنك سويسرى، على أن يهدف فيما بعد إلى إبلاغها ٣٠٠,٠٠٠ فرنك . وتقرر فضلا عن ذلك :

(١) اتخاذ إجراءات تمهيدية لربط الاتحاد بالهيئات الدولية الرسمية .

(٢) متابعة الدعاية لإنشاء شعب برلمانية جديدة .

وعقدت اللجنة اجتماعا مشتركا مع اللجنة الاقتصادية والمالية ، جرى فيه تبادل الرأى بشأن برنامج الاتحاد فى المستقبل . وقدمت اقتراحات مختلفة أخذ علم بها للمستقبل .

و بلغ عدد الشعب التى أرسلت مندوبين إلى هذه الدورة ١٧ شعبة .

لجنة المسائل الاقتصادية والمالية

دعيت هذه اللجنة للاجتماع فى سان موريتز فى نفس الوقت الذى اجتمعت فيه لجنة المسائل السياسية والتنظيمية . وتفرغت لاعداد مشروعى قرارين عن المسألتين اللتين كان المجلس قد أدرجهما فى جدول الأعمال فى كوبنهاجن ، وهما : تعويض خسائر الحرب ، والهجرة ونقل السكان . وتمت الموافقة على النصوص المعروضة ، وروعيت فى صياغتها الآراء التى أبديت أثناء المناقشة .

اللجنة الفرعية لإعادة تنظيم الاتحاد

دعيت هذه اللجنة للاجتماع فى باريس من ٤ إلى ٦ يناير سنة ١٩٤٧ ، بناء على طلب كثير من أعضاء اللجنة العامة للمسائل السياسية والتنظيمية ؛ وذلك لاعداد الصيغة النهائية للمقترحات التى قدمت بشأن التعديلات المحتملة للنظام الأساسى للاتحاد .

وقد بحثت مواد النظام الأساسى بحثا دقيقا، واتخذت بعض القرارات بشأن الصيغة الصحيحة لبعض التعديلات التفصيلية التى يجب عرضها على المجلس والمؤتمر . وقد ورد التقرير الذى قدمه مسيو پول باستيد (فرنسا) عن هذا الموضوع فى مجموعة الوثائق التمهيدية .

اللجنة الفرعية الاقتصادية

طلب من اللجنة التنفيذية فى سان موريتز تعيين لجنة فرعية تعنى بأن تجمع وتنسق المعلومات التى قد تتجمع لدى أعضائها ، عن التعويضات التى تحتاج إليها أهم البلاد التى يعنيها الأمر ، وعما استوفى منها . وقد اجتمعت هذه اللجنة الفرعية بباريس فى ٤ يناير سنة ١٩٤٧ ، ودام اجتماعها ثلاثة أيام متوالية . وأحيطت علما بالبيانات التى قدمها المندوبون المختلفون عن مشكلة التعويضات فى كل من البلاد التى يعنيها الأمر ، كما أحيطت علما بالتصريحات التى أدلى بها ممثلو النمسا والدانمرك بشأن " الأشخاص المشردين " . وتم وضع النصوص النهائية لمشروعات القرارات تمهيدا لمؤتمر القاهرة .

وعينت الآنسة تندبلو (البلاد المنخفضة) مقررة عن مسألة التعويضات و إعادة التعمير الدولى ، وعهد إلى مسيو كريستماس مويار (الدانمرك) بوضع تقرير عن مسألة الهجرة ونقل السكان .

جلسات اللجنة التنفيذية

عندما وضعت الحرب أوزارها ، كانت جميع المقاعد باللجنة التنفيذية شاغرة ما عدا مقعد الرئيس . وقد انتخب المجلس البرلمانى الدولى فى كوپنهاجن بصفة مبدئية ، تمهيدا لانعقاد مؤتمر عام ، كلا من الشيخ المحترم الين و . باركلى (الولايات المتحدة الأمريكية) ، والأستاذ هارتفيج فريش (الدانمرك) لشغل اثنين من المقاعد الشاغرة ، أما الكونت كارتون دى ڤيار (بلجيكا) رئيس مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى فهو بحكم منصبه رئيس اللجنة .

وقد عقدت اللجنة التنفيذية ، بعد تشكيلها على هذه الصورة، اجتماعين فى سان موريتز ، وتسنى لها أن تبحث مسائل إدارية ، وأن تتخذ قرارات هامة بالنسبة لمستقبل الاتحاد ، وبخاصة ما يتصل بتنظيم أول مؤتمر يعقد عقب الحرب .

القسم المستقل للسكرتيرين العامين للبرلمانات

استأنف هذا القسم نشاطه ، وعقد جلسة خلال الاجتماعات البرلمانية الدولية التى عقدت بكوپنهاجن فى أبريل سنة ١٩٤٦ ، وشكلت لجنة تنفيذية موقتة ، وعين سير جيلبرت كامبيون " كاتب أول " مجلس العموم (بريطانيا العظمى) رئيسا لها . ودعيت هذه اللجنة التنفيذية للاجتماع

بسان موريتز ، فى أغسطس من السنة نفسها ، تنفيذا لقرار سبق اتخاذه فى كوبنهاجن ، وذلك فى نفس الوقت الذى انعقدت فيه الدورة البرلمانية الدولية . واتخذت بضعة قرارات خاصة بمستقبل القسم .

وكانت المسألتان الآتيتان أهم المسائل التى عولجت ، وهما :

(١) الطريقة التى يقدم بها القسم المستقل كل ما يمكنه من تأييد للاتحاد البرلمانى .

(٢) خير الوسائل التى يرتأيها للمساهمة فى تحسين الاجراءات والتنظيمات الفنية للبرلمانات .

وسيعقد هذا القسم اجتماعا عاما خلال انعقاد مؤتمر القاهرة .

المسألة الثالثة من جدول الأعمال

الهجرة ونقل السكان

تقرير

مقدم باسم اللجنة الفرعية لدراسة المسائل الاقتصادية من مسيو كريسباس مو يز النائب ووزير خارجية الدنمرك سابقا

كان جدول أعمال اللجنة العامة لدراسة المسائل الاقتصادية والمالية، التي انعقدت بسان موريتز (سويسرا) فى ٢٩ و ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٦، يشمل، فضلا عن مسألة تعويض خسائر الحرب، مسألة أخرى بالغة الأهمية، هى مسألة الهجرة ونقل السكان .

وقد اقترح أحد مندوبى بريطانيا العظمى — عقب انعقاد اللجنة مباشرة — أن تنقسم، بعد مناقشة الحالة واستعراضها بصفة شاملة فى جلسة عامة، إلى لجنتين فرعيتين. وأثار مندوب مصر، أثناء المناقشة العامة، المشكلة اليهودية . وصمم على قوله إنه حين كان عدد سكان فلسطين أصلا مليون شخص، لم يكن هناك سوى ١٨٠,٠٠٠ يهودى. ولم تأخذ الهجرة اليهودية الى هذه المناطق فى الزيادة إلا منذ بدأ هتلر يضطهد اليهود فى ألمانيا وغيرها من البلاد . وبذلك وصل عدد السكان اليهود فى سنة ١٩٣٧ الى ٤٠٠,٠٠٠، ثم تجاوز عددهم ٥٠٠,٠٠٠ شخص فى سنة ١٩٤٤ من مجموع السكان إذ ذاك وهو ١,٧٠٠,٠٠٠ . وذكر مندوبو الشعبة المصرية فضلا عن ذلك أن مجئ اليهود إلى فلسطين، قصد به أول الأمر تفادى الاضطهادات التى كانوا عرضة لها فى بلادهم الأصلية .

وقرر عضو بريطانى من أعضاء اللجنة، فى حزم، أن بريطانيا العظمى ترغب فى مساعدة المشردين الوافدين من مختلف الجهات، بوسائل برلمانية .

وأبدى المندوب السويدى أنه يوجد فى السويد ما يقرب من ١٩٠,٠٠٠ مهاجر . ويمكن منح عدد كبير منهم فيما بعد جنسية البلد الذى يأويهم . ويبدو أن ما تلتويه السويد من الاحتفاظ باللاجئين اليهود الذين هم من أصل ألمانى وجاءوا للاقامة فيها، أمر بعيد عن كل شك .

ورأى كثير من أعضاء اللجنة عدم ملاءمة الوقت لبحث مسألة فلسطين نظرا للمفاوضات الدائرة بشأنها . وصمم عدد قليل من المندوبين، ومنهم مندوب بلجيكا، على أنه من العسير إيواء أشخاص مشردين نظرا للحالة الاقتصادية الحاضرة فى كثير من البلاد . وذكر المندوب النمساوى أن وجود ٤٥٠,٠٠٠ شخص من المبعدين فى أراضى بلاده عبء يثقل به كاهل النمسا كثيرا .

وأخيرا ، كانت مشكلة المشردين الألمان فى الدنمرك موضع تدخل . فأشار واضع هذا التقرير إلى أن ما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ مهاجر من هؤلاء كانوا موجودين فى الأراضى الدنمركية وقت تحريرها ، ولا ريب أن كثيرا منهم يودون العودة إلى بلادهم . ويرى الدنمركيون أن بلادهم لا تستطيع أن تلتزم بايواء مثل هذا العدد من المشردين . ولذلك اتجهت النية إلى إخراجهم جميعا من أرض الوطن منذ سنة ١٩٤٥ . ووجه نظر اللجنة كذلك إلى أن ٣٠٠,٠٠٠ مشرد تقريبا يجدون فى شلزفيج الجنوبية ملجأ موقتا . وقد أعلن ، فى قوة ، أن النزاع القائم منذ عشرات السنين بين العنصرين الدنمركى والألمانى فى جنوب شلزفيج ، لا يمكن حسمه بطريقة عادلة اذا ظلت هذه المنطقة تأوى ٣٠٠,٠٠٠ ألمانى لا تربطهم بالسكان الأصليين أية صلة .

وبعد مناقشة عامة مستفيضة ، شكلت لجنتان للصياغة . وسنقصر كلامنا هنا على لجنة الهجرة التى عهد إليها بوضع مشروع قرار وافقت عليه اللجنة العامة فى اليوم التالى ، وهو وارد فى مجموعة الوثائق التمهيدية .

وقد عقدت اللجنة الفرعية ، التى ألفت فى سان موريتز ، اجتماعا فى باريس من ٤ إلى ٦ يناير سنة ١٩٤٧ ، لدراسة المسألتين السالفتى الذكر على ضوء الحوادث التى توالت منذ ذلك الحين ، ولوضع توصيات نهائية تمهيدا للمؤتمر البرلمانى الدولى الذى سيعقد فى أبريل المقبل . وكانت هذه اللجنة الفرعية مكونة من :

١ — مسيو كريسماس مويلر (الدنمرك) ، وزير الخارجية سابقا ، رئيسا للجنة .

٢ — مسيو ا . لودفيج (النمسا) ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس الوطنى .

٣ — مسيو ا . دوشاشيك (تشيكوسلوفاكيا) ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالجمعية التأسيسية .

٤ — مسيو هـ . لامبوت ، عضو مجلس النواب (بلجيكا) .

٥ — مسيو مبروت ، عضو اللجنة الوطنية (فرنسا) ، بدلا من مسيو جان منجوز وكيل وزارة التجارة والتوزيع وقتئذ ، الذى حالت أعماله الحكومية دون الاشتراك فى اللجنة موقتا .

٦ — الميجر پول ، عضو مجلس العموم (بريطانيا العظمى) .

٧ — الآنسة ن . س . ك . تنديلو ، النائبة بالمجلس الثانى للولايات العامة (البلاد المنخفضة) .

٨ — مندوب ثامن لتمثيل الولايات المتحدة ، واعتذرت الشعبة الأمريكية من عدم تعيينه .

وكان يتعين على اللجنة الفرعية أن تعنى ببحث مسألتى الهجرة وتعويض خسائر الحرب معا ، ولكنها لم تنفق وقتا طويلا فى بحث المسألة الأولى ، لأنها تبينت أنه لم يحدث ، منذ صيف سنة ١٩٤٦ حدث هام يتطلب تعديل المشروع الذى تمت الموافقة عليه فى سان موريتز . ولذلك تقرر بالإجماع توصية مؤتمر القاهرة بقبول النص الذى تمت الموافقة عليه فى شهر أغسطس من السنة الماضية .

وألح مندوب الشعبة النمساوية كثيرا فى بيان الصعوبات العظيمة التى تصادفها بلاده من جراء وجود ٦٠٠,٠٠٠ من المبعدين فى النمسا ، وبعث مندوب الشعبة الدنمركية إلى أعضاء اللجنة الفرعية بصور من المذكرات التى تبودلت ، خلال المدة من يوليه إلى أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، بين الدنمرك وبريطانيا العظمى ، بشأن مشكلة شلزفيج الجنوبية .

المسألة الرابعة من جدول الأعمال

تعويض خسائر الحرب

تقرير

مقدم باسم " الهيئة الفرعية لدراسة المسائل الاقتصادية " من الآنسة ن.س. كورى تنديلو ،
النائبة بالمجلس الثانى للولايات العامة (البلاد المنخفضة)

نذكر مع الشكر أننا استعنا ، فى وضع هذا التقرير ، بتقريرى مسيو ج. منجوز (فرنسا) ومسيو هنرى لامبوت (بلجيكا) ، اللذين قدما فى اجتماعات الاتحاد البرلمانى الدولى بكوبنهاجن من ٢٥ إلى ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ ، وكذلك بتقرير مسيو منجوز الذى قدم فى اجتماعات سان موريتز من ٢٩ إلى ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٦ ، وبمضابط هاتين الدورتين واللجنة الفرعية التى عقدت فى باريس من ٤ إلى ٦ يناير سنة ١٩٤٧ ، وبالمذكرات والأسئلة التى حررت بعناية مكتب الاتحاد فى جنيف ، وبالمذكرات المقدمة من المملكة المتحدة ، وفرنسا ، والدانمرك وتشيكوسلوفاكيا ، والبلاد المنخفضة عن الخسائر التى أصابتها .

١ — لمحة تاريخية

حين كانت رحى الحرب العالمية الأخيرة لا تزال دائرة وبات النصر قريب المنال ، بدأت مؤتمرات الدول العظمى تدرج فى أعمالها مسألة كيفية قيام الدول المغلوبة بدفع الخسائر وموعد دفعها .

وبعد مناقشة قصيرة فى مؤتمر " يالتا " (فى فبراير سنة ١٩٤٥) ، أقر مؤتمر موسكو التحضيرى (مايو — يونيه سنة ١٩٤٥) بعض المبادئ العامة على الوجه الآتى :

(أولا) نزع سلاح ألمانيا .

(ثانيا) معاملة ألمانيا كوحدة اقتصادية .

(ثالثا) عدم منح ألمانيا اعتمادات من الخارج لأغراض التعويض .

(رابعا) استيفاء التعويضات فى صورة مهمات ، و بضائع ، وآلات ، وتوظيف فى الخارج ، واستنزال من رأس المال.

(خامسا) عدم قبول الدفع نقدا إلا بصفة استثنائية .

(سادسا) عدم تجاوز مستوى المعيشة فى ألمانيا متوسط مستواها فى سائر أوروبا .

(سابعا) وفاء ألمانيا بثمن البضائع التى تستوردها .

(ثامنا) توزيع الأنصبة فى التعويضات على الوجه الآتى :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ... ... ٥٦٪

بريطانيا العظمى ... ... ٢٢٪

الولايات المتحدة ... ... ٢٢٪

أما البلاد الصغيرة ، فتأخذ قسطا ضئيلا من أنصبة الدول العظمى .

وقد درست هذه المبادئ بالتفصيل ، فى مؤتمر "بوتسدام" (يوليو — أغسطس ١٩٤٥) . ورغم صياغة البند الثانى من اتفاق بوتسدام ، قسمت الأراضى الألمانية إلى منطقة شرقية (روسيا و بولندا) وأخرى غربية . وكان مفهوما أن تحصل روسيا على مايأتى :

(أ) جميع التعويضات الناتجة من المنطقة الروسية .

(ب) ١٠٪ من التعويضات الناتجة من المناطق الأخرى بغير مقابل .

(ج) ١٥٪ من التعويضات الناتجة من المناطق الأخرى مقابل منتجات أخرى من المنطقة الروسية .

(د) جميع الموجودات الألمانية فى بلغاريا ، وفنلندا ، ورومانيا ، والمجر ، وكذلك فى منطقة الاحتلال الروسية فى النمسا .

ومن جهة أخرى تتعهد روسيا بدفع التعويض المستحق لبولندا ، وتتنازل عن المطالبة بحقها فى الذهب الذى وضعت قوات الحلفاء يدها عليه فى ألمانيا .

ومن ثم كان على الدول الأخرى، أن تتقاسم فيما بينها التعويضات الواردة من المنطقة الغربية بنقص قدره ٢٥ ٪ ، يضاف إليها الموجودات الألمانية فى جميع البلاد ، عدا ما كان مخصصا لروسيا ، وكذلك الذهب الاحتياطى المحجوز بألمانيا .

ويتعين — لعدالة الحكم على الحالة — التسليم بأن قسطا كبيرا من التعويضات العينية متأت حتما من تفكيك المصانع الحربية ، التى يزيد ما يوجد منها فى المنطقة الغربية عما يوجد فى المنطقة الشرقية بكثير .

وأخيرا رؤى عقد مؤتمر لتوزيع دفعات التعويض الألمانية بين الدول الغربية . وقد عقد المؤتمر بباريس ، فى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٤٥ ، وحدد النسبة المئوية التى تؤول إلى كل بلد بما يوازى نصيبه فى الخسائر ، وهى محددة على الوجه الآتى :

الفئة " ا " ، وتشمل الأموال الألمانية من كافة الأنواع ، المخصصة للتعويضات والتى لا تدخل فى الفئة " ب " .

الفئة "ب" وتتألف من الآلات الصناعية وغيرها من التجهيزات المقومة لرأس المال والتى انتزعت من ألمانيا ، وكذلك البواخر التجارية وسفن الملاحة الداخلية .

ويكون لكل دولة من الدول الموقعة على الاتفاق الحق فى أخذ الحصة التى خصصت لها بالنسبة المئوية لمجموع قيمة كل من الفئتين " ا " و " ب " تبعا للجدول الآتى :

جدول الحصص

البلاد	فئة "ا"	فئة "ب"
البانيا	٠,٠٥	٠,٣٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٨,—	١١,٨٠
استراليا	٠,٧٠	٠,٩٥
بلجيكا	٢,٧٠	٤,٥٠
كندا	٣,٥٠	١,٥٠
الدنمارك	٠,٢٥	٠,٣٥
مصر...	٠,٠٥	٠,٢٠
فرنسا	١٦,—	٢٢,٨٠
المملكة المتحدة	٢٨,—	٢٧,٨٠
اليونان	٢,٧٠	٤,٣٥
الهند	٢,—	٢,٩٠
لوكسمبورج	٠,١٥	٠,٤٠
النرويج	١,٣٠	١,٩٠
نيوزيلندة	٠,٤٠	٠,٦٠
البلاد المنخفضة	٣,٩٠	٥,٦٠
تشيكوسلوفاكيا	٣,—	٤,٣٠
اتحاد جنوب أفريقيا	٠,٧٠	٠,١٠
يوجوسلافيا	٦,٦٠	٩,٦٠
	١٠٠,—	١٠٠,—

وفضلا عن ذلك تقرر بالإجماع إنشاء وكالة لشئون التعويضات من دول الحلفاء فى بروكسل، كما تم الاتفاق على وضع إجراءات عادلة للعود الى التعامل بالذهب.

وزيادة على هذه الحصص، يسمح لكل دولة بالحصول على ما يلزمها من المنتجات الألمانية مثل الفحم ، على أن يؤخذ من فائض الإنتاج العادى ، ويدفع ثمنه بالدولار .

هذه هى المبادئ التى تم بموجبها إلى الآن استيفاء التعويضات العينية ، والدفع بالذهب من الدول المغلوبة .

أما عن نزع السلاح الصناعى من المنطقة الغربية فى ألمانيا ، فيتعين أن نضيف الى ما تقدم أن سلطة تحديد المدى الذى يذهب اليه فى تفكيك المصانع الألمانية ، تركت كلها الى مجلس الحلفاء للمراقبة فى ألمانيا . ولم تنشر أية قائمة عن الإنشاءات الصناعية ، أو فئات الصناعات التى يشملها هذا الأمر ، ومن ثم ليس فى وسع أعضاء البرلمانات معرفة النتائج التى تسنى للدول المذكورة فيما تقدم الوصول اليها بفضل تلك التدابير .

٢ — مطالب البلاد الممثلة

وقد أرسلت المطالب المقدمة من البلاد المستحقة لنصيب من موارد المنطقة الغربية ، خلال الأشهر السابقة على مؤتمر باريس، الى حكومات الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا العظمى ، وإرلندا الشمالية ، وفرنسا .

وجعلت هذه المعلومات سرية ، وترك لكل حكومة الحرية فى إذاعة قيمة ما تطالب به . وقد أذيعت هذه البيانات فى البلاد المنخفضة فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥

وتتضمن البند الخامس، من القرار الذى اتخذه الاتحاد البرلمانى الدولى فى " سان موريتز " (يراجع هذا التقرير فيما بعد) ، تكليف لجنة فرعية بأن تجمع ، بكل ما لديها من وسائل، المعلومات التى من شأنها بيان الحالة الصحيحة عن خسائر الحرب فى كل بلد ورغباته فى هذا الصدد . فاتصل المكتب البرلمانى الدولى بوكالة الحلفاء للتعويضات فى بروكسل ، التى تعد مركزا إداريا ؛ لكنها رفضت الإبانة عن هذه الأرقام ، واستندت فى رفضها إلى أنها تجهل ما إذا كانت جميع الدول الممثلة تقبل نشر مطالبها ، ولذلك اقترحت على المكتب البرلمانى الاستعلام عن ذلك من الحكومات على انفراد .

ولما لم يكن ممكنا تنفيذ الاقتراح نظرا لضيق الوقت ، فقد طلب من الأعضاء السبعة ، الذين تتألف منهم اللجنة الفرعية التى دعيت للاجتماع بباريس فى مستهل يناير سنة ١٩٤٧ ، وهم

ممثلو الدانمارك ، و بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، و بلجيكا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والأراضى المنخفضة ، والنمسا — أن يتزودوا بجميع البيانات الخاصة بخسائر الحرب التى تحملتها بلادهم والمطالب التى قدمتها .

وسنبين فى الصفحات التالية ، فى إيجاز ، ما قدمته تلك البلاد من مطالب ، وما حصلت عليه من تعويضات قبل أول يناير سنة ١٩٤٧

الدنمرك

بلغ مجموع ماطالبت به هذه الدولة تعويضا ١٦٨٥ مليون دولار ، بسعر الدولار فى سنة ١٩٣٨ وهو ٤,٦٠ كورون دنمركى .

أما أساس هذه المطالب فهو أعمال الإرهاب العديدة التى ارتكبها الألمان ضد السكان . وأهم هذه الأعمال ، وأخطرها ، هو نزع سلاح الجيش والبحرية الدنمركيين ، الذى تم فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٤٣ ، ونفى مجموعات كثيرة من الشيوعيين واليهود وبعض البوليس الدنمركى فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٤

وقد قتل أثناء الاحتلال ، فى المدة من ابريل سنة ١٩٤٠ إلى مايو سنة ١٩٤٥ ، نحو ٣٠٠٠ من الرعايا الدنمركيين ، وأصيب ٣٠٠٠ بعاهات دائمة ، واعتقل الألمان ١٧,٠٠٠ فى السجون ومعسكرات الاعتقال . وتسعى الدولة الدنمركية لتعويض رعاياها الذين كانوا ضحية أعمال الدولة المحتلة ، عن الخسائر التى تكبدوها والحرمان الذى عانوه .

وقد أمكن الأمة الدنمركية أن تتفادى نسبيا ما نكبت به بعض المناطق الأخرى ، التى كانت مسرحا للعمليات الحربية المباشرة . ومن ثم لم تبلغ خسارتها المادية من الجسامة ما بلغته فى تلك المناطق .

وفيما يلى بيان المطالب الدانمركية على سبيل التعويض :

	كورونات دنمركية بالمليون
(أولا) مصروفات حربية :	
مهمات حربية صودرت ، وبواخر أغرقت أو أخذت أو حجزت ، ورفع ألغام ، وتجهيز فرقة دنمركية فى السويد ، ومصرفات حركة المقاومة الدنمركية ، واستعمال منشآت حربية دنمركية	١٧٨٦

	كورونات دنمركية بالمليون
ما قبله	١٧٨٦

(ثانيا) خسائر فى الأرواح وإصابات :

جنود جرحى ، وتعويضات عن فقد عائلى الأسر أو حبسهم ، وتأمين ضد الحوادث ، وترتيب معاش لرجال البوليس المنفيين ولغيرهم من التجار والبحارة والصيادين وموظفى الادارة المدنية ١٦٧

(ثالثا) تكاليف الاحتلال الألمانى :

دفعات إجبارية ، ومنح اعتمادات لألمانيا وخسائر فى الصناعة والتجارة ، ومصروفات تحملتها الصناعة والتجارة والملاحة والموانى وأعمال حماية الشواطىء والسكك الحديدية والمواصلات بصفة عامة والطرق والزراعة، وخسائر فى منقولات الأشخاص والعقارات والمنشآت الأخرى ٩٢١٦

(رابعا) مطالب مختلفة عامة أو خاصة :

الصناعة والتجارة والملاحة ، ومطالب من الأفراد والبيوت التجارية ، ونفقات للرعايا الدنمركيين الذين أكرهوا على مغادرة البلاد ، ونفقات نشأت عن وجود ٢٠٠,٠٠٠ مهاجر ألمانى وتصفية الجيش الألمانى ، ومبالغ دفعت لقوات التحرير البريطانية ٤٥٤

الجملة ١١٦٢٤

وهذا المبلغ ، لا يشمل التعويض عن العقارات التى يمتلكها الرعايا الدنمركيون المقيمون فى ألمانيا .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

	جنيهات استرلينية بالمليون
(أولا) الخسائر فى المنازل والمصانع والممتلكات الأخرى فى المملكة المتحدة ...	١٢٠٠
(ثانيا) خسائر تحملتها البحرية التجارية (لا تدخل فيها قيمة الأموال والبضائع المنقولة)	٤٠٠
الجملة	١٦٠٠

وهذا المبلغ يشمل الخسائر فى المستعمرات والأراضى فيما وراء البحار ، والمبالغ التى يتعين دفعها تعويضا عن الخسائر فى الأرواح وإصابات الأفراد .

ومن جهة أخرى تتنازل المملكة المتحدة عن كل تعويض قبل إيطاليا والدول البلقانيـــة وفنلندا ، مع التحفظات الآتية :

(ا) الاحتفاظ لها بالحق فى الأموال التى تملكها تلك الدول فى المملكة المتحدة .

(ب) الحصول على تعويض ، أقصاه الثلثـان من الخسائر التى حدثت والتعويضات التى طلبت فيما يختص بأملاك رعايا المملكة المتحدة فى البلاد المذكورة فيما تقدم .

فرنسا

	فرنكات فرنسية بسعر سنة ١٩٣٨ بالمليارات
(أولا) تخريبات ذات طابع حربى	٤٧٠
(ثانيا) استقطاعات من رأس المال (الزراعة والصناعة والتجارة والنقل والمواصلات ، ومواد حربية وعقارات وأمتعة شخصية ورفع ألغام ومبان موقتة وذهب وجواهر وأشغال فنية)	٣٠٠
(ثالثا) نفاد مخزونات	٦٠
(رابعا) عدم صيانة رأس المال أو تجديده	١٦٠
الجملة	٩٩٠

وهذا المبلغ لاتدخل فيه الخسائر التى وقعت فى الخارج ولا الذهب أو العملات الأجنبيـة . ويحتسب سعر العملة على أساس أن ٣٥,٥٠ من الفرنكات الفرنسية بسعر سنة ١٩٣٨ تعـادل دولارا واحدا بسعره فى سنة ١٩٤٥ ، وبذلك يصل المبلغ المذكور إلى ٢٧,٨ مليارا من الدولارات بسعر سنة ١٩٤٥

بلجيـكا

لم يرسل المنـدوب البلجيكى الأرقام الصحيحة عن الخسـائر التى تحملتها بلاده ، وآثر أن يقدم بعض الملاحظات العامة . فذكر أن بلجيكا لم تعترف بحق السكان فى الحصول على تعويض عن الخسـائر التى تحملوها ، إلى أن صـدر قانون فى أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وسبق أن أخذ بهـذا المبدأ فى ١٩١٩ عقب الحرب العالمية الأولى .

ولم تكن التعويضات عن خسائر الحرب ، منذ حرب ١٨٧٠ – ١٨٧١ حتى ذلك التاريخ ، إلا بمثابة عمل من أعمال التعاون الاجتماعي في حالة الشدة . ولذلك فتح قانون ١٩٤٦ الباب واسعا لطلبات التعويض عن خسائر الحرب التي قدمها الرعايا البلجيكيون ، رغم أن هذه المطالب ظلت مقصورة على الخسائر المادية الفعلية التي وقعت بطريق مباشر . فالرعايا الذين لا يتجاوز دخلهم السنوي حدا معينا يعوضون عن الخسائر تعويضا كاملا .

أما غيرهم فيحصلون على تعويض جزئي ، تبعا لحالة المالية العامة . وجميع الخسائر التي تتجاوز ٨٠,٠٠٠ فرنك بلجيكي لا تعوض إلا جزئيا .

ولما كانت الصحف قد نشرت المطالب البلجيكية قبل المانيا ، منذ الاجتماعات الأخيرة للجنة الفرعية ، فإننا نقتصر على إيراد بعض البيانات العامة عن التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية البلجيكية في اجتماع صحفي عقد في ٢١ يناير سنة ١٩٤٧ ، قال :

" طلبت بلجيكا في مذكرتها المؤرخة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ تصحيح حدودها الشرقية ، كما طلبت في مذكرة ثانية ، سلمت إلى وكلاء وزراء الخارجية للدول الأربع العظمى في لندن ، مواد أولية هي (٦,٦ مليون طن من الفحم سنويا ، وملح ، وكلسيوم ، وباريوم ، ونصف مليون متر مكعب من الخشب الناتج من الغابات القائمة إلى جوار الحدود البلجيكية) وطلبت كذلك إمدادها بالطاقة الكهربائية . وفي حالة منح بلاد أخرى امتيازات لاستغلال المناجم في ألمانيا ، تطالب بلجيكا بمنحها امتيازات مماثلة في منطقه الروهر .

" ثم إنها تطالب بإعادة الحرية التامة للنقل النهري في الرين ، والحيلولة دون الإجراءات التي تتخذها المشروعات الألمانية لتحويل حركة المرور التجاري عن الموانى البلجيكية ، ورد بعض وحدات من السفن النهرية التي تسير في الرين إليها ، ليتسنى لها إعادة تكوين بحريتها في الرين ، وإنشاء قناة تصل الرين بالدانوب ، وأخرى تصل الرين بليسكو مارة بأنفرس . كما تطالب باعادة بعض الآثار الفنية ، ووثائق المحفوظات . "

تشيكوسلوفاكيا

يبلغ المجموع الكلي لخسائر الحرب ، التي تحملتها تشيكوسلوفاكيا ١١٥٧٣ مليون دولار ، بسعره في سنة ١٩٣٨ ، منها :

١١٠٦٨ مليون دولار بسعره في سنة ١٩٣٨ على سبيل التعويض .

٥٠٥ » » » » » » الرد .

ويرغب مندوب تشيكوسلوفاكيا فى تذكير الدول التى يعنيها الأمر ، أن القرار الذى اتخذ فى باريس ، فى شأن التعويضات ، يشمل فئات ثلاثا من الموارد الاقتصادية التى يمكن الالتجاء إليها للوفاء بالتعويضات . وهذه الفئات هى : الوفاء على صورة خدمات ، والإنتاج العادى ، والبضائع المخزونة .

ولما لم يكن لتشيكوسلوفاكيا منفذ مباشر إلى البحر ، فإن طرق مواصلاتها مع بلاد أوربا الفردية يجب إلى حد بعيد أن تمر بالأراضى الألمانية .

ولهذا السبب ترغب الجمهورية التشيكوسلوفاكية رغبة أكيدة ، فى أن تشمل التعويضات المطلوبة من ألمانيا تكاليف مرور المواصلات الحديدية والتلغرافية بالأراضى الألمانية .

وفضلا عن ذلك ، ترى من حقها أن تطالب ألمانيا بتسليمها مليونا ونصف مليون طن من الفحم سنويا لمدة عشر سنوات . ويمكنها كذلك أن تطالب بألف طن من المطاط الصناعى شهريا ، مالم تتفكك مصانع المطاط الصناعى الألمانية ، وتدرج أدواتها ضمن موارد الوفاء بالتعويضات .

البلاد المنخفضة

يبلغ ما تحملته مملكة البلاد المنخفضة ، من خسائر ترتبت على العمليات الحربية وعلى احتلال العدو لأراضيها ، ٢٥,٧ مليارا من الفلورين ، على أساس سعره قبل الحرب (سنة ١٩٣٨) ، وهو ما يعادل ٤٥ مليارا من الفلورين اليوم وذلك لنفقات التعمير فى الوقت الحاضر ، نظرا لانخفاض القيمة الحالية للعملة . ويتكون هذا المبلغ من البنود الآتية :

نوع التعويض :

دولارات بالملايين

(أولا) خسائر مادية ، صناعة ، تجارة ، بنوك ، تأمينات ، ملاحة عامة ، ملاحة ساحلية ، مصايد ، موانى وإنشاءات مينائية ، حرارات ، جسور ، طرق ، زراعة ، بساتين ، أموال ثابتة عامة ، منقولات وأمتعة شخصية ، ذهب ، عملات أجنبية ، أموال موظفة ، مجوهرات ، آثار فنية ، منازل ومبان عامة ٦٢٨٤

(ثانيا) نفقات حربية ، خسائر ترتبت على عدم كفاية الإنتاج قبل ٧ مايو سنة ١٩٤٥ ، وبعده ٤٥٦٤

دولارات بالملايين

(ثالثا) خسائر ترتبت على نقل جزء من الإنتاج إلى ألمانيا بالإكراه ٣٣٠٠

يضاف إلى هذه المبالغ نفقات الاحتلال الألمانى وقدرها ٥٢٢٤

فإذا قسمت التعويضات العينية ، الناتجة من المنطقتين البريطانية والأمريكية فى ألمانيا بين الحلفاء ، بعد خصم ٢٥ ٪ قيمة النصيب الذى يؤول إلى روسيا وبولندا — لكان من حق البلاد المنخفضة الحصول على ٥,٦ ٪ من التجهيزات الصناعية والبواخر ، و ٣,٩ ٪ من الأموال الباقية . وقد حصلت حتى الآن على هذه الأنصبة بانتظام ؛ إذ سلم إليها عشرون باخرة كبيرة ، وثلاثة من أعظم المصانع الحديثة .

وتصر البلاد المنخفضة على القول بأنه لايسعها أن تقبل غير التجهيزات الحديثة ، على أن تكون فى حالة جيدة جدا ، وبأنه يتعين عليها أن ترفض الآلات التى طال عليها القدم ، وأصبحت فى حالة رديئة ، لأن قطع الغيار والمواد الأولية واليد العاملة لإصلاحها ناقصة نقصا تاما .

وتبلغ قيمة البواخر التى استوفى منها التعويض إلى الآن ١٢ مليون " ريخسمارك " تقريبا فى حين أن التجهيزات الصناعية تبلغ نحو ١٥ مليون " ريخسمارك " .

وتعد مسألة الأموال المسروقة التى وجدت بألمانيا مسألة مستقلة . وتبين أن ٦٠ ٪ من تلك الأموال خليق بالتجديد ، أما الباقى فقد أصابه التلف إلى حد أفقده كل قيمته .

وتبلغ قيمة الأموال التى سرقها الألمان ، خلال سنى الاحتلال ، ٣٦٤٠ مليون فلورين ، بحسب سعره فى سنة ١٩٣٨ . وقد استردت البلاد ما يعادل ١٢٠ مليون فلورين من هذه الأموال بعد التعرف عليها ، وتشمل ٢٢ مليون فلورين من القيم المنقولة ، وأكثر من نصف المسروق من القاطرات وعربات السكة الحديد ، و ٨٠ ٪ من الآثار الفنية التى كانت قد اختفت .

ولا حاجة إلى القول بأن قيمة الأموال التى تم التعرف عليها خصمت من المطالب الأصلية.

وهناك عدد كبير من المنشآت الصناعية الهامة التى لم تستطع البلاد المنخفضة استردادها . نذكر منها على سبيل المثال : محتويات مصنع المحركات الكهربائية فى "دوردخت" ، وقد أعيد عدد صغير من الآلات فقط دون المحركات الكهربائية ، ومن شأن ذلك حدوث تأخير جدى فى إعادة تعمير البلاد ، ولذلك يشاهد أنه بعد سنة ونصف ، من القرار الذى اتخذ فى باريس ، يسير التعمير القومى ببطء شديد ، نتيجة لضآلة الأموال التى وزعت إلى الآن طبقا لذلك القرار .

ومن ثم يتعين أن تزاد المطالب الهولندية زيادة محسوسة ، تعويضا عن الوقت الذى يجب أن يفوت قبل أن يعود النظام الصناعى والزراعى فى البلاد سيرته الأولى .

ثم إن البلاد المنخفضة قدمت إلى الدول فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦ مذكرة تتضمن عددا من المطالب ، بعضها اقتصادى وبعضها الآخر خاص بالحدود .

ويلاحظ أن الخسائر التى تحملها الاقتصاد الوطنى، بلغت نسبة مرتفعة للغاية، بحيث لا يتحقق التعويض عنها تعويضا كافيا ، إذا ما سلخت قطعة من أرض ألمانيا وضمت إلى البلاد . فضلا عن أن الشعب الهولندى لا يقبل بطبيعته ضم أرض إليه ، ولذلك قصرت الحكومة الهولندية مطالبها فى هذا الشأن على إجراء بعض التصحيح فى الحدود بقصد تقصير الحد الفاصل بينها وبين ألمانيا ، وتحسين المواصلات الداخلية والمرور فى القنوات والطرق المائية.

أما الرغبات الاقتصادية ، فتشمل منح بعض الامتيازات الخاصة بالمناجم على الضفة الشرقية لنهر الرين ، وصد جميع المحاولات التى ترمى إلى المنافسة غير المشروعة من جانب الموانى البحرية الألمانية ، ومراقبة إنشاء نظام القنوات فى ألمانيا ، وإدخال بعض التعديلات على هذا النظام ، ومراقبة نظام النقد الألمانى .

النمسا

لئن كان كثير من البلدان يعتبر النمسا حليفة لألمانيا ، ودولة من الدول المهزومة ، فإن النمسا أوضحت بلسان مندوبها كيف اجتاحتها ألمانيا فى مارس سنة ١٩٣٨ ، وكيف ارتكبت فيها ألوانا مختلفة من أعمال الإرهاب حين كان العالم بأسره يقف صامتا . وأذيعت نشرات كثيرة على أنها صادرة من النمسويين مع أنها من صنع الألمان . وجرى نوع من الاستفتاء الإلزامى كان أساسا لوقائع أخرى متسمة بطابع التحكم .

وعلى ذلك فإن النمسا، تطالب بحقها التاريخى فى الحصول على تعويضات، ومع ذلك يصعب التمييز بين الأموال الألمانية الحقة ، وبين ما كان منها نمساويا فى الأصل ثم صادره الألمان أثناء الاحتلال ، مثل الذهب الاحتياطى للبنك الوطنى فى النمسا ، والآثار الفنية ، ومنها الأوانى الكنسية أو أدوات العبادة ، والمعادن الثمينة .

وقد لجأ الألمان فى النمسا أيضا إلى استعمال طريقتهم المشهورة (كريدت كاسنتشين) التى اضطرت المنشآت العامة والخاصة إلى قبولها .

ثم إن تقدير نفقات الاحتلال سيكون مرتفعا جدا ، إذ كانت النمسا مسرحا لمعارك عنيفة. ويترتب على ذلك أنه لا يمكن عمل حساب ختامى عن تعويضات الحرب ، إلا بعد إبرام معاهدة الصلح . فضلا عن أن النمسا ما زالت حتى الآن تحت احتلال دول الحلفاء ، ويتعين عليها أن تتحمل نفقاته التى تبلغ ١٥٪ من ميزانيتها . وتشكو النمسا من أنه ليس ثمت ما يدعو إلى هذا الاحتلال ، نظرا إلى أن رحى الحرب قد توقفت منذ مدة .

٣ — المناقشات التى دارت فى الاتحاد البرلمانى الدولى حول هذه المسألة

حين كانت الدول العظمى تتفاوض فى هذه المسألة الهامة ، وعقب المحادثات التى جرت بينها ، كان الاتحاد البرلمانى الدولى يعالجها من ناحيته ، وأدرجت فى جدول أعماله لمناقشتها ، وهو أمر لا يدعو إلى الغرابة .

وقد أحيلت هذه المسألة فى الاجتماع التمهيدى ، الذى عقد بجنيف فى ١٢ و ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، على لجنة استئنافية للمسائل الاقتصادية والاجتماعية ، عهدت إلى مسيو منجوز (فرنسا) ومسيو لامبوت (بلجيكا) بتقديم تقرير عنها فى اجتماعات كوبنهاجن (أبريل سنة ١٩٤٦) . وهكذا جرت المناقشات الأولى حول هذه المسألة ، فى تلك العاصمة الجميلة : عاصمة البلد الذى كان هو نفسه ضحية اعتداء الاشتراكية الوطنية والاحتلال الألمانى .

وظهر فى وضوح أثناء الاجتماع أن جميع البلاد التى نكبت بالاحتلال ترغب فى الاحتفاظ لرعاياها بالحق فى تعويضهم تعويضا كاملا عن الخسائر التى أصيبوا بها .

وكان هذا النظر موضع التوضيح فى تلك الاجتماعات ، وخاصة من جانب ممثلى الدول التى خربت تخريبا شاملا أثناء الاحتلال الألمانى ، كفرنسا وبلجيكا والبلاد المنخفضة .

فهذه البلاد مفتقرة إلى الأدوات والمواد الأساسية لتستطيع استئناف العمل .

وليس غريبا كذلك أن تنصب المطالب الخاصة بالتعويضات على الوفاء عينا ، لأن الوفاء نقدا لا طائل تحته .

وفى الواقع ، لم تكن الأدوات والمواد الأولية التى لها ضرورة قصوى للتعمير (كالخشب والحديد والأسمنت والزجاج والطوب والآلات) متوافرة فى بلاد أخرى . كما أن الألمان كانوا قد نقلوا من تلك البلاد مئات الألوف من أكثر العمال كفاية بحيث إن الحاجة إلى البضائع نصف المشغولة والمنتجات المنتهية كانت من العجلة بمكان .

وقد لفت مستر رايس ديفيز (بريطانيا العظمى) رئيس اللجنة نظر المندوبين إلى ما يترتب على الوفاء بالتعويضات عينا من نتائج . وأشار الى أن استيراد انجلترا للفحم الألمانى عقب الحرب العالمية الأولى ، أدى الى إغلاق نصف مناجم الفحم فى لنكشير وبلاد الغال ، ونتج عن ذلك انتشار التعطل انتشارا واسعا .

وأضاف الى ذلك قوله إن الوسيلة الوحيدة للوصول الى بعث أوروبا اقتصاديا هى انتشال المانيا من الركود الذى تعيش فيه .

وبسط مستر رايس ديفيز فى وضوح أن مسألة تعويض خسائر الحرب ، هى مسألة ذات صبغة دولية يتعين حلها عن طريق التعاون بين الشعوب . وثبت من المناقشات التى تلت هـذا التدخل أن الفحم كان فى الواقع من المواد التى تفتقر اليها أغلب البلاد المستحقة للتعويض أشد الافتقار ، لاستعادة نشاطها الاقتصادى ونمو أداتها الصناعية .

ولذلك كان قرار الدول العظمى ، ومؤداه عدم إمكان الحصول على الفحم إلا من فائض الإنتاج الألمانى على أن يدفع ثمنه بالدولار ، مثار نقد شديد .

وقد أوضح كل من المقررين ، استنادا إلى الحجج الخاصة ببلده ، أن الدول العظمى كانت تهدف من وراء هذا القرار إلى تفادى تكرار الأخطاء التى ارتكبت غداة الحرب العالمية الأولى . وذلك بأنه كان لما فرض على المانيا من الدفع نقدا أخطر النتائج على النظام النقدى لبلاد كثيرة ، فكان لا معدى إذن عن حل مسألة التعويضات ، لا على أساس مالى ، بل على أساس اقتصادى ، وهى وسيلة تقرب كثيرا من الواقع وتتميز بطابع الدولية ؛ إذ يهدف مثل هـذا الحل إلى تثبيت الحياة الاقتصادية لجميع البلاد المنكوبة فى علاقاتها فيما بينها ، ما دام الغرض النهائى هو رفع المستوى الاقتصادى العالمى مع تشجيع الاستخدام الكامل ، سواء فى الصناعة أو فى التجارة أو فى النقل .

وهـذا هو السبب فى أن الدول العظمى اتفقت منذ البدء على ألا تعطى البلاد على سبيل التعويض أى نوع من البضائع التى ليست فى حاجة اليها لاستعمالها الخاص .

وقد أشار مسيو لامبوت فى تقريره الى اتفاقات (بريتون وودز) والى ما هو مخول لبنك التعمير الدولى من منح قروض طويلة الأجل وقصيرته ، تساعد فى سهولة على إنعاش التجارة الدولية بخفض الرسوم الجمركية و إزالة رسوم التصدير ، رغم صعوبة الحصول على مثل هـذه الاعتمادات بالنسبة للبلاد التى تفتقر الى احتياطى من الذهب أو من العملات الأجنبية .

أما مسيو منجوز فلم يقتصر فى تقريره على المطالبة بحق التعويض الكامل عن الخسائر لجميع سكان المناطق المخربة فحسب ، بل ارتأى أيضا منح تعويض إضافى لجميع الذين يقبلون إعادة بناء عقاراتهم المتهدمة طبقا لخطط التعمير العامة التى وضعتها حكوماتهم ، بحيث تصبح قيمة ممتلكاتهم الجديدة ممثلة لقيمة الأعيان التى كانوا يمتلكونها فى سنة ١٩٣٩

وقد أسفرت تلك المناقشة عن الاقتراع على القرار الآتى بعد ، والذى وافقت عليه لجنـة المسائل الاقتصادية والاجتماعية فى كوبنهاجن ، وهو :

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة لمجلس الاتحاد البرلمانى الدولى :

(١) ترى أن الاجراءات الخاصة بالتعويض عن خسائر الحرب والتعمير ، سواء أكانت إجراءات قوميـة أم دولية ، يجب أن تقوم على أساس الاعتراف بحق كل بلد وكل فرد فى التعويض الكامل عن الخسائر التى تحملها .

(٢) وأنه فى ترتيب التعويضات التى تؤول إلى المنكوبين ، يجب أن تكون الأفضلية للتعويضات العينية .

(٣) وتلاحظ اللجنة أن تعويض المنكوبين تعويضا كاملا ، وكذلك التعويض الإضافى لأولئك الذين يقبلون إعادة بناء عقاراتهم المخربة أو التالفة طبقا لمشروع تضعه السلطة المختصة، أمر قوبل بالترحيب الكثير .

(٤) وتعلن أنه من الضرورى قيام البلاد التى فرض عليها التعويض بالوفاء فى أقرب فرصة ممكنة بما عليها من عناصر التعويض الضرورية ، كالمواد الأولية، والأراضى ، وأدوات الصناعة ، والمواد الغذائية، والعمال . . . الخ .

(٥) وإزاء ما يواجه معظم البلاد المنكوبة من استحالة تعمير ما تخرب من ممتلكاتها ، وما قد يحدثه نقل أموال كثيرة من تأثير على التوازن الاقتصادى والمالى، تسجل اللجنة موافقتها على ما تم فى مؤتمر "بريتون وودز"، ولا سيما إنشاء صندوق النقد الدولى و بنك التعمير والإنشاء، وترجو زيادة الوسائل الموضوعة تحت تصرف هاتين المؤسستين .

(٦) وتلاحظ اللجنة أخيرا أن خطر التعطل الذى قد ينشأ عن الوفاء بالتعويضات عينا لا يعد عقبة جدية، وأنه قد يزول إذا وضعت خطة عالمية للتنظيم الاقتصادى تكون قابلة للتعديل ، كفيلة بتوفير الضمانات الضرورية .

وفى وسعنا أن نضيف أن الفقرة السادسة الخاصة بوضع خطة عالمية ، قد أضيفت بقصد معالجة خطر التعطل فى المستقبل، وهو الخطر الذى قد يترتب على زيادة التعويضات التى تستوفى عينا. ولذلك كان التفكير فى وضع الخطة منصرفا إلى جعلها قابلة للتعديل ، ومن ثم لا يصح أن تكون جامدة لا يتناولها التغيير أو التبديل .

ولما تعذر تحديد الخطوط الرئيسية لمثل هذه الخطة الاقتصادية العالمية ، إلا فى إطار من العبارات العامة نظرا لضيق الوقت ، فقد أدرج مشروع هذا القرار من جديد فى جدول أعمال اجتماعات سان موريتز (٢٩ — ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٦) ونوقش هذا القرار للمرة الثانية فى سان موريتز. و بسط كثير من المندوبين، ممن لم يحضروا اجتماعات كوبنهاجن، بعض الاعتبارات التى تعد جديدة للغاية. من ذلك أن أحد ممثلى مصر تلا مذكرة عبر فيها عن رأيه ومؤداه أن التعويضات وسيلة لمنع الحرب ، وأن الحرب العالمية التى دامت من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٥ كانت ، للمرة الأولى فى التاريخ ، حربا شاملة حقا ، وأن القواد العسكريين فى الدول المهزومة ، حوكموا كمجرمين عاديين ، وحكم عليهم بالإعدام دون مراعاة لوظائفهم. ولن يغيب عن بال رؤساء هيئة أركان الحرب العامة فى المستقبل، عندما يتهيأون لوضع خطط لشن اعتداء ما — أن الهزيمة

ستؤدى بقوادهم إلى المشنقة . ولم تعد هناك من حرمة للملكية الخاصة لسكان المناطق المحتلة . وفى ألمانيا كما فى غيرها من البلاد المهزومة يباشر المنتصرون تفكيك المصانع ، ويذهبون الى حد مصادرة منقولات السكان فى تلك البلاد وملابسهم . كما أن الأعيان المملوكة لرعايا دول الأعداء فى أراضى الأمم الظافرة تحجز بالطريقة عينها .

فاستنادا الى هذه النظرية يرى مندوب الشعبة المصرية ، فيما تقدم ، مبادئ جديدة فى القانون الدولى ، ربما تساعد على تفادى قيام حروب مقبلة اذ يجعل ما يرتقب من ورائها أقل جاذبية .

وذكر مندوب بلغاريا ، من ناحية ، أن بلاده ، التى تدخل ضمن البلاد التى فرض عليها دفع تعويضات ، بلاد زراعية بحتة ، وأنه ليس فى مقدورها دفع تعويضات إلا من انتاجها العادى . فيتعين عند احتساب مبلغ التعويضات مراعاة الحالة الاقتصادية فى الدول الأخرى .

وقال المندوب البلجيكى إن مؤتمر باريس لم يكتف بالاعتراف بمبدأ دفع التعويضات عينا ، بل إنه حدد أيضا حصة كل دولة . على أنه بعد القرارات التى اتخذها مؤتمر التعويضات فى باريس لم يلحظ أى تقدم محسوس فى هذا السبيل .

وإذ رأت اللجنة أن مشروع القرار ، الذى اقترح عليها فى كوبنهاجن ، لم يراع بقدر كاف القرارات التى وافق عليها مؤتمر التعويضات فى باريس — قررت فى سان موريتز بالإجماع ، ما عدا صوتا واحدا ، أن يستبدل بالمشروع السابق النص الآتى :

إن اللجنة الدائمة لدراسة المسائل الاقتصادية والمالية :

(١) ترى أن القاعدة المثلى لجميع الإجراءات الخاصة بالتعويض عن خسائر الحرب و بالتعمير ، سواء أكانت اجراءات قومية أم دولية ، يجب أن تبنى على الاعتراف بالحق المطلق لكل بلد ولكل فرد فى التعويض الكامل عن الخسائر التى تحملها .

(٢) وأنه فى ترتيب التعويضات التى تؤول إلى المنكوبين يجب أن تكون الأفضلية للتعويضات العينية . وهذا هو المبدأ الذى أخذ به اتفاق بوتسدام ، ونفذته وكالة الحلفاء للتعويضات عقب مؤتمر باريس فى سنة ١٩٤٥ ، بالنسبة للدول الموقعة عليه .

(٣) وتلاحظ اللجنة أن إقامة سلم عادل دائم مسألة مرتبطة بمسألة التعويضات وإعادة التعمير الدولى التى لا يمكن حلها إلا على أساس العدالة الاجتماعية . وهذه العدالة لا يمكن تحقيقها إلا بإيجاد توازن اقتصادى ومالى . وتعد اتفاقات "بريتون وودز" من أهم عناصر هذا التوازن ، اذا كانت الوسائل التى يملكها صندوق النقد الدولى و بنك التعمير والإنشاء أكثر سرعة وأوسع

مدى ، وكذلك بتثبيت حق الفرد فى العمل تثبيتا مطلقا ، وبإلغاء التعطل ، وبانشاء نظام للأمن الاجتماعى يتسنى للجماهير العاملة والتى لا غنى عن معاونتها أن تنعم فى ظله ، حيثما وجدت ، بالأحوال المعيشية والغذائية التى هى من حقها .

(٤) ومن ثم ترى اللجنة أنه يهم أكثر من ذى قبل وضع مشروع عالمى يتسنى بمقتضاه السير قدما بأعمال التعمير الدولى مع مراعاة المبادئ المتقدمة الذكر .

(٥) وتقرر اللجنة تشكيل لجنة فرعية تعنى بأن تجمع بكل ما تملك من وسائل ، وخاصة عن طريق وكالة الحلفاء للتعويضات ، وجميع المعلومات الكفيلة بتحديد الحالة الصحيحة لخسائر الحرب فى كل بلد ، ورغبات هذا البلد ، وما كان لتنفيذ دفع التعويضات عينا من نتائج ذات قيمة إن وجدت .

وهكذا أصبح منذ ذلك الوقت الاعتراف بالحق المطلق ، لكل بلد ولكل فرد فى التعويض الكامل عن الخسارة التى تحملها ، القاعدة المثلى لجميع الاجراءات الخاصة بالتعويض عن خسائر الحرب وبالتعمير سواء أكانت تلك الاجراءات قومية أم دولية ، الأمر الذى ربما خيب أمل بعض الناس . وبات ينظر الى التعويضات العينية ، كما كان ينظر اليها سابقا ، على أن لها الأفضلية ، وأضحى التفكير فى إيجاد توازن اقتصادى ومالى يسمح بالاحتفاظ بالاستخدام الكامل ، وفى تثبيت نظام للأمن الاجتماعى نتيجة مترتبة على اتفاقات "بريتون وودز" وآثارها . وكانت فكرة وضع خطة اقتصادية عالمية ، باعثة دائما على الترحيب ، وشكلت لجنة فرعية تعنى بجمع المعلومات الكفيلة بتحديد الحالة الصحيحة فى كل بلد ، ومطالبه ، وما كان لتنفيذ دفع التعويضات عينا من نتائج .

وتنفيذا لهذا القرار ، شكلت اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى لجنة فرعية من الشخصيات الآتية : مسيو كريستياس مولر (الدانمرك) والميجر بول (بريطانيا العظمى) ومسيو ج . منجوز (فرنسا) الذى حل محله فيما بعد زميله مسيو رامبوت ، لأن تعيينه وكيلا للوزارة فى ذلك الوقت حال بينه وبين حضور جميع الجلسات ، ومسيو هـ . لامبوت (بلجيكا) والدكتور ا . دوشاشك (تشيكوسلوفاكيا) ، والدكتور ا . لودفيج (النمسا) والآنسة ن . تنديلو (البلاد المنخفضة) .

وقد اجتمعت هذه اللجنة الفرعية فى باريس من ٤ الى ٦ يناير سنة ١٩٤٧ وقام جميع أعضائها إما بتقديم مذكرات أو بتلاوة تقارير عن الخسائر الفعلية التى أصيبت بها بلادهم وعن المطالب التى تطالب بها) . وقد استعنا بمضمون هذه المذكرات لتحرير البيان الذى أوردناه فى الفصل الثانى من هذا التقرير .

٤ — نقد

اتجه الرأى فى اجتماعات سان موريتز الى اعتبار خسائر الحرب أصلا، ما نشأ عن التخريب الذى وقع أثناء العمليات الحربية، أو ما أخذ بطريق الإكراه . وتبين فى وضوح فى دورة باريس أن خسائر الحرب تشمل عددا أكبر بكثير من الفئات التى ذكرت . مثال ذلك الأدوات الصناعية المخربة أو التالفة أو المسروقة وبواخر المحيطات وسفن الملاحة النهرية المفقودة ونقص الانتاج خلال الحرب واستمرار هذا النقص بعد نهايتها، والخسائر التى وقعت للمنشآت التجارية ولأعمال التأمين والأعمال المصرفية وللموانى والمنشآت المينائية ولوسائل النقل وللطرق والكبارى وللمشروعات الزراعية ولزراعة الحدائق وللمبانى العامة وللمنقولات والأملاك الخاصة، وفقد الذهب والعملات الأجنبية والجواهر والآثار الفنية، وتخريب المنازل والمنشآت العامة ... الخ .

ورئى من جهة أخرى أن مساحة كبيرة من ألمانيا قد تخربت مما أدى إلى نقص مماثل فى مواردها الاقتصادية . ثم إن قدرة السكان على العمل قد نقصت نقصا محسوسا ، ولا يمكن تحسينها إلا إذا استوردت كميات كبيرة من المواد الغذائية ، وليست ألمانيا اليوم فى حالة تستطيع معها دفع ثمن تلك المواد الغذائية .

على أن الحلفاء من جهتهم ليسوا فى حاجة ، على سبيل التعويض ، إلا إلى منشآت صناعية حديثة تكون بحالة جيدة ، رغم أن كثيرا من صناعات الحرب ، ولا سيما ما كان منها خاصا بصنع الآلات اللازمة لإنتاج المطاط الصناعى ، يمكن تحويلها للإنتاج وقت السلم .

وقيل أخيرا إن ألمانيا ليست وحدها ملزمة بدفع تعويضات عن خسائر الحرب ، بل هناك أيضا إيطاليا وفنلندا . وقد لاحظ المندوب النمساوى أن النمسا كانت هى أيضا بلدا محتلا منذ سنة ١٩٣٨ ، وأنها أكرهت على الاشتراك فى الحرب العالمية الأخيرة إلى جانب ألمانيا .

ولما علمت اللجنة الفرعية، فضلا عن ذلك، أن المبادئ التى استوحاها القرار الذى اتخذته الدول العظمى تقضى بألا يسمح لأى بلد بالحصول على بضائع ليس فى حاجة اليها لاستعماله الخاص، وذلك على سبيل التعويض عينا ، فقد اطرحت فكرة التفرغ لوضع مشروع عالمى لإعادة التعمير الاقتصادى ، وعدل مشروع قرار اللجنة تبعا لذلك .

وقدم فى أثناء المناقشات كثير من الانتقادات بشأن السياسة التى سارت عليها الدول العظمى إلى الان . وأشير بصفة خاصة إلى أن الأموال والمنشآت التى خصصت لدول الحلفاء ، كانت حتى الآن قليلة الأهمية جدا ، وإلى أنه ليس ثمة أية علاقة بين الممتلكات المخربة وبين الأموال التى استوفيت منها التعويضات ، لا من الناحية المادية ولا من حيث النسبة . فضلا عن أن جميع المنشآت الصناعية، التى سلمت للدول الظافرة، تحتاج إلى اليد العاملة من ناحية وإلى الفحم من ناحية أخرى .

ومعظم البلاد التى يعنيها الأمر تفتقر إلى الفحم وإلى اليد العاملة ، بصورة تدعو إلى القلق . ثم إنه لم يعد ممكنا شراء الفحم كما ذكرنا آنفا إلا إذا كان الإنتاج المادى يفيض عن الكميات التى تحتاج اليها ألمانيا لاستعمالها الخاص ، فضلا عن أنه يتعين تسديد الثمن بالدولارات مما يجعل من مسألة الفحم مسألة تصدير .

وقد سلمت اللجنة الفرعية بأنه عند ما يتسنى تسليم كميات من الفحم بطريقة مباشرة ، فإن البلاد المستوردة للمواد الغذائية كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، هى التى تتحمل فى هذه الحالة التعويضات وليست ألمانيا ، ذلك لأن نقص العملات الأجنبية يجعل من المتعذر على معظم البلاد المخربة استيراد كل ما تحتاج اليه من فحم .

وذلك هو السبب أيضا فى أن فائدة المنشآت التى خصصت على سبيل التعويض لإعادة التوازن فى المناطق المخربة ليست كبيرة . ثم إن هذه المنشآت لا تساعد إلا على تجهيز الممتلكات العامة . ولكن فترة التجديد ستطول فى مثل هذه الحالة بحيث إنه يتعين منذ الآن زيادة مبلغ التعويضات الذى حددته الحكومات فى المذكرات التى سلمت إلى الدول العظمى . وهذه الزيادة تقابل نقص الإنتاج خلال عدد معين من السنين .

وقد احتفظت جميع البلاد التى ورد ذكرها فى هذا التقرير بحقها فى التصرف على هذه الصورة .

ثم إن اللجنة الفرعية أحست بشىء من الضيق ، على أثر ما علمته أخيرا من الميول التى يبديها كثير من الهيئات الدولية المنضمة إلى منظمة الأمم المتحدة . فقد اقترح ممثلو تلك الهيئات عقب زيارتهم لساحات القتال ، والمناطق المخربة فى أوروبا نظاما للقروض والتعاون الدولى بقصد تسهيل تعمير المناطق المخربة . ولئن بدا هذا الشعور بالتعاون الودى والرغبة فى المسالمة كريما فى نظر اللجنة الفرعية ، إلا أنها ترى نفسها مضطرة إلى المعارضة فى هذه الميول معارضة قاطعة ، إذا كان القصد من وراء هذه الميول أن تستبدل — بالحق المطلق فى مطالبة الغازى المتهم بالاعتداء والفتح بالتعويض ، وفى تقاضى التعويض كاملا ولو مبدئيا — اعتبارات تتصل بالمساعدة الاجتماعية والعمل الإنسانى الخيرى .

ولهذه الأسباب كلها اقترح فى اجتماعات باريس أن يستبدل بالفقرتين ٤ و٥ من مشروع القرار الذى تمت الموافقة عليه فى سان موريتز ، الفقرات الثلاث الآتية :

٤ — ترى اللجنة أنه لا يوجد مطلقا فى الوقت الحاضر ، أية علاقة بين الأعيان التى خص بها مجلس الحلفاء لمراقبة البلاد المنكوبة لتوزع فيما بينها على سبيل التعويض ، وبين طبيعة الأعيان التى تحتاج إليها هذه البلاد للتعمير ، وهى تحبذ تعديل طريقة التوزيع بحيث تولى الاحتياجات الحقيقية لتلك البلاد قسطا أكبر من الاعتبار .

٥ — تعارض اللجنة فى الميول التى بدت أخيرا للنظر إلى مسألة التعويضات، على أنها مسألة تعاون وحسن إدارة فى الميدان الدولى ، وتؤيد من جديد الاعتراف بالحق فى التعويض .

٦ — تلح اللجنة على الدول الأربع العظمى أشد الإلحاح، بأن تعمل — عند ماتشرع فى إعادة تنظيم ألمانيا اقتصاديا ، على أساس يسمح لها بالاكتفاء بذاتها — على الاحتفاظ بالحق الأقصى للتعويضات العينية ، وعلى ألا يتم تعمير ألمانيا اقتصاديا على حساب الأمم الحليفة المخربة ، أو بأسرع مما يتم تعمير هذه الأمم نفسها ، دون الإخلال بالضمانات السياسة ، وبقيود المراقبة التى تتفق وسلامة البلاد التى كانت ضحية الاعتداء الألمانى .

وفضلا عن ذلك ، أثار ممثل الشعبة التشيكوسلوفاكية المسائل الآتيه ، التى تتناولها القرارات التى اتخذت إلى الآن فى مؤتمر باريس وهى :

١ — مطالب رعايا الحلفاء قبل الأفراد من رعايا ألمانيا، كالحسابات الدائنة ، التى لرعايا الحلفاء فى المصارف الألمانية .

٢ — مطالب البيوت التجارية التابعة لدول الحلفاء ، التى تكون قد دفعت مقدما ثمن ما أوصت على صنعه فى المصانع الألمانية ، سواء كله أو بعضه ، ولكن لم يمكن تنفيذ طلباتها بسبب انتهاء الحرب . ومن نتيجة ذلك أن بيوتا تشيكوسلوفاكية فى حالة مماثلة تعامل معاملة أسوأ من معاملة المصانع الألمانية عند ما يراد تنفيذ طلبات تلك البيوت التجارية .

٣ — إن نصف الرعايا التشكوسلوفاك ، الذين لديهم طلبات لاسترداد الأعيان ، التى اغتصبها المحتلون ، لا يستطيعون الأدلاء ببيانات دقيقة عن المكان الذى وضعت السلطات الألمانية أعيانهم فيه . ولم تبين الطريقة التى يمكن أولئك الرعايا استرداد أعيانهم عن طريقها .

٤ — وأخيرا لفت المندوب التشيكوسلوفاكى النظر إلى عملة الذهب ، التى لم يتقدم أمر توزيعها حتى الآن بمعرفة الهيئة المركزية المشتركة أى تقدم، ويرى أنه يتعين التعجيل فى توزيعها .

٥ — التطلع نحو المستقبل

ما الذى ترجو الدول المنكوبة الحصول عليه من التعويضات فى المستقبل ؟

إن جميع الشعب القومية التى كانت ممثلة فى اجتماعات الاتحاد البرلمان الدولى بباريس ، رفضت أن تسحب مطالبها الخاصة بدفع التعويضات الألمانية ذهبا أو نقدا، أسوة بالتعويضات العينية . وكان الذى أبرز هذه الناحية من المسألة بصفة خاصة ، هو مسيو ماروت المندوب الفرنسى .

ومع ذلك فقد كان الجميع متفقين على نقطة واحدة هى الآتية : إذا دفعت ألمانيا ذهبا فانها ستفعل ذلك من الذهب المسروق من هولندا أو تشكوسلوفاكيا مثلا . و إذا دفعت نقدا فستكون قيمته مستندة إلى اعتمادات أجنبية . وهنا يصح التساؤل عن البلد الذى يستطيع اقراض ألمانيا ، وفتح اعتمادات لها ، و يتميل استخدام هذه الاعتمادات فى أغراض قليلة الانتاج كدفع تعويضات الحرب . ثم إن الدول العظمى راغبة فى وقف إرسال الأطعمة إلى ألمانيا التى يجب أن تجعل فى القريب العاجل فى وضع يسمح لها بالاكتفاء ذاتيا .

و يتعين أن تصبح شيئا فشيئا وحدة سياسية تتخذ فيها مختلف الضمانات وتفرض بعض قيود المراقبة ، حتى يتسنى سحب قوات الاحتلال تدريجيا . ومن ثم يتعين إعادة الجهاز الصناعى فى ألمانيا إلى ما كان عليه ، كما أنه يرجى من جميع البلاد التى يعنيها أمر النظام الاقتصادى والسياسى المقبل لدولة ألمانية ، أن تمد لها يد العون لتستطيع الوقوف على قدميها . إزاء هذه الحالة يتجه البحث عن المنشآت الصناعية التى يمكن توزيعها على الدول الدائنة . أقلا يعد ذلك أخذا باحدى اليدين ما يتعين إعادته باليد الأخرى من أعيان و بضائع .

إن إعادة التعمير الاقتصادى فى ألمانيا ، ودفع التعويضات عن طريق الوفاء بها عينا ، هما هدفان متعارضان ، فقد تبين فى الواقع ، أن معظم الصناعات الثقيلة ، التى لا معدى عن تفكيكها يمكن استخدامها فى إنتاج أدوات ضرورية لأعمال السلم .

فما هى — والحالة هذه — النتائج التى ينتظر أن يأتينا بها مؤتمر موسكو المقبل فى هذا الصدد؟

ألا يعد اقتراح تشيكوسلوفاكيا حلا رائعا ، من شأنه أن يبدد بعض المخاوف التى تنتاب معظم البلاد التى يعنيها الأمر ؟

إن الاتفاق الذى ابرم فى باريس فى ١٤ يناير سنة ١٩٤٦ بشأن التعويضات التى تؤخذ من ألمانيا ، يجب أن يدمج فى معاهدة الصلح و يصبح جزءا لا يتجزأ منها . ولعلنا نستطيع العود إلى مناقشة هذا الموضوع على أساس ما يجد من وقائع ، وذلك فى المؤتمر البرلمانى الدولى الذى سيعقد فى القاهرة .

و إلى أن يحين هذا الموعد ، نرجو من المؤتمر الذى سيعقد فى موسكو ، أن يتحمل بالشجاعة والصبر والتعقل ، ليتسنى له التوفيق بين احتياجات تعمير ألمانيا ، وهى مسألة لها أهمية عالمية — وان كانت لها قبل كل شىء أهمية أوروبية — و بين الواجب المفروض عليها من التعويض عما سببته من خسائر لغيرها من الدول . كما نرجو أن يتسنى بذلك للمؤتمر التمهيد لأنشاء سلم دائم فى العالم بأسره .

المسألة الخامسة من جدول الأعمال

تدوين مبادئ القانون الدولى

تقرير

الدكتور محمد حسين هيكل باشا

رئيس مجلس الشيوخ المصرى ، ورئيس الشعبة البرلمانية المصرية

تنص المادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، الموقع فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٥ من مندوبى الحكومات الممثلة فى " مؤتمر الأمم المتحدة للتنظيم الدولى " ، والمصدق عليه فيما بعد من جميع البرلمانات المختصة ، على ما يأتى :

" تنشىء الجمعية العامة " للأمم المتحدة " دراسات وتقدم توصيات للأغراض الآتية :

(١) إنماء التعاون الدولى فى الميدان السياسى ، وتشجيع التقدم المطرد للقانون الدولى وتدوينه " .

عرضت اقتراحات مختلفة على الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أثناء الفترة الثانية من دور انعقادها الأول فى فلشنج ميدوز بالولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، تنفيذا لهذا الحكم من أحكام الميثاق .

وليس يعزب عن أحد أن تدوين مبادئ القانون الدولى ، وأن السعى لنموه المطرد من الأعمال الطويلة الأمد التى تتطلب جهودا قوية لإنجاز تلك الأعمال ؛ ولهذا يجدر التبكير ببذل هذه الجهود .

ولئن لم يفت هيئة الأمم المتحدة أن تنشئ فى إدارتها القانونيـة قسما خاصا لدراسة أوجه صلاحية التشريع الدولى وطرائقه وتدوين القانون الدولى ، فإن ذلك لا يعدو أن يكون نواة لمـا ينبغى أن يبذل .

وفى التقرير المقدم لجمعية الأمم المتحدة العامة بتاريخ ٢٦ يونيه سـنة ١٩٤٦ عن نشاط الهيئة طبقا لنص المـادة ٩٨ من ميثاق الهيئة ، يذكر السكرتير العام أن الإدارة القانونية للأمم المتحدة قد كلفت — دون سواها — بأن تتصل بالحكومات والمعاهد والهيئات الخاصة لتستعرض مجال التشريع الدولى ولتهيئ الفرص لنمو القانون الدولى ، بإعداد الاتفاقات الكثيرة الأطراف ، وبدعوة مؤتمرات دولية للتقنين ، وبتركيز الجهود التى تبذلها مختلف الهيئات الخاصة فى هذه السبيل .

والاتحاد البرلمـانى الدولى فى مقـدمة الهيئات الدولية التى يعنيها أمر تدوين مبـادئ القانون الدولى ، فعلاج هذا الموضوع أمر يعنيه كل العناية وليس جديدا عليه ، بل لقد اشتغل به وأدرج فى جدل أعماله منذ ثمان وأربعين سنة فى المؤتمر التاسع للاتحاد البرلمـانى الدولى المعقود فى أوسلو سنة ١٨٩٩

وجدير بنا أن نذكر بما جاء عن ذلك فى مجموعة الاتحاد البرلمـانى الدولى ، المعنونة "قرارات المؤتمرات وقرارات مجلس الاتحاد الرئيسية" (طبعة سنة ١٩١١ ، صفحة ١٨) :

(ب) "تدوين مبادئ القانون الدولى :

"تتصل هـذه المسألة اتصالا وثيقا بتنظيم المؤتمرات العامة للدول ، إذ إنها تعمل على تدوين مبادئ القانون الدولى العام ، ولو أن عملها تدريجى جزئى . وإن الكثيرين ليأسفون لهذا البطء فى التقدم .

"ولقد عالج مؤتمر كريستيانيا سنة ١٨٩٩ المسألة بعبارات صيغت فى تحفظ ، فدعا إلى "سن تشريع دولى عام تدريجا" . ثم اتخذ قرارا قويا فدعا مجلس الاتحاد البرلمـانى الدولى إلى أن يعد "مشروع قانون دولى عام يحـدد حقوق الدول وواجباتها" ، على أن يطرح للمناقشة فى مؤتمر مقبل . وكأنما قد استعظمت هذه المهمة على مجلس الاتحاد ، فأثيرت ملاحظات عن تكليف هذا المجلس بمهمة شاقة كهذه ، وصدر هذا القرار بأغلبية ٢٨ صوتا مقابل ١٢ ، فى مؤتمر بلغ عدد أعضائه ٢٤٢ . ثم مضى الزمن ولم يستطع مجلس الاتحاد أن يؤدى شيئا مما عهد به إليه .

"وقد سبق أن ذكرنا أن مؤتمر لندن ، فى سنة ١٩٠٦ ، قد طلب تدوين مبادئ القانون الدولى على لسان لجنة متفرعة من مؤتمرات لاهاى .

"وحبذ مؤتمر برلين فى سنة ١٩٠٨ ، الرغبة التى أبديت فى مؤتمر كريستيانيا فى صورة أدعى إلى التحقق . ذلك بأنه رغب إلى مؤتمر لاهاى الثالث فى أن يعمل على "تدوين مبادئ القانون الدولى العام" ، مستندا إلى الأعمال التى تمت من قبل فى هذا المجال ، ولا سيما أعمال معهد القانون الدولى" .

* * *

وتجدد الاهتمام بعد الحرب العالمية الأولى "بتدوين مبادئ القانون الدولى" ، فعرضت على مؤتمر الاتحاد الثالث والعشرين ، المعقود بواشنجطن فى الأسبوع الأول من أكتوبر سنة ١٩٢٥ وبأوتاوا فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، ثلاثة تقارير فى هذا الشأن ، قدمها ثلاثة من أئمة القانون الدولى تحت عنوان "نمو القانون الدولى" .

وضع المستر اليهو روت (عضو مجلس شيوخ الولايات المتحدة) أول هذه التقارير ، وجعل عنوانه "تدوين مبادئ القانون الدولى" .

ووضع المسيو هنرى لافونتين (عضو مجلس الشيوخ البلجيكى) التقرير الثانى ، وجعل عنوانه "إعلان حقوق الشعوب والدول وواجباتها" .

وقدم المسيو م ف ف . بلا (النائب الرومانى) التقرير الثالث ، وجعل عنوانه "الإجرام فى الحرب العدوانيه وتنظيم العقاب الدولى" .

* * *

و يتبين من هذه التقارير جميعا أن مشاكل العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، هى بعينها المشاكل التى تكشفت عنها الحرب العالمية الأولى ، وأن ممثلى الشعوب ، وهم قبل كل شىء أعضاء البرلمانات الذين تجمعهم مؤتمرات الاتحاد ، متعطشون اليوم تعطشهم فى الماضى إلى تقرير الأخلاق الدولية وسلطانها . ذلك بأنهم يعلمون أن مما ينفع الجماعة الانسانية أن يكون للأمم قانونها الذى يحدد حقوقها وواجباتها ؛ لأن الأمم تعيش جنبا إلى جنب فى عالم تزداد نواحيه تقاربا يوما بعد يوم ؛ لانعدام الأبعاد وتشابك المصالح وتضارب الأطماع .

على أن ذلك التدوين الذى يتمناه الجميع قد ظهر أن تحقيقه عسير . وحسبنا الآن أن نذكر ضآلة التقدم الذى أسفرت عنه أعمال استمرت نصف قرن من الزمان .

ولنستعرض بإيجاز مرحلتين قطعتهما فى هذا السبيل مؤتمرات الاتحاد البرلمانى الدولى : فإعلان حقوق الدول وواجباتها ، الذى أقره المؤتمر الخامس والعشرون للاتحاد البرلمانى الدولى (برلين سنة ١٩٢٨) ، يعد بحق الباب الأول من مجموعة القانون الدولى ؛ إذ يقرر — كبديهية من البديهيات — أن العلاقات بين الدول يجب أن تخضع لمبادئ القانون والأخلاق التى تخضع لها العلاقات بين الأفراد ، وأن جميع أعضاء المجتمع الدولى متساوون فى الحقوق ، وأن كلا منهم لا يملك فى هذا المجتمع إلا الحقوق التى قررها له القانون الدولى ، وأن الدول ليس لها أن تقتضى حقوقها بنفسها ، وأن لاستقلال كل دولة حرمة لا تنتهك ، وأن لا وجود لحق الفتح .

وفى جنيف سنة ١٩٣٢ ، عاد المؤتمر الثامن والعشرون للاتحاد الدولى إلى معالجة المسألة تحت عنوان : "المنهج التحليلى لتدوين مبادئ القانون العالمى" ، فذكر المسيو هنرى لافونتين فى تقريره الفذ " أن إنشاء عصبة الأمم وتكوين محكمة العدل الدولية خاصة أيقظا الفكرة الراقدة فى الخواطر : (فكرة تدوين مبادئ القانون الدولى) ، وأن الحاجة الملحة إلى قانون عالمى يسمو على القوانين المحلية سوف تفرض نفسها فرضا على الأفكار " .

ويبدو لنا أن هذه الضرورة أشد اليوم إلحاحا منها فى أى وقت مضى ، بعد إقرار ميثاق الأمم المتحدة الذى حل محل ميثاق عصبة الأمم .

* * *

ولا يعزب عن بالنا تشعب مشكلة التدوين لمبادئ القانون الدولى . وإن ما اصطلح على تسميته حقوق الدولة وواجباتها كثيرا ما يمس الاختصاص التقديرى المطلق للحكومات . ومن العسير الاهتداء إلى صيغ دقيقة مناسبة توفق بين مقتضيات التضامن الدولى وبين احترام السيادة لكل دولة . فالقانون الدولى (العام والخاص) واسع النطاق ، ومشكلات تنازع الاختصاص شائكة بطبيعتها . كما أن من العسير صياغة مبادئ القانون الدولى وجمعها وتسجيلها رسميا ، بحالتها الراهنة ، فى وثائق تشريعية تصلح للعرض على مختلف البرلمانات لإقرارها ، حتى لا تحتمل من بعد تأويلات مغرضة .

وإنا لنعلم أن اللجنة التى كونت فى عصبة الأمم لتدوين مبادئ القانون الدولى كانت إلى الاحجام أقرب منها إلى الإقدام ، ولذلك طبعت أعمالها بطابع رجعى . وها هو ذا الشاهد من تاريخ الجهود الدولية التى بذلت فى سبيل تدوين مبادئ القانون الدولى منذ معاهدة ڤينا فى سنة ١٨١٥ ومؤتمرات لاهاى فى سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ وسنة ١٩٣٠ ، فضلا عن شتى مؤتمرات دول أمريكا ؛ فهذا التاريخ يشهد بأن نتاج هذه الجهود لم يكن وفيرا ، وبأن مهمة التدوين كانت وستكون شاقة قليلة الجدوى .

على أننا نعتقد — رغم كل تلك السوابق التى لا تكاد تشجع — أن الوقت الحاضر موات لمحاولة جديدة .

فالعالم المتمدن لا يمكن أن يدأب ، كلما خرج من حرب عالمية ، على الاستعداد لحرب عالمية أخرى . وكما أن الأفراد قد أيقنوا ، بعد مضى عدة قرون ، أن العيش فى سلام جنبا إلى جنب فى بلد واحد بدون حكومة قومية و بغير قوانين وضعية أمر غير ممكن — كذلك تدرك الأمم شيئا فشيئا أنها لا تستطيع العيش فى سلام ، جنبا إلى جنب فى عالم واحد ، بدون حكومة عالمية ، وبغير قانون أساسه العدالة والأخلاق الدولية .

وهـذه الحكومة العالمية لا يمكن أن تقوم ، ولو فى يوم بعيد ، إلا بموافقة أعضاء البرلمان فى كل دولة . فعلى النخبة من هؤلاء الأعضاء — الذين تجمعهم مؤتمرات الاتحاد البرلمانى الدولى — أن يضعوا منذ اليوم ما يعتبرونه أسسا جوهرية لقانون عدل و إنصاف يسود العلاقات بين أمم متساوية ذات سيادة ، ابتغاء الخير العام لتلك المجموعة المتآخية من الأمم .

مناسبة الوقت لتدوين القانون الدولى

لاحظ الأستاذ دى ڤيشر ، سنة ١٩٢٥ فى مقدمة محاضرته القيمة بمجمع القانون الدولى عن تدوين مبادئ القانون الدولى ، أنه "على أثر جميع الحروب التى بفعت بها الإنسانية كان الرأى العام يطالب بتدعيم القانون الدولى و إنمائه . والظاهر أن الشعوب كلما رأت خرق الدول للقانون ، وهذا الخرق كثير الوقوع فى الحروب التاريخية الكبرى ، تجدد لديها أمل قوى فى العمل على تنظيم العلاقات الدوليـة تنظيما أدق وأكمل وأكفل نفاذا ، ذلك أن الأجيال التى تبتلى بهـذه الحروب يتولاها شعور قوى بانعدام الطمأنينة" .

فإن صح القول سنة ١٩٢٥ بأن الشعوب كان يتولاها ، إثر حرب سنة ١٩١٤ ، شعور قوى بانعدام الطمأنينة — فما عسى أن يكون حالها اليوم فى هذا الجو المضطرب الآخذ بنفوس الجيل الحاضر ، غداة حرب لا يجرؤ أشد الناس تفاؤلا على أن يقرر بعد أنها خاتمة الحروب ؟!

ولم يفت المستر ونستون تشرشل، فى خطابه الذى ألقاه بكلية وستمنستر فى ٥ مارس عام ١٩٤٦ فى فلتون (مسورى) بأمريكا ، أن يقارن بصراحته المعهودة بين الحالة بعد حرب عام ١٩١٤ والحالة اليوم، وأن يبين بجلاء مدى التعارض بين روح التفاؤل التى كانت تسود العالم بعد معاهدة فرساى ، وروح التشاؤم — بل القنوط — السائدة اليوم . قال فى هذا الصدد :

" فى تلك الأيام الغابرة كان كل منا يؤمن إيمانا صادقا بأن الحروب قد انقضى عهدها إلى غير رجعة . أما اليوم ، فلا أرى مثل هذه الثقة ولا أشعر بوجودها .

" على أنى ، من جهة أخرى ، لا أسلم بأن حربا جديدة واقعة لا محالة ، بله أنها قريبة الوقوع .

" ولما كنت واثقا من أن مصيرنا بين أيدينا ، وأنا نستطيع النجاة بمستقبلنا ، رأيت اليوم من واجبى أن أرفع الصوت عاليا ".

***

أما والشعور بانعدام الطمأنينة فى نفوس الشعوب جميعها قد أصبح الآن أكثر رسوخا منه فى أى وقت مضى ، فقد صار لزاما على الاتحاد البرلمانى الدولى أن يساهم من جديد فيدفع إلى العمل على تدوين مبادئ القانون الدولى ؛ ذلك الأمر الذى أدرج فى جداول أعمال مؤتمرات الاتحاد منذ سنة ١٨٩٩

القانون الدولى وآفاقه الجديدة

هذا ، وإن بعض الآراء التى كانت تعتبر — فيما سلف — وليدة الخيال ، مستحيلة التحقيق ، قد أخذت تبرز كأنها حقائق فى أرجاء العالم أجمع .

بلغ المجتمع الإنسانى ، فى تطوره المستمر ، مرحلة جعلت الرؤساء المسئولين يتحدثون عن سلطة تشريعية عالمية وحكومة عالمية ، ومحكمة عالمية ، وقوة تنفيذية عالمية . وصارت الدول الكبرى فى طليعة القائلين بأن فكرة السيادة القومية المطلقة قد فقدت من قداستها و إطلاقها عن ذى قبل ، وزاد البعض فرماها بالبلى والقدم .

وها هو ذا ميثاق الأمم المتحدة — الذى لم يقابل بمثل ما قوبل به ميثاق عصبة الأمم من حماسة وترحيب — قد اعتبرته الشعوب حلا مؤقتا ، وارتفعت الأصوات من كل صوب ساعة إبرامه ، مطالبة بإعادة النظر فيه فورا .

وإذا ما بلغ التطور الدولى هذا الشأو ، فلا يرجى أن تكون الحكومات فى طليعة الحركة الدافعة إلى الأمام ، لأن عبء مسئولياتها يبهظ كاهلها . وإنما يصدر هذا التطور من صميم الشعب ومن ضمير الرأى العام العالمى لينطلق إلى غايته . فلم يكن المستر إرنست بيڤن (وزير خارجية بريطانيا العظمى) متقدما الجماهير ، بل كان تابعا لهذا الاندفاع ، حين قال بمجلس العموم فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ :

" لقد أصبحت مقتنعا بأن القومية المشتركة تتطلب برلمانا مشتركا ، ومسئولية مشتركة ، والخضوع لسلطة تشريعية عليا تقوم لأغراض معينة تعيينا بينا .

وأرى أننا أصبحنا مسيرين ، بالضرورة الحتمية ، نحو الشروع فى تمهيد جديد لإنشاء مجلس عالمى تنتخبه شعوب العالم طرا انتخابا مباشرا .

... وسيقر هذا البرلمان قوانين تصبح تشريعا عالميا تحترمه الشعوب وتلتزم تطبيقه ... وسيتولى الممثلون المباشرون للشعوب تنفيذ التشريع العالمى .

... وإنى على استعداد لأن أجالس أيا كان : أجالس ممثل أى حزب أو أية أمة لنحاول أن نصور للعالم حق الانتخاب المباشر ؟ أو نقيم دستورا من قبيل الدساتير التى أخذت بها الدول الكبرى ؛ فى سبيل إنشاء مجلس عالمى له مرمى محدود : هو السلام .

ومتى قبلنا هذه النظرية ، انهارت النظرية الأخرى الخاصة بالقانون الدولى ؛ لأن هذا القانون يفترض استمرار المنازعات بين الدول . فالأجدر أن نستبدل به قانونا عالميا يرتكز على قوى العالم الروحية والخلقية ، بدل القواعد المستمدة من القضاء الوضعى والمعاهدات الخاصة .

وهذا القانون العالمى — الذى تنشأ محاكم لتطبيقه ، ويعهد إلى بوليس عالمى بتنفيذ أحكامه — سيشتق من قرار الشعوب صاحبة الحق فى الانتخاب المباشر ، والمتمتعة بكامل حريتها دون تمييز بسبب العنصر

أو العقيدة ... هذه هى الصورة التى ستبدو عليها السلطة العالمية الكبرى ذات السيادة ، ووليدة الانتخاب ، والتى ستودع مصائر شعوب العالم بين يديها " .

ونعيد ما ذكرناه أن جماهير الشعوب هى التى تدفع التطور دفعا إلى إيجاد برلمان وقانون وحكومة ذوى صبغة عالمية ؛ فها هى ذى الصحف لا يمر يوم دون أن تفيض بأبحاث واقتراحات حول هذه الموضوعات ، مما لو نشر قبل الحرب العالمية الأخيرة لقوبل ببالغ الدهشة .

* * *

لقد صار موضوع القانون الدولى يهم العامة والخاصة على نحو لم يسبق له مثيل . وهذا أمر يستدعى حلولا جديدة تتحقق بها الأمانى المختلجة فى صدور الشعوب ، وهى هى التى تنقاد لها ولا تقودها الحكومات ، والتى لايسع البرلمانات التى تمثلها إلا ترديد صدى رغباتها وأمانيها .

مصاعب التقنين بمعناه الصحيح

حاولنا أن نستعرض إجمالا ، فى الفقرات السابقة ، مرامى القانون الدولى الجديدة . وهى ترجع إلى روح الشعوب التى عركتها تجارب الحرب الأخيرة ، أكثر منها إلى الإعداد العلمى .

فما هو الدور الذى يستطيع الاتحاد البرلمانى الدولى أن يقوم به فى محاولة تدوين مبادئ القانون الدولى الجديد ؟

فلنبين ، بادئ ذى بدء ، أننا لا نطلب إلى الاتحاد أن يضع مبادئ قانونية جديدة تستلهمها المحاكم الدولية فى قضائها . فإننا نرى أن الوقت لم يحن بعد للتفرغ لذلك العمل المثالى ، الذى تفيض الأحاديث بذكره ، وهو : إعداد " دستور لعالم الغد " .

ولما كان من المعلوم أن مبادئ القانون الدولى مستقاة من المعاهدات ، أو العرف ، أو الملكة القانونية الكمينة فى الشعوب ، فإنا نرى أنه لايدخل فى أعمال الاتحاد أمر إعداد مشروع اتفاق دولى ، أو محاولة "تقنين" العادات الدولية قديمها أو حديثها . فهذا وذاك من مهمة العلماء أو المعاهد المتخصصة لا ريب ، وهى مهمة مضنية طويلة الأمد ...

وكفانا عبرة فى هذا الصدد ما قام به الاتحاد البرلمانى الدولى ، وما بذلته المؤتمرات الدبلوماسية الدولية من محاولات ، وما رأيناه من جهود " معهد القانون الدولى " و " جمعية القانون الدولى لجمع قوانين الأمم وتعديلها " و " المعهد الأمريكى للقانون الدولى " ومؤتمرى لاهاى المعقودين فى سنة ١٨٩٩ و سنة ١٩٠٧ وغيرها من المعاهد المماثلة .

ولا يفوتنا أن معاهدة ڤرساى، وميثاق عصبة الأمم، والمعاهدات الدولية العديدة التى أبرمت فيما بعد ، كان كل منها مرحلة جديدة فى سبيل تدوين مبادئ القانون الدولى تدوينا جزئيا ؛ وأن ميثاق تحريم الالتجاء إلى الحروب، (الموقع فى باريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨)، كان حجر الأساس لتدوين مبادئ القانون الدولى الجديد. وهكذا أخذت محاولة التدوين التعاهدى لمبادئ القانون الدولى تشق مجرى جديدا تحت رعاية عصبة الأمم ، فكونت لجان من علماء القانون المبرزين بذلت أصدق الجهود ، ونخص منها بالذكر لجنة علماء القانون السبعة عشر التى شكلت سنة ١٩٢٤ ، ولكن مؤتمر لاهاى المعقود فى مارس سنة ١٩٣٠ لم يوفق إلى وضع تقرير نهائى رغم العناية العظمى التى بذلت فى سبيل تحضيره .

هـذا وقد اهتم "مجمع القانون الدولى" والمعاهد التى من قبيله بأمر التدوين التعاهدى للقانون الدولى .

كان لهذه المحاولات، بما فيها جهود جامعة الدول الأمريكية ، ما لها من التقدير والفوائد، لكنها انتهت جميعا باعتراف تلك الهيئات بأنه يستحيل عليها أن تعمل على تدوين — وإن جزئى — لمبادئ القانون الدولى ، ما دام المطلوب منها إعداد مشروعات اتفاقات أو معاهدات ذات پروتوكول مفتوح . ذلك أن المصاعب كانت تبدو غير قابلة للتذليل عند الانتقال من المبادئ النظرية العامة إلى الحلول العملية المحددة ، حتى إن المسيو دى لاپرادیل قد قرر فى جلسة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٤ بالمعهد الدبلوماسى الدولى ، أنه :

"كلما ازدادت الحلول تعيينا وتحديدا ، تفاقم خطر الاختلاف ، فالتضارب بين المصالح . وكلما ازدادت الحلول تعميما ، خفت حدة الخطر وضاقت شقة الخلاف . فالصيغة العامة قمينة بأن تنال رضا الجميع ، فهى الأصلح إذن للتقنين" .

ويذهب الأستاذ چورچ سيل نفس المذهب فى مؤلفه عن "القانون الدستورى الدولى" ، إذ يقول :

"لا يمكن مطلقا أن يكون المقصود هو تدوين قوانين عالمية كاملة تشمل كل العلاقات القانونية بين الشعوب ، وتسلكها جميعا فى نظام واحد . فمثل هـذا التفكير خيالى محض . ذلك أن التقنين كلما كان أضيق فى موضوعه كان أوسع فى مداه ، وكلما كانت المبادئ المعروضة أقرب إلى النظريات وأبعد عن التحديد اتسع مجال تطبيقها" (چورچ سيل : "القانون الدولى العام طبعة سنة ١٩٣٤ ، الجزء الثانى، صفحة ٥٢٧) .

التقنين وهيئة الأمم المتحدة

سار التطور الدولى مرحلة أخرى بإنشاء هيئة الأمم المتحدة ، فجد بذلك عامل حديث العهد على ميدان التقنين .

ذلك أنه لما اجتمع مؤتمر "سان فرنسيسكو" لوضع ميثاق الأمم المتحدة ، تقدمت إليه عدّة وفود باقتراحات ترمى إلى أن يتضمن الميثاق المبادئ الرئيسية للقانون الدولى، فقد أمدّ الميثاق الأمم المتحدة " بالقوة التنفيذية " التى كانت عصبة الأمم تفتقر إليها ، والتى لا يقوم أى "حق" بدونها ، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أقرب إلى فكرة " الحكومة العالمية " — التى ما فتئت فى حيز الخيال — من مجلس عصبة الأمم .

أما وقد أنشئت "سلطة عالمية" ، أفلا يقتضينا المنطق أن نشرع فى إعداد قانون دولى عالمى ؟

إن مؤتمر سان فرنسيسكو (وجمهرة أعضائه رجال سياسة — لا رجال قانون — لا يملكون إلا فرصة ضيقة لإعداد الميثاق) قنع بأن يسجل فى الميثاق بعض مبادئ عامة من القانون الدولى أقرب إلى النظريات، ووكل أمر تدوين مبادئ القانون نفسه إلى مستقبل الأيام، بل إن ميثاق الأطلنطى ذاته لم يكن له فى ميثاق الأمم المتحدة متسع .

لكن المادة ١٣ ، وهى التى قدمنا بها لهذا التقرير ، عززت بعض الأمل فى هذا المجال ؛ إذ كلفت الجمعية العمومية إنشاء دراسات وتقديم توصيات لتشجيع نمو القانون الدولى نموا مطردا ، وتدوينه .

ولقد قررت هيئة الأمم المتحدة — بعد أن أنشأت فى إدارتها القانونية قسما خاصا لتدوين مبادئ القانون الدولى — توحيد الجهود التى تبذلها فى هذا الصدد مختلف الهيئات الدولية .

وإنا لنرى أن الاتحاد البرلمانى الدولى ، بحكم تكوينه ، فى طليعة تلك الهيئات .

* * *

فما هو الدور الذى سيقوم به اليوم الاتحاد البرلمانى الدولى فى سبيل التقنين المقترح ؟

إننا لا نرمى إلى إعداد مشروع اتفاق يتضمن ما تعتنقه الحكومات من مبادئ قانونية ، بل نرغب فى إعداد إعلان يصدر من الاتحاد البرلمانى الدولى ؛ ليعبر عن الرأى العام فى العالم المتحضر فى شأن الحقوق الأساسية للدول وواجباتها فى العهد الجديد .

فالمقصود هو تسجيل ظواهر التضامن الإجماعى التى تقوم عليها العلاقات بين الدول، والتى أبرزت الحرب الأخيرة أهميتها .

وعسى أن يساهم الاتحاد بنصيب وافر فى التوجيه الجديد للرأى العام العالمى نحو إقرار المبادئ الأساسية لقانون دولى قائم على العدالة الطبيعية . ذلك أن الاتحاد البرلمانى الدولى يعتبر ، بحكم تكوينه ، لسان حال الرأى العام العليم بميوله . ولا غرو ، فما الاتحاد إلا المجمع الذى يلتئم فيه شمل ممثلى الشعوب الحرة للادلاء بآرائهم ، طلقاء من كل قيد .

تعريف التقنين المقترح

ليس من المقصود إذن تدوين مبادئ قانونية أو تحليلها، فتلك مهمة علمية لم يتخذ لها الاتحاد أهبته . لكن للاتحاد رسالة أخرى تعود على البشر بالفوائد الجمة ، ونشعر نحن أعضاء البرلمانات بأننا أقدر من غيرنا على الاضطلاع بها .

فتقنين مبادئ القانون الدولى، الذى نقترحه اليوم ، يختلف اختلافا جوهريا عن ذلك الذى شرع فيه الاتحاد سنة ١٨٩٩ ، أو الذى رمت إليه عصبة الأمم ، أو الذى باشره مجمع القانون الدولى ؛ ذلك أن ما ندعو الاتحاد الى القيام به إنما هو عمل يستقى من روح الشعوب ، ومن مبادئ الأخلاق الدولية .

وقد سبق القول بأن مصادر القانون الدولى ثلاثة : وهى المعاهدات ، والعرف ، والملكة القانونية الكينة فى الشعوب . ونحن لا نطلب إلى الاتحاد ، وهو بسبيل المساهمة من جديد فى تقنين مبادئ القانون الدولى ، إلا أن يستلهم أفضلها ، إذ يجب أن يكون العمل المفروض علينا أداؤه صورة مطابقة لما استكن فى ضمائر الشعوب ونتاجا له .

فالعمل الذى نقترح السير فيه يهدف خاصة إلى أن تنمو ، بالوسائل البرلمانية ، الأخلاق الدولية فى عالم الغد .

أما الحديث عن مدى أهلية الاتحاد للاضطلاع بهذه المهمة ، فأحسن ما قيل فيه هو ما ورد على لسان رئيس مجلس الاتحاد (الكونت دى ڤيار) ، فى خطابه إلى أعضاء شعب الاتحاد فى شهر يوليه سنة ١٩٤٥ عند استئناف أعمالنا التى انقطعت بسبب الحرب ، حين قال :

" يشرع الآن فى تنظيم العالم على وضع جديد . ومهما تكن النظم النهائية التى تتخذ للهيئة العالمية الجديدة ، فإن اتحادنا سيدعى إلى القيام بدور ضخم إلى جانب الحكومات ورجال السياسة الذين سيتلاقون فى هيئة الأمم المتحدة .

وهكذا يواصل الاتحاد ، طليقا من كل رباط رسمى ، تمثيله للشعوب الحرة التى تشترك فى مداولاته بكامل حريتها ، مما يتيح له فى بعض الأحايين أن يقوم اتجاه الحكومات ذاتها ، أو أن يسد النقص الملموس فى سياستها .

" وسيظل الاتحاد يوجه خاص ممثلا — كما كان — لسلطة عظمى : ألا وهى سلطة الحق . فمهما كانت الأهمية التى تضفى على مشكلة القوى العالمية وتوازنها أو تعاونها ، فستبقى المسائل الدولية أبدا مسائل أخلاقية " .

فالعامل " الأخلاق " هو الذى يهمنا ، بصفة خاصة ، فى التقنين الذى يمكن للاتحاد البرلمانى الدولى أن يشترك فيه .

وحسبنا فى تعريف ما نعنيه من " تدوين مبادئ القانون الدولى " تعريفا بينا أن نقرر أن ما نقصده إنما هو " تدوين المبادئ الأساسية للأخلاق الدولية " فى هذه اللحظة التى تترك خلالها الأمم المتحضرة رويدا رويدا نظاما بائدا ، أسس على مجرد " اشتراك الدول فى هذا الوجود " ، وتتجه إلى نظام جديد يقوم على الترابط والتضامن والتعاون الدولى .

ومهمة الاتحاد تنحصر إذن فى البحث عن المبادئ الكبرى للأخلاق الدولية التى سيساعد تكريسها ، عن طريق التقنين ، بوساطة أعضاء برلمانات الأمم المختلفة ، على توطيد دعائم الملكة القانونية الكمينة فى الشعوب : تلك الملكة التى تزعزعها اليوم عوامل سياسية واجتماعية عدة .

ثم لنعد إلى ما قاله الأستاذ " لاپرادیل " ، من أن " الحق — وهو قانون الأمم — يلزمه تأييد الرأى العام إياه ، حتى يسيطر على الدول التى تدعى أنها صاحبة السيادة عليه ، فى حين أنها من رعاياه " .

مبـــدأ التقنين

أما عن مبـدأ التقنين الذى تقترح على الاتحاد البرلمانى الدولى أن يتولاه ، فإننا ننقـل عن الأستاذ " دى ڤيشر " العبارة التالية :

" تقوم فى الأوضاع القانونية الدوليـة ، كما هى الحال فى الأوضاع القانونية الداخلية ، مبادئ أو قواعد معينة مستقلة عن سلطان الدولة . وهى تسمو عن كل حكم مستمد ، إن صراحة وإن ضمنا ، من إرادة الحاكمين . وذلك أن هذه القواعد الأولية أو الأصلية لم تخلقها الدول ، بل فرضت نفسها عليها فرضا .

" ... وبعض هـذه القواعد الأولية أو الأصلية منقول ، فيما يختص بالعلاقات بين الدول ، من مبادئ القانون الأساسية التى تقوم عليها جميع النظم القانونية الداخلية . ومن هذا القبيل حق الدول فى الحياة المستقلة ، وحقها فى الحرية ، وحقها فى المساواة ... وهى مبادئ ، على قلة عددها ، جد جوهرية ، وتعرف باسم " الحقوق الأساسية للدول " (شارل دى ڤيشر — " تدوين مبادئ القانون الدولى " ، صفحة ٣٤١) .

ويقول المؤلف نفسه بعد ذلك ، وهو ما نشاركه الرأى فيه :

" ونعتقد أن روح العـدل والتضامن الاجتماعى ، وهى أساس كل قاعدة قانونية ، لا يمكن أن تولد إلا فى ضمائر الأفراد . هذه حقيقة أساسية يرجع الفضـل فى إبرازها إلى بعض المؤلفين المعاصرين ، وفى مقدمتهم الأستاذ دوجى " (المؤلف ذاته ، صفحة ٣٤٦) .

ومن هذه الاعتبارات الجمة استنبط الاتحاد البرلمانى الدولى " إعلان حقوق الدول وواجباتها " الذى وافق عليـه ، فى صورة قرار ، عقب مؤتمره الخامس والعشرين المعقود فى شهر أغسطس سنة ١٩٢٨ فى برلين .

وهذا الإعلان — الذى اقترحه أحد مؤسسى الاتحاد البرلمانى الدولى ، وهو المسيو هنرى لافونتين ، وكيل مجلس الشيوخ البلجيكى وأستاذ القانون الدولى لأكثر من أربعين عاما ، والذى استعين فى إعداده بآراء ما يربى على ثلاثين من أساطين القانون الدولى ذوى الشهرة العالمية — يبدو لنا اليوم مناسبا وصالحا لأن نورده من جديد ، وها هو ذا نصه :

إعلان حقوق الدول وواجباتها

(١) تخضع العلاقات بين الدول لنفس المبادئ القانونية والأخلاقية التى تخضع لها العلاقات بين الأفراد .

(٢) إن الدول متضامنة بعضها مع بعض، وتتألف منها جماعة بحكم الواقع والقانون .

(٣) أعضاء المجتمع الدولى متساوون قانونا، وليس لأحدهم فى هذا المجتمع إلا الحقوق التى يخولها له القانون الدولى .

(٤) تقوم المعاهدات بين الدول مقام القانون ، فعلى هذه الدول أن تلتزم احترامها .

ولا يجوز إلغاء أية معاهدة أو تعديلها إلا بموافقة الدول صاحبات الشأن ، أو طبقا لأحكام القانون الدولى .

(٥) كل خلاف يقوم بين الدول ولا يفض بالتراضى يجب أن يحل بطريق من طرق التقاضى : بالتوفيق ، أو بالتحكيم ، أو بالقضاء؛ ويجب على كل دولة أن تنفذ الحكم الصادر بحسن نية .

(٦) لا يجوز للدول أن تتصف لنفسها بنفسها . وكل اعتداء مسلح يعتبر جناية ، ويحاكم المجرمون طبقا للقانون الدولى .

(٧) للدولة المعتدى عليها اعتداء مسلحا حق الدفاع الشرعى عن نفسها ، ويجب على المجتمع الدولى أن يعضدها ، وكذلك يجب لها هذا التعضيد إذا أنكر لها حق مقرر أو اعتدى عليه .

(٨) لاستقلال كل دولة حرمة ، ولا وجود لحق الفتح .

(٩) للشعوب الحق فى تقرير مصيرها بكامل حريتها ، وهو حق لا يمكن التنازل عنه، ولا يسقط بمضى المدة . وكل تعديل للحدود بين الدول لا يكون إلا طبقا للقانون الدولى .

(١٠) لايجوز للدول أن تستغل، لمصلحتها الذاتية، الشعوب المختلفة عنها حضارة والخاضعة لوصايتها ؛ فمهمة تلك الدول هى العمل على تحسين الأحوال المادية والخلقية والثقافية لهذه الشعوب، حتى يستطاع قبولها بأسرع ما يمكن فى المجتمع الدولى . والأقالم التى تشغلها هذه الشعوب يجب أن تفتح ، من الوجهتين التجارية والصناعية ، لرعايا جميع الدول.

(١١) يجب على الدول أن تتعاون فى جميع نواحى النشاط البشرى ، وخاصة فى تلك التى ترمى إلى رفاهية الإنسانية جمعاء .

ويجب على المجتمع الدولى أن يكفل الموارد الاقتصادية التى تحتاج إليها كل دولة فى معيشتها ونمائها .

(١٢) يجب أن يكفل، فى كل الدول، لجميع المواطنين، التمتع بالحقوق التى يقتضيها اطراد التقدم الحر لحياتهم الثقافية ، دون تمييز بسبب الدين أو العنصر أو الجنسية .

(١٣) يجب على الدول أن تكفل ، فى حدود أقاليمها ، لجميع البشر، التمتع الكامل بالحقوق المقررة لنفس رعاياها ، دون تمييز بسبب العنصر أو الجنسية أو السن أو الجنس ، وأيا كانت عقائدهم الدينية أو الفلسفية أو الاجتماعية ، مع استثناء الحقوق السياسية كلها أو بعضها .

(١٤) يجب على أعضاء المجتمع الدولى أن يكفلوا للعمال ، اليدويين والفكريين ، حفظ كرامتهم وحقهم فى العمل ، وفى الراحة ، وفى الترفيه، وفى الحصول على أجر معادل لعملهم .

* * *

ذلك هو النص الذى وافق عليه المؤتمر الخامس والعشرون للاتحاد المعقود فى برلين سنة ١٩٢٨

وكيفما كان الأمر، فاذا ما فحصنا المبادئ الكبرى، التى قررها إعلان حقوق الدول وواجباتها، لا نجد فيها جديدا . فالفقهاء منذ زمن بعيد يقصرون حقوق الدول الرئيسية على خمسة ، وهى :

الحق فى البقاء ، الاستقلال ، المساواة ، الاحترام ، التجارة الدولية (يراجع على الأخص : جيلبرت جيدل : حقوق الأمم وواجباتها ، والنظرية التقليدية فى حقوق الدول الأساسية ؛ سنة ١٩٢٥) .

ويلاحظ جيدل عليها بحق " أنها حقوق تملكها كل دولة بحكم وجودها ، وأنها لصيقة بها ، وأنها ذات مميزات ثلاثة : فهى مطلقة ، لها حرمة لا تنتهك ، غير قابلة للتصرف " .

ويضيف — فى جهة أخرى — أن " الحقوق الأساسية ما زالت دعامة القانون الدولى التقليدى ، فهى ما يسميه بحق بعض المؤلفين " القانون الدولى الدستورى " ، وهو يحدد مركز الأعضاء داخل النظام القانونى الدولى الذى ينتمون إليه ، كما يضع ، أو يحاول أن يضع ، قواعد لنشاطهم المتبادل " . (مجموعة محاضر مجمع القانون الدولى سنة ١٩٢٥ ، الجزء ١٠ ، صفحة ٥٤٣) .

ويقرر ف . دى مارتنس عن هذه الحقوق نفسها ، فى مؤلفه (جزء أول ، صفحة ١٨٧) ، أن :

" لكل دولة مستقلة هذه الحقوق مهما كان سلطانها السياسى ، أو مدى اتساع رقعة إقليمها ، أو مدى علاقاتها بالشعوب الأخرى . ولا يمكن للدول أن تبلغ بغير هذه الحقوق غرضها المشروع فى الحياة الدولية ، ولا يمكن أن تعتبر من أعضاء المجتمع الدولى ... فالحقوق الرئيسية لصيقة بالدول ، ولا يمكن التصرف فيها ، وهى نافذة المفعول أبدا ، ولا يمكن للدولة أن تتنازل عنها دون أن تتنازل عن استقلالها . وإذن ، لا تكون المعاهدات ، التى تنتهك هذه الحقوق أو تبيدها ، صحيحة ولا تتمتع بصفة الإلزام " . (دى مارتنس — ذكره جيدل صفحة ٥٤٥ فى مؤلفه المذكور) .

* * *

إن حدود هذا التقرير لا تسمح لنا ، بأية حال ، أن نورد تاريخ نظرية حقوق الدول الأساسية ، ابتداء من " جروسيوس " و " كريستيان " و " ولف " إلى " ڤاتيل " و " دى مارتينس " حتى مختلف فقهاء القرنين التاسع عشر والعشرين .

ومهما يكن من أمر ، فالاتحاد البرلمانى الدولى لا يضم رجال فقه ، بل رجال سياسة ينشدون مقترحات عملية .

وعذرنا فى هذا الاستطراد هو أنه — فى سبيل فحص عناصر "إعلان حقوق الدول وواجباتها" الذى أقره المؤتمر الخامس والعشرون فى سنة ١٩٢٨ ببرلين ، وفى سبيل رده إلى أسسه الجوهرية — كان لزاما علينا أن نعود قليلا إلى العلماء الأقدمين . فالكلام عن حقوق الدول الأساسية محدود بالبحث فى الحقوق الآتية :

(١) الحق فى البقاء .

(٢) الحق فى الاستقلال .

(٣) الحق فى المساواة .

(٤) الحق فى الاحترام .

(٥) الحق فى التجارة الدولية .

وهذه الحقوق مطلقة كما يقرر الفقهاء ، غير قابلة للانتهاك ، غير قابلة للتصرف .

وإذا عدنا ، على ضوء هذه المبادئ ، إلى "إعلان" سنة ١٩٢٨ ، وجدناه لم يزد عن أن يجمعها فى مواد أضاف اليها بعض الضوابط والتعليقات ، ومزج بذا وبين مبادئ جوهرية أخرى قررها ميثاق عصبة الأمم ، وكررها بعبارة مختلفة ميثاق الأمم المتحدة .

ومن الممكن أن نتوسع ، بطرق شتى ، فى هذه المبادئ التى سلكها " إعلان " سنة ١٩٢٨ فى أربع عشرة مادة موجزة .

ففى سنة ١٩٣٤ ، بناء على دعوة بعض مندوبى الدول فى الجمعية العمومية الخامسة عشرة لعصبة الأمم ، اضطلع " المجمع الدبلوماسى الدولى " بهذه المسألة . وكان يشد أزره أساطين القانون الدولى العالميون ، فوضع " المشروع الابتدائى لإعلان الأوضاع الأساسية والمبادئ الكبرى للقانون الدولى الحديث " ، وقد حوى أربعا وخمسين مادة .

وبعد مناقشات طويلة فى غاية الطرافة انتهى المجمع الدبلوماسى الدولى ، فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٤ ، إلى " مشروع معدل لإعلان الأوضاع الأساسية والمبادئ الكبرى للقانون الدولى الحديث" ، ولم يتضمن هذا المشروع سوى ٤٠ مادة . (يراجع القاموس الدبلوماسى ، المجلد الثالث تحت عنوان " تقنين " "Codification") .

وهذا فى رأيى إطناب عديم الغناء . ذلك أن غالبية هذه المواد — كما هى الحال فى " إعلان" سنة ١٩٢٨ — لم تعد أن تكون ترديدا أو زيادة فى نفس المبادئ التى نص عليها ميثاق عصبة الأمم من قبل ، واحتضنها — من بعد — ميثاق الأمم المتحدة .

ولما كان هذا الميثاق ، فى أصله ، اتفاقا دوليا ، أقرته جميع البرلمانات الديمقراطية ، وارتبطت به فعلا كل الأمم المتحضرة — فلا جدوى من أن يعيد مؤتمر الاتحاد ، فى إعلان يصدره ، نفس المبادئ بصيغة أخرى .

ولا يمكن من جهة أخرى للاتحاد البرلمانى الدولى، ومؤتمره السنوى لا يستغرق أكثر من أسبوع واحد ، أن ينافس علماء القانون المتخصصين الذين يعملون، منذ عشرين عاما ، على أن يضعوا مشروعات اتفاقات دولية لتقنين المواد — التى يبدو أن الطريق الدولى قد مهد سبيلها — تقنينا جزئيا . ولنذكر على سبيل التخصيص مشروعات التقنين الخاصة بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية ، وبالمياه الإقليمية ، وبالجنسية ، وبالقرصنة ، وباستغلال الثروة البحرية ، وبمسئولية الدولة عن الأضرار التى تلحق — فى إقليمها — رعايا الدول الأخرى فى أشخاصهم أو فى أموالهم .

تلك هى المسائل التى طلبت معالجتها اللجنة الخاصة بدراسة تقنين مبادئ القانون الدولى ، التى شكلها مجلس عصبة الأمم فى سنة ١٩٢٤ . وهذه الدراسة — كما لا يخفى — من عمل القانونيين المتخصصين ، ولا يختص بها أعضاء البرلمانات الذين تجمعهم المؤتمرات السنوية للاتحاد .

* * *

ويحق لنا الان أن نتساءل : ما هو الدور الذى يمكن أن يقوم به الاتحاد فى تقنين مبادئ القانون الدولى ؟

الغرض الجديد من تدوين القانون الدولى

يهمنا بادئ ذى بدء أن نكون واقعيين، فالمحاولات التى بذلت فى سبيل تقنين مبادئ القانون الدولى تقنينا تعاهديا بالمعنى الصحيح قد باءت — باعتراف الجميع — بالفشل حتى الان ، رغم مواتاة الظروف ورغم ما بذله الممثلون المفوضون للدول فى عصبة الأمم .

أو لم يقل مسيو هنرى لافونتين ، فى مؤتمر الاتحاد المعقود فى جنيف سنة ١٩٣٢ ، وعند الكلام عن محاولة حديثة ما يأتى :

" واستغرقت مداولاتهم زهاء ثلاث سنوات، وأخيرا عقد مؤتمر فى لندن، بناء على اقتراح من عصبة الأمم . ولم تدرج فى جدول أعماله إلا مسائل ثانوية، مثل الجنسية، والمياه الاقليمية، ومسئولية الدولة عن الأضرار التى تلحق فى أقاليمها بأشخاص الأجانب أو بأموالهم .

وعلى الرغم من ثانوية المسائل المعروضة، فالواقع — الذى لا يكاد يصدق — أن مؤتمر لندن لم ينته إلى قرار بشأن المسألتين الأخيرتين . وكل ما استطاعه هو تدوين قانون للجنسية لا يزال موضع نظر، ولم توافق عليه إلى اليوم — ونحن فى سنة ١٩٣٢ — إلا دولتان فقط، وهما النرويج، وإمارة مونا كو . والأرجح أنه لن يوافق عليه أحد غيرهما . ويتضح من ذلك أن النجاح كان ضئيلا (راجع مضبطة مؤتمر الاتحاد البرلمانى لسنة ١٩٣٢ بجنيف، صفحة ٣٧٢) .

أو لم يذكر مسيو بوليتيس (علامة القانون الدولى)، عند تعليقه على أعمال لجنة التقنين التى كونتها عصبة الأمم، أنه :

" تمتاز الأعمال الأولى للجنة بطابع الحذر الشديد، فلقد كانت تعالج من الموضوعات قشورها، دون أن تتعرض للبها، إلا يسيرا . وكانت الروح السائدة فى بعض الأحيان تحفظية، بل كانت إلى حدما رجعية . فلم تقعد اللجنة فقط عن السعى إلى التجديد، بل وقفت دون ما يمكن اعتباره القانون الوضعى الذى يطبق الآن ... فذهبت إلى حد المطالبة بحلول تتعارض والميول التقدمية الواقعية " ؟

ويزيد الأستاذ جورج سيل، وقد استشهد بما سبق، قوله :

" إن ما يقوله العلامة والسياسى القدير، نصير التقنين، عن محاولة التقنين التى جرت فى جنيف — يمكن — فى اعتقادنا — أن يقال عن أغلب المحاولات الأخرى التى رمت إليه . وفى رأينا أن مثل هذا العمل لا يمكن أن ينجح — والعلاقات الدولية على حالتها الراهنة — إلا بطريق استثنائى، وأنه لا يصح الشروع فيه إلا فى حذر وفى ظروف جد مواتية". (جورج سيل، " القانون الدستورى الدولى "، كتاب القانون الدولى، الجزء الثانى، طبعة سنة ١٩٣٤، صفحة ٥٣٣) .

حدود العمل المقترح

وعلى ضوء المحاولات التي عرضنا لها والأعمال التى قام بها الاتحاد منذ سنة ١٨٩٩ ، ورغبة منا في ألا نزج بالاتحاد في عمل لا منفذ له — نحرص على أن نقرر أننا — مع التمسك بعبارة "التقنين" وفيها ما فيها من الطموح — لا نقصد إلى التقنين التشريعى أو التعاهدى. فالتقنين ، بالنسبة لنا، إعلان جديد لإرادة الشعوب — التى يعبر عنها بكل حرية أعضاء برلمانات الأمم المختلفة — فيما يختص بجوهر مبادئ الأخلاق الأساسية للقانون الدولى .

ولسنا ندعو أعضاء البرلمانات إلى إقرار هذا الإعلان، بوصفهم أصحاب السلطة التشريعية، بل بوصفهم الممثلين الصادقين للرأى العام العالمى ، هذا الرأى العام الذى قال عنه علامة القانون الأمريكى إليهو روت — خلال الحرب العالمية الأولى (سنة ١٩١٤ — ١٩١٨) ، وهو ما ذكره ج . براون سكوت في دورة معهد القانون الدولى المعقود فى هافانا — ما يلى :

"لا توجد على سطح الأرض الا سلطة واحدة تستطيع أن تحافظ على القانون صيانة للحضارة وللانسانية . وتلك السلطة العزيزة الجانب ، هى سلطة رأى الإنسانية العام. فلولاه لكانت كل منظماتكم التى تؤلف لغرض السلام، وهيئاتكم التى تقام لتتولى القضاء العالمى، ومعاهداتكم التى تعقد للصلح ، وهباتكم التى تبذل لصيانة السلام — عاجزة قاصرة لاحول لها ولا سلطان ، إذ ليست فى العالم قوة تستطيع أن تتحرك ما لم يكن الرأى العام ظهيرها" .

فيجب اذا أن يصدر مشروع القرار — الذى سنختم به هذا التقرير — من أعضاء البرلمانات بوصفهم ممثلى الرأى العام العالمى .

سلطان البرلمانات المتزايد فى توجيه السياسة الدولية

بلغ النظام النيابى الديمقراطى مرحلة اشتركت فيها البرلمانات بنصيب فعلى ، يزداد على مدى الأيام تأثيرا ، فى توجيه السياسة الخارجية لبلادها .

ولقد باد عهد الدبلوماسية السرية .

وأغلب الدساتير ما زال يخص السلطة التنفيذية وحدها بحق المفاوضة فى المعاهدات الدولية . لكن المفاوض يجد نفسه ، فى كل حين ، وقد وجه إليه سؤال أو استجواب عن سير المفاوضات التى يقوم بها . فكل مفاوض يعلم أن مفاوضته لن تجدى فتيلا إذا لم يتبع ، يوما بعد يوم ، أمانى البرلمانات ومقترحاتها ، إذ أنه لا يمكن أن تظل وزارة فى الحكم من غير التمتع بثقة هذه البرلمانات .

إذن فمن الممكن القول — دون أن نرمى بالمبالغة — إن لأعضاء البرلمانات اليوم الكلمة الأخيرة فى أن يجذوا لمندوبى الدول — فى مختلف فروع هيئة الأمم المتحدة — الاتجاهات التى يجب عليهم اتباعها . وليس هذا فيما يختص بالموافقة على المعاهدات ومختلف الإجراءات الدولية فقط ، بل فى جميع مراحل المفاوضات الخاصة بها وفى التصديق عليها . وهذه الكلمة لأعضاء البرلمانات بصفة نهائية و بطريق غير مباشر .

* * *

لذلك نود لو أن برلمان البرلمانات ، وهو الاتحاد البرلمانى الدولى ، أعلن اليوم — باسم جميع أعضاء البرلمانات فى العالم — بعض المبادئ الكبرى للأخلاق الدولية ، التى يجب أن يستلهمها ، فى مختلف البلاد ، وزراء الخارجية ، ورجال السياسة ، والمفاوضون ، ومندوبو الدول فى مجلس الأمن وفى الجمعية العمومية وفى مختلف فروع هيئة الأمم المتحدة . وهؤلاء يتبعون جميعا — فى نهاية الأمر — إرشاد البرلمانات . ولا يمكنهم القيام بعمل دائم من غير موافقة البرلمانات موافقة صريحة .

هل توجد أخلاق دولية ؟

قال الأستاذ هريرت كراوس ، فى مؤلفه القيم عن " الأخلاق الدولية " :

" الأخلاق الدولية ! ألمثل هذه الأخلاق وجود ؟ أهى من طبيعة تختلف عن طبيعة الأخلاق التى يتبعها الأفراد؟ وما الذى تجيزه، أو تخوله، أو تفرضه؟ وهل فى استطاعتنا تحسينها ؟ وكيف يكون هذا التحسين؟ تلك أسئلة تعرض هنا بصفة مباشرة ، وتتطلب — استجابة للضرورة الملحة — إجابة شافية " .

وهذه الإجابة هى التى ندعو الاتحاد البرلمانى الدولى إلى الإدلاء بها .

قال لودفيج جمبلوفيش سنة ١٩٠٧ فى مؤلفه عن " القانون العام" :

" تقوم الأخلاق حتى اليوم بدور ثانوى فى العلاقات الدولية . فالأنانية هى الرائد الوحيد للدول والشعوب فى تصرفاتها، ولن يخطر ببال أى مؤرخ أن يعيب عليها ذلك، أو أن يدعى قياس تصرفاتها بمقياس القانون أو بمقياس الأخلاق .

" فالدول أو الشعوب لما تشعر مطلقا بأنها مقيدة ، فى علاقاتها المتبادلة ، بالقانون أو بالاخلاق . فليس القانون الدولى وحده هو الذى يحتاج إلى المستقبل كى يكفله ويتعهده ، بل الأخلاق الدولية هى أيضا بهذه المثابة . ذلك لأنه لم يكن لكليهما وجود ناضج فيما مضى ، وهذه هى العظة التى يمكن استخلاصها من التاريخ "(جمبلوفيش "الجماينى شتات لير" النسبروك ، طبعة ثالثة ، سنة ١٩٠٧ ، صفحة ٤٢٥ وما بعدها) .

وها هو ذا التاريخ يثبت لنا — كما لاحظ تريدلنبرج أحد علماء الأخلاق الدولية فى مؤلفه " عن الشعوب والدول " الذى ظهر سنة ١٨٦٠ — أن الدول كانت تتعامل فيما بينها طبقا للخلق الغريزى الظاهر للإنسان الفطرى ، ويرمى قانونه الأول والأخير إلى الإبقاء على نفسه ، ولا تخرج عواطفه عن الحسد والغيرة ، والشك والخبث ، والغضب والحقد . ولهذا يشعر بعد النصر فقط بالشفقة على الأضعف ، وببعض الكرم على البائس المنكوب .

وإن التاريخ ليدعونا إلى أن نضيف إلى هذه العبارات بعض الأمراض الدولية الأخرى التى يجب أن نضع فى مقدمتها ما سماه بعض المؤلفين ، على سبيل التفكهة ، " تضخم الذات " ، أو " مهام خاصة لنشر المدنية " . وهى التى خولتها بعض الأمم لنفسها ، حتى تستر زحفها الاستعمارى .

الحروب العالمية مجددة للأخلاق الدولية

من الملاحظ أن للحروب العالمية فضلا، لا شك فيه ، يخفف من شرها وأذاها . ذلك أنها تعيد إلى الأخلاق الدولية جدتها ، فتعدل كثيرا من إدراك الدول وجماعاتها لفكرة الأخلاق. فمن ينكر ، مثلا ، التأثير العميق لشروط الرئيس ولسون الأربعة عشر على الأخلاق الدولية ؟ ألم يكن ميثاق عصبة الأمم أول مادة فى معاهدة الصلح بفرساى ؟ وأى ازدهار نالته مبادئ الأخلاق الدولية النبيلة خلال الحرب العالمية الكبرى الثانية ، فى التصريحات اليومية التى كان يدلى بها الناطقون بلسان الديمقراطيات الكبرى المنتصرة ؟ ألم يأت ميثاق الأمم المتحدة الذى وضع أثناء القتال — وبخاصة فى مقدمته — ببعض المبادئ الأساسية لخلق الدولى ، جديدة كانت أو معادا توكيدها ، وهى المبادئ التى لا تستحق أن تبقى نصوصا بلا أثر فى سبيل الخير الأسمى للمجموعة البشرية ؟

وثائق نورمبرج

يضاف إلى ذلك أن هنالك مبادئ ذات أهمية جوهرية من قانون العقوبات الدولى، تضمنها الاتفاق المبرم بلندن فى ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ الخاص بإنشاء محكمة عسكرية دولية لمحاكمة كبار مجرمى الحرب ومعاقبتهم ، والميثاق الملحق به ، والحكم الصادر من محكمة نورمبرج .

للذكرى

لما كان مصير ميثاق الأمم المتحدة ، والعلاقات الدولية عامة ، متعلقا فى نهاية الأمر بإرادة ممثلى الشعوب ؛ وهم أعضاء الاتحاد البرلمانى الدولى — فإننا نرغب إلى الاتحاد ، بوصفه جماعة لها إرادتها الخاصة المستقلة عن كل عنصر مكون لها، أن يتبنى رسميا وفى صراحة بعض التصريحات الأساسية التى ألقاها خلال الحرب الأخيرة الناطقون بلسان الديمقراطية . وهى التصريحات التى لا يصح بأى حال أن تتعرض لغير الزمان ، فتلقى بذورها فى هوة النسيان ، وتعود إلى ما آلت إليه تلك التصريحات النبيلة السامية التى صدرت — فى ظروف مشابهة — أثناء الحرب الكبرى الأولى .

نريد أن يعلن الاتحاد ، خلال مؤتمره السادس والثلاثين بالقاهرة — وهو الأول بعد الحرب — أن المنضمين إليه — أفرادا كلا منهم على حدة وجماعة قائمة بنفسها — يتمسكون بالمبادئ الآتية :

(١) إعلان الحريات الأربع الجوهرية التى نادى بها الرئيس روزفلت فى ٦ يناير سنة ١٩٤١

(٢) ميثاق الأطلنطى الذى أبرمه الرئيس روزفلت وتشرشل رئيس الحكومة البريطانية ، فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ ، والذى صدقت عليه ست وثلاثون أمة فى أول يناير سنة ١٩٤٢ ، وإحدى وعشرون أمة أخرى قبل أبريل سنة ١٩٤٥

(٣) بعض الأحكام الواردة فى بلاغ مؤتمر موسكو ، وفى التصريح الصادر على أثره من الدول الأربع الكبرى ، وهى : الولايات المتحدة ، بريطانيا العظمى ، الاتحاد السوفيتى ، الصين ، وخاصة الحكم السادس ، وهذا نصه :

"... أنها لن تستخدم — بعد وقف القتال — قواتها الحربية فى أقاليم الدول الأخرى إلا للأغراض المذكورة فى التصريح الحالى ، وبعد تبادل المشورة فيما بينها" .

(٤) بعض الأحكام الواردة فى تصريح طهران الموقع عليه فى أول ديسمبر سنة ١٩٤٣ من الرئيس روزفلت وتشرشل والمارشال ستالين .

(٥) أن المبادئ الجوهرية لقرار شابلنبيك فى ٨ مارس سنة ١٩٤٥ التى سبق أن عرضت فى شكل مقنن ، يجب أن تعمم حتى تنضوى تحت لوائها ، إلى أقصى حد ممكن ، جماعة الأمم المتحضرة .

(٦) المبادئ الجوهرية للأخلاق الدولية ، وهى التى وردت فى تصريحات الناطقين بلسان الديمقراطيات الكبرى المنتصرة . وقد يكون من أكثرها دلالة التصريح الذى ألقاه المستر جيمس بيرنز المنشور فى أول مارس سنة ١٩٤٦ ، حينما كان وزير خارجية الولايات المتحدة .

ولنقتبس منه على سبيل المثال بعض الحقائق التالية :

" لا يحق لنا أن نستبقى جيوشنا فى أقاليم دول أخرى ذات سيادة إلا بموافقتها ورضاها الصادرين بمطلق الحرية .

لا يجوز لنا أن نشن حرب أعصاب لتحقيق أغراض إستراتيجية .

لفت نظر الأمم المسئولة إلى أوضاع قد تعرض السلم للخطر ، لا يعتبر إهانة لها .

ما من أمة تملك أمر مصائرها ملكا تاما ، فإننا مرتبطون بعضنا ببعض فى اليسر والعسر .

إن حق الاعتراض المخول للأعضاء الدائمين بمجلس الأمن لا يعفى ، فى الواقع أية دولة — كبيرة أو صغيرة — من التزامها الأدبى بأن ترعى فى أعمالها أغراض الميثاق ومبادئه .

إذا اقتضى الحال تسوية الأوضاع القائمة بين الدول ، كبيرة كانت أو صغيرة ، يجب أن ينظر إليها — فى صراحة و إنصاف — على وجهها الصحيح وعلى ضوء المصلحة المشتركة لجميع الدول ، كبيرها وصغيرها ، فى صيانة السلم والأمن فى العالم ، لأن الأمم الكبرى يجب أن تتحد كلمتها جميعا دون أن تنفرد بالسيطرة واحدة منها .

يجب على الأمم أن تضع حدا نهائيا للمناورات التى ترمى من ورائها إلى الحصول على منافع إستراتيجية فى نواحى العالم المختلفة ، فكل تسوية تخفى مرحلة جديدة تتوسل بها السياسة لتنساب السيطرة من ثناياها .

لن نأتى شيئا يترتب عليه تقسيم العالم إلى كتل أو إلى مناطق نفوذ ، فالعالم واحد غير قابل للتجزئة".

مشروع قانون خاص بالتقنين

يتضح مما تقدم أن ما نقترح على الاتحاد البرلمانى الدولى أن يعهد به — بناء على القرار الذى سيعرض على المؤتمر السادس والثلاثين — إلى لجنة خاصة ، ينحصر فى أن تجمع — فى مواد — المبادئ الأساسية للأخلاق الدولية التى عبر عنها ، خلال الحروب الماضية ، تعبيرا جديدا . فان الإنسانية لتتحمل خسارة فادحة إذا ما عادت ، مع الزمن ، التصريحات التى عددناها ومثيلاتها إلى عالم النسيان . ذلك أننا نريد من المؤتمر البرلمانى الدولى ، وهو يسجلها ويؤكدها من جديد ، أن يساهم فى حفظها فى ذاكرة الفئة المختارة من أعضاء برلمانات العالم طرا . ولا غرو ، فان لهم الكلمة العليا فى سياسة بلادهم الدولية .

الخاتمة

فإلى الذين يتحكمون فى السياسة الدوليـة ، وإلى الممثلين الأحرار للرأى العـام العالمى — وهم أعضاء الاتحاد البرلمـانى الدولى — نتوجه بالقرار الخـاص بالتدوين الجـديد لمبادئ القـانون الدولى الأخلاقية، كما تستخلص من التصريحات التى ألقاها خلال الحروب الأخيرة الناطقون بلسان الدول الديمقراطية الكبرى .

فكل تقنين يصدر منكم يصبح فى غنى عن أن تقره السلطات التشريعية المحلية ، لأن هـذا التقنين يعتبر من وقت موافقتكم مكفولا بالسلطة الأدبيـة التى تملكها الجمـاعة البشرية الممثلة فيكم .

فاذا ماظفر غدا مبدأ جديد من مبادئ القانون الدولى ، بفضل قراركم ذى الطابع الأخوى بايضاح أو بتحديد لم يتمتع به من قبل ؛ و إذا ما خلعتم ، فيما بعد ، على هذه المبادئ الجديدة صفة الاستقرار ، وطبقتموها تطبيقا فعليا مستمرا ، كما تستحق — فانكم تساهمون بذلك فى اتخاذ قرارات و إنشاء تيارات فكرية وفقهية ستحمل للإنسانية المعذبة المتشائمة خيرا كثيرا .

المسألة السادسة من جدول الأعمال

تعديل النظام الأساسى للاتحاد

تقرير

مقدم باسم اللجنة الفرعية للمسائل السياسية والتنظيمية من مسيو بول باستيد النائب والوزير السابق (فرنسا)

قامت اللجنة الفرعية بالمهمة التى أسندت إليها فى كوبنهاجن، وتأيدت فى سان موريتز، ألا وهى مراجعة النظام الأساسى للاتحاد البرلمانى الدولى. وإن الدراسة الدقيقة التى باشرتها اللجنة لتسمح لها بأن تقترح عليكم بعض التعديلات. ولئن لم تكن هذه التعديلات ذات نطاق واسع، فهى تقوم دليلا على حكمة من تقدمونا. ويبدو أن تنسيق النصوص القديمة، وجعلها مطابقة لمستلزمات الحياة الدولية، يتم دون عناء. وليس ما نقترحه عليكم تعديلا شاملا للنظام الأساسى، وإنما هو بعث لبعض الشباب فيه.

١ — ومع ذلك فقد عرض لنا أن نسأل عما إذا كان يتعين على الاتحاد البرلمانى الدولى أن يتحول فى روحه ونظامه وطرائقه. وسبق لمسيو هولدز مندوب تشيكوسلوفاكيا أن عالج هذا الموضوع فى سان موريتز، وكان يرى أن هيئتنا بصورتها وبرنامجها وصبغتها السياسية، أصبحت لا تطابق رسالة العصر الحاضر.

فهى بوصفها هيئة اتحادية غير رسمية، تضم شعبا تكونت بحرية، ومن ثم بغير ضابط، لا تستطيع أن تقوم بدور فعال.

ومن جهة أخرى، فإن الهدف الرئيسى للاتحاد قد عطله إنشاء محكمة العدل الدولية. أما عن نشر فكرة السلام فقد صادف اتحادنا العديد من الهيئات الأخرى التى تنافسه فى هذا المضمار، والتى تملك من الوسائل أكثر مما يملك. فضلا عن أنه أخذ يهمل المسائل المتصلة بالقانون الدستورى، والتى كان يجب أن يعنى بها كل العناية، ولم يعد يهتم بإصلاح النظام النيابى والديمقراطى.

وخلص مسيو هولدز من ذلك إلى القول بأن العلاقات بين البرلمانات يجب أن تقوم من الآن فصاعدا على أسس جديدة ، وارتأى ثلاثة حلول :

الأول : إعادة تنظيم الاتحاد .

والثانى : إنشاء الديمقراطية المتحدة البرلمانية .

والثالث : ضم مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى إلى الأمم المتحدة .

أما عن الحل الأول ، فقد تكلم مسيو هولدز عن إدخال الأفكار الجديدة فى برنامج الاتحاد ، ووجوب عدم التردد فى استعمال الوسائل الديمقراطية فى أعماله . وأشار كذلك إلى فائدة الشعب البرلمانية الإقليمية .

أما الحل الثانى ، فينطوى على إحلال الديمقراطية المتحدة محل الاتحاد ، فتكون هناك هيئة رسمية يتألف أعضاؤها من المجالس التشريعية فى الدول ، ويوضع قانونها النظامى على غرار القانون النظامى للأمم المتحدة ، وتكون قراراتها أبعد أثرا من قرارات الاتحاد ، وتصبح على الخصوص مركزا للدراسات العالمية فى الديمقراطية والنظام البرلمانى .

ويتضمن الحل الثالث أخيرا إنشاء مجلس برلمانى ، على مثال المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة ، وتكون سكرتيرية هذا المجلس البرلمانى تابعة لسكرتيرية الأمم المتحدة ، ويبقى هو مستقلا عن البرلمانات الوطنية .

ولم يتسن بحث هذه الحلول التى ارتآها مسيو هولدز فى سان موريتز . ومن ثم لم يدرس مؤداها الصحيح ، ولذلك كان موقف اللجنة الفرعية إزاءها مدعاة للحيرة ، إذ لم يكن هناك من يعرضها . وكما قد فكرنا وقتا ما ، نظرا لنقص المعلومات عنها ، إحالة المسألة إلى مؤتمر القاهرة والانتقال إلى جدول الأعمال . لكن بعض المندوبين رأوا أن الاتجاه العام لاقتراحات مستر هولدز ، تسمح بتبادل وجهات النظر فى شأنها وإعطاء رد سلبى يكون مسببا .

وفى الواقع ، أن من أغراض مقترحات مسيو هولدز جعل الاتحاد البرلمانى الدولى تابعا لهيئة الأمم المتحدة . وإذا كانت الرغبة فى التعاون مع الأمم المتحدة موضع الإجماع فى الاتحاد البرلمانى الدولى ، فإن هناك ما يشبه الإجماع بين الأعضاء على الاحتفاظ له بصبغته الأصلية المستقلة . وموجز القول إن الاتحاد يهدف نوعا ما إلى الأغراض التى تهدف

إليها الأمم المتحدة ، ولكنه يسعى إلى تحقيقها بطرائقه الخاصة ، المترتبة على كونه هيئة تعبر تعبيرا مباشرا عن مختلف الهيئات التمثيلية الوطنية . ثم إن له أغراضا خاصة ، لاتدخل فى نطاق نشاط هيئة الأمم المتحدة التى تضم وفود الحكومات لا وفود البرلمانات .

ولاحظ بعض المندوبين من جهة أخرى أن هناك شيئا من اللبس فى استعمال كلمة " الديمقراطية " . فكيف يمكن إثارة الشك فى مدلول الصفة الديمقراطية لطرائق الاتحاد ما لم تستعمل كلمة الديمقراطية بالتحديد للنستر على أفكار ومبادئ تتعارض قطعا مع روح الاتحاد القائمة على حب الحرية ؟

وعلى كل حال ، لم تبد اللجنة الفرعية أى ميل نحو إيجاد نوع من التماثل تلتزم به الشعب القومية ، وهى الفكرة التى يبدو أن مقترحات مستر هولدز تنطوى عليها .

على أن اللجنة تشترك اشتراكا تاما فى الرغبة التى أبداها بشأن الشعب البرلمانية الإقليمية ، ولكنها تلاحظ أن الفكرة ليست بمستحدثة ، وأنها دخلت من قبل فى دور التنفيذ . فهنالك منذ وقت طويل شعبة إقليمية تضم بلدان الشمال ، كما توجد منذ وقت قريب شعبة أخرى تضم بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج .

كما أن المناقشة فى مقترحات مستر هولدز ، قد أدت مرة أخرى إلى تحديد مركز الاتحاد بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة ، وهى المسألة التى سادت جميع المناقشات . وذكر حضرة الرئيس مسيو كارتون دى ڤيار أن الاتحاد قدم طلبا لقبوله هيئة استشارية فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى طبقا للمادة ٧١ من الميثاق ، وأنه لما يتلق الرد الرسمى وإن كان يرجو أن يكون بالموافقة . وذلك كل ما يسمح الميثاق بعمله الآن .

٢ — بعد استبعاد مقترحات مسيو هولدز ، انتقلت اللجنة الفرعية إلى بحث مواد النظام الأساسى ووقفت طويلا عند المادة الأولى . وكان النص الجديد ، الذى تقترحه اللجنة ، لا يختلف اختلافا جوهريا عن النص القديم ، لكن المناقشة كانت مستفيضة حارة . ولا غرو فإن المادة الأولى هى التى تحدد أغراض الاتحاد وتكوينه ، ويمكن القول بأنها تلخص فى أسطر قليلة النظام الأساسى فى مجموعه .

وقد وافقت اللجنة الفرعية ، من أول الأمر ، على تعديل تقدم به الميجور ملنر يقترح فيه تغيير النص الأصلى ، وهو : "إن الاتحاد البرلمانى الدولى يهدف إلى جمع أعضاء جميع البرلمانات الذين تضمهم شعب قومية ، للقيام بعمل مشترك يرمى إلى تعاون الدول التى ينتمون إليها "

واستبدال النص الآتى به : "إن الاتحاد البرلمانى الدولى يهدف إلى تحبيذ الاتصالات الشخصية بين أعضاء جميع البرلمانات الذين تضمهم شعب قومية ، وإلى جمعهم للقيام بعمل مشترك يرمى إلى تعاون الدول التى ينتمون إليها" .

وهكذا برزت فكرة التقارب الأخوى ، وهى سبب من أسباب وجود الاتحاد .

واقترح مسيو سيجال (بريطانيا العظمى) أن يحذف من النص عقب ذلك عبارة " بواسطة هيئة عالمية من الأمم" . ولكن الشعبة البريطانية لم تؤيد هذا الاقتراح أمام اللجنة الفرعية . وأشار مستر وولد مندوب النرويج إلى هذا الاقتراح ، معترضا على بقاء هذه العبارة بعد أن أصبحت الهيئة العالمية للامم أمرا واقعا . وألمع من ناحية أخرى إلى الفرق بين طبيعة الاتحاد البرلمانى الدولى وهيئة الأمم المتحدة ، وإلى المنافسة التى تقوم بينهما . وعنده أن النص ينقصه الوضوح ، لأنه قد يعنى أن الاتحاد يرغب فى التعاون مع هيئة الأمم المتحدة أو أنه ، على العكس من ذلك ، يرحب بالتعاون مع هيئة دولية أخرى .

ولكن اللجنة الفرعية سلمت بأن التفسير الأول لا يشوبه لبس ، وقدرت فضلا عن ذلك أن التعاون مع هيئة الأمم المتحدة لا يحمل معنى الاستئثار ، وأن الاتحاد قد يقف مثل هذا الموقف من هيئة أخرى قد تنشأ فى المستقبل . ولذلك تقرر فى النهاية إبقاء النص " بواسطة هيئة عالمية للأمم" ، على أن تسبقه كلمة "وبخاصة" .

بقى أمر تحديد موضوع التعاون . وقد عدل النص الأصلى تعديلا طفيفا لجعله أكثر وضوحا وأحسن صياغة . فبدلا من عبارة " لتثبيت واطراد التقدم الديمقراطى للعمل الدولى من أجل السلم ، والتعاون بين الشعوب" تقترح النص الآتى : "لتثبيت واطراد تقدم المنظمات الديمقراطية ، وللعمل من أجل السلم والتعاون بين الشعوب" . وهكذا أبرزنا ، فى قوة ، التأثير المزدوج الذى ينوى الاتحاد التأثير به على القانون الداخلى والقانون الدولى .

وأخيرا استعملنا فى الجملة الثانية من المادة ، وهى التى وصلناها بالجملة السابقة لها بعبارة "لهذه الأغراض" ، تعبيرا أقوى من مجرد دراسة المسائل ذات الصبغة الدولية التى يمكن العمل على حلها بالطريق البرلمانى ، فقلنا : إن الاتحاد يفصل فى جميع هذه المسائل . ويرجع الفضل فى هذا التعديل إلى تدخل الميجر ملنر .

وقد كانت المادة الثالثة ، الخاصة بالشعب القومية ، مثار مناقشة كذلك ؛ فهى تنص على أن الاتحاد يتكون ، إما من شعب شكلت بحرية فى داخل البرلمانات ، كما هى الحال فى الغالب الأعم ، وإما من برلمانات منضمة بكامل هيئتها إلى الاتحاد . ولم يقدم أى اقتراح لتعديل هذه الحالة .

ومن جهة أخرى عرض على بساط البحث ، مسألة ما إذا كان يحق لبرلمانات الدول التى يجمعها نظام اتحادى أن تنضم إلى الاتحاد البرلمانى . وقد سبق أن نوقشت هذه المسألة فى سان موريتز ، دون أن يبت فيها. ذلك بأن الأمر يقتضى معرفة ما إذا كان يتعين اعتبار السيادة حدا فاصلا ، وفى هذه الحالة تستبعد جميع برلمانات الدول الأعضاء جملة واحدة . أو الأخذ بمبدأ العضوية فى الأمم المتحدة ، وهذا يستتبع ترك الباب مفتوحا للجمهوريات الاتحادية السوفييتية التى احتفظت لها هيئة الأمم المتحدة بمركز خاص نظرا لما يخوله الدستور السوفييتى لها من الامتيازات فى الميدان الدولى .

وقد رفضت اللجنة الفرعية مبدأ العضوية ، ورأت ما ارتآه الميجر ملنر من أن الدول الممثلة داخل برلمان يتمتع بالسيادة لا يمكنها أن تصل إلى الاتحاد البرلمانى الدولى إلا عن طريق هذا البرلمان.

وبهذه المناسبة أشير فى وضوح إلى عدم وجود إجراءات خاصة بالانضمام ، فقد كان هذا الانضمام يتم دائما بواسطة الاتصالات الشخصية ، مع الاجتهاد فى إيجاد جو ملائم لانضمام شعب جديدة . وقد أتى هذا النظام المتناهى فى اللين بأطيب الثمرات .

فالتغييرات التى أدخلت على المادة الثالثة طفيفة فى جملتها. فبدلا من عبارة " حق الانضمام إلى الاتحاد مقصور على الشعب البرلمانية للدول والدومنيون والمستعمرات التى ليس لها ممثلون فى برلمان آخر" كتبنا العبارة الآتية : " يجوز للشعب البرلمانية للدول التى ليس لها ممثلون فى برلمان آخر الانضمام إلى الاتحاد البرلمانى الدولى " فكلمة " يجوز " تحتفظ للجنة التنفيذية بحق المراقبة فى الأحوال المشتبه فيها . أما عن حذف عبارة "والدومنيون والمستعمرات" فإن الاتفاق بشأنها كان قد تم فى سان موريتز .

وتناول التعديل المادة الخامسة ، بأن حذف منها الجملتان الأخيرتان ، اللتان تتضمنان توصيات لأعضاء الاتحاد رؤى أنه لا طائل تحتها .

ومن جهة أخرى فقد أضفنا — بعد أن أوردنا أن الواجب يقتضى كل شعبة برلمانية أن تبلغ البرلمان الذى تتبعه بواسطة الشعبة نفسها أو بواسطة أحد أعضائها ، القرارات التى تتخذها المؤتمرات وتتضمن القيام بعمل برلمانى أو حكومى — بناء على طلب الميجر ملنر ما يأتى : "وأن تحيط الشعبة المكتب البرلمانى الدولى علما بنتيجة مساعيها فى هذا الصدد قبل انعقاد المؤتمر التالى بشهر على الأقل " .

ثم إن المادة الخامسة الخاصة بحق الاقتراع فى الاتحاد ، كانت تعطى كل شعبة حدا أدنى من الأصوات قدره خمسة . وكانت تعطى فضلا عن ذلك أصواتا إضافية بنسبة عدد السكان طبقا لجدول معقد ، يصل عدد الاصوات الإضافية فيه إلى ٢٣ صوتا. وكان قد طلب تبسيطه فى سان موريتز.

وأخيرا كان يحتسب للشعب أصوات إضافية ، إذا كانت تضم نسبة معينة من عدد نواب الدولة .

إن مبدأ المساواة المطلقة بين الدول من حيث الاقتراع لم يؤيد أمام اللجنة الفرعية إلا على سبيل رمزى . ومن ناحية أخرى ترددت اللجنة الفرعية طويلا قبل تبسيط الجدول، وهو ما كانت تراه لازما . وكان مسيو سيرارنس (البلاد المنخفضة) قد اقترح تعديل الجدول، على أساس تخفيض عدد الأصوات الإضافية إلى ثمانية . وأخيرا فاز الاقتراح الذى قدمته ، وهو أيضا أضيق نطاقا من سابقه ومؤداه التقسيم الى أربع فئات :

الأولى : بلاد سكانها من ١٠ إلى ٢٠ مليونا (وهذه يكون لها صوت واحد إضافى) .

الثانية : سكانها من ٢٠ الى ٤٠ مليونا (صوتان إضافيان) .

الثالثة : سكانها من ٤٠ الى ١٠٠ مليون (ثلاثة أصوات إضافية) .

الرابعة : أكثر من ١٠٠ مليون (أربعة أصوات إضافية) .

وحذفنا ، من ناحية أخرى ، الزيادة الإضافية التى كانت تعطى نظير نسبة عدد النواب الممثلين فى كل شعبة قومية .

وكان هذا النص فى الواقع بمثابة تشجيع للدول التى تفرض الانضمام الإلزامى إلى الاتحاد البرلمانى الدولى .

وأخيرا سقطت بعض أحكام المادة العاشرة ، وهى الأحكام الخاصة بالمستعمرات ، نتيجة للتعديلات السابقة .

ونضيف الى ما تقدم أننا لم نجد داعيا للتذكير بأن حق الاقتراع مقصور على الأعضاء الحاضرين ، لأن المادة ١١ تنص على أن الاقتراع يكون برفع الأيدى .

وبذلك تكون صياغة المادة العاشرة قد تغيرت كثيرا ، دون ان يتأثر جوهر النظام نفسه .

٣ — وكانت المهمة الرئيسية للجنة الفرعية مهمة عقيمة تنحصر فى تعديل النصوص ، لكنه قد أتيح للجنة خلال عملها أن تحيط ببعض الملاحظات ، وأن تبدى بعض الرغبات ، وأن تهيئ طرحها على المؤتمر مع مشروعات المواد الجديدة فى وقت واحد .

إن العلاقة القائمة بين الاتحاد البرلمانى الدولى وبين هيئة الأمم المتحدة تثير فى الظروف الحالية صعوبات من العبث إخفاؤها ؛ ولا ترجع هذه الصعوبات بحال ما إلى أنه يشعر بمساس ما ؛ بل

على العكس من ذلك ، إن هذه المؤسسة الدولية الكبرى تنعم من الجميع بحظوة لا خلاف فيها ، والرغبة فى التعاون معها باخلاص تحدونا جميعا إلى حد يمكن معه القول إن هذه الرغبة قد التقت عندها داخل الاتحاد الميول المتعارضة إلى حد بعيد . ولكننا نشعر مع ذلك بأن الاتحاد البرلمانى الدولى يمثل ، فى خدمة المثل الأعلى لتلك المؤسسة قوة أصيلة ومستقلة يجب المحافظة على استقلالها ، وقد قابلنا بعدم الرضا جميع الاقتراحات التى من شأنها أن تجعل منا هيئة تابعة للأمم المتحدة فن الاختصاصات لا تتماثل تماما . كما أن الطرائق والموارد ليست واحدة ، وإن كانت وحدة الأهداف تحتاج إلى تنظيم .

على أنه يجب أن نقرر أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة لا يسهل هذا الأمر . فالمادة ٧١ تنص حقيقة على جواز استشارة المجلس للهيئات غير الحكومية . وهذه هى المادة التى استند اليها رئيس الاتحاد فى مساعيه الأخيرة ، بناء على التفويض الذى أعطيه . ولكن بعض المندوبين أبدوا مخاوفهم من أن يجد الاتحاد نفسه مختلطا بغيره من الهيئات العديدة ، التى لا تنعم بمثل أقدميته وسلطانه . وكان صحيحا أن انضمامنا سيكون وفق الفئة " ب " ، أسوة باتحاد النقابات العالمى ، و بغرفة التجارة الدولية ، وهما هيئتان تنعمان بغير شك بسلطان ونشاط واسع المدى ؛ كما أنه ن الجائز أن يسرى علينا القرار الذى أصدرته أخيرا الجمعية العامة للأمم المتحدة والذى أعطيت هذه الهيئات بمقتضاه حق ادراج أى مسألة فى جدول أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وهو أمر ينطوى على التقدم . لكنه لا يسعنا أن نعتبر النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، وهو أبعد ما يكون عن تمثيل دورنا ، أهم ناحية من نواحى هذا الدور .

على أن الميثاق خلو من النص على أى تعاون مع مجلس الأمن ، الذى تعنينا أعماله أكثر من غيره . أما المساهمة فى أعمال الجمعية العامة ، وهى أمر مرغوب فيه ، فلا يبدو أنه من الممكن تحقيقها ، بعد رفض المطالب التى تقدم بها فى هذا الشأن اتحاد النقابات العالمى .

وهكذا تبدو لنا ظروف العمل المشترك مقيدة سلفا بنصوص لا حيلة لنا فيها ، ولا يسعنا تعديلها .

أما الأمانى التى يمكننا تقديمها فى هذا الصدد ، فهى أمانى لا تخفى علينا صبغتها الأفلاطونية . ولكن هذا الموقف ، لا ريب ، يثير شيئا من القلق والحرج .

ويرى كثير من المندوبين أن التطور الطبيعى ، سيؤدى بنا إلى إنشاء برلمان عالمى ، ويعبرون بارتياح عن قبولهم لهذا الاحتمال ، الذى سيكون من نتيجته أن يلتقى عمل ممثلى الشعب فى الميدان الدولى مع عمل المندوبين الحكوميين ، ويكون بلا ريب حلا للمسألة التى تعنينا . ولكن مثل هذا الحل ما زال بعيد الاحتمال ، وفى خلال الفترة التى تفصلنا عنه — طالت أو قصرت — تظل الصعوبات التى تعترض طريق التعاون الفعلى المفيد قائمة ، و إذا لم يكن من شأننا أن نجد لها حلا فمن واجبنا أن نشير إليها .

وعلى أية حال ، اذا كان جل أمانينا أن يعدل الميثاق، بحيث يدمج التمثيل الشعبى فى التنظيم الدولى ، فلن يدور بخلدنا — الى أن يتحقق هذا التغيير — أن نحول اتحادنا بأيدينا، ونجعل منه هيئة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة بالحالة التى هى عليها الآن ، أى بوصفها هيئة لايدع نظامها الأساسى مجالا لاتحادنا ، يظهر نشاطه ونفوذه بما يتناسب وقدرته الخاصة .

فمثل هذا العمل سيضعفنا دون فائدة تعود على أحد ، بل إن ما يدعو للشك أن يكون لمثل هذا التغيير الصادر من طرف واحد أدنى نتيجة عملية فى نظر هيئة الأمم المتحدة ؛ لأننا ، مع فرض رغبتنا فى أن نصبح وكالة متخصصة للأمم المتحدة ، لا نرى كيف يمكن أن تعدل هذه الرغبة من المركز الذى وضعنا فيه الميثاق، أو بعبارة أدق من الإغفال الذى يراد لنا أن نظهر بمظهر الشاكى منه .

على أن لهذا الإغفال ، بغير شك ، جملة أسباب لا مجال لبحثها هنا ، وليس لنا أن نصدر عليها حكما ، وإن كان يتعين علينا تسجيلها تسجيلا موضوعيا .

مضابط الجلسات

من ٧ الى ١٢ أبريل سنة ١٩٤٧

الجلسة الافتتاحية

(صباح يوم الاثنين ٧ من أبريل سنة ١٩٤٧)

افتتحت الجلسة الساعة العاشرة صباحا ، فى قاعة جلسات مجلس النواب ، بحضور صاحب السمو الملكى ولى عهد المملكة المصرية .

وقد دخل صاحب السمو الملكى ولى العهد قاعة الجلسات .

وجلس فوق المنصة حضرات :

صاحب السمو الملكى ولى العهد ؛

صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا ، رئيس مجلس الوزراء ؛

صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، رئيس مجلس الشيوخ المصرى ؛

الكونت كارتون دى ڤيار ، رئيس الاتحاد البرلمانى الدولى ؛

جناب المسيو ليو پولد بواسيه ، السكرتير العام للاتحاد البرلمانى الدولى .

صاحب السمو الملكى ولى العهد — باسم حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول ، أعلن افتتاح المؤتمر السادس والثلاثين للاتحاد البرلمانى الدولى .

(تصفيق) .

الكونت كارتون دى ڤيار (بلجيكا) ، رئيس مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى — يا صاحب السمو الملكى ، أصحاب السعادة ، حضرات الزملاء المحترمين ،

لقد وصلنا إلى القاهرة من أنحاء المعمورة ، سالكين دروب الأرض ، ماخرين عباب البحر ، راكبين متن الهواء ونحن إذ نمثل أربعة وعشرين برلمانا ، إنما ننطق عن الرأى العام فى البلاد التى انتخبتنا .

فواجبنا الأول ، بل رغبتنا الأولى ، أن نحيي مصر المستقلة التى استقبلتنا بكل مظاهر الإخاء .

وكيف يتسنى لودنا ، الذى دعمته دروس من تاريخها العريق ، أن ينسى الدور الذى لعبته مصر — الملقبة بحق "عميدة الأمم" — منذ بزغ الحضارة التى أفادت الإنسانية منها !

وكيف يمكن لإعجابنا ، الذى يستدعيه ما نراه وما نعلمه من الحقائق الملموسة الحاضرة ، أن يقف دون تحية للمظهر الرائع الذى تضفيه هيئاتها الحرة ، وحيويتها المتفجرة فى أيامنا الحاضرة !

فلنمجد أولا أسرتها المالكة ورأسها الحاكمة ، صاحب الجلالة الملك فاروق ، الذى تعطف بإنابة حضرة صاحب السمو الملكى ولى العهد ، عن شخصه ، فى جلسة الافتتاح .

تلك سلالة تفخر بها مصر حقا ، كما تفخر بأسماء أعضائها اللامعة : الخديو إسماعيل وابنيه السلطان حسين والملك فؤاد ، الذين عملوا على الاحتفاظ بطابع وروح أرض آبائهم التى يرعاها النيل ، أبو الأنهار ، واستجلبوا إليها كل مقومات العلوم الدولية .

ولقد طمحوا إلى تقرير مصير لشعبهم ، جدير بماضيه المجيد . فأراد هؤلاء الساسة الأمجاد أن يجعلوا منه ، فى الميدان السياسى والفكرى والاقتصادى ، دولة عظيمة حديثة . وقد نجحوا .

فلو أتيح لى أن أتوسل بتقدم عمرى وبشرف رياستى للمؤتمر ، فإنى أود أن أستعيد ذكرى رحلة قام بها الملك فؤاد فى بلادى ، قبل ارتقائه العرش بعدد من السنين ، وكان لى شرف السير فى ركابه . لقد كان شديد الاهتمام بكل شىء ، وعلى الأخص ما يلفت نظره الخاصة . وقد كتب عنه البارون ڤان دن بوش ، الذى كان يعرفه حق المعرفة ، فقال :

"إنه مغرم بالمعرفة بقدر ما يقتبس منها فى نواحى الحياة . وإن رجل الفكر هذا ، كان يبحث عمن يقوم بالتنفيذ . وهو إلى جانب هذا يملؤه الهيام بالابتكار ، والتعليم العام . وقد وضع أسسا لأعمال البر ، وشجع الفنون والآداب ، وخلق الصناعة خلقا ، كما وضع الاتفاقات التجارية . ولم يكن ذلك ارتجالا ، وإنما كان ثمرة التفكير الطويل والتأمل العميق .

"وقد جمع الملك فؤاد ، إلى جانب قوة الإرادة النادرة ، نظرا ثاقبا ، وعقلا راجحا ، ولباقة فى المفاوضات ، وقدرة جبارة على تفادى العقبات بدلا من مواجهتها ، فكانت له فى آخر الأمر الغلبة دائما" .

وقد تخرج الملك فاروق فى هذه المدرسة ، وسار إثر والده خلال فترة مليئة بالأحداث والاكتشافات العجيبة ، تعترضها القطيعة والانفجارات ، فاستحق لذلك تبجيل الجميع . فعلى شخصه المحبوب تنعكس صورة جديدة لشعب عريق فى القدم ، دائم الكد ، قوى الميراث ، يواجه المستقبل بأمل عريض دون أن يرزح تحت عبء ماضيه .

ونحن نتجه بقلوبنا إلى أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب ، الذين يمثلون شعب مصر ، فنحييهم ؛ فقد تسنى للاتحاد البرلمانى أكثر من مرة ، خلال الفرص التى تقابلنا فيها وإياهم ، أن يقدر صفات مندوبى مصر وشمائلهم . ولذلك فإن الجدل يملأ أفئدتنا اليوم ، وقد حملنا عليهم ضيوفا ، لنعمل معهم فى الجو الذى تعودوه .

لقد افتتح فى مدينة " أوسلو " يوم ١٥ أغسطس من عام ١٩٣٩ ، وبحضور حضرة صاحب الجلالة " هاكون " ملك النرويج ، آخر مؤتمر عقدناه ، وتوج مرور خمسين عاما على معهدنا الكبير .

ويعيد هذا التاريخ إلى ذاكرتنا القلق الذى كان يساورنا فى تلك الساعة الفاصلة . فقد كان الجو ملبدا ينذر بالأخطار . وكانت الأمم الديمقراطية تعجب فى هذه الفترة ؛ إذ أبدت سذاجة خاطئة ، واعتقدت أن الدول جميعها قد أصبحت تحترم الحق ، وتقبل ما تشير به الهيئات الدولية المجردة من كل قوة مادية تؤيد قراراتها . ألم يكن جديرا بها أن تدرك أن روح الجشع والعنف ، وهى عدو السلم ، لا يمكن التغلب عليها إلا بطريقة أخرى ، هى استخدام قوة تفوق قواتها لإرجاعها عن غيها ؟ !

وما كادت المناقشات تبدأ ، حتى انقضت الصاعقة ، فترتب عليها مأساة طويلة ، أزهقت أرواح الملايين ، وأفنت أسراً عديدة ، وتركت وراءها الدمار والخراب ، وخلفت الكآبة والحزن .

وبينما كانت هذه الدماء تسفك ، كنا نشعر تماما بأن المعركة الحقيقية ما كانت تدور حول تملك إقليم أو أراض ، ولكنها تدور حول هذه المدنية العزيزة على قلوبنا ، وعلى معنى الحرية واحترام الفرد والهيئات النيابية التى تمثل إرادة الشعوب .

واعتقدنا فى وقت ما أن هذه العاصفة العنيفة لا بد أن تجرف نهائيا عمل تلك الأجيال العديدة . وتساءلنا : هل سنكون شهودا لهذه الكارثة ؟ وهل سنرى هذا " الظلم الجائر ينتصر على ذلك النحو البشع من الصفاقة القوية المسلحة ، الهادئة ، الحقود ، التى تصم آذانها عن سماع أنات البشرية وتأوهاتها ، وتقابل تلك الآلام بابتسامة فولاذية ، وتتغمس مع ذلك أرجلها فى الدموع ! إنها صامتة ، يخيم أمامها على تضرعات تلك البراءة والاحتجاجات الحقة سكون الموت . وبينما تجدها ثابتة ،

مثابرة على استكمال عملها ، تطأ تحت أقدامها الحديدية كل ما هو حق ، سلم ، برئ ، مقدس أمام الله — إذا بها تدعى لنفسها إقامة صرح النظام ، والحث على احترام القانون ، والعمل على دعم السلم ، محققة بذلك اعتداءاتها بالانتصارات التى تبرزها ، قاطرة فى ذيل مركبتها الدامية العناية الآلهية ذاتها ، فهى تدعى أنها تحميها (١) "

ثم تجف يوما هذه الأنهر من الدماء ، ويتوقف الطوفان ، وتندثر أنظمة الجشع والعنف على نحو لا يمكن وصفه ، ويستيقظ العالم على صلصلة سقطة الجبال الداوية !

*
* *

أما عن البرلمانات ، فإن مهمتها مستمرة ، أو قل إنها فى سبيل استئناف هذه المهمة . وقد انضمت لاتحادنا هيئات شعبية جديدة ، كما نرجو انضمامها ، ونرحب بمقدمها . واستأنف الاتحاد أعماله ، تحدوه الرغبة فى العمل ، على وجه أكمل مما كان فى الماضى . فاجتمعت لجانه العامة ولجانه الفرعية ، فى جنيف ، وكوپنهاجن ، وسان موريتز ، وباريس .

وها نحن أولاء نجتمع ، وقد سمح لنا زملاؤنا وأصدقاؤنا المصريون بأن يستأنف الاتحاد نشاطه فى بدء هذا الربيع ، حيث تبدو الطبيعة أكثر حياة فى مصر ، منها فى أى مكان آخر ، وبين أهرامها ومعابدها وآثارها ، حيث تعطينا درسا ترتاح إليه النفوس جميعا فى تجددها المستمر .

ومن المؤكد أنه فى هذا الوقت — حين يبدو كل شىء فى حركة مستمرة ، كما قال منذ زمن بعيد هرقليط — يستولى على النفوس القلق ، بل الجزع . فالجميع — عدا بعض منتهزى الفرص — غير راضين . وقد انتهت الحرب الماضية ، ولكنها لم تحمل لنا فى نهايتها فكرة سلام صحيح دائم . فالشعوب التى طالما قاست من ويلاتها تود لو تهيأ لها الهدوء ، والنقد الثابت ، والغذاء الكافى ؛ فى حين أن الدول العظمى تجد صعوبة فى جمع كلمتها ، واتحادها حول موائد المؤتمرات المختلفة ، ذلك الاتحاد الذى استطاعته فى ميادين القتال . أما الدول الأخرى ، فإنها تحتج على إقصائها عن مفاوضات الصلح ، مع أنها تهمها أكثر من غيرها . وكذلك تخشى هذه الدول أن يكون حق " الفيتو " المخول للدول العظمى ، أو بالأحرى المخول لكل دولة من هذه ، تدعيما للقوة بحسب . حقيقة إنها تقر بأن هذه القوة يجب أن تقوم على حراسة العالم فى المستقبل . ولكنها تطلب — إلى جانب ذلك — ألا يغيب عن الأذهان أن الدول الصغرى ستظل دائما أكبر ضمان للحق الدولى ، وخير الذائدين عنه .

(تصفيق) .

---

(١) هنرى بيريف .

واستنكر رجال الفكر فى العالم أجمع اختلال التوازن البارز فى عصرنا الحالى ؛ فقد استطاع الإنسان — بفضل العلم الحديث فى عالم الطبيعة والكيمياء — أن يضاعف قوته المادية مئات المرات ، مع بقاء الروح على ما هى عليه .

وبيّن " برجسون " ، فى مؤلف شهير له ، كيف أن الإنسانية تترنح متأوهة ، تحت عبء التقدم الذى أصابته ، وتطلب لها مزيدا من " الروحية " ، فقال :

" إنه يجب على الإنسانية أن تعمل على تبسيط كيانها ، بنفس الحماس الذى أفضى إلى تعقيد هذا الكيان ولئن عجزنا عن إصلاح معنوى تام ، فلا بد من أن نتوسل بحلول موقتة ، وأن نسترشد بأنظمة شاملة " .

قال " شاتو بريان " ، بعد عصر نابليون : " لقد مضى زمن الحرية " .

ولو صح أن مجتمعنا اليوم لم يعد يؤمن بفضل الحرية ، التى آمن بها المجتمع تدريجا منذ عهد النهضة ، لوجب أن نيأس من بعثها . ولكننا نود الاعتقاد بأن الحقائق الجوهرية والضرورية ستبعث مرة أخرى ، وأن الإيمان بالحريات والمثل العليا سيسود ، ليوفر للإنسانية الحاجات الروحية والضمانات المادية التى هى فى حاجة إليها .

وأظن أن خير وسيلة للوصول إلى ما نريد ، وأن خير علاج للمصاعب والعقبات التى تعترضنا فى أيامنا هذه ، التى طغت عليها الشكوك ، هو أن نستعيد ذكريات المحنة القاسية التى اجتزناها . فهذه الذكرى ستحيي فى نفوسنا روح التضامن والمساعدة والتعاون ؛ تلك الروح التى سيطرت على شعوبنا أثناء الكفاح ، وإبان الحرب ، وهى الروح التى لا بد من سيطرتها ، لإعادة بناء هذه الشعوب .

ولقد أوصانا رئيس الدولة العظيم توماس مازاريك أن نعطى لكل كلمة مدلولها الحقيق ، وللقيم المعنوية التى لا تتغير مدلولا حيا يتطور كما تتطور الحقائق العلمية .

وفى ذلك يقول :

" إن رضائى الشخصى هو فى شعورى بعدم التغير فى أخلاقى ولا فى معاملتى للآخرين ، ولا فى إحساسى نحو وطنى أو نحو العالم ، سواء أكنت فى الحكم أم فى خارجه . لذلك أستطيع القول إنه ليس هناك مايدعونى إلى تغيير إيمانى بالإنسانية ، أو بالديمقراطية و بالبحث عن الحقيقة ، أو التطلع إلى المثل الأعلى الذى يفرضه الدين ، وتفرضه الأخلاق ، ويمليه حب الوطن .

" وإنى لأؤكد أن التجارب التى أكتسبها كل يوم ، أثناء عملى ، تزيد فى إيمانى بأن المثل العليا الخلقية والإنسانية ، للدول وللشعوب ولرؤساء الدول ، هى نفس المثل العليا للأفراد " .

ومثل هذا القول يدعونا إلى أن نفكر فى حياتنا اليومية ، كى نجد نظاما عالميا . وإن التضامن الخاص بين الإنسان والإنسان ، لا يزال له مأثرة من المآثر الدولية التى تجعل ارتباط بعضنا ببعض وثيقا . وهذا الارتباط يزيد دائما بازدياد شعور كل منا بمسئولياته . وهـذه المسئوليات يزيدنا التشبث بها حبا للحرية ، واستمساكا بالواجب ، وتفانيا فى العمل ، وعطفا على إخواننا فى الإنسانية .

وقديما قيل إن الشرق يبعث إلى الاطمئنان ، وإن جيرة الصحراء تقود إلى الفلسفة والصفاء .

و إننـا مقبلون فى الأيام القريبة القادمة على نظام عالمى جديد ، تواجه فيه الشعوب بعضها بعضا ، ليتعاونوا على حل أعقد المشكلات التى هيأتها اللجان التحضيرية للبحث . ولابد من الإشادة ببعد أفق السكرتير العام الذى سيسهل لنـا تقريره الشامل مهمتنا الشاقة ، ولا ريب أن الأيام القادمة ستكون خصبة بإنتاجها ، وأن مهمتنا ستكون ميسورة ، وأننا سنزداد تعلقا بمثلنا الأعلى .

لقد كانت مصر فى الحرب مركزا من مراكز التحرر ، فلتكن صاحبة المرحلة الأولى فى التعمير العام . وبهذا يضيف مؤتمر القاهرة صفحة تاريخية إلى كتاب الاتحاد البرلمانى الذى بدأ تدوينه منذ أكثر من نصف قرن . ويكون الفضل فى ذلك لزملائنا الأعزاء فى البرلمان المصرى .

(تصفيق حاد) .

المسألة الأولى من جدول الأعمال

انتخاب الرئيس ومكتب المؤتمر

الكونت كارتون دى ڤيار (بلجيكا) رئيس مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى — حضرات الزملاء الأعزاء المحترمين ،

يفرض على النظام الأساسى للاتحاد واجبا ، يطيب لى ويشرفنى أن أؤديه ؛ وهو أن أقترح على حضراتكم ، باسم مجلس الاتحاد ، اسم العضو الذى يتولى رياسة المؤتمر السادس والثلاثين .

وإنى لعلى يقين بأنى أعبر عن رأيكم الإجماعى ، إذ أقترح لهذا المركز الرفيع الشأن رجل الدولة الممتاز ، ورئيس مجلس الشيوخ ، ورئيس الشعبة المصرية ، صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا .

(تصفيق حاد) .

وليس لهذا الاختيار معنى التقدير والتحية للبرلمان المصرى فحسب ، وإنما نحقق به لمؤتمرنا رياسة حكيمة ذات دراية واسعة .

(تصفيق) .

يحمل هيكل باشا درجة الدكتوراه فى القانون وفى العلوم السياسية والاقتصادية . وقد ذاعت شهرته أستاذا فى كلية الحقوق بالجامعة المصرية ، ثم رئيسا لتحرير جريدة سياسية كبرى . وكان لكل هذا أكبر الأثر فى التمهيد لإسناد منصب وزير المعارف إليه فى عام ١٩٣٨

وانتخب سعادته رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين سنة ١٩٤٣ ، ثم رئيسا لمجلس الشيوخ .

وكان له فخر الاشتراك فى توقيع " ميثاق جامعة الأمم العربية " فى مارس سنة ١٩٤٥ ، كما أن خبرة سعادته فى الشؤون الدولية قد هيأت له فرصة رياسة الوفد المصرى لدى هيئة الأمم المتحدة .

ولقد جمع هيكل باشا بين العالم القانونى الضليع ، والكاتب الإنسانى المرهف الحس . والذين يدركون الصلة بين السياسة والأدب سوف لا يدهشون عندما يجدون ، فى سلسلة مؤلفاته الطويلة ، بحثا عن جان جاك روسو — حياته وآثاره — وإلى جانب هذا البحث مؤلفات فى بعض السير والرحلات ، وبحوث فى التاريخ ، ورسالة عميقة فى الدين المصرى العام .

وهو عوضا عن ركونه إلى بعض الراحة التى تحتمها عليه مشاغله ومتاعبه ، فى هـذا الربيع الجميل ، يقبل بقلب مطمئن أن يرأس مناقشاتنا ، وأن ينهض بما يتبعها من عناء وواجبات ، فضلا عن حسن ضيافته الكريمة لنا . ولسوف نبذل جهدنا ، ياحضرات الزملاء المحترمين الأعزاء ، فى تخفيف متاعبه ، ما استطعنا إلى ذلك سبيلا .

سيدى الرئيس ،

إن سفين مؤتمرنا السادس والثلاثين لا يحمل كنوز قيصر ، وإنما ينطوى على أمل الإنسانية فى العصر الحاضر ، نضع مقاليده بين يديك .

وإنا لنأمل أن يصل هذا السفين ، بقيادتك ، إلى بر الإخاء والسلام ، وأن نحقق بعد الآلام والشقاء ما تصبو إليه الشعوب الخيرة التى نمثلها !

(تصفيق حاد متواصل) .

* * *

وعلى أثر ذلك ، نهض سعادة الرئيس الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، وجلس على منصة الرياسة بين تصفيق الأعضاء .

سعادة الدكتور محمد حسين هيـكل باشا (مصر) رئيس مجلس الشيوخ — حضرة صاحب السمو الملكى ، حضرات الزملاء الأعزاء ،

باسم البرلمان المصرى ، وباسم مصر ، وباسم شعب وادى النيل — أوجه إلى مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى تحية قلبية خالصة . أوجه لكم هذه التحية الحارة الصادرة من صميم القلب ؛ فهذه هى المرة الأولى التى يلتئم فيها شمل المؤتمر البرلمانى الدولى فى أرض إفريقية ، تتصل بالبحر الأبيض المتوسط وبالقارة الأسيوية . وهـذا مظهر جديد لما لهيئتنا من صبغة عالمية . فقد تنقل المؤتمر مرارا بين مختلف عواصم أوروبا ، بل رحل عنها مرتين إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، خلال سبعة وخمسين عاما ، ولكنه لم يغادر أوروبا منذ اثنين وعشرين عاما .

وفى عصرنا الحاضر ، الذى تيسرت فيه أسباب المواصلات ، فضاق نطاق العالم ، لم يبق لأوروبا أن تستأثر بهيئة تملكها الإنسانية جمعاء . وقد احتفلت هـذه الهيئة بعيدها الخمسينى سنة ١٩٣٩ فى "أوسلو" . وإذا ما تخطت هيئة الخمسين عاما ، وهى فتية قوية مليئة بالعزم والأمل ، فلا حرج على من يتنبأ لها بفتوة باقية على الأجيال .

لقد انقضت سبع سنين منذ اجتمع مؤتمرنا الأخير فى "أوسلو" ؛ سبع سنين ضاعت سدى . وكانت نذر الحرب ، أثناء اجتماعه ، تغشى جو أوروبا . وفى ذلك الأسبوع الثالث من شهر أغسطس سنة ١٩٣٩ ، ودع رفاقنا ، الذين شهدوا مؤتمرنا الخامس والثلاثين ، بعضهم بعضا ، وقلوبهم منقبضة .

ولقد اشترك الأعضاء يومئذ جنبا إلى جنب ، تسودهم روح الإخاء فى أعمال المؤتمر ، وفى مآدبه ورحلاته ؛ لم ينطو أحد منهم على حفيظة أو كراهية لصاحبه ، بل كانوا سعداء بالحياة معا : سواء منهم الأمريكى ، والبلجيكى ، والإنجليزى ، والبلغارى ، والدانمركى ، والفنلندى ، والأستونى ، والفرنسى ، والهولندى ، والمجرى ، والأندونيسى ، والإرلندى ، واليابانى ، واللكسمبرجى ، والنرويجى ، والبولونى ، والرومانى ، والسويدى ، والسويسرى ، والتركى ، واليوجوسلافى ، والمصرى . ولم يؤثر فى شعورهم المتبادل أنهم كانوا جميعا رجال سياسة ، يدركون أن حربا طائشة تكاد تجتاح العالم طرا .

ولقد أقبل بعضهم على بعض ، يتساءلون مثل هذه الأسئلة :

من ذا الذى سيخرج سليما من هذه الكارثة ؟

ومن ذا الذى سيخرج عظيما ؟

ومن ذا الذى سيخرج محطما ؟

ولمن سيكون القول الفصل فى نهايتها ؟

فإلى ذكرى رفاقنا الذين استشهدوا فى الحرب ، أيا كان معسكرهم ، والذين ذهبوا جميعا ضحية عجز البشرية عن أن تسوى منازعاتها بطرق سلمية ، أبعث باسمكم صادق الدعوات ، فنحن وإياهم جميعا إخوان فى الإنسانية .

(تصفيق) .

حضرة صاحب السمو الملكى ، حضرات الزملاء الأعزاء ،

من حكمة القدر أن تجلب الحرب مع الخراب والدمار عوامل تجديد وتعمير ، وأن تحمل مع نيرانها الكاوية بلسم الشفاء . ففى خلال المعارك ، وفى غداتها ، تلك المعارك التى يصطرع فيها الإخوة ، تراهم جميعا يقسمون أغلظ الأيمان : إنهم إنما يقاتلون كى تكون حربهم خاتمة الحروب ؛ فليس يتسنى لمنطقهم ، وقد صهرته الآلام والأخطار ، أن يسلم بأن الناس سيندفعون ، وإن فى مستقبل بعيد ، إلى استئناف الصراع ، فيقتل بعضهم بعضا بلا جريرة ولا إثم . وهم يميلون حينذاك الى الظن بأن الذى ينقصهم ، تحقيقا لهذا الغرض ، هو أن تقوم هيئة عالمية تفرض للعالم نظاما أساسه العدالة ، وسلاما قوامه التعاون .

ولهـذا تضمنت المـادة الأولى من معاهدة الصلح " بفرساى " عهد عصبة الأمم . ثم أعاد التاريخ نفسه ، فأشرق ميثاق الأمم المتحدة ، حين بزغ فجر السلام الجديد .

ما هى العلة التى أقعدت عصبة الأمم ، ثم أودت بها وهى فى مقتبل العمر ؟

وهل لهيئة الأمم المتحدة من القوة ما يمكنها من مغالبة الأدواء الكمينة فى مجتمعات الشعوب المتحضرة ؟ تلك أسئلة ستعرض لنا غير مرة فى مناقشاتنا . ولست أبيح لنفسى أن أسبق إلى الكلام فيها ، على أنه يجمل بنا أن نسأل أنفسنا : ألا يخشى أن يكون عمل الاتحاد البرلمانى الدولى هو نفس العمل الذى تقوم به الجمعية العامة للأمم المتحدة ؟

حضرة صاحب السمو الملكى ، حضرات الزملاء الأعزاء ،

ليس هذا التساؤل إلا صدى لما تردد فى سنة ١٩٢٠ ، غداة وضع ميثاق عصبة الأمم . وقد أثبتت الحوادث أن الاتحاد البرلمانى الدولى له مقوماته وخصائصه ؛ وهو لذلك سوف يمضى قدما فى أداء رسالته السامية ، إلى جانب الأمم المتحدة ، كما قام بأدائها إلى جانب عصبة الأمم .

وأنا فضلا عن ذلك راسخ اليقين بأن وجود الاتحاد البرلمانى الدولى أجزل نفعا للإنسانية اليوم منه فى أى وقت مضى ؛ فالعالم تهب عليه ريح ارتياب وشك ، ويخشى أن يتعرض البناء الدولى ، بما فيه هيئة الأمم المتحدة ، للخطر .

فعلى هيئتنا — والحالة هذه — أن تكون أداة وصل بين ممثلى الشعوب ، وكعبة يجتمع حولها رجال السياسة الأخيار فى محيط المجتمع الدولى . وإذا كانت جهودنا قد فشلت فى درء انفجار أتون الحربين الأولى والثانية ، فيجب ألا يكون مثل هـذا الفشل مثبطا لعزائمنا ، بل يجب أن يكون حافزا لنا على المثابرة ، ومضاعفة الجهد ، وتوجيهه نحو الغرض الأسمى الذى كان رائدنا دائما : ألا وهو أن نمنع نشوب حرب عالمية أخرى ، مهما تضاربت المطامع والشهوات ونزعات السيطرة .

جاء فى الرسالة الشائقة التى وجهها رئيسنا المحترم ، الكونت كارتون دى فيار ، إلى مختلف الشعب البرلمانية الدولية ، فى شهر يوليه من عام ١٩٤٥ ، بمناسبة عودة السلام ما يأتى :

" هنالك تنظيم جديد للعالم فى دور التكوين . ومهما يكن الوضع النهائى لهذا التنظيم ، فسيكون لهيئة الاتحاد البرلمانى دور خطير تؤديه إلى جانب الحكومات والساسة الذين سيجتمعون كرة أخرى فى جمعية الأمم المتحدة . وستظل هيئتنا ، وهى طليقة من كل رباط رسمى ، تمثل الشعوب الحرة ، وتتكلم بحرية فى مناقشاتها ، كما تظل ، شأنها فى الماضى ، تمثل القوة الكبرى : قوة القانون ".

(تصفيق) .

حضرة صاحب السمو الملكى ، حضرات الزملاء الأعزاء ،

كان لى الشرف أن أتولى رياسة وفد بلادى لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأنا أعلم أن هذه الجمعية جديرة بثقتنا ، جديرة بأن تعلق الإنسانية عليها الآمال الكبار . ومع ذلك ، فإن لنا فى هذا المؤتمر البرلمانى الدولى صفة لاتتوافر فى معظم مندوبى هيئة الأمم المتحدة ، تلك صفة وكلاء الشعوب وممثليها . فنحن ننطق باسمها ، ونعبر عما يخالج نفسها من آمال . ثم إن أكثر دساتيرنا تحرم — فى صراحة — التوكيل الملزم . ولهذا فنحن إنما نتكلم ، ونبدى آراءنا ، بوحى ضمائرنا .

من ثم وجب علينا أن نسمو على المنافع الذاتية لكل واحدة من دولنا ، وأن نعرف كيف نستلهم المصلحة الإنسانية العليا التى يمليها علينا الإخاء والتضامن . ذلك واجبنا ، ونحن الممثلون الأحرار لشعوب حرة ، نقول كلمتنا بمطلق حريتنا .

(هتافات استحسان) .

نقول كلمة الحق والعدل ، مما لاتستطيع الحكومات ولا يستطيع مندوبوها لدى جمعية الأمم المتحدة فى كثير من الأحيان أن يقولوه ، لأن مهمتهم تختلف عن مهمتنا .

وإنا لنستطيع ، بعد أن يتم تعارفنا والاتصال الشخصى فيما بيننا ، أن نرجع فى كثير من المشاكل الدولية إلى أسس الخلاف الذى يقع بين الدول ، ثم نستطيع مالا يستطيعه ممثلو الدول لدى الأمم المتحدة ، وذلك بأن نباشر — فى مواجهة حكوماتنا — ماتخوله لنا الديمقراطية من حقوق أساسية : هى السؤال والاستجواب ، والتحقيق ، واللوم ، والاقتراح ، والامتناع عن التصويت .

وذكر هذه الحقوق يكشف فى دقة عما لنا من سلطان ، وما ننوء به من تبعة معنوية لاتقف مسئوليتنا عنها أمام شعوبنا فحسب ، بل تتعدى الشعوب إلى الإنسانية جمعاء ، هذه الإنسانية التى نمثلها هنا ، والتى تأبى — قبل كل شىء — أن يزج بها فى أتون حرب أخرى .

(استحسان) .

حضرة صاحب السمو الملكى ، حضرات الزملاء الأعزاء ،

ما كانت الحرب الأخيرة إلا نتيجة لقيام الدكتاتورية التى طوحت بالحقوق البرلمانية الأساسية التى أشرت اليها .

(استحسان) .

غير أن على البرلمانات واجبات ، كما أن لها حقوقا . وأول ما يتحتم عليها من واجب هو أن تتجرد عن الهوى، وأن تتسم بروح الإنصاف . فإن أردنا للعالم سلاما دائما ورخاء مكفولا، فعلينا أن نعقد العزم ، فى أول مؤتمر لنا بعد الحرب ، على أن تكون مؤتمراتنا المقبلة ميدانا نمتحن فيه ضمائرنا وأن نسأل أنفسنا عما قمنا به فى الشؤون الدولية ، فنمهد الطريق بهذا الامتحان لاستقرار الحق والعدل والقانون .

ثم لنعقد العزم على ألا نفر من المسئوليات فى أحرج الساعات ، وأن نذكر دائما أنا لسنا " الممثلين " لشعوبنا فحسب ، بل نحن كذلك " القادة المسئولون " .

تثور أحيانا تيارات شعبية عنيفة . وحينئذ يجب أن تكون لدينا الشجاعة ألا نجارى هذه التيارات ، بل أن نصدها ، ونتغلب عليها ، وأن نردها إلى ما نؤمن بوحى ضمائرنا أنه الخير للمجتمع الإنسانى .

واجب علينا إذن أن نتولى القيادة ، لا أن نكون تبعا فى المجاراة .

رأيت من واجبى ، غداة الحرب الأخيرة ، ولما تكن نيرانها قد تخطت ألمانيا وبولونيا وفرنسا وإنجلترا ، أن أوجه — عن طريق الصحافة — نداء إلى برلمانات البلاد المحايدة ، كان له بعض الصدى . وقد ناشدتها أن تحدد موقفها ، وألا تساير الجماهير فى التشبث بالتزام الحياد . ولو أن البرلمانات المحايدة ألقت وقتذاك بنفوذها الأدبى فى كفة الميزان ، لأصاب اليأس الدكتاتوريات ، ولألقت سلاحها بأسرع مما ألقته .

وإنى أرى ، من جهة أخرى ، أن يكون للعلاقات الاقتصادية الدولية مركز هام فى جداول أعمالنا . فموارد العالم تكفى الناس جميعا ، إذا حسن توزيعها بين الشعوب ، وإذا لم ننظر — حين التوزيع — نظرة التاجر والاقتصادى ، بل نظرة الشركاء، إن لم نستطع أن ننظر نظرة الأخوة. لقد عانى الكثير من الناس — فى الحرب الأخيرة وما بعدها — ألم الجوع ومرارة الحرمان . فعلينا، والحالة هذه، ألا نسمح بحرق الغلال فى أفران القاطرات، لغير سبب إلا انخفاض أسعارها.

وما إخالنى أتمنى للبرلمانات الممثلة هنا مهمة أكثر سموا ونبلا ، ولا أعظم جدوى على الإنسانية، من هذه المهمة .

(تصفيق) .

وإنى لأتوجه، إلى كل من إخواننا الأجانب الذين أولونا شرف قبول دعوتنا إلى هذا المؤتمر، وإلى حضرات السيدات اللواتى تكرمن بمرافقتهم، بالدعاء لهم بإقامة هنيئة سعيدة بين ظهرانينا ،

تحت سماء مصرنا المضيافة ، وعلى ضفاف نيلها المبارك ، راجيا أن يتيح لكم هـذا المؤتمر فرصة تزيدكم وقوفا على أحوال بلادنا ، لتكونوا أبلغ شاهـد على نهضتها ، وعلى ما تقوم به من جهود فى التجديد ، فى ظل مليكها الديمقراطى .

(تصفيق حاد متواصل) .

حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا (رئيس مجلس الوزراء المصرى) — حضرة صاحب السمو الملكى ، سعادة الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

أتشرف باسم حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك بأن أقدم إلى وفود الاتحاد البرلمانى الدولى ترحيبى القلبى وأصدق الأمانى لنجاح هذا المؤتمر .

وإنى لسعيد كذلك أن أقدم تهانئى إلى رئيس الاتحاد العظيم فى السـنة الخمسين من حياته البرلمانية (تصفيق) ، فإنه على الرغم من أعباء الدولة الثقيلة التى ألقيت على عاتقه ، سـواء أكان وزيرا أم رئيسا لحكومة بلاده ، وعلى الرغم من مناحى نشاطه الكثيرة التى تستنفد جهـده وتفكيره بوصفه عضوا فى البرلمان ورجلا من رجالات الأدب ومشرعا وعالمـا اجتماعيا ، فإن الكونت كارتون دى ڤيار لم يفتأ يقف جهوده على الاتحاد البرلمانى الدولى الذى هو أحد زعمائه الملهمين .

لقد أذكت الأغراض التى توخاها الاتحـاد — أكثر من نصف قرن — مشاعر الحماس والإخلاص فى نفوس جميع محبى الإنسانية . وقد ظل الاتحاد الذى أنشئ لتحقيق التحكيم الدولى أمينا على الغرض الذى قام من أجله ، وهو الغرض الذى لا يزال يهتدى بهديه فى مناحى نشاطه جميعا . فلقد جاهد — فى غير كلل ، على الرغم من العقبـات الشديدة — لتحقيق حسن التفـاهم بين الشعوب ، وتوثيق عرى التعاون المتبادل بينها ، وتدعيم الوحدة الدولية ، وهى عناصر ثلاثة لازمة لغرض أعز وأسمى ، هو صيانة السلم .

(تصفيق) .

لقد أصبحت الوحدة الدولية — بعد الانقلاب العظيم الذى هز أركان العالم — ألزم لنا من أى وقت مضى . على أن تطور العـلاقات بين الشعوب ، وازدياد اعتمادها الواحد على الآخر — فى ميادين كثيرة مختلفة — يفضى إلى اتصالات كثيرة بينها ، قد تكون — لسوء الحظ — موضع خلاف واحتكاك . وقد شعرت شعوب العالم وحكوماته بالحاجة الملحة إلى تأييد سلطان القانون الدولى ، حارس السلم وحاميه . ومن أجل ذلك قامت هيئة الأمم المتحدة ، لسد هذه الحاجة .

على أنه من الواجب أن يدعم التعاون بين الحكومات بالتعاون بين الرأى العام فى مختلف البلاد ، فينبغى أن تسود بين الناس وحدة روحية تتيح للمؤسسات الدولية (كهيئة الأمم المتحدة) جوا صالحا لتعيش وتزدهر فيه . وإن الاتحاد البرلمانى الدولى ليستطيع أن يساهم مساهمة عظيمة فى تهيئة هذا الجو ، لما يتمتع به أعضاؤه من المكانة والسلطة التى خولت لهم ؛ بوصفهم ممثلين مفوضين عن شعوبهم وثيق الصلة بها ؛ ولما لكل عضو منهم من النفوذ فى توجيه شؤون بلاده .

لقد دأبت مصر — منذ اللحظة التى استردت فيها مصائرها — على أن تساهم بجميع ما فى وسعها من الوسائل فى تأييد سلطان القانون الدولى . وإنها لتتمسك كل التمسك بالمثل العليا التى أوحت بقيام الاتحاد البرلمانى منذ إنشائه . ويسعد مصر أن يختار الاتحاد عقد أول مؤتمر له بعد الحرب على أرضها ، مما أضفى على هذه المناسبة معنى كريما لديها .

إن عملكم سيتناول مسائل عاجلة معقدة . وسترقب حكومة جلالة الملك نتائج هذا العمل بأعظم ما يكون من الاهتمام . ولا يخامرنى شك فى أن المؤتمر سيساهم مساهمة فعالة فى حل هذه المشكلات ، بما انطوت عليه نفوس أعضائه من روح الغيرة والحماس .

على أنه فضلا عما سيبذله هذا المؤتمر من العون لقضية الوحدة الدولية ، فإن اجتماع مندوبى الاتحاد من مختلف البلدان ، وتعاونهم فى سبيل غرض واحد ، هو فى ذاته مثال عال للتعاون الدولى .

وستتيح لكم الأيام التى ستقضونها معا على أرض مصر فرصة للعود إلى اتصالات قديمة ، أو لقيام علاقات ودية تستمر طويلا ، بعد انتهاء أعمال المؤتمر . كما أنكم ستجدون — فى الرحلات التى ستنظمها الشعبة المصرية — فرصة لتعرف بدائع تلك المدنية القديمة التى ازدهرت فى وادى النيل منذ عدة قرون .

وإنى لواثق من أن الإيمان بالإنسانية ، الذى خلفته لنا شواهد هذا التراث الخالد ، سيفضى إلى تنمية روح التفاهم بين الشعوب ، وهو ألزم ما يكون لبناء العالم الجديد .

(تصفيق) .

أسماء المرشحين

الذين اقترحتهم الوفود لوكالة المؤتمر

عرض جناب السكرتير العام أسماء المرشحين الذين اقترحتهم الوفود لوكالة المؤتمر ، وهم :

أمريكا (الولايات المتحدة) ... ... مستر انتون چونسون .
النمسا ... ... مسيو لودڤيج .
بلچيكا ... ... « ديركس .
بلغاريا ... ... دكتور نيتشف .
الدنمرك ... ... مسيو بوهل .
فنلندا ... ... « سرجليوس .
فرنسا ... ... « پول باستيد .
بريطانيا العظمى ... ... المحترم و . هوايتلى .
اليونان ... ... مسيو ماڤروس .
المجر ... ... دكتور أولتفانيي .
العراق ... ... « الدملوجى .
إيطاليا ... ... مسيو برسيكو .
لوكسمبورج ... ... « كليمان .
النرويج ... ... « أوتهايم .
هولندا ... ... « سرارنس .
پولونيا ... ... « زلكيوسكى .
رومانيا ... ... « كونستانتينسكوچاسى .
السويد ... ... « أندرين .
سويسرا ... ... « دى سنار كلنز .
سوريا ... ... محمد العايش بك .
تشيكوسلوڤاكيا ... ... دكتور بروشازكا .
تركيا ... ... السيد ناظم بوروى .
يوجوسلافيا ... ... مسيو سيمتش .

وقد تم انتخاب هؤلاء الوكلاء بالتركية .

وعندئذ غادر حضرة صاحب السمو الملكى ولى العهد قاعة الاجتماع ، بين تصفيق المجتمعين .

(انتهت الجلسة الافتتاحية فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحا) .

جلسة صباح الإثنين ٧ من أبريل سنة ١٩٤٧

افتتحت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة ظهرا والدقيقة الخامسة ، برياسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، رئيس المؤتمر .

المسألة الثانية من جدول الأعمال

المناقشة العامة فى تقرير السكرتير العام

الرئيس — قررت اللجنة التنفيذية أمس أن أقصى وقت يمكن السماح به للخطباء هو ربع ساعة فهل توافقون حضراتكم على هذا القرار ؟

(موافقة) .

الأستاذ هارتفيج فريش — (الدانمرك) — لقد اجتمعنا اليوم فى مملكة اتفق الناس على تسميتها " مهد الحضارة " ، تقع جغرافيا فى ملتقى القارات القديمة الثلاث ، أى فى منتصف المحور بين الشرق والغرب .

لهذا حالف التوفيق اختيار هذا المكان ، لعقد أول مؤتمر بعد الحرب للاتحاد البرلمانى الدولى ، ذلك الاتحاد الذى يحاول دائما أن يساير وجهات السياسة الدولية الحالية ، ويحاول — بمداولاته — أن يعالج ما يطرأ من المشكلات المستعصية .

وبينما كان اجتماعنا الأخير فى " أوسلو " سنة ١٩٣٩ قبيل إعلان الحرب ، إذا باجتماعنا الحالى ، فى أبريل سنة ١٩٤٧ يصادف انعقاد مؤتمر الدول العظمى فى " موسكو " ، حيث توضع الأسس لسلام دائم مع ألمانيا .

وليس الاتحاد البرلمانى الدولى ،مؤتمر صلح ، وليس فى نطاق مداولاتنا أن نحذو حذو كبار الساسة ، إذ يبتون فى بعض الموضوعات الخاصة بتنظيم الصلح . على أنه لا يمكن إغفال اتجاه العلاقات المتبادلة بين الدول العظمى ، فإنه لا بد أن يؤثر على العالم أجمع .

لهذا كان من حسن حظنا ، أن يكون سكرتيرنا العام ليو پولد بواسيه الذى مكننا ، بعلمه المتسع الآفاق و بنزاهته ، من أن نبدأ مناقشتنا بالتقرير الموضوع أمامنا .

(تصفيق) .

و إذا ما شرعنا فى مناقشة هذا التقرير ، فانما نتمتع بهذا الامتياز الذى يخوله لنا اتحادنا : وهو أن لكل عضو أن يتكلم بالإصالة عن نفسه ، لا بالنيابة عن دولته ، على نحو ما نعرف فى المجتمعات الدولية الأخرى .

لهذا أريد أن ألفت النظر فى هذا التقرير إلى بعض نقط خاصة ، تعالج ما سمى " بمسألة حق الفيتو أو النقض " .

ولقد كان لى الشرف ، مندوبا للدانمرك فى سان فرنسسكو ، أن أشترك فى المداولات الأصلية ، وأن أوقع فى النهاية الميثاق الأول .

فمن الطبيعى أن أشعر ببعض المسئولية ، ولو أنها فى الواقع مسئولية متواضعة من حيث نتيجتها . ولهذا قد أوليت ملاحظات السكرتير العام ، بشأن عمل الميثاق ، اهتماما كبيرا .

وقد عو لجت فى هذا التقرير مسألة حق "النقض"، المخول للدول الخمس العظمى ، بطريقتين مختلفتين :

أولاهما : بعنوان " النظام الاتحادى " (الفيدير الى) ، فى صفحة ٥٥ من هذا الكتاب .

وثانيتهما : بالعنوان الخاص "حق النقض " فى صفحة ٦٨ من الكتاب أيضا .

وأعتقد أن دراستنا لهذا الموضوع ، يجب أن تنصب على الجزأين معا ، لأن أى نقد لحق النقض ، مهما اختلفت مصادره ، لايمكن أن يفحص فى ضوء الحقيقة إلا إذا ضمنا بحثنا مسألة أصول الحكومة المتحدة .

والسؤال الأول الذى يجب أن يجاب عليه — قبل أن يتوسع النقاد فى شرح الطريقة التى تؤخذ بها الأصوات فى مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة — هو :

هل بلغ العالم الآن درجة من النضج ، تؤهله لأن يعتنق " الحل الاتحادى " فى ظل حكومة عالمية ؟

وأعتقد أنه لم يوجد، حتى فى أكثر أيام سان فرنسسكو تفاؤلا بعد أن دحر هتلر وهزم النازيون هزيمة ساحقة ، ولا فى أيام بوتسدام حينما لعب الرئيس ترومان " سيمفونية بيتهوفن " التاسعة للقائد الأعلى ستالين — لم يوجد، لا فى هذه الأيام ولا فى تلك، الرجل أو المرأة الذى يصرح فى جد، بأن العالم قد تهيأ لنظام الحكومة المتحدة فى ظل حكومة عالمية واحدة لها برلمان واحد .

ولقد سمعت مرارا الحجة التى يسوقها بعض الناس ، وهى أنه كما استطاعت الدول العظمى أن تتحد ضد الهتلرية ، فكذلك ينبغى أن تظل متحدة لتحقيق السلم. وربما تقع هذه الحجة موقعا عذبا فى أسماعنا ، ولكنها حجة عارية عن الحقيقة .

وإذا صرفنا النظر عن الحقيقة الواقعة ، وهى أنه كثيرا ما نشبت خلافات بين تلك الدول وقت الحرب كانت فى أغلب الأحايين خلافات دفينة ، فإننا لا يمكننا — رغم هذا — أن نغض الطرف عن الحقيقة التاريخية المسلم بها ، وهى أن تكتل الدول — بعد دحر عدوها المشترك — أمر محفوف بالصعاب الخطيرة فى بناء نظام جديد .

وفى مثل هذه الظروف ، ينهزم اليقين أمام الشك الذى يخلق التوتر فى المسائل الدولية. وهذه هى حقيقة الموقف الدولى الآن . ولهذا فإن " الحل الاتحادى " ليس له موضع ، وسيبقى كذلك فى السنوات القريبة الآتية .

يجب إذن أن ننظر إلى ميثاق هيئة الأمم المتحدة فى ضوء الخلافات الحالية الكامنة . وهذه الهيئة العالمية الجديدة تضم خليطا من أمم محاربة ، وأخرى محبة للسلم. والكل يتساوون فى السيادة. ولهذه الهيئة قوة تنفيذية ، تفوق بكثير القوة التنفيذية لعصبة الأمم .

وإذا وقفت الدول الصغرى والمتوسطة منعزلة ، فان القرارات تتخذ من مجلس الأمن ، إذا وافق عليها سبعة أعضاء من أحد عشر ، وليست هناك ضمانات كالتى نص عليها فى عهد عصبة الأمم القديمة .

ولقد استثنيت الدول الخمس الكبرى ومناطق نفوذها من بند الإجماع (المادة ٢٧)، ولا تتحتم موافقة الدول الخمس الكبرى موافقة إجماعية إلا فى شأن القرارات الجوهرية ، أى القرارات السياسية .

وفى رأيى أنه لا يوجد حل آخر فى الظروف العالمية الراهنة .

لذلك أعتقد أن قاعدة الإجماع هى أداة صالحة ، ولو أنها شاقة ، بسبب الموقف السياسى الحاضر، وأن تلك الدول الكبرى التى تتساوى فى القوة العسكرية وعدد السكان والقدرة الصناعية، كالولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا العظمى وفرنسا ، لا يمكن أن تهزم فى المسائل السياسية ، إذا ما اتحدت ضدها أصوات الدول الصغرى، من غير أن يخلق هذا مشكلات خطيرة لنظام العالم.

وكثيرا ماعترض المعترضون على هذا ، لكنى أعترف بأنه نظام قائم على أساس عملى . والحجة التى يسوقها المعارضون لحق النقض ، هى أن هذه الطريقة لأخذ الأصوات ليست ديمقراطية . هذه الحجة مقنعة فى ظاهرها ، ولكنها فى نظرى قائمة على مقارنة خاطئة بين الحكومات فى هيئة أمم عالمية ، وبين أفراد أمة من الأمم .

ذلك بأن المساواة الديمقراطية بين رعايا حكومة ما لا يمكن مقارنتها بأى حال من الأحوال بالعلاقة القائمة بين الحكومات فى هيئة عالمية ، فلا يمكن مثلا أن نضع الدنمرك أو إيسلاندة فى صف واحد مع الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا السوفييتية من حيث القيمة السياسية .

فاذا ما أردنا أن نصل إلى الهدف المنشود ، وهو المساواة الحقيقية بين الحكومات ، فلا يمكن هذا إلا فى ظل النظام الاتحادى . وحينئذ يمكننا أن نكون مجلسين : أولهما على شاكلة مجلس الشيوخ ، مع المساواة فى التمثيل لكل من الحكومات المشتركة ، وثانيهما مجلس أقل درجة يكون التمثيل فيه لكل حكومة حسب عدد سكانها . وبذلك يكون للدولة الكثيرة السكان شأن أكبر من غيرها . وكل إنسان يوافق على أن هذا الحل منطق ، ديمقراطى بكل مافى هذه الكلمة من معان .

ولكن هذا الحل فى الظروف الحاضرة لا يعدو أن يكون مثاليا لا يمكن تحقيقه ، لأن الحكومات الكبرى فى العالم لا تضع الحل الفيدرالى (الاتحادى) موضع التقدير .

وعلى هذا فإذا لم نسلم نسبيا بالحقوق التى للدول الكبرى المتفوقة فى العدد حسب الميثاق الحالى ، كان كل نقاشنا حول الديمقراطية بين الحكومات عديم الجدوى .

وإنى لأعلم حق العلم أن الكلام ضد حق النقض ، فى سبيل الكفاح لأجل الديمقراطية وضد الدكتاتورية ، قد وجد معضدين بين الدول الصغرى ، ليس فى سان فرنسيسكو فحسب ، بل فى المؤتمرات التى عقدت أخيرا فى لندن ونيويورك .

وقد رأينا من ناحية أن المدافعين عن حقوق الدول الصغرى ، كالدكتور إيفات مندوب أستراليا ومستر پيتر فريزر مندوب نيوزيلندة ، قد سجلوا فى سان فرانسيسكو نصرا مبينا فى مسألة حرية الكلام بالمجلس عند نظر جميع المسائل ذات الأهمية الدولية ، والمسائل الخاصة بالسلم والأمن . ورأينا من ناحية أخرى أن الدول الصغرى — وإنى أتكلم مندوبا لإحدى تلك الدول — تبدى اهتماما بالغا بأن تكون اجتماعات الهيئة العالمية خالية من أى تأثير يحد من الحرية المطلقة فى الكلام ، سواء فى اجتماع الجمعية العامة ، أو فى أى اجتماع آخر لهيئة الأمم المتحدة .

والرأى العام فى العالم بذاته سلاح قوى يحد من رغبة الشعوب فى السيطرة ، كما أنه يقدس حرية الكلام .

ولكن اهتمام الدول الصغرى لا يقتصر على الغرض السلبي المناوئ للسيطرة؛ فجهودها الإيجابى للتوفيق والتوسط بين الأمم المتنافرة — كما هى الحال بين الشرق والغرب — يماثل رغبتها فى النقد الحر الخالص من كل قيد، كما يظهر اهتمام الدول الصغرى بالتوفيق الإيجابى بوضوح فى بند الإجماع . فليس من صالح الأمم الصغيرة أن تسجل انتصارا من جانب واحد على دولة من الدول الكبرى . ولإثبات صحة هذا يجب أن نبحث النتائج التى تصيب الدول الصغرى من جراء أية خطوة، أو إجراء يؤدى إلى قطع العلاقات الدولية .

فالخطر الحقيقى الذى يصيب الدول الصغرى ينشأ دائما من انسحاب دولة أو أكثر من الدول الكبرى من هيئة الأمم المتحدة . فإن هذا الانسحاب يجعل التحالف بين أعضاء الأمم الباقية فى الهيئة تحالفا حربى الصبغة ، قد يعرض بعض الدول الصغرى للخطر .

لذلك فإن بند الإجماع هو بمثابة الآلة التى توقف الاندفاع نحو الخطر ، إذ يرغم الأعضاء المتنافرين على إيجاد وسائل لتقريب وجهات النظر والتوفيق ، ومنع التحزب فى معسكر واحد .

ورب معترض يقول بأن هـذا يتنافى مع روح العدالة . وهو بالطبع صحيح . وقد يتاح لنا أو لخلفنا فى المستقبل أن نشاهد بزوغ الحكومة العالمية المتحدة ، وإنشاء محكمة عالمية لا تبحث فى الشؤون القضائية فحسب ، بل فى الخلافات السياسية أيضا . ويتصل هـذا بالقانون الدولى الذى سنناقشه فى جلسة آتية لهذا المؤتمر فلن أوسع مجال البحث فيه الآن .

ويكفينى أن أقول إن التحدث فى المسائل السياسية الراهنة ، وتطبيق مقياس العدالة عليها ، خروج بها إلى المثالية الخيالية .

لذلك كان التحكيم والتوفيق مفتاحا للموقف الحالى. وعلى الدول الصغيرة أن تؤيد هذا الضرب من السياسة فى ظل الميثاق .

اللفيكونت ستانسجيت (بريطانيا العظمى) — سأكون عند وعدى ألا أتعرض لسخطكم بأن أتعدى الزمن المحـدد للكلام . وإذا أذن لى المجلس ، فإنى سأتكلم من غير مذكرة مكتوبة ، إذ أعتقد أن هذا يتناسب مع هـذه المناقشة الدولية . وهذا يجعل عمل المترجمين شاقا ، ولهذا أعتذر إليهم .

إن من دواعى الشرف العظيم أن يسمح لى بمخاطبة ممثلى أربع وعشرين دولة يجتمعون هنا . وأحب أن أذكركم بأن الكونت كارتون دى ڤيار، القديس الحامى لهذه الهيئة، لا يرأسها فى ستتها

الخمسين لخسب ، بل هو كذلك يحتفل مع الكونتس دى قيار بعيد زواجهما الخمسينى السعيد . وأعتقد أنه من المناسب أن نذكر هذا مع التبجيل لصديقنا المحترم .

(تصفيق) .

وأود أن أعبر أيضا ، نيابة عن الحاضرين ، عن عرفاننا لجميل المصريين الذين أكرموا وفادتنا .

(تصفيق) .

وهـذا ليس بالشىء الجديد فى إكرام مصر لضيوفها ، فإن التاريخ عامر بهذا . وإذا ما قلبنا التاريخ ، ورجعنا إلى سـنة ١٨٦٩ ، نجد أن إسماعيل العظيم قد أضاف أصحاب التيجان فى أوربا مجتمعين فى حفلة افتتاح قناة السويس .

ولقد تبين لى بالتجربة أيضا ، أنه — وإن تعذر عليك الاتفاق سياسيا مع المصرى فى جميع النواحى — فإنه من الممكن الاحتفاظ بصداقته الشخصية . ولقد وهب الله مصر شمسا مشرقة ، فأفاضت على قلوبهم الدفء والإشراق .

ولكن ، سيداتى وسادتى ، لا يخدعنا ذلك الإشراق ، وتلك البهجة فى القاهرة ، فلسنا نعيش فى دنيا من النور الوضاح ، ولكننا نعيش فى عالم جرت عليه الحرب الفقر واليأس والبغضاء ، ولم تحل لنا الحرب مشكلة ما .

فإلى متى يطول الزمن بنا حتى ندرك هـذه الحقيقة ؟ وهل تعلمنا شيئا بعد أن اكتوينا بنار الحرب تسع سنين ؟

وإنى لأذكر فى حياتى وسائل مختلفة ، أو تدابير — إن شئتم — اقترحها الساسة فيما اقترحوا .

كان هناك مشروع اتحاد أوروبا ، ومشروع التوازن الدولى ، وحركة العزلة فى أمريكا . ولقـد كنا معشر الإنجليز من أنصار العزلة يوما ما . وكان هناك أيضا " الحجر الصحى " . ولقد وضعت كل هـذه المشروعات موضع التجربة ، وباءت جميعها بالفشل الذريع . وكان أقرب هذه المشروعات إلى النجاح فكرة عصبة الأمم . وقد يكون الشىء الوحيد الذى تعلمناه فيما أعتقد — وإن كان مهددا بخطر النسيان — هو ما عبر عنه المستر وندل ويلكى بقوله : إن هنالك عالمـا واحدا ، سواء أعملنا بهذا أم لم نعمل .

وهذا هو الحق بعينه .

وقد وجدت هيئة الأمم المتحدة ، بتكوينها الجديد ، رمزا لإيماننا بفكرة العالم الواحد وأثرا لهذا الإيمـان . وذلك يدل على إيماننا بوحدة العالم . ولكننا نتساءل الآن : هل سيكتب لهذه الهيئة البقاء ؟

نعم . إذا لجأت إليها الأمم المتخاصمة ، وعرضت عليها خلافاتها ، ورضيت بحكمها . حينئذ تقوم هيئة الأمم المتحدة بعمل نافع جليل. وحينما أسس راندل كريمر وفردريك باسى اتحادنا هذا، بنيا طلبهما إلى الرئيس جروفر كليفلاند على فكرة التحكيم والتوسط الدولى. وإنا لنود أن يكون هذا نظام هيئة الأمم المتحدة . فعرض المسائل الدولية فيها ، بوضعها الحالى، أشبه ما يكون بمباراة للملاكمة . يدخل البطل فيها إلى الحلقة ويجمع حججه ، وهكذا يفعل خصمه . وبذلك تصبح الهيئة ميدانا للمنافسة ، وكثيرا ما يدفع هـذا إلى يأس الكثيرين . وليس ثمة سبب معقول لهذا اليأس، فالخلافات الدولية ليست جديدة ، وإنما الجديد فيها علانيتها . وهل تظنون أنه لم تكن تحدث خلافات تحت ستار التحفظ والسرية فى الدبلوماسية القديمة ؟ وهل تعتقدون أنها كانت تخلو من الأعمال الدنيئة ؟

وإذا كانت فكرتنا عن الديمقراطية تتطلب أن تجرى المناقشات علنية، فينبغى ألا نجعل لليأس سبيلا إلى قلوبنا . فلربما أسرفنا فى العلانية — وأنا أميل إلى القول بهـذا — ولكن لا تتخذوا من هذه الحقيقة وحدها سببا لليأس ، وتذكروا أن هيئة الأمم المتحدة تختلف عن عصبة الأمم من وجهين :

أولهما : أنها عالمية بينما كانت العصبة غير عالمية .

وثانيهما : أنها تنفيذية بينما كانت العصبة استشارية محضة . فإذا تردد الساسة ، وتقارعوا بالحجج، وتسترّوا وراء حق النقض — وماهو إلا القاعدة القديمة للإجماع فى صورة جديدة — لم يكن لنا أن نعجب . ويجب أن نعرف أنه إذا قال أحد الساسة فى مجلس الأمن "نعم"، فان كلمته هذه ترتبط بقوة دولته . ومن هنا كان العمل يسير ببطء . وليس من سبب حاضر يدعو لليأس .

وإذن ، فلماذا انعدم الوفاق فى هيئة الأمم المتحدة ؟

إن ذلك يرجع إلى الرأى العـام الذى يستمد منه الساسة سلطانهم . فلا مناص لهؤلاء الساسة من النظر إلى صحافة بلادهم ، ومن أن يضعوا نصب أعينهم اتجاه برلماناتهم، كما أنهم لا يستطيعون تجاوز الحدود التى يرسمها لهم مواطنوهم .

هذا ، سيداتى وسادتى ، هو الطريق المفتوح أمامنا .

ونحن فى هذا المؤتمر نستمتع بمزايا لا تتوافر لأعضاء هيئة الأمم المتحدة .

أولا — وأقول هذا مع احترامى العظيم لمندوب الولايات المتحدة — لا توجد بين ظهرانينا دول كبرى وأخرى صغيرة ، فكلنا سواسية .

وكل منا يعبر عن رأيه ، وهو على قدم المساواة مع الآخرين . وهذا هو الصواب بعينه .

نحن هنا ننشد فلسفة ووحيا . فهل الدول الكبرى فقط هى التى ستمدنا بهذا ؟ إن عقولنا تحوى أسماء كثيرة لرجال من ممالك مختلفة ، قد ساهموا بقسط وافر فى هذا السبيل . فمن بين الإيطاليين مازينى ، والهنغاريين لويس كوسيت ، والبولنديين كوشيسكو ، والتشك مازاريك ، وفى مصر سعد زغلول .

هؤلاء الرجال لم ينتموا إلى الدول الكبرى . ولقد ساهموا بنصيبهم ممثلين لحكومات صغيرة .

والمزية الثانية التى نستمتع بها هنا ، أننا نتكلم بحرية مطلقة . وليس معنى هذا أننا لا نحمل مسئولية ، فمسئوليتنا جسيمة . ولكننا نتكلم بملء أفواهنا .

نحن لا نتكلم لنأمر ، ولا نأتمر بأمر حكوماتنا فيما نقول ، وفى هذا نختلف عن سائر الدبلوماسيين ، فالدبلوماسى رجل عمل دولى ، يمسك دفاتره ، يسجل فيها ما له وما عليه ، وعليه أن يوازن بين ما يسميه المصالح الوطنية ، وهذه مهمة مفيدة محترمة .

ولكننا نحاول هنا أن نحشد شيئا أثمن من هذا . نحاول أن نعبئ أنفسنا بشىء لا يستطيع أحد أن ينكر وجوده : هو إنسانيتنا المشتركة . أما " أركان حربنا " فهم الشعراء والفنانون فى العالم . وهل مندوب اليونان هنا يحتكر هومر لليونانيين ؟ وهل سبليوس ينتمى إلى الفنلنديين فقط ؟ وهل كان شكسبير مجرد دافع ضرائب فى بلده " ستراتفورد أون آفن " ؟ لقد كان هؤلاء رجالا أبطالا استوطنوا العالم كله . ولقد أضحكوا الجنس البشرى بأسره ، وواسوه ، وشجعوه .

مادة هؤلاء هى مادتنا . ولقد سألت نفسى ، مندوبا فى هذا المؤتمر ، عن واجباتى ، فألفيتها ثلاثة .

أولا : أن أشرح وجهة النظر البريطانية ، فأبين موقفنا ، ولماذا وقفناه . وواجبى أن أبين هذا دون خداع أو نفاق .

أما واجبى الثانى ، فهو أن أتعلم من هؤلاء الرجال البارزين ممثلى الممالك الأخرى ، وأحيط علما بأفكارهم ، وأفهم — كما أشترك بعواطفى — فى وجهات نظرهم .

وواجبى الثالث ، وهو أشقها جميعا ، أن أرجع إلى أمتى ، وأن أحيطها علما بما دار فى هذا المكان . ومن السهل أن يعود الإنسان إلى وطنه ، وأن يلقى خطابا يكون بمثابة صدى لأسوأ عواطف المستمعين وأدونها ، ولكنه من الصعوبة بمكان ، أن يعود الإنسان إلى وطنه ، وأن ينقل إلى مواطنيه ، بأمانة وإخلاص ، تلك المشاعر والأمانى التى لا نحس بها إلا إذا اتصلنا بممثلى الدول الأخرى .

سيداتى ، سادتى ،

سأكون عند وعدى بالنسبة لوقت الكلام .

إن أمامنا عملا عظيما نؤديه ، فالعالم فى تحول دائم ، وأوروبا ليست الآن محور اهتمام العالم . ونحن نجلس فى الوقت الحاضر بين مندوبى الجامعة العربية ، وهم الوارثون للثقافة التى انتشرت فى يوم ما من بغداد شرقا إلى أسبانيا غربا . وفى الشرق نرى أمما تنهض — أندونيسيا ، بورما والهند — كل منها يتمتع بحكم ذاتى ، ولا يمكننا أن نتصور حدا لمدى تقدمها .

إننى لا أؤمن بالعهد الذهبى ، وإنما أعتقد أن الجنس البشرى لا بد أن يسعى إلى خلاصه بنفسه . وقد لا نعيش حتى نرى شروق الشمس ، ولكننا نولى وجوهنا نحو الفجر .

(تصفيق) .

(تولى الرياسة مسيو بول باستيد ، نائب الرئيس) .

الرئيس — أطلب إليكم البقاء بضع لحظات أخرى للاستماع الى المسيو سرارينس رئيس الشعبة الهولندية .

مسيو سرارينس (هولنده) — رسم سكرتير عام المؤتمر ، فى التقرير الهام الذى قدمه ، صورة عامة عن العالم السياسى . وقد قال إن طريقة التوازن العالمى " قديمة كالعالم "، وإنى لا أوافق على ذلك .

فجنكيز خان والإسكندر الأكبر لم يفكرا إلا فى قلب التوازن ، وإنشاء امبراطورية عالمية . وإن الأحلام التى فكر فيها قيصر ، على ضفاف النيل ، لتمتد من الشرق إلى الغرب . وفكرة " السلم الرومانى " الشهيرة لم تكن إلا تعبيرا عن سيطرة دولة واحدة على العالم أجمع ، وهى فكرة أكثر جرأة وأبعد خطرا من فكرة توازن القوى .

ولما أنشأ شرلمان إمبراطوريته ، لم يكن يطمع فى غير ذلك . وإن القرون الوسطى لحافلة بأمثلة على تلك الفكرة المسيطرة ، وهى أن هناك كنيسة مسيحية رئيسها البابا ، ولكن قبل كل شىء إمبراطورية رومانية ألمانية الجنسية ، تسعى إلى فرض إرادتها من الغرب حتى بلاد الصقالبة ومن بلاد الشمال حتى البحر الأبيض .

وقد نشأت فكرة " توازن القوى " فى القرن السابع عشر ، ووليم سليل أورانج ، ملك انجلترا هو الذى أذاع هذه الفكرة ، التى ظلت منذئذ الفكرة المسيطرة على السياسة الإنجليزية .

وكان ذلك فى صدد إنشاء تحالف من البلاد البروتستانتية ضد لويس الرابع عشر . وتنحصر هذه الفكرة فى عبارة " توازن القوى " . وقد ظلت باقيـة من العهـد العسكرى إلى وقت قريب ونحن جميعا متفقون على أن هذه الفكرة ، التى لم يغفل شأنها فى الحياة السياسيـة ، تنطوى على تهديد دائم للسلم .

إن هذا التعبير ليبدو بريئا لا غبار عليه ، كعبارة "جامعة الدول الأوروبية"، بيد أنه يخفى طبيعة هذه السياسة نفسها ؛ وهى تكوين كتلة من الدول ترقب بحـذر وارتياب كافة حركات الخصوم التابعين لكتلة أخرى .

وهذا التكوين لمجموعات متعادية لا يعد حلا لمشاكل الحياة الدولية . وقد يضطرنا إليه سير الحوادث ، ولكن لا يجب أن يبحث عنه باعتباره الحل الموفق . إن خير حل هو ، لا ريب ، إيجاد نظام عالمى يقوم على العدالة والإنصاف .

إن الأمم المتحدة لا تلبى نداء المثل الأعلى ، الذى ندركه فى هدوء من اختبار عالمى ، كما أنها لا تدخل فى حسابها ذلك المثل الأعلى الذى قد يثير الشعوب فى العالم كله . وإن الطبقات الشعبية لتبغى السلامة والرفاهية الحقة .

ولكن دون أن نضرب مثلا بالزواج الذى يوحيه العقل " إذا لم يكن لدى الإنسان من يحب فعليـه أن يحب من عنده " علينا أن ندرك أن الأمم المتحدة هى الفرصة الوحيـدة ، وهى الموئل الوحيد ، لجيلنا هذا . وإذا كانت عصبة الأمم قد أخفقت ، فلم يكن هذا الاخفاق راجعا إلى عدم تمثيل الولايات المتحدة فيهـا فحسب ، ولكنه يرجع على الأصح إلى خورنا ، وعدم تبصرنا فى الأمور ، وإلى سياستنا الحرقاء .

إن شر العمى هم أولئك الذين لا يريدون أن يبصروا ، وقد كنا جميعا من هذا النوع . لم نرد أن نرى هذا المد المتزايد للفاشية والاشتراكية الوطنية ، واعتقدنا أنه سينتهى وحده ، مغالطين فى ذلك ذكاءنا الشخصى .

وتنيسون فى قصيدته الرائعة " حملة اللواء الخفيف " لا يزال يكرر فى كل لحظة : " لقد ارتكب أحد الناس خطأ " . فهل لنا أن نؤمن إذن ، بأن هـذه الحرب لم تكن حقا نتيجة عقلية واحدة ، ولكنها كانت نتيجة غباء كثير ؟

فلنعمل على كسب السلام .

لنعمل على كسب السلام أولا بمد المعونة للأمم المتحدة . وبهذه المناسبة ، لا يسعنى إلا أن أهنىء الاتحاد البرلمانى الدولى ، بأن المجلس الاقتصادى والاجتماعى قد ضمه إلى الطبقة "أ" من الهيئات

ذات القانون الاستشارى . ولو أنى لا أخفى أن هذا قد يجر الصعاب على الاتحاد البرلمانى، لأنه سيلقى عنتا فى أن يجد مبدأ يقبله كل أولئك الرجال، ذوى الآراء المتباينة تباينا شديدا، ممن يقيمون فى داره . على أن الاتحاد ينبغى له أن يجد هـذا المبدأ على الرغم من كل شىء ، وذلك بالآراء التى يبديها أمام المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

إنى لأهنئ الاتحاد ، لأن هـذه الخطوة توطد تعاونه مع الأمم المتحدة . و إنى لأهنئه أيضا لأنه دخل من الباب الوحيد المفتوح فى هيئة الأمم المتحدة ، و إن كان بابا جانبيا ، وكان الاتحاد على استعداد ليدخل من ذلك الباب الآخر الذى لا يزال مسورا حتى الآن ، باب مجلس الأمن . إن الاتحاد البرلمانى يبرهن على واقعية نحن جميعا فى حاجة إليها .

إن كثيرا من الأشياء تصدمنا لو أننا عرضنا إلى تطور التنظيم العالمى ، منذ " بارك أريانا " فى جنيف حتى بحيرة " ليك سكسس " . إن هناك قبل كل شئ أمرا ، هو أن جمعية الأمم أوجدت معاهدة بين أطراف عليا متعاقدة ، بينما الأمم المتحدة منذ نشأتها بدأت تقول : «نحن الأمم المتحدة» . وليس هذا مجرد كلمات تردد ، ولكنها نظرية لا مرية فيها ، وأمر لا ريب فيه .

إن الشعوب والأمم هى التى يجب أن تكون الأمم المتحدة، والأمم نفسها هى عماد هيئتنا هذه. وتعاون الأمم هو الذى يجب أن يكون .

لقد بدانا عهدا جديدا ، فإلينا يرجع النهوض بأسس هذا العالم الجديد . و إلينا يرجع العمـل فى ألا نفرق بعـد اليوم بين أجناس الشعوب ، حتى لا يستغل شعب شعبا آخر ، بل نقيم الرغبة الحقة فى التعاون بين الشعوب ، مما يعود عليها جميعا بالخير .

وقبل الحرب اختفى التفريق بين الأجناس فى الأراضى التابعة للبلاد المنخفضة ، ولم يعد هناك ما يسمى " حاجز اللون " . وانتخب البيض رجالا من ذوى الألوان أعضاء فى البرلمان ، شغلوا أعلى المناصب .

إن سكرتيرنا العام لم يستطع ، بعد، تدوين التطور الحديث . و إنى لسعيد أن أستطيع القول فى هذا المؤتمر ، بأنه منذ أيام فقط وقع اتفاق " لنجا جاتى " . وأصبحت العلاقات الاستعمارية بين الأراضى المنخفضة وأندونسيا واضحة وفقا لهـذا الاتفاق . وأعتقد أننى أستطيع القول تبعا لذلك : إنه قد أعطى المثل الأول للانتقال من رابطة تبعية استعمارية إلى تعاون وثيق نهائى ، تأسيسى ، غير أنه سيصبح دستوريا بين أمتين ، فى أوربا وآسيا ، على أساس المساواة ، تسيطر عليه رغبة متبادلة للوصول إلى تنسيق تام بين مصالح الأمتين .

إن الأراضى المنخفضة ، لن تتخلص من مسئوليتها تجاه أندونسيا ، فهى ستقوم بكل ما فى وسعها لتساعدها فى تطورها . وفى مؤتمر قريب للاتحاد البرلمانى الدولى ، نرجو أن يكون هناك

ممثلون للأمم المتحدة الأندونسية بجانب ممثلى الأراضى المنخفضة ، وسنكون سعداء حين نقدمهم لكم ممثلين لأمة تتبوأ مقعدها بين أمم العالم . إننا نستطيع أن نصل إلى هذا الغرض النبيل الذى سيرحب به الاتحاد البرلمانى الدولى ، مادامت الرغبة الحسنة متبادلة بيننا .

ولكن هناك ما هو أكثر من هذا . إن الذى يلاحظ تاريخ جنيف وسان فرنسيسكو ونيويورك ، يستطيع أن يستخلص شيئا لا يخلو من فائدة .

إن عمل جنيف لم يبق منه إلا ما يختص بالهيئة الدولية للعمل — هذه الهيئة التى أسست على تعاون الحكومات مع هيئات أصحاب العمل وهيئات العمال ، ولم يكن غرضها السهر الدائم على إبقاء السيطرة القومية ، بل المحافظة على مصالح الطبقات العاملة فى كل البلاد .

لقد أخفقت عصبة الأمم ولا تزال الهيئة الدولية للعمل مستمرة فى عملها تنمى نشاطها ، وقد ظلت تباشر مهمتها أثناء الحرب .

والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فى الأمم المتحدة ، هو الذى يهتم فعلا بكل الأمور المتعلقة بحياة الأمم ، وهو لهذا يشغل المكان الأول فى العالم . والمجلس الاقتصادى والاجتماعى هو الذى يفتح للمنظمات الخاصة الباب الوحيد لكل هيئة الأمم المتحدة . والمجلس الاقتصادى والاجتماعى هو الذى ستتبعه الأمم المتحدة . فالمجلس الاقتصادى والاجتماعى هو الذى يتيح لنا كل تعاون .

لقد أشار مستر بيفن إلى أن هناك احتمالا لتكوين برلمان عالمى يمكن أن يشرع الحق العالمى .

وقد قال رئيس هيئتنا إن اتحادنا يمكن أن يسمى منذ الآن " برلمان البرلمانات " .

ويخيل إلينا أن إطلاق هذه التسمية السابقة لأوانها لا ينطبق تماما على الواقع .

ولكن مالا يحدث اليوم يمكن أن يحدث غدا أو بعد غد . وحدوثه مشروط بأمرين يتوقفان علينا .

أولهما : أن نعمل كل مافى وسعنا لنساهم فى مثل هذا التطور ، الذى يدعم سلطات الهيئة الدولية

أما ثانيهما ، فله طابع دولى أكثر مما هو قومى . إننا فى هيئتنا البرلمانية الدولية ، كما فى برلمان دولتنا ، يجب علينا أن نستخلص نتائج التطور الحالى . وبوصفنا اتحادا برلمانيا دوليا ينبغى لنا أن نوفق بين منهاج نشاطنا وبين هذه الهيئة للأمم المتحدة ، التى دعينا إليها لنقوم بدور فيها . وأرجو أن يتنبه السكرتير العام واللجنة التنفيذية إلى هذه الضرورة ، حين يعدون برنامج أعمالنا .

غير أن المسألة الهامة تتوقف علينا وحدنا .

إن خلف واجهة الأمم ، التى وقعت عليها أبصارنا فى الحياة الدولية ، لا يوجد الرجال الأقوياء فقط ، وإنما يوجد أيضا رجال الشارع الذين يعيشون من عملهم . ولا يجب أن نتجاهل أن هناك ملايين من هؤلاء الرجال لا يزالون يتألمون حتى اليوم .

إننا هنا على مقربة من الصحراء ، ومن اليسير فى بعض الأحيان أن يجد الإنسان واحدا أو أكثر من المغضوب عليهم فيحملهم جميع أخطاء الماضى .

لنتطلع إلى المستقبل . إننا هيئة شابة ، قوية ، لا تنظر إلى الماضى كالعجائز ، ولكنها تضع المستقبل نصب عينيها

إن أوربا لم تعد ملكة القارات . فلنحاول أن نتجنب تكوين كتل متعادية ، وإن كانت كتلا قارية أو كتلا عنصرية .

فلنعمل جاهدين على أن نقضى على استغلال الإنسان للإنسان ، وعلى ألا يستغل شعب شعبا آخر بعد اليوم .

ولنضع نصب أعيننا أن قيمتنا فى العالم لن تكون بمقدار ما يودع فى المصارف من أموال ، ولا بمظاهر سياراتنا ، ولكن بما نكون قد قدمنا للعالم من عمل لمصلحة أولئك الذين لا يستطيعون أن يعيشوا إلا من عملهم .

إن حب الآخرة هو أعظم أمر أوصى به هذا الذى أعبده كربى ، ألا وهو المسيح .

إن هذه الوصية أساسية لنا طول حياتنا . ويجب أن تكون موجهة لنا فى أعمالنا نحو الجماعات . ولتجد هذه الجماعات العاملة فى تعبها منابع للسعادة البشرية ، لتكون فى مأمن من الحرب ، ومن الجوع ، ومن الخوف فى حياتها .

لقد سحقنا الفاشية والاشتراكية الوطنية بما انطوتا عليه من احتقار للإنسان ، ومن دمار وحشى للمخلوقات البشرية . ولكننا لن ننتصر عليهما حقا وصدقا إلا بشرط يسير ، وإن كان أساسيا ، ألا وهو أن الإنسان وكرامة المخلوق البشرى يجب أن يكونا موضع تجلة فى كل مكان فى العالم ، كما أنهما موضع تجلة عند الله نفسه .

(تصفيق) .

(انتهى الاجتماع فى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر) .

جلسة مساء الاثنين ٧ من ابريل سنة ١٩٤٧

افتتحت الجلسة الساعة الثالثة والنصف، برياسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المؤتمر .

استئناف المناقشة العامة فى تقرير السكرتير العام

الأستاذ محمود أبو الفتح (مصر) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

لقد لقى هذا التقرير الشامل، الذى وضعه السكرتير العام ، ثناء كثيرا، فاسمحوا لى أن أضيف إلى ماقيل ثناء صحفيا أوجهه إلى ذلك التقرير الذى تدور حوله مباحثاتنا .

إنى أعلم مقدار الفائدة التى تتأتى من تحليل الأخبار يوما فيوما — رغم ما فى ذلك من مشقة — تحليلا لا يحدد قيمتها اليومية فحسب ، لأنها كثيرا ما تكون وقتية زائلة، بل يبين قيمتها فى النهج العام الذى يساعدنا على أن نحسن فهم الماضى لنزيد من حسن إعدادنا للمستقبل .

وهذه المهمة قد وفق فيها مسيو بواسيه توفيقا كبيرا . وإنى لألقى عليكم الفقرة الآتية من التقرير :

" وإلى أن تنجح الأمم المتحدة فى حماية الأجيال القادمة من آفات الحرب ، يجب على الحكومات أن تفكر فى الوسائل لحماية الشعوب التى فى عهدتها من كل اعتداء مسلح . وهذه المهمة تمتد إلى ممتلكات ما وراء البحار ، وإلى مناطق النفوذ، وإلى طرق مواصلات الأمم العظمى ".

إن هذا — على مايبدو لنا حقا — هو الحلقة المفرغة، التى إذا لم نعمل على كسرها ، فقد تجعل ميثاق الأمم المتحدة حبرا على ورق . ذلك بأن "مناطق النفوذ" و"طرق مواصلات الدول العظمى" و "ممتلكات ما وراء البحار" : ما هى كلها إلا مصطلحات تدل بكل أسف على حقائق، ولكن ينبغى ألا تصبح ذات معنى فى النظام الذى تقيمه الأمم المتحدة فى بطء بل فى بطء شديد .

ألم تؤسس هذه الهيئة على مبدأ المساواة المطلقة بين أعضائها جميعا ؟ وإذا كانت هذه المساواة موجودة فعلا ، فكيف لنا إذن أن نتحدث عن مناطق نفوذ ؟

أليست هيئة الأمم المتحدة تهدف إلى توحيد قوانا للمحافظة على السلام والأمن الدوليين ؟ وإذا كان هذا السلام وهذا الأمن لا ينتشران بسبب ما تعمله الأمم المتحدة نفسها ، وبسبب طرق مواصلات الدول العظمى ، فلن يكون هناك ما يدعو إلى وجود الهيئة نفسها .

وأخيرا حين تناول الميثاق " الممالك التى لا يديرها سكانها أنفسهم تماما " ، اعترف " بمبدأ أولوية مصالح السكان فى هذه الممالك " . أفلا يتعارض هذا المبدأ مع وجود " ممتلكات فيما وراء البحار " ؟

من اليسير أن نسوق أمثلة كثيرة. وهذه الأمثلة عديدة فى تقرير السكرتير العام. ويكفى أن يفتح الإنسان أية صحيفة يومية ليجد فيها، كل يوم تقريبا، تصويرا للمشكلة التى يخشى منها على الإنسانية :

— إما أن هيئة الأمم المتحدة حقيقة نفاذة ، وتسرى مبادئها على الجميع وتسيطر على المسلك السياسى للحكومات المختلفة ؛

— وإما أن هذه الهيئة ما هى إلا محاولة فاشلة ، فيجب علينا منذ الآن ، أن نعدل عن عن الآمال التى وضعتها فيها الشعوب ، فى كثير من الحماسة ، وفى كثير من القلق .

سيداتى وسادتى ،

إن الشعوب تود أن تضع ثقتها فى هيئة الأمم المتحدة . ألم يصدر الميثاق عن هذه الشعوب ؟ إذ جاء فى المقدمة " نحن ، شعوب الأمم المتحدة " ... .

وعلى الرغم من الصعاب والصدمات وسوء التفاهم ، يجب علينا أن نهنىء أنفسنا بنشاط هيئة الأمم المتحدة، فى العام الأول من وجودها . ولا أود أن أتوسع فى الحديث عن هذه النقطة، ولكنى أحب أن أذكر ببعض القرارات الهامة ، التى اتخذها مجلس الأمن .

فالمسألة الإيرانية ، قد انتهت بجلاء كل القوات الأجنبية عن إيران . وهذا مبدأ يجب منطقيا التوسع فيه ، ليطبق فى كل مكان ، فيساعد على الأقل فى القضاء على كثير من الاضطراب .

والمسألة اليونانية من ناحية أخرى ، قد ساعدت على إيجاد المبدأ الذى يقول إن الجنود الأجنبية، لا يستطيعون البقاء فى مملكة صديقة إلا بموافقة الحكومة الشرعية للأمة صاحبة الشأن، موافقة تتجدد فى حرية تامة . والمسألة الأندنوسية قد وجهت طعنة نجلاء إلى مبدأ السياسات الاستعمارية . والمسألة السورية واللبنانية قد حلت حلا حاسما وموفقا جدا .

لقد جلت جنود الاحتلال جلاء نموذجيا ، فى مدة من الزمن معقولة ، دون بنود أو شروط ، أو تحالف ، أو تعهدات . وهذا انتصار لمبدأ لا تستطيع أمة أن تنكر شرعيته ، دون أن تتعرض لمخاطرات شديدة . أما المسألة الأسبانية ، فإنى أكتفى فى صددها ، بذكر ما قاله السكرتير العام ، الذى يفرق فى وضوح بين شعب وبين حكومة هذا الشعب :

" فالشعب لا يزال محتفظا بشخصيته الدولية ، ولو أن وسائل التعبير عن إرادته تعوزه ، وترى الحكومة شرعيتها موضع نزاع. وهكذا تخطيت مرة أخرى المبادئ المعروفة فى القانون الدولى".

وأعتقد أننا جميعا متفقون على أن ماقدمته يصور نتائج لها قيمتها لتجربة لم تمض عليها إلا بضعة شهور . غير أن هذه النتائج ترجع بلا ريب إلى مايحدو الأمم التى شاركت فى هذا العمل الدقيق من صدق النية أكثر مما ترجع إلى قوة الهيئة ، كما أنها ترجع أيضا بلا ريب — إلى خوف بعض الحكومات من أن تصدم من الأمام — فى مناقشات عامة — آمال الشعوب ، والمبادئ الأساسية للميثاق .

ولكن الدليل القاطع الذى سيبين الأثر الحقيق لهيئة الأمم المتحدة ، سيتوافر لنا حين تتقدم أمة أمام مجلس الأمن ، أو أمام هيئة الأمم المتحدة ، قوية بحقها ، تطالب بالعدل المطلق الشامل وفقا للمبادئ المنصوص عليها فى أول الميثاق : مبادئ المساواة فى السيادة ، ووحدة الأراضى ، والاستقلال السياسى ، والأمن الجماعى .

لو أن الأمم التى يعنيها الأمر ، أقبلت عليه فى عزيمة حقة ونية حسنة ، لكانت التجربة قاطعة .

وإذا فضلت أمة ما — صغيرة كانت أو كبيرة — الدفاع عن مصالحها الجشعة ، وتمسكت بما فى الحالة الراهنة من ظلم ، وتجاهلت المبادئ الأساسية للميثاق جهارا — فإن هذا سيؤدى بنا إلى الاعتراف بأن القوة فوق العدل ، وأن الأمم ذات السيادة لم تحترم توقيعها ، ولم تف بوعودها .

وقد تفقد أمة ما مؤقتا قضيتها العادلة ، نتيجة مؤامرات جماعية ، أو حيل مماثلة ، ولكن البشرية تعرض لخسارة أكثر خطورة : ألا وهى ضياع أمل عام .

(تصفيق) .

ونحن فى مهمتنا المزدوجة ، بوصفنا ممثلين للأمم ومراقبين للحكومات ، متفقون جميعا على أن الشعوب تثق بالأمم المتحدة ، بينما الحكومات ترتاب فيها . وبما أن الحكومات هى التى تعمل ، فإنى أخشى أن ينتصر الارتياب . ويجب ألا ننسى أن الأمم المتحدة تكون فى الواقع تحالفا من جميع الأمم المسالمة . وهـــذا التحالف الذى يكاد يكون عالميا يجب أن يحل منطقيا محل جميع المعاهدات الخاصة .

لماذا يعقد تحالف بين طرفين فقط ، إذا كنا — خمسين أو ستين دولة ممثلة فى الأمم المتحدة — فى عالم نصرح جميعا أنه واحد ؟

لم نتحالف ؟ وضد من هذا التحالف ؟

لنقرأ هذه الفقرة من تقرير السكرتير العام مرة أخرى .

" حاول ميثاق عصبة الأمم بعد الحرب الماضية أن يستبدل سياسة الأمن الجماعى بسياسة التوازن بين الدول ، وأكبر ميزة لها أنها لم تكن موجهة ضد أى إنسان ، بعكس السياسة التى كانت متبعة وقتذاك ، والتى كانت ترمى إلى تقسيم الدول إلى كتل متعادية " .

ثم أطلعنا بعد ذلك سكرتيرنا العام ، على ما بين تكوين كل متعادية ، و بين العداوات نفسها التى قضت على عصبة الأمم من سوء الأثر .

وما كان صحيحا بالأمس ، ليس أقل صحة اليوم . ونفس الأسباب تؤدى دائما إلى نفس النتائج .

إن سياسة المحالفات — التى يتعذر علينا دائما معرفة ما إذا كانت دفاعية أو هجومية — هى السياسة القديمة ، ذات الشر المستطير ، التى ترمى إلى التوازن بين الدول .

إنها سياسة مناطق النفوذ ، والمواقع الاستراتيجية ، والجنود المسلحين الذين يقيمون زمن السلم فى أرض لغير الأعداء . إنها السباق الدائم للتسليح . إنها الركود الاقتصادى . إنها الأسلحة المتحفزة دائما للوثوب .

سيداتى ، سادتى ،

أحب أن أعلن باسم الشعب المصرى ثقتنا فى الأمن الجماعى .

(تصفيق) .

إن أية أمة ليست اليوم من القوة ، بحيث تستطيع — وحدها — الدفاع عن نفسها من أى هجوم يوجه إليها . وعلى هذا لا يوجد ، ولا يمكن أن يوجد ، سلام إلا إذا كان هناك أمن جماعى ، بشرط أن يتوافر فى تنظيمه حسن النية ، والبعد عن كل فكرة مبيتة للشر ، و بشرط عدم التفرقة بين الدول العظمى والدول الصغرى ، حتى تصطبغ العلاقات الدولية بالصفاء والطمأنينة .

وفضلا عن هذا فإنى أعلن أن فى مصلحتنا جميعا ، وضع حد للسياسة الاستعمارية فى مختلف صورها .

ومن المسلم به أن الحرب انتهت ولكن سرعان ما شبت معارك بعد الهدنة فى أندونيسيا ، وفى الهند الصينية ، وفى الهند ... ... الخ .

والقول بأن شعبا خير من شعب آخر ، معناه بعث النظريات الهتلرية العنصرية .

وقد مضى زمن الاستعمار . وسيكون هناك بلا ريب رد فعل ، ولكن واجب الأمم المتحدة هو أن تكون منه على بينة .

والشعوب إذا تخلصت من النير الأجنبى وسيطرت على نفسها ، حققت من تجانسها مع جيرانها قوة ، وخلقت فى حرية روابط أخوية تحفظ عليها كرامتها واستقلالها ، وتعود عليها بالرخاء ، وتنهض بها .

وحينما يكف الأجنبي عن التفريق بين الشعوب ، فإنها تتحد فيما بينها لتعيش فى ظل الصداقة الخالصة.

إن العالم الجديد ليشيد دعائمه فى جهد شديد ، ساعة بعد ساعة ، على أنقاض عالم الأمس فى تلك الفترة العسيرة المضطربة .

فالحكومات تقع على كاهلها مهمة خطيرة ، لابد لها من القيام بها . وربما كانت برلماناتنا أكثر مسئولية من الحكومات فى شأن هذه المهمة ، فعليها تقع أعباء التوفيق بين الآراء ، وسط هذا التباين الشديد ، لأن البرلمانات وليدة الإرادة الشعبية .

إن البرلمانات الحرة فى العالم تقع على كاهلها تلك المسئولية الجليلة الخطيرة ، وهى أن تخلق جوا وديا للتعاون الدولى .

والحكومات قد تنقصها بعض الأحيان الشجاعة أو الجرأة ، إذا واجهت الحقائق السياسية غير المتوقعة . ولكن البرلمانات أكثر حرية من الحكومات فيما يصدر عنها ، كما أنها أكثر حرصا على استقلالها ، فهى التى يجب أن تحمل الحكومات على اتباع الطريق السوى ، وهى بمثابة العمال النشطين الذين يسعون إلى إيجاد عالم أكثر تسامحا ، وأكثر فهما للأمور .

(تصفيق) .

* * *

مسيو دوشانسك (تشيكوسلوفاكيا) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

بعد تسع سنوات من صمت فرضه علينا الاحتلال الألمانى ، يتشرف أحد أعضاء البرلمان التشيكوسلوفاكى بأن يتحدث إليكم ، فوق منبر الاتحاد البرلمانى الدولى ، ليضيف بعض ملاحظات إلى هذا التقرير المجيد الذى قدمه سكرتيرنا العام .

فى شهر أغسطس من عام ١٩٣٨ وفى لاهاى ، سمعتم لآخر مرة صوت تشيكوسلوفاكيا ، حين كانت ديموقراطية برلمانية تتحدث إليكم فى حرية تامة . وبعد ذلك بشهر واحد ، فى سبتمبر عام ١٩٣٨ ، تغير وجه هذه الديموقراطية السعيد المبتسم تغيرا شنيعا . فاتفاق ميونخ بين الدول الأربع العظمى ، ماعدا اتحاد روسيا السوفيتية ، قد مكن الألمان من جبال تشيكوسلوفاكيا ، فوقعت فى أيديهم تلك الحواجز التى تصد عنا الغارات الجرمانية من الشرق ، وذلك الحصن الطبيعى فى الدفاع عن بوهيميا . وكانت هذه خاتمة الاستقلال التشيكوسلوفاكى ، وكان فيها فى نفس الوقت القضاء على ديموقراطيتها وبرلمانها .

ونحن، معشر التشيكوسلوفاكيين، متمسكون فى قوة بالمثل الأعلى لحكومة من الشعب وللشعب و بالشعب . والاستقلال القومى ، والديمقراطية ، قد امتزجا فى رأينا ليكونا شيئا واحدا .

والاحتلال التام لتشيكوسلوفاكيا، الذى حدث فى ١٥ من مارس سنة ١٩٣٩، فى وقت زعم أن فيه إنقاذ السلام لجيل يأتى بتضحية أمة صغيرة — لم يكن سوى نتيجة حتمية لما وصل إليه الموقف وقتذاك : وهواستعباد الجمهورية التشيكوسلوفاكية . وكان هذا فى نفس الوقت يدل على بدء الحرب العالمية الثانية .

وقبيل الصراع العالمى العنيف، اجتمعتم لآخر مرة فى أوسلو . ولكن تشيكوسلوفاكيا — وإن كانت من الأعضاء المخلصين للاتحاد البرلمانى الدولى — لم تتمكن من أن تمثل فى ذلك الاجتماع . ذلك لأن البرلمان لم يعد له وجود فى بلادنا، وكان عدد كبير من مواطنينا فى معسكرات الاعتقال فى ألمانيا ، حيث مات الكثيرون منهم . ولهذا لم يكن مكاننا فى أوسلو خاليا فى ذلك الوقت فحسب ، ولكنه كان أيضا ملطخا بدماء الشهداء .

فى تلك الفترة ، صاح مسيو پول باستيد ، وهو صديق عظيم للديمقراطية التشيكوسلوفاكية ، فى اجتماع أوسلو قائلا :

" إن اختفاء تشيكوسلوفاكيا ليس أقل عارا لأوربا فى القرن العشرين من تقسيم بولونيا فى القرن التاسع عشر . وإنى لأذهب إلى القول بأن مكانها بيننا كان يجب أن يكون مجللا بالسواد ... ... " .

إنى لأذكر هذه العبارات النبيلة التى قالها برلمانى فرنسى، والتأثر يهزنى . و بعد تسعة أعوام فى صمت فرضه علينا الألمان ، كلفتنى الهيئة التشيكوسلوفاكية، التى تمثل أكثر أحزابنا السياسية، أن أشكر الاتحاد البرلمانى الدولى ، وسكرتيره العام ، وأتوجه إليك خاصة يامسيو باستيد بالشكر الخالص على صداقتك لنا ، وعلى ميلك الطبيعى و إخلاصك للمثل العليا للعدالة، والحق، والصدق .

إننا لن ننسى لك ذلك .

(تصفيق) .

وإذا كان الاتحاد البرلمانى الدولى قد ظل وفيا لتشيكوسلوفاكيا ، التى تخلى عنها الكثيرون فى عامى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ، فإنى أعتقد أننا ظللنا بدورنا جدّ أوفياء، للمثل التى يقف اتحادنا جهوده كلها على أدائها .

والقوة الغاشمة التى قضت على استقلالنا ، قد وضعت حدا أيضا للبرلمان الحر ذى السيادة . فماذا كان رد الفعل ؟

لقد استطاع بعض أعضاء البرلمان خداع الجستابو، ففروا من تلك الحراسة اليقظة، مثلهم فى هـذا مثل الضباط والجنود والطيارين والاخصائيين التشيكوسلوفاكيين؛ وقد هاجروا من بلادهم، ليتمكنوا حقا من محاربة المعتدين؛ والتفوا حول الرئيس بنيش، فأظهروا للعالم أجمع أن تشيكوسلوفاكيا الحقيقية، تشيكوسلوفاكيا الديمقراطية البرلمانية، لاترضخ إطلاقا لحل تفرضه القوة على بلادنا. وقد ظللنا متمسكين تمسكا تاما بالمبادئ البرلمانية، حتى فى تلك الظروف الشاذة الخارقة للعادة، حيث كان الرئيس، والحكومة، وبعض أعضاء البرلمان، يوجدون فى الخارج، وإن كانوا يعيشون فى ممالك صديقة لنا، أعنى فى انجلترا، وفى روسيا السوفييتية.

وما كادت الدول العظمى تعترف بحكومتنا قانونيا وعمليا، حتى كوّنا فى الحال هيئة برلمانية للرقابة، استطاعت على الرغم من الهجرة مباشرة أعمالها كبرلمان.

لم نتمكن حقا من عمل انتخابات فى المنفى. ولذا لم تتكوّن هيئة الرقابة البرلمانية التى سميناها "مجلس الدولة"، إلا بالتعيين. غير أن جميع أعضاء البرلمان الذين انتخبهم الشعب التشيكوسلوفاكى ولم يعدل عنهم، وكانوا موجودين فى الخارج، قد أصبحوا حتما أعضاء فى هيئتنا البرلمانية فى المنفى.

ومجلس الدولة هذا، مع قيامه بجزء كبير من أعماله البرلمانية، كان يوافق بالتأكيد على الميزانية، ويراقب وينقد النشاط الحكومى فى المنفى.

وأعتقد أن هـذه الهيئة تجد بعض الغبطة حين ترى، أن إحدى أممها، ألا وهى تشيكوسلوفاكيا، لم تستطع حتى فى تلك الظروف الكثيرة الشذوذ، وغير العادية، أن تواجه حركة التحرير، ولا معركتها من أجل الاستقلال، من غير رقابة برلمانية حقة.

وإذا كان إخلاصنا للمبادئ الديمقراطية والبرلمانية على ما وصفت، أثناء مدة معركتنا فى المنفى، فإن عودتنا إلى الحياة القومية المستقلة تتيح لنا أكثر من هذا.

إن صراعنا من أجل الاستقلال القومى، ورغبتنا فى أن يكون الشعب سيد نفسه بواسطة برلمانه، ليمتزجان لدينا — على نحو ما قلت — ليكونا شيئا واحدا.

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية، لم يكن التشيكوسلوفاكيون هم الذين نفوا وحدهم بهيئاتهم الديمقراطية، إلى بلاد صديقة.

إنى لأتذكر أصدقاءنا البلجيكيين والبولونيين، واليوجوسلافيين، والهولنديين، والدنمركيين، واللكسمبورجيين، وغيرهم، ممن قاتلوا معنا فى سبيل استقلال بلادهم، وإعادة نظمهم

الديمقراطية ، وبرلماناتهم ، وعلى الأخص من أجل حكومتهم الديمقراطية . وإننا لسعداء حين نذكر أننا جميعا ، قد احتفلنا بانتصار الحرية والديمقراطية على الدكتاتورية والعبودية . ولكن كيف يتسنى ألا نذكر ، ونحن فى اجتماعنا الأول بعد الانتصار العظيم على النازية والفاشية ، أولئك الذين ما زالوا فى المنفى ولم يتمكنوا بعد من أن يروا جهودهم مكللة بالنجاح ، كما نراها نحن الان ؟ إنى لأذكر البرلمانيين الجمهوريين من الأسبان ، الذين قد مضى عليهم ما يقرب من عشرة أعوام فى المنفى ، أولئك البرلمانيين الذين لم تضن عليهم الامة مصدر السيادة بانتخابهم فى الكورتس الأسبانى ، ولكن حالت القوة وحدها بينهم ، وبين ذلك .

(تصفيق) .

إننا ، معشر التشيكوسلوفاكيين ، ما زلنا نفكر فى هذا الأمر ، لا سيما وقد أتيحت لنا فرصة كبيرة فى أن نرى بلادنا قد حررها الجيش السوفييتى الباسل والجيش الأمريكى العظيم ، منذ نحو عامين .

وقبل التحرير التام لبلادنا ، أثناء العصيان السلوفاكى عام ١٩٤٤ خلف الخطوط الألمانية ، كون العصاة السلوفاكيون فى الحال دستورا لهيئة برلمانية ، سميت المجلس القومى السلوفاكى .

وأعتقد أن تشيكوسلوفاكيا هى الأمة الوحيدة الطليقة ، التى التقى فيها جيشا التحرير الكبيران ، من الشرق ومن الغرب ، حين قاما بمهمتهما فى تحرير أوربا والعالم من النير الألمانى . وفى أثناء وجود هذين الجيشين المحررين ، أبدت تشيكوسلوفاكيا مجهودا موفقا لإعادة الديمقراطية البرلمانية .

لقد كونا فى أول الأمر جمعية قومية موقتة عامدين إلى التصويت غير المباشر ، فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ ؛ غير أننا بعد أن تحررنا بعام ، أى فى ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٦ ، أجرينا الانتخابات العامة بالاقتراع المباشر السرى ، وفق النظام التمثيلى النسبى .

والجمعية التى تكونت نتيجة هذه الانتخابات ، والتى يمثلها وفدنا هنا فى القاهرة ، ليست إلا جمعية تأسيسية . وقد انتخب الشعب ممثليه ، وعهد إليهم وضع دستور جديد للأمة .

لماذا يريد الشعب دستورا جديدا ؟

(أولا) لأن دولتنا لم تعد دولة أقليات جنسية ، إذ قد أصبحت بعد نقل السكان الألمان دولة قومية متجانسة .

(ثانيا) لأن الرغبة فى الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى ، التى نريد أن يفصح عنها دستورنا الجديد ، رغبة عامة قوية فى نفوس الشعب . والأحزاب الثمانية السياسية ، التى منحتها الأمة ثقتها

فى الانتخابات الأخيرة العامة ، مجمعة كلها على هذا الأمر . ومما لا ريب فيه أن الأحزاب السياسية التشيكية والسلوفاكية ، تحتفظ بفرديتها ، وباستقلالها ، وبوجهات النظر المختلفة ، على نحو ما يجرى فى كل نظام ديمقراطى . ولكننا متفقون جميعا على الأساس الذى تقوم عليه مشكلة تجديد بناء حياتنا القومية .

وليس بين الأحزاب السياسية الثمانية أى خلاف ، مثلا ، على الدور الذى يؤديه البرلمان فى ديمقراطية حرة . إن الجمعية ذات السيادة ، لشعب يسيطر على أموره ، تدعى لسن القوانين ، ولمراقبة الحكومة فى حرية . ولست فى حاجة الى أن أقول إن هذا يستدعى وجود حرية الرأى والقول والصحافة لنصل الى هدفنا . ولكننا نشعر أننا متفقون أيضا على نقطة أخرى ، هى أنه قد حان الوقت لنتعمق بديمقراطيتنا السياسية ، فنخلع على حياتنا الاقتصادية والاجتماعية ألوانا من الديمقراطية .

والمثل الأعلى للحرية يبدو بعض الأحيان متعارضا مع المثل الأعلى للمساواة الاقتصادية والاجتماعية . ونحن لا نؤمن بهذا الخلاف . ونحن على العكس من هذا تماما ، نعتقد أن جميع ألوان الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى التى نواجهها ، أو التى قد حققناها فى بلادنا فعلا ، لا تحول إطلاقا دون تطور جميع حريات الإنسان ، بل هى تتيح أيضا ، للحرية الفردية والكرامة البشرية ، أساسا حقيقيا فى نظام يسوده العدل الاجتماعى والاقتصادى .

وإذا كنا نؤمن بأن فى وسعنا أن نؤلف فى بلادنا بين الحرية الفردية ، التى تعد المثل الأعلى لأعظم ما ورثناه عن الثورة الفرنسية الكبرى ، وبين المساواة الاقتصادية والاجتماعية ، التى تعتبر بدورها المثل الأعلى لما خلفته لنا الثورة الروسية الكبرى — فلم لا نؤمن بإمكان ايجاد هذا التآلف فى المحيط الدولى ؟ إننا نرفض الأخذ بالرأى القائل إن هذين الاتجاهين سيؤديان إلى نزاع عالمى جديد ، كما يزعم بعض الناس . لقد حان الوقت ليعيش الناس سويا ، ويعملوا معا ، ويكفوا عن التطاحن فيما بينهم ؛ ولهذا نحن نوافق كل الموافقة على الرأى الذى أبداه ممثل مصر ، من أن إنقاذ العالم يتوقف حقا على الرجوع إلى الأمن الجماعى .

إننا نعرف أن الكثير من سوء التفاهم والنزاع يرجع إلى عدم معرفة كل منا للآخرين ، وإلى أننا لا نتحدث فى حرية تامة . إننا هنا لنتعارف ونتحادث فى حرية تامة ، دون أن نحرج حكوماتنا . وكلما تكلمنا سويا فى حرية وصراحة ، كلما زادت الفرصة فى أن يصبح الاتحاد البرلمانى الدولى نواة للصداقة ، وأساسا للتفاهم الدولى . ولهذا فنحن مدينون بالشكر للحكومة المصرية ، والبرلمان المصرى ، لحسن ضيافتهما لنا ، تلك الضيافة التى تتيح لنا أن نلتقى من جديد لأول مرة بعد ثمانية أعوام . وإن مصر لجديرة بأن يعترف بفضلها جميع ذوى الفضل من الرجال .

و إن تشيكوسلوفاكيا لتتبع فى اهتمام كبير جميع الجهود التى تبذلها مصر المستقلة .

والممالك الحرة ذات الماضى المجيد، والتى تقع فضلاعن ذلك فى ملتقى مصالح الدول العظمى، لها ميزة التفاهم التام . ولذلك فإن بلادى تضمر لمصر مودة كبيرة قوية ومخلصة. وليست هذه عبارة مجاملة. ولتسمحوا لى أن أذكر ما كان بين المغفور له جلالة الملك فؤاد و بين محررة المرحوم الأستاذ مازاريك، على ما أعتقد، من تفاهم كبير. لقد تقابل هذان الرجلان العظيمان لأول مرة هنا فى مصر، كما أن جلالة الملك فؤاد تمكن فيما بعد أن يزور الرئيس مازاريك وشعبه زيارة رسمية فى پراج . ومن حسن الحظ أن الرئيس بنيش تمكن من أن يستمر فى هـذا التقليد الحسن ، حين زار جلالة الملك فاروق فى قصر عابدين ، يوم مر بمصر عام ١٩٤٣

و إن ذكرى هذه المقابلات لترافق الوفد التشيكوسلوفاكى فى رحلته إلى مصر . و إننا لسعداء لأن الطائرة التشيكوسلوفاكية الأولى التى هبطت فى القاهرة بعد الحرب ، والتى ستتلوها بلا ريب طائرات كثيرة ، لم تحمل فقط الوفد البرلمانى التشيكوسلوفاكى إلى القاهرة وإنما حملت معها الدليل على الذكرى التى يحفظها الشعب التشيكوسلوفاكى للزيارة الملكية لپراج .

و إننا حين نتمنى لمصر مستقبلا زاهرا، وقد بدأنا نعرف القليل عن ماضيها المجيد وحاضرها ، نود أن نبدى رغبة واحدة : هى أن تصبح مصر ، التى كانت مهد الحضارات كلها، مهدا يوحى بحسن الطوية والتفاهم الدولى اللذين يحتاج إليهما عالمنا الحاضر احتياجا شديدا .

(تصفيق حاد) .

مسيو قسطنطينسكو — چاسى (رومانيا) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

يقدم الوفد الرومانى البرلمانى إلى المجلس البرلمانى الدولى فى اجتماعه السادس والثلاثين تحيته ، ويشكر الشعبة القومية المصرية على الدعوة الرقيقة التى تشرفنا بتسلمها .

ويسرنا أن نرى العلاقات العادية مع الاتحاد البرلمانى الدولى تستأنف بواسطتنا نحن الممثلين لأول برلمان ديمقراطى رومانى بعد أن انقطعت ثمانية أعوام .

وبعد سنوات الدكتاتورية الفاشية القاسية ، التى كانت نتيجة حتمية للسياسة التى سبقتها ، تلك السياسة التى منعت الشعب من أن يبدى رأيه ، وبعد الحوادث المشؤومة ، التى نتج عنها خنق إرادة البلد ، وتسخيره لأغراض السياسة الهتلرية التى ترمى إلى السيادة ، و بعـد أن حملنا على حرب ، تعارض إرادة الشعب ، ومصالحه الحقيقية ، وتقاليده التاريخية ، — قيض الله لنا

اليوم الثالث والعشرين من أغسطس عام ١٩٤٤ أى يوم التحرير الذى يعد تحولا حقيقيا فى التاريخ القومى ، فبفضل هجوم الجيش السوفييتى ، وعمل القوات الديمقراطية ، وتصرف جلالة الملك ميخائيل ، الذى أيده الجيش الرومانى عن بكرة أبيه ، استطعنا التخلص من هذه الحرب الشعواء ، والمساهمة فى الأعمال العسكرية للجيوش السوفيتية والمشاركة بهذا فى سحق الجيوش الهتلرية ، عاملين بذلك على التعجيل بإنهاء الحرب ، وبذلت رومانيا فى هذه المعركة مجهودا حربيا واقتصاديا جبارا .

وعلى الرغم من أن ميثاق الهدنة لم يذكر إلا ١٢ فرقة ، فقد ساهمت البلد بعدد أكبر من ذلك بلغ أحيانا ١٨ فرقة . ففى أثناء الست عشرة موقعة الكبرى والثلثمائة وسبعة وستين معركة التى اشتبكت فيها جيوشنا ، أسرنا أكثر من ١٠٣,٠٠٠ رجل ، وتحملنا خسارات فادحة بلغت ١٧٠,٠٠٠ رجل تقريبا ما بين قتيل وجريح ومفقود. وفى تلك الفترة من الحرب ، كانت رومانيا القوة المحاربة الرابعة من حيث المعدات الحربية . وفى ذلك الكفاح ضد ألمانيا الهتلرية كانت مجهودات البلد الاقتصادية كبيرة جدا إذ شملت جميع موارده .

وإزاء هذه التضحيات يحق لرومانيا أن تأسف ، إذ ترى نفسها محرومة من لقب المحاربة فى صفوف الحلفاء . وهذا حق لها بلا نزاع ، ويحق لها من جهة أخرى أن تطالب بتعويضات من ألمانيا للأضرار الجسيمة التى نزلت بها .

إن الوفد الرومانى يقف أمامكم موحدا ، يمثل جميع الطبقات الاجتماعية ، وجميع عناصر البلاد ، ويعد المعبر عن القوات السياسية التى حاربت النازية ، والكفيل أيضا باستمرار هذا الكفاح ضد بقايا الفاشية ، وما يترتب عليها من رد فعل يشجعه — مع الأسف — بعض الأوساط الغريبة عن البلد ، وهو كفاح لا مفر منه للاحتفاظ بسلام عادل مستقر .

وقد أقرت الانتخابات البرلمانية الأخيرة هذه القوات السياسية ، وفقا لنظام انتخابى ديمقراطى ، سمح للمرة الأولى فى بلدنا ، لجميع المواطنين — رجالا كانوا أو نساء ، موظفين أو عسكريين ، دون استثناء — بأن يعبروا عن رأيهم .

وهذه القوات السياسية الممثلة فى جمعية برلمانية واحدة ، هى مجلس النواب ، تكون كتلة الأحزاب الديمقراطية الرومانية . وبعد أن تخلصنا نهائيا من سياسة العسف ، التى كانت تحول بين الشعب وبين التعبير عن رأيه فى المشكلات القومية ، أتينا إليكم لندلى بالاعتراف التالى :

إننا أنصار سياسة صداقة ومعاونة وثيقة مع جميع شعوب العالم الديمقراطية ، وخاصة مع الاتحاد الاشتراكى الروسى ، ونرغب فى معاونة وثيقة مع الشعوب المجاورة والدول الديمقراطية الكبرى .

ثم إننا خصوم سياسة التكتل ، لأن من شأن هذه السياسة إثارة الخلافات ، وسوف تفضى آخر الأمر إلى الحرب .

وإنا لنقدر أن السياسة السليمة الوحيدة لإقامة سلم دائم هى سياسة التعاون الدولى فى نطاق هيئة الأمم المتحدة .

(تصفيق) .

وإن رومانيا ليحدوها الأمل الوثيق أن تشترك فى هذا الأمر فى أقرب فرصة ممكنة ، وذلك للمساهمة بقواها فى حفظ السلام وكفالة تقدم البشرية .

إنا لنعتقد فى حق الشعوب كافة فى أن تختار بنفسها شكل حكومتها ، مع استثناء الأشكال والمظاهر الفاشية ، كائنة ما كانت. وإنا لنطالب بإتاحة الظروف الضرورية للتوسع الاقتصادى الحر للشعوب الديموقراطية . ونشترط لهذه الغاية تداول التجارة تداولا حرا ، وكذلك المواد الأولية ، وهى الشروط الأساسية لتوثيق عرى سلام دائم ، مع الابتعاد عن أى احتكار .

وإنا لنصرح أن السلام والأمن الدوليين لا يمكن صونهما إلا باتخاذ تدابير ذات صفة إجماعية، وذلك للحيلولة دون أى خطر ينذر بالحرب ، وأن الإشراف على صنع السلاح ، والإفضاء بأسرار أسلحة معينة ، أمران لا بد منهما لنزع السلاح عامة وإقامة سلام دائم . من المستحب أن تحدد العلاقات الدولية بالدفاع عن مصالح الشعوب وحريتها ، لكيلا يضحى بهذه الشعوب فى سبيل بعض المصالح الاستراتيجية، مما يخلق مهدا جديدا للحرب .

وإن الوفد الرومانى ليسمح لنفسه بأن يلفت نظر زملائه المحترمين ، أعضاء الاتحاد البرلمانى الدولى، إلى هذه الحقيقة ،وهى أن رومانيا تقف فى صف المبادئ التى أعلنت آنفا ، وأنها تعمل على تحقيق عمل ذى صفة ديمقراطية واسعة يمكن أن نحكم عليه من الوقائع الآتية :

١ — إن رومانيا قد وصلت بالوسائل السلمية إلى تقرير إصلاح زراعى ، وذلك بتوزيع مساحة قدرها ١,٤٠٠,٠٠٠ هكتار على ٨٠٠ ألف أسرة من أسر الفلاحين توزيعا عادلا .

٢ — منحت النقابات أوسع ما يمكن من الحريات ، وهذا ما سمح لفئات عديدة من العمال اليدويين، والمشتغلين بالأعمال العقلية ، بأن ينظموا صفوفهم .

وقد بلغ عدد أعضاء النقابات فى رومانيا اليوم ١,٥٠٠,٠٠٠ عضو . وهذا يشمل أغلبية الموظفين العموميين والأهليين .

ونظمت حقوق هؤلاء المستخدمين الأهليين ، بعقد العمل المشترك . كما نظمت حقوق الموظفين العموميين بلائحة وضعت بالاتفاق مع اتحاد العمل العام .

٣ — قد ألغت رومانيا كل تمييز جنسى ودينى ، ومنحت كافة الجنسيات المساواة التامة فى الحقوق ، وبذا أتاحت لها الفرص لتنمية ذاتيتها وفق نظم حياتها القومية .

٤ — ولأول مرة يتسنى للمجريين فى رومانيا أن يواصلوا دراساتهم باللغة المجرية ابتداء من التعليم الابتدائى حتى مرحلة التعليم العالى الجامعى ، وذلك فى جامعتى تارجو موريس ، وكلوج ، اللتين أنشأتهما الحكومة الرومانية ، وتقوم بالإنفاق عليهما .

وإن لهيئة التدريس فى هذه المدارس والكليات حقوقا مساوية لحقوق زملائهم فى التعليم الرومانى. إن هذه المساواة التامة ، وإتاحة الفرص السخية للتقدم لما اعترف به ممثلو الدول الكبرى أثناء اجتماعهم فى باريس خلال الخريف الماضى ، وذلك بمناسبة انعقاد مؤتمر السلام .

هذا وإن حل مشكلة الجنسيات فى ترانسلفانيا حلا قائما على الإنصاف ، هذا الحل الذى أنهى نزاعا قديما مستطيرا ليفتح آفاقا جديدة بشأن العلاقات بين الدول المجاورة ، ويساعد على إقامة سلام دائم فى هذه المنطقة من أوربا .

وبالاختصار فإن الشعبة البرلمانية الدولية الرومانية التى تحدوها الرغبة فى أن يقف زملاؤها على الحالة الراهنة فى رومانيا ، ليسعدها أن أتيح لها إسماع صوتها الذى هو صوت ديمقراطية فتية متحمسة ، وأن تعبر عن ولائها لقضية السلام فى نطاق هيئة الأمم المتحدة .

(تصفيق) .

(تولى الرياسة مستر هوايتلى نائب الرئيس) .

السيد فاضل أحمد إيكاس (تركيا) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

بعد أن شاهدنا ، مرتين متتاليتين ، الفشل التام الذى منى به العقل البشرى فى الحربين العالميتين ، نحتفل اليوم ، فى كثير من الاغتباط ، بنصر الديمقراطية المبين فى أبهى مظاهرها .

ففى أثناء تلك السنوات الحالكة الظلام من عهد النازى ، وفى أيام البؤس التى سببها هذا التناحر الشامل ، كانت هناك شخصيات مستنيرة شديدة المراس ، لم يخامر نفوس أصحابها مطلقا أى شك فى مستقبل الديمقراطية العالمية .

وهل من الضرورى أن نسوق إلى حضراتكم أن الاتحاد البرلمانى الدولى، الذى نحظى بالانتماء إليه، كان ملاذا لتلك الروح المتوقدة التى شعت أضواؤها فى كل مكان، رغم تلك العقبات الجمة التى كانت تبدو صعبة التذليل ؟

إنى لا أرى فى النصر النهائى، الذى أحرزناه بعد تضحيات لا حصر لها، ثوابا عما بذلناه من جهود وما تحملناه من آلام ومحن فحسب، بل أيضا شيئا يفوق كل ذلك أهمية .

إنى لأستشف من خلال ذلك أن العناية الإلهية قد حثتنا بهذا الدرس لتزداد قوة فى مثلنا الأعلى للديمقراطية، وفى الجهود التى نبذلها من أجل الحرية والأمن والسلم للشعوب فى المستقبل.

حضرات الزملاء الكرام ،

هل أنا فى حاجة لأبين لحضراتكم أن هذه الآراء تزدان بأنبل المعانى وأجلها، حين نذكر فقط أن المؤتمر قد عقد للمرة الأولى بعد الحرب فى القاهرة ؟

ويقينى أن حضرات الزملاء المصريين قد شعروا بما أحسه من اغتباط وابتهاج لوجودى بين ظهرانيهم .

وإن ذكر اسم "مصر" ليكفى لنستثير ذكرى تلك اللوحات الرائعة التى تمثل المدنية المصرية القديمة، دون أن ننسى، فى الوقت نفسه، ما ينتظر هذا البلد العريق من مستقبل باهر .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأقدم تحيات الوفد التركى إلى حضرات ممثلى هذه المملكة الجميلة الذين يعدون بالنسبة لنا أكثر من أصدقاء، بل أكثر من أشقاء .

إنى أعرب عن جزيل شكرنا لحضرات أصدقائنا أعضاء وفد مصر، على حفاوتهم النادرة التى استقبلونا بها .

وإنى لأعرب أصدق الاعراب عن الشعور العام فى تركيا، إذ أقدم أحسن تمنيات الصحة لحضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول، الذى حظينا فى هذا الصباح بتحية سموه ولى عهده الجليل، وأتمنى لهذه البلاد المجيدة والعريقة كل تقدم فى الأمور المادية والأدبية .

زملائى الكرام ،

إن الحرب الضروس قد حرمتنا، خلال عدة أعوام، لذة الاطلاع على التقرير السنوى الذى اعتاد جناب سكرتيرنا العام، المسيو ليو بولد بواسييه، أن يرفعه إلى الاتحاد . والآن، وقد عادت المياه إلى مجاريها، أمكننا أن نحظى مرة ثانية بهذا التقرير الفريد فى نوعه، والذى يعتبر

بحق حجة قوية استحقت إعجاب الجميع ، إذ استطاع ، بكل مهارة ووضوح تام تسجيل جميع الأحداث السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، التى تدور فى العالم .

ونستخلص مما قرأناه ، فى هذا التقرير القيم ، أنه لا ينبغى أن نكتفى بأن نكون من المعجبين بالمثل العليا للسلم على الطريقة الأفلاطونية ، بل يتحتم على كل ديمقراطية حقة أن تهب نفسها لخدمة هذا السلم ، وأن تسخر جميع قواها لإنجاز هذا الغرض ، وأن تشن حربا دينية سلمية — وهنا أرجو أن أكون قد وفقت فى التعبير — ضد كل فكرة ترمى إلى إثارة حرب استعبادية .

وقد كانت هذه رسالتنا التى دافعنا عنها فى أوسلو غداة إعلان الحرب ، فنعتبر اليوم أنفسنا سعداء لبقائنا مخلصين أوفياء لتوطيد دعائم معتقداتنا الراسخة عن السلم ، بعد أن لبسنا ثياب الحداد وتجرعنا كؤوس الهوان طوال السبع سنين الماضية .

وقد شاهدنا اليوم صراعا مستمرا عنيفا ، وهو لا يزال قائما ، بين وجهتى النظر المتضاربتين . فمن ناحية ، نحيي باغتباط — يزداد يوما بعد يوم — الديمقراطيات التقليدية الكبرى ، الغربية والأمريكية ، وهى فى أوج عظمتها وطور نموها .

ومن ناحية أخرى ، نلاحظ ، وملؤنا الأسى ، أنه تبدو من وراء الستار من حين إلى آخر تلك الأفكار الهدامة ، تصحبها الشهوات الطاغية الفتاكة ، وهى على نقيض المثل العليا السلمية لاتحادنا البرلمانى .

وإنى أتشرف الآن بأن أعلن ، على رءوس الأشهاد وأمام هذا المجلس الموقر ، أننا نحن الأتراك نؤيد النظم الديمقراطية الحقة ، التى لاتشوبها شائبة . ونحن نشهد منذ عشرين عاما نمو الديمقراطية وازدهارها فى العالم ، بنفس الروح التى اعتنقناها بها ، وطبقا لتقاليدنا السليمة .

إن السكرتير العام ، بعد أن سرد فى تقريره تلك المشاكل الدولية التى تدور حاليا ، ذكر ضمنا ، وبالدقة المعروفة عنه ، مشكلة المضايق فى أطوارها الحديثة .

حضرات الزملاء الأعزاء ،

قبل أن أتناول موضوعنا هذا بالبحث والعرض عليكم ، أود أن أنوه لحضراتكم بتلك الدقة التى توخاها المسيو ليو پولد بواسييه فى تناوله موضوع المضايق ، بحيث إننا لم نجد أى شىء نستطيع أن ندخل أو نحذفه من مذكرته ، كما أن تركيا على وفاق تام مع حليفتيها الكبرى ، بريطانيا العظمى والولايات المتحدة .

ونعتقد ، مثلما يعتقد العالم المتمدين، أن موضوعا كثير التشعب وله مثل هذه الأهمية العالمية لا يجوز ولا يصح أن يحل لصالح أحد الأطراف فحسب ، بل يجب أن يجد له حلا عادلا ضمن نطاق المعاهدات القائمة ، ووفقا للمبادئ الديمقراطية السلمية الجديرة بالشعوب المتحضرة التابعة لهيئة الأمم المتحدة .

وأود هنا أن أسوق إلى حضراتكم فقرة من المذكرة الأمريكية فى هذا الصدد . وهى تقول :

" وفى حالة ما إذا تعرضت المضايق لهجوم ، أو تهديد بالهجوم ، فإن الحالة التى تنجم عن ذلك تعتبر تهديدا للسلم الدولى ، وتعرض فى الحال على مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة".

ولهذه المناسبة ، ولصالح الأمن الدولى ، أرى لزاما على أن أذكر حضراتكم — ويحدونى فى ذلك كل تقدير واعتراف بالجميل لشخص الرئيس ترومان — بخطبته الرنانة التى أكد فيها بعبارات لا تدع مجالا للشك ، وبصورة تجلى فيها العزم الأكيد ، القرار الصارم الذى اتخذته أكبر الديمقراطيات : من أنها ستقاوم بكل شدة أى اعتداء من شأنه أن يعكر صفو السلم الدولى .

حضرات الزملاء الكرام ،

إنى ، فى محراب الحرية هاهنا ، أشعر بالمزيد من روح الاغتباط ، وأتشرف بأن أنهى إلى حضراتكم أن تطور الديمقراطية التركية فى نطاق نظامها البرلمانى الحالى، قد تقدم خطوة إلى الأمام، وذلك بإنشاء حزب جديد للمعارضة فى قلب الجمعية الوطنية .

فالحزب الجديد الذى أنشىء باسم "الحزب الديمقراطى" يضم أكثر من ستين عضوا ، إلى جانب عدد أقل من المستقلين ، وهو دائب النشاط للقيام بدوره فى المراقبة ، مع أعضاء حزب الشعب الذى يمثل الأغلبية .

حضرات الزملاء ،

لا يسعنى أن أختم حديثى قبل أن أعبر مجددا فى إخلاص ومحبة عن أصدق شعائر الإعجاب العميق والصداقة الخالصة التى تكنها الديمقراطية التركية لشقيقتها المصرية ، مجددين لإخواننا المصريين تمنياتنا الحارة لمستقبل بلادهم الجميلة وازدهارها فى ظل مليكها العظيم .

(تصفيق) .

مسيو بيتشو تتشيف (بلغاريا) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

إنه لمن بواعث اغتباط الوفد البلغارى أن يعبر عما يختلج فى نفسه من شعور نبيل لاجتماع هذا المؤتمر فى هذه البلاد العزيزة علينا ، كما أنه لا يفوتنى أن أشكر حضرات أعضاء الوفد المصرى الذين يرجع اليهم الفضل فى إبداء هذه الرغبة ، أثناء تشريفهم كوبنهاجن فى العام الماضى .

ويسرنا أيضا أن نعلن عن عقيدتنا الراسخة بأن الاتحاد البرلمانى الدولى سيساهم بقسط موفور فى تبديد الظلمات التى تكتنف المسائل العويصة ، تلك المشاكل التى شغلت بال الجميع بعد هذه الحرب المدمرة ، كما أن الاتحاد سيعمل على إنشاء تلك الجمعيات الدولية التى ستساهم بعزم فى تخفيف تلك الآلام التى ترزح تحتها الإنسانية .

ويقينى أن المهام الأساسية ، التى تنتظر البشرية المعذبة فى أيامنا الحاضرة والتى ينبغى أن يقوم بها اتحادنا هذا ، هى :

(أولا) تصفية التراث المشؤوم الذى خلفته لنا تلك الحرب ، ووضع أسس التوازن فى العلاقات بين سائر الأمم .

(ثانيا) ضمان سلم دائم ، ذلك السلم المرتقب من جميع الشعوب بدون استثناء .

(ثالثا) إنشاء أنظمة من شأنها أن تكفل الرفاهية المادية والثقافية لمجموعة الشعوب البشرية .

ويهم الشعب البلغارى أن تحل هذه المشاكل بطريقة عادلة ، وهو على استعداد تام للقيام بنصيب كبير للمساهمة فى تلك الجهود التى ستبذل لتحقيق الوصول إلى هذا الحل .

وشعبنا يرغب رغبة محققة فى أن يصبح عاملا من عوامل السلم . وأكبر دليل على ضمان صدق ما أسوقه لحضراتكم ، تلك الإصلاحات الواسعة النطاق التى قامت بها دولتنا الديمقراطية فى النظم الأساسية المختلفة : اقتصادية ، واجتماعية ، وسياسية .

لقد استطاع الشعب البلغارى — بعد أن تكبد تلك الخسائر الفادحة ، والتضحيات الجسيمة — قلب النظام الفاشيستى ، وإقامة حكومة شعبية برياسة بطل قضية ليبزج العظيم المسيو جورج ديمتروف . وتستند حكومته إلى الجبهة الوطنية التى تضم جميع قوى البلاد الديمقراطية ، كما يساهم فى الحكم خمسة أحزاب سياسية ، تضم جميع طبقات شعبنا ، ممثلة اليوم فى هذا المؤتمر .

وفى اليوم الثامن من شهر سبتمبر الماضى ، أعلن شعبنا اقتراعه ضد النظام الملكى وأيد جمهورية الشعب. و بعد مضى سبعة أسابيع رشح الشعب مندوبين عنه فى الجمعية الوطنية الكبرى ، وذلك بعد انتخابات حرة كانت تستند إلى قانون الانتخاب القديم .

ومهمة أولئك المندوبين هى إنشاء دستور جديد للجمهورية الفتية . ومشروع هذا الدستور قد عرض بالفعل على الجمعية الوطنية الكبرى التى ستقره بلا ريب قبل نهاية شهر مايو القادم .

و إنه ليسعدنا جدا أن نطلع من يشاء على ذلك كله ، للوقوف على مدى مابذله شعبنا من مجهود جبار ، حتى توصل بأعماله الباهرة هذه إلى أن يمنح نفسه دستورا ديمقراطيا قويما ، يقوم على تلك المبادئ التى تعترف بأن الشعب مصدر السلطات ، وأن العمل هو العامل الأساسى فى المضمار الاقتصادى والاجتماعى للبلاد .

وقد أقرت الجمعية الوطنية الكبرى أخيرا برنامجا اقتصاديا مداه سنتان ، والغرض منه إقامة صرح البناء الذى هدمته تلك الحرب ، وتعويض تلك الخسائر التى نجمت عنها ، وهو يهدف بوجه خاص إلى الإسراع فى إنماء اقتصاديات البلاد .

وقد أقبل الشعب إقبالا منقطع النظير ، يحدوه العزم والحماس لتنفيذ هذا البرنامج. و إن هذا — حقا — لأكبر دليل على نجاحنا .

والسياسة الخارجية لجمهوريتنا ، التى تستند إلى روح السلم ، ترتكز على أسس متينة من الشعور النبيل نحو الاتحاد السوفييتى الذى يعتبر بحق "مخلصنا" الذى منه نستلهم رغبتنا المحققة فى إقامة علاقات ودية مع جميع ديمقراطيات العالم .

و بعد أن سئم شعبنا طيلة السنين الماضية تلك الحروب المتلاحقة ، وطد العزم على تعضيد السلم وتوطيد أركانه .

ولهذا تجدون حضراتكم أن وفدنا يعلق أهمية كبرى على اختيار الطرق التى تؤدى الى دعم السلم الدائم . ولكن من دواعى الأسف أن نلاحظ أنه لم يتم بعد الاتفاق بين الدول العظمى فيما بينها على حل من الحلول ، إذ أن مصير الشعوب رهن برحمة تلك الدول فى آخر الأمر .

وهناك وجهتا نظر مختلفتان ، ولا تجانس بينهما ، ستظهران فى مناقشات هذا المؤتمر . ونحن نرى أنه من واجبنا — ولصالح السلم — أن نوضح هذا الخلاف ، وأن نبذل كل جهد لملافاته .

ونرى لزاما على اتحادنا هـذا أن يقوم بالمهمة الملقاة على عاتقه ، وأن يستخدم نفوذ سلطته الأدبية للتأثير فى الرأى العام ، وفى الشخصيات الكبيرة المسئولة ، حتى يجد السلم حلا عادلا ، لأن مصير الشعوب معلق بأهداب ذلك السلم .

فما هما وجهتا النظر ؟ وفيم تختلفان ؟

تميل بعض الدوائر الى الاعتقاد — وهـذا ما يقره وفد بلادى — بأن السلم لا يمكن دعمه إلا عن طريق التفاهم ، والتآزر فى العمل بين الشعوب ، وخاصة بين الدول العظمى التى يمكنها وحدها أن تضمن دعم السلم العالمى . وحسن التفاهم هذا يستلزم حسن النية من الفريقين كليهما وإلى استعدادهما لمنح امتيازات لبعضهما البعض .

وهل يمكن تحقيق ذلك ؟

لقد دلت أنباء السنتين الماضيتين على أنه يمكن تحقيق وجهة النظر هذه . ويمكن القطع بأن هـذا التفاهم أصبح من الضرورة بمكان ، لأن الشعوب غير راغبة فى الحرب ، ولأن الذين بيدهم مصير الانسانية مضطرون فى الواقع إلى تبادل المنفعة للوصول الى اتفاق .

تذكرون حضراتكم تلك العقبات التى اعترضتنا فى أثناء المناقشات وتوقيع معاهدات السلم مع البلاد التى كانت تعمل مع ألمانيا ، كما تذكرون أيضا المؤتمر الذى عقد بلندن ، والفشل الذريع الذى منى به وقتئذ ، والفكرة السائدة التى خلفها من انه بات من المستحيل الوصول الى أى اتفاق وخاصة فى مسألة تريستا ، والمستعمرات الإيطالية .

ولم يتم الاتفاق إلا فى مؤتمر موسكو بين الدول الثلاث العظمى ، بعد أن قدمت بريطانيا كثيرا من التسهيلات والامتيازات التى كان من شأنها تقريب شقتى الخلاف ، والوصول الى الاتفاق .

هـذا وقد أحيى هـذا الاتفاق الأمل فى قلوب الشعوب بأنه يمكن أن تعيش فى جو هادئ يسوده السلم . كما أن الاتحاد السوفييتى قام من جانبه بتقديم تسهيلات فى مؤتمر نيويورك لاتقل شأنا عن تلك التى قدمتها بريطانيا ، وبذلك تم الاتفاق على مشكلة تريستا .

إن وفد بلادى ، يرى أن تنكب هذا الطريق ، — وهو اليوم الطريق الوحيد الذى يكفل الوصول إلى سلم حقيقى — من شأنه تفاقم الخلافات بين الدول العظمى وبذر بذور لخلافات جديدة . وهذا التنكب يستشف — فى رأينا — من وراء المحاولات التى يراد بها أن تستبدل ، بالطريقة الصريحة القائمة على التساهل والتفاهم المتبادل ، طريقة أخرى تستند فيها الدول جميعا ، بين كبرى وصغرى ، إلى ماتزعمه لنفسها من حقوق ديمقراطية ، تريد بذلك أن يكون لها نصيب متعادل فى حل المشاكل الدولية الكبرى ، وبذلك تفرض إرادة الأغلبية على الأقلية .

إن هـذه الطريقة تتمثل فى تلك الفكرة التى أخرجت نظرية اتحاد الدول ، وهى إنشاء دولة عالمية لها برلمان ، تمثل فيه الشعوب لا الدول ، وتكون قراراته نافذة على الدول جميعا . وقد اكتفى البعض الآخر بالتكلم عن دولة اتحادية أوروبية ، أو على الأقل عن اتحاد يجمع شمل ممالك أوروبا .

ومن المحقق أن أفكارا كهذه ، حتى ولو كانت منبعثة عن نية حسنة ، تنطوى على خطر انقسام العالم الى كتلتين متعارضتين فضلا عن أنها تصبح العقبة الكؤود فى سبيل الاتفاق المتبادل المنشود .

ويبدو لنا أن الفائدة التى حصلت عليها الدول العظمى نتيجة لهذا الاتفاق لم تكن الفائدة المرجوة ، بل كان ذلك أمرا بعيدا عن تحقيق رغباتها ، غير أننا نرى أن هذا كل ما كان يمكن عمله فى ظروفنا الحاضرة لدعم السلم .

لم يفتنا أن المعاهدة التى سبق أن وقعنا عليها فى باريس والتى كانت ثمرة الاتفاق بين الدول العظمى لم تكن المعاهدة المثلى ، كما أن شعبنا شعر بالمرارة تحز فى قلبه عند ما أعلن إذ ذاك بأن بلغاريا لم تكن دولة محاربة مع الحلفاء ، وفرض عليها دفع تعويضات تفوق بكثير مدى قدرتها المادية ، الأمر الذى سيقوم حائلا جديا دون إقامة صرح البناء الاقتصادى فى البلاد . وتأتى أخيرا مسألة تراقيه الغربية التى تركت معلقة دون حل .

إننا على أتم ثقة بأنه سيعاد النظر فى هذه المعاهدة ، وأن كلا من بلغاريا واليونان اللتين يهمهما الأمر ، يجب أن تذللا العقبات ، وتتوصلا بالطرق الودية إلى حل ترتضيانه لدعم الصلات بينهما .

وأخيرا ، يسرنى أن أعلن أن الشعب البلغارى مصمم على مؤازرة أى مجهود يرمى الى دعم سلم دائم ، وتهيئة الظروف الملائمة التى تسمح لجميع الشعوب بأن تتمتع بقسط وفير من الأزدهار ، والرقى المادى والأدبى .

(تصفيق) .

مسيو ليون ماكاس (اليونان) — سيدى الرئيس ، حضرات المحترمين أعضاء وفد مصر ،

يسرنى كل السرور أن أغتنم هذه الفرصة التى أتيحت لى ، كى أعرب عن اعتراف بلادى بجميل مصر لما أسدت من أياد بيضاء الى اللاجئين أثناء الحرب ، وضيافتها النادرة التى إن دلت على شىء فانما تدل على أنها صادرة عن شعب عريق فى القدم .

هذه الضيافة التى لن تنساها لها حكومتنا ومليكنا على مر الأيام ، حينما كانت فى أحرج أوقاتها وكانت تهاجمها قوات تمثل الامبراطوريتين المعتديتين . وأمام هذا الضغط ، وحرصا منا على اعادة تنظيم قوات دفاعنا ، لجأنا الى هذا البلد الأمين الذى آوانا ، فنظمنا من مصر وسائل مقاومتنا التى كانت لها نتائجها الباهرة ، وهى احراز النصر .

(تصفيق) .

سيدى الرئيس ، حضرات المندوبين ،

يخيل الى ان طبيعة هذه المناقشة من شأنها أن توفر علينا الدفاع عما يدور ، أو سوف يدور ، فى بلادى من أحداث .

إن اليونان هى مهد الديمقراطية التى يرجع اليها الفضل بدون شك فى اجتماعنا فى هذا المكان ، ولها أن تفخر بحق بأنها استمرت مخلصة لمثل الديمقراطية العليا ، فهى لهذا ترى نفسها فوق مستوى ضرورة القيام بأى دفاع عن موقفها .

(تصفيق) .

كما أنها تلاحظ فى كثير من الدهشة ، أن أحد الزملاء الذى كان منذ لحظة واقفا على هذه المنصة ، وجه سؤالا إقليميا خارجا عن نطاق جدول أعمال الجلسة ، كما أنه لا يدخل ضمن اختصاص هذا المؤتمر . فقد صرح هذا الزميل بأن موضوع تراقيه الغربية ما زال معلقا ، رغم أنه يعرف تمام المعرفة أنه لا أثر لوجود موضوع إقليمى كهذا ، ولا مجال لمناقشته هنا . ومع ذلك فان سلامة أراضى جميع الشعوب المنضمة الى هيئة الأمم المتحدة مكفولة باتفاق قاطع صريح .

(تصفيق) .

فنحن نرفض أن نتتبع هذا الموضوع الشائك ، كما أن حضرة الزميل يكون هو نفسه على غير صواب إذا أراد استئناف السير فى هذا الطريق .

وسأحاول من جانبى ، يا حضرات المندوبين ، ألا أتكلم هنا إلا بوصفى أوربيا ، ومواطنا من سكان المعمورة .

إنى أعتقد أن الشاعر القديم صدق حين قال :

" إننا رجال ، ولا شىء مما يمت إلى الإنسانية بصلة يستطيع أن يجعلنا غرباء عن بعضنا ، أو أن يحملنا على عدم الاكتراث " .

فمن مثل هذا القول المأثور ، يسود السلام فى العالم ، كما أننا نجد فيه مستقبل جيلنا الذى يعنينا الآن ، كما أن فيه مستقبل الأجيال القادمة .

إننا نرى أن الانسان منذ العهود الغابرة ، لا يجد أمامه إلا ثلاثة طرق لدعم السلم .

(أولا) إما أن يختار العزلة ، وهو نظام ألغى ، ويرجع سبب هذا الالغاء إلى الاحداث التى تدور فى العالم ، وإلى ظهور الفنون الحديثة .

والمتمسك بالعزلة يمكن تمثيله بشخص لا يفكر إلا فى الانتحار .

(ثانيا) نظام توازن القوى ، وهو نظام خطير ، إذ ينتهى حتما الى اثارة الخلاف بين القوى المتعادلة .

(ثالثا) النظام الثالث والأخير ، وهو الذى أدى الى فكرة التنظيم الدولى .

وإن أول تجربة أجريت فى هـذا الشأن قامت بها عصبة الأمم ، وأرى أن وقتنا من الضيق بحيث لا يتسع لسرد الأسباب التى أدت إلى فشلها . ولكن الذى يهمنا جميعا معرفته هو الوقوف على مدى نجاح المحاولة الجديدة التى قامت بها هيئة الأمم المتحدة ، وما اذا كان حظها أوفر من عصبة الأمم فى هذا المضمار .

إن نظام هيئة الأمم المتحدة يجب أن ينجح — أيها السادة المندوبون — لأن فشله يؤدى إلى وقوع الكارثة . وإنى أعلن على الملأ ، لهذه المناسبة ، أن اليونان تعتزم فى قوة بذل كل مجهود لإنجاح هذا النظام . وأكتفى فى هذه اللحظة بأن أصرح بأن هذا النظام تكتنفه الوعود المغرية الصعبة التحقيق ، فضلا عن أنه نظام ضعيف هزيل فى مراوغاته مما يثير خوفنا على مستقبله .

فماذا ينقص هذا النظام ؟

تنقصه السلطة التنفيذية التى تضع قراراته موضع التنفيذ ، كما تنقصه أيضا تلك المقدرة التى تخوله إمكان وضع الموارد الاقتصادية العالمية فى متناول الجميع ، وتنقصه أيضا تلك المقدرة النادر التوصل إليها ، والتى من شأنها تقريب وجهات النظر السياسية والأخلاقية ، أى فكرة إنشاء " الأخلاق الدولية " التى نادى بها أستاذنا الأكبر " نيقولا بوليتس " — ولربما كان أستاذا لحضراتكم أيضا — فى بعض مؤلفاته الشهيرة التى نشرت بعد وفاته . وينقصه كذلك توفر تلك الروح السلمية فى حياة الشعوب الخاصة ، لأن نظام هيئة الأمم المتحدة يبدو ضيقا لا يتعدى الحدود التى رسمتها له المعاهدات والاتفاقيات .

يجب علينا أن نعمل كثيرا لإصلاح تلك النظم . يجب أن نحصل على هذه السلطة التنفيذية ، وعلى هذه السلطة الاقتصادية والمالية .

هنا أستأذن حضرات المندوبين ليسمحوا لى بأن أشير إلى الصعوبات الحالية التى تعترض هيئة الأمم المتحدة فى دعم الأمن المادى لشعوبها ، وذلك بوساطة سلطة تنفيذية تعوزها .

وهناك أيضا صعوبة وضع الموارد الاقتصادية والمالية العالمية فى متناول الجميع ، وذلك لإقامة صرح كيان تلك الشعوب المختلفة .

هذا العجز المزدوج هو الذى يبرر موقف صديقتى اليونان العظيمتين — بريطانيا العظمى ، والولايات المتحدة الأمريكية — اللتين لم تدخرا وسعا فى تقديم مساعداتهما للحكومة اليونانية ، وتعاونهما ، مع الشعب اليونانى فى أحرج أوقاته ، وذلك ليتمكن من إقامة صرح البناء الذى هدمته الحرب ، ولدعم السلم فى جميع أنحاء العالم ، وإزالة الأنقاض المتخلفة عن تلك الحرب . وحسبى دليلا على ذلك ، أن أنوه هنا بالجهود الجبارة التى بذلها جناب الرئيس ترومان فى مختلف مواقفه إزاءنا . ولتسمحوا لى بأن أعرب — من فوق هذه المنصة — إلى كل من هاتين الدولتين العظيمتين ، عن عرفان بلادى للجميل الذى أسدتاه إلينا .

(تصفيق) .

وفى انتظار تحقيق هـذين الغرضين ، هل سنكون عرضة لتلك الوعود الأفلاطونية ؟ وهل نكتفى بهذا التعبير " التوصية " التى نعرف جيدا مدى نصيبها من التحقيق ؟! وهل نكتفى بأن نجرى وراء الأوهام ؟

لا ، لا ، ياحضرات المندوبين . إننا ، جريا وراء ما هو مطلق ، نجد أنفسنا محرومين من الحصول على نتائج حقيقية ملموسة .

حضرات المندوبين المحترمين ،

إنه ليشرفنى أن أقترح على هيئتكم الموقرة — لمناسبة ما ذكرته — بعض ما يستطاع عمله ، حتى يمكننا أن نذلل العقبات التى تصادفنا الآن ، ونتمكن من إزالة روح البغض التى تهيمن على العالم بعد هذه الحرب الأخيرة ، ثم التمهيد للطريق الصعب الذى يؤدى بنا إلى توطيد دعائم السلم والأمن الدوليين .

ويخيل إلى أن هذه الاجراءات المعقولة يمكن تلخيصها على النحو الآتى :

١ — يجب أن تفرض الاتفاقيات — قبل كل شىء — احترام الشعوب الصغيرة والدول الصغرى .

٢ — تجب المطالبة بأن تكون الاحزاب السياسية فى جميع البلاد ، هى المهيمنة على المسائل السياسية فيها ، على أسس ديمقراطية سليمة بعيدة عن إثارة الانقلابات السياسية ، وألا يجعلوا رائدهم فقط الوصول إلى الحكم بالقوة .

٣ — يجب أن نذكر ضرورة لا مفر من ذكرها ، وهى الحصول على ضمان يكفل عدم عودة التعصب الدولى فى المستقبل .

لقد كان هناك — أيها السادة — تعصب دينى فى غابر الأزمان ، ونعرف كلنا مدى ما أدى اليه هذا التعصب من حروب دامية . ولا يمكننا أن نبعد شبح الحرب إلا إذا تكاتفنا جميعا على محو فكرة التعصب الفلسفى الدولى — تلك الفكرة البغيضة — من بين الشعوب التى لها آراء مخالفة .

٤ — وأخيرا يجب أن نحقق الآمال العامة التى تربطنا بعضنا ببعض — يا حضرات المندوبين — بدلا من أن نظل متأثرين بثقل ذكريات الأحداث التى تفرق بيننا .

ينبغى أن نظل متمسكين بالمثل العليا التى تعتنقها الإنسانية الرشيدة المخلصة . إنه بات من الضرورى أن نعمل على إنشاء لجنة بحوث تضم إليها رجالات الدول ؛ من مشرعين يهتمون بالقانون العام على الأخص ، واقتصاديين ، وممثلين لمختلف الأعمال . وسيكون من واجبات تلك اللجنة إيجاد وسائل التقرب بين الشعوب ، لتوحيد حياتها الدستورية ، ونشاطها التشريعى ، ولجعلها متجانسة بقدر الإمكان .

وإذا ما توصلنا حقا إلى تحقيق دعم هذا العمل الخصب ، فإنى أظن أننا بذلك نكون قد خطونا خطوة واسعة نحو دعم السلم .

تلك هى الاقتراحات الأربعة ، التى أتشرف بعرضها على هيئتكم الموقرة . وأختم حديثى بأن أقول : ما من أحد يجهل ما قاسته اليونان فى هذه الحرب من ألوان العذاب والحرمان .

لقد أصبحت أنقاضا وأطلالا أتت لتتراكم على الأنقاض الأثرية التى خلفتها لنا العصور القديمة .

لقد تألمت اليونان إلى حد أصبحت معه الآن — وهنا أود أن أكون رسولا لصرختها العامة — زاهدة فى الحرب . إن اليونان لا تريد أن تتألم مرة ثانية ، بل إنها تريد الهدوء والأمن إزاء جاراتها جميعا وتريد الهدوء الداخلى أيضا ؛ لكى تصبح ، كما كانت دائما فى الأزمنة الماضية ، عاملا هاما من عوامل المدنية والتقدم والعمل .

ولقد حافظت اليونان على قوة روحها المعنوية وحيويتها ، رغم تلك الأحداث التى حلت بها . وهى الآن سائرة لوضع تلك الحيوية فى خدمة قضية السلم . وسيكون تحت إمرة حضراتكم والعالم أجمع كل ما تملك من الحذق والمهارة ، لاستخدامه فى أعمال المدنية والعمران ، لصالح الأجيال القادمة .

إن اليونان لفخورة حقا بماضيها ، وبحاضرها . والتاريخ حافل بتلك الصفحات الذهبية ، التى سجل فيها الكثير عن حياتها الزاخرة بأجل الأعمال .

وهى الآن راغبة، رغبه مؤكدة ، فى أن يسجل لها التاريخ فى صفحاته مجدا تضيفه إلى تراث مجدها القديم ، ويقرن اسمها بقضية الإنسانية والأمن العالمى ، ، ويرتبط ارتباطا وثيقا بقضية السلم والمدنية التى لا تعدو أن تكون نضالا عن الآراء ومساجلات فى أفكار ، هى وحدها كفيلة بجعل المجهود السلمى والمدنى أكثر خصبا ونماء .

(تصفيق) .

(تولى الرياسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، رئيس المؤتمر)

الرئيس — حضرات المندوبين :

أمامنا الآن ثلاثة خطباء ، مسجلة أسماؤهم : وهم مندوبو النمسا ، والنرويج ، وفرنسا

فهل ترغبون فى سماع حضراتهم هذا المساء ؟

(موافقة) .

مسيو لودفيج (النمسا) — فى هـذه الساعة ، يتقابل مندوبو الدول العظمى الأربع فى موسكو حيث يتقرر رويدا رويدا مصير العالم ، وسيثار هناك موضوعان بصفة قاطعة : الأول تقرير مصير البلاد الألمانية ، والثانى مشروع إبرام معاهدة مع الجمهورية النمساوية . ولهذين الموضوعين أهميتهما ، إذ يمكن الجزم بأنهما نقطة التحول الحاسمة فى السياسة الدولية فى المستقبل .

لقد تناول التقرير القيم ، الذى قدمه جناب السكرتير العام إلى الاتحاد ، جميع المسائل السياسية الحالية ، بعناية فائقة ، بحيث أصبح أساسا لمناقشاتنا ، ويجب أن يسمو هذا التقرير عن تلك المخاوف التى تساورنا .

وأرى لزاما علينا أن نضع نصب أعيننا موضوعات الدول الحيوية ، التى هى مثار مناقشات برلمانية ؛ تلك المشاكل الهامة الدولية ، التى يتناولها هذا الاتحاد بالبحث .

لقد كان تقريرا شاملا واضحا . غير أننى أرغب فى أن أطرح على حضراتكم بعض ما جاء فيه لبحثه دوليا ، وبذلك نبعد عن أذهان بعض الدول الأعضاء ما يساورها من مخاوف .

ما هو الهدف الأعلى لمؤتمراتنا :

(أولا) تشجيع الاتصالات المباشرة فى السياسة الدولية .

(ثانيا) تبادل المعلومات الدولية . وهذا أمر على جانب عظيم من الأهمية لاتحادنا .

وعلى ضوء مايسفر عنه ذلك التبادل فى المعلومات من بحث ، يرتفع الصوت المدوى الذى ينبعث من هذا الاتحاد .

وأنتم جميعا — ياحضرات المندوبين — تعرفون جيدا الخطوط الأساسية لمصير بلادى .

إن وضع النظام السياسى والاقتصادى والأدبى للنمسا — وهى فى قلب أوربا — فى المرتبة الثانية ، مما يعد خطأ جسيما .

لقد كانت النمسا فى عام ١٩٣٨ أول ضحية لاعتداء هتلر ، ذاك الطاغية الذى قوض النظام الأوروبى بسلسلة من الأحداث الصاعقة .

ويتناول الحديث اليوم عقد "معاهدة دولية" مع النمسا . وليس فى نيتى أن أناقش تفصيلات هذه المعاهدة التى لم تظهر بعد ، وسينجم عن ذلك — بالطبع — التزامات مالية ثقيلة لايمكن إهمالها .

ولهذه المناسبة ، أقول إنه يحق للنمسا أن تطالب — منذ الآن — بإعادة النظر فى الأمر ، وخاصة فى مسألة نفقات قوات احتلال الدول العظمى الأربع التى يجب أن تثار من جديد .

ويستحيل على هذه الدول — بعد أن وعدت ، بل أقرت سيادة النمسا — أن تستمر فى فرض تلك التكاليف الباهظة لاحتلال طويل الأجل ، إذ إن النمسا لم تكن متجنية فى شىء ، بل كانت ضحية مشادات دولية لم يتفق عليها بعد بين الدول ذات النفوذ فى العالم .

وتدعيما لأقوالى عن تلك النفقات الباهظة ، أرجو أن تسمحوا لى حضراتكم بأن أبين قيمتها عن عام ١٩٤٦ ، وهو مبلغ ٢,٧ مليار ، أى ما يعادل ميزانية البلاد عن سنة كاملة . وهذا عدا الأشياء الأخرى العينية التى لا يمكن تقديرها .

ومع كل هذا لا أعد نفسى مغاليا ، إذا ما صرحت لهيئتكم الموقرة بأنها تقدر بعدة مليارات .

إنه يتعين على النمسا أن تبين أن هـذه مبالغ دفعت بالفعل ، ويجب مراعاتها عند تسوية الحساب النهائى تسوية معقولة .

لقد ثبتت مسئولية ألمـانيا جنائيا ، إزاء النمسا ، بصفة قاطعة . كما أن "محاكمة نورمبرج" تعد أكبر دليل على ذلك .

إن تلك القضية الكبرى من قضايا القـانون الدولى العام فى المسائل الجنائية ، قد أثبتت مساهمة بلادى بقسط وفير ، فى معركة الخلاص من النير الهتلرى .

وفى مارس عام ١٩٣٨ — بعـد مقاومة الاشتراكية الوطنية ، التى دامت خمس سنين — تقدمت ألمـانيا الاشتراكية بجيوشها نحو النمسا ، فاحتلتها ؛ وذلك رغبة من المعتدى فى أن يضمها إليه ، بصفة نهائية .

واحتج على هذا الاحتلال ، إذ ذاك ، كل من بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وروسيا ، ودول أخرى أعضاء فى عصبة الأمم . وكانت نتيجة هذه الاحتجاجات أن فوجئوا بخرق المبادئ العامة للقانون الدولى العام ، وكذلك نقض كثير من المعاهدات الدولية .

ورضخت هذه الدول للأمر الواقع . ويرجع ذلك إلى عدم استكمال تسلحهـا . وعند احتلال تشيكوسلوفاكيا ، الذى أعقب احتلال النمسا بسنة واحدة ، لم يسع تلك الدول إلا الاحتجاج أيضا كما فعلت فى المرة الأولى ، دون أن تتمكن من فرض العقوبات على المعتدى .

وأخيرا أعلنت تلك الدول الحرب على ألمـانيا ، عند اعتدائها على بولونيا ، وبهـذا بدأت المقاومة المسلحة ضد خرق مبادئ القانون الدولى العام .

إن احتلال النمسا لم يكن خرقا للقانون الدولى العـام فحسب ، بل كان كذلك فسخا لسبع معاهدات وقعتها ألمـانيا ، وهى واردة فى الملحق "ج" من وثيقة الاتهام ، أمام محكمة نورمبرج .

ووفقا للفكرة السائدة فى جميع أنحاء النمسا ، فإن النمسا فى عام ١٩٤٥ ، بعد تحريرها نهائيا من نير الاحتلال الألمـانى ، هى نفس النمسا فى عام ١٩٣٨ من ناحية القانون الدولى العام .

فهناك من ناحية القانون الدولى العام ومن ناحية القانون الدستورى ، تماثل واستمرار قانونى . وفى الفترة بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٤٥ ، كان للنمسا شخصيتها المعنوية الدولية ولكنها كانت عاجزة عن إظهارها ، لأن المحتلين الألمـان كانوا قد ألقوا القبض على أغلب أعضـاء الحكومة النمسوية فى عام ١٩٣٨ . ومن المؤسف أنه لم تشكل حكومة نمساوية فى المنفى رغم وجود عدد كبير من المهاجرين النمساويين . فضلا عن أن عدد المتطوعين النمساويين الذين كانوا يحاربون فى صفوف

الحلفاء يفوق عدد غيرهم من المتطوعين الذين وفدوا من البلاد الأخرى التى غزتها المانيا . ومن ثم لم يتسن للنمسا منذ الاحتلال الألمانى أن تقوم فى حرية بأى عمل يجعل الدولة النمساوية مسؤولة : أى دولة النمسا التى ظلت أبدا شخصية معنوية قائمة فى القانون الدولى العام . وترتب على ذلك أن النمسا ما كانت لتستطيع إعلان الحرب على الحلفاء ، إذ لم يكن لها حكومة تستطيع العمل . وهكذا كانت النمسا الضحية الأولى للاعتداء الهتلرى ، وجاء الاحتلال فحرمها الوسيلة التى تسمح لها بالتعبير عن إرادتها فى حرية .

وقد اعترف بهذه الحقائق ، كل من المستر تشرتشل ، والمستر إيدن ، والمستر كوردل هل ، فى كثير من خطبهم ، وفى تصريح موسكو ، وفى وثيقة الاتهام التى رفعتها الدول الأربع العظمى ضد كبار مجرمى الحرب .

وترى النمسا أن لها الحق فى مطالبة الدول العظمى بأن تعترف لها بسيادتها الكاملة ، أى استعادة أهليتها للعمل ، لكى تتمكن سريعا من احتلال مكانها بين سائر الدول المتحدة .

لقد كانت النمسا عضوا فى عصبة الأمم ، كدولة متمتعة بكافة الحقوق . وكان هذا بعد إنشاء العصبة بقليل ، حتى حلها ونقلها إلى مؤسسة الأمم المتحدة عام ١٩٤٦

غير أنه استحال على العصبة — نتيجة الضغط السياسى الذى قامت به دول المحور — أن تمد النمسا بالمساعدات الفعالة ، فكانت أول ضحية للاعتداء الهتلرى .

تلك — ياحضرات المندوبين — حالة بلادى . فقد احتفظت بشخصيتها من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٤٧ ، من ناحية القانون الدولى العام ، لكن أهليتها للعمل كانت معلقة ، طوال مدة الاحتلال الألمانى ، ثم ردّ لها كيانها عام ١٩٤٥

إن سيادة النمسا التامة فى الداخل وفى الخارج ، ستحقق بمعاهدة صادرة عن الدولة .

وهذا الوضع ، هو الوضع الوحيد الذى يتفق وفكرة الدولة النمساوية ، من ناحية القانون الدستورى والقانون الدولى العام . وتلك فكرة سائدة بين جميع طبقات الشعب ، والأحزاب السياسية والبرلمان ، كما أن الحكومة الفدرالية النمساوية أيدتها دائما فيما مضى .

أما الفكرة التى شاعت فى بعض الأحيان ، والقائلة بأن النمسا ضمت إلى ألمانيا بمحض إرادتها ، فإنها تتضارب مع حقائق الحياة ، كما أنها لا تجد لها مؤيدا ، لا من الناحية التشريعية فحسب ، بل أيضا من الناحية السياسية . إن هذه الفكرة لهى أثر بغيض من آثار الدعاية الاشتراكية الوطنية

ولم يحدث أن أقرت السياسة الدولية ضم النمسا مع ما يترتب على ذلك من نتائج .

ولكن " تصريح موسكو "، الذى اعتبر ضم النمسا (لا احتلالها) باطلا لا أثر له ، يجب أن يفهم على هذا النحو ، ولهذا كان استعمال كلمة " الضم " فى محله . فلم يكن ممكنا التصريح بأن الاحتلال الذى وقع مخالفا للقانون ، باطل ولا أثر له . ذلك بأن الاحتلال كان أمرا واقعا ، ولم يكن يسع الدول الأخرى إلا الرضوخ له أو محاربته بقوة السلاح ، إذ كان الأئمة من الاشتراكيين الوطنيين معتزمين الدفاع عن فريستهم . ولكنها اختارت طريق النزال وكان هائلا .

لقد جاء فى تصريح موسكو أن جميع أعمال ألمانيا التى تهدف إلى شىء آخر غير الاحتلال تعد باطلة لا أثر لها . ولكن كان يتعين أن تهزم ألمانيا بقوة السلاح ، لأن كل احتجاج أو تصريح باستنكار الاحتلال ما كان لينتج أثره . وعلى أساس هذا الفهم تسنى للنمسا أن تعترف بتصريح موسكو

لقد عرضت على حضراتكم جميع أوجه المسألة النمساوية من عام ١٩٣٨ إلى عام ١٩٤٧ . وأود كذلك أن أعرض عليكم بعض المسائل الأخرى التى تناولتها تلك المناقشات الدولية ، ومنها اتهام النمسا بأنها ظلت بلدا نصف نازى ، فيه بقية من الكراهة العنصرية .

وغير مجد فى رأيى أن أضيع عليكم الوقت برد هذه التخرصات . لكن هناك حدثا يدحض هذه الافتراءات ، وهو تلك النهضة الديمقراطية النمساوية ، التى يرجع الفضل فى بعثها إلى الانتخابات التى تمت بإشراف دولى فى ٢٥ نوفمبر عام ١٩٤٥

ولو ظهر أى أثر للعهد النازى فى بلادنا بعد أن رزحنا سبع سنين تحت نير الاحتلال ، لعرفنا كيف نقضى عليه ، ونتخلص منه ، ولربما بأسرع مما يتخلص منه غيرنا ، وخاصة اذا تسنى للنمسا أن تعتمد على نفسها بعد زوال الاحتلال .

لقد وطدت النمسا العزم على الدفاع عن الديمقراطية الحقة . كما تفخر بأن تتمكن من المساهمة بمجهودها فى إقامة صرح بناء العالم أدبيا ، وهو العمل الذى يمثله الاتحاد البرلمانى الدولى أنبل تمثيل ، برياسة رئيسنا المحترم الكونت كارتون دى ڤيار .

(تصفيق) .

الدكتور عبد المجيد عباس (العراق) — أريد أن أثير مسألة خاصة بنظام الجلسة . وألتمس من الرئيس أن يطلب من المتكلمين ألا يتجاوزوا الحد الأقصى للزمن المسموح به لكل متكلم ، حتى تنتهى الجلسة فى وقت مناسب .

مسيو ناتفيج بدرسن (النرويج) — بالنيابة عن الوفد النرويجى ، أريد أن أعبر عن خالص شكرنا لحضرة السكرتير العام ، على التقرير المعروض أمام المؤتمر ، ذلك التقرير الذى يمتاز بوضوحه وبعده عن التحيز ، والذى شمل كل المسائل البارزة التى تشغل شعوب العالم فى الوقت الحاضر .

وأمتى ، بعد أن ذاقت مرارة الحرب والاحتلال خمس سنوات ، زاد إيمانها بالأساليب الديمقراطية أكثر من ذى قبل .

ولقد اتفقت كلمة أحزاب اليمين وأحزاب اليسار ، فى أمتى ، على حل مسائل فترة ما بعد الحرب بروح احترام متبادل . وبنفس الروح ، يسرنا أن نقابل ممثلى المجالس النيابية الأخرى ، لمناقشتهم مناقشة ودية فى المسائل الدولية .

وسيكون تقرير السكرتير العام بمثابة بداية حسنة للشروع فى مناقشة عامة .

وإنى أدرك الصعوبة العظيمة التى نجم من تعدد المسائل التى يشملها هذا التقرير . وما أسهل الخطر الذى قد ننساق اليه ، اذا تكلم كل مندوب عن موضوع معين يكون فى نظره ، أو فى نظر الوفد الذى ينتمى إليه ، ذا أهمية فائقة . فبهذا نتصدع أركان مناقشتنا ، ونحول دون توجيه اللجنة التنفيذية والمجلس فى شأن العمل الجدى الذى يستطيع اتحادنا أن يقوم به لصون السلام .

وإنى واثق أن معظم المندوبين سيوافقوننى على ما سأعرضه الآن .

ونحن ندرك الطابع الخاص الذى يميز اتحادنا . ويجب أن نحاول — فى عزم — أن ننصرف بكليتنا إلى بحث تلك الموضوعات التى ينتظر أن يكون لعمل اتحادنا فيها أثر فعال . وأظن شخصيا أننا نكون قد التزمنا جانب الحكمة ، إذا ما قبلنا ما أشار به السكرتير العام ، وهو أن ليس فى طبيعة عملنا — ويجب ألا يكون فى طبيعته — أن نعيد مناقشات هيئة الأمم المتحدة .

ولنذكر أيضا قوله الحكيم : إن الهدف الأول لعملنا ليس توجيه النقد لأعمال تلك الهيئة وقراراتها العظيمة . فلقد قبلنا إنشاء تلك الهيئة ، تحقيقا لأحد أغراض اتحادنا ، ألا وهو إنشاء هيئة دولية لصون السلام .

ونحن نتابع نشاط هذه الهيئة باهتمام بالغ ، إذ إننا ندرك أن مصير شعوبنا المختلفة وتوفيقها يعتمدان إلى حد كبير على نجاح تلك المؤسسة .

ما هو الاتجاه الذى يجب أن يكون عليه الاتحاد البرلمانى الدولى فى الظروف الحاضرة ؟

و إذا ما أردنا أن نجيب عن هذا فى صراحة، لقلنا إنه يجب أولا أن نحدد — بطريقة واقعية — مركزنا بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة ، وثانيا أن نوضح الطريق الذى سنسلكه ، لنتقدم مساعدة فعالة وعملا ناجعا ، إذا ما انتفعنا بما لاتحادنا من طابع خاص .

يجب أولا أن نتفق على ما لاتحادنا من مقومات خاصة . ولن أسبق بالقول فى موضوع النظام الأساسى الذى سنناقشه ، فيما بعد .

ولكن أحب أن أذكر شيئا فى معرض كلامى الآن .

أرجو أن يلقى التعديل المقترح للمادة الأولى من دستورنا ، تأييدا من حضراتكم . فستحدد المادة الأولى — فى شكلها الجديد — مقومات الاتحاد بحالته الراهنة ، وهى المقومات التى يحتمل أن تظل له فى المستقبل القريب . وبذلك ستشير هذه المادة إلى الطريق الذى لا مناص لنا من السير فيه بحيطة وحذر ، إذا ما أردنا أن نظفر بنتائج هامة لعملنا .

هذا الاتحاد هو أولا هيئة ترمى إلى أن تجمع شمل أكبر عدد ممكن من النواب ، لأكبر عدد ممكن أيضا من ممالك العالم المختلفة ، حتى تحكم الصلة بين النواب الذين يحضرون اجتماعاتها ، أو الذين يقرأون مطبوعاتها . ولهذا تخلق هذه الهيئة منبرا حرا لتبادل الرأى ، ويصبح من اليسير أن تسير السياسة فى نهج واحد ، فى المجالس النيابية المختلفة ، بوساطة هؤلاء النواب الذين يرون أن صون السلام هو أهم هدف لنا فى وقتنا هذا . ولا توجد الآن هيئة أخرى تستطيع أن تحقق هذه الممكنات . وهـذا العمل فى رأيى هو التعريف الحقيق لهيئتنا هذه ، ولأوجه نشاطها ، فى الوقت الحاضر .

فإذا ماقبلنا هذا بصورة جدية، يمكننى أن أقول — مؤكدا — : إن هذا الهدف لهو هدف سام.

وأنا واثق من أن حضراتكم جميعا معترفون بذلك الدين العظيم الذى نحمله لرئيس اتحادنا الكونت كارتون دى ڤيار ، ولأعضاء اللجنة التنفيذية ، للعمل المثمر الذى قاموا به ، فى سبيل تمكيننا من أداء العمل المناط بنا ، على الوجه الأكمل . وكثيرا ما بذلوا جهودا موفقة فى وصل ما انفصم من عرى، وفى رأب ما تصدع من صلات ذات قيمة فائقة فى عملنا ، حتى نتمكن — فى هذا الظرف من أن نسمع أصواتنا ، مناشدين العالم السلام والتعاون .

والآن أعرض لنقطة فى التقرير ، وأجد مع الأسف أنى لا أوافق السكرتير العام فيما يهدف إليه . فلقد ذكر فى مقدمته :

"لا يوجد اليوم ما يسمى بالحالة السياسية العامة فى العالم . وهذا القول أصح اليوم مما كان قبل الحرب . فهناك قوى ، بين مادية وأدبية، تزيد أو تنقص طبقا لقواعد حاول المفكرون عبثا الاهتداء إليها" .

وإن الفشل كل الفشل أن نغض الطرف عن ذلك الميل الواضح الذى يدفع بأعضاء هيئة الأمم المتحدة إلى معسكرين متضادين ، ذلك الميل الذى يناقض — إلى درجة خطيرة — سياسة التهدئة ، التى جرت عليها هيئة الأمم المتحدة نفسها .

وإذا ما أمعنا النظر فيما يمكن أن يقوم به اتحادنا من عمل ، بدا لنا سؤال لابد منه . وهو : ما الذى يستطيع الاتحاد البرلمانى الدولى أن يعمله ، إذا ما أراد أن يمنع ، أو أن يقاوم ، ذلك التصدع فى قوى هيئة الأمم المتحدة ؟

ولقد وجهت هذا السؤال أثناء اجتماع المجلس فى "كوبنهاجن" ، ولايزال هذا السؤال — فى رأيى — أهم سؤال فى السياسة الدولية إلى اليوم .

وما الذى يمكن اتحادنا أن يقوم به ، إذا أراد أن يؤثر تأثيرا فعالا فى اتجاهات هذه الأمور ؟

يوجد فى هيئتنا هذه — قبل كل شىء — أعضاء مجالس نيابية لأمم أخذ كل منها اتجاها عكسيا : إما إلى الكتلة الشرقية ، أو إلى الكتلة الغربية .

وهنا نواب حكومات تجاهد — ما استطاعت — كى تبعد عن هذه المجموعات المشئومة .

ولايزال لهؤلاء النواب فى هيئتنا هذه منبر حر ، يعبرون منه عما ينتابهم من مخاوف وما يحدوهم من آمال فى هذا المقام ، ويمكنهم أن يتناقشوا بصراحة تامة فيما يمكن أن تعمله كل أمة حتى يتفادوا هذا الخطر المحدق . نحن اليوم أحوج من أى يوم مضى إلى وسيط بين الشرق والغرب . ولقد وضع كثير منا آمالهم فى إحدى الدول العظمى للقيام بهذا الدور . وعسير علينا أن نهجر هذه الآمال ، ولو أن الأسس التى بنيت عليها ليس لها ما يبررها فى عرف السياسة الدولية العملية .

ولكن هل لنا — بعد كل هذا ، وفى مثل موقفنا الحاضر — أن ندع هذا السؤال جانبا ، وهو : ما الذى يمكن أن يعمله الاتحاد البرلمانى الدولى فى هذا السبيل ؟

وإنها لخسارة كبيرة ، ألا نجد بيننا ممثلين للاتحاد السوفييتى . وفى العام الماضى ، وقبيل انعقاد مجلسنا فى كوبنهاجن ، وجهت دعوة إلى الاتحاد السوفييتى ، كى يرسل ممثليه حينئذ ، ولكنه رفض .

وإنى أرى أن نكرر الدعوة ، وأن نبذل قصارى جهدنا لنتصل بالسياسيين الروس ، إذ إننا ندرك أن هذا المنبر ، للتعبير الحر الفردى ، يهيىء — لإزالة الخلاف وخلق الثقة — جوا أصلح من جو المؤتمرات العظيمة والاجتماعات الرسمية لهيئة الدول المتحدة ، حيث تثار المسائل السياسية العويصة الشائكة .

وفى هذا المقام، أود أن أبدى إعجابى، وأن أزجى الثناء للوفد البريطانى فى هذا المجلس، الذى اتخذ خطوة عظيمة القيمة، حين دعا نوابا من الروس إلى لندن : تلك الخطوة التى تمهد السبيل إلى إشراك الروس فى اجتماعات الاتحاد البرلمانى الدولى .

وقد يكون بعض زملائنا هنا فى مركز يسمح لهم بأن يقدموا مساعدتهم للهيئة التنفيذية توطيدا لهذه الصلات .

وأنا أفكر خاصة فى هؤلاء الأصدقاء الذين ينتمون إلى ممالك ترتبط بصلات ودية مع جيرانهم الشرقيين . وإنى أناشد هؤلاء الأصدقاء والزملاء أن يقدموا خدماتهم الجليلة للاتحاد البرلمانى الدولى فى هذا الشأن .

سيدى الرئيس ،

اسمح لى أن أشرح للمؤتمر ظاهرة مميزة لهذا الاتحاد ، قد تجعل من اليسير علينا أن نتصل بالسياسيين الروس . وذلك أن ممثلى الأمم المختلفة فى هذا الاتحاد يزداد عددهم باطراد فى نظرى، حتى ليشملوا كل الأحزاب السياسية فى مختلف المجالس النيابية . وهذا تقدم صالح ، يمكننا من أن ندرس — بروح الإنصاف — كل المسائل التى تعرض علينا، بما فى ذلك المسائل الشائكة التى تفرق بين الشرق والغرب . وإننا نضم بين صفوفنا مندوبين على دراية تامة بوجهات النظر المختلفة . وهذا فى نظرى عامل حيوى فى الموقف السياسى الحاضر ، الذى يتطلب منا حلا سريعا .

وليس معنى ذلك أن نجعل السياسة الحزبية محور نقاشنا ، ولكن معناه أن نفيد — بشكل فعال — من الدستور المميز لاتحادنا ، حتى نصل إلى هدف ، هو فوق السياسة الحزبية ، ألا وهو صون السلام والمدنية ، واطراد التعاون بين الأمم . وهذا الغرض — فى رأى الملايين المعذبة — أكثر أهمية من السمعة القومية ، أو التعصب القومى .

(تصفيق) .

مسيو بيزيه (فرنسا) — سيداتى ، سادتى ، زملائى الأعزاء :

إن استقبال أحد أعضاء الوفد الفرنسى عند ظهوره على المنصة بالتصفيق ، إنما يوجه إلى فرنسا . وكان من حق زميلى المبجل المسيو ماريوس موتيه رئيس الوفد ، ووزير فرنسا فيما وراء البحار ، أن يقدم لمجلسكم الموقر أسمى عبارات الشكر لهذا الاستقبال الحار . وإنه ليشرفنى جدا أن أنوب عنه فى أداء هذا الواجب .

وإذا كانت رغبتى التدخل فى المناقشة فى نهاية هذا النهار المتعب أمرا بعيدا عن التبصر ، فانى انما فعلت ذلك حرصا على أن أعيد الى الجلسة طابع المناقشة البرلمانية الحقة . على أنى سأتوخى الايجاز وأقتصر على مسألة معينة .

إنى أقول مناقشة ، ولكن علام هذه المناقشة ؟ ومع من ؟

إنها مع صديقى الجليل ، وزميلى المسيو "فريش" ، الذى كان لى شرف التعرف به وتقديره فى مؤتمر السلم ، الذى عقد بمؤسسة الأمم المتحدة .

وعلى أى شىء تدور تلك المناقشة ؟ إنها تدور على ما قاله هذا الزميل عن النظام الاتحادى (الفديراليزم) ، وتقديرات السكرتير العام عنه فى تقريره الشامل .

ويؤكد المسيو فريش باسم "المبدأ الواقعى" أنه لا يمكن التفكير — فى الحالة الراهنة — فى توجيه السياسة الأوروبية نحو النظام الاتحادى . وليسمح لى أنا أيضا باسم المبدأ الواقعى أن أبدى بعض الملاحظات فى اتجاه مضاد . ولنهتد أولا بأمثلة الماضى القريب .

يخيل إلى إنه إذا ما طلب من حضرات الزملاء المصريين أن يعرّفوا المعنى المقصود بجامعة الدول العربية ، لقالوا إنها تجربة لاتحاد البلاد العربية ، وهذا على الأقل هو ما نلمسه فى بعض الخطب والمؤلفات . إذن هى محاولة محسوسة ترمى إلى الاتحاد ولا تخلو من فائدة .

سيداتى ، سادتى ،

أليس الاتحاد السوفييتى ويوجوسلافيا دولا اتحادية ؟ !

كانت أسبانيا بالأمس دولة ذات نظام جمهورى ، ولها دستور جمهورى اتحادى ، وبالفعل كانت تجربة ناجحة جدا للنظام الفديرالى ، فالى جوار الحكومة الجمهورية القائمة بأعباء الحكم ، كانت حكومة "إيزكادى" تحكم مقاطعات الباسك وبرشلونة وقطلونيا .

ولا يعتبر اتحاد كل من بلجيكا وهولاندا ولكسمورج اتحادا فديراليا ، ولكن ألا يمكن اعتباره فى طريقه إلى الاتحاد الفديرالى ، إذا نجح ونما ؟

وبتصفحنا الجرائد أيها السادة ، نجد أن الكلام قد دار كثيرا ، فى موسكو ، حول مشروع يرمى إلى اتحاد ألمانيا فديراليا . وأيا يكن الرأى فى ملائمة المشروع وفى امكان تحقيقه ، فهو مطبوع بطابع الفكرة الاتحادية .

والكلام عن مشروعات الفدير اليزم الألمانى يحملنى — بعد استئذانكم — على أن أبدى ملاحظة خاصة على هذا النظام بالنسبة لأوربا ، ولا أريد أن أحمل سواى مسئولية ما سأقوله .

إنى أعتقد أنه فى حالة ما إذا لم نوجه تنظيم أوروبا نحو الاتجاه الاتحادى ، سنعرض للفشل محاولة اتحاد ألمانيا فديراليا . وبالعكس من ذلك إن ترك دولة ألمانية متحدة ، مركزة ، مثل كتلة من الفولاذ فى قلب أوروبا ، وسط شعوب أوربا التى لا انسجام بينها ، من شأنه أن يجعل من السهل إعادة التوسع الضار من جانب ألمانيا ، التى نعرف جيدا الكثير عن روحها الوثابة الخطرة .

لقد علمونى ، كما اختبرت أيضا بنفسى ، أن الطريقة المثلى حتى من الوجهة السياسية ، هى أن نتدرج من البسيط إلى المعقد . لذلك أخذت أفكر وأمعن فى التفكير بفلسفتى الخاصة عن تاريخ عصبة الأمم المحزن ، وعن بداية مؤسسة الدول المتحدة . إنهم لم يختاروا بعد الطريق القويم نحو تنظيم الحياة الدولية ، وإنه سيتحتم علينا يوما ما أن نقبل الطريقة الحية الحقيقية ، التى تتدرج من التقارب الإقليمى إلى الاتحاد الفديرالى ، ومن هذا الأخير إلى التنظيم الدولى .

إنى لأعترف ، وأصرح فى حزم وقوة ، بأنه يتعين ألا نتكلم فى طيش عن النظام الاتحادى .

ويبدو لى جليا ، أنهم قد مروا طوعا على المواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة مر الكرام . ففى نصوص هذه المواد وروحها ، ما يفيد تعهد الميثاق بالاتجاه نحو الطريقة الحية ، الذاتية ، الحقيقية ، التى نوهت عنها فى مستهل حديثى .

غير أنه يبدو من الصعب بمكان ، لا سيما فى وقتنا هذا ، أن نثير رسميا الاتحاد الأوربى ، فإن شعور الحذر الذى يبديه الحلفاء ، كل نحو الآخر ، ليجعله أكثر صعوبة .

ومع ذلك يلاحظ فى وضوح أن هناك فى بعض مناطق أوروبا ، ميلا إلى الاتفاقات الإقليمية ، ويمكن أن يكتب لها النجاح لو ترك لهذه الدول حرية العمل . ومن الواضح أن هذه الاتفاقات قد تؤدى شيئا فشيئا إلى تكوين هيئات فوق الدول تقوم بمثابة حاجز بين الشرق والغرب ، كما يصفه البعض ، وبمثابة كتلة مهيبة كما يسميها البعض الآخر . إنها حقا مأساة فقد الثقة .

ولقد نوهت بهذا بعض بنود الميثاق . والآن أستميح حضراتكم فى سردها سريعا :

"ليس فى هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو توكيلات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولى ما يكون العمل الإقليمى صالحا فيها ومناسبا ، ما دامت هذه التنظيمات أو التوكيلات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها .

"يبذل أعضاء" الأمم المتحدة" الداخلون فى مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك التوكيلات كل جهدهم لتدبير الحل السلمى للمنازعات المحلية عن طريق هـذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هـذه التوكيلات الإقليمية وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن .

"على مجلس الأمن أن يشجع على استكثار الحل السلمى لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك التوكيلات الإقليمية بطلب من الدول التى يعنيها الأمر او بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن" .

وتقول المـادة ٥٣

" يستخدم مجلس الأمن التنظيمات والتوكيلات الإقليمية المتقـدمة فى ظل سلطانه كلمـا رأى ذلك ملائمـا فى أعمال القسر ... ... " .

ما معنى هذا ؟

١ — إن ميثاق هيئة الأمم المتحدة يؤكد أنه ليس هناك مايحول دون إنشاء تنظيمات أو توكيلات إقليمية . ألا يبـدو من ذلك جليا أنه تعهد الخطوة الأولى ، بل المرحلة الأولى ، اللازمة للاتجاه نحو التنظيم الاتحادى ؟

٢ — يقر الميثاق لتلك التوكيلات الإقليمية باختصاص هام ، كما يقر أيضا بأن عملها يجوز أن يسبق عمل مجلس الأمن الذى تبقى مع ذلك تابعة له كما يقضى بذلك المنطق والحكمة . حقا إنها لفكرة منطقية صائبة .

٣ — يشجع الميثاق فى وضوح تام على إنشاء تلك التنظيمات والتوكيلات ، بل يذهب إلى القول بأن مجلس الأمن يمكنه أن يستخدم هـذه التوكيلات الإقليمية فى أعمال القسر التى يكون قد قررها المجلس بنفسه .

ولا أريد المضى فى تأكيد الصفة الايجابية الواقعية الشاملة لنصوص المواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ فيما يتعلق بالتوكيلات الإقليمية التى ستنشأ .

وأود التسليم بالنظرية الواقعية التى قال بهـا المسيو فريش ، من أن إنشاء تلك التوكيلات التى أوصى بها الميثاق يعتبر إجراء بعيد التحقيق فى ظروفنا الحاضرة . و إننا لنعرف السبب فى ذلك .

فهناك موانع — نرجو أن تكون عابرة — تحول دون قيام تنظيمات أو توكيلات إقليمية فى بعض المناطق . وهذه الموانع التى عرفنا مثيلا لها قبل الحرب الأخيرة تثير فينا ذكريات أليمة . فلولم تقم تلك الموانع هنا وهناك ، على الدانوب وفى البلقان ، لأمكن انشاء توكيلات إقليمية تعبر عن اتفاقات طالما تاقت اليها النفوس ، ولكانت الاتفاقات القائمة قد نمت واتسعت . ولاأخشى أن أردد فى هذا المقام الحقيقة التاريخية ؛ وهى أن الحائل الرئيسى دون قيام تلك التنظيمات السياسية والاقتصادية الإقليمية فى وسط أوروبا كان بالأمس ألمانيا ، ولكنها لم تعد اليوم هذا الحائل .

انى لأرجو أن تشجع هيئة الأمم المتحدة على إيجاد سياسة ترمى إلى توطيد دعائم التفاهم المتبادل بين جميع البلدان والشعوب ، حتى البعيد منها ، وأن تعمل على إزالة أسباب فقدان الثقة الذى من شأنه أن يزيد تحقيق فكرة الاتحاد الأوروبى بعدا ، وأن يحول دون قيام تلك الاتفاقات الإقليمية التى لا يمكن إنكار الخير الناتج عنها فقد تكفل الميثاق نفسه بذلك .

"الرغبة فيماهو مستطاع !" هذه هى القاعدة التى يجب أن تهتدى بها واقعية حكومية رشيدة تؤمن بالواقع . وانى أوافق عليها ؛ لكن هناك نظرية تقليدية للاتحاد البرلمانى الدولى ، الذى لا يتحمل — وأنا أؤمن بذلك — أى مسئولية حكومية تقضى بأن يكون واقعيا أكثر من الحكومات .

لم يكن رجل السياسة جوزيف دى ميتر ديمقراطيا بالمعنى الصحيح ، ولكنه كان صائب الرأى فى قوله :

« يجب على الانسان أن يعمل كما لو كان يمكنه كل شىء ، ويجب أن يعرف كيف يساوم كما لو كان لا يمكنه عمل أى شئ » . عليه أن يساوم من غير شك ، ولكن عليه أن يعمل فى ثقة ونشاط ، وان يساوم عند ما تقضى بذلك الضرورة . وإنى لحد موافق على رأى هذا السياسى .

إنك لترى أيها العزيز « فريش » أنه كان من جراء تدخلى المتواضع هذا ، أن انحزت إلى نظريتك الواقعية ، وفى الواقع لم نكن جد مختلفين .

أرجو أن يعرب الاتحاد فى دورته الحاضرة عن أمله الحار فى التعريف عن أغراض المواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة بحيث تفهم جيدا ، مع العمل على تسهيل قيام التنظيمات الاقليمية والحيلولة دون الموانع التى لا مبرر لها ، وذلك لتسود روح التفاهم المتبادل فى الحياة الدولية ، وتحل الثقة محل المخاوف ، وبذلك فقط يمكن للحياة الدولية أن تتجه نحو نظام فعال طبيعى ، يمكن تطبيقه ، وتكون له قابلية للحياة ، ومن شأنه كفالة الأمن الجماعى .

ويبدو — شئنا أم أبينا — أن القدر أوجد شيئا من التماثل بين عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة؛ ولكننا نضرع إلى الله تعالى ألا يقضى على هيئة الأمم المتحدة — التى تقصر عن بلوغ الكمال فى الوقت الحاضر — بالجمود والعجز، كما قضى على عصبة الأمم. فحذار من سوء استعمال المادة ٢٧ التى تقابل المادة ١٩ من ميثاق الأمس. ولا تبقين المادتان ٥٢ و ٥٣ نصوصا نظرية. بل يجب أن تعود الثقة فيمكن فى ظلها قيام التنظيمات والتوكيلات الإقليمية التى ستؤدى دورها فى تثبيت دعائم الاطمئنان. ومن ثم لا تكون مؤسسة الأمم المتحدة هيئة مصطنعة جبلتها يد الدول العظمى وفرضتها فرضا، بل تكون التعبير الأخير والمرحلة القصوى للتنظيمات المتأصلة فى الحقيقة الحية التى تنطوى على النظام الاقليمى والاتحادى.

(تصفيق).

(رفعت الجلسة الساعة السابعة والدقيقة الخمسين مساء).

جلسة صباح الثلاثاء ٨ من أبريل سنة ١٩٤٧

افتتحت الجلسة فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة من صباح يوم الثلاثاء ٨ أبريل سنة ١٩٤٧ ، برياسة جناب المسيو سيرارنس نائب الرئيس .

المسألة الثانية من جدول الأعمال

استئناف المناقشة العامة فى تقرير السكرتير العام

الرئيس — هناك ثلاثة عشر خطيبا مقيدة أسماؤهم للكلام، فأرجو من حضراتهم أن يختصروا فى أحاديثهم قدر الإمكان .

الدكتور محمد حسين هيكل باشا (مصر) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى :

لقد خصص السكرتير العام فى تقريره القيم — الذى تدور حوله مناقشاتنا — بضع صفحات رئيسية لهيئة الأمم المتحدة ، فهل يمكننا — على ضوء أحداث السنة وبضعة الشهور التى انقضت منذ نشأتها — أن نتنبأ لهذه المنظمة بما نتمناه لها من عمر مديد وأثر نافع ؟

هذه هى المسألة ، التى ينبغى — سيداتى وسادتى — أن نعالجها .

إن منظمة كهيئة الأمم المتحدة ، يجب أن تقيم الدليل منذ الشهور الأولى لوجودها على قابليتها للحياة ، كما يجب أن تتوفر فيها شروط جوهرية .

إنها — كما نعلم — قوة جماعية ضخمة ، أنشئت لضمان الحق الذى تتمثل فيه المصلحة الأساسية لكافة الشعوب ، فعليها مهمة تنظيم العلاقات الدولية حتى لا تستخدم القوة والغلبة فى سبيل المطامع الذاتية ، بل فى سبيل النظام والعدالة والسلام العام .

ولتحقيق أغراضها ، يجب أن تكون هذه الهيئة ذات صبغة عالمية ، فمن المقرر أن السلام لا يتجزأ . فإن لم ينعم به الجميع حرم منه الجميع .

ولما كانت الغاية الأولى لهيئة الأمم المتحدة هى ضمان السلم للجميع ، وباسم الجميع ، فإنه يجب منطقيا أن تضم جميع ذوى الشأن ، فلقد كان تنحى بعض الدول العظمى عن الاشتراك فى عصبة الأمم من الأسباب التى أظهرتها — عند ما جد الجد — فى صورة عملاق ذى أرجل من خزف .

ويقضى ميثاق الأمم المتحدة بأن تقتصر عضويتها على الدول المحبة للسلام .

واذا ما رجعنا — سيداتى وسادتى — إلى المعاجم وجدناها تعرف "حب السلام" بأنه " مبدأ أولئك الذين يهدفون إلى منع الحروب ، وينشطون لتحقيق هذا الغرض عن طريق التحكيم فى المنازعات ونزع السلاح التدريجى " .

وهانحن أولاء نشاهد الجهود التى تبذلها الدول الكبرى — وهى الدول التى عهد إليها الميثاق فى مادته السادسة والثلاثين فى التعاون على المحافظة على السلام والأمن الدوليين إلى أن يتمكن مجلس الأمن من الاضطلاع بمهماته تطبيقا للمادة ٤٢ . فهل لنا — نحن الذين نشاهد ما تبذله الدول الكبرى من جهود لفرض إرادتها على العالم توحيدا لسياستها — أن نطمئن إلى أنها ستخضع كذلك للارادة العالمية الجامعة ، وأنها ستتعاون مع كافة الأمم الأخرى فى سبيل المحافظة على سلم قائم على التحكيم ونزع السلاح ؟

وهلا يكون أقوى دليل نقيمه على إيماننا بهيئة الأمم المتحدة ، هو فتح أبوابها لأكبر عدد ممكن من الدول حتى تصبح — كما يجب أن تكون — هيئة ذات صبغة عالمية صادقة ؟

ألا إن هيئة الأمم المتحدة لتغدو حتما من القوة بمكان عظيم إذا ما أصبحت عالمية .

ولقد قرر الرئيس ولسن — وهو من أعظم الدعاة لعصبة الأمم — فى خطاب ألقاه فى يناير سنة ١٩١٧ ، أن نجاح أية هيئة عالمية ، يتوقف — لا ريب — على " ... ... إنشاء قوة جماعية تفوق قوة الأمم المشتركة حاليا فى القتال ، بل قوة كل حلف محتمل ، حتى لا يتيسر لأية دولة أو لأية مجموعة مؤتلفة أن تواجه تلك القوة أو تقاومها ، فلكى يكون السلام المقبل سلاما دائما يجب أن تكفله قوة عليا لإنسانية منظمة" .

وما زال صحيحا — بعد ثلاثين عاما — ما كان صحيحا فى سنة ١٩١٧ ، وما دمنا لم ننشىء بعد تلك " القوة العليا " التى تحتاج اليها الإنسانية المنظمة — أو بعبارة أخرى تلك القوة المسلحة

التى يجب أن توضع تحت تصرف مجلس الأمن طبقا للمادة ٤٣ من الميثاق — فلن يكون لهيئة الأمم المتحدة الا سلطان الرجاء .

أجل، انها لن تكون سوى حكومة أو محكمة مجردة من القوة التنفيذية، محرومة كذلك من الضمان الأوحد الفعال لدعم سلطانها .

ولكى تؤدى هيئة الأمم المتحدة رسالتها ، يجب أن تتمتع فوق قوتها وصبغتها العالمية ، باختصاص شامل فى الشؤون الدولية التى تعتبر معاهدات الصلح — مثلا — فى مقدمتها .

إن من الحقائق الثابتة أن هناك دولا كبرى ومتوسطة وصغرى. ولكن احتكار كبراها دراسة المسائل الحيوية لجميع الأمم والبت فيها — كمعاهدات الصلح — ليس من النظم الديمقراطية فى شىء ، بل هو الدكتاتورية الدولية .

ففى كل مرة يجتمع وزراء الخارجية على هيئة لجنة سرية لتقرير مصير الأمم — سواء الصديقة منها أو التى كانت عدوة — يتزايد القلق الدولى ويخيم التشاؤم على الأرض ، ويبدو وزراء خارجية الدول الثلاث أو الأربع أو الخمس الكبرى أمام العالم وكأنهم حكومة أو توقراطية مطلقة التصرف، فرضت نفسها، وحددت اختصاصها، مغتصبة بذلك سيادة شاملة، ليس قوامها العدالة، بل القوة.

عدالة أو قوة ! هذان هما ، فى رأيى ، الأساسان المتقابلان بسبب تعارضهما لكل نظام عالمى .

ولقد قال المسيو ليون بورجوا — أحد كبار واضعى مبادئ عصبة الأمم فى مقدمة بديعة كتبها لسلسلة محاضرات كان يلقيها فى سنة ١٩١٨، بعض أعلام الفقه الفرنسيين فى الكلية الحرة للعلوم الاجتماعية — وهو ما يعتبر اليوم حقيقة واقعة :

"يجب أن نشعر بأن عصبة الأمم ستكون ملاذا للأمم الحسنة النية ، وأنها ستكفل لها طمأنينة فعلية بالنسبة لأقاليمها واستقلالها" .

وإن العالم ليشعر بهذه الطمأنينة ، فى أقوى معانيها ، إبان الاجتماعات القصيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فهنالك تجتمع الأمم الكبيرة والمتوسطة والصغيرة جنبا إلى جنب ، للصغرى منها ما لكبراها من الأصوات ، والمنبر مهيأ هنالك للجميع ، تدوى كل كلمة تلقى من عليائه فى أرجاء العالم ، فتوقظ السلطان العالمى الأسمى — الذى يتمثل فى الرأى العام لكافة الشعوب — ذلك السلطان الذى ترهبه أكبر الدول وأصغرها على سواء .

ففى تلك الجمعية العامة ليست هنالك مقاعد دائمة وأخرى مؤقتة ، ولا يعرف حق الفيتو ، إنما يوجد منبر حر ومكبر للصوت ، وفى هذا ما يكفى الأمم الحسنة النية ، لتشعر بطمأنينة فعلية ، بالنسبة لأقاليمها ، كما يجب أن تكون — لا كما هى — وبالنسبة لاستقلالها السياسى والاقتصادى ، مهما كانت الأغلال التى رسفت فيها من قبل .

ألا إنها القوة الذاتيـة التى تتلاشى — لمخالفتها للأخلاق — متخلية عن مكانها للحق الذى يبزغ كأمر حديث التقديس عظيم السلطان ؛ ولا غرو ، فان قوة الجميع سناده .

ها نحن أولاء إزاء اجتماعات قصيرة الأجل للجمعية العامة للأمم ، واختصاص ضيق النطاق لجمعية لم تغد بعد عالمية ، ومجلس أمن غير مسئول أمام هذه الجمعية العمومية ، وحق نقض (فيتو) يضع دولا معينة فوق القانون ، وميول أوتوقراطيـة للدول العظمى فى تصريف الشؤون الدولية ، وانعدام للقوى الجماعية الفعلية .

تلك هى — سادتى — أوجه النقص البادية للعيان فى هيئة الأمم المتحدة ، التى تعقد عليها الشعوب — التى نمثلها — غاية الآمال .

وإنها لعيوب يجب علاجها حتى لا تفقد المنظمة حيويتها ، وحتى تكفل للهيئة عدم الوهن ، وإلا سارت فى الطريق الذى سارت فيه عصبة الأمم ، وخرت صريعة لانعدام الثقة بها .

هذا — أيها السادة — واجب ينتظر منا أداؤه ، فقد صدقت البرلمانات الديموقراطية على ميثاق الأمم المتحدة ، ومن حقنا أن نقترح — فى الوقت الملائم — التعديلات والتنقيحات التى تسد أوجه النقص ، وتؤهل هيئة الأمم المتحدة لأن تؤدى رسالتها الحقيقية لصالحنا العام .

ولقد استرعى انتباهنا بصفة خاصة — فى تقرير السكرتير العام — تلك الفقرة التى أشار فيها إلى الاتحادات — وخاصة فيما يتعلق بسويسرا — بالعبارات الآتية :

" لقد أظهرت سويسرا أخيرا أن الرباط الاتحادى يمكنه أن يجمع شمل سكان ذوى لغـات وأجناس وأديان وتقاليـد سياسية مختلفة ، فليست أواصر التقارب أو المحبة بين مختلف السكان هى التى أوجدت سويسرا ، وانما أوجدتها ارادة الجميع فى العيش معـا ، وبالتالى فى قبول سلطة مشتركة " .

إن مثل سويسرا الذى أورده السكرتير العام جد بليغ ، فتجزئة الشعوب لم تعـد مقبولة فى هـذا العصر الذى ضاقت فيه المسـافات ، وغدت الأمم التى تبغى الرخاء ورفع مستوى العيش لسكانها ، تشعر رويدا رويدا بترابطها سياسيا واقتصاديا .

إن السياسة التى اتبعت غداة الحرب العالمية الأولى — سياسة تفتيت الأمم حتى تعجز عن المقاومة — سياسة تقطيع الأوصال هذه، كانت سببا من الأسباب المباشرة للحرب العالمية الثانية.

فاذا أردنا سلاما مستقرا، فلنشجع بكل ما أوتينا من قوة، اتحاد الشعوب التى صحت "عزيمتها على الحياة معا" والتى تترابط حدودها وتتحد لغة وعقيدة ومصلحة.

ويجمل بنا أن نتمنى مثل هذا الاتحاد الأمثل، الذى توصلت المقاطعات السويسرية إلى تحقيقه بفضل إرادتها فى العيش معا لكل البلاد المتناحة لبعضها البعض، التى لها نفس هذه الإرادة، والتى تجمعها وحدة اللغة والعقيدة والتقاليد السياسية، مما لم يتحقق للمقاطعات السويسرية.

إن إنشاء اتحادات دولية كبيرة، هو عامل من عوامل السلام فى العالم، كما أنه يدعم هيئة الأمم المتحدة.

إننى لأسارع إلى اختتام كلمتى، فوقت المؤتمر محدود، ويطيب لى قبل مغادرة هذا المنبر أن أكرر لكم — زملائى الأعزاء — خالص الترحيب.

(تصفيق).

(تولى الرياسة سعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا، رئيس المؤتمر).

المستر ميشيل كارولي (هنغاريا) — نظرا لقصر الوقت المسموح به لى، سأمنع نفسى من الخوض فى عدة موضوعات من التقرير الممتاز الذى دبجه يراع حضرة السكرتير العام. لقد كنت أحب الكلام فى نقط شتى لأنى أعتقد أن التقرير الموضوع امامكم يعد من أحسن التقارير التى صادفتنى فى حياتى السياسية.

ولذلك سأقصر كلامى على تلك المسائل التى تخص وطنى. فالتمس من أعضاء هذا المجلس أن يصيرونى آذانهم بضع دقائق حتى أشرح لهم الموقف المحزن الذى جرت اليه بلادى جرا.

لقد دفعت الطبقة الحاكمة فى هنغاريا الأمة الهنغارية إلى حرب ضروس إلى جانب ألمانيا مرتين فى جيل واحد، وكانت النتيجة فى الحالتين وبالا علينا، ولم يقتصر الخطأ الفاحش الذى تورط فيه نظام هورتى الحكومى على شن حرب شعواء على الشعوب الهادئة المسالمة، بل إن هذا النظام الحكومى نفسه يعد مسئولا أيضا عن جر الشعب الهنغارى المسالم إلى أشد الحروب إمعانا فى الإجرام.

وفى ظل نظام هورتى الحكومى لم يكن لمعظم فلاحى هنغاريا أرض زراعية على الاطلاق، وكان خمسة وثلاثون فى المائة من الأراضى الصالحة للزراعة ملكا لبضع مئات من كبار الملاك. وكان العمال الصناعيون والزراعيون مهضومى الحقوق.

ولقد ساعد نظام التصويت العلنى فى البرلمان الهنغارى الحكومة على أن تحوز أغلبية تحت ضغط البوليس ، و بوسائل إرهابية أخرى .

وفيما عدا استثناءات قليلة ، كانت عضوية المجلس النيابى مقصورة على مؤيدى هذا النظام نصف الإقطاعى المناوئ لمبادئ العمران .

ولقد ازدحمت السجون بالديموقراطيين ، والمناضلين فى سبيل الحرية . ولا عجب أنه حينما بدأ نجم هتلر فى الأفق سارع رجال النظام الهورتى الذين كانوا يجرون وراء الأوهام ، و يصيحون صيحة الحرب المدوية متبعين سياسة عداء مع الدول المجاورة ، سارع هؤلاء وتحالفوا مع هتلر ، وربطوا مصيرهم بمصيره ، وأصبحوا مجرد آلة لتنفيذ أغراضه .

و بفضل انتصار الحلفاء عامة ، والجيش الأحمر خاصة ، تحررت المجر من نير الألمان الذى رزحت تحته أربعمائة عام .

ولقد تحررت المجر أيضا من نظام حكومتها المناوئ للعمران ، و بذلك مهدت السبيل بطريقة سلمية لبعث النظام الديمقراطى من جديد .

وأتاح هذا التحرير الفرصة لرجال جديدين مولعين بالديمقراطية الحديثة ليتسلموا مقاليد الأمور بدلا من رجال نظام العهد البائد .

ولقد وحد حزب صغار الملاك ، وحزب الديمقراطيين الاشتراكيين ، والحزب الشيوعى الهنغارى ، وحزب الفلاحين القوميين — وحد كل هؤلاء جبهتهم عاقدين العزم على قطع كل صلة بالنظام البائد ، سواء فى السياسة الداخلية أو الخارجية .

وأخذ الحزب الجمهورى الجديد على عاتقه تصفية حساب النظام الهورتى الذى ساد خمسة وعشرين عاما ، شاعت فيها الدعاية نصف الفاشية ، تلك الدعاية التى كان لها آثار سيئة فى انحطاط المستوى الخلقى للشعب .

و كانت أهم صعوبة واجهتهم بالضبط ، هى ذلك الدمار الذى شمل البلاد حينما تقهقرت عنها جيوش الألمان ، وما صاحب هذا التقهقر من النهب والسلب .

ورغم كل هذا تمكنا بعد عامين اثنين من الوصول الى نتائج لها قيمتها فى تعمير بلادنا . فقد استطعنا أن نمنح أراضى لسبعمائة ألف من الفلاحين . وأنشأنا حكومة جمهورية ، وأدرجنا فى دستورنا أوسع نظام للاقتراع الانتخابى .

وفى ظل قانون الانتخاب الجديد أجرينا أول انتخاب ديمقراطى ، وشهد لنا العالم أجمع بأن انتخابنا هذا أجرى بطريقة ديموقراطية .

وبناء على هذا الانتخاب فاز المسيو تيلدى برياسة الجمهورية الهنغارية، وأصبح المسيو ناجى رئيسا للوزارة ، وكلاهما ينتمى لأكبر الأحزاب ، وهو حزب صغار الملاك ، وأحرزا الأغلبية ، بوصفهما ممثلين للفلاحين .

وفى هذين العامين عالجت الديموقراطية الهنغارية مسألة مجرمى الحرب ، وأحرزنا كذلك نتائج لها أهميتها فى التعمير .

ومما يجب تسجيله هنا أنه بالرغم من أن جزءا قليلا من الأسلاب التى استولى عليها الألمان قد رد إلينا ، فقد أمكننا أن نعيد بناء كثير من الجسور ، وخطوط السكك الحديدية ، وأن نمدها بالوقود الضرورى .

ولقد بلغت صناعتنا سبعين فى المائة من إنتاج ما قبل الحرب ، وأمكننا أن نزرع تسعين فى المائة من أراضينا الصالحة للزراعة . ولعل أعظم نتيجة أحرزناها هى تثبيت النقد الهنغارى، وإيقاف التضخم المالى الذى كان أسوأ من التضخم المالى فى ألمانيا سنة ١٩٢٣

كما خطونا خطوات واسعة فى سبيل التأميم . فمناجم الفحم وآبار البترول والصناعات الأساسية تديرها الحكومة الآن .

ويرجع الفضل فى إنجاز هذه المهام الخطيرة إلى تلك الجهود الجبارة، وإلى قوة عزيمة الصناع والفلاحين والطبقات المثقفة فى بلادنا . وبالرغم من أن الديموقراطية الهنغارية ما زالت تواجه صعابا جمة ، فلا ريب أنها ستتمكن من توطيد مركزها .

ولهذا السبب يحاول أعداء النظام الجديد فى هنغاريا أن يدبروا مؤمرات فى الخفاء ليقلبوا نظام الحكم .

فقد اكتشفت منذ بضعة شهور مؤامرة واسعة النطاق لهذا الغرض ، وكان المتآمرون على صلة ببعض العسكريين الذين سبق أن فروا الى النمسا مع الجيش الألمانى .

وكانت خطتهم أن يقلبوا النظام الجمهورى وأن يعيدوا النظام الهورتى بمساعدة هؤلاء العسكريين. ولقد كان ليقظة الهيئات الرسمية فى هنغاريا الفضل فى وضع حد لهذه الثورة المضادة. فقبض على المتآمرين ، وعهد بهم إلى القضاء ليتولى أمرهم . وسار كل هذا، وما زال يسير وفقا لقانون بلادنا ، وتجرى المحاكمة بطريقة علنية .

ويجب أن أؤكد الآن أن كل الأشخاص الذين يكونون الجبهة القومية قد وافقوا بالإجماع على رفع الحصانة النيابية عن أعضاء مجلس النواب الثمانية الذين كانت لهم يد فى المؤامرة ، ليمثلوا أمام القضاء . ولهذا ساءنا أن بعض الجهات فى الخارج، التى استقت أخبارها من مصادر

غير صحيحة، نظرت بعين الشك إلى مبلغ صحة هذه المؤامرة نفسها ، وذهبت فى الظن إلى القول بأن هذه المؤامرة قد دبرتها أقلية برلمانية حتى تستولى على مقاليد الحكم .

من الخطأ الجسيم أن نغض الطرف عن هذه الحقيقة ، وهى أن ديمقراطية ناشئة كهنغاريا قد تجبر على اتخاذ اجراءات شديدة فى سبيل القضاء على أية محاولة لإعادة النظام البائد . ولولا يقظتها لكان لها نفس المصير المحزن الذى كان لجمهورية ويمار .

ولا ريب أن هذه الإجراءات ، لو أنها اتبعت فى الديموقراطيات القديمة التى وطدت دعائمها منذ قرون ، لظهر أنها تنطوى على كثير من المغالاة . مع أن الموظفين البريطانيين والأمريكيين لا يتورعون عن اتخاذ وسائل أشد ضد المتآمرين النازيين فى المناطق التى يحتلونها فى المانيا .

لقد كنت رئيسا لجمهورية المجر فى سنة ١٩١٨ — ١٩١٩ ، و بعد ذلك قضيت سبعة وعشرين عاما فى المنفى . لذلك أعرف أكثر من أى شخص آخر أخطار الثورة المضادة ، كما أعرف ما قام عليه النظام الهورتى . ومن هنا كنت على يقين أن الديموقراطية المجرية إذا أرادت لنفسها البقاء وجب أن تعالج فى غير رحمة أية دسائس موجهة ضد سلطتها .

إن أهل المجر قد عقدوا العزم على بناء مجر جديدة مهما كانت الصعاب التى تعترضهم، وهم الآن فى صدد تنفيذ مشروع السنوات الثلاث الذى يبغون به الوصول إلى المستوى الاقتصادى لزمن السلم ، والتفوق عليه أيضا ، و بعدئذ سيتمكنون من رفع مستوى المعيشة فى بلادهم .

وفى حالتنا الراهنة ، إذ نكرس كل جهودنا لتعمير بلادنا ، نريد أن نبنى سياستنا الخارجية على التعاون السلمى مع البلاد الأخرى .

و إنى لأنتهز هذه الفرصة الأولى لأحدد الخطوط الرئيسية لسياسة هنغاريا الخارجية ، و إنى لأهدف بذلك إلى غرض أبعد من هذا ، وهو أنه منذ التوقيع على معاهدة الصلح لم تتح لنا الفرصة لنعلن هذه الحقيقة ، وهى أن أساس سياستنا الخارجية هو عزمنا على بناء سياستنا الداخلية وفق أسلوب ديموقراطى ، مسلمين فى هذا مقاليد الأمور للشعب العامل .

ومع أن معاهدة الصلح الهنغارية ثقيلة العبء علينا ، فإنى أعتقد أننا سنتمكن من توطيد الصلات الاقتصادية ، والسياسية ، وخاصة مع جيراننا . وأولاهم بالذكر الاتحاد السوفييتى الذى خلصنا من نير النازيين ، ومن النظام الهورتى الرجعى .

وسنحاول أن نصل إلى بغيتنا ، وأن نتعاون مع جاراتنا يوجوسلافيا ، ورومانيا ، و بلغاريا . وأخص بالذكر هنا اليوجوسلافيين الأبطال الذين أظهروا — رغم ما عانوه من النظام الهورتى — تفاهما وحسن إدراك ، حتى إنى استطيع أن أصرح بأن صلتنا بهم الآن على أحسن ما يرام . ولم تنجح بعد فى إنهاء خلافنا مع تشيكوسلوفاكيا ، ولو أننا جادون فى الوصول إلى هدفنا .

وإنى أعلق أهمية عظيمة على تمهيدنا السبيل لاعادة علاقاتنا السياسية مع الشعب التشيكوسلوفاكى إلى ما كانت عليه ، وسيعود هذا بالفائدة على الأمتين جميعا .

وإنى على يقين تام من أن التعاون بين أمم الدانوب — تلك الأمم التى هى الآن بمثابة أحجار الشطرنج تحركها الدول العظمى بعضها ضد بعض — هو أحد الدعائم العظيمة لاستتباب السلم فى أوروبا .

ولأجل أن نحقق هذا التعاون يجب أن نحكم بيننا الصلات ، وسيعود هذا بالنفع ، لا على أنفسنا فحسب ، بل على السلام العام .

وفضلا عن هذا الاتجاه العام أريد أن أؤكد أننا نبغى أن تكون علاقاتنا مع الدول الغربية — أى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة — على أحسن حال حتى نحذو حذو تلك الديموقراطيات العظيمة .

ويجب أن أؤكد فى هذا المجال أننى حينما أتكلم باحترام عن روسيا السوفيتية لا أعنى بهذا أننا لا نريد أن نكون على وفاق تام مع الدول الغربية ، وخاصة بريطانيا العظمى التى لنا فى ديموقراطيتها العظيمة أسوة حسنة .

فقد قضيت أعواما كثيرة فى انجلترا ، وسأبذل قصارى جهدى لأخبر مواطنى عن كنه الديموقراطية الانجليزية وعما تعلمته منها .

(تصفيق) .

السكرتير العام — أود أن أفضى اليكم بهاتين الرسالتين الهامتين أولاهما : أن لجنة القانون ، ولجنة الجنسية ، ولجنة المستعمرات ستجتمع صباح الغد فى الساعة التاسعة والنصف .

وفضلا عن ذلك أرجو سكرتيرى الشعب أن يبلغوا المكتب أسماء المندوبين الذين يتمتعون بحق التصويت ، مع بيان عدد الأصوات التى ستخصص لكل منهم .

وأذكر بهذه المناسبة ، أنه لن يكون للمندوب أكثر من خمسة أصوات .

وهناك تعديلات أودعت مكتب الرياسة ، وسيبدأ فى أخذ الأصوات منذ الغد ، فأرجو سكرتيرى الشعب ألا يتأخروا فى إرسال الكشوف المطلوبة .

ثانيتهما : ندعو المنضمين إلى جماعة الروتارى من بين أعضاء الوفود أن يجتمعوا اليوم فى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر فى مقر جماعة الروتارى ، حيث سيحلون ضيوفا على زملائهم أعضاء نادى " الروتارى " المصريين .

الشيخ المحترم ألبن و . باركلى (الولايات المتحدة الأمريكية) — حدثنى محدث ، هـذا الصباح ، أن هناك ثلاثة عشر متكلما فى جدول أعمال الجلسة الصباحية .

ولقد خطر ببالى حينئذ أن أحذف اسمى ، حتى لا أكون مصدر شؤم . ولكنى رغبت عن هذا الاقتراح ، وانضممت للثلاثة عشر .

وإنى لأشعر بسعادة مطلقة ، إذ أحظى بالوقوف أمام هيئة الاتحاد البرلمانى الدولى ، التى بعثناها من جديد والتى يجتمع فيها مندوبو المجالس النيابية المختلفة لأربع وعشرين دولة . وإنى لمقتنع مثلكم ، أنه لا الحرب ، ولا الدمار ، ولا أية كارثة تحل بهذا العالم ، تستطيع أن تطفئ نار الحرية التى تشتعل فى صدر الإنسان .

وللاتحاد البرلمانى الدولى فضيلة تميزه عن غيره . فلسنا نقف هنا لنجرى مناورات نكسب بها لحكوماتنا المختلفة مزايا . ولا نتصرف وفقا لما جرى عليه العرف الدبلوماسى ، فنكون مجرد أبواق لحكوماتنا . إننا نمثل جانبا من حكوماتنا ، يسعدنا أن نسميه الجانب الشعبى ، ولكننا فى الحقيقة أبواق للشعب ، لأننا نمثل فى الولايات المتحدة إلى درجة كبيرة أعم نظام للديموقراطية يختار الشعب بنفسه — فى ظله — ممثليه .

لذلك يسعدنى أن أكون هنا ، وأن يكون معى وفد من برلمان الولايات المتحدة . لقد عبرنا المحيط الأطلنطى ، لأننا أردنا أن نساهم — ما استطعنا — فى بناء صرح الرأى العام العالمى ، الذى سيطالب الحكومات المختلفة ، ونواب شعوب العالم أجمع ، بأن يحلوا ما يصادفنا من مشكلات ، بطرق سلمية .

وإنه من حسن الحظ — كما يبدو لى — أن يضم مؤتمرنا هذا ممثلى أربع وعشرين دولة . ولو أن عددنا فى الماضى كان أكثر من هذا .

وإنى آمل أنه حينما تلتئم جروح الحرب التئاما تاما ، وتصبح الحالات الاقتصادية والسياسية ثابتة ، فحينئذ تتحد وجهات الشعوب المختلفة ، نحو الحكم الشعبى ونحو الحرية والعدالة . وسيزيد هذا فى عدد الأمم التى تحضر هذا المؤتمر ، سنة بعد سنة .

وآمل أن يكون بيننا فى المؤتمرات القادمة مندوبون يمثلون صينا جديدة منتعشة ، وممثلان ديمقراطيين لليابان ، وكذلك ممثلين لشعب ألمانى ، تطهر وتحول نحو الديموقراطية التى تؤهله للجلوس معنا .

كما آمل أن يكون معنا — فى هذا المؤتمر — ممثلون لكل شعب له برلمان جدير بهذا الاسم ، حتى يمد الجميع يد المساعدة فى بناء صرح الرأى العالمى ، الذى سيطالب بحل جميع المشاكل التى تسبب الخلافات بين الشعوب حلا سلميا .

لقد نعمت بوصفى عضوا فى مجلس الشيوخ الأمريكى ، وعضوا فى لجنة الشؤون الخارجية وزعيما لحزب الأغلبيـة فيه ، بحضور جميع المؤتمرات التى مهدت السبيل لمؤتمر سان فرنسسكو فى سنة ١٩٤٥ . ولم تكن هنـاك سياسة فى هذه المؤتمرات ، اللهم إلا إذا قصدنا بالسياسة " علم أصول الحكم " . و بالقياس على هذا ، يكون الرجل السياسى هو الرجل المتضلع فى هذا العلم .

وقـد مُثلت فى هذا المؤتمر ، الهيئتان السياسيتان العظيمتان اللتان تتوليان شؤون الولايات المتحدة تمثيلا متعادلا ، فى كل من مجلس الشيوخ ، ومجلس النواب .

وفى المؤتمرات التى مهـدت الطريق " لمؤتمر سان فرنسسكو "، أنجزنا العمل فى الوثائق التمهيدية ، ونظرنا فى المقترحات التى عرضت فى هـذا المؤتمر . ولقد أدركنا حينئذ أنه لا يمكن أن نصل إلى الكمال ، لأن الطبيعة الانسانية غير كاملة .

وشعرنا تماما أنه إذا لم تنتهز ديمقراطيات العالم هـذه الفرصة ، فلن يتاح لهـا ، مرة أخرى أن تكون هيئة تنشر السلام والرخاء بين بنى الانسان .

ولقـد عقد المؤتمر فى " سان فرنسسكو " ، و " ميثاق هيئة الأمم المتحدة " وليد هـذا الانعقاد . وكلنا نعرف مافى هـذا الميثاق من عيوب . ولا يغيبن عن بالنـا أن دستور الولايات المتحدة نفسه ، الذى سن فى سنة ١٧٨٧ كان مليئا بالنقائص والإجحاف .

وقـد جرى تعديله فى خلال المائة وخمسين سنة الماضية . ولا يزال هـذا الدستور أداة الديمقراطية فى الولايات المتحدة . ونحن نأمل أن تتاح الفرصة لهـذا الميثاق ، لينمو ، ويقوى ، حتى يؤمن به جميع الناس ، وجميع الشعوب ، فهو أحسن أداة أنتجها عقل الانسان ، لأجل التعاون ونشر السلم بين شعوب الأرض .

وكثيرا ماعرض على بساط البحث — فى إخلاص وصدق — مشروع إنشاء حكومة عالمية . وإنى أود أن أكون صريحا مع زملائى فى هذا المؤتمر ، فأقول إن إنشاء حكومة عالمية ، ونقصد هيئة حاكمة ، يكون لها السيطرة على شعوب الأرض طرا ، هذه الحكومة قد تكون مثلا أعلى يصبو إليه الفكر الانسانى فى المستقبل البعيد ، ولكنى على يقين — شخصيا — أنه بالرغم من وجود أفراد فى أمم مختلفة ، على استعداد لاعتناق هذا المذهب ، فانه لا توجد أمة ترضى بالحكومة العالمية كما وضع فكرتها ونادى بها الذين يؤمنون إيمانا صادقا بها .

لا توجد ، ولن توجد ، حكومة عالمية . ولكن توجد الآن هيئة تصلح لأن تكون أداة تعـاون بين الأمم . ونجاح هذا التعاون يؤدى الى التضامن وإحكام الصلات بين الحكومات التى تتطلع الى إنشاء حكومة عالمية ، يمكن أن يقبلها العالم فى النهاية كحل موفق للمشاكل التى تواجه الأمم المختلفة .

ولقد سمعنا أيضا كثيرا من الجدل والنقد حول الاجراءات المتبعة فى مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة. وإنى على يقين من أن إنشاء هذا المجلس، كان لابد منه بعد أن قاسينا فى هذه الحرب ما قاسينا من نقص فى الأموال والأنفس. حقا إنها لخسارة فادحة، حينما نفكر فيها.

وإن الأمم المتحدة قد صرفت ألف مليون دولار من رصيدها المشترك، فى سبيل القضاء على الاستبداد، وتدعيم حق الأمم فى أن تحكم نفسها بنفسها، ولأجل أن تضمن حرية الكلام وحرية الصحافة، والدين، والاجتماع، وكل ما تعتز به الديموقراطية. ولم يدخل فى هذا الحساب الدمار الذى حاق بالمدن والمنشآت الصناعية، ولا الخسائر الاقتصادية التى لحقت بكل شعب من هذه الشعوب.

ونحن إذ نجلس هنا اليوم، وقد أخذنا على عاتقنا أن نساهم فى إنشاء عالم أسعد، وأحسن، وأكثر أمنا، نقول: ما أفدح هذه التضحيات فى الأموال والأنفس! هذه التضحيات التى لم تبذل فى سبيل رفع مستوى المعيشة لدى الشعوب، ولا فى نشر الثقافة بين الأمم، ولا فى إنشاء مؤسسات لمساعدة الشعوب، ولا فى إنشاء طرق ممهدة، ولا وسائل مواصلات سهلة، وغير ذلك مما يحتاج اليه العالم.

ولو كان الغرض من تلك التضحيات خدمة الأهداف السالفة الذكر، لعاد هذا على الانسانية بفائدة محققة. ولكن قوة ابتكار الإنسان قد عملت على جلب الدمار على البشر، لا على رفع مستواه.

وإن العمل الذى يجب علينا أداؤه فى المستقبل، هو أن نضمن ألا تضحى الشعوب بأنفس ما عندها فى سبيل التدمير، بل فى سبيل تعمير يعود على العالم بسعادة دائمة محققة الثمرة، ويسود فى ربوعه التآزر بين الأمم.

وحينما أفكر فى الخسارة المالية التى لحقت بكل شعوب العالم والتى تركت بعضها على وشك الإفلاس، حينما أفكر فى هذا أدرك تماما نبل العمل الذى يقع على عاتقنا اليوم، فى إنشاء جبهة من الأمم المتحالفة. وطريقتنا فى هذا، هى الطريقة بعينها التى اتبعناها فى إنشاء الدستور الأمريكى، والتى اتبعتها كل أمة سنت لنفسها دستورا.

ولقد كان أمامنا أن نقرب بين وجهات النظر المختلفة، حتى أتيح لنا أن نخلق هذه المؤسسة العالمية. ومن أمثلة هذا التقريب أن تكون الدول الخمس الكبرى أعضاء دائمين فى مجلس الأمن، وألا يتم أى إجراء يتطلب استعمال القوة، أو فرض عقوبات اقتصادية، أو عمل آخر يقصد منه إيقاف أى اعتداء غاشم، أو القضاء على الاستبداد — لا يتم هذا دون الموافقة الإجماعية للدول الخمس الكبرى.

ومع أن هذا الحل لم يكن مثاليا ، فقد أرغمتنا الضرورة على وضع هذا الحق — حق " الفيتو "، أو النقض الذى يحتم الموافقة الإجماعية للدول الخمس الكبرى . وعلينا أن نرضى بهذا الوضع ، حتى يتاح لنا أن نفكر فى شىء أفضل منه .

وإنى أضم صوتى إلى صوت مندوب الدنمرك فيما تضمنه خطابه الذى ألقاه البارحة ، عن الدول الصغرى . فهو نفسه يمثل دولة الدنمرك ؛ وهى وإن كانت صغيرة بمساحتها وعدد سكانها ، إلا أنها كبيرة بتاريخها ، وبما تكنه لها من احترام .

ولا ريب أن حق " النقض " قد أسىء استعماله ، وقد يساء استعماله فى المستقبل ، ولكنى أرى بعد إمعان الفكر أنه ، فى وقتنا الحاضر ، وإلى أن تزول هذه الفوضى وهذه الكوارث التى خلفتها الحرب ، وإلى أن يستقيم حال البشر ويتوطد مركزهم ، ويتطلعوا إلى الشمس المشرقة — يجب أن نتعاون مع هيئة الأمم المتحدة ، التى خلقناها ، ويجب ألا نحاول — وهى فى بدء تكوينها — أن تناولها أيدينا بتعديل كبير ، وألا نتحين الفرصة التى ربما أتاحت للجهود الطائشة أن تفكك من أوصالها ، فنغيرها الى مؤسسة مختلفة كل الاختلاف .

ولن يرضينى — شخصيا — أن يوصى اتحادنا العظيم باتخاذ خطوات عاجلة ، يكون من شأنها تغيير الشروط الخاصة بنظام التصويت الإجماعى للدول الدائمة فى مجلس الأمن ، إذ يجب أن نترك المجال لمجلس الأمن ولهيئة الأمم المتحدة — وما تتبعها من هيئات ولجان ، لحل مشاكلها تدريجا ، دون تدخل منا .

هذه الهيئات هى أشبه ما تكون بآلات غير مقيدة بقضبان ، فعليها أن تكتشف طريقها ، كلما سارت ، إذ ليس لهذه الهيئات سوابق تسير على هديها ، فهى تتقدم حرة من كل قيد ، وسيوليها العالم ثقته .

وسترتكب هيئة الأمم المتحدة أخطاء ، وقد تكون ارتكبت بعض الأخطاء فيما مضى ، مثلها فى هذا مثل بناة النظام الأمريكى ، الذين وقعوا فى أخطاء كثيرة . ولم يكن النظام البرلمانى البريطانى معصوما من الأخطاء ، ولا أى أداة تشريعية أخرى . ولم نقترح فى يوم ما أن تزيل هذه الهيئات من الوجود ، لأنها ضلت الصواب . ولو كان هذا مقياسنا للحكم على أى أداة تشريعية لوجب أن تزول هذه الهيئات من زمن بعيد .

لهذا وجب أن نتحلى بالصبر ونحن نتدبر أمر هذه المؤسسة ، التى مازالت فى دور الترتيب والتنظيم . يجب أن نصبر على قصورها ، وأن نغفر زلاتها ، حيثما وأينما ترتكب . وبمعنى أوسع ، يجب أن نتواصى بالصبر فى علاقتنا بعضنا مع بعض .

ومن أجل الخدمات التى يؤديها الاتحاد البرلمانى الدولى ، أننا نتقابل هنا وجها لوجه ، بغض الطرف عن الجنس ، أو اللغة ، أو المركز الجغرافى ، ونحاول أن نفهم مشاكل الشعوب الأخرى ،

وأن نجعل هذه الشعوب تفهم وجهة نظرنا . ونحن نأمل فى هذا السبيل أن يسود السلم ، والوفاق شعوب العالم .

و إن الأمل ليحدونى ، كما يحدو كل عضو من أعضاء هذا الاتحاد ، بل كل فرد فى المجتمع الإنسانى — رغم أن الظواهر ربما تدل على عكس هذا — يحدونا جميعا الأمل فى أن ينتشر السلم فى أرجاء المعمورة ، وأن تزول عن كاهل الشعوب المظلومة ، اينما كانت ، تلك الأعباء الثقيلة ، التى خلفتها الحرب .

و إنه بفضل جهودنا ، وتعاوننا مع المؤسسة التى قبلتنا هيئة استشارية — مما يجعل لخدماتنا لهيئة الأمم المتحدة ميزة كبرى — سيأتى اليوم الذى تتمخض فيه كل هذه النظم ، وما أخذنا به أنفسنا من اعتدال وصبر ، عن مستقبل سعيد تهنأ به جميع الأمم ، ويستقيم فيه أمر كل الشعوب ، فيستطيع الإنسان أن يواجه أخاه الإنسان وربه ، محييا الشمس المشرقة على الضفة الأخرى للمصير الإنسانى والصالح البشرى .

و إنه لمما يوحى إلى النفس ، بل أقول فى صراحة إنه يملأنى حماسا أن أرى هذا الجمع من الرجال والسيدات من مختلف أنحاء العالم يجتمع هنا فى مدينة القاهرة العظيمة ، بين الشعب المصرى العظيم ، فى حوض البحر المتوسط ، مهد الإنسانية ، ومهد التاريخ ، ومهد الدين . و إنه لمن أمجد الأمور حقا ، لو قامت من هذه الجمعية الملتئمة الشمل ، على ضفاف النيل العظيم ، بما يطوى من حكمة وتاريخ وتقاليد — حركة معرفة حيوية مباركة ، لا يصل دويها إلى هيئة الأمم المتحدة فحسب ، بل يتعداها إلى الناس أجمعين .

فإذا استطاعت هيئتنا هذه أن تساهم فى قيام هذه الحركة ، كان هذا تبريرا كافيا لكل ما تحملناه من عناء وتضحية فى قدومنا إلى القاهرة . وهذا هو أملى ، ونحن لا نستطيع أن نقف تقدم البشرية ، ونحن أيضا لا نستطيع أن نقف لأمد طويل — تقدم الديمقراطية أيضا ، ولا نستطيع أن نخمد ما يجيش فى القلب البشرى من آمال ومطامع وأشواق .

ونحن لم نأت هنا لنحاول أمرا من هذه الأمور .

والآن اسمحوا لى بأن أختتم هذا الخطاب القصير بهذه الرباعية الخالدة من رباعيات عمر الخيام ، لأننى أعتقد أنها تنطبق علينا جميعا ، بل وعلى العالم أجمع ، فى حالته الراهنة ، رغم كل ما يعانيه من ألم ، وعذاب ، وخيبة آمال :

أبدا يسطر ما شاء القلم ثم يمضى نافذ الحكم أصم
ليس يمحو نصف سطر ورع لا ، ولا يغسله دمع سجم

(تصفيق) .

(تولى الرياسة الدكتور أولتفانى نائب الرئيس) .

مسيو سرجيليوس (فنلندا) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى :

أود، قبل كل شىء ، أن أحيي باحترام الحكومة المصرية، والشعبة المصرية للاتحاد البرلمانى الدولى ، فى شخص رئيسها حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، رئيس مجلس الشيوخ ، معبرا لهما عن شكر الشعبة الفنلندية العميق ، للدعوة التى هيأت لها الاشتراك فى هذا الاجتماع الرائع ، بالحضور الى مصر ، هذا البلد ، الذى يعد بالنسبة لنا ، نحن سكان الشمال ، من أجمل بلاد الأساطير .

وأود كذلك أن أقدم لحضرة السكرتير العام أخلص تهانئى لتقريره القيم ، عن تطور الحالة الدولية ، فى الفترة التى مضت بين آخر مؤتمراتنا ، الذى عقد فى أوسلو فى سنة ١٩٣٩، وبين نهاية الحرب العالمية الثانية .

ويسوءنا أن نشاهد أن الأحوال التى يتتابع فيها الصراع بين القوات المادية والأدبية فى عالم معذب ، مؤسفة للغاية . وإن التدمير الذى خلفته الحرب ، وهذه النكبة التى حلت بالانسانية ، لتعرض مشهدا مؤلما فى كثير من البلدان التى اشتبكت فى الصراع العالمى .

فاسمحوا لى الآن بأن أقدم لكم بعض البيانات عما كلفت تلك الحرب بلادى ، فنلندا . وإن هى إلا أرقام تقريبية . فقد أربت خسارتنا على ٨٠,٠٠٠ قتيل من مجموع السكان وقدره ٤,٥ ملايين .

وهذه الخسارة الكبيرة تعنى ، بالنسبة للاقتصاد الوطنى ، خسارة فى الإنتاج تقدر بمائة وستة وخمسين مليارا من المركات .

وبلغت النفقات الحربية الفعلية ٣٢١ مليارا ، مع مراعاة انخفاض العملة . فإذا أضيف إلى ذلك الخسائر التى حلت بالمدن ، والقرى ، ومناطق ريفية واسعة ، ولا سيما فى لابونى ، بسبب ضرب القنابل من الجو والتخريب ، لبلغ المجموع ٥٥٠ مليارا من المركات ، وهو مايوازى أكثر من مليار جنيه مصرى .

ولا يدخل فى هذا المبلغ تعويضات الحرب وقيمتها ٣٠٠ مليون دولار ذهبا، أو ٦٩ مليارا من المركات وتوازى ١٢½٪ من هذا المجموع (وهى أرقام تقريبية ، وتتغير مع انخفاض العملة) .

وهذه الأرقام التى تعد هامة بالنسبة لنا ، ليست كذلك إذا قورنت بما ورد منها ، فى تقارير كثيرة ، تغلب عليها الصفة الرسمية ، عن أهوال النكبة التى سببت هلاك الملايين من البشر ، وأغرقت ملايين أخرى فى بحر من الشقاء والبؤس ، ووسعت حركات الهجرة بشكل لم يسبق له مثيل .

إزاء هذه الصورة القاتمة، تبدو مهمة الاتحاد البرلمانى الدولى واضحة كل الوضوح، كما بين ذلك السكرتير العام فى تقريره . إذ يتعين عليه أن يستعمل جميع الوسائل الممكنة لتحاشى قيام حرب أخرى وذلك بالعمل على التقريب بين الساسة فى جميع البلاد والهيئات ، ومن ثم على تحقيق الوصية السياسية لمستر بيرنز وزير خارجية الولايات المتحدة سابقا . إذ جاء فيها: "إنه يتعين خلال السنين القادمة ، تنمية التشريع الدولى ، وتثبيته ، وإقامة الحقوق الدولية على أساس من أواصر الزمالة والمصالح المشتركة ، والآراء التى تدين بها جميع الشعوب".

ويجب كذلك تنفيذ البرنامج الذى وضعته هيئة الأمم المتحدة ، لتنظيم التجارة العالمية، ويجب على الخصوص ، كما قال مستر بيرنز، تحاشى التكتل الاقتصادى ، الذى يجر فى أذياله التحالف السياسى .

وتتعين إزالة الحواجز التجارية المصطنعة لتتسنى إقامة سلم دائم .

إن اختفاء شبح الحرب لا يكفينا، إذ إن ما يعنينا هو تحقيق أمن أعظم، لا يهيئه إلا إقامة سلم حقيق .

فأعيد القول إذن ، بأن المهمة الرئيسية للاتحاد البرلمانى الدولى ، وهدفه الأعلى ، يجب أن يتجها إلى القيام بحملة نشيطة ، لتحقيق سلم سياسى واقتصادى .

على أن هذه الحملة يجب أن تشمل وسائل عملية وفى مقدمتها نزع السلاح .

وأسمح لنفسى بأن أذكر أن هذه المسألة أدرجت بناء على طلب مضيفينا المصريين، فى جدول أعمال اجتماعات جنيف فى سنة ١٩٤٥ ، وكوبنهاجن فى سنة ١٩٤٦

وللاسف لم يشترك فى المناقشة سواى وسوى الأستاذ أبو الفتح . وعقب ذلك، أصابت مسألة تخفيض التسلح بعض التقدم فى هيئة الأمم المتحدة ، إذ قدم مسيو مولوتوف وزير خارجية الاتحاد السوفييتى مشروعا جاء فى أوله ما يأتى :

" تثبيتا للسلم والأمن، ترى الجمعية العامة تخفيض السلاح تخفيضا عاما، أمرا لا بد منه ".

وهذا الرأى ينعم ، بغير نزاع ، بتأييد الأغلبية العظمى للرأى العالمى .

على أن مثل هـذا الإجراء ، ليس ممكنا ، إذا لم تكن هنـاك رقابة دولية إلزامية ، أيا تكن الهيئة التى سيعهد إليها بهـذه الرقابة ، وإن صدور مثل هـذا التصريح عن نزع السلاح من هيئة الأمم المتحدة ، ليحمل فى طياته أعظم الوعود بإقامة سلم دائم، على أن يبقى مفهوما، أنه لا يجوز لأية دولة من الدول العظمى ، أن تلجأ إلى حق النقض فى مسألة الرقابة هذه .

وهـذا الوعد ، يجب أن يحملنا على الالتجاء إلى جميع الوسائل ، من أجل إقامة علائق بين الاتحاد البرلمـانى الدولى ، وهيئة الأمم المتحدة .

كما يجب إيجاد تعاون مع مجلس الأمن الذى تعدّ أعماله بالغة الأهمية بالنسبة لنا ، رغم خلو الميثاق من النص على ذلك . وهذا ما يؤيده مسيو باستيد فى تقريره، إذ يتكلم عن ضرورة تقوية الأواصر بين الاتحاد البرلمـانى الدولى ، وبين الحكومات والهيئات الدولية .

ويبدو أن مشروع مسيو مولوتوف، يطرح على بساط البحث المسألة التى أثيرت فى جنيف سنة ١٩٤٥ ، من ناحية فنلندا، خاصة بمسعى الاتحاد البرلمـانى لدى المجلس الأعلى للاتحاد السوفييتى لانضمامه الى اتحادنا .

ولئن لم يكن لمثل هذه الاقتراحات من صدى لدى أكبر هيئة سوفييتية ، فلا يصح أن يكون ذلك باعثا على اليأس ، بل يتعين أن نتابع سير الغور ، إذ يهم الاتحاد البرلمـانى الدولى أهمية بالغة ، أن يستطيع الإفادة من نصائح هذه الدولة العظيمة ، وصداقتها ، وتأييدها .

وربمـا تسنى بذلك لهيئتنا التى تنطق بلسان البرلمـانات أن تساهم فى إيجاد حلول للمسائل التى تفرق بين الشعوب حتى الكبيرة منها ، وفى التقريب بينها ، وأن تحاول إزالة العـديد من عوامل الاحتكاك ، من الجو الدولى ، ولأمد طويل .

إن العالم يريد أن يتنفس ، ويتعين أن تفتح الأبواب والنوافذ المطلة على الحرية على مصاريعها .

وهناك خطوتان تؤديان إلى ذلك ، نشأتا عن الاقتراحين الواردين فى جدول أعمـال مؤتمر القاهرة ، والمقـدم أحدهما من الشعبة المصرية عن تدوين مبادئ القانون الدولى ، والآخر من الشعبة البريطانية ، ويرمى الى العود الى الأحوال العادية لانتقال الأفراد .

ولكى تتحقق أمانينا ، سواء فيما يتعلق بالسلم أو بالحرية ، يتعين قبـل كل شئ ، أن نؤمن بالحرية السياسية التى هى القاعدة الأساسية لديمقراطية مستنيرة وعادلة .

حضرة الرئيس ، اسمحوا لى قبل أن أنتهى من خطابى بأن أوجه مرة أخرى ، باسم الوفد الفنلندى ، أخلص شكرنا لمضيفينا المصريين ، للضيافة التقليدية ، التى عرفت عن هذا البلد ، والتى سعدنا بالحظوة بها .

(تصفيق) .

مسيو ستيفان زولكيفسكى (بولندا) — أود أن أضيف بعض الملاحظات ، إلى التقرير القيم الهام ، المقدم من السكرتير العام ، وخاصة الفصل الخاص بالتطور الدستورى .

وتنصب هذه الملاحظات على تطور القانون الدستورى ، خلال الأسابيع الأخيرة ، كما أود بصفة خاصة ، أن أعطيكم فكرة عن تطوره فى البلد الذى أتشرف بتمثيله ، أى بولندا .

وأحسب أن الاصلاحات الاجتماعية ، التى تهدف الى التقدم فى كل بلد ، تعتبر فى عصرنا عنصرا ضروريا من عناصر التقدم ، والتعاون السلمى الدولى . فتطور القانون الدستورى ، يجب أن يعكس صورة من هذا التقدم .

لقد كانت بولندا ضحية اعتداء فاشستى فظيع ، عبث خلال سنى الحرب الست بقوانينها ، وحكومتها وهيئاتها الاجتماعية والسياسية .

ويجب القول بأن النشاط الفاشستى كان قد تغلغل فى البلاد قبل الحرب ، وتعدى أثره هيئات الجمهورية وحياتها الاجتماعية ، ولذلك يتطلب الرجوع إلى الديموقراطية فى بولندا إصلاحات شاملة وجوهرية ، وحلولا عاجلة ، بقصد إصلاح الأخطاء السياسية والاجتماعية السابقة على الحرب .

لقد عهد إلى البرلمان البولندى الذى انتخبته الأمة فى شهر يناير ، بوضع الدستور الجديد . ونرجو أن يكون هذا الدستور الجديد ، عملا من أعمال التقدم الاجتماعى ، يحدوه إليه الجهاد ، الذى قامت به بولندا ضد المعتدى الفاشستى ، ودفاعها عن كيانها بوصفها دولة مستقلة ، خلال السنتين التاليتين للحرب .

إن المبادئ المنطوى عليها هذا التقدم ، من اجتماعية ، وسياسية ، واقتصادية ، قد عبر عنها بما أظهرته بولندا من مقاومة ساعة وقوع الاحتلال الألمانى ، وأعلنت فى منشور اللجنة البولندية للتحرير الوطنى ، وهى أول حكومة وقتية بعد تحرير بولندا ، وقد نشر هذا المنشور فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٤٤ أى قبل يوم النصر بعشرة أشهر .

فما هى العناصر الأساسية لهذا التقدم ؟

هى الاصلاحات الاقتصادية ، و إلغاء الملكيات العقارية الكبيرة ، وتوزيع الأرض بين الأيدى التى تقوم بزراعتها ، مع الاحتفاظ بالملكية شخصية وحرة ، وتأميم الصناعات ، ليس فقط

الصناعات الرئيسية ، بل جميع المنشآت التى تستخدم أكثر من ٥٠ عاملا . واحتفظ — طبقا لأوضاع تشريعية — بحقوق الملكية ، لأصحاب المنشئات ، التى تستخدم أقل من ٥٠ عاملا ، وكذلك لجميع المنشئات التجارية .

إن الإصلاحات التى سردتها الآن ، قد ألغت ما كانت تنعم به الطبقات الممتازة من سيادة اقتصادية ، فهى تعد ضمانا لديمقراطية حقة . وهى بوضعها الأسس المادية لتقدم بلادنا الاجتماعى ، تفتح أمام الجماهير الشعبية باب النفوذ السياسى .

إن نتيجة الاستفتاء الشعبى ، الذى أجرى فى شهر يونيو من العام الماضى ، تدل على أن الأغلبية العظمى فى پولندا قد عبرت عن إرادتها الثابتة ، لحماية الاصلاحات الرئيسية ، وتزويدها بضمان تشريعى فى الدستور . وقد نص الاستفتاء نفسه على أن يكون البرلمان التأسيسى — والهيئة التأسيسية — مؤلفا من مجلس تشريعى واحد .

وقد أقر البرلمان حتى الآن القانون الخاص بانتخاب رئيس الجمهورية ، ويتعين طبقا لهذا القانون ، أن ينتخب الرئيس كل سبع سنوات بواسطة البرلمان .

وأما ثانى القرارات الرئيسية التى تهدف إلى وضع الدستور الجديد ، فهو القانون الذى ينظم موقتا النظام السياسى ووظيفة الهيئات الحكومية فى الجمهورية ، وهو يمنح السلطة التشريعية البرلمان ، كما يمنح السلطة التنفيذية الرئيس ومجلس الدولة والحكومة ، ويجعل من المحاكم هيئات مستقلة ، ويقوم البرلمان بالرقابة على الحكومة ويوجه سياسة الدولة توجيها رئيسيا .

وفى الفترة التى بين دورات انعقاد البرلمان الذى يجب دعوته طبقا للقانون مرتين فى السنة على الأقل (فى الربيع والخريف) ، يجوز له أن يفوض الحكومة فى استعمال سلطته . ويعرض عليه كذلك القضاة المستقلون للمقاطعات ، فهو بمثابة مجلس أبحاث مماثل لنظام المجالس الوطنية .

وفى الفترة التى بين دورات انعقاد البرلمان ، يقوم مجلس الدولة المسئول امام البرلمان ، بالرقابة على أعمال الحكومة ، ومجالس المقاطعات . أما مجلس الدولة ، فيتألف من رئيس الجمهورية ، ورئيس البرلمان ، ونواب الرئيس — وهؤلاء ينتخبهم الأعضاء من بينهم — ورئيس مجلس المراقبة — وهو هيئة لمراقبة النشاط المالى للحكومة — وينتخب من بين أعضاء البرلمان .

هذا هو التنظيم الذى تحصر مهمته الرئيسية ، فى جعل رقابة المجتمع على السلطة التنفيذية ممكنة ، وليس من شأنه أن يعرقل السير القوى للاصلاحات ، الذى يعد شرطا أساسيا فى فترة التعمير الأولى للبلاد .

والمادة الأولى من هـذا القانون الموقت الخاص بالتنظيم الداخلى للدولة ، إلى أن يتم وضع الدستور الجديد — تؤيد الحقوق الفردية للانسان والمواطن ، الواردة فى القوانين السابقة منذ دستور سنة ١٩٢١ ، وإذا كنت قد أثرت ذكرى دستور سنة ١٩٢١ ، فلأنه فى سنة ١٩٣٥ حين تغلغل النفوذ الفاشستى فى پولندا فرض على الأمة قانون يحدّ من الحريات الشخصية التقليدية.

ونرجو أن يتضمن الدستور البولندى الجديد قريبا ، جميع هذه الإصلاحات التى ذكرتها لكم ، والتى ما هى إلا تعبير عن الفكر الديمقراطى فى پولندا .

(تصفيق) .

مسيو كليمان (لوكسمبرج) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

أود قبل كل شئ ، أن أعبر عن خالص شكرنا للسكرتير العام الذى استعمل فى وضع تقريره معلوماته الواسعة ، وحذقه العظيم ، ونظرته الثاقبة إلى الرجال والأشياء ، واستقلاله فى الرأى وعدم تحيزه الدقيق .

وهذا التقرير يدل على التعمق فى العلوم التاريخية ، فضلا عن أنه وثيقة لاغنى عنها ، لكل من يريد أن يهتدى فى طريق التطور التاريخى ، الذى يكتنفه الظلام .

ويعالج سكرتير الاتحاد الأمور كمؤرخ ، ويكشف لنا فى الوقت نفسه عن الحركات العميقة التى لا تبدو لنا خلال ما تحدثه من اضطرابات سطحية إلا لماما ، والتى يراها الرقيب فى هيئة حوادث تزعج الرجال ، وأحيانا تخيفهم .

ولكى نوضح التغييرات التى تحدث فى النظام السياسى للعالم ، ونلمس لمس اليد — إن صح القول — التعديلات التى قلبت علاقات القوى ، ونستنير فى شأن ما أحدثته حرب القارات ، من انقلاب فى الأفكار — يبدو لنا أنه ما من مكان أكثر ملاءمة من مدينة القاهرة التى يتجاور فيها الشرق والغرب ، وتلتقى مدنيات ترجع إلى آلاف السنين ، والتى هى الآن نواة تطور جديد فى العلاقات بين الشعوب والأمم ، وفى الوقت نفسه مركز العصب الذى تدور حوله أخطار وآمال. إننا نحس هنا بأن نبض عالم مثقل يخفق .

وأشكر بدورى مصر ، ومدينة القاهرة ، لضيافتهما الكريمة ، وأسمح لنفسى بأن أذكر بالشكر ، النصيب الفعال الذى لم يكف أعضاء من برلمان هذا البلد ، عن المساهمة به فى أعمال اتحادنا .

إن السكرتير العام يعرض علينا الوقائع ، ويقربنا من الطريقة التى تسير عليها الهيئات ، والتى يقوم على أساسها نظام عالم الغد ، كما يقربنا من أغراض تلك الهيئات وحياتها ، ويبسط أمام أنظارنا الأفكار المرشدة ، التى هى أشبه بمحركات السياسة القومية والدولية ، ويبين مختلف الحلول

التى تعرض على الإنسانية لإقامة سلم دائم ولكنه لا يختار أحدها أو يصدر حكما عنها . وهو بعمله هذا إنما يؤدى دوره الذى وصفه بحق بقوله :

" إنه الترام يكاد يكون فوق طاقة الإنسان ، فى عصر يتحرك كل ما فيه ، ويميل مع الهوى ، إلا أنه لا محيص عن التقيد به حفظا للنظام " .

وليس لنا أن نتقيد بهذا الرأى ، بل على العكس من ذلك يقتضينا المقام أن ندخل فى نقاشه لأننا نؤمن بشىء ما ، ولأننا — بوصفنا ممثلين للشعب — نتحمل واجبات ومسئوليات إزاءه ، ولأننا كرجال ، نشعر بتضامننا مع جميع الرجال ، وبمسئوليتنا إزاء الإنسانية جمعاء .

إننا نرى أن الفقرات الآتية التى وردت فى تقرير السكرتير العام تستحق التفاتا خاصا :

" فى سنة ١٨٢٩ ، إذ كان ستندال يتنزه بين أطلال الفورم فى روما ، أبدى تحسره على أن النظام التمثيلى ، كان الشغل الشاغل الوحيد للشبيبة فى القرن التاسع عشر .

لاشك أن روح الجيل الجديد ، كانت فى ذلك الوقت نهبا مقسما بين الآراء من الحرية ، والمساواة ، والتمثيل الوطنى ، وهى الآراء التى حصلت فى مائة عام على انتصارات باهرة . لأن الجيل الماضى كان — كما تنبأ الكاتب الكبير — جيلا سياسيا ، حركت فيه المسألة الدستورية الرغبات الإنسانية بين جميع طبقات المجتمع ، فراحت الشعوب تبحث عن أنظمة تضمن هذا التقدم الهائل لمدنية جديدة ، متأثرة أعمق التأثر بظهور الآلات ، وبالحروب التى نشبت فى عهد الثورة والإمبراطورية .

أما اليوم ، وبعد الانقلابات التى أحدثتها الحرب فقد تغير الحال ، ولم يعد ما تسعى له الشعوب أولا هو انتصار بعض المبادئ السياسية المحددة بعناية ، بل أصبح سعيها إلى العدالة والمساواة الاجتماعيتين ، فى مختلف صورهما . وبذا باتت الغاية التى يهدف إليها ، أكثر أهمية من المظاهر الدستورية المختلفة التى توصل إليها .

وهذا هو السبب فى أن عصرنا الحاضر ، يعد غنيا فيما وصل إليه ، من تقدم اجتماعى ، لكنه أقل غنى فيما يختص بتجديد الأنظمة السياسية " .

يبدو لنا — أيها الزملاء الأعزاء أنه من خلال هذه الأسطر يستشف المغزى التاريخى العميق للعصر الذى نعيش فيه . فإن الحوادث قد حوّلت الأفكار وطريقة التفكير ذاتها . فليست الأفكار هى التى خلقت الوقائع . صحيح أن "سوميار" استعمل فى عصره عبارات مختلفة ، للتنبؤ عما يشاهده السكرتير العام . فبينما كان يرى أن الجيل التاسع عشر ، هو جيل الصناعة ، رأى أن القرن العشرين ،

هو قرن السياسة . لكنه كان يضفى على كلمة " السياسة " معنى مغايرا للمعنى الذى قصده ستندال من وراء استعماله . فكان "سومبار" يقصد القول بأن القرن العشرين، سيكون العصر الذى لن يترك فيه الاقتصاد وشأنه ، أو يعتبر شيئا قائما بذاته، شيئا جامدا كائنا إلى جانب ذلك الشيء الجامد الآخر، وهو الدولة ، أو خارجا عنه. بل بالعكس سيخضع الاقتصاد للدولة ، ومن ثم للسياسة، بل يكون هو نفسه تلك السياسة. وعلى كل حال، فلن يكون ممكنا ، فصل السياسة عن الاقتصاد، أو بقاء أحدهما مستقلا عن الآخر .

صحيح أن السكرتير العام، لا يتحدث عن الاقتصاد ، بل عن العدالة والمساواة الاجتماعيتين ، حتى لا ننساق إلى مواطن الزلل. إن شعور العدالة هو شعور طبيعى فى الإنسان، ويمكن التساؤل عما إذا كان الإنسان يفضل العدالة على الحرية .

إن القرن التاسع عشر قد جلب للانسان المساواة السياسية . صحيح أننا نناضل الآن من أجل المساواة الاجتماعية . وقد دخلنا بغير شك فى هـذا الصدد ، فى عالم جديد ؛ لان العـالم يتحول عندما تتحول الأحوال المعيشية للرجال ، على أثر تقدم جديد يحرزه الفكر الإنسانى ، وتظهر عقبها أفكار دافعة ، لم تعد هى أفكار الأمس . إن الحربين العالميتين بما تخللهما من فترة قصيرة من التقدم الكاذب، وأخرى طويلة من أزمة لم يكن لها مخرج ، قد كشفتا فى وقت واحد معا، عن الطاقة الإنتاجية الهائلة ، وعن البؤس الأدبى والمـادى ، لملايين من البشر .

فكيف لا يهب الناس فى مثل هـذه الأحوال للمطالبة بمزيد من العدالة والمساواة والأمن ؟ أو كيف لا يطلبون التحرر من الخوف من الغـد ، فى حين أن ميثاق الاطلنطى نفسه يبيح لهم ذلك ؟

إن هذه الأمانى التى تعبر عن رغبات بعض الطبقات الاجتماعية ، هى التى وجدت سبيلها إلى الدساتير الأوربية الحديثة ، كدستورى فرنسا ، ويوجوسلافيا ، اللذين حدثنا المقرر عنهما .

على أن هـذه المسألة بالذات هى موضع البحث فى سويسرا ، وفى بلادى ، حيث ستشرع جمعية تأسيسية عما قريب ، فى إعادة النظر جزئيا فى الدستور المعمول به الآن .

على أنه لا يصح أن نخفى أن تحقيق هذه الأمانى التى يبررها الواقع والحق، والتى ترمى إلى أن تجعل من الإنسان فى ميدان الاقتصاد لا العامل فحسب، بل الموضوع والغاية ، يتطلب فى الواقع إحداث تغييرات كبيرة ، فى النظام الاقتصادى ؛ إذ إنه إزاء التدمير الهائل للثروات الذى شمل العالم بأسره، يسعى هذا النظام لعلاج الأدواء وسط الصعاب المتراكمة ، وللبحث عن أساس لعدالة دولية ، كما تسعى الأمم من جهتها ، بحثا عن أساس للعدالة فى داخل حدودها .

وهنا نصل إلى المصدر الأدبى والنفسى للتأميمات التى تغير كيان الدولة ، ومن ثم إلى المسائل الدستورية والسياسية الخاصة وذلك عن طريق المسائل الاجتماعية التى لا تقبل انفصالا عن المسائل الاقتصادية .

ويبدو لنا من هذا النظر أننا نعيش لا فى فترة انتقال فحسب ، بل فى فترة ثورية حقا . وقد عبر المقرر عن رأيه فى هذا الصدد بقوله :

"لعل الوقت لم يحن بعد لتقدير التحول الاقتصادى والاجتماعى الذى حدث فى العالم بأسره ، عقب الحرب العالمية التى دامت من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ . فبعض الاقتصاديين يتكلمون فى هذا الصدد عن أفول الرأسمالية نهائيا ، حتى فى البلاد التى لم يمسها التطور الحالى فى الصميم . ويعتقد البعض الآخر ، على العكس من ذلك ، إمكان إنشاء نظام رأسمالى جديد فى بعض البلاد ، على الأنقاض المادية والأدبية ، التى تخلفت عن حربين ، نظام يتميز فى وضوح ، عن الاقتصاد الذى وجد فى مطلع القرن العشرين" .

وهو بهذا القول ، يصرح بطريق غير مباشر ، ما أود ترديده فى وضوح ، من أن تحول النظام الاقتصادى هو السبب فيما نعانيه الآن ، من بعد عن الاستقرار والسلامة والكفاية . وأن اقتصاد الحرب ، قد أثر تأثيرا عميقا ، فى النظام الرأسمالى ، فلم يعد ما كان بالأمس ، بعد أن فقد وسائله وحيويته وجوهره ، وإن كان لم يستبدل به للآن نظام آخر يكون مختلفا عنه ، وإن يكن صحيحا فى ذاته .

وهكذا نعيش فى جو من الاقتصاد المضطرب ، تلعب فيه الضرورات والاحتمالات — أكثر مما تلعب النظريات — دورا يجعلنا نتقدم خطوة إلى الأمام ، ونرجع أخرى إلى الوراء .

وهناك أكثر من ذلك ، هناك نظامان اقتصاديان ، يسودان فى الدولتين اللتين هما أكثر الدول قوة ، ومن ثم يظهران خلف المعارضات السياسية . فمناطق النفوذ ، وخطوط المواصلات هى إما أسواق وميادين للتصريف ، ومواد أولية ، وإما طريق تؤدى اليها جميعا . والمشاكل الدولية الكبرى — كتريستا ، والشرق الأدنى ، والصين ، وبخاصة ألمانيا — تبدو ظلال مظهرها الاقتصادى خلف مظهرها السياسى .

وما من أحد يجهل الصعوبات التى تصطدم بها مسألة التعويضات . كما أنه ما من أحد يجهل أن لهذه المسألة تأثيرا غالبا على اقتصاديات البلاد المنتصرة والمهزومة على السواء . فان الفحم والصناعات الثقيلة فى منطقة الروهر ، هى التى تسيطر على المسألة الألمانية ، كما تسيطر على المسألة الفرنسية ، ومن ثم ، يهمنا أن نستخلص من هذه المشاهدات ، بعض النتائج ، سواء فيما يختص بالإجراءات أو بالأهداف .

إن ما يهدف إليه الجميع ، هو السلم : السلم السياسى والسلم الاجتماعى . وهذا السلم الذى لا يقبل التجزئة الآن ، لا يمكن أن ينشأ عن اقتصاد مضطرب . ولذلك نرى من الضرورى قبل إقامة أنظمة سياسية ، العمل على تنظيم العالم اقتصاديا .

ونحن مقتنعون بأنه لو عنى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، لهيئة الأمم المتحدة ، بهذه المهمة ، لسهلت مهمة مجلس الأمن كثيرا .

ونعتقد أيضا ، أن كيان هيئة الأمم المتحدة ، ليس له فى الأحوال الحاضرة إلا قيمة ثانوية ، إذ بهم — قبل كل شىء — أن يتسنى تفهم جميع الرجال ، على هذه الأرض ، أنه يوجد عمل للجميع ، وأن فى وسع الجميع أن يعيشوا كما يليق ، فى أمن اجتماعى .

إننا بلا شك لا نجرى وراء الأوهام . فإن المسائل التى يتعين حلها ، والتى هى معقدة فى ذاتها ، يزداد حلها صعوبة باتساع مدى التدمير ، وشدة الاحتياجات ، واختلاف النظريات — شئنا أم أبينا — لا من حيث الحلول العملية فحسب ، بل من حيث المبادئ التى يراد أن تقوم الحلول على أساسها .

على انه يبدو لى أن الاتحاد البرلمانى الدولى يجب أن يولى دراسة هذه المسائل أكبر قسط من العناية ، بل و يعطيها الأولوية .

صحيح أننا سنتناقش فى الهجرة ونقل السكان ، وفى تعويضات الحرب ، وفى التعمير الدولى ؛ وصحيح كذلك أن هذه المسائل أدرجت على هذا النحو أو غيره ، فى جداول أعمال المؤتمرات السابقة ، إلا أنى أعطى الأولوية لحل هذه المسائل إزاء غيرها من المسائل القانونية ، أو الإنشائية أو التنظيمية . وفى الواقع يبدو لنا من العسير ، أن نرسم إطارا جامدا ، نجهل مادته ، وجملة ما يحويه فى المستقبل .

وإنى إزاء ما وصلت إليه الأمور ، أسائل نفسى عما إذا كان المعنى الذى تحمله صفة البرلمانى ، ليس هو أيضا فى طريقه إلى التحول . وفى الواقع لم يعد يكفينا أن نكون مشترعين ، أو واضعى دساتير فحسب ، بل على العكس ، يجب ألا نقنع بأن نكون متفرجين أو شهودا . ويجب أن نكون حقا البنائين لعالم جديد . أى يتعين أن نفهم الحياة نفسها ، لا من حيث مظهرها الثابت فحسب ، بل من حيث مظهرها المتحرك الذى هو جوهرها .

وإنى على يقين من أن البحث عن حلول يتطلب توجيها أدبيا . ولذلك نحيى بسرور إعلان حقوق الإنسان إعلانا جديدا . كما أننا نرى أنه لا يمكن إنشاء أى شىء تحت تأثير الإكراه ، وأن الخير الأعظم ، هو فى تحقيق السلام والأمن ، بجميع الرجال ذوى الإرادة الحسنة .

(تصفيق) .

مسيو رولان (بلجيكا) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

إنى أنتمى إلى وفد ، ربما هالتكم ضخامته من حيث عدد أعضائه . ولا شك أن بعض هذه الضخامة يفسر بما لجمال الآثار المصرية من سحر معلوم ، وبما للضيافة المصرية من شهرة خبرها فريق من أبناء وطنى منذ أكثر من خمسين سنة . ولكن هذه الضخامة تفسر على الخصوص بما نشعر به ، بعد سنين من العزلة والكبت ، من الرغبة فى استئناف الاتصال بممثلى برلمانات أخرى ، نكبت كبرلماننا — بالاحتلال الأجنبى .

لقد أشار مختلف الخطباء إلى أهمية هذا الاجتماع الأول لبرلمانات شعوب حرة ، تم انتخابها فى حرية . وأود أن أشترك بكلمة فى التحية التى وجهت إلى زملائنا من جميع البلاد ، الذين سقطوا فى ساحة الشرف ، سواء فى ميدان القتال أو فى المعتقلات ، كما أود أن أوجه تحية خاصة إلى أولئك الذين أسميهم الأنبياء السابقين ، والذين سقطوا دفاعا عن آرائهم قبل الحرب : إلى "ماتيوتى وإمندولا" النائبين الإيطاليين ، وبخاصة إلى نواب النمسا وألمانيا وأسبانيا ، الذين قدموا حياتهم ثمنا لإخلاصهم للحرية ، وكانوا كثرا .

(تصفيق) .

لقد اعترف فريق من زملائنا اعترافا كاملا بخطيئتهم فى هذا الصدد ، وأسفوا إما على الأنانيـــة ، أو على الحيطة البالغة التى جعلتنا مدى سنين نصم آذاننا عن الاستماع إلى شكاوى البلاد الأخرى .

على أنه لايكفى أن نبدى الأسف ، بل يتعين ألا نثابر على هذا الخطأ .

ولا يسعنا أن ننسى أن هناك ، على الأقل ، بلدا واحدا طعنت فيه الهيئات الحرة بالحراب . وقد علمنا بسرور أن فريقا من زملائنا الإسبانيين القدامى ، من أعضاء مجلس الكورتس ، طلبوا أن يسمح لهم بالانضمام إلينا فى خلال هذه الدورة . وإنى لأرجو أن يتسنى للمكتب تقديم تقرير يؤيد هذا الانضمام قبل نهاية الدورة .

سيداتى ، سادتى ، ذكر أن اتحادنا يهدف إلى غرضين ، وأن لنشاطه وجهين :

الأول : العمل على تقدمنا البرلمانية .

الثانى : اطراد التعاون الدولى .

أما عن الغرض الأول ، فلا يتسع الوقت للافاضة فيه . وأحيلكم إلى البيانات المفيدة التى تضمنها تقرير مسيو ليو بولدبواسيه . ولكنى سأقتصر على إبراز ماينطوى عليه هذا الغرض من دوص

فى التواضع ، لأننا ، إذ نتكلم عن تقدم نظمنا البرلمانية ، نعترف من ثم بما يعتورها من نقص . وقد بدا على فريق من زملائنا ، فى غمرة الفرح الذى شملهم لاستعادتهم حرية القول فى بلادهم ، أن الوهم يسيطر عليهم بعض الشىء ، فراحوا يقدمون بلادهم على أنها تعيش فى ظل نظام من الديمقراطية الحقة . ولكنى لست واثقا من أنه يوجد فى الدنيا نظام واحد من هـذا القبيل . فليست الديمقراطية كلمة أو نصا دستوريا فحسب ، وإنما هى الحكم المستند إلى موافقة المحكومين : موافقة إيجابيـة قائمة على الفهم والثقة عاملة تتجدد كل يوم ، لا موافقة تنم عن استسلام . وإذا فكرنا فيما يجب أن يكون عليه المثل الأعلى للديمقراطية ، وفيما يتطلبه ذلك ، فكم من بلد يستطيع الادعاء بأنه قد حقق بطريقة مرضية بعض الشىء ما يراه كل منا مثله الأعلى ؟

يتعين علينا قبل كل شىء أن نلاحظ أن الديمقراطية تتطلب أمورا لا تقبل المجادلة : هى حرية كاملة للصحافة ، وحرية كاملة لحق الاجتماع ، وحرية كاملة لحق معارضـة الحكومة . ولكن ذلك يتطلب أمورا أخرى ، كالتربية الوطنية وإعداد الناخبين إعدادا عظيما لتفهم أعمال ممثليهم ، والحكم عليها .

وفضلا عن ذلك ، يتعين ، للوصول إلى هذه المعرفة العقلية وإلى حرية الفكر التى يفرض استعمال الحقوق السياسية وجودها ، أن يتوافر للمواطن الأمن المـادى . ذلك بأن التجربة علمتنا — ويحضرنى فى هذا المقام كيف انتصرت النظم الفاشستية والنازية انتصارا هينا — مدى العبث فى الدعوة إلى حب الحرية السياسية ، حين تكون جماهير غفيرة من الشعب غارقة فى التعطل والشقاء ، لحرمانها مما عبر عنه الرئيس روزفلت أفصح تعبير ، بهذه الكلمات " التحرر من البؤس " .

وأخيرا يتطلب ذلك من ممثلى الشعب إخلاصا تاما وفعالا للشئون العامة ، واتصالا دائما بالناخبين لا الأمانة فحسب .

ولاشك أن ميدان العمل فى هـذا الصـدد فسيح أمام كل منا ، وذلك عن طريق تبادل الآراء والتجارب بيننا .

والآن أنتقل إلى الغرض الثانى ، أى إلى مسألة التعاون الدولى الذى لا بد منه فى مختلف ميادين العمل ، وبخاصة فى الميدان الاقتصادى ، لتتوافر فى كل بلد الأحوال الاقتصادية الأولى ، التى هى قوام الديمقراطية الحقة .

وأطالب بهذا فى نزع السلاح قبل كل شىء . وقد أوضحت ذلك منـذ سنتين فى مؤتمر سان فرنسسكو ، وقلت إن هذه المهمة هى الأولى التى يجب أن تضطلع بها الأمم المتحدة ، وإنه يتعين حلها فى وقت قصير جدا ، إذا أردنا أن لا يؤدى السباق فى التسلح إلى تسميم الجو ، وألا يقوم بين بعض الدول شعور من التحدى يجعل التعاون أمرا عسيرا .

إلا أن هذا الرأى لم يتبع إلا جزئيا . وأخشى أن تكون الحالة الحاضرة معبرة تعبيرا قاسيا عن المساوئ الخطيرة التى ترتبت على تأخير حل هذه المشكلة .

فلذلك أود ، خلال الدقائق القليلة الباقية ، أن أبحث المسألة التى أثارها كثيرون ، أعنى موقف اتحادنا من الأمم المتحدة التى لا يمكننا بحال ما تجاهلها ، إذ دعينا إلى التعاون المنظم مع الجمعية العامة للأمم المتحدة عن طريق إبداء الرأى .

ولقد جهد بعض الخطباء فى توصيتنا بأن نقف منها موقف التأييد المطلق ، ونتحاشى ما قد يشتم منه رائحة النقد .

إنى لأعترف عن طواعية بأنه ما من أمر يدعو إلى الاستياء ويبدو عقيما ، أكثر من أن نقيم أنفسنا بطريقة منتظمة رقباء على ما يجرى الآن فى نيو يورك ، وأن نلجأ إلى نوع من النقد المثابر المستمر . إلا أن هناك مدى بين هـذا الموقف السلبى وموقف الموافقة المطلقة . لهذا أتمنى الآن تمنيا حارا أن يحتفظ اتحادنا إزاء الأمم المتحدة باستقلال تام فى الحكم ، ليتسنى له أن يؤدى الخدمات التى نتنظرها منه .

إنى لا أحب الرجال الواقعيين لأنى شاهدت كثيرا من مظاهر الضعف تحت ستار الواقعية . ولكنى لا أعتقد أنى أستحق أن ينسب لى أنى رجل نظرى . ورغم تعلق بعمل عصبة الأمم ، لم تساورنى الأوهام فى شأن أفولها فى السنين الأخيرة ، ذلك الأفول الذى يدعو إلى الحسرة .

وقد ذكرنى مسيو بواسيه أنى حين توجهت فى مستهل سنة ١٩٣٩ لحضور اجتماع إحدى لجان الاتحاد ، ألقيت خطبة تأثر منها زملائى بسبب ما انطوت عليه من مرارة ، وما عبرت عنه من تشاؤم لا ينفذ إليه الأمل ، وقلت ما يمكن تلخيصه فى أن جميع مناقشاتنا أصبحت عقيمة ، لأن الوقت قد فات ، وأن الحرب وشيكة الوقوع ، وأنه لم يعد فى مقدورنا وقفها بإجراء اصلاحات مناسبة .

ووقعت الحرب فعلا فى سبتمبر ، ولم يشترك فيها ، أول الأمر ، إلا دول قليلة ، وراح الأمل يداعب غيرها ، ومنها بلجيكا ، بأنها تستطيع إذا التزمت الحيدة التامة أن تبقى بمنجاة من المحنة .

وفى أكتوبر سنة ١٩٣٩ ، بوصفى أستاذا للقانون الدولى ، انتزعت من عقول طلبتى هـذا الذى تخيلوه ، وقلت لهم فى هدوء ، إن العام الدراسى لن ينتهى حتى تكون بلجيكا مشتبكة فى الحرب ، لأن اجتماع أوسلو الذى اشتركا فيـه ، لم يكن إلا تجمعا لمخاوفنا ، ولم يكن لأى منا مزيد ما من الأمن ، وكان لا محيص فى هذه الأحوال ، بسبب ما رمانا به القدر الذى لا راد له من مركز جغرافى ، من الانسياق إلى المحنة ، شئنا أم أبينا ، وذلك للمرة الثانية فى مدى عشرين عاما .

على أنى لست اليوم متشائما إلى هذا الحد ، ولما يمض عامان على إلقاء السلاح . ولكن لا يسعنى أن أخفى أنه إن كانت الحرب ليست على الأبواب حقا ، لأنه ما من دولة تملك الموارد المادية اللازمة لشن حرب واسعة النطاق — فإن هيئة الأمم المتحدة لم تعطنا ، بالصورة التى تسير عليها ، الأمن الذى كنا نتوقعه منها ، ولم تحل دون قيام التوتر الدولى وازدياد خطورته .

إنى أعلم أنه قد يعتبر ضربا من العبث التفكير اليوم فى تعديل الميثاق . ولكنى أسألكم : من منا يستطيع ، بعد أن يبحث ما تدور حوله المناقشة فى نيويورك بحثا موضوعيا والنتائج التى يصلون إليها فى كل مسألة ، أن يتذرع إزاء هيئة الأمم المتحدة بالصبر والأناة اللذين كثيرا ما طلب التزامهما إزاء عصبة الأمم ، واللذين أديا تدريجيا إلى أفولها ؟

يقولون لنا : لا شك أن هيئة الأمم المتحدة ترتكب أخطاء، ولكنها كمحكمة تنشئ السوابق. فاعلم أيها الزميل العزيز باركلى ان ما يقلقنى هو أن هذه السوابق هى فى الغالب الأعم أقرب ما تكون إلى أخطاء غير معترف بها ، وأن طرق تطبيق الميثاق ليست فى أكثر من مسألة هى الطرق التى تخيلناها حين وضعنا نص الميثاق .

فأين هو العيب ؟ فى رأيى أن العيب ينحصر فيما نشاهده من أن بعض أعضاء هيئة الأمم المتحدة لا يبدون استعدادهم للنزول لأية سلطة دولية عن الحد الأدنى للسيادة التى لا غنى عنها، اذا أردنا أن تصبح هيئة دولية ذات قوة وسلطان .

انى أعلم علم اليقين أن فريقا من الأعضاء قد أساءوا بعض الشىء الى القضية التى أدافع عنها حين اقترحوا لها حلولا تنطوى على انشاء نظام اتحادى ، بل تحدثوا عن اقامة حكومة عالمية . وأرى أن عضو الشيوخ باركلى على حق فى قوله : ان الدول العظمى ليست وحدها على غير استعداد لتسليم قيادها الى رجال أيا كانوا ليقيموا حكومة عالمية ذات اختصاص واسع غير محدد ، بل إن معظم الدول لتوجد فى هذه الحالة .

ومن جهة أخرى ، إن زميلى الدنمركى فريش كان على حق إذ قال : إنه من غير المعقول أن تقبل الدول العظمى أن يقف منها فريق من الدول الصغرى موقف المعارضة ، نتيجة لتفاهم بينها بحيث تكون أغلبية . ولكن لا مراء فى أن هذه المعارضة لا يصح أن تؤدى حتما إلى استعمال حق النقض (الفيتو) .

ولذلك فإن اتحادنا البرلمانى قد وضع نظاما مختلفا للاقتراع ، يتمتع بمقتضاه زملاؤنا الأمريكيون مثلا بعدد من الأصوات غير الذى يتمتع به ممثلو برلمان لوكسمبرج . ومثل هذا الإصلاح يخفف من المساوئ المشار إليها . ثم إنه من الممكن التفكير فى وضع نظام آخر للاقتراع ، يقوم على أساس غير عدد السكان .

وربما كان التفكير منذ اليوم فى تعديل الميثاق على هذا الوضع سابقا لأوانه ، وإن كنت أعتقد أنه واقع لا محالة يوما ما ، ومن حقنا أن نفكر فيه وأن نعد العدة له .

على أن هناك أمرين ، يتعين أن نحتم مراعاتهما الآن ، ولا ينطويان على أى تعديل للميثاق . الأول ، وله طابع معنوى ، هو أن تشعر كل دولة من الدول التى تذهب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أو إلى مجلس الأمن بمسئوليتها إزاء العالم وإزاء التاريخ . لقد أشاروا هنا إلى التكتل ، وهو أمر بارز فى هيئة الأمم المتحدة .

لقد تحدثوا كثيرا عن التكتل بالسوء ، حتى إنه ما من دولة تعترف بأنها منضمة إلى كتلة ، وغاية ما تعترف به هو انضمامها إلى شعب إقليمية . لكننى ، إذ أستمع إلى بعض الخطباء ، يخيل إلى أنه بينما يمتدح البعض " الشعب الإقليمية " يصب الآخرون اللعنة على الكل ، ولو أن كلا الفريقين يميل إلى القول بوجوب إطلاق اسم "شعبة إقليمية" على كل اتفاق تنضم اليه دولهم ، واسم " كتلة " على كل اتفاق تبقى دولهم غريبة عنه .

أما أنا فأرى رأيا آخر ، هو أنه يوجد التكتل حين يندمج بلد ما فى سياسة بلد آخر اندماجا يجعله تابعا طيعا له فى جميع المواقف ، أيا تكن العقيدة التى يتعين على مندوبيه أن يكونوها عن حقيقة موقف من المواقف بعد دراسة الوثائق .

(تصفيق) .

إن بلادى لعلى استعداد للدخول فى مواثيق إقليمية بشأن جميع المسائل أيا تكن . وأعتقد أن زملائى من أعضاء الوفد البلجيكى يوافقوننى على هذا الرأى . ولدينا غير واحد من هذه المواثيق الإقليمية ، دون أن نطلق عليها هذه التسمية ، ودون أن يكون فى نيتنا مطلقا أن ندفع بها إلى حد النظام الاتحادى ، خلافا لما يفكر فيه مسيو بيزيه .

إننا مرتاحون إلى النتائج التى وصلنا اليها باتحادنا مع دوقية لوكسمبورج اقتصاديا ، ونأمل ، نحن وزملاؤنا الهولنديون ، أن نحصل على مزايا مماثلة من وراء اتحادنا اقتصاديا بالبلاد المنخفضة . لكن هناك شيئا واحدا لن نعمله ، هو أن نعقد مع بلد ما ميثاقا سياسيا يكون من شأنه أن يلزمنا بأن نتلقى فى نيويورك أو غيرها أوامر بشأن الطريقة التى يجب أن نقترع بها على مسألة معينة أو على النتيجة التى وصلت إليها لجنة من لجان التحقيق أيا تكن عقيدتنا .

(تصفيق) .

فالشرط الأول إذن هو أن يتوافر نوع من الوطنية الدولية ، تكون جزءا من التربية الوطنية التى نرغب فى نشرها .

أما الشرط الثانى ، فهو أنه إذا قدر لمجلس الأمن أن يظل مقيدا بحق النقض بما يترتب عليه من نتائج خطيرة ، فلا يغيبن عن بالنا أنه إلى جانب مجلس الأمن ، تقوم وسائل أخرى لتسوية المنازعات ، كالالتجاء إلى القضاء والتحكيم . وقد قيل لنا إنهما غير ملائمين لأسباب سياسية .

وإنى لأحذركم ، فمنذ ثلاث سنين وقع شر كثير من جراء هذه التفرقة المزعومة . فاذا أريد تفسير معاهدة أو تحقيق واقعة ، فليس هناك ، أيا تكن المصالح التى تدخل فى النزاع ، طريقان ؛ وإنما طريق واحد هو الالتجاء إلى هيئة تكون بعيدة عن التحيز مستقلة عن طرفى النزاع ، والرضوخ لقرارها .

لقد عاود فريق من الدول الالتجاء إلى الطريق التقليدى الذى كان اتحادنا يوصى به ، ألا وهو طريق التحكيم الدولى . وقد وقع بعض الدول الميثاق الاختيارى الخاص بمحكمة العدل الدولية الدائمة الذى يضفى على محكمة العدل الدولية بعض الاختصاصات الملزمة .

وأعتقد يقينا أننا لا نذهب بعيدا أو نخالف روح الميثاق ، ولا سيما فى أمر هو من صميم تقاليد الاتحاد البرلمانى الدولى ، إذا ما طلبنا من مجلس الأمن — فى الأحوال التى لا يصل فيها إلى اتفاق بشأن مسألة يدور عليها خلاف سياسى ، لرفض إحدى الدول العظمى قبول النتيجة التى وافقت عليها إحدى لجان التحقيق — أن يتاح على الأقل لذلك المجلس أن ينفض يده من المسألة ، ويوصى الأطراف بالالتجاء الى هيئة دولية لا يشوبها الضعف والعجز اللذان يعتبر حق النقض مظهرا لهما ، أعنى إلى محكمة العدل الدولية .

(تصفيق) .

هذا هو الذى أردت ابداءه فى شأن الوسائل التى يؤدى بها اتحادنا مهمته على خير وجه فى الظروف الحالية .

والخلاصة ، إنى أرى أن فى إستطاعتنا أن نؤدى خدمات عظيمة لقضية السلم العزيزة علينا ، وأنه يتعين علينا أن نؤديها فى أتم حرص وأكمل استقلال ، دون أن نتذرع بمزيد من الصبر والاحتمال فى شأن ما تشهدنا عليه هيئة الأمم المتحدة غالبا من ألوان التنازل والتسوية .

(تصفيق) .

السكرتير العام — مازال هناك خطباء كثيرون طلبوا الكلام فى المناقشة العامة . ولذلك رجا الرئيس منى أن أقترح عليكم عقد جلسة غير عادية يوم الجمعة عقب الرجوع من الرحلة النيلية . وستقوم السيارات بإحضار المندوبين إلى هنا حوالى الساعة الخامسة حيث يمكننا الاجتماع ساعة أو ساعتين ليتسنى لجميع الخطباء المقيدة أسماؤهم أن يتكلموا .

(موافقة) .

السيد أركان العبادى (العراق) — أرانى مضطرا فى هذه الظروف أن أجعل خطابى قصيرا كل القصر . ولن أشير إلى ما قاله الخطباء السابقون . كما أننى لن أناقش المسائل العامة المختلفة. بل سأقصر حديثى على بعض الملاحظات المقتضبة .

فبالنيابة عن رئيس وفدنا وعن زملائنا و بالأصالة عن نفسى ، أحب أولا أن أعبر عن شكرنا للقطر الشقيق مصر ، كما أحب أن أعبر للهيئة البرلمانية المصرية عن إمتناننا لحفاوتهم بنا ، وما غمرونا به من كرم الضيافة .

وأود أيضا أن أشكر صاحب السعادة الدكتور هيكل باشا رئيس الشعبة المصرية البرلمانية الدولية على دعوته لنا لحضور هذا المؤتمر . فقد رحبنا بهذه الفرصة التى أتاحت لنا سبيل التعرف على هذا الجمع من الأعضاء المبرزين .

ويسرنا أن نساهم فى كل أعمال هذه الهيئة وواجباتها ، وأن نعمل مع زملائنا من أعضاء الشعوب الأخرى فى سبيل الصالح العام .

وإنى لأنتهز هذه الفرصة لأبين لكم فى إيجاز كيف أن شعب العراق كان — منذ نشأة الدولة الديموقراطية عندنا — يتوق إلى مناسبة يستطيع فيها أن يعلن ، لشعوب العالم الديموقراطية الممثلة فى جمع عظيم كهذا ، المبادىء الأساسية التى يدير العراق بمقتضاها دفته السياسية .

فالعراق كدولة ناشئة تأسست بعد الحرب العالمية الأولى ، حاول جهده أن يحصل على حريته واستقلاله . فاستمسك دائما بمثله الأعلى فى الحرية ، وسعى لتحقيقه فى كل الظروف . ونحن نؤمن بالأسلوب الديموقراطى فى الحياة إيمانا كاملا .

غير أن القلائل الذين يعرفون تاريخنا ونضالنا المستمر فى سبيل حرية أشمل وأوسع ، يعلمون أن الديموقراطية لها جانبان ، فنحن نقدر الديموقراطية كأسلوب للعمل فى الجانبين الوطنى والدولى.

ومن هنا كنا نتوق إلى أن نفى بتعهداتنا فى محيط الجانب الدولى . وقد كنا أعضاء فى عصبة الأمم ، والتحقنا بهيئة الأمم المتحدة ، واشتركنا فى وضع الميثاق .

وعلى ذلك نحن نرغب فى التعاون مع كل الشعوب الأخرى لبناء عالم أصلح من هذا العالم على أساس الاستفادة من هيئة الأمم المتحدة ، وإعلاء شأنها .

ونحن نأمل فى الختام أن نضم جهودنا إلى جهود الشعوب الأخرى ، حتى نتمكن من أن نمنح العالم هذه الجائزة الثمينة التى أصبحت عاملا من العوامل الأساسية لحفظ كيانه ، وأعنى بها السلم المقام على دعامة من العدالة .

وفى هذا الشطر من العالم لا يمكننا أن نركز اهتمامنا فى المشاكل العويصة التى تواجهنا وتواجه الشعوب الشقيقة من أعضاء جامعة الدول العربية .

والواقع أن الدول التى تتكون منها الجامعة العربية، وهى مصر ولبنان وفلسطين واليمن والعراق، تبنى سياستها على المبادىء التى نحاول أن نبسطها لكم : وأعنى بها الديموقراطية والتعاون الدولى . فنحن نعتقد أن هذه المبادىء ستؤدى إلى حل سلمى عادل لمشاكلنا . وقد وحدت الشعوب العربية عن طريق الجامعة العربية ، كل جهودها لبلوغ هذا الهدف .

(تصفيق) .

السيد عدنان الاتاسى (سوريا) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

إن الشعبة السورية لسعيدة بأن تشترك لأول مرة فى أعمال مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى . ولذا تود أن تعرب لزميلاتها المحترمة عن إخلاصها العميق لفكرة التعاون الدولى التى كان الاتحاد البرلمانى الدولى من أبرز مظاهرها . وإنا لموقنون أن التقارب بين الشعوب لا يمكن أن يجد تعبيرا أفضل من اجتماع ممثليها فى مؤتمراته ، حيث يستطيعون التشاور بثقة متبادلة ، بعيدا عن التحيز فى كافة المشاكل التى تهمهم .

إن بلادنا هى بطبيعتها ديموقراطية بمؤسساتها وعاداتها ، وتستند سياستها إلى تعزيز أسس الديموقراطية فى أنحاء العالم ، والسير بها إلى النصر النهائى .

ولذا فإنا مهتمون اهتماما خاصا بألا تقوض الأفكار المعادية للديمقراطية — بوسائلها وآرائها — فى البلاد العربية أركان الآراء الحديثة للديموقراطية الدولية ، وخاصة حق الشعوب فى أن تعيش حرة مستمتعة بسيادتها فى أراضيها .

والبلاد العربية هى بلاد العالم التى لم تشك فيها الأقليات اليهودية البتة من أى اضطهاد . وإنا لنقف منها نفس الموقف الودى الذى وقفه أجدادنا خلال العصور والدهور .

وإنا لنعتبر أن للمسألة الفلسطينية — أو بعبارة أفضل للمسألة اليهودية — وجهين متميزين . فمن جهة كونها مسألة دولية ، فنحن نميل — مع كافة دول الأرض — إلى السعى بحثا عن حل عادل لهذه المشكلة . بيد أننا لا نسلم — وهذا هو الوجه الثانى للمسألة — بأن علينا أن ندفع ثمن كافة خطايا هتلر ، وذلك على أرض عربية . ويبدو من المتناقض أن يكون سكان الأراضى المقدسة

الشعب الوحيد فى العالم الذى لا يصح له أن يتمتع بمبادئ الحرية والاستقلال ، بل يجب على العكس من ذلك أن يختفى ، كوحدة سياسية تتمتع بالسيادة والاستقلال ، وذلك لمنفعة أناس وفدوا من كافة أقطار العالم تحت ستار اضطهادهم فى هاتيك البلدان .

ولذا لم تصل الديموقراطية بعد — وذلك بعد القضاء على الفاشية — إلى أن تكفل لهؤلاء التعساء العيش العادى فى بلادهم الأصلية . فلماذا يجب أن يضحى بلد واحد بكيانه ، ليوفر على الآخرين المتاعب والمشاق ؟

إن ما يهز مشاعرنا فى هذا الصدد ليس عاطفة التضامن مع إخوتنا فى فلسطين ، وإنما هى عاطفة أمننا وسلامتنا . ولكن لما كنا مقتنعين كل الاقتناع بحقوقنا ، وحقوق شعب فلسطين العربى ، فإننا نسعى إلى إنقاذ السلام فى هذا الجزء من العالم بروح الإدراك والعدالة الدولية .

وأكون قد قصرت فى ايضاح الحالة السياسية فى الشرق الأدنى إذا لم أؤكد مرة أخرى التضامن التام بين البلاد العربية فى كافة المشاكل التى تهمها مباشرة ، ومنها مشكلتان هما مسألتا الساعة :

الأولى المسألة المصرية ، والثانية المسألة الفلسطينية التى تكلمت عنها الآن .

وكذلك إن لم أبرز تلك القواعد السليمة التى أسست عليها جامعة الدول العربية ، وهى الآن وستظل دوما أداة للسلام فى الشرق الأوسط ، وأداة عاملة بتوافق تام مع هيئة الأمم المتحدة .

(تصفيق) .

(رفعت الجلسة الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء) .

جلسة صباح الأربعاء ٩ من أبريل سنة ١٩٤٧

افتتحت الجلسة الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا ، برياسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المؤتمر .

المسألة الثالثة من جدول الأعمال

الهجرة ونقل السكان

المستر هولمبك (السويد) المقرر — لقد عالجت اللجنة الاقتصادية والمالية مسألة الهجرة ونقل السكان . وفى أواخر أيام شهر أغسطس من العام الماضى ، أثناء اجتماع سان موريتز ، وجد أعضاء اللجنة أنه من الضرورى أن تنقسم اللجنة قسمين ، عالج أحدهما مسألة الهجرة ونقل السكان . وتشمل مسألة الهجرة كذلك مسألة اللاجئين ، ولهذا وجب أن نبحث هذه المسألة أيضا .

وقد وافقت هـذه اللجنة الفرعية فى آخر الأمر بالإجماع على مشروع قرار حاز أيضا موافقة اللجنة الأصلية على عرضه على هيئة المؤتمر . وبناء على قرار سبق أن صدر فى سان موريتز ، عقد اجتماع جديد فى باريس فى أوائل يناير لمناقشة مسألة الهجرة ونقل السكان على ضوء الحوادث التى حدثت فى الفترة التى سبقت انعقاد مؤتمر باريس ، ولعمل التوصيات النهائية التى تقدم إلى مؤتمر القاهرة .

ولكن وجد الأعضاء فى أثناء هـذا الاجتماع أنه لم تجد حوادث ذات بال ، منذ اجتماع أغسطس سنة ١٩٤٦ ، من شأنها أن تحتم إجراء تعديلات فى مشروع القرار الذى سبق أن اتخذ فى سان موريتز .

وسأذكر لكم الآن شيئا عن مشروع القرار السالف الذكر . لقد تابعت مناقشات سان موريتز باهتمام بالغ ، وكلنا ندرك تماما أن مسألة الهجرة واللاجئين ونقل السكان هى مسألة شائكة جدا . ولقد أظهرت مداولات سان موريتز الصعوبات فى هذه المسألة بشكل ظاهر ، فهناك دول تريد أن تتخلص من أقلية قد هددت الحياة القومية فيها قبل الحرب أو إبانها ، وتلك هى حالة تشيكوسلوفاكيا التى تسعى الآن جاهدة كى تتخلص من الألمان .

وهناك خطاب شيق ألقاه أحد مندوبى تشيكوسلوفا كيا أوضح فيه كيف أن الحكومة هناك تحاول أن تعقد صلة بين طردها الألمان ، وبين المبادئ الانسانية . وتوجد دول أخرى تحاول أن تتخلص من اللاجئين الذين وفدوا عليها ، كما هى الحال فى النمسا التى تشعر بمرارة من جراء وجود خمسمائة ألف لاجئ يعيشون داخل بلادها الضيقة .

وهذه هى حالة الدانمارك أيضا . فلقد شاهدت الدانمارك مئات الألوف من اللاجئين الألمان يتوافدون للاقامة فى مناطقها الجنوبية حيث يخلق وجودهم مشكلة خطيرة فى المستقبل . وذلك فضلا عن مائتى ألف من الألمان أرسلتهم ألمانيا إلى الدانمارك إبان الحرب ، وما زالوا يقيمون بها .

وأمامنا المسألة اليهودية الخطيرة . فهناك مئات الآلاف من اليهود يريدون أن يبارحوا الدول التى يقيمون بها الآن والتى ذاقوا فيها مرارة الاضطهاد ، وجلهم تقريبا يبغون الذهاب إلى فلسطين ، ونحن ندرك مع ذلك الصعاب الخطيرة التى تحف باطراد تدفق اليهود على فلسطين .

ولقد ألقى معالى عبد المجيد ابراهيم صالح باشا فى سان موريتز خطابا حاز إعجابنا . فتكلم باسم مندوبى مصر وأبان وجهة نظر العرب فى هذه المسألة .

ومما يميز مشروع قرار سان موريتز أنه ينص على أن مسألة الهجرة ونقل السكان هى مسألة دولية ، ويجب أن تحل بوسائل دولية . ولهذا يحتم مشروع القرار هذا موافقة كل من تعنيهم مسألة نقل السكان .

ولقد ذكر هذا المشروع فى وضوح أنه فيما يختص بالهجرة يجب ألا يكون هناك تمييز خاص للأجناس ، ولا للأديان . ويمتاز مشروع قرار سان موريتز كذلك بأنه يؤكد وجهة النظر الإنسانية ، إذ أوضح هذا المشروع أنه من غير المرغوب فيه أن يرغم مواطنو أية أمة على ترك وطنهم . وأما بالقياس الى تشيكوسلوفا كيا ، فان هذا المشروع قد استثنى أى حركة فى نقل السكان تجرى وفق اتفاقات دولية .

ولقد ذكرت اللجنة فى مشروع القرار سالف الذكر ، أنه من المرغوب فيه أن توصى هيئة الأمم المتحدة الحكومات الممثلة بها بأنه يجب عليها تيسير دخول اللاجئين إلى أراضيها فى حدود الطاقة المعقولة .

والهدف الذى ترمى اليه هذه التوصيات هو ضم مهاجرى كل دولة إلى الجماعة التى تأويهم حتى يؤلفوا جميعا جسما واحدا يحيا حياة قومية واحدة .

فالأمم لا ترحب باللاجئين والمشردين الذين يزحون اليها وقد عضهم الفقر وحفت بمستقبلهم الظلمة الحالكة .

وترى اللجنة أن من أنجع الوسائل، لمساعدة اللاجئين أو المشردين غير المتزوجين ، أن يدربوا تدريبا فنيا على أعمال المهن الصناعية والزراعية ، حتى يتاح لهم أن يساهموا فى الحياة الاقتصادية للدولة المضيفة . ونحن نرى أن هـذا المران سيكون له أهمية خاصة فى حل المشكلة اليهودية ، فدول أمريكا الجنوبيـة ودول أخرى ترحب بالصانع المـاهر الذى يلجأ إليها .

ولقد ذكر لورد مارلى، أحد المندوبين الإنجليز فى سان موريتز ، حقائق مهمة خاصة بمران اللاجئين على الحرف المختلفة ، نالت موافقة الكثرة العظمى منا .

وفى مشروع القرار السالف الذكر أمور أخرى ، منها أننا وافقنا على النتائج التى وصلت إليها لجنة بحث شئون اللاجئين، التى انعقدت فى لندن فى أبريل ومايو ويونيه سنة ١٩٤٦ ، ولا أظن أن هناك ما يوجب الكلام عن هذه النتائج الآن .

ولقد كانت أنظارنا متجهة إلى سيليزيا الجنوبية، حينما نصصنا فى مشروع القرار على أنه من المرغوب فيه أن يكون أول ما نهتم له هو مسألة نقل جماعات اللاجئين من المناطق المتاخمة للحدود، حيث يسبب وجودهم مشكلة على جانب كبير من الخطورة .

ومن أهم المسائل التى عرض لها مشروع القرار أيضا مسألة عائلات المشردين . فكثيرا ما نجد الآن زوجا يعيش فى دولة ، بينما تعيش زوجته وأطفاله فى دولة أخرى . فيجب أن نسعى جهدنا لتضم شمل هذه العائلات التى انفرط عقدها .

وبهذه الكلمات أود أن أضع قرارات سان موريتز أمامكم .

وسأختتم خطابى بالتعبير عن بالغ سرورنا لأن الهيئة الدوليـة الجديدة لبحث مسألة اللاجئين ستبدأ عملها فى اليوم الأول من يوليه ، ولقد عقدت الهيئة اجتماعا تمهيديا فى فبراير المـاضى تحت رياسة المسيو بونسوه السفير الفرنسى السابق، وإن مئات الآلاف، وربمـا الملايين، من الأنفس تأمل أن تمد لها الهيئة الجديدة يد المساعدة .

(تصفيق) .

الرئيس — قد تنازل الوفد النمسوى عن إلقاء كلمته نظرا لكثرة الخطباء ، واقتصر على إيداع مذكرة مقدمة من المسيو لودفيج ستثبت فى الكتاب الذى سيصدر عن هذا المؤتمر .

(يراجع الملحق) .

السيد فاضل أحمد أيكاس (تركيا) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ، زملائى الأعزاء ،

أشار سلفى المحترم ، إلى أن هـذه ليست بالمرة الأولى التى أحيط بهـا الاتحاد البرلمانى الدولى علما بمشكلة الهجرة . فقد سبق للوفد التركى فى مناسبات عديدة أن اشترك فى مناقشات كانت أحيانا تبدو حادة ، دارت حول هذا الموضوع . ولذا فنحن نرى من واجبنا المحبب العودة بذاكرة هيئتكم الموقرة إلى الوراء قليلا .

فغداة مؤتمر مدريد بينما كان زميلنا المحترم المسيو ميلوناس وزير الاقتصاد القومى فى اليونان — بوصفته مقررا — يدافع عن مشكلة نقـل السكان ، كان الوفد التركى يسمح لنفسـه بأن يدلى ببعض ملاحظات كانت إذ ذاك موضع الاهتمام الشديد والإصغاء السمح من قبـل مجلسنا . وقف هذا المجلس إلى جانبنا ، وأجل مناقشة هذه المسألة بالذات ، كما شكل لجنة فرعية خاصة لهذا الغرض كان لى شرف الاشتراك فى أعمالها فى بودابست . وإن الملاحظات التى أبحنا لنفسنا عرضها إذ ذاك على مسامع زملائنا كانت على جانب كبير من البساطة ، وكانت تلك الملاحظات مما برونه الحوادث الدامية التى دهمت العالم بعد ذلك . وقد قلنا إذ ذاك :

(١) إن العالم بأسره كان على حال من الحساسية المتوترة ، وعدم الاطمئنان السياسى الحاد .

(٢) إن شهوة الاستعمار التى لا شبع لهـا ما زالت مستخفية تحت ستار المزاعم الإنسانية والسلمية الكاذبة .

وبذا نصل إلى هـذه النتيجة وهى أنه فى ظروف قلقة كهذه قد يكون من سبق الحوادث ، ومن عدم التبصر ، إثارة مسائل السكان لما لها من صفة التشعب والتعقيد . ذلك بأنها تتصل باعتبارات متعلقة بالسيادة وتشابك المصالح . ومما لا شك فيه أن وجهة نظرنا لن تحول البتة دون أن نراعى — فى صدق — كافة الأسباب النظرية التى يدعيها بعض علماء الاقتصاد فى موضوع هجرة السكان . بيد أن هدفنا انحصر أولا وقبل كل شىء فى تحديد طبيعة الظروف التى كانت تحيط بنا ، والتى كانت تبدو لنا غير ملائمة لإيجاد حلول تنطوى على التسرع ، لمشكلة تعددت نواحيها وتضاربت .

ومن العبث أن نعيد رسم صورة ، وإن مقتضبة ، لسنى الحرب .

بيد أنه خلال اجتماعنا فى كوپنهاجن ، فوجئنا مفاجأة كبرى ؛ إذ لاحظنا أن مشكلة السكان كانت لا تزال مدرجة فى جدول أعمال اللجنة الاقتصادية ، وأبدى الوفد التركى اذ ذاك وجهة نظره من جديد ، فى صدد البيان البديع الذى ألقاه فى هذا الشأن زميلنا وصديقنا المسيو لامبوت ،

ذلك البيان الذى قصر على التساؤل عن الوسائل التى يمكن بواسطتها التفكير فى نقل السكان على نطاق واسع ، فى وقت لا تكاد تكفى وسائل النقل لسد حاجات سكان أوروبا الماسة ، حيث لا تسود أية طمأنينة ، ولا أى سلام فى النفوس ولا فى العقول ، وكان يبدو لنا هذا الأمر منطويا على شىء من المغالاة وقليل من الجدية .

ونشعر اليوم بالسرور والغبطة ، إذ نلاحظ أن مسألة هجرة الجماعات قد عرضت على هيئتكم الموقرة فى وقت أسعد طالعا ، مقترنة بمشروع قرار يفضل سابقه باتزانه ومعقوليته .

وإنا لنحرص على أن نشير مع ذلك الى العبارة الآتية من المذكرة المختصة بهذه المسألة ، والتى وزعها من قبل سعادة رئيسنا الدكتور محمد حسين هيكل باشا :

"أما فيما يختص بانضمام حكومات يهمها الأمر — كما قال الرئيس الجليل لمجلس الشيوخ المصرى — فانه ينطوى ، فى الواقع ، على نظرية مترتبة على مبدأ احترام سيادة كل دولة من الدول . وإن أعمال الاتحاد فى هذا الشأن لم يفتها البتة الإشارة إلى الأهمية الرئيسية لهذا الشرط" .

ونظرا لظهور شىء من سوء الفهم والإدراك نشأ عن إغفال هذا الشرط الرئيسى فإنى أقترح أن يذكر ذلك صراحة فى المشروع الحالى للقرار .

(تصفيق) .

المستر ر. ر. ستوكس (بريطانيا العظمى) — نظرا لضيق الوقت المسموح به لى ، سأقتصر فى إبداء ملاحظاتى على مسألة المشردين فى حالتها الراهنة . ولكن لا يسعنى إلا أن أبدى ملاحظة عامة على الهجرة . ويخيل لى أنى أعبر عن وجهة نظر الطبقات المفكرة فى العالم ، حينما أقرر أنه من المرغوب فيه أن يكون العالم بأسره مشاعا بين ساكنيه من البشر . ولكن تحقيق هذه الرغبة مازال بعيد الاحتمال ، كما قرر الشيخ المحترم باركلى أمس ، أثناء المناقشة فى إمكان تحقيق مشروع الحكومة الاتحادية العالمية .

ومع ذلك نرجو أن يحين الوقت الذى يتاح لنا فيه أن يخالط بعضنا بعضا دون مشقة ولا حرج . فمما لا شك فيه أنه كلما عقدنا أواصر القربى بيننا ، كلما عاد علينا هذا بالخير العميم . وأنا أشارك مستر بيشن فيما ذهب إليه من أمل ، هو أن اليوم الذى يمكننا فيه أن نشترى تذكرة سفر من محطة فكتوريا إلى أى جهة نشاء الذهاب إليها فى العالم قد لا يكون بعيدا ، فدعونا نأمل أن يتحقق هذا قريبا !

وسأعالج الآن مسألة المشردين ، وأرجو أن تفسحوا لى صدوركم حتى أرسم لكم الصورة كما أراها . فقد زرت بنفسى معسكرات كثيرة للمشردين الذين يبلغ عددهم فى أوربا ، حسب تسجيلهم فى المعسكرات ، مليونا من الأنفس . ولو أنه لا يوجد سجل للمشردين الذين يعيشون خارج هذه المعسكرات ، لكنه من المحتمل أن يبلغوا مليونا آخر ، فيكون المجموع مليونين . ويوجد

فى هيئتنا هذه نواب لشعوب يبلغ تعداد أفرادها حوالى ألف مليون نسمة . وعلى هذا فمن المؤكد أننا نستطيع أن نحل مشكلة مليونى مشرد فيما بيننا ، وباسم الإنسانية التى نقدسها يجب أن نفكر فى حل ناجع سريع .

من هم هؤلاء المشردون ؟

سأقسمهم باختصار إلى خمس فئات :

الأولى : هناك قوم فروا من ديارهم ، حين اجتاحت الحرب بلادهم ، وهم يعيشون الآن ، فى بلاد غريبة عنهم ، وقد سدت أمامهم السبل ، ولا يرغب فى وجودهم إنسان . ولأسباب هم أدرى بها ، ولا داعى لذكرها الآن لا يريد هؤلاء اللاجئون أن يعودوا الى البلاد التى ولدوا تحت سمائها .

والثانية : تشمل أناسا انتزعهم هتلر من بلادهم قسرا ، وأرغمهم على العمل فى بلاد أخرى . ولقد رجع بعض هؤلاء الى أوطانهم ، ولكن كثيرا منهم ظل كما هو ، ومنهم من لا يبغون العودة الى أوطانهم . ولقد طمأنت حكومتى هؤلاء المشردين ، مع استثناء بسيط ، أنهم لن يرغموا على العودة الى أوطانهم ، وسيهيأ لهم وطن جديد يعيشون فيه أحرارا آمنين .

والثالثة : وهم الأقلية ، وأعنى بهم اليهود .

ومسألة اليهود من حيث علاقتهم بفلسطين لا تدخل فى نطاق الموضوع الذى نناقشه الآن ، ومع ذلك فمن المستحيل أن نتجاهل هذه الأقلية اليهودية كلية ، إذا ما عرضنا لظروف المشردين . وإن الأقلية اليهودية التى تعيش فى معسكرات المشردين ، لا تزيد على خمسة عشر فى المائة من مجموعهم . وأود أن أقول هذا لأعضاء هذا المؤتمر ، وخاصة لأصدقائى الأمريكيين ، وأرجو ألا يسيئوا فهم قصدى هنا .

أريد أن أذكر أنه يجب ألا نخلط بين المسألة اليهودية فى أوربا ، وبين المسألة الفلسطينية . فليس العرب بمسئولين عن اليهود المضطهدين فى أوربا ، ولكن المسئول عن ذلك دول أوروبا الغربية ، إذ يجب أن نفتح أبوابنا أمامهم ، ونسمح لهم بالدخول آمنين مطمئنين ، أما فلسطين فلا تحل لنا هذه المشكلة .

والرابعة : هى التى أشار اليها الخطباء السابقون ، وهم الألمان المشردون . وإنى أعلم مقدار ما يقاسيه زملائى من الدانماركيين وغيرهم ، الذين يشعرون بقلق من هذه الناحية . وسيعود بالطبع هؤلاء الألمان إلى ألمانيا فى النهاية ، وهذه المسائل بعينها تعرض الآن على بساط البحث فى موسكو . وفى رأيى أنه لا حل لمسألة سكان ألمانيا إلا إذا أجرى تعديل لحدودها

الشرقية، وسيتم هذا: إما وفقا لتسوية خاصة، و إما بالتجاء هؤلاء السكان الى القوة فى المستقبل. ونحن، كبرلمانيين، نود لو أنها تمت بالوسيلة الأولى.

والخامسة: هى فئة بعض الأفراد من الأقليات، الذين يراد إبعادهم عن أقاليم هى فى نظرهم الأقاليم التى ولدوا بها.

و إنى شخصيا أحد هؤلاء المعارضين لاتفاقات يالتا و پوتسدام، فى هذا الشأن. ولكنى أقول، وأنا جاد جدا فيما أقول، للحكومات صاحبة الشأن: إنه مهما كانت الأقليات التى يراد ترحيلها من منطقة إلى أخرى، فباسم الانسانية التى تجمع بيننا أرجو ألا تتكرر الظروف الشائنة، التى صاحبت نقل المشردين من الشرق إلى الغرب، تلك الظروف التى شاهدناها فى ديسمبر الماضى، والتى يجب أن نضع حدا لها.

وستنتهى هيئة الأمم المتحدة للمساعدة والتعمير من عملها فى يونيه من هذا العام، فيما يختص بالمشردين.

ولقد بذلت جهود لإنشاء هيئة لمساعدة اللاجئين، وساهمت فى إنشاء هذه الهيئة اثنتا عشرة دولة، ويجب أن تنضم إليها ثلاث دول أخرى على الأقل، حتى يكون لعملها أثر محسوس.

و إنا لنرغب أن يتاح لمثل هذه الهيئة الوجود؛ فهذه مسألة إنسانية لا تحتمل التراخى ولا الإبطاء. ولقد قيل إن كثيرا من هؤلاء المشردين غير مرغوب فيهم. و إنى أنفى هذا فى قوة، فلقد زرت معسكراتهم ووجدتهم بوجه عام أناسا مهذبين، يشرف كل أمة أن يكونوا من بنيها. ويجب ألا نألو جهدا فى حثهم على العودة إلى أوطانهم، ولو أن هذا من الصعوبة بمكان.

وقيل أيضا إن كثيرا من هؤلاء الناس مجرمو حرب، ولست متأكدا من أنى أعرف حق المعرفة مدلول هذا اللفظ، ولكنى أرى أنه من الخطورة أن نسلم — ولو لحظة بسيطة — بالمبدأ القائل إن مجرم الحرب، هو ذلك المناوئ للسياسة الجارية الآن فى دولة ما.

وفى عصرنا المادى هذا، نجد أن الرحمة والرأفة بعيدتان عن قلوبنا، وأمامنا الآن مشكلة إنسانية على جانب عظيم من الأهمية، يجب أن نعالجها بأنفسنا.

يستطيع كل منا، إذا عاد إلى وطنه، أن يحث أمته على العمل الناجع السريع. وهذه المسألة تخص أقل من خمس الواحد فى المائة من مجموع الشعوب التى نمثلها هنا، وليس من العسير على هذه الشعوب أن تضم إليها هذه الفئة التى ستعود عليها بأجل الفوائد وأعظمها. ولنذكر جميعا تلك العظة الدينية التى ألقيت يوما ما فى مكان لا يبعد كثيرا عن مصر، وحضت

الناس على أن يعيشوا حياة خيرا لهم وأبقى ، وأن يعملوا بتلك العظة النافعة : "طوبى للرحماء فإنهم يرحمون" . ولنذكر أن الرحمة معناها العمل ، وأن العمل هو كل ما نبغى حتى تستقيم الأمور . (تصفيق).

جفرى بطرس غالى بك (مصر) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

إن مشروع القرار المعروض عليكم ، ليحتوى على بعض فقرات ليست غريبة علىّ . ففى اجتماعات الهيئات البرلمانية الدولية فى كوبنهاجن ، التى عقدت فى شهر إبريل سنة ١٩٤٦ ، كلفت بأن أقدم لمجلس الهيئات البرلمانية الدولية تقريرا أوليا عن هجرة الجماعات . وقد نوقش هذا التقرير ، إبان اجتماعات سان موريتز ، فى شهر أغسطس الماضى ، وجاء عقب ما انتهى إليه هذا التقرير من نتائج ، ذكر التوصيات الآتية فى مشروع القرار الذى دعينا اليوم إلى البحث فيه.

فالمطلوب من المؤتمر :

" أن يصر على أنه فيما يتعلق بهجرة الجماعات ، لا يصح أن يحدث أى تمييز ، استنادا إلى أسس جنسية أو دينية .

وأن يحصل على موافقة جميع الأطراف التى يعنيها الأمر على هذه الهجرة .

وأن تهدف هـذه التوصيات الموضحة أعلاه إلى إدماج المهاجرين فى البلدان التى آوتهم ، والملاءمة بينهم وبين نظم الحياة القومية فى هذه البلدان".

وإنى لآمل ، سيداتى وسادتى ، لا أن يوافق المشتركون فى هذا المؤتمر على هذه التوصيات فحسب ، بل أن يسهروا على تطبيقها تطبيقا دقيقا . على أن فرصة تطبيق هـذه المبادئ ستتاح قريبا للأمم المنضمة الى هيئة الأمم المتحدة التى ستعرض عليها قضية فلسطين دون إبطاء .

إن فلسطين لبلد مناخم لمصر ، ويتكلم أهلوها نفس اللغة التى نتكلمها ، وأغلبية أهلها على دين أغلبية أهل بلادنا ، وليس فيما يمسها عن قريب أو بعيد مايدعونا الى عدم المبالاة والاكتراث

وليس فى نيتى أن أشرع فى بيان تاريخ المسألة الفلسطينية وتطورها السياسى ، وقد اطلعتم فى الصحف الأجنبية على الوقائع ، كما تصورها الدعاية الصهيونية ، تلك الدعاية القوية المقتدرة . وليس لدى قضية العرب مثل هذه الوسائل ، بيد أن بيدها دليلا واحدا فيه الكفاية والغناء .

إن شعب فلسطين العربى يكتفى بأن يقول إلى شعوب العالم الأخرى : عاملونى كما ينتظر كل منكم أن يعامل فى داره .

وإن الإقليم لهو ملك الشعب الذى يقطنه .

وفى عام ١٩٢٢ كان عدد سكان فلسطين ٧٥٠ ألف نسمة ، منهم ٥٩٠,٠٠٠ مسلم و ٨٣,٠٠٠ يهودى عدا ٧١,٠٠٠ مسيحى ، أى أن عدد اليهود كان تسع عدد السكان ، فى حين أنه فى عام ١٩٣٢ بلغ عدد سكانها ١,٠٥٢,٠٠٠ نسمة ، منهم ٧٧١,٠٠٠ مسلم و ١٨٠,٠٠٠ يهودى بخلاف ٩٠,٠٠٠ مسيحى ، أى إنه بعد مرور خمسة عشر عاما على تصريح بلفور ، كانت فلسطين تتكون من سكان يهود بنسبة السدس ، بينما كانت خمسة الأسداس الباقية من غير اليهود .

المستر ر . ر . ستوكس (بريطانيا العظمى) — أريد أن أثير نقطة خاصة بالنظام ، وأود أن أعرف رأيك ، ياسيدى الرئيس ، فى هذا الشأن .

إن المسألة الفلسطينية هى قيد البحث الآن فى مكان آخر . ولقد حاولت فى كلامى هذا الصباح أن أشير إلى أن إدخال هذه المسألة فى نقاشنا الحالى ، خروج به عن الوضع الصحيح . ولست أرغب فى تقييد حرية المناقشة هنا ، وإنما يرى البعض منا أن هذا ليس المكان المناسب فى جدول أعمالنا لإثارة هذه المسألة .

الشيخ المحترم أوين بروستر (الولايات المتحدة الأمريكية) — إنى أوافق الزميل البريطانى فيما ذهب اليه ، و إن استمرار مناقشتنا لهذه المسألة سيسبب لنا ارتباكا شديدا .

الرئيس — إنى أعرض المسألة على الهيئة .

المستر هولمبك (السويد) — أريد أن أقول إنه لا فى كوبنهاجن ، ولا فى سان موريتز قد خلطنا المسألة اليهودية بمشكلة فلسطين .

چفرى بطرس غالى بك (مصر) — إن مشكلة الهجرة الفلسطينية لهى أبرز مثل ينطبق على المسألة التى نحن بصدد بحثها .

الرئيس — هل ترغبون أن يتناول المجلس مسألة فلسطين أو يدعها جانبا ؟

الدكتور عبد المجيد عباس (العراق) — إذا كانت هيئة الاتحاد هيئة ديموقراطية حقا ، فيجب أن يتاح الكلام عنها .

المسيو منجوز (فرنسا) — باسم الوفد الفرنسى، أود الإدلاء بالملاحظة التالية : إنى لأعتقد فى الواقع أن القرار المعروض عليكم بعنوان " الهجرة ونقل السكان " يشمل المسألة اليهودية ، أو بالأحرى المسألة الفلسطينية . بيد أنى أعتقد أن بحث هذه المسألة على التو ينطوى على طريقة سيئة. ولهذا أقترح إذا اتجهت الرغبة إلى تناول هاتين النقطتين، مادمنا فى الواقع هيئة ديموقراطية، مما يستتبع أن تكون حرية القول تامة غير منقوصة — أن نبدأ بإحالة المسألة على اللجنة ، ويمكن أن تجرى مناقشة محدودة أمامها ، وعندئذ قد نصل إلى الاتفاق فيما بيننا كما حدث فى اجتماع سان موريتز .

(تصفيق) .

السيد نجيب الصائغ (العراق) — يقول العضو البريطانى : إن المسألة المعروضة أمامنا ، ليست مسألة فلسطين ، ولكن مسألة الهجرة . ومع هذا فإن مسألة المشردين لها دخل كبير فى مسألة فلسطين . لذلك لا يمكننا أن نتجنب الخوض فى مسألة فلسطين التى ليست إلا جانبا من المسألة العامة للهجرة .

الشيخ المحترم و . باركلى (الولايات المتحدة الأمريكية) — هناك شىء من اللبس حول المسألة التى سندعى للتصويت عليها . فهل لنا أن نحددها تحديدا واضحا ، حتى نفهمها حق الفهم ؟

الرئيس — سنطرح المسألة للتصويت ، لكى نبين هل نحيلها على اللجنة قبل مناقشتها فى اجتماع الهيئة بأكملها ؟

الأستاذ على السيد أيوب (مصر) — إذا كان لنا أن نناقش هذه المسألة ، فيجب أن تتم مناقشتنا بالنزاهة ، وإلا فلا جدوى منها . ويبدو لى أنها مسألة تتطلب النظر . فنحن بصدد مشكلة لها أهمية حيوية للإنسانية ، ومن هذه الناحية ، يجب أن نعالج موضوع فلسطين . ويلوح لى أن ليس هناك مايبرر شطب هذه المسألة من جدول الأعمال وإحالتها إلى لجنة خاصة فالمسألة بحذافيرها ، يجب أن تعرض على بساط البحث .

الشيخ المحترم باركلى (الولايات المتحدة الأمريكية) — إن النقطة التى أثارها العضو البريطانى خاصته بالنظام هى : هل يصح لنا أن ندخل فى مناقشة مسألة فلسطين خاصة . ولقد تساءل الرئيس — على ما فهمت — هل يحيل هذه المسألة على المؤتمر ليصدر فيها قرارا بدلا من استناده إلى اللائحة ؟ ومن الواضح ، أن المسألة الفلسطينية لم تدرج فى مشروع القرار المعروض أمامنا ، وأشك فيما إذا كان من المناسب أن ندرجها . فلقد أحيلت هذه المسألة على هيئة الأمم المتحدة ، وهذه الهيئة على وشك أن تعقد الجمعية العامة فى مايو ، لإجراء أبحاث تمهيدية .

وستحال هذه الأبحاث على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى سبتمبر . فلهذا ، ولأن هذه المسألة معروضة بالذات على هيئة الأمم المتحدة ، فضلا عن أنه لا توجد أية إشارة للمسألة الفلسطينية فى مشروع القرار الذى نحن بصدده — لكل هذا يبدو لى أنه يجدر بنا ألا نتمادى فى مناقشة هذه المسألة بالذات . فاذا حق لنا هذا فقد يحق أن نذكر اسم أية دولة أخرى ونفتى بوجوب إدراجها ضمن مشروع قرارنا .

فليست المسألة فى نظرى مسألة حرية الكلام وإنما هى : هل من سداد الرأى أن نأخذ على عاتقنا هنا أن نناقش مسألة خاصة لن نتمكن من أن نصدر فيها قرارا حاسما ، ومن ثم لا يصح إقحامها فى نطاق مشروع القرار الذى نحن بصدده الآن ؟ لهذا يلوح لى أن النقطة الخاصة بالنظام التى أثارها المندوب البريطانى هى نقطة وجيهة ويجب الأخذ بها .

السيد نجيب الصايغ (العراق) — نحن نعلم أن مسألة فلسطين قد أحيلت على هيئة الأمم المتحدة ، كما ندرك أن موضوع بحثنا هذا الصباح هو الهجرة لا فلسطين . بيد أنه إذا كانت مسألة الهجرة تمس حقا مسألة فلسطين ، فما الذى يمنع من مناقشتها إلى هذا المدى فقط ؟ أعتقد أنه من أصالة الرأى أن نناقش هذه المسألة .

وربما كان لمداولاتنا أثرها المفيد فى صياغة القرار الذى ستتخذه هيئة الأمم المتحدة فى النهاية .

وإذا كان السماح لنا بمناقشة مسألة فلسطين ، سيضفى على مناقشاتنا حرية أكثر ، إذن فلنناقشها .

المستر ر . ر . ستوكس (بريطانيا العظمى) — أود أن أضيف إلى ملاحظتى الخاصة بالنظام ، أنى لا أعترض على التحدث عن فلسطين كمثل يضرب ، والواقع أنى شخصيا أشرت إلى فلسطين فى خطابى . وليس فى القرار المعروض أمامنا ما يبرر بحث مسألة فلسطين فى ذاتها ، ولذلك وجب ألا تجرى مناقشة عامة حول فلسطين وإنما يكتفى بالإشارة إليها كمثل يوضح ما نهدف إليه .

السكرتير العام — أود أن أذكر المجلس بالمادة الثالثة عشرة من لائحة المؤتمرات ، إذ إن تلاوتها قد تضع حدا لهذا النقاش :

المادة ١٣ (٢) - لا تجرى مناقشة أو تصويت على مشروعات القرارات أو الاقتراحات غير الواردة فى جدول الأعمال ، إلا إذا أقر المؤتمر بحثها ، وأجاز المناقشة فيها ، وذلك بأغلبية ثلثى الأصوات ، وبعد سماع رأى مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى وبيان مقدمى الاقتراحات (المادة التاسعة من النظام الأساسى) .

ولذا فلا يصح لهذا المؤتمر أن يناقش المسألة الفلسطينية قبل سماع رأى مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى ، هـذا أولا . وثانيا — إن الأمر يتعلق بقرار اتخذه مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى على أثر الانتهاء من أعماله عقب الحرب الماضية ، وهو :

" إن مجلس الاتحاد البرلمانى ، بعـد إحاطته بطلبات عدة قدمت للمكتب لحمل الاتحاد البرلمانى الدولى ، أو هيئاته المركزية ، على إجراء عمل من الأعمال فى المسائل السياسـية الراهنة التى تختلف عليها الدول — يقرر أن من المبادئ الأساسية للاتحاد ، التى لم يحد عنهـا بحال من الأحوال ، ألا يتخذ موقفا معينا إزاء أى نزاع ذى صفة سياسية " .

و إن الاتحاد البرلمانى الدولى — مجلسه وهيئة مكتبه على السواء — يجب فى نظر المجلس أن يلتزم على الدوام هـذه الخطة ، وأن يقتصر إزاء المشاكل الدولية على أن يلفت النظر عامة ، إلى واجب الدول فى الرجوع دائمـا أبدا إلى الاجراءات القضائية ، والودية ، لتسوية الخلافات التى تفرق بينها .

فمن حق المجلس أن يقرر ما إذا كانت المشكلة الفلسطينية ستعرض على بساط البحث ، كما يتعين على الأعضاء الذين تعطى لهم الكلمة ألا يثيروا المسائل التى من شأنها إحداث نزاع داخل المجلس . فهناك من جانب قرار واجب التنفيذ ، ومن الجانب الآخر نصيحة تمليها الحكمة . و إن الأستاذ غالى بك بعد الاستماع إلى النصوص التى أشرت إليها الآن يبدى استعداده للاقتصار على بعض الملاحظات دون أن يطلب وضع المسألة الفلسطينية فى جدول الأعمال بصفة رسمية .

جفرى بطرس غالى بك (مصر) — إن المسألة المعروضة على بساط البحث ، والتى سيقترع عليها مؤتمرنا ليست مسألة فلسطين خاصة ، و إنمـا هو ما ورد فى مشروع القرار المعروض أمامنا . و إذا كانت مسألة فلسطين لم يبت — بعد — فيما إذا كانت تدخل فى نطاق مسألة الهجرة ونقل السكان ، أو لا تدخل ، و إذا كان كلامى فى مسألة فلسطين بالذات يحدث حرجا — فأنا على استعداد لأن أترك مكانى للمتكلم التالى .

مسيو كاسيماتس (اليونان) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

إن مسألة الهجرة لمسألة قديمة قدم المدنية ، بيد أنها مسألة قديمة من حيث إنها كانت موضع البحث فى مؤتمرات دولية مختلفة .

و إنى لأذكر أنى اشتركت بنفسى فى بحث هذه المسألة غداة المؤتمر البلقانى ، ثم فى الدورة السادسة والثلاثين من مؤتمر العمل الدولى .

بيد أن لهذا الأمر وجهتين مختلفتين، وفقا للزمان، وتبعا للظروف. فله أحيانا وجهته السياسية وحينا وجهته الاقتصادية . وإنى لأرى، فى نص القرار المقترح علينا ، أن الوجهة السياسية هى الغالبة اليوم ، وهى بعينها التى حملت زميلنا مندوب تركيا على أن يقترح أن تنحى جانبا مسألة السكان .

أما فيما يختص بى فإنى سأبحث هذه المسألة من الجانب الاقتصادى البحت ؛ إذ ان المسائل العنصرية أو السياسية ، المتصلة بمشكلة هجرة الجماعات وانتقال السكان ، ستنقضى يوما ما ؛ بينما المشكلة الاقتصادية وهى الأساسية ستواجهنا دوما ، لأنها تخص الحالة الاجتماعية لشعوب العالم أجمع .

وفى العالم شعب مختلفة من العاملين ، وفى بعض البلدان توجد زيادة فى الرجال تفوق الحاجة اليهم كعاملين لا كرعايا ، يقابلها نقص فى بعضها الآخر ؛ وتواجه بلدان أخرى هذه المشكلة ، وتدور محادثات بين مختلف البلدان لعلاج هذا الموقف . وإن التفكير فى وجوب قصر مشكلة هجرة الجماعات على ناحيتها الاقتصادية ، ليحدونى إلى أن أرى من المناسب قبول القرار المقترح علينا، مع إضافة فقرة سابعة الى الفصل "ج" يكون نصها كالآتى :

٧ — يأمل المؤتمر أن تتهيأ الأحوال الدولية المواتية لإعادة توزيع العاملين فى مختلف البلدان بمقتضى اتفاقات إقامة تعقد فيما بينها ، وذلك لدفع ضرر التعطل عن العمل ، وتلافى الأزمة الاقتصادية التى سوف تهدد العالم بعد إعادة السلام إلى نصابه آخر الأمر .

ويبدو لى أنه لا يمكن إجبار الدول المختلفة ، بل الإشارة عليها بسلوك الطريق الذى يجب أن يتبع لمواجهة مشكلة العاملين فى العالم ، وذلك لدفع الأزمة الاقتصادية ، التى أوقن بانها سوف تهدد العالم بعد إعادة السلام إلى نصابه . ويجدر أن يقترح عليها عقد اتفاقات منفصلة وأخرى ثنائية تسمح بتسوية تنقل العاملين فى مختلف البلدان التى ينتمون إليها وإقامتهم ، ومن شأن هذا الاقتراح التقدم بمسألة هجرة السكان ، تلك المسألة التى لن تحل حلا نهائيا بالسرعة التى يمكن أن نأملها .

(تصفيق)

مسيو برسيكو (إيطاليا) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى :

إنى أحمل هنا إلى الدول الكبرى المنتصرة فى الحرب، التى قلبت العالم بأسره رأسا على عقب، الكلمة المتواضعة التى تشف عن الألم والأسى لشعب ألقت به الحوادث فى خضم هاوية لا قرار لها من الباساء والآلام (وهو شعب إيطاليا) الذى جرو سيق رغما عن إرادته الحازمة إلى أشد النكبات هولا . لقد جرت بلادى إلى جرف الهاوية ، وخرب كثير من مدنها الكبيرة الجميلة

ودك كثير من العمائر الفخمة من أسسها ، وهدمت طرق مواصلاتها ، وأبنيتها الصناعية الكبرى. هذه هى الخاتمة المروعة لزهو ركب رأس رجل واحد لم يستطع أن يكبح جماح نفسه ، وحماقة صـــدرت عنه ، فاعتدى بذلك على شـعور شعب بأسره ، وظل يقبض على ناصيته فى وحشية ، وبلا شفقة ، خلال سنين عديدة فى ظل دكتاتورية مرهقة .

ومع ذلك ، فالشعب الإيطالى لا ييأس البتة . ومع أن كاهله أثقـل بمعاهدة صلح يشعر بأنه لا يستحقها ، لكنه ما زال محتفظا بالثقة فى روح العـدالة والإدراك عند حلفائه الطبيعيين الذين لم يخنهم الشعب الإيطالى الحقيق البتة ، ولم يحاربهم أو ينكرهم ، وظلت روحه حرة صافية فوق الغمار . وإن كافة قواه الداخليـة ، التى لم يتطرق اليهـا الوهن ولم تكسر شوكتها ، لتتطلع فى قوة لا تقهر إلى عودة الديمقراطية سريعا ، ليتسنى له أن يشارك الأمم الأخرى فى بناء صرح السلام العالمى من جديد .

نعم ، لقـد انقضت أجيال عديدة ، منذ عاد إلى بولونيا من منفاه عالم قانونى جليل ، لا أدرى أكان هو اكورسيوس أم مارتان ، وقد أصابته المحن دون أن تنال منه — عاد إلى متابعة دروسه بالجامعة فكان يحب أن يبدأ الدرس بالعبارة الآتية : " فلنعد من جديد "

والان وقـد انقضت الفاشية التى كادت تلقينا فى أحضان الوحشية الشوهاء ، ونحن مجتمعون هنا فى هـذا البلد المضياف العظيم لوصل ما انقطع من أعمالنا ولكى نعلن قبل كل شىء غلبة القانون على القوة ، وبخاصة ثقتنا فى أبدية الأقدار ورسالة الحرية — نود كذلك أن نستأنف أعمالنـا بترديد نفس الكلمات " فلنعد من جديد " وقـد عدنا إلى مكانتنا بين الدول الحرة الديمقراطية ، وفى أحضان الأسرة الكبيرة أسرة الأمم الحرة الديمقراطية ، واضعين نصب أعيننا ، مثلنا العليا فى السلام والعدالة .

زملائى المحترمين — تعلمون أنه طبقا للقرارات التى اتخذتها الدول الكبرى بإجماع الآراء فى مؤتمر سان فرنسسكو ، يجب أن تكون إرادة الأغلبية الساحقة لسكان قطر من الأقطار ، ظلوا طويلا مقيمين فى هذا البلد ، هى الوحيدة التى تقرر — فى أوسع أشكال الحرية الديموقراطية — أن يتبع هؤلاء السكان أمة من الأمم دون غيرها .

وهذا مبدأ نقبله دون تحفظ ، وذلك لكى نجنب الأقوام السيئى الطالع ما يترتب على الهجرة الاضطرارية من عواقب وخيمة ، وذلك فى عصر التقدم والحرية الديمقراطية .

ولكن فى نفس الوقت نرغب أن نلفت أنظار هذا الجمع ، إلى مشكلة تهم إيطاليا عن كثب ، وهى مشكلة هجرة الأقوام التى تقطن أقاليم تم التنازل عنها إلى دولة أخرى بمقتضى معاهدة الصلح ، هجرة أقرب ما تكون إلى الهجرة الاختيارية .

فكيف السبيل إلى تلافى هـذه الحالة التى تبعث الحزن العميق والشجن فى النفوس ؟ إنى لأعتقد أنه من الممكن إنشاء "جزر جنسية" ، تستطيع أن تواصل جماعات مكتظة من السكان الإقامة فيها ، محتفظة بعاداتها ونظم حياتها وقوانينها ولهجاتها ، ومع ذلك تتبع دولة غير التى كانوا تابعين لها بمقتضى جنسيتهم . وفى هذا مظهر يلفت النظر لحق الأقليات الجنسية فى الحياة ، هذا الحق المعترف به من الجميع .

ومع ذلك يجدر أن ينظر فى سن قانون يعترف به دوليا ، يمنح هذه الأقليات " حق العودة " إلى أوطانها .

سيداتى ، سادتى ،

إنى لأسمح لنفسى هنا أن أعرض المشكلة ، ولا أدعى البتة حلها . وعلى كل حال، فلم يعرض لنا الأمر بهذا الاتساع وتلك الخطورة إلا بعد الحرب العالمية الثانية .

وإنى لأعتقد أنى لم ألفت عبثا نظر زملائى الممتازين لهذه المشكلة .

(تصفيق) .

السكرتير المساعد — أودع الوفد اليونانى تعديلا دافع عنه المسيو كاسيماتس ، ولهذه المناسبة يذكر المكتب أنه يجب تقديم كافة التعديلات إلى الرياسة كتابة .

وما زال أمامنا ستة خطباء قد سجلوا أسماءهم من قبل بينما الوقت محـدد . وإذا رغبت وفود اخرى تقديم تعديلات ، فالمرجو منها ايداعها بسرعة وكتابة ، حتى يمكن ترجمتها آخر الأمر ؛ إذ لن يتسنى النظر فى التعديلات المقدمة بعد فوات الوقت .

مسيو زولكيفسكى (بولونيا) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى :

أود أن أصرح ، فيما يختص بمشروع القرار الخـاص بمشكلة الهجرة ، أن الوفد البولونى ليس براض كل الرضا عن نص المشروع . وإن بولونيا لتحرص كل الحرص على إيجاد حل ناجز نافذ يتناول المشكلة من أساسها ؛ تلك المشكلة التى يجب أن تحل عن طريق الاتفاقات الثنائية بين البلاد التى يتبعها المبعدون ، والبلاد التى تأويهم .

ولقد قمنا بتجارب بشأن الألمـان الذين ظلمونا واضطهدونا . ومن الضرورى تسوية هـذه المسألة لكفالة الطمأنينة الدولية ، وتعمير الخرائب التى تراكمت من جراء العسف النـازى . وسيمتنع الوفد البولونى عن الاقتراع .

مسيو جوريسكو (رومانيا) : — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى :

إن الوفد الرومانى لدى المؤتمر البرلمانى الدولى السادس والثلاثين ، بعد النظر فى مشروع القرار الخاص بالهجرة ونقل السكان — وهو المشروع المقدم من المسيو مويلر وزير الخارجية السابق — ليتشرف بأن يقدم للمؤتمر الملاحظات الآتية :

(أولا) إن الوفد البرلمانى الرومانى يوافق على النتائج الواردة فى الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من الجزء الأول " حرف ا " — وهى الفقرات التى نص فيها على ما يأتى :

(ا) إن الهجرة ونقل السكان تنطوى على مشكلة ذات صبغة دولية يجب أن تحل دوليا .

(ب) فيما يختص بالهجرة لا يمكن إجراء أى تفريق على أسس جنسية أو دينية .

(ج) يجب الحصول على موافقة كافة من يهمهم أمر هذا النقل .

ولكن الوفد البرلمانى الرومانى يعتقد أنه لا يمكنه أن يوافق على النتيجة الواردة فى الفقرة الأولى من الجزء الأول " رقم ١ " ، وهى النتيجة التى وصلت إليها اللجنة الخاصة باللاجئين والمشردين التى عقدت فى لندن تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة من ٨ أبريل إلى أول يونيه سنة ١٩٤٦

وفى الواقع إذا كان إنشاء هيئة دولية للمهاجرين مما يوافق عليه الجميع مبدئيا ، فليس الأمر كذلك فيما يتعلق بمشروع لائحة هذه الهيئة ، كما يتضح من الجلسات التى عقدت فى لندن ، وكما وافق عليه المجلس الاقتصادى الاجتماعى لهيئة الأمم المتحدة يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، والجمعية العامة نفسها يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦

وتنحصر النقطة الحساسة فى تعريف المهاجر ، إذ أثار هذا التعريف مناقشات طويلة . ويرى الوفد البرلمانى الرومانى أن هذا التعريف يجب أن يشمل من وجهة نظر الهيئة الدولية للمهاجرين الفئتين الآتيتين :

(ا) الأشخاص الذين اضطروا إلى هجرة بلادهم الأصلية بسبب آرائهم الديموقراطية .

(ب) الأشخاص الذين أبعدوا نتيجة لتدخل القوات الهتلرية أو الفاشية المسلحة .

ويجب أن لا يشمل التعريف ، بحال ما ، الأشخاص الذين أعانوا قوات العدو ، ولو عن اضطرار أو بدوافع إنسانية . كما يجب ألا يشمل الأشخاص الذين بارحوا البلاد مع جيوش الاحتلال بمحض رغبتهم .

ولا يصح أن تتلقى هاتان الفئتان عونا من هيئة اللاجئين الدولية ، وإلا كنا متعارضين مع النصوص الصريحة لمعاهدات الصلح ، كالنصوص الواردة فى المادتين ٥ و ٦ من معاهدة الصلح المعقودة مع رومانيا .

وإن الوفد البرلمانى الدولى ، ليسمح لنفسه تطبيقا لما سلف ، بأن يذكر أعضاء المؤتمر بأنه لا يمكن إسداء أية معونة من قبل الهيئة الدولية للاجئين إلى أفراد القوات الرومانية المحاربة مع الأعداء ، وهى التى أخضعت البلاد للمصالح الهتلرية والموجودة الآن فى ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، بل على العكس يجب إعادة هؤلاء الأشخاص إلى رومانيا ليحاكموا ، وينزل بهم العقاب عند الاقتضاء وفقا للقوانين .

(ثانيا) أما فيما يختص بالنتيجة الواردة فى الجزء الثانى (حرف "ب") من مشروع القرار ، فان الوفد البرلمانى الرومانى مع موافقته عليها ، ليسمح لنفسه بأن يوجه نظر المؤتمر إلى حالة خاصة تمس رومانيا ، ألا وهى هذا الجزء من السكان السكسونيين ، والسوابيين الذين هجروا أراضى رومانيا فى الفترة ما بين ١٩٤٠ و ١٩٤٤ ، لكى يستوطنوا جهات شتى من ألمانيا والنمسا أو حكومة بولونيا .

ولما كان هؤلاء السكان قد هجروا الأراضى الرومانية دون أى ضغط من قبل الحكومة الرومانية ، فلا يصح أن يعودوا إلى ديارهم الأصلية . وإنا لنصرح بأننا لا نريدهم بعد ذلك ولن نستقبلهم فى بلادنا .

(ثالثا) أما عن الرغبات الواردة فى الفقرات من ١ الى ٦ من الجزء الأخير (حرف "ج") من مشروع القرار ، فان الوفد البرلمانى الرومانى ليعرب عن موافقته عليها مع التحفظ الصريح الآتى : وهو أنه فيما يتعلق بالفقرة "١" يرى الوفد أنه لا يمكن أن يطلب إلى رومانيا قبول مهاجرين آخرين زيادة عما قبلته ، وتلقت من أجله الشكر رسميا .

وفيما عدا هذه الملاحظات ، يسر الوفد البرلمانى الرومانى أن يعلن تقديره العظيم للنشاط الذى بدا فى نطاق هيئة الأمم المتحدة لاسعاف المشردين واللاجئين .

(تصفيق) .

مسيو رونس (بلجيكا) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

سأوجز فى بيان ملاحظاتى. ويبدو لى أن هناك نقصا باديا فى التوافق ، وفى المنطق فى ذلك الجزء حرف "ب" من مشروع القرار كما قدم لنا ، وهذه الفقرة "ب" تنص بالفعل على :

" أن المؤتمر يرى أن من المستنكر (يجب أن يقال غير المرغوب فيه) أن يرغم رعايا أى بلد من البلدان على مغادرة بلادهم بغير مشيئتهم " .

نحن متفقون بالطبع على هذا ، ثم يستطرد فيقول " مع استثناء تنقلات السكان المنظمة وفقا لاتفاقات دولية " .

سيداتى ، سادتى ،

إنى ألفت نظركم إلى أن الجزء حرف " ا " من نفس مشروع القرار تؤكد فى الفقرة الرابعة " أن المؤتمر يطلب موافقة كافة من يعنيهم أمر هذا النقل " .

و إنى ألفت نظركم كذلك إلى الفقرة رقم ٥ من الجزء حرف " ج " حيث نص على أن :

" المؤتمر يرى من المستحب أن يعود اللاجئون إلى بلادهم الأصلية ، فى حدود المستطاع ، ويرى وجوب تهيئة ظروف ملائمة صالحة لإجراء إعادتهم إلى بلادهم " .

ومرد ذلك إلى أنه فى مؤتمر سان موريتز قد تقررت مبادئ تنص على وجوب احترام الشخصية الإنسانية ، وعلى أنه لا يصح نقل السكان إلى بلدان أخرى على الرغم من إرادتهم .

وهذا ما أكد فى الجزء حرف " ب " من مشروع القرار. بيد أنه على أثر تدخل وقع فى سان موريتز ، أضيف قيد من شأنه أن يسمح بنقل السكان ضد إرادتهم إذا تقرر ذلك بمقتضى اتفاقات دولية .

ويبدو لى أنهم أرادوا هنا التوفيق بين الماء والنار ، ولذا فإنى أدعو المؤتمر إلى حذف القيد الوارد فى الجزء " ب " . ومازلنا مقتنعين بضرورة الإعلان من جانب المؤتمر أنه ليس من المرغوب فيه أن يجبر رعايا أية دولة من الدول على هجرة بلادهم ضد إرادتهم ، ولا نسلم بعد توكيد هذا المبدأ بأنه يمكن نقل هؤلاء السكان أنفسهم بمقتضى اتفاقات تعقد بين بلدين ، إذ أنه قد وضح فى سان موريتز أنه يجب أن يفهم الاتفاق الدولى على أنه اتفاق بين بلدين .

ومن ثم يكفى اتفاق بلدين ، لكى يمكن أن ينقل أشخاص ولدوا فى هذا البلد من آباء ولدوا فى نفس البلد ضد رغبتهم إلى بلدان أخرى .

وهل أنا فى حاجة إلى أن ألفت أنظاركم إلى مثل هذا الإجراء الذى تقشعر منه الإنسانية ؟ هذه قرارات قد تحطم أى إنسان ولد فى بلد ، ثم نما وترعرع فيه ونشأ به والداه . ولا يمكن أن ندرك كيف يمكن أن ينقل أشخاص كهؤلاء إلى بلدان أخرى ضد إرادتهم ، لا لسبب إلا لأن حكومات معينة قد قررت هذا . إنه لشىء مخيف ، وما هو إلا استمرار تلك المبادئ التى خلقها هتلر .

ولا بد من العودة — كما قيل فى أكثر من مناسبة خلال هذا المؤتمر — إلى احترام الانسان . فالشخصية الانسانية مقدسة يجب احترامها وحمايتها ، مادام الأشخاص يخضعون لقوانين البلاد التى يقيمون فيها .

ويجب أن تتاح لهؤلاء الأشخاص فرصة النهوض الحر غير المقيد فى ظل المؤسسات الوطنية . وواجب الحكومة أن تعمل على ترقية شؤون هؤلاء الجماعات . وإن تشجيع الاتجاه الذى يسمح بنقل الجماعات ضد إرادة الأفراد لينطوى على مجافاة لمبادئ الانسانية الأساسية ، تلك المبادئ التى هى شرف هيئتنا وفخارها .

(تصفيق) .

مسيو سيمتش (يوجوسلافيا) — ان الوفد اليوجوسلافى قد قدم من بلد ابتلى خلال الحرب بالاحتلال الذى ذهب ضحيته عدد كبير من الأهلين تعرضوا للتشريد الواسع النطاق فى شتى الأشكال . وإذا وضعنا هذه الحال موضع الاعتبار ، وكذلك ماحدث من تشريد الجماعات بالقوة القاهرة وعلى نطاق هائل ، ذلك التشريد الذى أجراه أعداء الأمم المتحدة فى كثير من البلدان خلال الحرب الأخيرة — لا يسعنا إلا أن نركز كل اهتمامنا فى هذا الوجه من أوجه مسألة الهجرة .

إن الحل العادل لهذه المشكلة لهو المهمة الأساسية التى يتعين مواجهتها ، سواء أكان من وجهة النظر الانسانية ومطالب الانسان ، أم من وجهة نظر تنظيم الحالة الاقتصادية بعد الحرب . واعتبارا لما سلف ، نجد أنفسنا مرغمين على الإدلاء فى هذا المقام ببعض ملاحظات خاصة بالقرار المقترح ، وهذا القرار أى المشروع الذى وزع على أعضاء الوفد يبرز فى المقام الأول مشكلة المشردين .

ولكنه يبدو أنه لا يعرض لنا المشكلة فى مجموعها .

وقد نوقشت هـذه المسألة خلال سلسلة من الاجتماعات التى عقدتها هيئات فرعية من هيئة الأمم المتحدة، ومنها جلستا الدورة الأولى للجمعية العامة . وإنا لنرى أنه من الضرورى أن ندخل فى الحسبان تلك الجهود التى بذلت فى سبيل الوصول إلى حل مرض للمشكلة .

وقد اشتركت وفود عديدة فى هذه الجهود ومنها مندوبو يوجوسلافيا .

ويبدو لى من خلال المناقشات أنه ليست هناك حكومة من الحكومات لم تبد رغبتها — من حيث المبدأ — فى الاشتراك فى المعونة التى يجب إسداؤها إلى ضحايا الاعتداء الفاشى التعساء .

ونود أن نعتقـد كذلك ، أنه لم يثر اعتراض ما ، بخصوص هـذه المسألة ، فى أى برلمان من البرلمانات نوقشت فيه ؛ إذ أن الصعوبات لم تبد فى الواقع ، إلا حينما وصل الأمر إلى معرفة لمن و بأى طريقة يجب إسداء هذه المعونة .

هذا فى الواقع أساس المسألة بالذات ؛ فالمشكل الخاص بأشخاص مشردين لا يمكن أن يحل إلا عن طريق توزيع المعونة ، وهـذا لا يمكن إجراؤه إلا من اللحظة التى يتضح فيها لمن يجب توزيع هذه المعونة ، وما تنطوى عليه هذه المعونة .

و إنا لابد واصلون إلى مسألة تعرف من نعنى بالأشخاص المشردين أى اللاجئين .

ونحن لا ننوى الدخول فى بحث مستفيض لتلك المشكلة، ولكن نرى من الضرورى أن نلفت النظر الى حقيقة هامة هى أن مايقال له : نقل الجماعات ، لم يجر خلال الاحتلال فحسب . فهناك ضرب من النقل قد حدث على أثر هزيمة ألمانيا ، اذ هرب خونة وعيون للعدو فى ذاك الوقت مع جيش الاحتلال .

فقد حدث — مثلا — أن وحدات عسكرية بأكملها ، قد هربت مع الجيش الألمانى، ذلك الجيش الذى حاربت هذه الوحدات فى صفوفه ، ضد جيوش تحرير الحلفاء . وسرعان ما اختلط هؤلاء الأعوان مع الأشخاص المشردين الموجودين فى المناطق الغربية من ألمانيا ، والنمسا ، وايطاليا ، واتصلوا بالأفراد ، وجماعات أسرى الحرب ، الذين حنثوا باليمين التى أقسموها ، ودخلوا فى خدمة العدو .

وبذا تكونت طائفة من المشردين تختلف كل الاختلاف عن المشردين الحقيقيين الذين تجب معونتهم .

ومجرد تشبيه ضحايا الاعتداء بأعوان الفاشيين، كاف وحده لتعقيد المشكلة التى نحن بصددها.

ومع ذلك فالموقف الذى واجهناه ، بعد انتهاء الحرب مباشرة ، كان أعسر حلا . فطائفة الأعوان المتخفين فى شتى صور التخفى ، قد نجحت فحسب ، فى القبض على زمام مناصب القيادة فى عدد كبير من المعسكرات ، لا فى زيادة عدد المشردين فى المعسكرات .

وقد ساعد هذا الموقف ، هؤلاء الأفراد على القيام بأعمال التخريب ونجح فى الحيلولة دون رجوع المشردين الى بلادهم .

أما فيما يتعلق بمسأله المشردين فى يوجوسلافيا على وجه الخصوص ، فإنا نرى من الضرورى أن نوجه نظر المؤتمر إلى هـذه الحقيقة ؛ وهى أن جماعات المتعاونين مع العدو ، الذين فروا من بلادنا قبيـل التحرير ، قد تآلفوا وكونوا إشرافا مركزيا يسيطر على الجزء الأكبر من معسكرات المشردين فى ألمـانيا ، والنمسا ، وإيطاليا . وإن عددا كبيرا من الوثائق والتصريحات الصادرة عن أشخـاص وفقوا إلى تحرير أنفسهم من الفزع السائد فى المعسكرات ، ليشهد بوضوح على طرق الخـداع ، والختل ، والعنف التى تستخدم فى سبيل الحيـلولة دون عودة تعساء إلى بلادهم ، هم ضحايا نحس الطالع ، أو عمل العدو المباشر ، وبذا ظلوا مبعدين عن وطنهم ، وليس هناك من سبب يعارض عودتهم إلى أرض الوطن .

هذا وقد أوقفت حكومتنا هيئة الأمم المتحدة — فى مناسبات عديدة — سـواء أكان ذلك عن طريق مندوبيها أم عن طريق النشرات الخاصة ، على جليـة الأمر فيما يتعلق بمعسكرات المشردين ، كما أنها لم تن عن تحذير الحكومات المختصة بالطرق العادية .

وغرضنا من طرح هـذه المشكلة الأساسية هنـا ، ينحصر فى توجيه النظر إلى أهمية توضيح الموقف والحال فى المعسكرات . وبذلك نتشىء الظروف الضرورية لمد يد المعونة الفعالة للمشردين .

وإننا مع إبداء أعمق التأثر بالمصير التعس المنكود الطالع ، الذى يلقاه عدد كبير من ضحـايا الفاشستية فى معسـكرات ألمـانيا والنمسا وإيطاليـا ، لنلح فى أنه يجب ألا نسمح باستمرار هـذه الظروف المحزنة — ظروف الحياة القاسية التى تحول دون توزيع المعونة فى المعسكرات ، كما أننا لا ينبغى أن نجيز استمرار حالة هى العائق الأساسى لتعاون عام ، يهدف إلى إيجاد حل لهذه المشكلة الكبرى المؤسفة التى هى تراث تعس ورثناه عن الهمجية الفاشية !

وفضلا عن دواعى الانسانية ، هنـاك دوافع سياسية ذات أهمية كبرى ، تفرض علينا بوصفنا ممثلين لمجالس بلادنا النيابية ومدافعين عن التعاون الدولى ، المساهمة بنصيب فى محو آثار تلك الحالة السائدة فى معسكرات المشردين ، فقـد أصبحت مباءات للتيارات الخطرة التى تهدد بتعكير صفو العلاقات الدولية .

ومما يزيد هذه الحال سوءا ، أنه فى مركز دائرة النشاط التى تظهر فيها هذه التيارات ، يوجد افراد ، كان يجب من زمن طويل ، أن يسلموا إلى البلاد التى مارسوا فيها نشاطهم الغادر الخائن ، فى خدمة المحتل الغاصب .

هذه الحالة ، التى تهدد بتعكير صفو العلاقات الحسنة بين الأمم ، مما تناولته بالبحث الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة . وفى الفصل الخاص بالمبادئ العامة لدستور الهيئة الدولية للاجئين ، الذى تمت الموافقة عليه فى نيويورك ، فى ديسمبر الماضى ، نقرأ الجملة الآتية :

" إن الهيئة — فى ممارسة اختصاصاتها — يجب أن تسعى ، لكى لاتعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم " .

ويقوم الدليل على أن هذه الظروف التى تكلمنا عنها هنا كانت ، حقا ، موضع تفكير ، من النص الذى يلى هذه الجملة ، والذى يشير إلى إقامة المشردين فى أراض مجاورة لبلادهم الأصلية كسبب محتمل قد يفضى إلى تهديد العلاقات الودية بين الأمم . والآن — وقد أوضحنا ماسلف — نعتقد تماما أن الجماعات الهدامة الخائنة التى خدمت الغاصب المحتل ، لا تستطع بنفسها أن تهدد طمأنينة بلاد كجمهوريتنا الشعبية مثلا . بيد أننا نشعر دائما ، مع ذلك ، أن وجود مباءات للفتن والمؤمرات كهذه ، وهيئات تحض على الثورة ، مبعث خطر عام وحائل دون تشييد صرح السلام على أسس قوية متينة .

هذه — سادتى — هى ملاحظاتى بالنسبة للظروف التى تزيد من خطورة العرض العام الفعال للمعونة التى تسدى الى أشخاص أصبحوا ، على أثر نشاط أعداء الأمم المتحدة خلال الحرب الأخيرة ، فى نظر من يدافعون عنهم ، مشردين لاجئين فروا من وجه الرعب الفاشى .

أما فيما يتعلق بطرائق الإسعاف فنحن على وفاق مع أقسام دستور الهيئة الدولية للاجئين ، التى يتضح منها أن الهدف الأساسى لهذه الهيئة الدولية ، هو إعادة الأشخاص إلى بلادهم ، ولم يفتنا أن نستوعب النقطة الخامسة من المادة "ج" من القرار المقترح الذى يحدد وجهة نظر مماثلة . ومع ذلك فإننا نرى أنه غير مناسب ، وأنه — فى وضعه الحالى — لايتفق والمطالب الحقيقية .

و إن مجرد " رغبة " الترحيل إلى الأوطان ، لاتحل المشكل ، إذ يبدو من استعراض الأمور عمليا أن هناك عوائق حقيقية تحول دون ترحيل الأشخاص إلى بلادهم .

وقد تناولنا هذا الموضوع هنا من قبل ، ولانرغب العودة إليه . ومع ذلك ، فإننا نرى من الأهمية القصوى اتخاذ موقف حازم صريح فى هذا الشأن .

وإنا لمتأثرون تأثرا خاصا بالواقعة المسلم بها عامة ، وهى أنه ، فى البداية وبعد تحرير المشردين ، تمت إعادتهم إلى أوطانهم بقدر كاف من النجاح ، على الرغم مما لاقاه ولاة الأمور من الحلفاء ، من صعوبات فى التنظيم وضعت فى طريقهم على أثر الظروف القاسية التى سادت فى المناطق التى دارت فيها الحرب قبيل ذلك .

ولكن بدأت حركة الترحيل إلى الأوطان تخف بسبب تسرب أشخاص غير مرغوب فيهم إلى صفوف المشردين ، بسبب تآلف الهيئات التى يديرها خونة وأعوان للمحتل الغاصب .

هذا ، ومع عدم الخوض فى الأسباب التى سمحت بأن يحتل أفراد متعاونون مع العدو الغاصب بعض مراكز القيادة بطريقة مفاجئة فى أراض يديرشؤونها سلطات عسكرية متحالفة — فإنا مضطرون ، لهذه الحال ، أن نتخذ موقفا حازما بخصوص طلباتنا التى تهدف إلى تعوان نشيط فى سبيل إزالة كل عقبة تعترض ترحيل الجماعات إلى بلادهم ، وأن نهيىء لهذا الغرض كل أسباب النمو والاتساع

ولما تقدم ، فقد سررنا إذ وقع نظرنا على العبارة الآتية الخاصة بالمشردين ، والواردة فى التقرير الذى قدمته اللجنة الخاصة فى هيئة الأمم المتحدة التى والت اجتماعاتها فى لندن عام ١٩٤٦ ما بين أبريل ومايو ، وهى :

"إن وجود مجرمى حرب خونة وكويسلنجيين بين اللاجئين والمشردين فى البلاد التى يقيمون فيها الآن ، لهو عائق لهؤلاء الأشخاص ، يمنعهم من ممارسة حق اختيار العودة إلى بلادهم الأصلية ، أو عدم عودتهم بحرية وبلا قيد ، مع الإحاطة التامة بكافة الحقائق التى تنشأ عن ذلك" .

وإنا لنرى أن ما لاحظته اللجنة الخاصة فى هيئة الأمم المتحدة ، وهو ما تضمنه القرار الذى اتخذته فى ديسمبر الماضى الجمعية العامة فى نيويورك ، ليطرح المشكلة بوضوح ، ويتجاوز حد كل تعليق من جانبنا . ففضلا عن المائتى الف يوجوسلافى الذين عادوا إلى بلادهم — وأكثرهم فى الأشهر الأولى التى تلت وقف القتال — ما زال هناك عشرات الألوف من مواطنيهم بعيدين عن حدود بلادنا . فهذه المسألة تهمنا فى الصميم . ولذا فإنا نحدد موقفنا على ضوء اعتبار مصلحة السلام عامة ، والصداقة بين الأمم كذلك .

وهذا الموقف نمليه علينا ، دواعى الشعور الانسانى ، والتبعة الأدبية التى نشعر بها نحو ضحايا الحرب .

وإننا مع الإغضاء عن النظر إلى هـذه المشكلة من الناحية الاقتصادية المحدودة ، لنتمسك فى قوة وحزم بتلك المبادئ التى أوضحناها آنفا . ولو أننا نرى أن حلها من الناحيـة الانسانية ، يجب أن يراعى فيه الظروف الأولية للرفاهية الاقتصادية لبعض جماعات المشردين ، وبلاد بأكملها .

ولذا لا يسع الوفد اليوجوسلافى ، — أيها السادة — أن يقبل المشروع المقترح الذى وضعته اللجنة الدائمة للمسائل الاقتصادية والمـالية ، ويرى أنه يجب إحالة المسألة إلى اللجنة وتأجيل حلها . (تصفيق) .

مسيو منجوز (فرنسا) — سيدى الرئيس ، زملائى الأعزاء ،

إن فرنسا نفسها لا تعرف مشكلة الهجرة ونقل السكان ، ولذا فإنى أود أن ألح عليكم ، لكى يتخذ المؤتمر قرارا بالموافقـة بالإجماع على مشروع الاقتراح الذى وضع فى سان موريتز ، فى شهر أغسطس المـاضى ، وذلك فيما يتعلق بالمبادئ العامة ، مع تعـديل بعض التفاصيل وهو الاقتراح الذى وافقت عليه ، بعد مناقشات طويلة ، اللجنة الفرعية الاقتصادية والمـالية ، وذلك بإجماع الآراء أيضا .

هذا وإن نص هذا الاقتراح قد بقى كما هو دون تغيير أو تبـديل بعد المناقشات التى جرت فى باريس فى شهر يناير المـاضى .

وإنا فى الواقع ، لنرى أن هذا الاقتراح ، هو وحده الكفيل بأن يوحد الرأى بين جميع الرجال ذوى النوايا الحسنة ، الذين يضمهم الاتحاد البرلمانى الدولى ، إزاء مشكلة خطيرة كهذه تنطوى ، كما رأيتم الآن ، على مسائل دقيقة شائكة ، يجب أن نتابع دراستها من الآن ، حتى موعد انعقاد المؤتمر فى العام المقبل ، وفق الرغبة التى أبدتها اللجنة الاقتصادية والمـالية ، فى اجتماعها أمس .

قلت إن هذا الاقتراح الوجيز نسبيا ، والذى يمكن تعديل بعض نقطه — ولم تفتنى فى هذا الصدد تلك الملاحظة الحكيمة السـديدة التى أبداها زميلى الوزير رونس — يبدو لى فى مجموعه اقتراحا بديعا . وما سبب ذلك ؟ لأن الاقتراح ، يحوى المبادئ الأساسية التى تيسر حل كافة المسائل الدقيقة الشائكة التى أشرت إليها منذ لحظة حلا ينطوى ما أمكن على الإنسانية والعدالة .

وما هى تلك المبادئ الأساسية أيها الزملاء الأعزاء ؟

فلنحاول أن نلخصها ، وأن نقسمها إلى أربع نقط .

النقطة الأولى : إن المسألة المطروحة علينا مسألة دوليـة ، ولذا يجب حلها فى النطـاق الدولى ، وخاصة ، إذا اعتبرنا أنه فى الآونة الحالية ، يوجد ، فى كثير من البلدان ، افتقار محسوس إلى الأيدى العاملة .

والنقطة الثانية الأساسية ، أو المبدأ الثانى ، هو ضرورة اتخاذ كافة الوسائل المجدية ، لكى لا يكون السكان المهاجرون أو المنقولون — وليس بهم فى هذا الصدد ، التعبير الدقيق — فى البلاد التى تأويهم أقليات قومية جديدة ، تحمل خطر جراثيم النزاع أو الحرب فى الغد .

وهذا الأمر من السهولة بمكان إذا قدرنا أنه من الممكن إعادة توزيع المهاجرين توزيعا حكيما ؛ وأنه يمكن ، من جهة أخرى ، إدارة شؤون المهاجرين بطريقة مستنيرة حكيمة ، وتوجيههم نحو مختلف نواحى العيش — سواء أكان ذلك فى الزراعة أم فى الصناعة ، وحتى التجارة — تبعا لاحتياجات كل بلد يحلون به ، وذلك بإنشاء هيئات ، ومكاتب تخديم وإرشاد فنى .

والنقطة الثالثة الأساسية : وهنا أسمح لنفسى بأن ألح فى هذا الشأن ، هى ضرورة الحصول على موافقة كافة من يعنيهم الأمر ، وذلك قبل النقل أو السفر إلى المنفى .

يجب الحصول على رضى من يرحلون ، بيد أنه ينبغى كذلك الحصول على موافقة من يأوونهم ؛ إذ لا يجب أن يطغى سيل من السكان الجدد على البلاد التى تأويهم .

(تصفيق) .

ويجب أخيرا ، أن تلتزم البلاد التى تستقبلهم — حينما تعبر عن رغبتها فى استقبال سكان منقولين مهاجرين — ألا تحدث أى تمييز أو تفرقة ، على أسس جنسية أو دينية ؛ إذ يجب فى اعتبارنا ، أن تحدث الهجرة دون تمييز فى الجنس أو النوع أو اللغة أو الدين .

هذه — زملائى الأعزاء — هى فى نظرى المبادئ التى حرصت على إبرازها باسمى الشخصى . وإنى أثق أنى أتكلم كذلك فى هذا الشأن ، باسم كافة أصدقائى ، إذ أننا معشر الفرنسيين ، نرى أن هذه المشكلة — مشكلة نقل السكان ، ومشكلة الهجرة — يجب أن تحل ، لا من ناحية خاصة بهذه الأمة أو بتلك ، بل من ناحية التضامن القومى والدولى ، لكى لا نولد فى الغد أخطار الحرب .

(تصفيق) .

الأستاذ محمد حامد محسب (مصر) — سيدى الرئيس — سيداتى — سادتى ،

إن مسألة الهجرة ونقل السكان ليست بالمسألة المستجدة ؛ إذ عولجت أكثر من مرة ، وحدثت بشأنها محاولات دولية مخالفة لتنظيم كل ما يمسها . فليس هناك ما يحمل على الدهشة أن أثيرت مرة أخرى ، لما لها من عظيم الأهمية ، ولما لها من صلة كبرى بتطور العالم ، اقتصاديا ، واجتماعيا ، وسياسيا .

ومنذ القدم ، كانت وما زالت الهجرة الوسيلة الفعالة فى الانشاء والتعمير .

وعند تحديد قيمة مسألة من المسائل ، يجب علينا أن نعرف مدى نشاطها أو تطبيقها .

فما هى أهمية مسألة الهجرة فى الوقت الحاضر ؟ ألها من الأهمية والخطر ما يقتضى إثارتها دوليا ، وأن يتلمس لها التشريع الدولى ؟

إن القانون الاجتماعى الذى تصدر عنه لوائح الهجرة ليس بالعلم الذى يهم النظريين وحدهم ، والذى يستنفد حججه فى مؤلفاتهم . بل هو علم له مبادئه المقررة المعروفة فى الحياة وفى تقاليد الشعوب .

وهناك ملاحظة تعن لنا بخصوص حركات الهجرة ، تتعلق بالنقص الخطير فى الاحصائيات الحالية . وهذا ما يرغمنا أحيانا على تلمس الطريق وسط الظلمات .

ومنذ الأزمان القديمة ، كان لمسائل الهجرة أهميتها التى ازدادت منذ كشف أمريكا . وهى تحتل فى الآونة الحاضرة مكانا هاما فى الأفكار البشرية . وفى الواقع ، قد سببت هذه الحرب متاعب للسكان . فهناك آلاف من الهاربين غادروا بلادهم وأوطانهم بسبب الأعمال الحربية ، أو تحت ضغط الضرورات السياسية ؛ كما أن هناك آلاف الرجال يرغبون فى الهجرة لأنهم يقيمون فى مناطق مهدمة مجتاحة ، أو لأنهم يرغبون فى البحث عن عمل ، إذ أن الأيدى العاملة فى المناطق التى يقيمون بها تزيد عن حاجاتها .

وللهجرة فى الوقت الحاضر وجهان مهمان : هجرة للعمل ، وهجرة للإقامة . وبذلك تكون مشكلة الهجرة متصلة اتصالا وثيقا بمشكلة إعادة توزيع السكان .

ولا يجب علينا فى الواقع أن ندخل فى حسابنا عدد السكان فى كل كيلو متر مربع ، كأساس لتقرير جدوى الهجرة من البلاد أو إليها .

والدليل على ذلك أن حركات الهجرة الأوروبية الى داخل القارة ، اتجهت قبل الحرب نحو بلجيكا وألمانيا ، لا نحو بولونيا وروسيا : وهما دولتان غير مزدحمتين بالسكان بالنسبة لرقعة أرضهما . ولذا فيدخل فى الحساب تقدير الحالة الاقتصادية والصناعية والاجتماعية للبلد الذى يراد فتحه للهجرة ، ومقدرته على استيعاب عدد معين من السكان الجدد ، بينما لا يدخل فى الحساب عدم بعد مساحات شاسعة من الأرض ، لا يمكن اعتبارها مراكز للهاجرة إليها والإقامة بها ، كالصحارى والأراضى القاحلة .

ولا يجوز أن تكون الهجرة سببا لشقاء السكان الأصليين ، أو الحط من مستوى معيشتهم .

ومن المفيد أن نبرز أن توزيع السكان الحالى على سطح الكرة لا ينطوى على الإنصاف أو التوازن، اذ ليست الأراضى الخصبة الغنية هى التى تمتاز بكثافة السكان، وهذه المناطق هى التى يجب أن تشترك أكثر الأمر فى اعادة توزيع السكان فى العالم. والاحصاء الدولى الذى تم عام ١٩٢٥ هو الذى أبرز هذه الوقائع؛ فبينما كان متوسط السكان فى بعض بلاد أوربا ٢٥٠ أو ٢٤٠ أو ٢٠٠ عن الكيلو متر المربع، لم يتجاوز ١٣,٥ فى الولايات المتحدة الأمريكية و٣ فى الأرجنتين و٤ فى البرازيل و ١ فى كندا، وهبط فى استراليا إلى ٧,٠ وفى غينيا الجديدة إلى ٠١,٠.

ومما لا شك فيه أنه اذا عمل احصاء دولى جديد، لظهر الشذوذ واضحا. وقد وصف بعض الكتاب حالات الشذوذ هذه فى توزيع السكان بأنها مأساة الجنس البشرى المؤلمة.

وثمة مسألتان ترتبطان بمشكلة الهجرة:

المسألة الأولى: حق الدولة فى تنظيم هجرة سكانها. فبعض الدول كإيطاليا الفاشية كانت تعتبر الهجرة مسألة سياسية، وكانت إيطاليا تشجع الإيطاليين على الهجرة إلى البلاد التى كانت ترغب فى أن تقيم فيها نقط ارتكاز سياسية، وأمبراطورية (كبلاد النوبة وأثيوبيا وتونس مثلا). وأكثر من ذلك كانت هذه الدول تنظم الهجرة من الوجهة الاقتصادية؛ إذ إن ذلك كان يستتبع خروج رؤوس الأموال الأهلية، أو نقصا فى الأيدى العاملة.

وكانت بعض الدول تراعى فى تنظيم الهجرة صلة المهاجرين بالوطن الأول، وحقوقهم عليه وتبعاتهم نحوه.

والمسألة الثانية تتعلق بحق البلاد التى يتجه إليها المهاجر فى تنظيم الهجرة وتحديدها، وفقا لمركزها الاقتصادى والاجتماعى بل السياسى. ولا يجب أن ينجم عن فتح أبوابها للمهاجرين إنقاص مستوى اقتصادياتها، وخفض مستوى الحياة فيها؛ مما يؤدى آخر الأمر إلى منافسة السكان الأصليين فى وسائل عيشهم. أما من الوجهة السياسية فإنها لا تفتح أبوابها لرعايا بلد معاد الخ.

أما التشريعات الخاصة بالمسألة الأولى فهى فى الواقع متسقة مع التشريعات الخاصة بالمسألة الثانية، رغم التعارض البادى بينهما. وهذا راجع إلى أن تلك التشريعات صادرة عن نفس التفكير، وتهدف إلى أغراض متماثلة.

وكما قلنا آنفا، تثير الحروب انقلابا فى الشؤون الاقتصادية، وتشتت آلاف السكان، وتسبب هجر أراض زراعية شاسعة أو تخريب مصانع. وهى تؤدى كذلك إلى نقص فى الأيدى العاملة فى كثير من البلدان التى اكتوت بنار الحرب، بينما تفيض بلاد أخرى بزيادة تلك الأيدى.

فليس هناك مجال للدهشة إذا هاجرت جماعات من العمال من منطقة إلى أخرى ، بحثا عن العمل أثر كل حرب كبرى ؛ فهم إذ يخدمون أنفسهم أولا ، يؤدون خدمات جليلة من وجهة الصالح العام ، وذلك بالاشتراك فى تعويض أضرار الحرب ، وفى العمل على التعمير . وهذا الضرب من الهجرة له أهميته .

ويتضح من إحصائيات مكتب العمل الدولى أن هذا النوع من الهجرة كان يشمل عام ١٩٢١/١٩٢٠ ، ٢٥٧ ألف شخص ؛ وأصبح هذا الرقم عام ١٩٢٤/١٩٢٣ ، ٤٣٥ ألفا . وهذا المتوسط قد تضاعف بعد ذلك .

وإنا لا نشك أن هذه الأرقام قد زادت عقب هذه الحرب التى لا تقارن آثارها المخربة بآثار الحرب الكبرى الأولى .

ولهجرة الأيدى العاملة مظهران :

المظهر الأول : موقت إذ تهاجر جماعات من العمال من منطقة إلى أخرى خلال مواسم العمل كموسم الحصاد مثلا ، ثم ترجع إلى أوطانها لتقيم فيها بقية السنة .

والمظهر الثانى : وهو الثابت عند ما تهاجر جماعات من العمال إلى غير رجعة .

وعلى أى حال تخضع هذه الهجرة فى مظهريها لرقابة حكومات البلاد التى يهاجر منها وإليها ، وقد عقدت اتفاقات ثنائية لتنظيم هذه الهجرة بعد الحرب الكبرى الأولى ، وكذلك بعد هذه الحرب .

وهذه الاتفاقيات تتضمن تدابير هامة من وجهات النظر السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يجتاز العالم الآن مرحلة حاسمة . فقد خربت بلدانه ، وهاجر ألوف من الرجال ، سواء كان ذلك عن رضا وطيب خاطر أو تحت ضغط السلطات الحكومية . والعالم فى حاجة ماسة إلى التعمير ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالعمل الاجماعى .

وهل يمكن أن يتحقق تعمير العالم المخرب مادمنا لاننظر بعين الجد إلى تحقيق نوع من التوازن الدولى بواسطة توزيع الأيدى العاملة ؟ فهذا التوازن لم يعد له وجود تقريبا .

وهناك بلدان فى حاجة ماسة إلى الأيدى العاملة ، بينما تغص بلدان أخرى بهذه الأيدى . أليس من الصالح العام للأسرة الدولية أن تفكر جديا فى إعادة هذا التوازن على أساس اقتصادى يهدف إلى إنشاء نوع من الإنصاف فى التوزيع .

لقد جاهر رجال الاقتصاد دائما بأن العمل سلعة مثل غيرها من السلع الأخرى ، أى أنه خاضع لقانون العرض والطلب . وإذا لم نعد التوازن بين العرض والطلب فى العالم ، فسوف لايجدى الكلام فى التعمير والتنظيم .

والآن ، وقد أعلنت هيئة الأمم المتحدة مبادئ جديدة تستند إلى العدالة والإنصاف بين الدول لا إلى الدين أو الجنس ، فمن الضرورى ألا يكون لمسألة الهجرة أو انتقال السكان صلة بالأسس القديمة المتداعية البالية .

لم يبق هناك داع إلى تمييز أو تفرقة بين الديانات أو الأجناس أو الجماعات فى عالم حر موحد.

وإن مايتفق والعدالة والصالح العام للأسرة الدولية الموحدة أن يحدث انتقال السكان بموافقة الدول ذات الشأن . ولن يفرض ذلك وإنما سيحدث تبعا للحاجة وطبقا لنظام العرض والطلب . ولما كان أساس نقل السكان والغرض منه اقتصاديا فى صميمه ، لا يجب أن يستتبع ذلك اضطراب فى مستوى المعيشة ، أو الحياة الاقتصادية للبلد الذى يهاجر منه أو للبلد الذى يهاجر إليه ، وإلا لابتعدنا عن الأهداف النبيلة التى ننشدها . وإن الأساس الحق ، لهو احترام رغبة الشعوب ذات الشأن، وصالح هذه الشعوب. وهذا الأساس ليس بغريب عن تلك الأسس التى يرتكز عليها ميثاق الأمم المتحدة .

(تصفيق).

المستر امى (الدنمرك) — أرجو أن يتاح لى أن أذكر شيئا وجيزا عن الهجرة فيما يتعلق بالدانمارك . ومشكلة اللاجئين والمشردين لا تهم الدانمارك كثيرا ، فلقد كنا نأوى أول الأمر أربعة وعشرين ألفا منهم ، وليس بيننا الآن سوى ستة آلاف .

وأنا واثق من أن هيئة مساعدة اللاجئين المشمولة برعاية هيئة الأمم المتحدة ، ستحل هذه المشكلة فى الوقت المناسب ، حينما تبدأ عملها ، ولا تسبب لنا هذه المسألة متاعب على الاطلاق.

ولكن مشكلة الهجرة فى الدانمرك ، لها وجهان ، تكلم عنهما المستر هولمبك باختصار ، وقد عولج هذا الموضوع أيضا فى تقرير اللجنة الفرعية التى رأسها المستر كرسماس مويلر ، وزير الشؤون الخارجية فى الدانمارك سابقا .

وربما تعلمون حضراتكم أنه خلال الشهور الأخيرة لاحتلال الألمان للدانمارك ، وبالرغم مما أبديناه من اعتراض ، أقحمت علينا الحكومة الألمانية مائتى ألف من الألمان المدنيين ، ويوجد منهم الآن حوالى مائة وخمسة وخمسين ألفا .

ولقد أخذت الحكومة الدانماركية على عاتقها رعاية هؤلاء الألمان . وفى استطاعتنا أن نفهم أنه لم يكن ليسمح لهؤلاء الألمان بالاختلاط بالسكان الدنماركيين ، ولذلك وجب أن يقيموا فى معسكرات .

والواقع أن الدنمارك يعاف هذه المعسكرات ، لأنها ليست من تقاليدنا . ولقد ذكر مستر ستوكس ، أنه يجب ألا يتعذر إيواء هؤلاء اللاجئين الذين يبلغون حوالى المليونين ، أى بنسبة اثنين فى الألف من الألف مليون نسمة الممثلين هنا . ولكن كل من يدرك هذه المشكلة على حقيقتها ، يوافق على أنه لا يمكننا قبول المائة وخمسة وخمسين ألفا ، الذين تبلغ نسبتهم خمسين فى الألف من السكان الدانماركيين المقيمين فى الدانمارك .

أضف إلى هذا ، أن هؤلاء الألمان أنفسهم لا يودون الإقامة بيننا ، ولا يريدون أن يهاجروا إلى كندا ، ولا إلى أى مكان آخر . ورغبتهم الوحيدة ، هى أن يعودوا إلى وطنهم ألمانيا الحالية ، حتى ولو لم يعد موطنهم السابق فى پروسيا الشرقية ، مثلا ، ضمن حدود ألمانيا الآن .

ولا أظن أننا معشر الدنماركيين ، نستطيع الانتظار حتى يحين الوقت الذى قد يعاد فيه النظر فى هذه الحدود . وأنا لا أدرى إمكان حدوث هذا أم لا ، وإذا أتيح لى التعبير عن وجهة نظرى فى هذه المسألة ، لقلت : إنى على يقين أنه من المرغوب فيه ، أن يعود هؤلاء الألمان إلى الوطن الذى ينتمون إليه ، وإن الخطابات التى ترد إليهم كل يوم من ذويهم فى ألمانيا ، تؤكد لهم أنه يمكن إيجاد المكان المناسب لهم . ولذلك فإن مشكلة هؤلاء الألمان ، ليست فى الواقع مشكلة حول الهجرة ، وإنما حول عودة هؤلاء إلى أوطانهم . وإن من ألزم الضرورات أن يعود هؤلاء القوم إلى وطنهم ، ولست أفهم ، ولا أظن أن شخصا آخر يفهم ، أن هذه المشكلة لا يمكن حلها .

والجانب الثانى لمسألة الهجرة هو جانب سياسى شائك ، وهو الخاص بوجود الألمان فى سيليزيا الجنوبية ، وهذا يسبب مشكلة خطيرة للدانمارك . فهذه المقاطعة الألمانية التى تقع جنوب الدانمارك مباشرة كانت ، منذ فجر التاريخ ، وحتى عام ١٨٦٤ تحت سيادة التاج الدانماركى ، ثم غزاها البروسيون واستولوا عليها . وكان عدد سكانها الأصليين قرب نهاية الحرب العالمية الثانية يبلغون ثلاثمائة ألف . ولكن فى الشهور القليلة التى سبقت تسليم الألمان ، أرسل النازيون عددا كبيرا من اللاجئين من الحدود الألمانية الشرقية إلى هذه المقاطعة الدانماركية القديمة ، وأعنى بها سيليزيا الجنوبية . فكان من أثر ذلك أن تضاعف عدد السكان ويعنى هذا أن السكان الدانماركيين الذين يعيشون هناك ، وهم الذين دافعوا دائما عن الثقافة الدانمركية وثقافة أهل الشمال ضد الثقافة الألمانية ، قد أصبح هؤلاء الدانماركيون أقلية بالنسبة للألمان . وكلنا ندرك أنه عند ما يتضاعف عدد السكان الألمان كما فى هذه المقاطعة ، وخاصة إذا لم يكن للسكان الجدد علاقة مطلقا بالثقافة الشمالية ، فان الأقلية الدانماركية لا يمكن أن تتطلع إلى المستقبل بشىء كبير من الأمل .

وفى النهاية أحسب أنكم تدركون أنه — حتى بغض الطرف عن الدانماركيين الذين يقطنون جنوب سيليزيا — فان إقامة شعب ألمانيا الشرقية بأكمله على الحدود الدانماركية سيكون خطرا دائما على الدولة الدانماركية وثقافتنا الشمالية .

والغرض الذى تنشده مؤسستنا ، و ينشده معها جميع الناس هو السلم . ونحن كثيرا ما تحدث عنه ، ولكنى أظن أن بعض الشعوب الصغيرة ، و بينها الدانمارك ، لا تحس أن السلم فى المستقبل ، يبدو فى هذا العالم الجديد أقرب مما كان عليه قبل الحرب .

ونحن معشر الدانماركيين لا نستطيع أن نفهم كيف يكون هذا مصيرنا ، بعد كل ما قاسيناه على أيدى الألمان ؟

و إنى أشكر السناتور باركلى ، على اعترافه بفضل ثقافة الشعوب الصغيرة . والحق أن الثقافة الأوروبية نفسها قد نبعت جميعا من الشعوب الصغيرة — من مصر وفلسطين واليونان — ولكن الشعوب الكبرى التى تحكم العالم الآن ، تبدو كأنها على استعداد لتستمع لشكوانا دون أن تعبأ بحل أعقد المشاكل التى تواجهنا .

وفى الختام أحب أن أقول لمن يتحكمون فى مصير العالم ، و إنى على ثقة من أننى أتكلم بلسان الشعوب الصغيرة جميعا : لا تخيبوا الآمال التى عقدناها ، طوال سنى الحرب الأليمة القاسية ، على مستقبل تستمتع فيه كل الشعوب الكبيرة والصغيرة على السواء بنظام أفضل ، وأمن أكثر استتبابا فى العالم الجديد .

(تصفيق) .

مسيو أتاناسوف (بلغاريا) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

إن مسألة المهاجرين والمشردين قد اتخذت مظهرا حادا خلال الحربين العالميتين، وخاصة بعد نهايتهما . واذا كانت مشكلة اللاجئين قبل هذين الحربين ظاهرة شاذة ذات أهمية ضئيلة ، فقد اتخذت غداة تلك العواصف التى اجتاحت العالم أهمية أكثر بروزا .

وقد اضطرت كافة الدول التى سيقت إلى الحرب إلى الاهتمام بها لسبب من الأسباب .

إن مشكلة اللاجئين والمشردين أصبحت بذلك نتيجة مباشرة من نتائج الحروب نفسها ، فقد اضطرت جموع هائلة من السكان الى مغادرة الأوطان : سواء كضحايا الاضطهاد الجنسى أو المعادى للديموقراطية ، أو كمبعدين من قبل العدو الغازى ، أو كضحايا للتعديلات الاقليمية التى اشترطتها معاهدات الصلح .

هذه هى الفئات الرئيسية لصنوف اللاجئين أو المشردين الذين يجب علينا أن نعنى بشأنهم .

والخطوة التى اتخذت لإنشاء حركة تعاون ودفاع دولى عن المهاجرين والمشردين ، قد قوبلت بترحاب وبأبلغ مظاهر العطف والإدراك من قبل الاتحاد البرلمانى الدولى الذى احتضن هذه الفكرة ، وسعى إلى تحقيقها عملياً .

وعلى هذا الوضع نتناول هنا بحث هذا العمل الانسانى النبيل .

و إن الصفة الدولية التى اتخذتها هذه المشكلة ، قد دعت فئات أخرى من المشردين الى طلب اعتبارهم لاجئين ليتنفعوا بهذه الصفة بما قد يناله اللاجئون الحقيقيون من معونة وحماية . ومن هؤلاء الأشخاص ، عدد كبير يسعى — بهذه الطريقة — إلى إخفاء شخصيته الحقيقية ، والأسباب العميقة التى من أجلها هجر بلاده . وهؤلاء اللاجئون المزيفون باقون بشكل من الأشكال عند كافة الأمم التى اشتركت فى معمعة الحرب العالمية .

و إن حالة بلغاريا فى هذا الصدد لحالة خاصة ، إذ إنه بعد انتصار قوى البلاد الديموقراطية فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٤ ، وتقلد حكومة الجبهة الوطنية ، زمام الحكم ، وبعد دخول بلغاريا الحرب فى صف الدول المتحالفة ضد ألمانيا الفاشية — هجر جزء من البلغار الفاشيين المنهزمين بلادنا ، لينضموا إلى صفوف الجيش الألمانى المنقهقر ، ثم استقروا فى ألمانيا ، وكونوا ما أسموه "الحكومة الوطنية" .

وقد شنت هذه الجماعة حربا شعواء ، بالدعاية والإذاعة وبواسطة تشكيلات حربية ، ضد بلغاريا الجديدة الديموقراطية ، وضد الأمم المتحالفة . وفضلا عما ارتكبته هذه الجماعات من الجرائم ضد الشعب البلغارى ، وقت أن كانت فى الحكم — جرائم حوكم مرتكبوها ، وحكم فيها من محاكم الشعب البلغارية — فقد واصل هؤلاء المجرمون أعمالهم الإجرامية المخربة ، ضد الديموقراطية فى الأراضى الألمانية ، حيث تمتعوا بالحماية المطلقة من قبل النازى .

هذه فئة من فئات المشردين ، ليس لها حق أدبى أو إنسانى فى أية معونة أو حماية فحسب ، بل يجب أن تطرد وتبعد إلى بلغاريا بأسرع ما يمكن . وقد طالبت بلغاريا بذلك رسميا .

بيد أن فى بلادنا ، كذلك ، مهاجرين حقيقيين ومشردين ، فبعد حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ اضطر لاجئون عديدون ، ينتسبون الى الجنسية البلغارية ويقيمون فى البلاد المجاورة الى هجرة وطنهم الذى ولدوا فيه ، وتدفقوا على بلغاريا وجعلوا حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية ، صعبة عسيرة .

ولهؤلاء اللاجئين رغبة ملحة فى العودة إلى بلادهم ، ولهم الحق فى تلقى معونة هيئة اللاجئين ومساعدتها .

وإن الوفد البلغارى يرى أن المسألة الرئيسية تنحصر فى أن توضح فى جلاء فكرة "اللاجئين والمشردين". وهذه الفكرة يجب أن توضح تماما. ومتى حدد هذا التعريف، سيكون من اليسير حل المشكلة بطريقة عادلة.

وعلى هذا الأساس تعتبر مشكلة الهجرة ونقل السكان من الأهمية بمكان. ولذا يبدو لنا أن مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى يجب أن يهتم بها اهتماما جديا لما لها من الأهمية الخاصة، لا من الناحية الانسانية البحت فحسب، فيما يختص بمصير اللاجئين، ولكن لأنها تتصل أيضا اتصالا وثيقا بالمسائل الكبرى الخاصة بتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية بعد الحرب.

لقد درس الوفد البلغارى بالتفصيل ذلك القرار الذى وضعته اللجنة المشكلة لدراسة المسائل الاقتصادية والاجتماعية، والذى عرض على المؤتمر. ويود أن يعبر بهذا الصدد، عن تقديره الخالص للعمل الجدى الذى قامت به هذه اللجنة. وإنا لنجد فى القرار أحكاما دقيقة كل الدقة مجدية كل الجدوى، وخاصة ما يأتى:

(١) إن مسألة اللاجئين والمشردين هى مشكلة ذات صفة دولية يجب أن تحل دوليا.

(٢) لا يصح فيما يختص بمسألة الهجرة إحداث أية تفرقة أو تمييز على أسس جنسية أو دينية.

(٣) يجب الحصول على موافقة كافة من يهمهم نقل الجماعات.

ولا تقل التوصيات الواردة فى الفقرة «ج» من مشروع القرار قيمة وأهمية. ولهذا يجب أن يؤيدها كل شخص يعطف على مصير هؤلاء اللاجئين التعساء. وإن كل أحكام القرار لتهدف الى تحسين حال اللاجئين، وإسداء المعونة بذلك إلى البلدان التى يقع عليها هذا العبء الثقيل.

وهذه الأحكام تساعد على تنظيم الحالة الاقتصادية والسياسية، وعودتها إلى سيرها العادى. ولكن من جهة أخرى يأسف وفد بلادنا إذ يلاحظ أن القرار لا يوضح فى جلاء فكرة "اللاجئين والمشردين" الذين سيكونون موضع الحماية والعون اللذين وردا فى أحكام القرار الأخرى التى أشرنا إليها آنفا.

وقد يترتب على هذه الحالة وقوع الأخطاء، أو إساءة الانتفاع، كما أنها قد تعيق نجاح هذه المهمة النبيلة نجاحا تاما.

أما من جانبنا، فقد حددنا آنفا هذه الفكرة كما نفهمها.

وختاما إنا لنعتبر أن مشكلة اللاجئين، وهى المشكلة الجاثمة على صدر الحياة الاقتصادية والسياسية فى عدة بلاد، وفى هذه السنين المضطربة — سنى ما بعد الحرب — هذه المشكلة يجب أن تلفت أنظار الاتحاد البرلمانى الدولى. وإنا لنطالب إليه أن يعمل بضمير حى للوصول إلى حل لها.

ونحن نعرف أن هناك لجنة خاصة متفرعة عن هيئة الأمم المتحدة تعنى بدرس هذه المشكلة، وتسعى إلى إيجاد حل عادل لها. و إنا لنقدر حق التقدير هذه المساعى التى تهدف الى غايات نبيلة، ونأمل أن تثمر هذه الجهود حلا سعيدا موفقا لمشكلة لها أهمية خطيرة ، كما أنها تمس الصالح العام .

(تصفيق) .

الرئيس — ما زالت هناك بعض تعديلات قيد التوزيع . ولذا فليس بمقدورنا اتخاذ قرارات هذا الصباح . وستؤخذ عليها الأصوات بعد ظهر اليوم أو غدا .

المستر أوربان (هنغاريا) — يتعين على أن أقول نيابة عن الوفد الهنغارى : إن هناك نقطة واحدة فى صيغة القرار، تحتاج إلى تفصيل وتعريف أوضح ، فلا نستطيع قبولها بشكلها الحالى. فالفقرة "ج" من القرار ، تنص على أنه ينتظر من الدول المشتركة فى عضوية الاتحاد ، أن تسهل دخول اللاجئين إلى أراضيها فى حدود قدرتها المعقولة .

ولكن كلمة اللاجئ لم تعرف تعريفا واضحا دقيقا ، ولذلك يمكن أن تستغل لمد يد المساعدة للفاشيين .

فهناك نوعان من اللاجئين :

النوع الأول : المخلصون للديموقراطية ، الذين يفرون من بلادهم لهذا السبب ، أمثال الجمهوريين الأسبان .

والنوع الثانى : هم أعوان النظام النازى .

ومن الهنغاريين كثيرون من هذا النوع الثانى من اللاجئين، وأعنى بهم الهنغاريين الهتلريين، الذين رحلوا غربا ويرفضون الآن العودة إلى هنغاريا ، حتى لا يواجهوا مسئولية الجرائم التى اقترفتها أيديهم . ونحن لا نرغب فى أن يعامل هؤلاء معاملة اللاجئين السياسيين . إذ يجب — فى رأيى — أن نميز بين الديموقراطيين الذين يستحقون كل مساعدة ، وبين الفاشيين وأعوان هتلر ، فهؤلاء تجب مطاردتهم أينما حلوا ، كما يجب ألا ينعموا بأى نوع من أنواع المساعدة ، إذ يجب علينا أن نحول دون إحياء الفاشية . والطريق إلى ذلك أن تستأصل الشعوب الديموقراطية

شأفة الفاشية حيثما كانت ، وألا تمديد المساعدة إلى من هربوا من البلاد الديموقراطية الجديدة ، ويودون العودة إليها متنكرين فى زى اللاجئين السياسيين .

ولذلك كان من الضرورى تحديد كلمة " اللاجئ " تحديدا واضحا حتى ينتفى أى تفسير مخالف للديموقراطية ، ولا ينسى لأعوان هتلر أن يتمتعوا بامتيازات يجب أن تكون وقفا على اللاجئين السياسيين الحقيقيين .

ولذلك فنحن نؤيد الرأى القائل بوجوب إعادة القرار إلى اللجنة المختصة .

(رفعت الجلسة الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر) .

جلسة مساء الأربعاء من ٩ أبريل سنة ١٩٤٧

افتتحت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة ٥٥ مساء، برياسة سعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا، رئيس المؤتمر.

المسألة الرابعة من جدول الأعمال

تعويض أضرار الحرب والتعمير الدولى

الرئيس — أود أن أذكركم بالقرار الذى اتخذ صباح اليوم.

والمرجو من الخطباء ألا يتجاوزوا الدقائق العشر. ونوصى المترجمين كذلك أن يوجزوا ما أمكن.

وفى الواقع، يجب أن تنتهى فى هذه الجلسة المناقشات حول التعويضات وأضرار الحرب — وقد قدم تعديلان فى هذا الشأن — ثم نوقف المناقشة بضع دقائق للاقتراع على القرار الخاص بالهجرة ونقل السكان، وكذلك على التعديلين اللذين قدما فى هذا الصدد. ولذا فالجلسة حافلة بالموضوعات. وسنبدأ — وفقا للبرنامج — بمسألة تعويضات وأضرار الحرب.

الآنسة تندلو (هولندا) المقررة — سيدى الرئيس، زملاء الأعزاء،

إنى لسعيدة إذ أستطيع أن أقدم لكم تقرير اللجنة الخاصة ببحث مسألة التعويضات وأضرار الحرب.

وإنه ليزيدنى سعادة أن يبحث هذا الموضوع بعد ظهر اليوم لما له من الأهمية القصوى للبلاد المنكوبة.

وقد حاولت فى التقرير الوارد فى الوثائق التمهيدية أن أقدم مختلف الآراء التى عبر عنها المندوبون فى كوبنهاجن، وفى سان موريتز، وخاصة أعضاء اللجنة الفرعية التى اجتمعت فى باريس فى شهر يناير.

ولذا أستطيع أن أقصر كلامى الآن على بعض ملاحظات ارتأيتها . وسأوجز كل الإيجاز لأتيح أوسع ما تبقى لنا من وقت للمندوبين الآخرين ، وانى واثقة من أن عددا كبيرا منهم سيشترك فى هذه المناقشة .

وقد اختتمت تقريرى بالسؤال الآتى :

ما ذا يخبئ لنا المستقبل خاصا بالتعويضات عن أضرار الحرب ؟

نحن نعيش فى عصر يمر سراعا ، ولذا تكشف لنا هذا المستقبل بعض التكشف ، ولما يمض على طرح هذا السؤال سوى شهرين . وقد أمدتنا الصحف بمعلومات عما يدور الآن فى مؤتمر موسكو مما يمكن نشره ، ومن بينه خطبة للمستر بيفن ، لا تبشر بالكثير عن تعويضات الحرب ، إذا كانت المعلومات التى لدى صحيحة . فقد قال فى أول أيام المؤتمر " إن مشروع دفع تعويضات الحرب الذى وضع فى پوتسدام لم تعد له قيمة ، ويجب وضع مشروع آخر بديلا عنه " .

وهذا التصريح ، مقرونا بالسياسة العامة المتبعة فى موضوع تعمير ألمانيا ، لا يمكن أن يعنى إلا إهمال مشروع تعويضات الحرب ، ذلك المشروع الذى بدأ أول ما بدأ فى مؤتمر موسكو عام ١٩٤٥ ، ثم استؤنف بحثه فى پوتسدام وتم تنفيذ جزء منه بعد ذلك . قلت إنه تم تنفيذه جزئيا لأن مؤتمر پوتسدام كان قد قرر تفكيك ١٢٠٠ مشروع من مشروعات الصناعة الحربية فى المنطقة الغربية ولم يتم إلى الآن إلا فى ٢٠ ٪ منها . ومنذ ستة شهور على الأقل لم يتم أى تقسيم . ويتجه الرأى الآن الى أن مشروع پوتسدام لم تعد له قيمة ، وأنه يتعين وضع مشروع آخر .

ومن جهة أخرى ، نرى أن موضوع تعمير ألمانيا قد نوقش مناقشة طويلة خلال المؤتمرات السياسية التى عقدتها الدول الكبرى . والحقيقة هى أنه يمكن تحويل المشروعات الصناعية الحربية ، التى لم تزل سليمة فى ألمانيا ، إلى صناعات سلم لإمداد ألمانيا نفسها ، والقيام بأودها ما دام قد أمكن قبلا تحويل عدد من الصناعات السلمية إلى صناعات حربية فى سهولة .

ويمكن أن نتصور أن بريطانيا والولايات المتحدة ترغبان فى سحب قواتهما الحربية إذ لهما مشاغل أخرى قد تكون أكبر أهمية من تعويضات الحرب . ثم إن قيام دولة ألمانيا فى وسط أوروبا وقد انتابها الفقر ، لينطوى على تهديد للعالم أجمع . بيد أنى أخشى — سيدى الرئيس — بقلب حزين ، أن يتم تعمير ألمانيا على عاتق الأمم المتحالفة وشقائها وفقرها ، ما عدا الدول الخمس الكبرى أو حتى الأربع أو الثلاث منها التى يسوغ لها أن تزهو وتفخر بأنها ساهمت بنصيب كبير فى النصر النهائى ، ولكن لمن ياترى ؟ لم يبق مع الأسف من هذا الزهو وهذا الفخار شىء اللهم إلا بلد مخرب ، ومالية متدهورة .

إنه لجميل القول إن تعمير ألمانيا يعد من الأهمية بمكان لتعمير أوربا ، بل لتعمير العالم أجمع . بيد أنى أسائل نفسى : هل تقبل أوربا والعالم أجمع للمرة الثانية ألا تتحمل ألمانيا

نفقات الحرب التى أرادتها (تدل على ذلك مذكرات الكونت شيانو التى لاتدع لنا أقل شك فى هذا) فاشعلتها ثم خسرتها ؟ كما يجب ألا ننسى أن ألمانيا — إذا ما عمرت، فاستطاعت بذلك أن تطعم نفسها — لامعدى من أن يكون لها تجارة ، وأن تتمكن من تصدير منتجاتها الى بلدان أخرى، وخاصة الى البلاد المجاورة تفاديا لنفقات النقل وصعوباته التى ستمتد بضع سنين أخرى. فكيف يمكن أن يتم ذلك إذا كانت البلدان المجاورة لألمانيا على حالة من التخريب والتدمير ، لا تستطيع معها الاستيراد ودفع ديونها ؟ !

وإنى لآسفة كل الأسف إذ لم أشهد مناقشات الدول الكبرى ، لأنى أتلهف على طرح السؤال الآتى : " أمن الضرورى كل الضرورة أن تطرح جانبا تعويضات الحرب إذ يعاد بناء ألمانيا ؟ أو ليس من الممكن أن يوضع مشروع من شأنه أن يضمن لألمانيا إمكان النهوض ، على أن تجبر فى نفس الوقت على دفع تعويضات من إنتاجها السنوى ؟ " . إن العالم لفى حاجة إلى الكثير من منتجات ألمانيا قبل الحرب ، وهى تستطيع ذلك الآن ، على شريطة أن يتولى الحلفاء مدة من الزمان إطعام سكانها وتنظيم زراعتها وصناعتها والحياة الاقتصادية فيها ، أسوة بالحياة السياسية .

ولا أستطيع أنا التفكير فى أنه يجب تأجيل دفع تعويضات الحرب — عشر سنوات مثلا — إذ إنى موقنة أن العالم بأجمعه — وفى مقدمته ألمانيا — يكون قد نسى ديونه ، وليست لى رغبة فى أن تتكرر مشروعات " داوز ويونج " ، وليست لى ثقة بألمانيا تحدونى إلى تصديق وعودها . وإن ما أوده هو إنشاء طريقة متزنة للتعمير والدفع تضمن لألمانيا إمكان نهوضها من كبوتها ، فتصبح بلدا متجددا ديموقراطى النزعة ، جديرا بالتعاون مع بلدان الحلفاء — وهو مالا بد منه لتعمير أوربا — ولكن تصبح فى نفس الوقت بلدا يعرف تبعاته ويعترف بها وينفذها .

على أن ما لا أرغب فيه البته — ومشروع القرار الذى قدمته اللجنة للمؤتمر يتضمن نفس هذا الخاطر — هو أن تعتبر الدول الكبرى أو إحداها أو بعضها البلاد المنكوبة كالأقارب الذين أخنى عليهم الزمن فيجب عونهم رحمة بهم ، وإرضاؤهم عن طريق القروض .

ومهما صفت النوايا فهذا شىء آخر يختلف عن الحق فى الحصول على تعويضات، حق اشترى بثمن غال هى دماء ودموع ضحايا ومنكوبين لا عداد لهم ، مما لا قبل للانسانية أن تنساه .

وقد كان للجنة شرف تقديم مشروع قرار للمؤتمر هو فى نظرى مبين عن نفسه واضح كل الوضوح ، وإنى لآمل أن يقر المؤتمر هذا المشروع . ولكن ما ذا نحن به صانعون ؟ أيكفى ، فى مثل هذه المسألة ذات الأهمية الحيوية لنهضة بلاد كثيرة دراسة الموضوع مدة عام واحد ، والاستماع إلى البلدان المنكوبة ، وتخصيص مؤتمرين وأعمال لجنة ومؤتمر عام ، ثم طرح المسألة جانبا والانتقال لجدول الأعمال ؟

وإنى لأسائل نفسى: أليس هناك حل آخر؟ أليس من الممكن أن يقدم الاتحاد البرلمانى الدولى — بصفته هذه — هذا القرار إلى مؤتمر موسكو بوساطة مكتب الاتحاد، أو بالطريق الدبلوماسى، أو عن طريق وفد صغير؟

إن هذا سؤال أحرص — يا سيدى الرئيس — على طرحه على المؤتمر.

(تصفيق)

المستر هيو مولسن (بريطانيا العظمى) — إن الوفد البريطانى يأسف لأنه لا يستطيع أن يؤيد هذا القرار، ويقترح تعديلا سيعرض عليكم للاقتراع عليه. نحن نعيب على هذا القرار أربعة أمور: أولها أنه أطول مما يجب، وهذا العيب سبب جزئى للعيب الثانى؛ وهو أن هذا القرار يحوى أشياء لا تمت إليه بصلة. ومن ثم نشأ العيب الثالث وهو مافى هذا القرار من غموض. ثم إننا إذا ما أرسلنا هذا القرار إلى موسكو فإنى أرتاب فى أنه يعطى وزراء الخارجية المجتمعين هناك صورة واضحة.

ومن هذا الغموض نستنتج بعض المبادئ التى لا يمكننا قبولها. فمثلا إلى أى مدى نحن متفقون مع أصدقائنا؟ نحن نرى أن ألمانيا قد ارتكبت جرما بشنها حربا عدوانية لا مبرر لها، ولذا يجب أن تستنفد كل طاقتها الاقتصادية فى إصلاح ما أفسدته. ولكننا نعلم كما يعلم غيرنا أن ألمانيا لن تستطيع أن تدفع ثمن كل ما أتلفته فى العالم، وقد نشأ بعد حرب السنوات الأربع كثير من المتاعب بسبب الجهود التى بذلت لإرغام ألمانيا على دفع مبالغ باهظة كتعويضات، ولقد تعلمت بريطانيا العظمى دروسا لن تنساها. ونحن نأمل ألا يوافق المؤتمر على القرار المعروض عليه الآن، لأن معنى هذا تكرار الأخطاء التى ارتكبت منذ ربع قرن مضى.

ولقد قال "إدموند برك" أحد فلاسفة السياسة الانجليز: "إذا لم يكن المبدأ السياسى عمليا فلا خير فيه" ولقد قال كاتب فرنسى مبرز: "السياسة هى فن الإمكانية". وأغلب الظن أنه من الخطر بل من الخطل أن ينص فى الفقرة الأولى نصا مثاليا على الاعتراف بحق لا يمكن فى الواقع أن ينفذ. كما يبدو لنا أن الفقرة الثالثة لا تمت الى الموضوع بسبب. ومع أن اتفاقات "بريتون وودز" مهمة كالتأمين الاجتماعى لكنها لا تمت بسبب وثيق الى التعويضات. ويلوح لى أن الذين صاغوا القرار قد أدركوا هذا لأنهم وضعوا هذه الكلمات بين قوسين.

والفقرة الخامسة بعيدة عن الموضوع أيضا. وأعتقد أنها تشير الى اللجنة الفرعية الخاصة بالمناطق المخربة.

ولا يجوز لهذا المؤتمر أن يقدح فى هيئة ترمى إلى المساعدة فى تعمير أوروبا.

والآن سأعالج نقطة الخلاف فى المبدأ . إن مجمل المبلغ الذى دفعته ألمانيا فى التعويضات بعد حرب السنوات الأربع كان أقل من المبلغ الذى أعارته الولايات المتحدة و بريطانيا العظمى لها . ولتفادى تكرار ما حدث ، من قيام بعض الأمم المتحدة بدفع مبالغ لغيرها ، نص فى الفقرة التاسعة عشرة من اتفاق بوتسدام على أنه يجب أن تتخلف — بعد دفع التعويضات — موارد تكفى الألمان فى حياتهم ، دون الحاجة إلى مساعدة خارجية ؛ وأنه يجب عند وضع مشروعات ألمانيا الاقتصادية أن تدبر موارد لدفع أثمان الواردات التى تقرها لجنة المراقبة فى ألمانيا . وتنص هذه الفقرة على أن الدخل الناتج من بيع صادرات الإنتاج المتداول ومن البضائع ، يستعمل أولا فى دفع أثمان الواردات . ولكن ما هى الحالة الآن ؟ فى أول سنة للاحتلال كان على دافع الضرائب البريطانى أن يحصل على ما قيمته ثمانون مليونا من الجنيهات من العملة الأجنبية لإدارة شؤون المنطقة البريطانية ، حتى لا تغرق بل تبقى رأسها طافية فوق سطح الماء ، ولا يمكن أن نطلب جادين من بريطانيا أن تستمر فى تحمل هذا العبء .

ولنوضح الآن مسألة المصادر التى تؤخذ منها التعويضات ، فهى تأتى إما من الإنتاج المتداول أو ، كما نص على ذلك فى اتفاقية بوتسدام ، من نقل المعدات من ألمانيا إلى الأمم المتحدة نهائيا . وهذه المعدات إما صناعية يستفاد منها فى عمل الذخيرة الحربية ، وإما معدات زائدة على حاجة المستوى الجديد للصناعة الألمانية . وقد روعى فى وضع خطة هذا المستوى الصناعى أن ألمانيا ستعامل فى المستقبل كوحدة اقتصادية ، وليس ذنب الحكومة البريطانية أن هذا لم يتحقق بعد . ولكننا نحن ندفع الثمن الآن على أية حال . وحينما اقترحت الولايات المتحدة فى الصيف الماضى أن تضم المنطقة الأمريكية إلى المناطق الأخرى ، لم يقبل هذا العرض سوى الحكومة البريطانية . ونتيجة لهذا ، قدرت الحكومتان تكاليف إدارة المناطق الواقعة تحت إشرافهما فى الأعوام الخمسة القادمة بمبلغ مائتين وخمسين مليونا من الدولارات . ولهذا لا يسعنا أن نوافق على مستوى الصناعة الألمانية ، الذى فرض عند وضعه أن ألمانيا ستظل وحدة إقتصادية ؛ فهى الآن مقسمة إلى ثلاث وحدات اقتصادية ، لذا استمر العبء الذى يتحمله الشعب البريطانى ثقيلا ، كما كان ، نتيجة لهذا التقسيم .

ولذلك فان المستر بيفن — الذى أقول فى صراحة تامة إنه مؤيد فى هذه المسألة لا من أعضاء حزبه فحسب ، بل من المعارضة التى أنتمى إليها ومن أغلبية الشعب البريطانى — كان على حق إذ صرح بأنه يجب أن يعاد النظر فى مسألة المستوى الاقتصادى لألمانيا ، وأنه يجب أن يسمح لألمانيا بالاحتفاظ بمقدار أكبر من المعدات الصناعية .

ولهذا السبب يستحيل على أعضاء الوفد البريطانى أن يؤيدوا الفقرة السادسة من هذا المشروع . والذى أفهمه أن هذا المشروع لا يطالب فقط بألا تخفض — كما يجب أن يحدث — قيمة التعويضات التى يحصل عليها من المعدات الرئيسية لألمانيا ، بل يطالب أيضا بأن تدفع

التعويضات من الإنتاج الألمانى المتداول ، فنحن لا نوافق على هذا . وإنى لأتساءل فى عجب أحيانا عما إذا كان العالم عامة وحلفاؤنا خاصة يدركون مقدار ما ساهمت به بريطانيا لكسب حربين فى جيل واحد . فنحن والممتلكات البريطانية قد بدأنا هاتين الحربين وأنهيناهما . ولقد أفقرتنا هذه الحرب الأخيرة بمقدار ستة آلاف مليون من الجنيهات ، وليس فى قدرتنا أن نستمر فى هذا السخاء ، اللهم إلا إن كان على حساب ما اقترضناه من الولايات المتحدة .

ورغما عن هذا ، قد تنازلنا عن طلب تعويضات من إيطاليا ، مع أن الامبراطورية البريطانية قد تحملت خسائر فادحة على يد موسوليني ، لكننا تنازلنا عن هذه المطالب فى ارتياح ، لأننا أردنا أن نشجع وأن نساعد الديموقراطية الإيطالية المبعوثة من جديد . كما أردنا أن تدفع إيطاليا أولا ما تستطيع أن تدفعه لليونانيين الأبطال الذين وقفوا إلى جانبنا فى وقت كانوا فيه حلفاءنا الوحيدين ، وكما رغبنا فى أن تتاح الفرصة لإيطاليا لدفع تعويضات إلى يوغوسلافيا التى لم تفتر لها عزيمة فى مقاومة الاعتداء الألمانى .

ولكن ما أثر كل هذا ؟ لقد كان أحد الإجراءات الأخيرة التى اقترعنا عليها فى البرلمان قبل أن نغادر لندن هو فرض عشرين مليونا من الجنيهات على دافع الضرائب البريطانى لتعمير مالطة . ولقد كان هذا عهدا علينا لنساعد فى تعمير هذه المستعمرة المجيدة فى البحر الأبيض المتوسط . ولكن يجب أن أذكر أن الشعب البريطانى قد أحس بألم عميق حينما طواب بدفع نفقات تعمير المدن التى دمرتها الطائرات الإيطالية والألمانية ، قبل أن يعاد بناء مساكن البريطانيين أنفسهم التى أصابها الدمار .

ولذلك كان لزاما على الوفد البريطانى أن يقترح تعديلا لمشروع القرار . وهذا التعديل هو محاولة من جانبنا ، لكى نفسر بطريقة عملية نفس المبادئ الأدبية التى اقترحتها الآنسة تندلو فى قرارها ، ونحن جميعا نوافق على المسئولية الأدبية التى ترغم المعتدى على الدفع . ولكن ، بما لنا من إدراك ونظرة عملية كبريطانيين ، نرى أن إدماج مبدأ أدبى مبنى على مثل أعلى — نعلم جميعا عدم إمكان تنفيذه — لا يؤدى إلى نتيجة بل ينطوى على شىء كثير من الخطر .

وأختتم خطابى هذا ، بأن أذكر أن الوفد البريطانى يسره أن يؤيد التعديل الذى سيقدمه الوفد المصرى حتى يبذل أكبر جهد يمكن الألمان من الدفع .

والتعديل الذى أتقدم به هو ما يأتى :

١ — تحذف كل الكلمات بعد كلمة " تعمير " فى الفقرة الأولى ، ويوضع بدلها " يجب أن تشمل الاعتراف بمبدأ التعويض عن الأضرار التى خلفتها الحرب " .

٢ — يرى المؤتمر أن الأفضل أن يدفع التعويض عينا .

٣ — ويوصى بأن توزع المعدات التى تدفع تعويضا على الشعوب التى لحقت بها الأضرار حسب حاجاتها .

٤ — ويرجو أن يؤدى تعديل المستوى الصناعى إلى مساعدة الألمان على الحياة دون أن يكلف هذا أى دولة من الدول المتحدة عبئا ماليا ، كما يرجو أن يعين هذا التعديل الألمان على إصلاح ما جره اعتداؤهم من ضرر ، وذلك فى حدود قدرتهم الاقتصادية .

الأستاذ ساخ موسى (مصر) — لقد درس الوفد المصرى بكثير من الاهتمام تقرير الزميلة الهولندية الآنسة تندلو عن مشكلة تعويضات الحرب — وهى المشكلة التى تبدو عسيرة الحل — وقد سبق لى شرف الاشتراك فى مناقشة هذه المسألة إبان الاجتماعات التمهيدية التى عقدتها لجنة المسائل الاقتصادية فى سان موريتز فى أغسطس الماضى .

وكان محور بحثنا فى ذلك الوقت تقريرين للزميلين المبجلين ، الدكتور لامبوت ومسيو منجوز . وقد انتهينا الى نتيجتين متعارضتين ، يعرض لهما مشروع القرار المقدم اليكم اليوم . فهناك من ناحية حق الشعوب — ضحايا الغزو — فى التعويض عما أصاب أفرادها خاصة والأمة عامة من ضرر . وهناك ، من ناحية أخرى ، عدم إمكان الشعوب المغلوبة دفع هذه التعويضات كاملة نقدا أو عينا .

وتمضى الأيام حاملة فى طياتها صحة هذا القول . فهناك الشعوب المنتصرة التى ترى نفسها مضطرة إلى مساعدة الشعوب المغلوبة كى تقيلها من عثرتها . وهم لا يرون هذا بدافع من الطيبة أو الكرم ، ولكن لأنهم يدركون — بعد فوات الوقت كما هى العادة — أن كلا من الغالب والمغلوب يحتاج الى الآخر من الناحية الاقتصادية .

وتكاليف جيوش الاحتلال فى ألمانيا ووسط أوروبا تبلغ ملايين الجنيهات سنويا وتؤخذ من الضرائب فى البلاد المنتصرة . وبينما يعلن بعض الحلفاء عدم قدرتهم على تسوية ديونهم بالنسبة لغيرهم من الحلفاء الذين يحسون بحاجة ماسة الى المال ، نقرأ فى جرائد ديسمبر الماضى أن الخزانة الأمريكية قد اعتمدت ٥١ مليونا من الدولارات دفعة أولى من المبلغ الكلى الذى قدمته للحكومة الإيطالية مقابل إقامة جيش الاحتلال الأمريكى فى الأراضى الإيطالية . ويبدو لأول وهلة أننا قد وصلنا إلى المرحلة التى يدفع فيها الغالب التعويض للمغلوب . وإنه لمن دواعى الأسف فى هذا الصدد أن الدول المتحالفة الوسطى والصغيرة قد أهملت كل الإهمال أثناء إعداد معاهدات الصلح التى لم تكن تعويضات الحرب إلا جزءا منها . وقد تقابل وزراء الخارجية الأربعة للدول الكبرى أو ممثلوهم عدة مقابلات سرية فى باريس ونيويورك وموسكو ، واتخذوا قرارات هامة يبدو أنها فرضت على الشعوب الأخرى فرضا . ولاينكر أحد أن مجهود الدول الكبرى كان العامل الحاسم فى النضال العنيف ضد العدو المشترك ، ولكن لا يستطيع أحد أن ينكر أيضا أنه أصاب الدول الوسطى والصغرى من التدمير والتقتيل والاحتلال وكل صنوف العذاب الأخرى النصيب الأوفر . فلكسب الحرب كان العالم فى حاجة الى جهود كل الدول الكبرى

والوسطى والصغرى . وعلى هذا فاذا كنا نريد أن نقيم سلاما دائما متين الأركان مدعما بمعاهدات عادلة ، يجب أن يكون للدول الصغرى والوسطى كلمتها ، بل يجب على الدول الكبرى أن تعبرها أذنا مصغية .

ففى اجتماع وزراء خارجية الدول الكبرى فى موسكو خلال مارس من العام الماضى ، لم يتردد مسيو مولوتوف فى أن يعلن للعالم أن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى قد استولتا على كل الممتلكات الألمانية ، وكذلك كل الذهب الألمانى خارج الأراضى الألمانية . كما أنهما استحوذتا على قسط كبير من أسطول ألمانيا التجارى . وقال أيضا إنهما احتكرتا المخترعات الألمانية وكميات كبيرة من الفحم والمواد الخام بثمن بخس . أما عن التعويضات المبهمة الغامضة والاتهامات التى وجهها البعض وفندها البعض الآخر فالله وحده يعلم مدى صدقها .

وأهم مصادر التعويضات ، بالنسبة لكثير من الشعوب الوسطى والصغيرة بما فيها مصر ، مصدر معين ، وأعنى به ممتلكات الأعداء فى أراضى الحلفاء . وتشير الآنسة تندلو الى هذه المسألة فى أكثر من موضع من تقريرها ، فهى تذكرنا بأن المملكة المتحدة تتنازل عن تعويضاتها بالنسبة لإيطاليا ، ودول البلقان ، وفنلندا ، مقابل أن تحتفظ لنفسها بحق الاستيلاء على ممتلكات هذه الدول فى المملكة المتحدة . وهذا نص جديد على مبدأ أصبح الآن سائدا فى القانون الدولى ، إذ كان من المبادئ المسلم بها فى الماضى أنه لا يجوز مس ممتلكات رعايا الأعداء بسوء ، سواء أكانت فى أراضيهم — حتى ولو كانت محتلة — أم فى الخارج فى أرض دولة منتصرة . ولقد نص على مبدأ حرمة الممتلكات فى الأراضى المحتلة صراحة فى كل الاتفاقيات الدولية كتصريح بروكسل سنة ١٨٧٤ ، وكتيب أكسفورد سنة ١٨٨٠ "وقوانين لاهاى" سنة ١٨٩٩ و سنة ١٩٠٧ ، وهى التى تعالج المادة ٤٦ منها هذه المسألة من الناحية الدولية ، فتقول " الملكية الخاصة يجب احترامها ولا تجوز مصادرتها ".

وكلنا يعرف الآن أن هذه المبادئ النبيلة ، التى كانت محترمة عندما كانت الحرب مقصورة على الجنود النظاميين ، قد اندثرت وعفت آثارها . ففى ألمانيا وكل البلاد المحتلة الأخرى يجرد المنتصرون المصانع ويستولون على كل ما يريدون جمعه ، بل يصادرون أثاث الأفراد وملابسهم . وهذا معناه أن النظرية القانونية الدولية الجديدة قد اكتسحت المبدأ السابق القائل بحرمة ممتلكات الأعداء .

ففى معاهدة فرساى ، احتفظ الحلفاء ومن معهم — كما يقول مسيو جورج سيل — بالحق فى مصادرة أو بيع الممتلكات والحقوق والمصالح التى تخص رعايا الأعداء أو هيئاتهم والموضوعة تحت الحراسة فى أراضيهم ، وكان المفروض أن يخصص الدخل الناجم عن هذا الدفع مطالب رعاياهم تعويضا عن الأضرار التى لحقتهم من جراء تخريب ممتلكاتهم فى ألمانيا ، وما تبقى يحال إلى الهيئات القائمة على شؤون التعويض .

ويمكن ضرب أمثلة أخرى كثيرة للتدليل على عكس المبـــدأ القائل بحرمة الممتلكات التى لرعايا الأعداء فى أراضى الدول المنتصرة . وقد أدى هـذا التطور الكبير فى القـانون الدولى الى الاعتراف بحق المنتصرين فى مصادرة كل الممتلكات الخاصة التى تخص رعايا الأعداء . وهكذا لم تعد هناك من حرمة لممتلكات الأعداء القاطنين فى أراضى دولة منتصرة . وبهذه المناسبة يجدر بنا أن نعيد إلى الأذهان المبادئ التى كانت الدول تحترمها وترعاها فيما سبق . يتساءل بول فوشيل فى كتابه :

هل تجوز مصادرة ممتلكات الأعداء التى توجد فى أرض دولة محاربة ؟ كان الجواب على هذا فى المـاضى بالإيجاب ، أكثر مما كان بالنسبة لاعتقال الأفراد . والرأى العام هو أن الممتلكات الشخصية للأجانب تعتبر جزءا من الممتلكات القومية ، وكل ما يخص الفرد يمكن اعتباره ملكا لمجموع الأمة . فالمحاربون يستطيعون الاستيلاء على هذه الممتلكات ومصادرتها مطمئنين إلى أن من لحقهم ضرر ما ، يستطيعون أن يحصلوا على تعويضات من حكوماتهم الخاصة " .

ولكن هذه المبادئ القديمة قد زالت جميعها الآن ، فنحن ندرك تماما الآثار المحزنة التى تتركها هذه المصادرة فى نفوس بعض الأفراد ؛ إذ يوجد بين رعايا الأعداء كثيرون من المهاجرين المجدين المحبين للسلام الذين يتعرضون لرؤية الدولة التى أقاموا على أرضها تصادر الممتلكات التى كدوا السنين الطوال فى تكوينها وجمعها . ولكن هؤلاء المهاجرين الذين يحتفظون بجنسيتهم الأصليـة يجب أن يعتبروا منطقا وقانونا مشتركين فى المسئولية مع المعتدى . ولذلك كان من العدل إذا انتصرت دولة يقيم بها رعايا دول معادية أن يعانوا ما يجلبه هـذا الانتصار من محن تحيق بهم ، إذ إنهم كانوا سيفيدون من هزيمة الدولة التى يقيمون بأرضها . لذلك يجب اعتبارهم مسئولين عن الخسارة التى سببتهـا روح الاعتداء والغزو المتفشية فى وطنهم الذى ما كان ليعلن الحـرب لولا موافقة أو رضاء كل مواطنيه . وكلما اشتدت قسوة الدرس الذى يتلقاه هؤلاء المهاجرون بمصادرة جميع ممتلكاتهم فى دولة منتصرة كان المثل الذى نضربه للجنس البشرى بأجمعه أبعث على السلم .

ومن فوائد هـذا الإجراء أن الدول التى لها رعايا كثيرون فى الخارج لن تسمح لنفسها فى المستقبل بأن تنساق إلى حروب عدوانية إذا عرفت مقدما أن الهزيمة تعنى — فضلا عن أشياء أخرى — ضياع ثروتها وثروة رعاياها فى البلاد الأخرى .

وعلى ذلك أقترح التعديل الآتى ، وهو أن يضـاف إلى الفقرة الثـانية من مشروع القرار الكلمات التالية :

" يجوز للدولة المعتدى عليها ، على أى حال ، أن تصادر كل الممتلكات القائمة فى أرضها ، والتى تخص الدولة المعتدية أو رعاياها " .

(تصفيق) .

الرئيس — نظرا لكثرة عدد الخطباء الذين سجلوا أسماءهم ، أبدى الوفد النمسوى أنه يتنازل عن طلب الكلمة ، ويكتفى بأن يودع تقريرا مكتوبا .

وسيدون هذا التقرير فى مضابط المؤتمر المحررة بطريق الاختزال . (يراجع الملحق) .

مسيو منجوز (فرنسا) — سيدى الرئيس ، زملائى الأعزاء ،

اسمحوا لى قبل البدء فى صميم المناقشة ، أن أصحح الأرقام الواردة فى التقرير (ص ١٤٣) ، عن بيان الأضرار التى انتابت فرنسا ، من جراء الحرب والاحتلال الألمانى .

وإنى لأحرص على إيراد الأرقام الصحيحة — استجابة منى إلى النداء الذى وجهته اللجنة الاقتصادية والمالية ، فى سان موريتز — عن تكاليف الاحتلال كما وردت فى تقرير اللجنة إلى هيئة الحلفاء للتعويضات ، مما لا يمكن أن يكون موضع مناقشة .

وإنى أورد الأرقام بمليار الفرنكات (مقومة بسعر الفرنك فى يونيه سنة ١٩٤٥) ، وهى تفصح عن نفسها وتحملنى على الكلام فى قوة .

وفى الواقع ، قد تحملت فرنسا خلال حرب ١٩٣٩ — ١٩٤٥ من الخسائر ، ما يقوم بهذا الرقم المروع ، وهو ٤٨٩٧ مليارا من الفرنكات ، مقسما كما يأتى :

قيمة ما اغتصب	٢٣٤٦
التدمير والتخريب	١٨٣٢
أضرار أخرى حاقت بالممتلكات	٢٥٨
أضرار أخرى حاقت بالأشخاص	٣٥٩
أعباء خاصة	١٠٢

وهكذا بلغت جملته ٤٨٩٧ مليارا ، أو ما يقرب من ٥٠٠٠ مليار ، ولا يدخل فى هذه الأرقام ما أسميه الأشغال الإلزامية ، أى ما يقوم بأكثر من ١٢ مليارا ، ويقرب من ١٣ مليارا من الأشغال .

وإذا أردتم فضلا عن ذلك إيضاحين آخرين يسترعيان أنظاركم ، لقلت : إن من الجزء المقوم بالمال من التعويضات ، يمكن تحديد الخسائر الخاصة برأس المال بنسبة ٤٥ ٪ ، والخسائر الخاصة بدخل فرنسا بنسبة ١٨٠ ٪ . وذلك على وجه التقريب .

أما وقد فرغنا من ذلك ، فإنى أدخل على الفور فى المناقشة ذاتها ، وإنى أتيت هنا باسم فرنسا ، وباسم كافة البلدان التى وقعت ضحية للحرب والاحتلال الأجنبى ، لأبعث بصرخة فزع من التعديل الذى قدمه أصدقاؤنا الإنكليز والأمريكيون . وإذا كنا نتقبل عن طيب خاطر ذلك التعديل الذى دافع عنه منذ لحظة زميلنا المصرى ، فليس فى طوقنا البته قبول التعديل البريطانى ؛ إذ إنه يجب أن نذكر فى هذا الصدد ضرورة ذكر الوقائع كما هى ، فى حقيقتها المحزنة ، وأيا تكن صفة المناقشة المؤلمة .

ولم يبق فى هذا الشأن — أيها الزملاء الأعزاء — إلا العودة الى الأرقام التى أشير إليها فى موسكو من بضعة أيام (أى فى يوم ٢٩ مارس) فى اجتماع وكلاء وزراء الخارجية، على لسان ممثلنا المسيو جاك رويح ، رئيس وكالة التعويضات المتحالفة . إن الأمم الثمانى عشرة — التى يجب أن تستفيد من اتفاقيات پوتسدام — لم تحصل حتى يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٤٧ ، أى بعد تسعة أشهر من إمضاء اتفاقيات پوتسدام ، إلا على تعويضات لا يعتد بها .

وبدلا من الخطب ، فلنقرأ الأرقام التى أمدنا بها المسيو رويح نفسه ، فالثمانى عشرة أمة التى أشرنا إليها ، قد خصص لها — أولا وآخرا — ١٤٣ مصنعا ، منها ٥٩ فقط خصصت بالفعل ، إذ يجب أن تخصص فى شهر أبريل ، أو فى شهر مايو ، أو حينما ترد إلى الوكالة كشوف الجرد ، ومن هذه المصانع المائة والثلاثة والأربعين يوجد ٧٢ كاملة المعدات، أما ما عدا ذلك ، فليست إلا آلات للاستعمال العادى ، وبعضها عديم القيمة . وعلى سبيل المثال يشمل المصنع رقم ٥٣ — من أوله لآخره — قاطرة ومضخة ، وليست هذه سوى دفعات من أصل التعويضات، إذ أوقف التسليم فى الواقع، منذ عام ١٩٤٦، أى بعد شهرين من البدء فيها .

فهل هناك من يستطيع الادعاء — كما يقول مسيو رويح — بأن هذه النتائج التافهة تمثل فى أوسع مدى وسيلة من وسائل التعويض ، الذى يجب أن تؤديه ألمانيا عن الخسائر والمحن التى أنزلتها بضحاياها ؟

ولم يستطع مسيو رويح أن يمنع نفسه من مقارنة الحالة الحاضرة بالحالة التى نشأت غداة الحرب الماضية ، وهى الحرب العالمية الأولى .

وقد أشار زميلنا البريطانى إلى ذلك ، فى هذه اللحظة ، وليسمح لى أن أذكره بأنه فى عام ١٩٢١ — ولم تكن ألمانيا حريصة على الوفاء بتعهداتها وفاء كاملا — بلغ ما دفعته مع ذلك ، بعد انقضاء سنتين ونصف سنة على عقد الهدنة فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، ثمانية مليارات من المارکات الذهب ؛ بينما نحن اليوم ، وهنا أترك الكلمة للمسيو رويح وهو يتكلم باسم ثمانى عشرة أمة نكبت

بالاحتلال وآثار الحرب : "فى نهاية عام ١٩٤٦، أى بعد انقضاء عشرين شهرا على انتهاء الأعمال الحربية ، تسلمنا ما يقرب من ١٢ مليونا من الجنيهات الاسترلينية عن السفن ، و ٦٤ مليونا من المباركات عن المصانع" وزاد على ذلك قائلا : "ما أبعدنا عما أسماه التاريخ إفلاس التعويضات الألمانية الأولى" .

هناك فى ألمانيا منشآت صناعية عديدة يمكن، ويجب، أن تسترد. وهى للآن إما غير مستغلة بالفعل أو يستغلها العدو القديم ؛ على حين يجب أن تخصص للتعويض عن الأضرار والآلام التى أنزلتها ألمانيا .

هل من الممكن أن تمتهن إرادة واضعى اتفاقات بوتسدام بطريقة أتم وأكمل ؟

وثمة أمر آخر . إنى أقول هنا إنه يجب علينا — أكثر من أى وقت آخر — أن نحرص على تلك المبادئ التى أكدناها بقوة فى كونهاجن ، وسان موريتز ، وخاصة الاعتراف بالحق المطلق لكل دولة من الدول فى التعويض التام عما حاق بها من أضرار بسبب الحرب والاحتلال الأجنبى .

وليس الأمر خاصا بحسن النية أو بالإحسان، بل هو تطبيق عملى ناجز لهذا التضامن بين الأمم ، الذى يجب أن يقوم خلال السلم ، كما قام خلال الحرب . فكما وحدت كل الجهود فى سبيل تدمير النازية والفاشية ، كذلك يجب أن تتوحد كل الجهود لتعمير البلاد المخربة ، ولذا فليس يسعنا — وهو أمر من السهل إدراكه — أن نقبل الأمانى الأفلاطونية — ولتسمحوا لى أن أعبر عن ذلك بكل ود وإخلاص — تلك الأمانى التى عبر عنها أصدقاؤنا البريطانيون ، إذ لا يتعلق الأمر هنا — فى مثل هذا الشأن — باستخدام عبارات معلقة على شرط ، وبالاقتصار على توكيد مبدأ يحد منه توكيد آخر له كل خطورته ، وسيفتح الباب للمراوغة والتنصل : هو مبدأ حق الشعب الألمانى فى تعويض الغير فى حدود طاقته الاقتصادية ، وهو تعبير غاية فى الغموض والخطورة كما تدركون ، تعبير خطر أناهضه بكل ما أملك من قوة وهمة باسم أغلبية الوفود الحاضرة معنا فى هذه القاعة .

وفى الواقع ، يحق لنا نحن الذين تحملنا من ألمانيا ما تحملنا ، مما لا سبيل الى المنازعة فى مسئوليتها الجماعية عنه ، أن نفكر أن ألمانيا الجديدة يجب دون شك أن تمكن من الحياة ، ولكن لا يصح أن تكون عبئا لا على أصدقائنا فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا على أصدقائنا البريطانيين ، ولا على من يحتلون أرضها .

بيد أنه يجب مع ذلك ألا يحول شىء (وهنا إذ نسمح لها بالحياة وبتقدير احتياجاتها ، لا يصح أن ننسى ما حل بنا نحن ضحايا المحور من آلام وبؤس خلال سنوات خمس) — أقول يجب ، إذ نسمح لألمانيا الجديدة بأن تعيش ، ألا يحول شىء دون أن نحصل على التعويضات فى مدى سريع .

ويجب ألا ننسى أن هناك فى ألمانيا عددا كبيرا من المنشآت الصناعية — مهما كان المستوى الذى سيحدد غدا للصناعة الألمانية — يمكن ويجب أن يسحب لضرورة التعمير ، وضرورة السلامة الجماعية .

(تصفيق) .

وإنى أخص بالذكر مسألة الفحم التى يجب حلها على أساس ألا تجد البلدان المخربة المسلوبة نفسها فى مركز أدنى ، بينما تجد ألمانيا كفايتها منه أو ما يزيد على الكفاية ، لا لسبب إلا لأنه لا غنى لها عنه لحفظ كيانها مما لا أفهمه . وفى أثناء ذلك نرى ضحايا الحرب يعيشون عيشة أدنى إلى السائمة . إنه ليستحيل علينا أن نسلم بهذا ، ومن غير المعقول أن يقع نظر العالم خلال الأصابيع المقبلة على المشهد الآتى :

بينما ينعم الفلاح الألمانى بكل ما يحتاج إليه ، نرى الفلاح البلجيكى أو الهولندى أو اليوغسلافى محروما مما هو فى مسيس الحاجة إليه ليقيم به أوده : من حذاء ينتعله أو كساء يرتديه أو سماد أو آلات زراعية . ومن غير المعقول كذلك أن نتصور أنه بينما لا يزال فى بلادنا عدد كبير من الدور المتهدمة والقرى المخربة ، يقوم الألمان بتعمير ما تهدم من دورهم ، ويقضى على الفرنسيين عندنا بأن يسكنوا فى كهوف أو أكشاك خشبية .

ولا تنسى أيها السادة ، أن تسليم المصانع قد توقف منذ شهور . وفى هذا الصدد ، فلتسمحوا لى أن أبتهج بأحد الأنباء الأخيرة من موسكو ، ذلك النبأ الذى يعلن أن المسيو مولوتوف ، والجنرال مارشال ، والمسيو بيدو ، قد اتفقوا آخر الأمر على أن يستأنف تسليم المصانع والمنشآت الصناعية دون إبطاء .

والمناسبة سانحة هنا لأن نتخذ موقفا صريحا محددا ، إذ نرى أن المؤتمر البرلمانى الدولى الذى يقوم بدور الطليعة والكشاف ، والذى أبرزه فى وضوح ذلك التقرير القيم الذى وضعه السكرتير العام ، سيكون على صواب إذا وافق — إن لم يكن بإجماع الآراء فعلى الأقل بأغلبية عظمى — على نص القرار الذى قدمته اللجنة الاقتصادية والمالية .

ولذا فإنى أطلب اليكم — بناء على ذلك — أن ترفضوا التعديل الذى قدمه أصدقاؤنا البريطانيون ، وإنى آسف على ذلك من كل قلبى ، إذ لا سبيل الى حلول نصفية فى هذا الشأن .

ولهذا السبب يجب أن يكون القرار واضحا صريحا ، فواجبكم أيها الزملاء الأعزاء هو أن تطالبوا ، دون إبطاء ، للأمم التى وقعت صرعى الحرب وضحية الاحتلال الأجنبى ، بحقها فى تعويضات جوهرية عاجلة ؛ إذ هذه خير وسيلة للمساهمة فى إنشاء صرح سلام عادل دائم .

وختاما ، هذه هى الملاحظات التى حرصت على أن أقدمها باسم الوفد الفرنسى الذى أجمع عليها رأيه ، أيا كانت الآراء السياسية التى يعتنقها أعضاؤه .

وانى لأعتذر اليكم أيها السادة ، اذ تجاوزت فى كلمتى هذه الوقت المحدد لى . بيد أن فرنسا التى وقعت مرتين خلال ربع قرن ضحية الغزو والتخريب والدمار — فرنسا التى تعد ضحاياها فى الأموال والرجال بالملايين لها الحق هنا ، ومن هذه المنصة الحرة الدولية المستقلة — فى أن تطالب لنفسها — وللأمم الأخرى جمعاء — بالعدالة ، أى بالحق المطلق فى الحصول على تعويضات ناجزة ، لا على تعويضات تؤدى لها خلال خمسين عاما .

(تصفيق) .

(تولى الرياسة مسيو كليمن ، لكسمبورج ، نائب الرئيس) .

المستر چوليوس فوت (تشيكوسلوفاكيا) — ينوى الوفد التشيكوسلوفاكى ، أن يؤيد مشروع القرار الذى قدمته اللجنة الفرعية ، بما فى ذلك التعديل الذى اقترحه المندوب المصرى .

ويؤسفنا أننا لا نستطيع تأييد التعديل البريطانى .

فالتعديل البريطانى يتضمن — كما نرى — رأيا يمكن تفسيره بأنه ينطوى على التساهل أكثر مما يجب تلقاء ألمانيا وسكانها ، وهم المسئولون عن حربين عالميتين ؛ كما أن هذا التعديل نفسه لاينظر بعين العدل إلى ضحايا الاعتداء الألمانى .

ومع ذلك ، فإن القرار الذى عرضته الآنسة تنديلو ، يعبر عن أفكارنا بطريقة أوضح من بعض النتائج التى تم الوصول إليها أثناء انعقاد مؤتمر موسكو .

ومن الضرورى أن نشير الى أن الاتحاد البرلمانى الدولى ، ليس مجرد ختم من المطاط للحكومات المختلفة التى يمثلها الأعضاء هنا . فنحن لانمثل الحكومات ، بل نمثل الشعوب لنعبر فى حرية وصراحة عن وجهة نظر تلك الشعوب . ولقد كان الشيخ المحترم باركلى على حق فيما ذهب إليه ، من أنه "حتى المجالس النيابية — قد ارتكبت أخطاء" ، وكذلك الحكومات . ولقد علمنا التاريخ أن أى مصالحة أو تسوية ، مهما كانت ضرورية ، لا بد أن تحوى بذورا لسوء الفهم والشكوى فى المستقبل .

لنكن أكثر صراحة مما يجب أن يكون عليه الدبلوماسيون ، ولسنا نقصد التصغير من شأن أعمالهم ، ولكن واجبنا يقتضينا أن نحلل وننقد أعمالهم .

وليست وجهة نظرنا مبنية على الحقد وروح الانتقام . فلقد جاورنا ألمانيا سنين عدة ، وفقد الكثيرون من أفراد شعبنا الأبناء والأزواج والآباء ، نتيجة لاعتداء ألمانيا . ولا أظن أن الوقت قد حان لأن ننظر إلى المسألة الألمانية من الزاوية الاقتصادية البحت ، فنناقش التعويضات التى يجب أن يدفعها الألمان فى حدود طاقتهم الاقتصادية ؛ فإن المسألة الألمانية ليست مسألة تجارية ، بل هى مسألة أمن اقتصادى وسياسى ، وقد يصبح مركز ألمانيا الاقتصادى ذا شأن بعد بضع سنوات ، وإذا لم نكن حريصين كل الحرص ، فسيعد الألمان لنا مفاجأة فى الخفاء .

وليست ألمانيا بالدولة الوحيدة التى تعانى مشاكل اقتصادية ، فحكومتى تعانى الكثير منها . وهنا نشعر بأن الحد الأقصى للطاقة الاقتصادية ، لم يعط ما يستحقه من اهتمام ، فكل رسائلنا البرقية تصلنا عن طريق حكومات أخرى ، وكان معظمها يأتى قبل الحرب عن طريق ألمانيا .

وما هو الموقف الآن؟ ففى الوقت الذى تخضع فيه ألمانيا لإشراف الدول المتحالفة لم يمنح لنا أى تخفيض فى النفقات الطائلة التى ندفعها نظير هذه الخدمات . ويجب علينا أن ندفع بالعملة الأمريكية التى يصعب الحصول عليها خارج الولايات المتحدة .

ولقد ساهمت بلادى بقسط وافر فى نفقات احتلال الدول المتحدة لألمانيا . وليس هذا بالعبء اليسير على اقتصاد بلادى .

ونحن نعارض أى تعديل يرمى إلى إغفال وجهة النظر هذه ، ونؤيد بكل عواطفنا هذا الجزء من القرار الذى ينص على : " أن إنعاش ألمانيا الاقتصادى ، الذى يخضع للضمانات السياسية والمراقبة التى تكفل سلامة جيران ألمانيا ، يجب ألا يتم على حساب الدول المتحالفة التى جر عليها الألمان الخراب ، كما يجب ألا يسير هذا الإنعاش بخطوات أسرع مما يسير إنعاش هذه الدول المتحالفة ذاتها " .

ولهذا فلن نؤيد أى تعديل يغفل هذا الشرط المهم .

وعلينا أن نفكر فى الأثر الذى يحدثه إغفال هذا الشرط فى شعوب الأمم المتحدة ، أما ألمانيا فسترى فى هذا الإغفال أملا جديدا فى الخلاص .

(تصفيق) .

مسيو زولكيوسكى (بولونيا) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

بمناسبة التقرير الشيق المستفيض ، ومشروع القرار اللذين قدمتهما الآنسة تندلو ، أود أن ألاحظ أنه يهم ، من وجهة النظر البولونية خاصة ، قبول المبادئ التى عبرت عنها الفقرة السادسة من القرار المقترح .

وإنا فى بولونيا لنعتبر أن الشرط الأساسى لتعمير أوروبا ، التى خربتها الحرب، ينحصر قبل كل شىء فى تحقيق تلك المبادئ عن طريق سياسة الأمم الديموقراطية .

إن نهضة أوروبا وتعميرها لا يرتبطان بإنعاش ألمانيا فحسب ، كما يفترض البعض ، فإن تعمير البلدان التى خربتها الفاشية مسألة مستقلة عن مسألة تعمير ألمانيا .

فالبلدان التى خربت فى سبيل مناهضة الفاشية ، هى — قبل غيرها — تلك البلدان ، التى يجب تعميرها أولا وقبل كل شىء . فقوتها الاقتصادية ضمان لقوة الديمقراطية . وألمانيا الديموقراطية تستطيع العودة الى الحياة النظامية كبلد أوروبى ، وهذا أمر بديهى ، ولكن تعمير ألمانيا لا يمكن أن يتم البتة على حساب الأمم التى دمرتها الفاشية الألمانية . إن تعمير ألمانيا لا يمكن ، ولا يجب البتة أن يسبق تعمير الأمم الأخرى التى دمرتها الحرب ، وسقطت ضحية للعدوان الألمانى .

إن فى مقدور ألمانيا ، منذ الآن ، أن تدفع التعويضات ، ولن يمنعها هذا من أن تعيش على شريطة زيادة إنتاجها الزراعى، وخاصة عن طريق الإصلاح الزراعى ، وكذلك زيادة إنتاجها الصناعى فى نطاق الحدود المعقولة ، وتحت إشراف الحلفاء .

ولهذا فنحن متفقون على قبول القرار الذى اقترحته اللجنة الاقتصادية والمالية .

(تصفيق) .

مسيو برسيكو (إيطاليا) — إسيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

بصفتى ممثلا للشعبة البرلمانية الايطالية، أود أن أدلى برأيى فى هذا النقاش الذى يتناول مسألة تهمنا بصفة خاصة .

هناك مبدأ سلم به الجميع ، يقضى بأن التعويضات عن الحرب، كالتعويضات الناشئة عن المصائب القومية التى تلم بالأشخاص والأموال ، تتحملها الأمة . ويفرض هذا المبدأ المساواة والتضامن بين الجميع إزاء الأعباء الناشئة عنها . ولكن إذا كانت الشعوب هى التى تقوم بالحرب، فيكاد لا يحدث البتة أنها هى نفسها التى تطلقها من عقالها .

فكلها اكتوت دوما بنارها ، وكلها — سواء منها القاهر والمقهور — سقطت صرعى فى نفس الهاوية ، ضحايا الشقاء نفسه .

إن الأمر ينطوى على مشكلة خطيرة ، تحرك فى — عند عرضها — هماً عميقاً . وهى ليست مجرد مسألة جدلية نظرية ، بل هى أولا وقبل كل شىء مسألة عملية محسوسة ، تتحصر فى أن نعرف ، هل يجب أن تحل مسألة تعويضات الحرب بروح الفردية الدولية التامة ، أو بروح الجماعة الدولية ؟

ففى كل الدول التى اشتركت فى الحرب ، مستشفيات ، ومدارس ، وكنائس ، قد دمرت . وفى كافة البلدان ، مرضى لا يجدون مأوى ، أو لا تمتد إليهم يد العناية . هناك مؤمنون من كافة الديانات لا يجدون دورا للعبادة ، وطلبة يفتقرون إلى مدارس ومعلمين .

تلك هى المسألة .

وأرجو أن تعتبروا أن الأمر ليس بغريب عنا ، لأنه متى ذعيت المجالس إلى التصديق على معاهدات الصلح ، فستكون مأساة هؤلاء القوم ماثلة أمام عيونهم ، متصلة بالقلب مباشرة ، ولا يمكن أن يخلص أحد من الواجبات المحتومة التى تفرضها .

أيها الزملاء الأعزاء ،

إن كانت الحرب هى أيضا نكبة لا قومية ، بل دولية كونية ، فلم لا تلتزم الحكومات والمشرعون جميعا بأن يبحثوا عن إمكان الوصول إلى حل إنسانى ، يحدوهم روح التضامن الدولى ، فيما يختص بتعويضات الحرب عن الأموال التابعة لمنشآت خيرية أو دينية أو ثقافية ؟ يجب فى هذا الميدان أن يوجه روح الشعب فى عزم ، نحو المصالحة الكريمة بين القاهرين والمقهورين ، وأن يعمل مشرعو كافة البلدان جاهدين ، طبقا للمبادئ الإنسانية العليا مسايرين الاتجاهات الجديدة ، على تشجيع إنشاء مؤسسة دولية ، الغرض منها التعويض عن الأضرار وتخفيف الآلام والمصائب .

ولحسن الحظ ، هناك سوابق فى هذا الميدان ، كهيئة الصليب الأحمر الدولية واتحاد الاسعاف ، لمواجهة النكبات الدولية . وهناك أيضا — فى خلال السنين المؤلمة التى أشرفت على الانتهاء ، ذلك الرمز المؤثر للتضامن الدولى — وهو هيئة " الأنرا " (الهيئة الدولية للإنهاض والإنعاش) التى أسدت لبلادنا الدامية ، عونا كريما من القاهرين قبل انتهاء الحرب بمدة . كما يجب أن أنوه بالعمل الإنسانى الذى قامت به هيئة "أندسى" ، التى نظمت فى إيطاليا توزيع النجدات التى أرسلت من أمريكا خاصة .

لم يغب عن بالى أن هناك صعابا جمة ذات صبغة مادية . بيد أنى أعرض المشكلة ، وأحب أن أمل أيها الزملاء الأعزاء فى أن نستمسك جميعا بمبادئ الإنسانية العليا ، وصون الذات الإنسانية ؛ وفى أننا سنعمل جاهدين على ألا ننسى هذه المسألة ، وعلى أن نبذل كافة جهودنا فى سبيل حلها .

ولست أقصد من وراء الآراء التى أوضحتها الآن إلى أن أعارض تلك التصريحات التى أدلت بها الآنسة تندلو فى تقريرها .

ولكن كل ما أريده هو أن أقتصر على تخفيف بعض آثارها ، نظرا لمبدأ أسمى من مجرد المسئولية الموضوعية ، أى مبدأ تضامن كافة الشعوب إزاء ضحايا بريئة تضامنا يستند إلى عاطفة سامية من المحبة والإنسانية ، يجب أن يشيد عليها صرح الجماعة الدولية فى المستقبل .

(تصفيق) .

مسيو كوستوركوف (بلغاريا) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

يرى الوفد البلغارى أن من واجبه فيما يختص بمسألة التعويضات أن يلفت نظر المؤتمر البرلمانى الدولى إلى أن بلغاريا مهتمة بها لسببين :

الأول : بوصفها بلدا فرض عليه أداء تعويضات بمقتضى معاهدة الصلح التى أمضيت فى باريس منذ شهرين ؛

والثانى : بوصفها بلدا اشترك فى حرب فعلية ضد ألمانيا ، وساهم فى انتصار الأمم المتحدة .

وإذا تدبرنا الناحية الأولى من هذه المسألة ، فإن الوفد البلغارى يحرص على أن يوضح أنه عند تحديد التعويضات البلغارية ، لم يقتصر الأمر على تحقيق القاعدة المثالية التى أشير اليها فى المادة الأولى من مشروع القرار الذى وضعته اللجنة الدائمة فى سان موريتز والذى يقضى بالتعويض التام فحسب ، بل قد تجاوز فى الواقع ما قدر له بكثير . هكذا رأت بلغاريا نفسها وقد فرض عليها عبء ثقيل جدا ، لا يتفق بشكل صارخ مع الأضرار الواقعة . فان مجموع التعويضات ليصل إلى ٧٠ مليون دولار : منها ٤٥ مليونا من نصيب اليونان و ٢٥ مليونا من نصيب يوجوسلافيا ، وفى ذلك ما يهدد بانهيار صرح كياننا الاقتصادى ، الذى هو فوق هذا فى حالة خطيرة ، نتيجة الإنهاك التام الذى أصاب البلاد من جراء الحرب والاحتلال الألمانى ، وكذلك الجفاف الذى نكبت به البلاد خلال موسمين متعاقبين فى عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦

ولذا يبدو لنا أن الفقرة الواردة فى معاهدة الصلح خاصة بتعويضاتنا لتنطوى على ظلم ، خصوصا إذا اعتبرنا أنه يتضح من تسوية التعويضات بعد الحرب ، أن المبدأ المتبع كان مبدأ التعويض الجزئى ، نظرا لاتساع التدمير الذى نجم عن الحرب الشاملة ، ومقدرة البلاد المقهورة على الدفع ، وضرورة إعادة صرح كيانها الاقتصادى . وهذا ما فكر فيه مشروع قرار اتحادنا البرلمانى الدولى حينما أشار — فى الفقرة الثالثة — إلى أن "مشكلة التعويضات لن تحل إلا على

أساس العدالة الاجتماعية " ، ويذكر بضرورة كفالة " ظروف المعيشة وإقامة أود الجماعات العاملة " ، ويربط هذه المشكلة " بعمل التعمير الدولى " .

ومن جهة أخرى ، فقد كانت بلغاريا التابع السابق الوحيد الذى لم يشترك فى حملات عسكرية ضد أى أمة من الأمم المتحدة . إذ فى الطور الأول من أطوار الحرب لم تشترك بلادنا فى الأعمال العدائية . وهى لم تشترك بطريقة فعالة فى المعارك الحربية ، إلا فى المرحلة الثانية من مراحل الحرب ، بعد انتصار قوى الديموقراطية المناهضة للفاشية فى بلغاريا (٩ سبتمبر سنة ١٩٤٤) ، وذلك بجانب الحلفاء .

وخلال هذه المعارك التى استمرت تسعة أشهر ، قامت الجيوش البلغارية بدور هام فى تحرير شبه الجزيرة البلقانية ، وبذا ساهمت فى انتصار الأمم المتحدة المشترك .

إن الخسائر والأضرار التى تحملتها بلغاريا ، خلال هذا الطور من أطوار الأعمال الحربية ، لتحصى بأربعين ألفا بين قتيل وجريح ومفقود ، و ١٣٠ مليار " ليڤا " ؛ وهى نفقات تثقل كاهل الاقتصاد القومى ، وتكسب الدولة البلغارية ذلك الحق الذى لا يمارى فيه : حق تقاضى تعويضات من المانيا . وقد بذلت الحكومة البلغارية مساعى فى هذا الصدد لدى وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى المجتمعين الآن فى موسكو . وتأمل الحكومة البلغارية أن تسنح لها الفرصة لعرض وجهة نظرها أثناء بحث مشكلة التعويضات الألمانية .

إن وفدنا يرى أن الاعتراف بالحق المطلق لكل بلد فى أن يحصل على التعويض عن الأضرار التى لحقت به خلال الأعمال الحربية يجب أن يشمل البلدان التى كانت تدور من قبل فى فلك ألمانيا ، وذلك فيما يختص بالأضرار التى نزلت بها خلال اشتراكها فى الحرب ضد ألمانيا .

وهذا هو المكان الذى يجب أن نبرز فيه هذه الحقيقة ، وهى أن طلب بلغاريا لا ينصب إلا على الأضرار التى تسببت مباشرة عن الحرب ضد ألمانيا ، ولا يشمل الأضرار الناشئة عن الاحتلال النازى لبلغاريا . وكذلك لا ينصب الطلب البلغارى على الموجودات والديون البلغارية على ألمانيا والتى قضت أحكام معاهدة الصلح برفض تأديتها لنا ، وهذه الديون تبلغ ٣٠ مليار "ليڤا" .

وفيما يختص بطريقة دفع التعويضات ، وهى المسألة التى تناولتها الفقرة الثانية من مشروع القرار ، فلا يعارض وفدنا فى أن تؤدى عينا وذلك على وجه التفضيل . وقد نص على طريقة الدفع هذه فى المادة ٢٠ من معاهدة الصلح مع بلغاريا التى وقعت فى باريس فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ ، ومع ذلك يرى الوفد البلغارى من واجبه أن يشير الى أنه بصدد تقدير قيمة السلع ، يجب أن توضع الأسعار التى تقابل قيمة السلع يوم التوريد موضع الاعتبار . وتنص المادة ٢٠ من معاهدة الصلح مع بلغاريا على أن الأسعار المقدرة بالدولارات فى الأسواق الدولية عن عام ١٩٣٨ ، هى التى تتخذ أساسا لحساب تقويم السلع .

وهـذا الحكم ينطوى على التزام ثقيل مزدوج : أولا بسبب اختيار السـنة التى اتخـذت مقياسـا للأسعار ، وثانيا بسبب السـوق التى تقضى بتحديد الأسـعار ، وهى سـوق بعيدة عنا جغرافيا ، ومن ثم يتضح أن طريقة تثمين مايؤدى عينا يمكن أن تزيد من عبء التعويضات المفروضة زيادة كبيرة .

و بالاختصار يرى وفد بلادى أنه إذا أردنا فى إخلاص — وهنـا أقتبس من جديد عبارة مشروع القرار المقترح — "أن نصل بعمل التعمير الدولى الى خاتمة سعيدة" ، يجب أن يسمح لبلغاريا بأن تصلح حالتهـا الاقتصادية والمـالية بتخفيف عبئها من حيث طريقة الدفع ، ورقم التعويضات الإجمالى .

و إن الوفد البلغارى ليرى أن المؤتمر سـيجد من واجبه أن يعنى عناية جدية بمسألة لهـا من الأهمية ما لهـذه المسألة . و إن موقفا نزيها متزنا من جانب الاتحاد البرلمـانى الدولى ، يمكن أن يستخدم فى المستقبل كأساس للتخفيف من وطأة فقرات معينة جائرة . و بذا يساهم فى إنشاء عالم جديد أفضل من عالمنا هذا .

(تصفيق) .

المسيو سميتش (يوجوسلافيا) — بعد خطاب زميلنا الفرنسى المحترم ، هذا الخطاب الرائع المدعم بالأسانيد ، أستطيع أن أعلن أنى أشاطره الرأى فيما ذهب اليه .

إن مسألة التعويضات لهى أهم المسائل التى يجب أن تبحث بأكبر قسط من الاهتمام الجدى ، لارتباطها من ناحية إقامة صرح السلام العالمى ، ولأن أمما معينة من ضحايا الاعتداء الفاشى ، التى تحملت من جرائه أضرارا بليغة ، ترى من ناحية أخرى فى التعويضات المصدر الرئيسى الذى يجب أن يستخدم لتعمير ما أصابها بعد نهاية الحرب .

وموقفنا ازاء هـذه المشكلة يستند الى النصيب الكبـير الذى ساهمت به يوجوسـلافيا فى سـبيل النصر المشترك ، والتضحيات الجسيمة فى المـال والرجال — تلك التضحيات التى تضع يوجوسلافيا فى الصف الأول من الأمم التى يحق لها أن تتقاضى تعويضات من أقاليم ألمـانيا الغربية .

ولم ينازع أحد حتى الآن فى النصيب الذى ساهمت به يوجوسلافيا فى سبيل انتصار الحلفاء .

وبعكس ما حدث لبعض البلدان خلال الحرب من توطيـد دعاماتها الاقتصادية ، هوى الاقتصاد اليوجوسـلافى الى الحضيض ، ممـا يحرم البلاد من احتمال مواجهتها لحاجاتها الملحة الى الواردات رغم ما بذلته من جهود .

واستنادا إلى القرارات التى اتخذت فى مؤتمرى القرم و. لين ، كان يحق ليوجوسلافيا أن تأمل أن تفى التعويضات بالجزء الأكبر من احتياجاتها وخاصة ما يتعلق بانهاض البلاد الاقتصادى . وكانت قرارات مؤتمر برلين تقضى بأن تحدد كمية المنشآت التى تؤخذ من المناطق الغربية فى ألمانيا ، وذلك خلال أجل لا يتعدى ستة أشهر، بينما كان يجب أن يتم حصولها على المنشآت الأساسية خلال أجل حدد بسنتين من تاريخ تحديد كمية المنشآت التى تؤخذ، وينتهى هذا الأجل فى أول يوليه سنة ١٩٤٨ . ومع ذلك فقد انقضى على مؤتمر برلين ثمانية عشر شهرا ، ولم تتقاض يوجوسلافيا — فى المجموع — حتى نهاية سنة ١٩٤٦ إلا ما تقدر قيمته بمبلغ ٠,٠٤ ٪ من الخسائر المعترف بها ؛ مما يمثل بعض مصانع متواضعة الشأن ، وعددا معينا من الآلات وبضع آلاف من الأطنان من المهمات المستعملة .

ولا يسعنا السكوت على الصعوبات الآتية من قبل السلطات العسكرية المتحالفة فى مناطق ألمانيا الغربية — وهى صعوبات ناشئة عن عدم مراعاة قرارات مؤتمر برلين — مما لم يمنع تلك السلطات من تحقيق مزايا معينة محسوسة للبلاد التى تنتمى اليها .

على أنه يسعدنا أن تسنح لنا الفرصة قريبا ، لكى نزجى الثناء عاطرا للسلطات المتحالفة على ما نأمل أن نعنى به فى المستقبل من تحقيق مراعاة القرارات المشتركة مراعاة دقيقة ، وتنفيذها على وجه السرعة .

ويصل بنا البحث الآن إلى نص القرار الذى اتخذ فى سان موريتز ، إذ يتضمن هذا القرار آراء قد تنال تعضيد كافة البلدان التى يهمها الأمر تقريبا . ذلك لأنها تعبر عن المبادئ التى تستند إلى العدالة ، وتتفق والمطالب المشروعة لضحايا العدوان النازى — وإنى لأذكر من بين هذه الآراء مبدأ التعويض الكامل، ومبدأ التعويض عينا . كما أذكر التوكيد العادل بأن التعويضات تنشئ حقا من حقوق الدول التى أصيبت بأضرار — وأضيف الى هذا أنه حق طبيعى يجب أن لا نخلط بينه وبين مسألة التعاون المتبادل وحسن النية بين الدول . بيد أن ثمة نصوصا معينة فى القرار هى فى نظرى أوسع مما يجب ، بينما هناك نصوص أخرى يكتنفها الكثير من الغموض . وقبل كل شىء نرى أنه يجب أن نؤكد أن لمسألة التعويضات صفة الاستعجال ، كما أن الضرورة تقضى بالإسراع فى تنفيذ القرارات فور اتخاذها .

وإن الاعتراف — فى صدد التعويضات — بأولوية البلدان التى تحملت أكبر الأضرار فى الرجال والأموال ليعد مساهمة فى تحقيق العدالة . وليست هذه فكرة مستحدثة ، إذ ذكرت — فى صيغ شتى — "فى الفقرة ١ نبذة ٢" من بروتوكول مؤتمر القرم التى تشترط أن تؤدى التعويضات بادئ ذى بدء إلى البلدان التى تحملت عبء الحرب الرئيسى، والتى نزلت بها من جراء ذلك أفدح الخسائر .

ونص الفقرة الأولى من القرار أوسع مدى مما يجب، مما يفقده كثيرا من قوته ، ويكفى أن يقال إن كل نص دولى فى شأن التعويضات يجب أن يستند الى حق كل بلد فى أن يحصل على التعويض الكامل عما تحمله من خسائر ، على أن يفهم من مدلول كلمة " خسائر " أنها تشمل كذلك مجموع الخسائر التى حلت بالأفراد .

أما فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من القرار فإنا نقبل النص الذى يقول إن مسألة إقامة سلم عادل وطيد متصلة أوثق الصلة بمسألة التعويضات والتعمير الدولى على أساس العدالة الاجتماعية . بيد أنه يبدو لنا أنه من التعسف أن نحد من المدى الذى يمكن أن تتحقق فيه العدالة الاجتماعية ، وذلك بقصره على الظروف المذكورة فى هذه الفقرة ، للسبب الذى يبدو لنا كبير الأهمية ، وهو أن العدالة الاجتماعية الحقيقية لا تتحقق إلا فى الظروف التى تستبعد استغلال الانسان لأخيه الانسان.

وأخيرا يتعين أن أقف لحظة عند مذكرة الوفد النمسوى الخاصة بالتعويضات، فإن عواقب اشتراك النمسا فى الحرب العدوانية التى شنتها دول المحور ضد يوجوسلافيا لتنطوى على أبلغ الخطورة. ولعلمنا حق العلم بسير الحوادث التاريخية ، التى أدت إلى العدوان المشترك من قبل ألمانيا والنمسا ضد يوجوسلافيا ، فإنا لا نستطيع أن نتناسى أن النمسا أزلت الاضطهاد خلال قرون بملايين من الصقالبة ، وأنها أشعلت فى الحرب الأولى العالمية ، سيرا وراء غاياتها التوسعية ، نيران الحرب الغاشمة ضد الصرب الصغيرة ، وأنها كانت فى الفترة ما بين الحربين العالميتين مركزا من مراكز النشاط المدمر الموجه ضد أمن يوجوسلافيا ، وأنه فى موجة الطغيان النازى أنزل أبناء النمسا بالشعب اليوغوسلافى آلاما ومحنا لا يستطاع تقدير مداها .

وإنى لأعبر عن عواطف الشعب اليوغوسلافى بأسره ، إذ أبدى رغبتنا فى أن نرى فى أوروبا يوما ما ، دولة نمسوية حرة مسالمة ديموقراطية. ولكن إلى أن يحين هذا الحين يتعين علينا أن نحل عددا كبيرا من المسائل الناشئة عن الماضى. وإنا لنتمنى للشعب النمسوى الشجاعة والقوة الضروريتين لتمكينه من أن يسوى فى أمانة حساب تركة عسيرة .

(تصفق) .

مسيو أنتونوبولوس (اليونان) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

إن الوفد اليونانى لينظر إلى استئناف جلسات الاتحاد البرلمانى الدولى بارتياح تام، وإن هذا الشعور ليتزايد إذ يعقد المؤتمر الأول بعد الحرب وبعد مؤتمر أوسلو عام ١٩٣٩ فى عاصمة أمة صديقة، تشبه بلادنا فى أنها كانت مهدا للمدنية فى حوض البحر الأبيض المتوسط ، حيث نبتت أسمى الأفكار البشرية، أمة تربطها باليونان منذ القدم روابط وثيقة قلبية فى الميدان الاقتصادى وفى الميدان الروحى على سواء .

وها نحن أولا مجتمعون فى هذا الحرم لنتذاكر مسألة من أخطر مسائل الحرب ، هى مسألة الأضرار الناشئة عن الحرب ، والتعويض عنها . ويعد إدراجها فى جدول أعمال المؤتمر مفخرة لمنظميه ، إذ ليس لأية مسألة من المسائل الدولية ما لهذه المسألة من الخطر والأهمية ؛ فإن مواتاة الفرصة والعدالة لتتطلبان منا حلا سريعا شاملا حكيما .

ويؤسف شعبة مجلس النواب اليونانى أن لم تستطع — وذلك بسبب تأخير الانتخابات — لاشتراك فى الجلسات الأولى للجان العامة والفرعية للاتحاد . تلك الجلسات التى عقدت فى جنيف وكوبنهاجن وسان موريتز وباريس ، والتى أثمرت أعمالها ذلك التقرير الممتاز الذى قدمته زميلتنا مندوبة هولاندا ، الآنسة تندلو . فاذا لوحظ على أثر تلاوة هذه الوثيقة ، بعض النقص من وجهة النظر اليونانية ، فمن واجبنا أن نسد هذا الفراغ ، وبذلك لانكون قد قمنا بعمل له صفة وطنية فحسب ، بل هو قبل كل شىء عمل ينطوى على العدالة .

زملائى الأعزاء — فى كتاب نشر خلال الحرب فى جنيف بعنوان " اللجنة الدولية للصليب الأحمر " وردت هذه العبارة الأليمة ، وهى على إيجازها تصف لنا العاصفة الهوجاء التى شنها العدو على بلادى التى كانت أول من تجرأ على أن ينازعه النصر بنجاح : " عند ما يتاح لمؤرخى الحرب الحالية تحديد مدى الآلام التى سببتها فستكون الأمة اليونانية من بين الأمم التى ضحت بأرهب تضحية فى هذا السبيل " .

وهذا المكان فى قائمة الشرف ، شرف الدفاع عن الكرامة الإنسانية والذات الانسانية والذى تعترف لنابه ، فى عبارة وجيزة ، هيئة عالمية كهيئة الصليب الاحمر الدولية — هذا المكان إنا لنطالب به بفخار وعزة . إذ بذلت اليونان شعبا وحكومة كل ما عندها من قوة مادية وأدبية خلال أربع سنوات دون هوادة و بلا تقتير أو حساب سواء فى داخل بلادها ، أو فى جبهات الحرب وميادين القتال فى شرق البحر الأبيض . ولذا كانت قائمة الحساب — حساب الضحايا — مروعة فادحة .

ويجدر بنا لمعرفة مدى ذلك أن لا نغفل عن الحالة الاقتصادية العسيرة للبلاد ، منذ عهد ما قبل الحرب ، على الرغم من الجهود المشكورة التى بذلتها ما بين أعوام ١٩٢٢ إلى ١٩٤٠ ؛ وقد وصفت هيئة الصليب الأحمر الدولية هذه الحالة بالعبارة الآتية :

" إن الأحوال الطبيعية السيئة للبلاد هى من الكثرة والخطر بحيث إذا حلت ببلد ما أيام عسيرة فسببت له على أكثر تقدير أزمة جدية ، كانت لليونان بلاء مستطيرا ، وما يعد لغيرها من البلاد بلاء ، يصبح لليونان نكبة لا قبل لها بإصلاحها " .

وهذه الآثار السيئة للحرب هى دون شك عامل مهم يجب عدلا أن تحسب له كبريات الدول حسابا ، إلى جانب تقدير كل خسائر الحرب تقديرا مقوما بأرقام جامدة .

ولتوضيح حالة ما قبل الحرب هذه ، لا نذكر إلا العامل الآتى شاهدا من الشواهد ، وهو مجموع الدخل القومى ، فقد كان يقدر بنسبة كل فرد من السكان بسدس الدخل الفرنسى ، وعشر الانكليزى ، وجزء من اثنى عشر من الأمريكى .

ثم إن الأرض التى تنتج أربعة أعشار الدخل القومى هى — فى الجزء المتزرع منها — موزعة توزيعا ينطوى على الفقر بالمقارنة مع دول بلقانية أخرى — إذ يوجد فى كل كيلو متر مربع ٣٣٦ نسمة فى اليونان ، و ١٨١ فى يوغوسلافيا ، و ١٤٠ فى بلغاريا ، و ١٢٨ فى رومانيا ، و ١١١ فى ألبانيا .

وعلى ذلك فليس من المدهش أن نلاحظ أن المستر ورن اوستن مندوب الولايات المتحدة فى مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة قد استطاع أخيرا فى جلسة ٢٩ مارس أن يصف "بالمأساة" الحالة الناشئة عن المصائب التى حلت باليونان من جراء الاحتلال الألمانى ، والتى أصابت كيان البلاد الاقتصادى والاجتماعى فى الصميم .

ولكن العدل يتطلب مع ذلك ألا ننسى الدور الذى قام به فى هذا العمل المؤسف حلفاء ألمانيا من إيطاليين و بلغاريين . و يلاحظ الوفد اليونانى مع الأسف أنه لم يرد ذكر لجيراننا الشماليين ، فى التقرير المنشور بين الوثائق التمهيدية للمؤتمر ، على أنهم مدينون بمبالغ على سبيل تعويضات حربية . على أن الأضرار المادية التى وقعت بسببهم لا يمكن أن تقدر بأقل من ٩٨٥,٤٦٩,٩٩٣ دولارا . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان الخسارة فى الأرواح التى أنزلوها بالأمة اليونانية تبلغ رقما إجماليا هو ٢٠,٠٠٠ ضحية أعدموا أو قتلوا رميا بالرصاص ، و ٨٠٠٠ رهينة لم يرجعوا الى أوطانهم ، و ١٠,٠٠٠ أصيبوا بعاهات بسبب الحرب . وأمور كهذه لا يصح أن تنسى .

و يقتضينا موضوعنا ، سيداتى ، سادتى ، مهمة ثقيلة ، هى أن نقدم عرضا بالأرقام يشمل تقدير الخسائر التى نزلت بمختلف فروع النشاط الوطنى بسبب الحرب . ولكن لكيلا نتعب أذهانكم سنقتصر هنا على إعطائكم بيانا موجزا من المذكرة التى قدمتها اليونان الى اللجنة الموقتة التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، والخاصة بالتعمير الاقتصادى للمناطق المخربة . فمن مجموع السكان البالغ ٧,٣٠٠,٠٠٠ نفس وفقا للاحصاء الأخير الذى عمل سنة ١٩٤٠ ، بلغ عدد الوفيات أثناء مدة الحرب والاحتلال عددا مفزعا هو ٥٥٨,٠٠٠ ، منهم ٧٠,٠٠٠ فقط من القوات المسلحة ، والباقون من المدنيين . و بلغ عدد المصابين بعاهات رقما لا يقل عن ذلك تأثيرا ، وهو ٨٨٠,٠٠٠ ، منهم ٧٦٠,٠٠٠ من المدنيين .

وتكفى هذه الأرقام لتكشف عن قسوة العدو وعن مدى الأضرار التى تحملتها الأمة ، ولتظهر لكم المأساة اليونانية على حقيقتها .

وهل من الممكن أن تقوم خسائر كهذه بدولارات ، وأن يحتسب تأثيرها على الحيوية الاقتصادية للبلاد ؟

أما الخسائر المادية التى نزلت بالاقتصاد القومى فى نفس المدة ، مبوبة وفقا لبيانات الدول الداعية الى مؤتمر باريس ومحسوبة بالدولار على أساس سعره سنة ١٩٣٨ ، فهى كما يلى :

	دولار
١ — تخريب واغتصاب	٢,٦١٣,٤٠٧,٠٠٠
٢ — انعدام الصيانة	١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٣ — نفقات الاحتلال	٢,٧٨١,٠٠٠,٠٠٠
٤ — نفقات الدولة	١,٨٥٧,٤٢٦,٠٠٠
٥ — معاشات	١,٤٦٤,٧٤١,٠٠٠
٦ — متنوعات :	
(أ) أرباح لم تحقق	٤,٠٣٢,٠٠٠,٠٠٠
(ب) خسائر أخرى متنوعة	١,٨١٠,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	١٥,٧٥٨,٥٧٤,٠٠٠

ولنذكر تكميلا لهذا الكشف أن قيمة ورق النقد المتداول، قبيل يوم الإصلاح النقدى (١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٤) أى بعد التحرير بشهر ، قد قدرت بمبلغ ٧٥,٠٠٠ جنيه ذهبا، بينما كانت تبلغ قيمته قبل الحرب ١٠ ملايين جنيه من الذهب مما يقابله انحلال النظام النقدى المالى بجميع نتائجه الاقتصادية والاجتماعية التى لا تقدر .

تلك هى ، سيداتى وسادتى ، بإيجاز نتائج ما جرته الحرب على بلادنا من نكبات .

ولا يفوتنا أن ندرك أنه اذا كان الأساس المثالى لكل تدبير دولى، وفقا لأول بند من القرار الذى تمت الموافقة عليه فى سان موريتز، يشمل التعويض الكامل عن الأضرار التى نزلت بكل بلد، وأن هذا التعويض يجب ، تمشيا مع العدل المطلق ، أن يقع على كاهل دول المحور ومعاونيها — إذا كان الأساس كذلك فإنه لا يمكن تحقيقه عمليا .

إن تجربة الحرب العالمية الأولى التى كذب بعدها القول المشهور " ستدفع ألمانيا " تكذيبا مخزيا الى أبعد حد ، وكذلك النتائج التى ظهرت بعد الحرب الثانية ، لا تترك أى شك فى هذا

الموضوع . وفيما يخص هذه النتائج الأخيرة ، فان ما اعترف به لليونان بمقتضى الاتفاقات الدولية المختلفة هو ، بالترتيب ، النسب المئوية الآتية :

بلغاريا ٥ ٪ من مطالبنا ، إيطاليا ١/٥٠ ٪ من مطالبنا . أما فيما يتعلق بألمانيا فقد كانت النسب المئوية التي منحت لليونان أبعد ما تكون عن العدالة ، مما حمل الحكومة على تقديم احتجاجات شديدة .

ولكن مما لا شك فيه أنه اذا روعي أن يكون الدفع ، على سبيل التعويض ، في حدود الطاقة ، وجب أن نعتمد في هذه الحدود على أساس اعتبارات موضوعية لا تغفل شيئا من جميع المصائب التي أنزلت بالبلاد الصغيرة التي كانت ضحية اعتداء أية دولة من دول المحور .

فالمشكلة إذن صعبة الحل إلى حد أوحى إلى المقررة المحترمة الآنسة تنديلو في ختام تقريرها بأفكار تشف عن الحزن .

ولكننا نعتقد أنه لا يزال أمامنا سبيل يمكن أن نحافظ به على مبادئ العدالة والحاجات الاقتصادية : ألا وهو سبيل التضامن الدولي .

فلتذكر الدول ذات الطاقة السياسية والاقتصادية القوية أن سلم العالم ورخاء تلك الدول يتوقفان على ذلك التضامن ، ولنذكر أيضا أن المحافظة على القيم الخلقية للحضارة الغربية كالديمقراطية والعدل ، تلك القيم التي تعتبر أثمن بكثير من الرخاء والتقدم المادي ، تعتمد قبل كل شيء على الروح التعاونية التي يكافح اتحادنا من أجلها منذ أكثر من ستين عاما .

ولا عجب أن سجل الرأي العام في بلدنا ، في كثير من الرضى ، أول مظاهر هذه الروح التعاونية حين علم بالمساعدة السخية التي منحها رئيس الديمقراطية الأمريكية العظيمة الى أختها الكبرى الديمقراطية اليونانية . وهذه المساعدة التي جاءت بعد المساعدة التي نالتها دولتنا من الامبراطورية البريطانية ، كانت مظهر عزاء لنا يدل على روح التعاون الدولي التي لا يمكن أبدا للسلم أن يعيش بدونها .

(تصفيق) .

وليسمح لي قبل أن أختتم كلمتي أن أقدم من أعلى هذا المنبر الدولي باسم البرلمان اليوناني جزيل شكري الى ممثلي برلمان الولايات المتحدة الحاضرين هنا .

(تصفيق) .

وإني لأرجو أيها الزملاء الأعزاء ، أن يبحث مؤتمر موسكو مسألة اعادة بناء البلاد التي اجتاحتها الحرب ، مستوحيا المثل الأمريكي ، تاركا جانبا الحلول النظرية التي لا تعدو أن تكون أوهاما في ميدان الاقتصاد .

(تصفيق) .

مدام روزيتى (رومانيا) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

إن التقرير الذى قدمته الآنسة ن . كوزى تندلو يهم رومانيا أكبر الأهمية، ونحن نهنىء زميلتنا على عملها الكبير القيمة العظيم الفائدة .

ومشكلة تعويضات الحرب وأضرارها تهم رومانيا إلى حد بعيد ؛ إذ إن الشعب الرومانى يرى نفسه اليوم فى موقف يضطره إلى تحمل أعباء ثقيلة، نتيجة عمل مشؤوم قامت به دكتاتورية فاشية ضد رغبته وميوله الطبيعية .

ولما تمكن الشعب الرومانى من أن يتخلص من اتحاده مع ألمانيا، بذلك القرار الحاسم فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٤، مد الحلفاء بمعونة ذات أثر كبير ساهما بهذا فى التغلب على الجيوش الهتلرية. وقد اعترف منذ ذلك التاريخ بالتزام دفع التعويضات عن الأضرار التى يعد نفسه مسئولا عنها مباشرة .

فالشعبة القومية الرومانية تعترف بحق البلاد التى كانت ضحية الاعتداء عليها فى التعويض. وعلى كل فإن رومانيا قد أظهرت حسن نيتها منذ عقد الهدنة إذ قامت بالتزاماتها فى صدق وأمانة .

ويعتبر الوفد البرلمانى الرومانى من واجبه أن يذكر أن بعض الالتزامات التى فرضت علينا بمعاهدة الصلح مبالغ فيها، وأن البعض الآخر غير عادل . وسيصعب تنفيذ هذه الالتزامات بسبب الأعباء الشديدة التى تثقل كاهل شعبنا ، وتزيد من ارتباك حالة رومانيا الاقتصادية التى هزتها الحرب هزا عنيفا .

ويرى الوفد البرلمانى الرومانى من واجبه أيضا أن يلفت النظر إلى الموقف الودى الكريم الذى وقفه الاتحاد الجمهورى الاشتراكى السوفييتى، إذ إنه رغم الأضرار الجسيمة التى سببتها الجيوش الرومانية قد خفف تخفيفا محسوسا التعويض الفعلى عن الأضرار المذكورة، مقدرا المساعدة التى قدمتها رومانيا للجيوش الحليفة، ومجهود الشعب الرومانى، وحدود إمكانه على الدفع، والضرورات التى تقع عليه لإعادة تعمير بلاده .

وترى رومانيا من جهة أخرى أن لها الحق فى أن تطالب بتعويضات من ألمانيا عن الأضرار الجسيمة التى نزلت بها ، وخاصة بعد ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٤

ويسمح الوفد البرلمانى الرومانى لنفسه بأن يعرض ، على حضرات أعضاء الاتحاد البرلمانى الدولى المحترمين ، بعض الأرقام الدالة على التخريب الذى سببته الفرق الهتلرية لرومانيا ، تلك الفرق التى طردتها الجيوش الرومانية بعد أن اشتبكت معها فى معارك حربية .

وفيما يلى الأضرار التى أصابتنا :

مهمات السكك الحديدية	٧,٦٤٤,٣٧٧,٠٠٠	لى ـ
منشآت بريد وتلغراف وتليفون	٢٦٦,٣٧٨,٢٣٠	«
طرق وجسور	٦٠٢,٢٠٠,٠٠٠	«
الخدمة البحرية الرومانية	١٠٥,٦٨١,٠٠٠	«
مشاريع تجارية وصناعية	٨٢٧,١٦٦,٦٦٧	«
« « « للدولة	١٤٧,٢٠٠,٠٠٠	«
ملاحة نهرية رومانية	٨٥٥,٠٣٧,٥٦٠	«
منشآت زراعية	١,١٠٤,٨٥٨,٥٤٠	«
« خاصة	١٧,٣٠١,١٠٠,٠٠٠	«
المجموع	٢٨,٨٥٣,٩٩٨,٩٩٧	«

أى ما يعادل ٢٠٦,٠٨٥,٧٠٧ من الدولارات ، حسب القيمة فى المدة التى وقعت فيها الأضرار.

وهذا الإحصاء لا يشمل الخسائر التى سببتها أعمال الجيوش الألمانية والتى تحملها الأفراد قبل تحرير بلادنا .

وإذا لاحظنا أن القدرة على دفع تعويضات عن أضرار الحرب مرتبطة بمواردنا الاقتصادية ، فمن السهل أن نلاحظ أن الأعباء الثقيلة الواقعة على رومانيا تجعلها فى موقف يتعذر عليها فيه أن تقوم بتعهداتها ، مهما كانت مجهودات الشعب الرومانى. ولهذا ترى رومانيا نفسها فى مركز يسمح لها بالمطالبة بتعويضات من ألمانيا ، وتطلب أن تعطى الوسائل لتقويم اقتصادها لتتمكن بهذه الطريقة من القيام بالتزاماتها قياما فعليا .

وسيقدر زملاؤنا المحترمون صحة وجهة نظر الوفد البرلمانى الرومانى، ونأمل أن نجد منهم عونا للدفاع عن قضية عادلة ترمى إلى المساهمة فى التقدم الاقتصادى لبلد أثبت بعدة براهين حسن نيته ورغبته فى القيام بتعهداته .

(تصفيق) .

مسيو أندريه مرسييه (فرنسا) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

أود أنا أيضا أن أشكر الحكومة المصرية والشعب المصرى على ضيافتهما الودية للوفد الفرنسى، بمناسبة مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى السادس والثلاثين .

وسأسمح لنفسى بأن آخذ بنصيبى فى المناقشة حول هذه المشكلة المؤلمة : مشكلة إعادة التعمير وتعويضات الحرب التى تعد على جانب كبير من الأهمية . قد احتلت العصابات الهتلرية فرنسا ونهبتها مدة أربع سنوات، كما احتلت دولا أوروبية عديدة. واستغل العدو أرضها وباطن أرضها وصناعتها الخفيفة والثقيلة فى سبيل الحرب ضد الحلفاء ، أى الحرب ضد الديمقراطية والتقدم . ونهب الجنود النازيون ثروتنا القومية بأنواعها المختلفة وتحفنا الفنية لمصلحة الطغمة الهتلرية .

ومن المفيد أن نلفت النظر إلى عظم أهمية التدمير فى هذه الحرب بالنسبة لحرب ١٩١٤/١٩١٨ . ففى ١١ من نوفمبر سنة ١٩١٨ كان فى فرنسا ١٣ مقاطعة مجتاحة، وبلغ ماهدم من العمارات أو أتلف ٩٢٧ ألفا . وفى ١٥ من يونيه سنة ١٩٤٥ ، كانت أرزاء الحرب قد نزلت باثنتين وسبعين مقاطعة تقريبا ، وكان المجموع الرسمى للعمارات المهدمة أو المتلفة ١,٨٨٨,٠٠٠ . وقد أحصى فى نفس التاريخ ٣٥٠,٠٠٠ هكتار تقريبا من الأرض يجب أن تنزع منها الألغام ، مما تعد معه غير صالحة للزراعة . والمنشآت الصناعية المهدمة يجب أن تعتبر عشرة أمثال ما هدم منها فى الحرب السابقة . وإلى هذه الأرقام المؤلمة يجب أن نضيف مانهب من الأثاث والماشية، وما هدم من الجسور والموانى ووسائل النقل وسككنا الحديدية وما إليها .

لقد خرجت فرنسا منتصرة من هذه الحرب مع الحلفاء ، ولكنها أصيبت بالفقر الشديد ماديا واقتصاديا . واليوم، كما فى أيام الحرب، يبدى الشعب الفرنسى أسمى مثل للوطنية لإعادة بناء بلاده واسترداد ثروتها القومية .

ففى ١٩٤٠ رغم خيانة شرذمة من الخونة أخذوا يخدمون العدو قبل وقوع الحرب ، نظمت طبقة العمال الفرنسيين والطبقات الشعبية مقاومة الغزاة . ولم يعد من الضرورى فى هذه المناسبة أن نبين الخسائر العديدة التى نزلت بالطبقتين المذكورتين ، فتصريحات قواد الحلفاء الذين نظموا عمليات النزول إلى البر بنورماندیا مع مساهمة القوات الفرنسية الداخلية ، هى أقطع دليل . وفى أشد أيام الاحتلال أضرب عمال مناجم الشمال "وبادى كاليه" اضرابا عاما مرتين فى مايو سنة ١٩٤١ وفى ١٩٤٣ ، متحدين العدو، فعرقلوا بذلك إنتاج الفحم، مؤثرين باضرابهم فى سير العمليات

الألمانية. كما أن مصانع كروزو للحديد، التي عجز سلاح طيران الحلفاء عن هدمها، دمرت ذات مساء بعد أن نسفتها بالألغام فرقة من الوطنيين ذوى البأس والعزم بإشراف القناصة الموالين للفرنسيين.

ومنذ ١٩٤٠ أخذ العدو يقبض على عدد كبير من الوطنيين فى المنطقة الباريسية وقتل منهم كثيرين رميا بالرصاص. غير أن ذلك لم يؤد إلا إلى تقوية روح المقاومة. وقد انتظمت طبقة عمال المصانع فرقا فى المصانع نفسها وزاد التخريب. وفى هذه المأساة الوطنية التاريخية الكبرى قامت طبقة العمال الفرنسية بكل واجبها الديمقراطى والوطنى: مما حمل الكاتب الفرنسى الكاثوليكى الكبير فرانسوا مورياك على أن يكتب ما يأتى: "إن طبقة العمال وحدها كانت بأجمعها مخلصة لفرنسا التى امتهنت، وكان الرجال والنساء يسقطون أمام مشانق الإعدام بعد أن يذوقوا هول التعذيب. وكم من جماعات لاتحصى من الوطنيين عرفت معسكرات الاعتقال. لقد كان الشعب الفرنسى يقوم بواجبه على الرغم من العدو وعلى الرغم من حكومة فيشى الاسمية". ثم جاءت ساعة التحرير، ووصلت معونة الحلفاء لجيشنا المكون من جنود بغير زى. وقد بعث نزول أصدقائنا الأنجلو أمريكيين، الذى طالما انتظرناه، حماسا شديدا فى الشعب الفرنسى لا يشبهه قوة إلا ما شعرنا به أيام بطولة الجيش الأحمر واستبساله أمام ستالينجراد، تلك الأيام التى سجلت بدء انهيار الجيش الألمانى.

وفى أسبوع مجيد من شهر أغسطس أقيمت المتاريس فى كل أنحاء باريس التى أخذت تحرر نفسها بنفسها، مجددة بذلك التقاليد الباسلة للشعب الباريسى وقد كان هذا العمل نذير الثورة الوطنية التى أعدت فى الظلام وفى السر خلال الأعوام الأربعة، أعوام الآلام والعذاب. كيف لا نحيى أيها السادة، متأثرين شاكرين الوفدين البريطانى والأمريكى فى هذا المؤتمر، بعد أن ساعدتنا جيوش بلديهما على تحرير بلدنا الذى خانته حفنة من المغامرين وجماعة فقدت كل شعور بالوطنية.

وإننا نأسف أيضا لعجزنا عن تحية وفد من هذا البلد النبيل العظيم القائم فى الشرق والذى قد تألم أيضا وقدم الكثير من التضحيات من أجل النصر المشترك. والواقع ما كان وجود وفد سوفييتى إلا ليزيد هذا المؤتمر الدولى بهاء. وأريد أيضا أن أقدم تحيتى مع شعور الذكرى لممثلى جميع الدول الأخرى التى عانت ما عاناه شعبنا من بؤس وآلام بسبب الاعتداءات الأجنبية. لقد اتحدنا فى الحرب وفى النصر، ويجب علينا أن نكون متحدين أيضا لتدعيم السلم الذى حصلنا عليه الآن. يجب علينا أن نبحث عن السبيل لإعادة هذا البناء على أسس متينة، دائمة وعادلة فى آن واحد. وينبغى لنا أن نقوم بهذا العمل دون أن نغفل المسئوليات التى تقع على ألمانيا الهتلرية.

ومشكلة التعمير من الناحية الدولية تجعلنا نواجه مسألة توزيع المواد الأولية الضرورية بين البلاد التى أصابتها ويلات الحرب، ومسألة السلم بالنسبة لمصير ألمانيا الذى سيقرره مؤتمر

موسكو . ولا أريد أن أعرض هنا إلا لإحدى المسألتين المذكورتين وهى مسألة التعمير وتعويضات الحرب .

ففى فرنسا بعد أن عطلت طبقة العمال الإنتاج أثناء الاحتلال عادت فلبت دعوة زعمائها وهيئاتها المسئولة بالجد فى الإنتاج لترفع المستوى الصناعى، وتدعم الديمقراطية والحرية اللتين عادتا الينا ، ولتحسن مستوى حياة الشعب الفرنسى، وهى تواصل بهذا المعركة التى اشتبكت فيها أثناء الاحتلال ، وتعمل اليوم لنهضة فرنسا ، إذ الحقق أن إعادة التعمير تقوم قبل كل شىء على مجهود كل دولة فى هذا الميدان وعلى أرضها نفسها .

ومستوى الإنتاج فى فرنسا يقدر اليوم عامة بما يقرب من ٨٠٪ مما كان عليه سنة ١٩٣٨ ، أما الإنتاج القومى للفحم فقد تجاوز مستوى ماقبل الحرب بفضل مجهود وتضحيات عمال مناجمنا، أولئك الرجال الذين كانوا يقومون بالإضرابات العامة أيام الاحتلال الألمانى . وعلى الرغم من هذا المجهود الجبار فإن إنتاج فحمنا لا يكفى لسد حاجتنا الصناعية وتدفئة منازلنا . وقد مات هذا الشتاء أيضا عدد كبير من الشيوخ والأطفال بسبب البرد والحرمان . كانت فرنسا قبل الحرب تستورد نحو ٢٥ مليون طن من الفحم سنويا . ولكن هذا الوارد قد نضب اليوم . وعليه فإن مطلب فرنسا فى مؤتمر موسكو فيما يخص الفحم الألمانى والمراقبة الدولية على حوض الروهر، له ما يبرره كل التبرير . والمسألتان المذكورتان لا يمكن فصلهما مطلقا، ولكن ممثلى الدول الأربع الكبرى لم يتفقوا فيما بينهم على مطلب فرنسا الذى نعده طبيعيا إلى أقصى حد . فالاتحاد السوفياتى يؤيد مطلبنا الخاص بالفحم ، وبما يتصل بالمراقبة الدولية على المنطقة الصناعية الألمانية ، بينما يعترض عليه أصدقاؤنا الانجليز والأميريكيون .

ومع ذلك فإنى أسمح لنفسى بأن أسأل هنا زملاءنا وأصدقاءنا الانجليز والأميريكيين الذين كافحنا بجانبهم أكثر من أربعة أعوام فى مختلف الميادين التى اشتبكت فيها الجيوش الأنجلوامريكية مع العدو، ثم فوق أرضنا التى سالت عليها دماء أبنائهم ، أطلب إليهم أن يذكروا اتحادنا فى الحرب وأن يدرسوا ويؤيدوا وفقا للعدل والإنصاف مطالبة فرنسا بالفحم الألمانى . فبدون فحم الروهر لا يمكن إعادة تعمير بلدنا بالسرعة التى ننشدها . فنحن فى حاجة إلى الفحم لصناعتنا الحديدية ولمصاهر هذه الصناعة ، ولصنع ما يلزمنا من مواد البناء كالأسمنت والطوب والقرميد الخ . ان إعادة تعمير فرنسا مرتبطة بمسألة الفحم . فهل أصدقاؤنا البريطانيون الذين وقعنا معهم أخيرا معاهدة دنكرك يفكرون فى إنهاض فرنسا ؟ أو هل سنشاهد تكرار خطأ سنة ١٩١٨ والسنوات التى تلتها، أى إننا سنرى ألمانيا تنهض قبل الحلفاء وعلى حسابهم؟ لقد قامت فرنسا بنصيبها فى الحرب وظل شعبها ولا يزال أمينا لماضيه المجيد . وهو يريد أن يسترد قوته . وطبقتنا العاملة تعمل جادة اليوم فى سبيل النهضة القومية ، أى فى سبيل استقلالنا الذى يعد عاملا لنمو الديمقراطية والتقدم الاجتماعى فى أنحاء العالم .

(تصفيق) .

(عاد حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المؤتمر إلى الرياسة) .

الشيخ المحترم أوين برويستر (الولايات المتحدة الأميريكية) — قد بيّن مندوب بريطانيا العظمى الأسباب التى من أجلها يبدو أنه يجب أن نقدم اقتراحا جديدا لا مجرد تعديل. وقد سرد الأسباب التى تجعل من الحكمة أن نتخذ الآن اتجاها معينا فى هذا الاجتماع نظرا لحالة العالم الحاضرة . ونحن نعترف بأننا لا نجتمع هنا بصفة ممثلين لحكوماتنا ، ولكن لن أكون صريحا صراحة تامة إذا لم أقل إن عزم حكومتنا الذى أصبح الآن واضحا تمام الوضوح، هو ألا نسير فى اتجاه مؤداه أن تتكفل بريطانيا العظمى والولايات المتحدة بدفع التعويضات . لقد سرّنا أن نساهم فى حدود طاقتنا فى كسب الحرب، ونريد أن نواصل العمل فى بناء عالم خير من عالمنا الحاضر ، ولكنى أعتقد أن الرأى السائد لدى المسئولين فى حكومتنا أنه يتعذر اقناع الشعب الأمريكى فى هذا الوقت أن يسير فى اتجاه يضطره الى دفع قيمة التعويضات من خزائن بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، رغم ما أصابهما الآن من ضيق مالى .

إننى أعترف بأننا نجتمع هنا كأفراد يمثلون المثل الأعلى للديمقراطية الذى نعده مصدر الحياة لهذه المؤسسة ، وقد تأثرت بصراحة الآنسة تندلو فى خطابها الذى ألقته فى هذه الجمعية . فبينما كانت ألمانيا أثناء الحرب تفرض غرامات على عدة دول شاهرة السلاح ، إذا بهذه الغرامات لا تزال تدفع فى صورة مساهمات تقدم اليوم لإعادة بناء ألمانيا . وليس ذلك لأننا مهتمون ألمانيا ، ولكن لتتمكن من دفع التعويضات التى يفرضها العدل عليها .

وهذا مظهر من مظاهر الحرب لا يزال مطردا على الرغم مما نسميه هدنة .

إن تضحياتنا فى الرجال والأموال تعد تافهة ، بالنسبة لما تحملته دولة بعد أخرى من الدول الكبيرة والصغيرة فى أوربا ، وآسيا؛ ومع ذلك فقد قدمنا لحلفائنا ، فى اغتباط ، مساهمة تقدر بخمسين ألف مليون دولار عتادا ، بينما أنفقنا فوق ذلك لحسابنا الخاص ثلثمائة ألف مليون دولار تجعلنا الآن مدينين بأكثر من ٢٥٩,٠٠٠ مليون دولار .

وأذكر هذا لا استمالة لعطفكم ولكن لأذكركم فقط بأن لنا مشاكلنا الخاصة . وإنما أتحدث عن مركز حكومتنا لتستطيعوا التحقيق فى المعضلة التى نواجهها كأفراد فى هذه الهيئة التى يمكن أن تسمى برلمانا للجنس البشرى ، حينما ننظر فى الطرق التى نستطيع بها المساهمة فى التقدم السريع لهذا السلم الذى ننشده جميعا . إننا نعترف بأن المحافظة على النظم الديمقراطية هى أساس كل أمل فى السلم؛ إذ ليس هناك شعب يذهب بمحض إرادته إلى الحرب . ونحن نجتمع بعد النصر الذى فزنا به على حكومة الريخ الدكتاتورية ، ولكننا نجتمع فى ظل تهديدات أخرى للنظم الديمقراطية ، وهى الآن موضع اهتمام عميق، يدل على ذلك ما أقدم عليه رئيسنا من زمن قريب ، وما ينظر فيه الآن كونجرس الولايات المتحدة من مسائل . إننا نطلب أن تناقش هذه المسألة على ضوء جميع

الاحتمالات التى يجب أن نواجهها ؛ حتى لا يدفع بنا الأخذ بمثل أعلى لا يمكن تحقيقه ، إلى حافة هاوية قد تقبر فيها النظم الديمقراطية . وإنى أوجه كلامى إلى أولئك الذين ينشدون التفاهم المتبادل وحسن النية . وقد استعنا بمثل أعلى لعله فوق ما بلغته ملايين من مواطنينا . ولعل المسألة ليست من الحدة بمقدار ما توحى به المناقشة السابقة . وبما أننا لا نستطيع مسايرة الآنسة تندلو إلى نهاية اقتراحها الذى عرضته علينا فى فصاحة شديدة ، فإن التعديل الذى اقترحه المستر مولسون يحوى كثيرا مما يمكن أن نوافق عليه جميعا ، وهو لا يمنع بأى حال تحقيق غرضنا من إعطاء تعويض مناسب فى وقت أقرب بكثير مما حدد ؛ وهذا ما نهدف إليه جميعا .

ويجب أن يشمل هذا :

(أولا) مبدأ التعويضات عن أضرار الحرب (وهذا واضح بلا شك) .

(ثانيا) أن التعويضات يجب أن تكون عينية (وكلنا موافقون على هذا) .

(ثالثا) يجب أن يوزع العتاد بقدر المستطاع وفقا لحاجات من يعنيهم الأمر (وسنوافق جميعا على هذا) .

وأخيرا أظن أننا جميعا موافقون على ضرورة إصلاح مشروع مستوى الصناعة . وليس مبعث هذا أننا راغبون فى مساعدة الشعب الألمانى ، ولكن مبعثه ، وهو ما يسلم به الجميع ، أن ألمانيا يجب أن توضع فى مركز يمكنها من دفع تعويضات ؛ إذ نحن لا نحصل على البيض الذهبى من أوزة ميتة . والسبب الوحيد الذى نترك ألمانيا من أجله على قيد الحياة ، هو أن تتمكن من أن تبيض بيضة التعويضات الذهبية التى تستحقونها كل الاستحقاق .

وإصلاح مشروع المستوى الصناعى سيمكن ألمانيا من أن تستمر حية دون أن تكلف الدول المتحدة أعباء مالية . هل يحق لأحد هنا أن يسأل لِمَ يجب أن نعاون الشعب الألمانى ؟ إن تمكين الشعب الألمانى من إصلاح الأضرار التى أنزلها طغيانه بالشعوب الأخرى — الإصلاح الممكن فى حدود طاقته الاقتصادية — لا يخدم مصالحنا فقط بل مصالح العالم بأسره ، وهو ما نرجوه . وهذا لا ريب أمر يمكن أن نوافق عليه جميعا وكلنا نرغب فيه . وعلى الرغم من أنه لا يحقق كل ما ترمى إليه الآنسة تندلو ، ففيه سير إلى منتصف الطريق يمكن أن نقبله جميعا .

وفى النهاية اسمحوا لى أن أقول إننا نلتقى فى ظل التضحيات التى سببتها حربنا الأخيرة العظمى . ففى أول هذا الصيف شاهدت انفجار القنبلة الذرية فى بكينى ، وبدا أن أمريكا تشير إلى أنها تملك آلة تهديد تستطيع أن تفرض بها إرادتها على العالم . ولكننى سافرت من هناك بطريق الجو بعد ثلاثة أيام إلى مانيلا فى ٤ من يوليه ، حيث شاهدت معرضا عظيما لما بدا لى أنه قوة روحية ؛ إذ أعطت أمة كبيرة بدون إطلاق رصاصة واحدة الحرية لشعب كبير آخر . فبينما

كان العلم الأمريكى ينزل وعلم الفلبين يرتفع خافقا إلى رأس السارية، وقد أطلقه الرئيس روكاس الذى رأى بعينيه والده يذهب ضحيـة من أجل الحرية ، أدركت أن أمريكا تعطى بهـذا العمل عهدا على الوفاء لواجب تحرير الناس من الدكتاتورية أيا كان نوعها، وسنضمن أن تكون مواردنا وقفا على هذا الغرض . وبما أننا نرى النظم الديمقراطية مهددة فى مواطن مختلفة، فسوف نجتهد فى المحافظة على بذرة الحرية هذه فى كل أمة ، وفى توسيع رقعة البلاد التى تتمتع بنعمة الحرية والديمقراطية التى وقفنا عليها كل ما نملك . وأسألكم أن تدققوا النظر فى خير وسيلة نستطيع بها أن نساهم فى تحقيق هذا المثل الأعلى، متعاونين مع جميع الذين أعطوا أمام هذا الهيكل المقدس عهد وفائهم لهذه القضية الكبرى .

(تصفيق).

مسيو لودفيج (النمسا) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

لقد ذكر المسيو سميتش مندوب يوغوسلافيا ، أمام المؤتمر البرلمانى الدولى ، اللوم الذى كنا نعرفه نحن النمسويين من تصريحات سابقة ؛ وهو أن النمسا تعـد دولة محالفة للنازيين ودول المحور . وليس هناك ما يدعو لدفع هـذا اللوم بطريقة خاصة . لقد كانت النمسا أولى ضحايا الهتلرية ؛ إذ احتلتها الفرق الهتلرية فى ١١ من مارس سنة ١٩٣٨ ؛ وسقط مئات الآلاف من النمسويين فى عهد الإرهاب النازى . ولكن البلاد المحتلة لا تفقد شخصيتها القانونية وهى لا تستطيع التصرف بعد ؛ وإذاً فيجب لا ريب أن نقرر أن اللوم الذى يوجهه إلينا المسيو سميتش لا أساس له مطلقا .

(تصفيق).

مسيو سميت ، انجبرتسن (النرويج) — لا أريد أن ألقى خطبة . ولكننى أحب فقط أن أقول كلمات قليلة قبل أن نأخذ فى الاقتراع على هذه القرارات . اعترض الوفد النرويجى على مشروع قرار التعويضات فى كل من مناقشات كوبنهاجن وسان موريتز ، ولم يدع عضو اللجنة النرويجى ليساهم فى المناقشة فى باريس . واليوم ننضم إلى زملائنا البريطانيين وسنقترع من أجل التعديل الذى اقترحوه . ونظن أن هـذا التعديل هو كل ما يمكن أن يقال اليوم فى الموضوع ، وبتعبير آخر نريد أن تدفع المانيا ما يمكنها دفعه إلى آخر حدود طاقتها لتصلح ما سببت من أضرار، ولا يمكن أن يؤخذ منها أكثر من ذلك . وكان يجب علينا جميعا أن نكون قد استوعبنا هذا الدرس البسيط جدا رغم مرارته على الأمم المنتصرة ، مما رأيناه بعد الحرب العالمية الأولى .

ولعلكم تسمحون لى أيضا بكلمة أقولها بكل لطف لزملائنا البريطانيين . لقد استمعت اليوم إلى خطبهم عن المدة التى وقفت فيها بريطانيا العظمى بمفردها فى الحرب العالمية ، وأريد أن أعيد إلى

ذاكرتها أن النرويج كانت إذ ذاك حليفتها . نعم لم يمكن أن نقرر مساهمتنا بالجيوش والمدافع، ولكننا قدمنا شحنات بحرية تقدر بستة ملايين طن ، وكنا نعتقد أنه سيكون لذلك أثره فى معركة الاطلنطى .

(تصفيق) .

مسيو ڤان جلابيك (بلجيكا) — سعادة الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

إن الوقت متأخر ولهذا تدركون أنه يجب على أن أقتصر على بعض الملاحظات القصيرة .

إننى على ثقة من أن هذه الهيئة قد أثرت تأثيرا عميقا بالأرقام التى قدمها حضرة المسيو منجوز عضو الوفد الفرنسى ، هذه الأرقام التى تعطى فكرة عن المدى الرهيب لأضرار الحرب فى بلد واحد كفرنسا . ولكننى أظن أيضا أن هذه الهيئة قد أدركت ما للاعتبارات التى أبداها حضرة المستر برويستر من السداد وصحة التقدير للأمور .

وفى الحقيقة ، سيداتى وسادتى ، إن هذه المناقشة تثبت ، على نحو لا يتهيأ لسواها ، أن الحرب مصيبة كبيرة ؛ وأن الخاسرين ليسوا وحدهم الذين يخسرون الحرب ، وأن المنتصرين هم أيضا ضحايا هذه الكارثة التى أخذ مجرمو الحرب على أنفسهم أن يشنوها على العالم . ما الذى يجب عمله ؟ ينبغى فى نظرى أن تدرس مسألة التعويضات فى حزم وواقعية معا . والحزم فى نظرى معناه بكل بساطة أنه يجب أن توجد الوسيلة لإفهام الألمان والدول المدينة بتعويضات الحرب أن الدول المتحدة تنوى أن تطالب بأقصى ما يتفق مع مقدرتهم على الدفع . والواقعية معناها أنه، فى حالة ما إذا وُجدنا أمام مدين توقف عن الدفع يجب علينا إيجاد طريقة واقعية تحول دون قتل الدجاجة ذات البيض الذهبى وفقا لتعبير حضرة المستر برويستر .

سيداتى ، وسادتى ،

إنكم تعرفون أن بلدى قد نهب أثناء هذه الحرب الأخيرة وفى السنوات الطويلة للاحتلال . نهبت مفاجمه ونهبت أمواله بأشد الأساليب المالية لباقة، وقد ذاق التخريب المعنوى والمادى كما ذاق الآلام النفسية التى كان لا بد أن تجرها الأعمال العسكرية فى سنة ١٩٤٠ ثم أعمال التحرير الحربية، ثم هجوم كالذى قام به فون رونشتد حينما كانت جيوش الحلفاء قد دخلت الأراضى الألمانية، وأصيب فضلا عن ذلك بالأنقاض التى تراكمت من جراء الغارات الشديدة للقنابل الطائرة V١، V٢ . لقد ذقنا الآلام المعنوية ممثلة فى تلك الآلاف بل فى عشرات الآلاف بل فى مئات الآلاف من مواطنى الذين سجن بعضهم فى المعسكرات بصفة مسجونين حربيين ، والباقون كعمال مسخرين عوملوا فعلا معاملة العبيد . ولا يسعنى أن أمنع نفسى فى الساعة التى تطرح فيها مسألة التعويضات من التفكير، فى شفقة، فى جميع أرامل مسجونينا وفى جميع يتامى الحرب. ولكن هناك أمرا يجب أن يُلتفت اليه فى جميع البلاد وهو أنه بعد مصيبة كهذه يجب على كل إنسان أن

يعود إلى العمل وأن يقوم بنصيبه فى إسعاد نفسه، ولا يمكن أن نؤمل فى الحصول على كل شىء من الخارج، بل يجب على كل بلد أن يقوم بأقصى مجهوده فى العمل ليعيد انتظام حياته الاقتصادية

ويمكننى أن أقول لكم إن بلجيكا بعد أن عادت الآن إلى العمل ، تجد نفسها أمام مشاكل خطيرة، مشاكل داخلية هى إصلاح أضرار الحرب وتقويم الصناعة وإعادة تنظيم وسائلها . وقد وافقنا مع ذلك على تضحيات لنأخذ نصيبنا من احتلال الأراضى الألمانية . وكل هذا بمثابة رهن ثقيل يعرقل حياتنا القومية . ولكن هذا، سيداتى وسادتى، لن يمنعنا من أن نرجو أن نخرج من المناقشات فى هذه الجمعية بقرار لا يكون فقط مصطبغا بروح العزم الذى أشرت إليه منذ لحظة ولكن مصطبغا أيضا بالروح الواقعية التى بدت فى وضوح فى بيان حضرة المستر برويستر .

وأحب أن أختتم حديثى بأننى لست شديد الإيمان بالدجاجات ذات البيض الذهبى — وهنا أكرر استعارة حضرة عضو الوفد الأمريكى — ولكن أرجو — وهذا فى نظرى كل المشكلة — أنه فى حالة الوصول إلى قرار من شأنه أن تبيض الدجاجة الألمانية بيضا ذهبيا يكون توزيع هذا البيض بين البلاد وفقا لنظام عادل منصف .

(استحسان ، تصفيق) .

الرئيس — ألاحظ أن قائمة الخطباء قد انتهت ولكنى أرى أيضا أنه لم يبق عدد كبير من المندوبين فى القاعة . ولهذا لا يمكن أن نستمع هذا المساء إلى تعقيب المقرر قبل البدء فى أخذ الأصوات . ويجب أن يكون أخذ الأصوات بنداء الأسماء لكل الأعضاء الذين لهم حق الاقتراع . وسيدعى كل مندوب شخصيا ويطلب منه أن يجيب بنعم أولا . غير أن عددا كبيرا من المندوبين غائبون، ولهذا لن يكون لأخذ الأصوات أية فائدة ؛ فأقترح عليكم ألا نقترع هذا المساء على قرار الهجرة ونقل السكان ، ولا على قرار تعويضات الحرب ؛ وأن تخصص جلسة بعد ظهر غد لهذا الاقتراع الذى سيكون له أهميته . وإذا وافقتم على هذا الاقتراح فستكون جلسة بعد ظهر غد مخصصة للاستماع إلى بيانات المقررين وهما المسيو هولباك عن مسألة الهجرة ونقل السكان والآنسة تندیلو عن مسألة تعويضات أضرار الحرب ثم نشرع بعد ذلك فى أخذ الأصوات بنداء أسماء جميع المندوبين الذين لهم حق الاقتراع .

وستجتمع اللجان غدا صباحا فى منتصف الساعة العاشرة لدراسة المسائل الاجتماعية والإنسانية ومسألة تخفيض السلاح ، وتشرع الجمعية العمومية فى الساعة العاشرة والربع فى مناقشة مسألة تدوين مبادئ القانون الدولى .

الشيخ المحترم البن و . باركلى (الولايات المتحدة الأمريكية) — إن أى وقت يناسب الوفد الأمريكى لأخذ الأصوات ، ولكننا نرى أنه يجب أن تكون الوفود حاضرة جميعا . وبما أن لدينا

أمرا آخر بعد ظهر غد ، فأتساءل إذا كان من الأفضل أن تحدد ساعة أخذ الأصوات فى صباح الغد بدلا من مساء الغد ، إذ لا نضمن حضور الوفود كاملة . وأقترح أن يحدد وقت أخذ الأصوات على المسألتين اللتين تناقشنا فيهما : أى مسألة الهجرة ونقل السكان ، ومسألة تعويضات أضرار الحرب ، فى الساعة الثانية عشرة من ظهر غد ، وأن توقف لهذا الغرض المناقشة التى ستبدأ صباح غد حول تدوين مبادئ القانون الدولى .

توفيق دوس باشا (مصر) — أؤيد اقتراح الولايات المتحدة .

الرئيس — لا يمكن أخذ جميع الأصوات دفعة واحدة .

مسيو ڤان جلابيك (بلجيكا) — أؤيد الاقتراح الذى قدمه حضرة الشيخ المحترم عضو الوفد الأميريكى . ويبدو لى هذا الاقتراح حقا معقولا جدا . وساعة الظهر خير ساعة لما نريد وسيكون فى وسعنا أن نوقف المناقشة التى سنكون قد فرغنا من جزء كبير منها فيما أرى بمساعدة التقرير القيم المقدم عن مسألة تدوين القانون الدولى الذى سيسهل على إيجاز المناقشة . ونعتقد ، وهذا معقول للغاية ، أننا نستطيع أن نبدأ بالاقتراع على المسألتين اللتين انتهينا منهما اليوم وارتاح لهما جميع الأعضاء .

الرئيس — الشىء الوحيد الذى يمكن أن نعمله فيما أرى هو أن نبدأ مناقشة مسألة تدوين القانون الدولى ، وعند الظهر سنوقف هذه المناقشة لسماع المقررين مسيو هولمباك عن مسألة الهجرة ونقل السكان ، والآنسة تندیلو عن مسألة تعويضات وأضرار الحرب . ونشرع بعد ذلك فى الاقتراع وإذا لم ننته من مسألة تدوين القانون الدولى نعود إلى مناقشتها فى الساعة السادسة .

(موافقة) .

حضرة السكرتير العام — أرجو أن يكون جميع المندوبين حاضرين فى الساعة السادسة لتتمكن من أن تتخذ قرارا فى شأن التقرير القيم الذى قدمه حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا . ونقدم بذلك واجب الاحترام لرئيس المؤتمر .

(جيد جدا ، تصفيق) .

(رفعت الجلسة الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والخمسين بعد الظهر) .

جلسة صباح يوم الخميس ١٠ من أبريل سنة ١٩٤٧

افتتحت الجلسة الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة برياسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المؤتمر .

المسألة الخامسة من جدول الأعمال

تدوين مبادئ القانون الدولى

الرئيس — بصفتى مقررا لمسألة تدوين مبادئ القانون الدولى، فإنى أتنحى عن الرياسة لسعادة الدكتور عبد الله الدملوجى عضو وفد العراق .

(تولى الرياسة سعادة الدكتور محمد عبد الله الدملوجى ، نائب رئيس المؤتمر) .

سعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا (المقرر) — سعادة الرئيس ، سيداتى ، سادتى ، زملائى الأعزاء ،

لم يكن فى الإمكان بسبب ضيق الوقت أن تقدم إحدى اللجان مشروع القرار المعروض عليكم الخاص بتدوين مبادئ القانون الدولى ، ولى عظيم الشرف أن أتحمل وحدى مسئولية عرضه . كما أنى أتحمل المسئولية الأولى عن قيد هذه المسألة فى جدول أعمال هذا المؤتمر بطلبى المؤرخ فى ١٥ من يوليه سنة ١٩٤٥ . والتقرير الذى بين أيديكم يبحث فى إسهاب فى مصاعب التدوين بالذات وفى إخفاق المحاولات السابقة فى هذا الصدد . وإذن لا تخفى على صعوبة العمل ومن حقكم أن تتساءلوا : لم يدعى المؤتمر البرلمانى الدولى للعودة إلى مشكلة تنطوى على هذه الصعوبة ؟

وحجتى هى أن الحالة النفسية الدولية ليست اليوم على ما كانت عليه بالأمس ، فالرأى العام العالمى الذى تزيده الصحافة والإذاعة والحريات الديمقراطية قوة وتأثيرا يوما بعد يوم، لم يعد يقبل المبادئ العتيقة للحياة الدولية الغابرة ، تلك المبادئ التى سببت حربين عالميتين، أو على الأقل عجزت عن أن تمنع وقوعهما .

والسبب فى أنه كان ولا يزال بين الدول تلك الخلافات الكثيرة والعداوات المختلفة هو أنها تعتبر سلطانها مطلقا لا حدود له ، ومصالحها مقدسة، وأنها ترى أن تقرر كما يبدو لها ما تسميه حق الضرورة .

فما لم يكن هناك قانون تخضع له الدول ، وقاض يحكم بالعدل فى الخلافات — فإن النصر دائما للأقوى. وتصادم القوى ينتهى دائما بمهادنات ولكنه لا يؤدى إطلاقا إلى السلم، فالمغلوب بالأمس لا يفكر إلا فى استعادة قواه ليعود إلى القتال؛ والمنتصرون سويا بالأمس فى خطر من أن يتقاتلوا لحل تلك المسألة التى لا تزال كبيرة الأهمية فى العلاقات الدولية، وهى : أى المنتصرين هو الأقوى؛ وأيهم بسبب قوته هذه يجب أن تتفوق مصالحه على مصالح غيره ؟

ومقياس القوة هو الحرب. والإنسانية التى نمثلها لم تعد تريد الحرب. وعلى هذا يجب علينا أن نحل الحق يوما ما مكان القوة . قد يبدو لكم أنى أتكلم نظريا، ولكن كلامى واقعى فى الحقيقة .

ومصلحتنا جميعا متعلقة بذلك ، إذ إن القوة تتبدل ولا تأتى إلا بفوائد موقتة، بل أقول إنها لا تعود على المنتصر بأية فائدة حقيقية . وسياسة القوة لا تنتهى بنا إلا إلى الخراب فى حين أن القانون ثابت لا يتقلب، ويمكنه وحده خلق السلم الذى ننشده جميعا : السلم الثابت .

وفى جميع الدول المتمدينة نرى الحق بين الأفراد مدونا . ولا تتم الغلبة أبدا للمواطن الأقوى، ولكنها فى جانب صاحب الدعوى المشروعة . ويجب أن يأتى يوم يكون فيه القانون بين الدول مدونا أيضا ولا يكون النصر حتما للدولة الأشد بأسا ، ولكن للدولة ذات الدعوى العادلة وفقا لقانون مكتوب يطبقه قاض أعلى وتنفذه قوة ليس لها أغراض شخصية تكونها جميع الدول العادلة المسالمة. وليس ما قد يحدث من تأخير فى تحقيق هذا المثل الأعلى سببا فى أن نتخلى عنه، بل يجب أن نتجه نحو هذا الغرض ، ولن تكون كل مرحلة نقطعها إلا مقربة لنا منه .

إن تطور الرأى العام العالمى ظاهر ولا يمكن مقاومة تياره . وإذا كان رجال القانون يميلون إلى التمسك ببعض المبادئ ويعتبرون بعض التقاليد فى القانون الدولى ثابتة ، فإن الجماعات التى تحكم على المبادئ بنتائجها تقضى فى سهولة ويسر على النظريات البالية التى كانت تناسب عالم الأمس ، ولكنها لما يعد فى وسعها أن تربط عالم الغد بها .

كان السيد ، فى العهد الإقطاعى الماضى، مطلق الحرية فى إقطاعيته التى كانت بمثابة عالم قائم بذاته ، ولكن الحدود الواهية تساقطت الواحد تلو الآخر وأخذت كل دائرة تتسع . وبعد قليل أصبحت الوحدة تشمل مقاطعة بأكملها، ثم مملكة بأكملها، ثم مجموعة من الممالك، وأخذت وحدة الغد تحل محل تجزئة الأمس على مراحل . لقد بدأنا بالنظام الإقطاعى، ووصلنا إلى النظام القومى ، وسننتهى حتما إلى النظام العالمى .

وكان القرن التاسع عشر قرن الوطنيات والدساتير الوطنية . كانوا يحاولون التعبير عن الفكرة الديمقراطية فى كل دولة بأنها كفالة الحريات الفردية الوطنية لجميع المواطنين . وقد تجاوز القرن العشرون هذه المرحلة، وبلغنا اليوم درجة الحريات الفردية فى الميدان الدولى . والحريات

الدولية الأساسية هى تلك التى حددها الرئيس روزفلت فى رسالته التاريخية فى ٦ من يناير سنة ١٩٤١ : الحرية الدولية فى التعبير ، وحرية الاعتقاد ، وتحرير سكان جميع البلاد من الحاجة والخوف — تلك الحريات الأساسية التى لم يعد عالم اليوم يستطيع تقييدها .

وليس فى استطاعة أحد اليوم أن يغفل ما يقع : لا عند جيرانه فحسب ، ولكن عند أولئك الذين يعيشون فى الجهة المقابلة من الكرة الأرضية .

لم تعد القوانين الداخلية تكفل لأحد فى أى مكان السلم والرفاهة كما كانت تكفلهما له من قبل ، حينما كان بطء المواصلات وصعوبتها يحميان بعضنا من بعض ، ويسمحان لكل دولة بأن تعد نفسها عالما قائما بذاته .

والقانون الدولى هو وحده الذى يستطيع فى الغد أن يقدم لنا هذه الضمانات . فيارجال برلمانات العالم ، إنى أدعوكم للمساهمة فى وضع هذا القانون الدولى ؛ فهو وحده الذى سيقضى على سياسة التوازن " سياسة القوة " . وسيقوم الدستور العالمى فى الغد على الأسس المتينة الوحيدة ، وهى : الحق والعدل والتعاون بين شعوب حرة متساوية فى السيادة بكرامتها لا بأنانيتها . وإظهار الشك ، والقول بأن هذا كلام لا طائل تحته ، وإن القانون الدولى مجرد خيال ، وإن تنظيمه وهم ، وإن الواقع لا يعترف ولن يعترف فى العلاقات الدولية إلا بقانون القوة — كل هذا يجعلنا كأننا نعد العدة لاصطدام القوى من جديد ، وكأننا على أبواب حرب أخرى . إن القانون والقوة فى العلاقات الدولية هما ، سادتى ، بمثابة الخير والشر . وعلى الرغم من بساطة هذا القول فى مظهره فهو يبدو لى منطويا على كثير من المعانى .

إن الاستعباد الذى كان يستند الى أن السيد أقوى من العبد شر ، وكذلك المخدرات ، وحرب الغازات . وقد تعهدت الدول ، مع عدم الاخلال بسيادتها ، ألا تقدم على هذه الشرور ، وألا تسمح بها . وهذا مثل من أمثلة تدوين القانون الدولى .

لنعد إلى قراءة ميثاق الأمم المتحدة ؛ فهو تدوين للقانون الدولى ، مصدر قوته أن برلماناتنا وافقت عليه . ولكنه تقنين جزئى يجب متابعته . والبرلمانات تستطيع الكثير فى إعداد هذا القانون والمساهمة فيه وتعهد نموه ، وهذا ما أدعوكم اليه ، سيداتى وسادتى ، للأسباب المفصلة فى التقرير ووفقا للنهج المبين فى مشروع القرار المعروض عليكم .

(تصفيق) .

مسيو ترجى وولد (النرويج) — أود قبل كل شىء أن أهنئ سعادة رئيسنا بالتقرير القيم الذى عرضه علينا بشأن تدوين القانون الدولى ، وأظن أننا نوافق جميعا على أن تدوين القانون الدولى هو من

أهم الواجبات الدولية . ولا أخالف سعادته فى أهمية المسألة، ولكنى أخالفه فى بعض الحلول التى يقترحها على المؤتمر ، وذلك للأسباب التالية :

لقد أشار التقرير بحق إلى أن مسألة تدوين القانون الدولى قد بحثت فى مجلس الأمم المتحدة بمدينة نيو يورك فى ديسمبر وفقا للمادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة، وقد بحثت على أوسع أساس ممكن . ولهذا ، أرى أنه لا ضرورة لأن يكرر هذا المؤتمر العمل فى هذه المسألة العظيمة الأهمية بإنشاء لجنة خاصة لها إذ إن هذه المهمة بين أيدى خير من يستطيعون القيام بها : إنها معروضة على هيئة الأمم المتحدة . ويمكننى أن أؤكد لسعادة الرئيس أن هيئة الأمم المتحدة لن تسمح بنسيان الجانب الأدبى فى هذا التدوين ، وإن كان سعادته قد قال فى تقريره إنه يساوره بعض الخوف من هذه الناحية .

وإذن فخلاصة القول إن هذه المسألة لا تدخل فى اختصاصنا ، وإنه من الهام أن تجمع كل القوى فى مجهود موحد. ونظرا لأنه ليس من تناقض ولا خلاف ولا منافسة بين هيئة الأمم المتحدة والاتحاد البرلمانى الدولى، فيجب ألا نعتبر أنفسنا لجنة خبراء، بل يجب أن نبذل ما فى وسعنا كهيئة برلمانية لكى نؤثر فى الرأى العالمى بالنسبة لتدوين القانون الدولى .

يجب علينا أن نقرر أننا فى هذا المؤتمر نؤيد مجهود الأمم المتحدة فى هذه المسألة ، وعلينا أن نجتهد عن طريق برلماناتنا أن نؤثر فى هذا الاتجاه على حكوماتنا تأثيرا يعاونها . وبذا يمكن الاستمرار بأقصى سرعة ممكنة فى العمل الذى بدأته هيئة الأمم المتحدة ، حتى يصل فى أقرب وقت إلى خير النتائج .

وأود أن أعرض رسميا تعديلا لاقتراح سعادة الرئيس، إذ لا أرى تناقضا بين اقتراحى واقتراحه. ولكن الأسباب التى ذكرتها الآن لا تمكننى بكل أسف من الموافقة على اقتراح سعادته، وأظن أن خير حل هو الموافقة الإجماعية على اقتراحى . والتعديل الذى أقترحه هو مايلى :

" إن المؤتمر البرلمانى الدولى السادس والثلاثين قد أحيط علما بأن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة قررت، أثناء اجتماعها بنيو يورك فى ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٦، أن تشرع فى تدوين القانون الدولى وفقا للمادة الثالثة عشرة من ميثاق الأمم المتحدة .

"لقد كان تشجيع تنظيم القانون الدولى من أهم الأعمال التى عنى بها الاتحاد البرلمانى الدولى على مدى السنين ، فقد ورد ذكره فى جدول أعمال الاتحاد عام ١٨٩٩ . وقام الاتحاد بعدئذ بعمل عظيم لحل هذه المسألة ذات الأهمية العظمى فى ميدان التعاون الدولى والسلام العالمى. ولا يزال الاتحاد البرلمانى الدولى يعتقد أن تدوين القانون الدولى من أهم الواجبات للتعاون بين أمم العالم . وحالة العالم السياسية اليوم، وتقدم القانون الدولى الذى تحقق أثناء الحرب وبعدها ،

وبخاصة الخطوة العظيمة الممثلة فى معاهدة ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ — كل ذلك قد وضع أسسا هامة يمكن الآن أن يستمر عليها العمل . وهذا كله يجعل من الأهمية العظمى أن يشرع فى تدوين القانون الدولى ، وأن يفرغ منه فى أقرب وقت ممكن .

"ويريد الاتحاد الدولى البرلمانى أن يعلن رضاءه التام عما قررته هيئة الامم المتحدة من العمل على تدوين القانون الدولى، ويلح المؤتمر فى أن يتابع هذا العمل بأقصى سرعة ممكنة، وألا يقف قبل بلوغ غايته .

" ويعلن الاتحاد البرلمانى الدولى رأى هذا المؤتمر المنعقد فى القاهرة، والذى جمع أعضاء أربعة وعشرين برلمانا، أنه يتعين على جميع البرلمانات فى العالم أن تؤيد فكرة تدوين القانون الدولى، وأن تبذل بمعاونة الحكومات كل مجهود يمكن أن يوصل فى أقرب وقت ممكن إلى نتيجة موفقة لهذا العمل " .

(تصفيق) .

مستر هيدن ديفيز (بريطانيا العظمى) — أرجو أن يتسامح معى المؤتمر لسببين : أولا لأن هذه هى خطبتى الأولى فى مؤتمر للاتحاد البرلمانى الدولى ، وثانيا لأنى بعكس الخطيبين السابقين لست رجل قانون . قد يبدو لكم من الغريب أن يدخل رجل أجنبى عن القانون حرم رجال القانون، ولكنه من المفيد أيضا أن يسمع صوت الرجل العادى أحيانا، على الرغم من أنه قد يعوزنا علم هؤلاء الرجال العظام الذين عرفوا بأنهم قانونيون دوليون .

أود أن أبدأ بالإشادة بالعمل الذى قام به سعادة الدكتور هيكل باشا فى إعداد التقرير التمهيدى، وأرى أنه لولا عرضه لمختلف الوثائق لضللنا السبيل هذا الصباح ، ويجب أن نشكر له جميعا هذا العمل التمهيدى البارع الذى يجعل مناقشة هذا الصباح يسيرة كل اليسر .

تناقش الاتحاد البرلمانى الدولى فى مسألة تدوين القانون الدولى قبل أن أولد ، وقد حان الوقت إذن لنكون أكثر عملا وأقل كلاما فى هذا الموضوع . وإنى لواثق من أن هناك إجماعا تاما على ضرورة هذا التدوين ، وإن وقع خلاف فى الرأى فلن يكون إلا من حيث المظهر الخارجى لا من حيث القيمة الحقيقية للموضوع .

تنص المادة الثالثة عشرة من ميثاق الأمم المتحدة على النمو التدريجى للقانون الدولى وتدوينه، فليس القانون الدولى شيئا جامدا ، بل إنه فى تطور مستمر نتيجة لتشريعات واتفاقات جديدة . فهنالك مجموعة من القوانين قد قبلت بالفعل ولكنها مضطربة كل الاضطراب . وهى فى حاجة إلى أن تنظم وتخرج فى صورة وثيقة مقررة للحقوق الإنسانية، حتى يتمكن كل شخص من أن يعرف واجبات

دولته وما عليها من التزامات وما لها من حقوق نحو الدول الأخرى ، كما يعرف هو واجباته والتزاماته وحقوقه نحو الدولة التى يعيش فيها .

و إن عامة الناس فى العالم لا يطلبون إلا السلم ، وليسوا هم الذين يشنون الحروب . ومن يشنونها هم الملوك والحكام والحكومات والبرلمانات لا الرجال العاديون . ومن ثم كان تدوين القانون ضروريا ، لأننا نرى أن الطريق الوحيد ، الذى يمكن أن تعلم به شعوب العالم كيف تعيش وفقا لروح دولية عادلة ، لن يمهد إلا بسند من القانون الدولى وأداة للحق الدولى .

والمسألة الوحيدة هى كيف يتم تنفيذ ذلك ؟ وأول ما أود أن أقوله هو أنه يجب ألا يقوم بهذا العمل رجال السياسة ، فإننا لا نجهل من هم السياسيون . والمسألة ليست مسألة سياسية ، بل هى تنظيم القانون الدولى وتدوينه ، ولو وكل إلى الأمر ، لأخذت ثلاثة من أكبر الخبراء فى القانون الدولى ، وأعطيتهم كل المستندات اللازمة ، وقدمت لهم الطعام والماء ، ووضعتهم فى جزيرة منعزلة ، وتركتهم هناك إلى أن يدونوا لنا القانون الدولى . ولكن إذا تركتم الأمر لمجتمع من السياسيين والحكومات فإنكم تعلمون ماسوف يحدث : ستتغلب المصلحة السياسية على المصلحة القانونية ، وستحصلون على مجموعة تسويات أبعد ماتكون عن القانون الدولى ، إذ يحاول كل فريق أن يحصل لبلاده على أقصى ما يستطيع . ولا ينكر أحد أن محاولة تدوين القانون التى قامت بها جمعية الأمم قد فشلت ، لأنها كانت محاولة من جانب مندوبى الحكومات ، وكان هم كل منهم أن يعمل خير ما يمكنه لمصلحة بلاده .

مندوب بلجيكا — لقد كانوا خبراء .

مستر هيدن ديفيز — لعلهم كانوا خبراء فى التشريعات القومية ولكنهم لم يختاروا لمهمتهم بوصفهم خبراء فى القانون . لقد تعددت المحاولات فى مؤتمر تدوين القانون فى لاهاى ، ولكن المعنيين بالأمر كانوا يميلون الى النظر إلى مصالحهم الخاصة أكثر مما يعنيهم التفكير فى مصالح العالم بأجمعه .

لهذه الأسباب أرى أنه يجب أن يترك هذا العمل للخبراء لا أن يجعل بين أيدى السياسيين . وهيئة الأمم المتحدة قد اضطلعت بهذا العمل ، ويريد الدكتور هيكل باشا بالقرار الذى قدمه أن تقوم بالعمل لجنة صغيرة من الاتحاد البرلمانى الدولى . ولكن هل نريد أن يتكرر هذا العمل ، أى أن تقوم به الأمم المتحدة مرة والاتحاد البرلمانى الدولى مرة أخرى ؟ لا أظن ذلك ولا بأس من أن نترك لجنتنا القانونية تستمر فى بحث الموضوع ، ولتمنح هيئة الأمم المتحدة كل مساعدة ومعاونة فى وسعنا . ولكننى لا أرى ضرورة لأن يكرر العمل وأن تؤدى المهمة مرتين ، وأفضل عوضا عن ذلك أن نسجل عزمنا على عمل كل ما فى طاقتنا عن طريق حكوماتنا ولتأكيد ضرورة التعجيل بهذا العمل ، وللعناية بإكماله دون تحيز على وجه السرعة وبطريقة علمية أيضا .

ومن ثم أجد نفسى ، سيدى الرئيس، ميالا لتأييد التعديل الذى عرضه منذ لحظة مندوب النرويج . وليس سبب ذلك أننى أريد معارضة هيكل باشا ، بل كل ما يعنينى هو اختيار الطريقة المثلى لتنفيذ هذا العمل ولتنفيذه سريعا .

لقد ظل الاتحاد يتحدث فيه أربعين عاما كما قلت ، ولقد قام بكل العمل التمهيدى .

وقد حان الآن وقت التنفيذ. وخير عمل يمكننا الاضطلاع به هو أن نطلب أن تقوم هيئة الأمم المتحدة بهذه المهمة ، وأن تقوم بها سريعا باسم عامة الناس فى هذا العالم .

(تصفيق) .

مسيو ج. ماڤروس ،(اليونان) — حضرة الرئيس ، سيداتى، سادتى ،

إن المهمة التى تقع على عاتق هى أن أشرح أمام أعضاء الجمعية الحاضرين هنا بعض النتائج الخاصة بمسألة تدوين القانون الدولى المعقدة . ونظرا لما يمتاز به المستمعون من قدرة ودراية عميقة، فليس غرضى أن أقوم بدراسة مفصلة للموضوع لا طائل تحتها بعد أن عرض علينا تقرير سعادة رئيس مؤتمرنا القانونى البارع الدكتور محمد حسين هيكل باشا . ويدفعنى أيضا إلى هذه الحيطة ضيق الوقت المحدد لى . وسيقتصر مجهودى على أن أوجه النظر إلى بعض الدلائل البينة التى تولدت عن الظروف التى تحيط بنا فى عالم الآراء ، لنستطيع البحث فيما يمكن تحقيقه فى ذلك الميدان الهام : ميدان الحياة الدولية .

ما المراد من تدوين القانون الدولى، ذلك الأمر الذى بذل عدد وافر من أعظم الرجال مجهودا جبارا لضمان نجاحه ؟ .

يجب ألا نغالط أنفسنا ؛ فالمسألة ليست مسألة فنية خالصة كما أراد البعض أن يحملنا على الاعتقاد بذلك، بل يجب أن تتجه إلى ترشيح فقرات القانون الدولى فى ضمير مجموعة الشعوب التى تتكون منها الدول المتمدينة . والذى يحملنى على الإدلاء بهذا الرأى هو أن الانتقادات التى وجهت الى المحاولات الخاصة بتدوين القانون الدولى تكاد تشبه تماما تلك التى وجهت الى وجود القانون الدولى ذاته . ومهما يكن من أمر، فهناك نقطة تجب ملاحظتها ؛ وهى ألا نخلطه بالتقنينات المذهبية، التى هى من عمل العلماء الأعلام، والتى لها قيمة عظيمة من الناحيتين النظرية والعملية . ذلك أن المشكلة التى نواجهها خاصة بصياغة الأوامر الدولية فى صورة موحدة : عن طريق تصريح دولى أو اتفاق دولى .

ومثل هذا التدوين يفرض قبل كل شئ وجود اتفاق عام يتناول طبيعة القواعد المراد تدوينها . ويبدو من وضع المسألة نفسها أن تدوينا عاما للقانون الدولى وهم لا يتحقق ؛ فى حين أن التدوين

الجزئى مهمة يمكن تحقيقها . ويجب أن نعترف أن النتائج التى وصل إليها حتى الآن فى ميدان التدوين الجزئى لمبادىء القانون الدولى ، ليست كافية ، ولكن ليس هنالك ما ينفى أملنا أن يتسع مداها فى المستقبل القريب ، كما نرجو ، أو فى المستقبل البعيد .

وعلى الرغم مما تدعونا إليه أهمية المسألة من التفاؤل ، فانه ينبغى لنا أن نتحفظ بعض الشىء بالنسبة لملاءمة الوقت الحاضر لمشروع كهذا . ولنتذكر أن تدوين القانون من الأعمال التى تتم أغلب الأمر فى زمن الاستقرار ؛ بل إن التشريعات الداخلية نفسها ، وهى لا تصدرها الاسلطة واحدة ، لم تتم الا بعد انتهاء عصر القلق . وهذه حجة جديدة حين نطلب من أعضاء ذوى سيادة فى المجموعة الدولية أن يرتبطوا بالتزامات . ولنلاحظ أن العهد الذى نجتازه يمكن أن يوصف بأنه عهد بلغ فيه القلق أوجه . وهـذا القلق لم يظهر أيام الحرب فحسب ، ولكنه مازال مستمرا أيضا الى وقتنا الحاضر . لقد مضى عامان على انتهاء الحرب وهذا القلق لايزال بعيدا عن أن يهدأ .

ويتساءل الضمير العالمى فى قلق : متى وكيف يمكن أن يتم اتفاق بين المنتصرين ليتمكن العالم من أن يدخل ، بعـد التوتر المحسوس ، فى عهد استقرار دولى يرجى فيه تحقيق أمنيات كتلك التى تتصل بتدوين القانون الدولى ؟

واذا فرضنا أن شروط الثبات المطلوبة قد توافرت ، فيبقى علينا أن ننظر فى الطريقة المنـاسبة للحصول على النتيجة المنشودة .

إن طريقة توجيه الأسئلة الى حكومات البلاد المختلفة ، للحصول على ردود تتعلق بمادة يراد تدوينها — هذه الطريقة ، التى يلجأ إليها كثيرا ، لا تبدو لنا خير الطرق ملاءمة . إن الدول المختلفة لتتردد ، ولها الحق فى ذلك ، فى أن تقيد نفسها برد سريع على تلك الأسئلة ، إذ قد ينتج من ذلك أن تقيد هذه الدول نفسها فى مفاوضات مقبلة لعقد اتفاق دولى . ولهذا السبب نفسـه تبقى معظم تلك الأسئلة بلاردود . ولعله يحسن أن تستبدل بهذه الطريقة طريقة أخرى ؛ هى وضع مشروعات اتفاقات تصاغ بناء على توجيه يصدر من دولة من الدول .

وبجانب هذه الخطة يجب علينا أن نعنى عناية كبيرة باختيار المواد المراد تدوينها . ومن ثم يجب اختيار المواد التى تكون قد نضجت سياسيا ، إذ لا فائدة من متابعة العمل فى تدوين مواد لا تزال الآراء السياسية متباينة فى شأنها بين الدول المختلفة .

ونحن لا نجهل أن بين الأغراض التى تسعى اليها هيئة الأمم المتحدة ، غرضا خصص له مكان هام هو تدوين القانون الدولى . ولكن المصاعب التى اعترضت هذه الهيئة منذ نشأتها ، والظروف التى واجهتها ، لا تترك أملا فى أن يتجه نشاطها فى القريب العاجل نحو هذه المسائل . فكثرة

الالتجاء الى حق النقض (الفيتو) ، وهو وسيلة وضعت للحالات الاستثنائية فقط ، قد أصبح أمرا شائعا لا ينتج عنه إلا ألوان من التسويات ، ويحول دون كل مجهود يرمى إلى أن ترتكز الهيئة على أسس ثابتة من العدل .

حضرة الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

لا أريد أن أنهى بيانى القصير بلهجة متشائمة . وإنى لعلى ثقة تامة من أن الاتفاق الذى يرغب فيه كبار المنتصرين فى أكبر محنة سجلها التاريخ رغبة قوية ، هذا الاتفاق سيتحقق يوما ما .

يجب ألا يكون عالمنا اليوم مكونا من مناطق محكمة الاغلاق ، فظروف الحياة التى نتجت عن تقدم المواصلات من جهة ، واتحاد النفوس الذى حققه المجهود المشترك من ناحية أخرى ، كل هذا لا يمكن ألا يأتى بنتيجة .

ومسألة السيادة ، التى كانت تعتبر إلى وقت قريب عقبة لا يمكن التغلب عليها ، قد أخذت تتطور رويدا رويدا إلى فكرة أقرب الى المعقول . إننا ندين بخلق هيئة الأمم المتحدة ، وبالتصريح الذى ورد فى نص دستور فرنسا الجديد من أن هذه الدولة العظيمة الفخورة بماضيها المجيد تقبل كل حد من سيادتها يمكن أن يخدم مصالح الإنسانية ، ندين بذلك إلى التطور الإنسانى لفكرة السيادة . وهذا المثل العظيم — الذى أدعو حضرات الممثلين الكرام المجتمعين هنا إلى أن يتأملوه — يكفى وحده ليبعث على الأخذ بخير الأعمال .

ويسرنى أن أعبر عن هذه الثقة فى هـــذا البلد الكريم الذى يستقبلنا اليوم ، والذى يعد مهد الحضـارة منذ آلاف السنين . وأضيف إلى ذلك أعمق آيات الشـكر لمظاهر الضيافة الودية التى نشهدها ونفيد منها فى آن واحد .

(تصفيق) .

السيد ناظم بوروى (تركيا) — حضرة الرئيس ، زملائى الأعزاء

هل يمكن عند ما نتحدث عن تدوين القانون الدولى أن ننسى شخصية كريمة نبيلة ؟

إن اسم زميلنا المأسوف عليه هنرى لافونتين سيذكر دائما مقرونا بهذا العمل المجيد ، الذى يعمل الاتحاد البرلمانى الدولى على تحقيقه فى غير ملل . وهذا العمل يجد اليوم فى شخص سعادة هيكل باشا ، كما كان يجد فى شخص هنرى لافونتين ، مكافحا جديدا يمتلئ صدره بالشعور النبيل ، ولكنه يتصف بنظرة أقرب إلى الواقع بكثير من زميلنا السابق .

ألم نستمع فعلا الى تقارير عرضها علينا زميلنا المأسوف عليه لافونتين ، تقدم لنا فى بعض فصولها مشاريع لبنود قانون يتصل بإيجاد برلمان دولى له جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ؟ ولكن ما أبعدنى عن إنصاف هـذه الشخصية النبيلة ، إذا لم أذكر إحدى فقرات التصريح الذى اقترحه فى مؤتمر الاتحاد الخامس والعشرين فى سنة ١٩٢٨ ، والذى ووفق عليه بصفة قرار . ونص هذه الفقرة ما يلى :

" للدولة التى تقع ضحية اعتداء مسلح حق الدفاع الشرعى عن نفسها ؛ وعلى جماعة الدول أن تؤيدها ، كما أن لها الحق فى هذا التأييد فى حالة إنكار حق معترف لها به أو الاعتداء عليه " .

ومنذ ذلك الحين ، بعد أن استنكر هنرى لافونتين كل اعتداء ، أخذ يطالب بمساعدة جماعة الدول للدولة المعتدى عليها .

وإن اليوم الذى يصبح فيه هذا المبدأ ليس مجرد كلام يدوّن ، لهو اليوم الذى يتم فيه وضع أسس تدوين القانون الدولى . وعلى كل ، أليس هذا المبدأ هو الشرط الذى لولاه ما توفرت إحدى الحريات الأربع الأساسية التى يرمى اليها مقررنا الفاضل فيما وصل اليه من نتائج ؟

وعلى الرغم من وضوح التقرير وضوحا تاما فى جملته فان تفاصيله تبعث على اليأس وإن كانت نتائجه تحيي الأمل فى النفوس . ومن المحقق أن تاريخ تدوين القانون الدولى الذى عرضه علينا رئيسنا الجليل فى بضعة أسطر ، لا يسمح لنا بأن نستبشر خيرا بنتيجة المشروع . ولكننى سأتيح لنفسى أن أخالف قليلا حضرة رئيسنا المحترم لأضيف بعض آراء أقرب إلى التفاؤل فى هذه الكلمة الموجزة .

وسأقول مرددا كلمة لا تزال تحتفظ بقوتها : " إن الحقيقة تسير دائما إلى الأمام ولن يقف شىء فى طريقها " . إن الحقيقة والآراء الصائبة لا تقف إطلاقا ، ومن المؤكد ، كما أوضح رئيسنا المحترم ، أن الإنسانية تميل إلى أن تجد فى كل مكان وسائل النجاة بعد كل حرب ، لاسيما بعد تلك الحرب التى مرت بنا وخلفت مصائب لا تحصى فى أنحاء العالم. ولكن ألسنا نرى فى هذه النقطة فرقا محسوسا بين ميثاق عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة ؟ لا يمكن أن ننكر أن مؤتمر سان فرنسيسكو قد ترك تدوين القانون الدولى للمستقبل . ولكن لا يمكن أن ننكر أيضا أن الخطوة الأولى التى خطاها إلى الأمام ، والتى لا يمكنه الرجوع فيها ، سيكون لها أثر كبير . فالمقدمة أولا قد انطوت على أسمى المبادئ الإنسانية ، والبند ١٣ قد أشار إلى ضرورة تدوين القانون الدولى ، ثم التشجيع الذى حث به المؤتمر مختلف الهيئات للوصول إلى الغرض المنشود — كل هذه التصريحات لا يمكن أن تبقى كلاما لا طائل تحته ، وإن فيها لبذورا صالحة قد بذرت فعلا ولابد أن تأتى بثمرة طيبة فى مستقبل لاريب أنه ليس قريبا ولكن تحققه أكيد .

وتأييدا لهـذا القول أرى من واجبي أن أقف بدوري قليلا أمام تلك الكلمات الجميلة التي قالها رئيسنا العزيز الكونت كارتون دي ڤيار، ونحن نعتبر دقة آرائه وسمو أفكاره خير دليل يرشدنا نحن أنصاره . لقد قال :

" وخاصة سيستمر الاتحاد تتجسم فيه قوة عظيمة كما تجسمت فيه في الماضي ، تلك القوة هي : القانون " .

وقد وفق حضرة المقرر الفاضل إلى خير وسيلة لإبراز هـذه القوة الكبرى للاتحاد البرلماني الدولي، حين اتخذ من صوت هذا الاتحاد وسيلة يخاطب بها الضمير القانوني للشعوب . ومن المؤكد أن الاتحاد لا يمكنه القيام بالتدوين المطلوب . و نرى، مثل مقررنا المحترم، أن العمل الذي يقوى الاتحاد البرلماني الدولي على القيام به، هو أن يعمل على تنمية الأخلاق الدولية في عالم الغد بواسطة الحياة النيابية. وستكون النتيجة المحسوسة، التي ننشدها جميعا في الظروف الحاضرة التي يجتازها العالم، توجيه تصريح أو بالأحرى نداء إلى الضمير القانوني للشعوب ، ذلك الضمير الذي يعد أكبر مصدر للقانون الدولي .

ومع الاحتفاظ بعبارة التدوين ، سيقوم الاتحاد البرلماني الدولي، وفقا لرغبة مقررنا المحترم، بالتعبير، في مواد يضعها عن المبادئ الأساسية للأخلاق الدولية التي وجدت أثناء الحرب الأخيرة تعبيرا جديدا ، مثل تصريح الحريات الأربع الأساسية الذي أدلى به الرئيس روزفلت عام ١٩٤١ ، وميثاق الأطلنطي، والبند السادس من التصريح الذي أذيع عقب مؤتمر موسكو ، والذي يقضي بألا تستعمل الدول قواتها العسكرية ، في أراضي الدول الأخرى ، و بعض بنود من تصريح طهران ، والمبادئ الأساسية لوثيقة شابلتبيك ، وتصريح المستر بيرنز وزير الخارجية الأمريكية سابقا، المتصل خاصة برفض مرابطة الجنود في بلاد الدول الأخرى ذات السيادة دون موافقتها ورضاها .

إننا نرحب بهذه الفكرة النبيلة التي أدلى بها مقررنا المبجل ، ونوافق عليها كل الموافقة .

ولكن لا أستطيع أن أمنع نفسي من أن أقول إنني لا أشاطر حضرة صاحب السعادة هيكل باشا خشيته ، حين يقول : " ستكون خسارة الانسانية عظيمة ، إذا طوى الزمن القرارات المذكورة في سجل النسيان " .

هل يتأتى هذا ؟

كلا ، لان الاتحاد البرلماني ، ساهر عليها ، وسيسهر عليها دائما .

أليست المبادئ الإنسانية التي أدلى بها بعض كبار رجال الدول مرات عديدة في هذه الأيام الأخيرة والتي أبرزها حضرة مقررنا المحترم ، هي نفس المبادئ التي تستمد منها هيئتنا وجودها ؟

لقد كان الاتحاد البرلمانى الدولى منذ تأسيسه أنجح عامل فى نظام التحكيم ، ولم تضع مجهوداته سدى ، إذ سببت عدة تصريحات الغرض منها جعل الالتجاء إلى وسائل القوة عملا خارجا على القانون . وإنى أميل إلى الاعتقاد بأن أعمال اتحادنا وبرامجه هى التى أوحت — إلى حد بعيد — إلى رجال الحكم المذكورين ما أدلوا به من تصريحات .

ومن دواعى غبطتنا العظيمة أن نرى أن التصريح الذى يقترحه سعادة هيكل باشا ، يعرض هنا فى مصر موطن جميع الحضارات ، حيث استقبلنا هذا الاستقبال الرائع ، وحيث يتقدم الشعب إلى الأمام بخطى جبارة نحو السيادة ، فخورا باستقلاله التام فى ظل مليكه الشاب .

وإنى لأشكر سعادة هيكل باشا ، إذ أتاح لى الإدلاء بهذا العرض السريع ، وأرجو من الجمعية الموافقة على القرار الذى عرضه علينا .

(تصفيق) .

مسيو رولان (بلجيكا) — سعادة الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

أرجو المعذرة لارتقائى هذا المنبر مرة أخرى ، فقد كان الخطيب الوارد اسمه فى القائمة ، هو المسيو " بوهى " الذى يعنى عناية شديدة بمسألة تدوين القانون الدولى . ولما كنت قد اقترحت تعديلا لمشروع القرار ، فقد رأى من الطبيعى أن أحل محله فوق المنبر ، لأبسط بعض الإيضاحات .

وأود أولا أن أشكر الخطيب السابق على الثناء الذى وجهه لمواطنى هنرى لافونتين الذى دافع حقا فى بلاغة وإيمان زمنا طويلا ، فى الاتحاد البرلمانى الدولى ، عن موضوع تدوين القانون الدولى .

وبعد هذا أريد أن أتناول صميم الموضوع ، فأميز بين المظهر العام لتدوين القانون الدولى ، وبين تلك المسألة المحدودة الخاصة للغاية التى تناولها تقرير صاحب السعادة هيكل باشا ، وهى : اقتراح محاولة تدوين غير رسمى لمادة معينة .

ومن المؤكد فيما يتصل بتدوين القوانين عامة أن متخصصا فى القانون الدولى لن يقلل من الأهمية العظمى ، التى نجنيها من تدوين القانون الدولى ، فوجود قانون مدون هو غاية الدقة على شرط أن يكون متقنا . وسيقوى بهذا الضمان القانونى الذى يعد مظهرا أساسيا للسلام العام ، إذ إن الخصوم بلا شك يفضلون أن يعرفوا بالدقة القوانين التى تطبق عليهم مهما كانت الهيئة التى يوكل إليها أمر فض المنازعات التى تقوم بينهم . وإذا كان من الممكن أن نحصل على مجموعة مدونة للقانون الدولى ، فسيكون فى ذلك منفعة عظيمة لبلادنا المختلفة وللانسانية عامة .

وبعد هذا يجب علىّ أن أحذر الجمعية، ولا سيما حضرات الأعضاء من غير رجال القانون، من الخطر المحقق الذى تنطوى عليه محاولة التدوين قبل الوقت المناسب ، ولا أتردد فى أن أقول إن فى ذلك أكبر تهديد للقانون الدولى يمكن تصوره .

(تصفيق).

وأبين ذلك فأقول :

ليس الغرض من التدوين خلق قانون جديد، وإنما الغرض هو تقرير القانون القائم وتحديده. ولكن لا يمكن، نظرا للحالة الحاضرة فى العلاقات الدولية، أن يوجد نص تتقيد به جميع الدول، قبل دعوة مؤتمر يقر اتفاقات لا يمكن أن تصبح لها قوة القاعدة العامة فى القانون الدولى إلا بعد أن تصدق عليها جميع الحكومات، وهذا على شرط أن يوافق المؤتمر بالإجماع على هذه الاتفاقات .

لقد حاولنا ذلك فى لاهاى ، وكانت نقطة البدء فى عملنا ، ما أوصى به زميلنا البريطانى ، وهو نص أعده خير إعداد خبراء مستقلون ، اجتمعوا دون شك ، لا فى جزيرة مقفرة ولكن على شواطئ بحيرة جنيف ، فى أحسن ظروف تلائم العمل .

وكان أساس المناقشة التقرير الذى أعده خبراء اعتمدوا على قواعد الفقه والقضاء الدوليين ، والذى كان علينا أن نعده أقرب صورة إلى القانون القائم . ولم يكن نصيبه رفض مؤتمر لاهاى له لعجزه عن الاتفاق بشأنه والإجماع عليه ، ولكنه خرج من المناقشة ضعيفا إلى أبعد حد بسبب ما جدّ من ظهور خلاف بين الحكومات ، يتناول نقطا يبدو أن الفقه والقانون قد حدداها بصفة نهائية .

ترون من هذا أنه عند ما يدعى للانعقاد مؤتمر لتدوين القانون الدولى يتخذ أساسا له — وهنا موضع الخطر — الارادة الإجماعية للحكومات ، لا الشعور القانونى العالمى الذى يتكون على مر التاريخ بتقدم الشعور الفردى، دون أن يتطلب مظاهر صريحة تدل على موافقة جميع الحكومات التى ستخضع له . وكل مؤتمر يعقد للتدوين يتيح أنسب الفرص للحكومات، لمعاودة البحث فى القانون الذى يربط ما بينها فى شأن بعض النقط الناشئة عن خلافات كامنة بينها .

ومعنى هذا ، فى رأيى ، أنه ما لم تعدل هيئة الأمم المتحدة ميثاقها ، وتجد فى صدد صياغة القانون الدولى طريقة غير طريقة المؤتمرات المقيدة بقاعدة الاجماع — يجب أن تطيل التفكير قبل دعوة أى مؤتمر مهما انطوت عليه أعمال الخبراء من إتقان كبير .

ومهما يكن من أمر فقد قمنا أمس فى اللجنة التشريعية بأقصى ما يمكن عمله فى الطريق الذى نريد التقدم فيه، إذ طلبنا من المكتب أن يقيد فى جدول أعمال هذه اللجنة التشريعية دراسة منهج التدوين وطرقه ، أى إيجاد فهرس للمواد يمكن أن يتناوله بلا خطر مؤتمر للتدوين ، واختيار الطرق التى قد تقلل من ذلك الخطر الذى أشرت إليه . وهو إضعاف القانون الدولى من حيث نريد تقويته .

وإنى شخصيا لا أرى ما يحول دون قيام الاتحاد فى الوقت ذاته — وهذه هى النقطة الثانية للمسألة التى أبرزها سعادة هيكل باشا فى تقريره — بمحاولة وضع بعض نصوص تبدو أنها قد تقبل على أنها تدوين لبعض المواد فى القانون الدولى .

لقد أوصى سعادة الدكتور هيكل باشا بألا نغفل فى حسابنا تقدير أهمية الوثائق الرسمية كقرارات مؤتمر موسكو ، وميثاق الأطلنطى ،ووثيقة شابلتبيك ، وميثاق نورمبرج، تلك الوثائق التى وافق عليها أغلب الحكومات . إن تمهلنا واستشارتنا للأشخاص المختصين ، قبل الإقدام على أى عمل من الأعمال الهامة ليست فيها أية غضاضة ، بل يبدو أن ذلك يكون أقرب إلى الصواب إذا ما أقدم اتحادنا على الأخذ به . وكما ذكرت من قبل ، يبدو أن الاتحاد البرلمانى الدولى يكون أكثر نفعا وفائدة من مؤسسة هيئة الأمم ، لعدم ارتباطه بقاعدة الإجماع فى الاقتراع أو التصديق ، ولا بقاعدة المساواة فى التصويت .

ونحن نأمل ، فضلا عن هذا ، أن نكون هنا معبرين تعبيرا حقيقيا له سلطان كاف عن رأى غالبية الدول المتمدينة ، أو فكرة مقربة عما يمكن أن يكون عليه تصريح رسمى عن قانون مدون .

وأنا أبدى تحفظا واحدا بصدد ما أبداه سعادة الزميل المصرى ؛ إذ اقترح سعادته فى النص الانجليزى تدوين المبادئ الأخلاقية للقانون الدولى ، و كثيرا ما نوه سعادته فى النص الفرنسى لمشروع القرار ، بمبادئ القانون والأخلاق . إنى أمجد تلك الفكرة التى أوحت إليه بهذا الرأى فقد شعر العالم أجمع بتلك الضرورة الملحة ، وهى احترام رجالات الدول للأخلاق فى المعاملات الدولية ، ونبذ هذه العقلية المكيافيلية العتيقة التى تبرر الغش والخداع والعنف فى معاملات الدول مع بعضها ، بينما نحرمها على الأفراد .

ولكنى لا أريد مع ذلك أن يظهر اجتماعنا هذا أننا نسوى المبادئ الأخلاقية التى تطبق على الأشخاص ، بتلك التى تطبق على الدول . ولست فى حاجة إلى القول إنه لا توجد أوجه شبه بين الأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين . وهناك بنود كثيرة عن الأخلاق لا تنطبق على علاقات الدول فيما بينها ، وقد تختلف الأخلاق وفقا للزمن ، ووفقا للبلاد والأديان . وإذا افترضنا أنه يمكننا أن ندون المبادئ الأخلاقية على أساس عالمى ، كان هذا العمل أدخل فى اختصاص مؤتمر كنسى منه فى اختصاص اتحادنا . وهناك شىء آخر ، فإن الأخلاق والقانون يختلفان من حيث طبيعتهما ، إن القانون الدولى يرتكز على أساس أخلاقى ، لكنه شىء أكثر من الأخلاق الدولية ، إنه القانون ، أى مجموعة قواعد للسير عليها لا يمكن الابتعاد عنها ، وإلا وقعنا تحت طائل عقاب ، إن لم يكتمل تنظيمه بعد فإنه على كل حال يعتبر عقابا .

ولو وضعنا مجموعة من القواعد دون أن نوضح صفتها الأخلاقية أو القانونية ،لأضعفنا الصفة الإلزامية لبعضها مما له خاصية القانون ،لأننا نكون قد أثرنا الشك فى طبيعتها وفى وجود عقاب لها.

وتدوين القانون الدولى يجب أن يكون بمثابة وضع قانون إلزامى تحت طائلة العقاب الاجتماعى . وإذن يجب علينا — لأسباب تتعلق بالطريقة — أن نبعد كل ما يتصل بالأخلاق فقط عن أغراض التدوين . وهذا هو موضوع الاقتراح الذى أقدمه لحضراتكم ، والذى وزع عليكم. وقد فهمت بعد ذلك أن مقرر اللجنة قبله .

وإنى ألاحظ — فضلا عن ذلك — أن المهمة التى يطلب سعادته أن نقوم بأدائها مهمة شاقة جدا ، ولذلك لا أعده بأن اللجنة القانونية يمكنها أن تنتهى من عملها حتى تاريخ الدورة القادمة . وهذا يسرى بالنسبة إلى البحوث الدراسية ، التى تجرى الآن عن موضوع تدوين القانون فى حد ذاته ، ومع ذلك أرجو شخصيا أن أرى اللجنة القانونية تنشط للقيام بالمهمة التى اقترحها علينا سعادة الزميل المصرى والتى تزيد عنها تعقيدا وطموحا .

(تصفيق) .

(عاد سعادة الدكتور هيكل باشا رئيس المؤتمر لتولى الرياسة) .

المسألة الثالثة من جدول الأعمال

الهجرة ونقل السكان

التصويت

الرئيس — أوقفت المناقشة فى تدوين القانون الدولى ، وسنترجم خطبة المسيو رولان بعد الانتهاء من عملية التصويت . وسنشرع الآن فى أخذ الأصوات على موضوع الهجرة ونقل السكان ، بعد أن نستمع إلى شرح مقرر اللجنة المسيو هولمبك .

وهناك ثلاثة تعديلات مقدمة من حضرات : فاضل أحمد إيكاس ، والمسيو رونس ، والمسيو كسياتس ، وسيقوم المسيو هولمباك بتحديد موقفه منها .

وسيكون الاقتراع شخصيا ، ومقصورا على الذين يكونون فى قاعة المناقشات .

المستر هولمبك (السويد) المقرر — لقد اقترح وفد يوغوسلافيا رد مشروع القرار بأكمله إلى اللجنة . وأؤكد أن هذا المشروع الذى عرضته على حضراتكم ، قد صيغ بعد مناقشات

مستفيضة . وقد واصلنا هذه المناقشات فى اجتماع اللجنة فى باريس . ولا إخال هـذه اللجنة ، وقد عقدت اجتماعين لهذا الغرض ، تستطيع أن تصوغ هذا القرار فى قالب أحسن .

ولن نكسب شيئا فى نظرى إذا ما قبلنا اقتراح الوفد اليوجوسلافى ، ورددنا مشروع القرار هذا إلى اللجنة .

وإنى لأجسر على القول إن كل ما قيل هنا فى موضوع الهجرة ونقل السكان قد ذكر تفصيلا أمام اللجنة التى وضعت مشروع القرار ، ولهذا أقترح أن يقبل مشروع القرار بعد تعديل سأشير إليه بعد لحظة .

هناك تعديلات ثلاثة ، سأتناول أولا التعديل الذى قدمته تركيا . وأظن أن التعديل التركى سيدرج فى القسم "ا" من مشروع القرار بالفقرة الرابعة التى تحتم موافقة كل من تعنيهم مسألة نقل السكان ، ويقترح التعديل التركى إضافة هذه الكلمات : "أما عن موافقة الحكومات صاحبة الشأن فلا تحتاج إلى دليل ، لأنها تتبع المبدأ القائل باحترام سيادة الدول المختلفة : ذلك المبدأ الذى نص عليه فى غير لبس أو إبهام ، كشرط أساسى فى كل ما باشره الاتحاد من أعمال" .

وأظن أن المبدأ الذى يتضمنه التعديل التركى موجود فعلا فى مشروع القرار . ولذلك أرى أن هـذا التعديل لا ضرورة له . كما أن الأسـلوب الذى كتب به التعـديل التركى يغاير الأسلوب الذى كتب به مشروع القرار . لذلك أقترح الموافقة على الجزء "ا" من مشروع القرار بالحالة التى ورد بها فى وثائقنا .

ولقد اقترح مندوب بلجيكا أن نحذف من الجزء "ب" من القرار الكلمات الآتية :

" مع استثناء أى نقل للسكان يتم بموجب اتفاقات دوليـة " وأن ندرج بدلا منهـا " إلا إذا وافقت على ذلك الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة " ولقد صغنا عبارات مشروع هـذا القرار بعد مناقشة طويلة . وتذكرون حضراتكم أننى تكلمت قليلا فى هذا الموضوع خصوصا من ناحية الألمـان فى تشيكوسلوفاكيا حينما عرضت التقرير مع مشروع القرار على حضراتكم ، وأشعر مع هذا أن النص الذى وضعناه فى سان موريتز هو دون الكمال ، ولكن التعـديل البلجيكى أيضـا غير مقبول . وقد حاولت أن أسوق نصا يرضى الوفدين البلجيكى والتشيكوسلوفاكى بدلا من الكلمات التى اقترحها مندوب بلجيكا ، فاقترحت ما يلى : " مع استثناء أية حركة لنقل سكان قد يثبت أنهم مصدر خطر للدولة ، إذا تم هذا النقل بناء على اتفاقية دولية" . ولقد نال هذا رضاء الوفد التشيكوسلوفاكى ، ولكنه لم يحز قبول الوفد البلجيكى . وحيث إننا لم نتمكن من الاتفاق بعد ، فإنى أقترح أن يعرض على هذا المؤتمر النص الأصلى دون أى تعديل .

و يوجد أيضا اقتراح قدمه الوفد اليونانى لإضافة فقرة سابعة الى الجزء "ج" من مشروع القرار. وحسب تعديل وفد اليونان يجب أن ينص على أن كل الاتفاقات الخاصة بالإقامة يجب أن تبت فيها الدول صاحبة الشأن حتى يتسنى لنا أن ندرأ خطر العطلة والأزمات الاقتصادية.

وتعلمون حضراتكم أننا ذكرنا فى الفقرة الثالثة من الجزء "ج" من مشروع القرار أنه يجب على هيئة شؤون اللاجئين أن توجد أداة دولية تعنى بربط حاجات الشعوب التى تعانى نقصا فى الأيدى العاملة، بالعمال اللاجئين الزائدين على الحاجة الموجودين فى ممالك أخرى.

وإن التعديل اليونانى ما هو إلا هـذه الفكرة بنفسها، ولكن بشكل أوسع، ولهذا نستطيع أن نقبل التعديل اليونانى. لذلك أضع أمام المؤتمر مشروع القرار الذى اقترحته مع التعديل اليونانى الذى يضيف فقرة سابعة جديدة إلى نهاية الجزء "ج" من القرار.

الرئيس — سنتنقل بحضراتكم الى التصويت وسيكون برفع الأيدى، إلا فى الحالات المشكوك فى أمرها فيكون التصويت بمناداة الأسماء.

وأول اقتراح يتضمن تأجيل القرار برمته، وكذلك التعديلات. وهو مقدم من المسيو "سيمتش" مندوب يوجوسلافيا. وعلى المجلس أن ينظر فى هذا الاقتراح أولا.

التصويت

رفض اقتراح المسيو سيمتش مرفوض بأغلبية الأصوات، ويبدو أن المقترعين غير متفقين على طريقة التصويت، لأن المندوبين الذين أعطوا أصواتهم لا يملكون عددا مساويا من الأصوات.

الرئيس — هل حضرات المقترعين يؤثرون التصويت الشخصى ؟

(موافقة واحتجاج).

المسيو رولان (بلجيكا) — يكتفى برفع البطاقة.

الرئيس — إذا كان هناك شك فالتصويت أفضل.

المسيو رونس (بلجيكا) — لا وجود للشك، فالأكثرية واضحة.

الرئيس — هل يريد مندوب رومانيا التصويت الشخصى ؟

المسيو قونسطنطنسكو چاسى (رومانيا) — لا ، وأطلب رفع البطاقة علامة لإعطاء الأصوات.

الرئيس — إذن سنشرع فى أخذ الأصوات برفع البطاقات .

التصويت

وافقت غالبيـة الأصوات على القرار السابق ، وهو رفض اقتراح التأجيل .

السكرتير العام — يرى سعادة الرئيس أن المجلس أعرب بغالبية الأصوات عن وجهة نظره فى أن ننتقل الآن إلى التصويت على التعديلات المختلفة .

(موافقة).

وأول تعديل هو لتركيا ، قدمه مندوبها السيد فاضل أحمد ايكاس ، وهذا نصه :

" أما عن موافقة الحكومات صاحبة الشأن فلا يحتاج الى دليل لأنها تتبع مبدأ احترام سيادة الدول المختلفة ، ذلك المبدأ الذى نص عليه فى غير لبس أو إبهام كشرط أساسى فى كل ما باشره الاتحاد من أعمال " .

وقد اعترض مقرر اللجنة على قبول هذا التعديل .

التصويت

نال تعديل مندوب تركيا خمسة وأربعين صوتا . ولما كانت نتيجة هذا التصويت مشكوكا فيها ، أخذت الأصوات بالمناداة بالاسم ، فأسفرت النتيجة عن رفض التعديل بمائة وثمانية وأربعين صوتا ضد اثنين وسبعين صوتا . وامتنع ستة وأربعون عن التصويت .

السكرتير العام — سننتقل الآن إلى التعديل الذى طلبه المسيو رونس مندوب بلجيكا ، وفيما يلى نصه :

تحذف من الفقرة "ب" الكلمات "ما عدا تنقلات السكان التى تنظم وفقا لاتفاقات دولية" .

وقد رفض مقرر اللجنة الموافقة على هذا التعديل ، وسنجرى أولا التصويت برفع البطاقات ، وإذا كان هناك شك فيجرى التصويت بالمناداة بالاسم .

التصويت

حاز التعديل المقدم من المسيو رونس اثنين وثلاثين صوتا .

الرئيس — أرى أن هناك شكا ، فأقترح أن يجرى التصويت بالمناداة بالاسم نظرا لدقة التعديل المقدم .

(موافقة) .

وعلى الذين سيقترعون للتعديل أن يجيبوا بكلمة " نعم " والذين يرفضونه بكلمة " لا " .

المسيو موتيه (فرنسا) — أرى الاكتفاء بمناداة كل وفد بدلا من مناداة كل شخص ، ويقدم رئيس كل وفد عدد الأصوات المؤيدة والأخرى الرافضة . وبذلك نكسب كثيرا من الوقت .

(موافقة) .

الرئيس — ما دام المجلس يوافق على ذلك فسيجرى التصويت على هذه الصورة .

التصويت

أسفرت النتيجة عن رفض تعديل المسيو رونس بمائة وتسعة وثلاثين صوتا ضد واحد وثمانين صوتا وامتنع أربعة وأربعون .

السكرتير العام — هناك تعديل آخر قدمه المسيو كسياتيس ، وقد وافق مقرر اللجنة عليه . وهذا نصه :

" إضافة فقرة ٧ نصها ما يأتى :

" فقرة ٧ — يأمل المؤتمر أن تتهيأ الأحوال الدولية الملائمة لتسهيل توزيع العمال فى العالم ، بمقتضى اتفاقات إقامة تعقد بين البلاد المختلفة ، وذلك لتلافى أخطار التعطل والأزمة الاقتصادية التى ستهدد كيان العالم بعد تثبيت دعائم السلم نهائيا " .

التصويت

وبعد أخذ الأصوات اعتمد هذا التعديل بمائة وتسعة وخمسين صوتا ضد خمسة وتسعين صوتا وامتنع واحد عن التصويت .

الرئيس — الآن تم لنا أخذ الأصوات على موضوع الهجرة ونقل السكان .

المسيو جلابيك (بلجيكا) — يبدو لى أن هناك خطأ فى عملية أخذ الأصوات . لقد وافق المجلس على التعديلات، ولكنه لم يوافق على النص الأصلى . ألا ترون حضراتكم أنه من الأنسب ان نقترع على النص الذى اقترحته اللجنة مضافا إليه التعديل الذى قدمه مندوب اليونان ؟

(موافقة) .

الرئيس — إذن سنجرى أخذ الأصوات على هذا الأساس . وعلى الذين يوافقون على مشروع القرار الذى عدله المسيو كسيماتس أن يرفعوا البطاقة .

التصويت

تمت الموافقة على القرار المعدل من المسيو كسيماتس بأغلبية كبرى .

(ضجة) .

الرئيس — هل التصويت بمناداة الاسم هو المطلوب ؟

(احتجاجات عامة ، وطلب إجراء التصويت بمناداة الإسم من جانب وفد رومانيا) .

بما أن المناداة بالاسم هى المطلوبة ، فسنجرى ذلك بنفس الطريقة التى اتبعناها بمناداة كل وفد .

المسيو ماكاس (اليونان) — ماذا تكون الحال فى حالة رفض النص ذاته بعد أن تمت الموافقة على التعديل الذى اقترحته اليونان ؟

الرئيس — سيكون هناك حتما تضارب فى الآراء ، فعلى الذين يوافقون على نص القرار أن يجيبوا بكلمة " نعم " وغير الموافقين بكلمة " لا " .

التصويت

حاز نص القرار المعدّل من اليونان الموافقة بمائة وتسعة وخمسين صوتا ضد خمسة وتسعين صوتا وامتنع واحد عن التصويت .

المسألة الرابعة من جدول الأعمال

تعويض خسائر الحرب والتعمير الدولى

التصويت

الرئيس — يجب أن ننتقل الآن إلى الاقتراع على مسألة تعويض خسائر الحرب والتعمير الدولى . ومما يدعو حقا للاسف أن مقررة اللجنة الآنسة تنديلو مرضت ، وقد أبدت رغبتها فى ألا يجرى الاقتراع قبل أن تتمكن من شرح وجهة نظرها فى التعديلات التى قدمت . فهل يرغب المؤتمر فى أن يجيب الآنسة تنديلو الى طلبها ، وأن يرجئ أخذ الأصوات إلى صباح يوم السبت ، حتى تتمكن من إبداء رأيها فى التعديلات المختلفة التى سبق أن قدمت ، أو يرى أن يغفل هذه الرغبة فنبدأ فى الحال عملية التصويت ؟

المستر هيو مولسن (بريطانيا العظمى) — نأسف أشد الأسف إذ نعلم من الرئيس أن الآنسة تنديلو مقررة اللجنة مريضة ، ولكن بما أنه قد تقرر أن يقترع على هذه المسألة فى هذا الظرف ، أرى أن نبدأ بالاقتراع حيث ان كل الأعضاء موجودون الآن .

الشيخ المحترم ألن و . باركلى (الولايات المتحدة الأمريكية) — أخشى ألا يتمكن الوفد الأمريكى من الحضور إذا أجل التصويت إلى يوم السبت ، لذلك نفضل أن تؤخذ الأصوات الآن .

المسيو سرارنس (هولندا) — يمكن للمؤتمر أن يؤجل التصويت حتى مساء غد لسماع الايضاحات التى ستفضى بها الآنسة تنديلو ، وبما أننا سنكون هنا بعد الرحلة التى سنقوم بها فيمكننا إذ ذاك إجراء عملية التصويت قبل استئناف المناقشة العامة .

توفيق دوس باشا (مصر) — أؤيد الاقتراح بوجوب أخذ الأصوات الآن .

المسيو فان جلابيك (بلجيكا) — إنى أوافق على اقتراح عضو الشيوخ الأمريكى المحترم المسيو باركلى ، ففى موضوع هام كهذا يجب أن يكون حاضرا غالبية الأعضاء حتى نضفى عليه الأهمية التى يستحقها ، وكما يقول حضرة الزميل المصرى ، قد بدئ فى نظر هذا الموضوع أمس واتفق على أن تؤخذ الأصوات اليوم ظهرا . وذلك لكى يتم فى ظروفه الملائمة .

إن كل الذين كانوا موجودين بالأمس أمكنهم أن يلاحظوا كيف يتناقص عدد الأعضاء كلما تقدمت الساعة .

(المؤتمر يوافق على إجراء عملية التصويت فى الحال) .

الرئيس — لقد قدم كل من المسيو مولسن والأستاذ سامح موسى ، تعديلا ، غير أن التعديل المقدم من المسيو مولسن أهم بكثير من الآخر .

فالمطلوب الآن التصويت على موضوعه أولا .

ونص هذا التعديل كما يلى :

"حذف الجزء الذى يلى كلمة "تعمير" فى الفقرة الأولى ، وإضافة كلمات : "يجب أن يتضمن الاعتراف بمبدأ تعويض الخسائر الناجمة عن الحرب" .

استبدال النص الآتى بالبنود من ٢ إلى ٦ :

(٢) يرى المؤتمر أنه من الأفضل أن يتم التعويض عينا .

(٣) ويوصى بأن تكون المهمات ، التى توضع لأغراض التعويض تحت تصرف البلاد التى نكبت ، متفقة وحاجات تلك البلاد الحقيقية .

(٤) ويأمل أن يؤدى مشروع إعادة تنظيم المستوى الاقتصادى فى ألمانيا إلى تحقيق وسائل العيش للشعب الألمانى، دون فرض أعباء ما على أية أمة من الأمم المتحدة، وإلى قيامه، فى حدود طاقته الاقتصادية، بتعويض الشعوب الأخرى عما سببه لها من خسائر باعتدائه عليها.

التصويت

بأخذ الأصوات بالمناداة بالاسم، حاز هذا التعديل مائة وتسعة عشر صوتا ضد سبعة وأربعين صوتا، وامتنع ثلاثة وسبعون عن التصويت .

الرئيس — فيما يلى نص تعديل الأستاذ سامح موسى بإضافة النص الآتى إلى الفقرة الثانية :

" وفى جميع الحالات يحق للدولة التى تكون ضحية الاعتداء، الاستيلاء على جميع الأموال التى تملكها الدولة المعتدية أو رعاياها فى أراضى الدولة المعتدى عليها".

الشيخ المحترم أوين بروستر (الولايات المتحدة الأمريكية) — نحن جميعا نؤيد هذا القرار ولقد وافقت عليه الآنسة تنديلو البارحة، ووافق عليه كذلك الوفدان الأمريكى والبريطانى. لذلك يحسن الموافقة عليه برفع الأيدى .

التصويت

وافق المؤتمر على تعديل الأستاذ سامح موسى بأغلبية الأصوات .

الرئيس — علينا الآن أن نصوت على القرار جميعه بعد تعديله بقبول التعديلين اللذين عرضا على المؤتمر. هل تظنون حضراتكم أن نجرى التصويت بالنداء بالاسم ؟

(معارضة) .

التصويت

أسفرت النتيجة عن قبول نص القرار المعدل برفع الأيدى بأغلبية الأصوات .

الرئيس — انتهت عملية الاقتراع، وستستأنف فى الساعة السادسة بعد الظهر المناقشة فى تدوين مبادئ القانون الدولى، وفى نهاية الجلسة سيجرى التصويت على مشروع القرار، وكذلك على التعديلات.

(ورفعت الجلسة فى الساعة الأولى والدقيقة الخامسة عشرة بعد الظهر) .

جلسة مساء الخميس ١٠ من ابريل سنة ١٩٤٧

افتتحت الجلسة فى الساعة السادسة مساء برياسة نائب الرئيس المسيو ديركس (بلجيكا) .

المسألة الخامسة من جدول الأعمال

تدوين مبادئ القانون الدولى

استئناف المناقشة وانتهاؤها

الرئيس — أتشرف بأن أنهى إلى المجلس أن هناك أحد عشر خطيبا مقيدة أسماؤهم ، فإذا خصصنا عشر دقائق لكل من حضراتهم يكون معنى ذلك أن ننتهى من الجلسة فى ساعة متأخرة من المساء ؛ فأرجو من حضراتهم أن يختصروا ما أمكن .

الدكتور ڤلاديمير بروشسكا (تشيكوسلوفاكيا) — لقد أصغينا باهتمام عظيم إلى ذلك التقرير الشامل الذى قدمه للمؤتمر صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا فى موضوع تدوين القانون الدولى . ولست أقف الآن مدفوعا بأية رغبة فى الجدل ، وإنما أود أن أؤيد سعادته فيما ذهب إليه ، وأن أحلل بعض ما انطوى عليه تقريره من آراء ، وأن أضيف شيئا إلى مشروع القرار المعروض علينا .

لقد ذكر سعادته ، وهو على صواب فيما ذكر ، أن المحاولات العديدة التى بذلت فى هذا الصدد — سواء ما صدر منها عن مصادر رسمية أو عن هيئات علمية — لم تكلل بنجاح . ولقد أبان فى بادئ كلامه سببين رئيسيين يعزى إليهما فشل هذه الجهود ، وهما :

(١) عدم النظر إلى الموقف العالمى نظرة واقعية .

(٢) انعدام الأساس الخلقى المثالى الذى لا غنى عنه لأجل إنشاء القواعد الجديدة للقانون الدولى .

أما بالنسبة إلى العيب الأول فربما يكون من الطريف والمجدى أن نقارن بين الرأى العام العالمى بعد الحرب العالمية الأولى ، وبين هذا الرأى بعد الحرب العالمية الثانية . ففى خلال تلك

السنين العشرين من هـذا الجيل تملأ الناس بنشوة السلام يسود أنحاء العـالم ، ووضعوا ثقتهم فى عصبة الأمم . فلم يكن هناك سباق للتسلح ، ووضعت الحرب فى قائمة المحرمات ، وحذف موضوع القانون الدولى لوقف الحرب من المحاضرات العامة ومن النظم القانونية الدولية أيضا. واعتقد المنتصرون أن الذين عبثوا بسلام العالم سيرجعون عن غيهم ، ويتولون أنفسهم بالتهذيب والإصلاح من الناحية السياسية ، وأنهم سيطبعون قوانين بلادهم بالطابع الديمقراطى ، وسيصبحون بمرور الزمن أهلا لثقة شعوب العالم المتمدينة .

ونحن ندرك تمـام الإدراك ذلك الثمن الباهظ الذى دفعته الشعوب نظير تفاؤلها وثقتهـا . واليوم ، بعد أن شاهدنا تلك الأعمال الجنونية التى ارتكبها مجرمو الحرب ، وبعد ما قاسينا من أهوال لم يرها العالم من قبل — بعد كل هذا ، أصبحت نظرتنا إلى حياة شعوبنا نظرة أكثر اتزانا وأدنى للحقيقة .

وليس هناك من فائدة فى أن نقترح معاهدات لسنا على ثقة من إمكان قبولها أو وضعها موضع التنفيذ . وهذا الكلام يؤدى بى إلى التحدث عن العيب الثانى ؛ وهو أن القانون الدولى تعوزه دعامة متينة من الآراء ، بل من الأخلاق . وإن المثل الذى ضربه "هتلر" للعالم ، وهو أن القانون الذى لا يقوم على أساس من الخلق القويم ليس جديرا بهذا الاسم ، لهو خير مثل . وإن أعماله الإجرامية لتدل دلالة واضحة على فساد النظرية القائلة "بالقانون البحت" : أعنى بذلك القانون الوهمى الذى لا يمت إلى الحياة بسبب ، والذى لا يقوم على أساس متين من الأخلاق والمثل العليا.

على أن القانون الدولى لا يبنى الآن على أمثال هذه الدعائم المتينة ، وليس معنى هـذا أن العلاقات التى تقوم بين أفراد الشعوب المختلفة خالية تماما من المبادئ الأخلاقية . فيكفى أن نلقى نظرة الى مؤسسة الصليب الأحمر ، وإلى ما تقوم به الدول من صادق المعونة عندما تحـل كارثة بالعالم . غير أن الشعوب لا تسير على هدى تلك الاعتبارات الخلقية كما يعرفها العالم أجمع .

لذلك كان هناك شيئان ، يختلف كل منهما عن الآخر تمام الاختلاف : الكلام الذى كان يجرى على لسان أعضاء عصبة الأمم ، والكلام الذى يدور فى الاجتماعات السرية لمجالس الوزراء واللجان البرلمانية .

والدليل القاطع على جدب الأفكار السياسية الدولية ، هو تلك الظاهرة التى نراها فى المحيط الدولى ؛ وهى أن أشنع الجرائم التى ترتكبها دولة ما لا تمنع دولا أخرى من التسابق إلى عقد أواصر الصداقة مع تلك الدولة المجرمة حينما تكون لها مصلحة سياسية أو اقتصادية فى ذلك .

لهذا أرحب بكل عواطفى بذلك الاقتراح الذى يحض على أنه فى كل تشريع دولى يجب أن نركز كل جهودنا لإقناع العالم أجمع بضرورة وجود نواة من الأخلاق ، بل من الأفكار ، لا وجود للقانون بمعناه الصحيح إلا بها .

وأعتقد أن الوقت قد حان لنأخذ بهذا الاقتراح النافع، وهو أن نشرع المبادئ الرئيسية للأخلاق الدولية، وعلى الرأى العام العالمى أن يضمن مراعاة هذه المبادئ .

وإن الاقتراحات التى تقدم لعقد معاهدات ضخمة، ذات مواد وبنود مفصلة لم تدرج فى صلب المعاهدة إلا ليكون نصيبها الإهمال — لن تعمل على تقدم البشرية، بل على العكس، فإن من شأنها أن تنال من مكانة القانون الدولى واحترامه .

ومن الطبيعى ألا يكفى عقد معاهدات ترتكز على المبادئ الأخلاقية الأولية فقط لأنه، من الضرورى أن تعد العدة لتلقين الشعوب هذه المبادئ والمقومات الأخلاقية التى لا يمكن أن تكون ذات وجهين: أحدهما للتعامل بين الأمم المختلفة، والآخر للتعامل بين أفراد الجنس البشرى. ولقد أثار هذا الموضوع أحد مندوبى بولنده فى عصبة الأمم منذ سنوات فبحث فى إمكان تلقين الشعوب هذه المبادئ، ومن المؤسف حقا أن هذا الاقتراح النافع لم يعمل به بعد .

ويمكننا أن نتساءل الآن عما إذا كان الوقت الحاضر مناسبا لتدوين القانون الدولى .

ويوجد فى رأيى ما يبرر الإجابة عن هذا بالإيجاب .

ويلوح لى أن الوقت الحاضر أنسب من غيره للاسباب الآتية :

(١) لقد علمتنا تجاربنا أنه فى أعقاب كل حرب، تظل ذكراها وما جرته من مصائب وأهوال ماثلة أمامنا، ويجد البشر فى هذا دافعا قويا يحفزهم إلى تدوين القانون الدولى. وبعد انقضاء بعض الوقت تنسى الأجيال الناشئة أهوال الحرب وتبدأ الدعوة لإثارتها من جديد .

ومن جهة أخرى فإن الصدمة التى أحدثتها الحرب العالمية الثانية فى نفوسنا كانت أقوى مما أحدثته الحرب العالمية الأولى. ولهذا فإن حاجتنا إلى الأمن وإلى التضامن بين شعوب العالم المتمدين تتطلب أكثر من ذى قبل إقامة نظام دولى وطيد الأركان .

(٢) وإن النظرة الواقعية التى ألمعنا إليها تساعدنا على عمل تقدير أكثر صحة لما يمكن دعمه فى الحياة الدولية الحاضرة، وهذه الحقيقة تضعف نظرية المتشائمين الذين ينظرون بعين الشك إلى جدوى أى محاولة تبذل لتدوين القانون الدولى . وإن الدليل على هذه النظرة الحقيقية ليظهر لنا بجلاء من الحقيقة الواقعة، وهى أن لهيئة الأمم المتحدة سلطة تنفيذية، وهذا يحدونا إلى الثقة بأن الآمال التى نعقدها عليها لن تكون هزيلة كتلك الآمال التى عقدناها على عصبة الأمم .

(٣) وإذا لم يكن هناك من سبب يدعونا لتدوين القانون الدولى سوى خطر القنبلة الذرية، لكان هـذا السبب فى ذاته حافزا قويا لنا على بذل جهود صادقة فى سبيل إنشاء نظام عالمى وطيد الأركان .

(٤) وإن وحدة العالم الاقتصادية قد وصلت إلى مدى يحتم وضع قانون يشمل المبادئ الأساسية التى تسير على نهجها الحياة الدولية .

(٥) وهناك ظرف آخر خليق بأن يسهل مهمة وضع هـذا القانون ألا وهو شل حركة الدبلوماسية السرية ، أو بتعبير أقرب إلى موضوعنا ، إحلال إجراءات السياسة العلنية محل السياسة التى تجرى فى الخفاء . ولا شك أن تلك السياسة الصريحة التى تجرى فى وضح النهار ستضع حدا لما يساور الشعوب من شك متبادل . وإذا كان الكفاح فى سبيل تنفيذ المشاريع السياسية والاقتصادية سيجرى علانية ، فإن ذلك يساعد على حل الخلافات الدولية حلا سلمياوعلى إنشاء قانون دولى جديد .

وكل الأسباب التى أوردتها تحبذ تدوين هذا القانون . وإذن ماهو العمل الملقى على عاتق الاتحاد البرلمانى الدولى فى هذا الشأن ؟

لا يسعنى إلا تأييد سعادة الدكتور حسين هيكل باشا فيما ذهب إليه من أنه يجب على اتحادنا أن يلعب الدور الأول ، كما أنى أؤيد أيضا كل الحجج التى ساقها لتأييد هذا الرأى .

لقد ثبت نجاح المبادئ الديموقراطية فى الحياة الداخلية للدول المختلفة ، وقد بدأت نفس هذه المبادئ تظهر فى العلاقات الدولية أيضا .

وإن الاتحاد البرلمانى الدولى يمثل برلمانا عالميا ، وبهذه الصفة يستطيع أن يؤثر فى الرأى العام العالمى . ويستطيع الحكومات المختلفة أن تقتبس آراء هـذا الاتحاد لتعضيد وجهة نظرها ، خلال مداولاتها الخاصة بتدوين القانون الدولى .

ونحن نؤيد سعادته تأييدا تاما فيما قال ، من أن الاتحاد البرلمانى الدولى هو اجتماع لنواب دول حرة . ولهذا يستطيعون التحدث فى حرية عما يجول فى نفوسهم . وهذا لا يتسنى للحكومات ولا للمؤتمرات السياسية .

والاتحاد البرلمانى الدولى يهيىء لنا أفضل ساحة يسمع فيها صوت العالم المتمدين ، ولهذا نجده دائما فى جبهة النضال لأجل انتصار المذهب الديمقراطى ، أى انتصار وجهة النظر الشعبية فى العلاقات الدولية . والسلطة الآن فى الدولة فى يد الشعوب ، وهم لا يستطيعون أن يكونوا مجرد أداة تخضع لتأثير عوامل أخرى تقرر جميع المسائل الدولية .

ولذلك لا يسعنا إلا الترحيب بأى اقتراح يقدم، ويهدف إلى أن يتخذ الاتحاد خطوات فى سبيل تدوين القانون الدولى على أساس جديد ، ذلك الأساس الذى يحوى المبادئ المعترف بها فى الأخلاق الدولية .

والعيب الأساسى فى القانون الدولى، إذا قارناه بالقوانين الداخلية لحكومة ما، هو عدم مراعاة الآداب المرعية فى المعاملات السياسية الدولية، فأصبحت توقع معاهدات صحيحة قانونا ، ولكن أصحابها يعتقدون أنه لا بقاء لها إذا تعارضت مع مصالح الدولة ، وهذا الاعتقاد بأن المصلحة الحيوية للدولة هى كل ما يجب أن يراعى فى جميع تصرفات الدولة ، هذا الاعتقاد لا يزال معترفا به ولا تزال الحكومات تسير على هديه ولو أنهم لا يعترفون به صراحة .

وليس فى الإمكان أن نؤكد أن تطبيق المقاييس الأدبية على أعمال الحكومات والشعوب فى الفترة السابقة لإعلان الحرب العالمية الثانية، كان من شانه أن يحدث أثرا فى الأساليب الدولية، فقد أثبتت الحرب العالمية الثانية أن هذا لا يمكن حدوثه ، وأن تحديد الحرب الإجرامية فى القانون الدولى عامة والجرائم التى ترتكب ضد الإنسانية خاصة، وما يعقب هذا فى النهاية من إنزال العقاب بمجرمى الحرب بوساطة محاكم دولية ومحاكم وطنية — كل هذا يظهر لنا ضرورة أن يكون لهذه الجرائم رد فعل عام فى المحيط الدولى .

ومن الممكن أن نرى فى التشريع الدولى بعد الحرب أول خطوة حقيقية للاعتراف العام بحد أدنى من المبادئ الأخلاقية فى الشؤون الدولية. ويجب أن تبذل جهود فى سبيل سن قانون عقوبات دولى، وإنشاء محكمة عدل دولية دائمة يكون من اختصاصها القضاء فى الجرائم الدولية التى ترتكب ضد الإنسانية . ولقد لقيت هذه الفكرة تأييدا من المؤتمر الدولى لعلماء القانون الديمقراطيين الذى انعقد فى باريس فى آخر أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، ولهذا السبب أوصى بأن ينص فى مشروع القرار الذى اقترحه سعادة هيكل باشا على أن تؤلف لجنة خاصة من بين أعضاء المؤتمر البرلمانى الدولى لإعداد قانون أو تشريع لا يشمل المبادئ الأخلاقية الرئيسية فحسب ، بل يشمل أيضا مشروع اقتراح لوضع قانون عقوبات دولى .

(تصفيق) .

الرئيس — يبدو كما فهمت أن المسيو سيمتش تنحى عن الكلام للكونت كرتون دى ڤيار ، لذلك أعطى الكلمة للكونت .

الكونت كارتون دى ڤيار (بلجيكا) — سعادة الرئيس ، حضرات الزملاء الأجلاء ،

إنى أشكر لحضرة الزميل المسيو سميتس تنحيه عن الكلام لى ، وأضم صوتى إلى باقى الزملاء للإعراب عن تهنئتى لمقرر اللجنة على عمله .

(تصفيق) .

إن هذا العمل ليعد مفخرة للشعبة المصرية ، وأعتقد أن من شأنه تقوية برامج أعمالنا وزيادة هيبة الاتحاد .

وحينما تحققت من إصرار وفد مصر على إدراج موضوع تدوين مبادئ القانون الدولى فى جدول أعمال المؤتمر ، كان أول ما استثارنى أن تساءلت عن مدى الاستعجال فى إثارة هذا الموضوع الذى بذل فيه الاتحاد أعظم مجهود دون الحصول على نتيجة شافية . لقد عالج المؤتمر الذى عقد عام ١٨٩٩ فى كريستيانا هذا الموضوع ؛ كما عالجه فى فترة ما بين الحربين وحين انعقد مؤتمر واشنجتن — أوتاوا عام ١٩٢٥ ، وقام عضو الكونجرس الأمريكى المسيو "اليهو روت" ببحوث قيمة فى هذا الشأن ، وكذلك فعل المسيو "هنرى لافونتين" وهو من أبناء وطنى ؛ وكلاهما قد ترك ذكريات جميلة فى صفوفنا . وأخيرا نجد تقريرا ثالثا عن هذا الموضوع ، وهو من عمل العالم المشرع المسيو فسباسيان بيلا الرومانى الذى اهتم فيما مضى ، وما زال يهتم — بعبقريته المعهودة وبمثابرته التى لا تعرف الكلل ، بموضوع التدوين فى نطاق القانون الجنائى الدولى ، ومسؤولية الدول الجنائية .

إنه لا ينبغى أن نستأنف هذا العمل دون أن نتناوله على صورة جديدة ، وفى توسع . فالمطلوب أن نعمل بما أشار علينا به مقرر اللجنة وما يسميه الملكة القانونية الكمينة فى الشعوب . وهو يشير علينا بتدوين المبادئ الأخلاقية الكبرى للقانون الدولى ، وهذا ما يتفق والرغبة التى عبر عنها ميثاق سان فرنسيسكو إذ تنص المادة ١٣ على دعوة الحكومات المختلفة ، وكذلك الرأى العام فى جميع الدول ، إلى تشجيع نمو القانون الدولى المطرد وتدوينه .

ففيم تبدو طرافة الاقتراح الذى قدمه سعادة الدكتور هيكل باشا ومدى ما ينطوى عليه من تقدم ؟

لقد عرفنا جميعا ، أنه لا يعدو إدخال الأخلاق فى نطاق القانون الدولى الذى يبدو منذ عهد ما كيافيلى ، أنه كان غريبا عنه . ولا شك فى أنه لم يخطر ببال مقرر اللجنة الفكرة القائلة إن القانون والأخلاق يمكن أن يمتزجا . وهاتان القوتان تعملان فى اتجاهات مختلفة ، ولكن لا يمكن لإحداهما أن تتجاهل الأخرى . وأعتقد أن التقدم يجب أن يتجه نحو التوسع فى نطاق مبادئ القانون العام والقانون الخاص وأوامرهما حتى تشمل مقتضيات الأخلاق ، التى يقرها الضمير العالمى .

ولذلك لايمكننى أن أوافق على التعديل الذى قدمه لنا صديق ومواطنى المحترم المسيو رولان، والذى يرمى الى أن ننزع عن اقتراح مقرر اللجنة طرافته . فهو يقترح حذف كلمة "الأخلاق" حيثما وجدت فى تقرير المقرر؛ ليس لأنه عدو الأخلاق، فإنى أعهد فيه العكس، ولكن لأنه — بوصفه مشرعا يحرص على التزام الدقة — يرى إقامة حاجز متين بين القانون والأخلاق، لأن لكل منهما دورا يختلف عن الآخر، ويجب أن يعملا فى نطاقين مستقلين .

ويمكننى أن أعارض رأى المسيو رولان برأى مشرع بلجيكى آخر نكن له جميعا ، حتى المسيو رولان ، أسمى عبارات التقدير والإكبار ، ذلكم هو الأستاذ شارل دى ڤيشر، بجامعة لوڤان ، الذى يعمل الآن فى محكمة العدل الدائمة بلاهاى . وقد كتب يقول :

"يوجد فى النظام التشريعى الدولى، كما هو الحال فى النظام التشريعى الداخلى، بعض مبادئ أو قواعد لها سلطان مستقل عن أوامر الدولة ، وبعبارة أخرى، يفوق سلطان الأوامر التى يصدرها الحكام سواء أكانت صريحة أم ضمنية .

إن هذه القواعد الأولية أو الطبيعية لم تخلقها الدول ، ولكنها تفرض من تلقاء نفسها على تلك الدول .

إن ملاحظة كهذه تذكرنا بحقيقة قديمة وردت فى عبارات مؤثرة على لسان "أنيجونا"، إذ ترد على "كريون" بقولها : "لم أكن أعتقد أن أوامرك هى من القوة بحيث تستطيع أن تمنح كائنا زائلا السلطة لمخالفة الأوامر الإلهية الثابتة وإن لم تدون ، تلك الأوامر التى لا يرجع عهدها إلى أمس أو اليوم ، ولكنها أبدية ، ولا يمكن لأحد أن يعرف فى أى زمن وجدت" .

ما أبعد الوفد البلجيكى من الموافقة الإجماعية على وجهة نظر المسيو رولان . وليست هذه هى المرة الأولى ، كما أنها لن تكون المرة الأخيرة التى تبدو فيها حرية الرأى والقول التى يجب أن تميز مناقشات هذا الاتحاد ، وكذلك المناقشات فى البرلمانات الجديرة بأن تحمل هذا الاسم .

(تصفيق) .

قد تتضارب الآراء وتتعارض فى نضال لبق ، وعلى ضوء المعارضة يمكن لجميع المندوبين ، بعد استيعاب المناقشة ، أن يقرروا ما يتراءى لهم فى حرية .

إنى أطلب الى حضرات الزملاء ألا يحازوا إلى التعديل المقدم من المسيو رولان، وأن يوافقوا على اقتراح الدكتور هيكل باشا كما عرض علينا .

لا أريد أن أستغل صبركم، ولكنى أرغب فى أن أضيف لهذه الاعتبارات حجة أخرى . لقد بلغنا جميعا صدى ما حدث فى نورمبرج ، وكانت هذه المحاكمة حدثا هاما فى حياة القانون الدولى وتقدمه، إذ تعين على مجرمى الحرب أن ينالوا جزاء ما اقترفته أيديهم الآثمة لأول مرة فى التاريخ.

فماذا حدث أثناء المحاكمة ؟ وماذا الذى اعترض به أبطال حوادث التعذيب فى "داشو" أو "بوشنفالد" عند ما استجوبوا ؟

"لقد أطعنا القانون فلم نطبق سوى التعليمات التى فرضها علينا سلطان القانون. فما الذى تأخذونه علينا" ؟

لقد أجابت "أنتيجونا" من قبل على مثل هذا الدفاع . نعم ، إن الأخلاق تسيطر أحيانا على القانون البحت ، ولذلك يقتضى تقدم المدنية أن تعنى أكبر العناية بإدماج القانون فى الأخلاق

إنه يبدو جليا أننا لا يمكننا أن نبت فى الوقت الحاضر فى جميع المسائل الدقيقة التى يتطلبها هذا التوسع ، حينما نقترع على القرار الذى عرضه علينا مقرر اللجنة ، بل نرغب رغبة محققة فى بدء عمل هذا التقنين ، واضعين نصب أعيننا نشر فكرة القانون الدولى فى نطاق الأوامر التى تحيا فى ضمير كل منا وإن لم تكن مدونة أى تدوين .

قد يقول البعض — وهذه الفكرة جالت فى خاطر بعض حضرات الزملاء — هل من الضرورى أن نسجل فى نص قراراتنا أنه يجدر أن يستلهم القانون مبادئ الأخلاق ؟ ألا يبدو هذا واضحا دون أن نصرح به ؟ إنى أجيب هؤلاء بما أجاب به "تاليران" بمناسبة تصريح آخر فى مؤتمر فينا بقوله :

"إذا كان هذا يبدو مفهوما دون حاجة إلى النص عليه، فإنه يصبح أحسن فهما إذا نص عليه".

(تصفيق) .

المسيو برسيكو (إيطاليا) — سعادة الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

أرى لزاما على أن أتقدم بتصريح فى صدد تدوين القانون الدولى .

فقد كان يتعين على الشعوب غداة تحريرها، وإعادة صرح الديمقراطية فى حياتها القومية ، بأن تعمل على ألا تبقى التأكيدات التى أعلنت أثناء الحرب مجرد احتجاج من حيث المبدأ. وإيطاليا التى كانت دائما على ولائها لتلك المبادئ ، مبادئ الإنسانية والحرية ، أولى الدول التى تعترف صراحة بتلك التأكيدات .

إن موقفى الخاص الذى يرجع الى تعيينى ممثلا للجمعية التأسيسية التى انتخبها الشعب الإيطالى فى حرية تامة، ليبعث فى نفسى السرور العميق لكى أنبئكم بأن تلك الجمعية التأسيسية الإيطالية قررت

فى نص دستورها الجديد، فى البندين ٥ و ٦، أن النظام التشريعى الإيطالى لايتفق وقواعد القانون الدولى المعترف بها بصفة عامة فحسب، بل إنه ينكر الحرب بوصفها أداة تنطوى على الاعتداء على حرية الشعوب الأخرى ووسيلة لفض المنازعات الدولية، كما يوافق على الحد من سلطان السيادة بحيث يتم الاتفاق على تبادل نظام دولى يضمن السلم والعدل بين جميع الدول .

ليسمح لى حضرات الزملاء بأن أوضح أن الدستور الإيطالى ليس ترديدا لتلك التأكيدات التى نصت فى مقدمة الدستور كما نص مثلها فى الدساتير الحديثة ، بل إنه على نقيض ذلك شرع لقواعد واقعية . إن مشرعى الدستور الإيطالى تقدموا بذلك خطوة إلى الأمام فى طريق النظام التشريعى الدولى ، واثبتوا بذلك ، فى نص صريح ، القيمة السامية لتلك المبادئ . إنى أود من صميم فؤادى أن يحذو حذوه جميع الرجال الذين يوكل إليهم أمر إعادة وضع النظم السياسية والاجتماعية لبلادهم .

والآن لنرجع إلى موضوعنا ، ذلك الموضوع الذى يهمنا جميعا ، أى تدوين القانون الدولى . و إنى حقا لسعيد بأن أجد فى التقرير الذى قدمه سعادة الدكتور هيكل باشا عملا إنشائيا يشمل الحالة الحاضرة لهذا الموضوع الهام .

فمن عهد "حق الشعوب"، لهوجو جروسيوس، إلى كتابات العالم الايطالى باسكوال ستانسلاو منشينى المعروف فى مصر أيضا ، إلى المادة ١٣ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة — نجدنا إزاء حركة فكرية هائلة، نظرية وواقعية، تهدف إلى إيجاد الصيغة التى يدون فيها القانون الدولى . وقد تحقق فى هذا المضمار كثير من التقدم ، وخاصة ذلك الذى تم فى غضون المؤتمر الخامس والعشرين للاتحاد البرلمانى الدولى الذى عقد ببرلين فى شهر أغسطس عام ١٩٢٨ ، إذ حددت فى أربع عشرة مادة حقوق الدول وواجباتها . ولولا هذا القرار البدائى ، لما أمكن التفكير فى مشروع توحيد القانون الدولى .

وأود أن أعرض هنا على حضراتكم بعض مايخالجنى من الأفكار الخاصة بهذا الموضوع ، وأن أعرض على حضرات الزملاء الأفاضل ، عدا الأربع عشرة مادة التى قدمت فى برلين ، مادة أخرى يمكن وضعها كما يلى :

"على الفريقين المتعاقدين أن يناقشا فى حرية تامة المعاهدات السلمية ، وللفريق الذى يكون مضطرا أن يقبل لأسباب خاصة معاهدة مجحفة ، الحق فى أن يطلب إلى الهيئة الدولية المختصة إعادة النظر فيها " .

فباتباعنا هذا المبدأ يمكننا أن نجتنب الأسباب التى تؤدى إلى حرب جديدة . ونفس الشعوب المغلوبة على أمرها — لأنه لا يمكن أن يكون الجميع منتصرين — لا تكون هدفا لهذه الرغبة

القاتلة أخذا بالثأر ، أولإحياء وطنية يائسة خطيرة. وبذلك يفتح أمام الشعوب الطريق القويم لكى تحصل على السلم مع العدل ، حتى فى حالة وجود أسباب طارئة عاجلة يستحيل معها ، فى أول الأمر ، تحقيق الأمانى الشرعية للمغلوبين .

لقد سلكت الإنسانية منذ ملايين السنين ، منذ قابيل وهابيل حتى يومنا هذا ، طريق الحروب الداميـة . فيجب الآن أن نهـذب تلك الإنسانية لتسلك ذلك الطريق الذى تنيره شمس السلام . والحرب لا تحل المشاكل، بل تخلق مشاكل أخرى جديدة أشد تعقيدا من الأولى. إنها سلسلة من البغضاء والدماء والتدمير تغل أيدى الإنسانية ، فيجب علينا أن نعمل الى الأبد على تحطيم هـذه السلسلة الفولاذية ، وذلك بالتجائنا إلى المناقشات الحرة التى ترتكز على أساس من القواعد القانونية الموضوعة من قبل .

إننا أمام مسألة هامة ، ولذلك أؤيد باسم إيطاليا اقتراح سعادة الدكتور هيكل باشا ، ومؤداه تأليف لجنة لتدوين المبادئ الاخلاقية الكبرى للقانون الدولى الآن وفى المستقبل ، وعرضها للبحث على المؤتمر القـادم للاتحاد البرلمـانى الدولى . وبذلك يمكننا أن نؤكد أن أعمالنا لم تضع هباء منثورا ، لأنها ستساعد على إقبال العهد — وهو ليس ببعيد — الذى تتعانق فيـه أعلام الدول المختلفة فتبتهج لائتلافها الوحدة البشرية دون أن تنفصم عراها ، على حد تعبير الاشتراكى الفرنسى جان جوريس .

(تصفيق) .

الرئيس — الساعة الآن السابعة والدقيقة الخامسة والعشرون ، وما زال أمامنا سبعة خطباء مقيدة أسماؤهم . لهذا أقترح على حضراتكم أن تطلبوا من حضرات الخطباء أن يختصروا فى تصريحاتهم بقدر الامكان، دون أن يلجأوا إلى الإفاضة فى تأييد أو رفض القرارات أو التعديلات المقدمة . فهل توافق الهيئة على هذا الإجراء ؟

(موافقة) .

المسيو ميرتو (رومانيا) — سيدى الرئيس، سيداتى ، سادتى ،

لمناسبة تدوين القانون الدولى تقدم الشعبة البرلمـانية الرومانية إلى سعادة الدكتور هيكل باشا أسمى عبارات الشكر على تقريره القيم، الذى أوجز تلك الجهود التى بذلت منذ نصف قرن لتحقيق هذا الغرض ، وهو تدوين القانون الدولى الذى أشارت إليه المـادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

إنى لا أرى داعيا لأن نعيد بحث الأسباب التى أدت إلى الفشل الذريع الذى منى به التدوين فيما مضى ، ذلك الفشل الذى أسف الجميع من أجله .

إن بروتوكول جنيف المؤرخ سنة ١٩٢٤ قد نص دون جدوى على ما يأتى :

"لم تعد هنالك حرب قانونية ، لأن كل حرب يجب أن تعتبر جريمة دولية ، إلا فى حالة الدفاع الشرعى ، وفى حالة ما إذا كانت الحرب تنفيذا لقرار اتخذته عصبة الأمم"

خلافا لهذه المبادئ شهدنا أفظع الحروب التى يرجع سببها إلى طغيان القوى ، وليس من شأن الدول الصغرى أن تنبذ القوة ، تلك القوة التى تطأ القانون تحت أقدامها ، وتجعل من تطبيق الأخلاق الدولية فكرة خيالية ، وإنما هى الدول العظمى التى تقع على عاتقها مهمة تحقيق نزع السلاح العام ، وتأليف قوة دولية جديرة بأن تفرض القانون وتطالب الجميع باحترام التزاماته .

ولكى نصل إلى هدفنا هذا يجب أن نقلع عن البحث عن أسلحة مدمرة جديدة ، وأن نطرح كل فكرة ترمى إلى استخدام القوة لبلوغ أغراضنا .

إن الرغبة التى يكاد ينعقد عليها الاجماع فى نبذ الدبلوماسية السرية ، وما يشاهد من أن مثيرى الحروب المقبلة سيكونون أول من تحرقهم نارها ، خلافا لما كان يحدث فى الماضى — لتبعث فينا أعذب الآمال . وهذه الآمال تدعونا إلى تأليف لجنة خاصة من الخبراء تعنى بوضع القواعد التى تعمل بها جميع الدول فى نشاط تأمينا لمستقبلها فى ظل القانون ، على أن تتقيد فى الوقت نفسه بجميع الالتزامات التى تضطلع بها والتى هى واحدة للأقوياء والضعفاء على السواء.

(تصفيق) .

توفيق دوس باشا (مصر) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

إن استئناف البحث فى موضوع مدرج فى جدول أعمال الاتحاد البرلمانى الدولى منذ سنة ١٨٩٩ ، موضوع يصح أن يقال عنه إنه بعث اليأس إلى نفوس الإخصائيين ، موضوع بذلت فيه جهود متواصلة مدى نصف قرن دون أن يتقدم خطوة واحدة — وبعبارة أخرى إن العناية من جديد بتدوين القانون الدولى لهو بالنسبة للاتحاد البرلمانى الدولى عمل يستحق التقدير.

إن التقرير الذى قدمه سعادة الرئيس الدكتور هيكل باشا لا يهون من شأن الصعوبات التى تكتنف المسألة. ولكن بصيرته الثاقبة لم يتطرق إليها الشك. فبعد أن بين فى وضوح ما يعترض طريقنا من عثرات ، رسم لنا بريشة الفنان الماهر طريق السلام . إنه يعرض علينا الموضوع فى صورة

جديدة، ويقترح علينا مهمة نستطيع أن نضطلع بها إذا تسلحنا بحسن الإرادة: مهمة تتفق وصفتنا البرلمانية، أى صفة ممثلين للشعوب وموجهين للحكومات، مهمة تتمشى مع حالة مؤتمراتنا السنوية التى لا تتعدى مدة انعقادها أسبوعا، مما يجعل وقتنا ثمينا لا يتسع للمسائل النظرية أو للمناقشات البيزنطية.

إن خبرتنا كمشترعين لتدلنا لأول وهلة على عبث الشروع فى وضع قانون عالمى، يشمل جميع العلاقات القانونية بين الدول وبين الشعوب، عن طريق الاتفاقات. ذلك بأن الدول لا تحب أن تتقيد بشىء. وكل منها تريد أن تظل حرة التصرف فى محيطها وفقا لمصالحها وميولها. وإن الخضوع لقانون دولى ينطوى على الخضوع لسلطة عليا أو سلطة أخرى، بل ينطوى على النزول عن جزء من السيادة وعلى التزام الطاعة بينما يميل الإنسان إلى أن يكون صاحب الأمر والنهى. كل يريد أن يكون سيدا فى أرضه وألا يعترف بقانون آخر سوى قانون بلاده وألا يخضع لغير المشرع فى بلاده. لذلك لم يكن لتدوين القانون الدولى عن طريق الاتفاقات إلا حظ ضئيل من النجاح.

فكل دولة تريد أن تعمل فى أراضيها ما يحلو لها: سواء فى أمور الجنسية أو الحصانة أو معاملة الأجانب والأقليات أو المياه الإقليمية أو الجو أو ثروة الأرض أو التسلح أو العلاقات الخارجية وغيرها. وهى لا تلجأ إلى الاتفاقات الدولية إلا إذا منحتها حقوقا، وقلما تلجأ إليها إذا فرضت عليها واجبات. ولكن الحرية المطلقة التى تريدها كل دولة لنفسها تبدو فى هذه المرحلة التى وصلت إليها الجامعة الإنسانية ضارة بمجموعة الدول. وقد أصبح العالم من الصغر بحيث لا يسع أيا منا ألا يهتم بما يجرى فى أى جزء منه.

وإذا صح المبدأ القائل: إن حق الإنسان ينتهى حيث يبدأ حق الغير سواء فى القانون الدولى أو فى القانون الداخلى، فلا يصح أن نغفل هذا الأمر وهو أن حقوقنا فى الميدان الدولى تزداد تشابكا ومصالحنا تصادما واختصاصاتنا تقابلا، وأن مصالح جميع الدول تقتضى أن يفرض عليها فى الميدان الدولى بعض المبادئ العليا، وذلك حماية لحقوقها المتبادلة وتحديدا لالتزاماتها.

إن مسألة الحقوق والواجبات، سواء بالنسبة للدول أو للأفراد، ليست مسألة قانون فحسب، بل هى قبل ذلك مسألة ضمير. بل إنى لأذهب إلى القول إن القانون فى هذا النطاق الخاص ليس إلا تعبيراً عما يوحى به الضمير. ويمتاز تقرير سعادة الرئيس هيكل باشا بأنه أبرز العلاقة المباشرة بين تدوين القانون الدولى وضمير الشعوب. وضمير الشعوب هذا له أوقات يخمد فيها وأوقات يثور فيها. وهو خلال الحروب وغداتها يكون دائما فى أوج شدته.

إن الإنسانية المؤمنة لا يسعها إلا الشعور بأن الحرب التى هى أشد وسائل تسوية الخلافات الدولية وحشية وجنونا، تبدو للشعوب قصاصا آتيا من عل، ونازلا بالبلاد المتمدينة عقابا لها

على انتهاكها لقوانين الأخوة والمحبة الانسانية . فما من حرب لا يمكن تلافيها باستخدام غير قليل من التفاهم والمصالحة و بنبذ الغرور وشهوة السيطرة والفتح. فالحرب إذن توقظ وعى الشعوب وتنقيه، ونشهد بعدها قرارات هامة فى العلاقات بين الشعوب .

إن مبادئ ولسن الأربعة عشر، والتصريحات المديدة التى هيأت الأذهان لميثاق عصبة الأمم، كانت ثمرة تلك الحرب العالمية الأولى . وأكرر أننا مدينون بها ليقظة الوعى عند الشعوب على لهيب الحرب .

والآن انقضت الحرب، وبعد قليل من الزمن تصبح نسيا منسيا. واستيقظت الضمائر، استيقظت لأن الناس بفضل ماتحملوه من آلام وأخطار أصبحوا يشعرون شعورا عميقا بالخير والشر فى العلاقات بين الشعوب ، ومن ثم أصبحوا يشعرون بالحقوق والواجبات الدولية . ولكن تلك الضمائر لن تلبث أن ترقد من جديد فى سبات السلام ، لأن الطمأنينة إذا عادت إلى النفوس قد تنسيها المبادئ الحلوة الغابرة .

ووفقاً لما يقترحه علينا سعادة هيكل باشا ، فى تقريره وفى مشروع القرار الذى قدمه — يجب أن تكون تلك التصريحات، التى هى ثمرة يقظة الوعى ، بمنأى عن النسيان . إنى لأعترف بأن هذه التصريحات لم تأت بحقوق جديدة للأمم أو الدول أو الشعوب . فهذه الحقوق وصفها قاتل فى مؤلفه " حق الشعوب " فى سنة ١٧٥٧ بأنها " الحقوق الأساسية التى لا يمكن للدول أن تحيا بدونها " .

وقد رأى مشرعو القرن الأخير أن تلك الحقوق تنحصر فى خمسة :

(١) حق البقاء .

(٢) « الاستقلال .

(٣) « المساواة .

(٤) « الاحترام .

(٥) « التجارة الدولية .

وهناك مشرعون آخرون ، ركزوا تلك الحقوق فى حق واحد ، هو " حق الحياة " . لكن الحياة لامعنى لها بدون حرية الفكر ، وحرية العقيدة ، والتحرر من الحاجة والخوف .

هذه هى الحريات الجوهرية الأربع، التى أعلنها المغفور له الرئيس روزفلت فى ٦ يناير عام ١٩٤١ فى رسالته التاريخية إلى برلمان الولايات المتحدة الأمريكية .

لقد وجدت فى هذه المناسبة مبادئ جديدة وأرى أن يوافق عليها الاتحاد البرلمانى الدولى إما صراحة أو فى جوهرها ، لكى تتقيد بها البرلمانات من ناحيتها فعلا .

وهذه المبادئ هى التى تتطلب المصلحة المشتركة أن تسود ، فى المستقبل ، العلاقات الدولية التى تحتفظ البرلمانات بالكلمة الفاصلة فى شأنها .

إننا نرغب فى أن نتحرر من الخوف : الخوف من القنابل الذرية ، ومن التسلح ، ومن تلك الجيوش المرابطة فى كل مكان ، عن يميننا وعن يسارنا ، حتى فى بلادنا . والخوف من تلك الأساطيل التى تمخر عباب البحار دون انقطاع ، ودون فائدة ظاهرة للجماعة الإنسانية : تجدها فى المياه الحارة للمحيط الهادى ، وفى تلك المياه التى يعلوها الضباب فى المحيط الأطلنطى ، وفى مياه البحر الأبيض المتوسط الصافية البراقة . والخوف من تلك الطائرات ، والصواريخ الجوية التى تزيد بين يوم وآخر من نشاطها ومن مناعتها ، بحيث أصبح الجميع لا يشعرون اليوم بأنهم فى مأمن من أخطارها .

إننا نرغب فى التحرر من العوز ، وفى أن يجرى التبادل بيننا حرا ، فى شأن محصولاتنا الزراعية ، من أقطان ، وقمح ، وبترول ، وفحم ، وغير هذه وتلك من المحاصيل التى جادت علينا بها الطبيعة والصناعة ، والتى تمكننا جميعا من أن نرفع مستوى معيشتنا .

إننا نريد أيضا أن نسترد مالنا ، كالأرصدة الاسترلينية وغيرها ، مما نحن فى مسيس الحاجة اليه .

إننا نرغب فى حرية العقيدة ، بحيث لا يكون للدين شأن فيما للمواطن من حقوق وطنية أو دولية . يجب وضع حد لاضطهاد الأقليات بسبب الدين أو غيره فى جميع بقاع الأرض .

إننا نرغب فى حرية التعبير ، وتشمل حرية كل شعب فى أن يحكم وفقا لما تريده غالبية أعضائه .

إننا لا نريد أن تكون هناك مناطق نفوذ ، أو سياسة استعمارية ، أو الاستعمار نفسه . إننا نرغب فى أن تكون الصحافة والإذاعة حرتين فى كل مكان ، لأنه لا يوقف الظلم الوطنى أو الدولى أو يمنعه سوى الخوف من عرضه على الرأى العام العالمى .

هذا ، أيها السادة ، هو الشرح الموجز لأحد التصريحات التى يقترح سعادة الدكتور هيكل باشا تدوينها .

ومن التصريحات التى ألقيت بعد وقف الحرب والتى أود بوصفى محاميا أن تعملوا على تدوينها "ميثاق نورمبرج". فالمبدأ الجوهرى الذى يقرر أنه: "لاعقوبة على جريمة دون النص عليها فى قانون سابق عليها" قد انتهك من أجل مصلحة الإنسانية العليا. ولكن المصلحة تقتضى أيضا أن نحدد من الآن وفى صورة رسمية المسئولية الجنائية لمثيرى الحرب التى هى جريمة ضد الانسانية. ولو كان ميثاق نورمبرج مدونا قبل إعلان الحرب الأخيرة فلعله ما كان يمنعها، لأن القواد لا يحبون الانسياق إلى الحرب عند ما يعلمون سلفا أن الهزيمة تؤدى بهم إلى المشنقة.

إنكم يا حضرات السادة مدعوون إلى تدوين مبادئ ميثاق نورمبرج والتصريحات الأخرى الواردة فى التقرير، وقد كانت كثيرة أثناء الحرب فضلا عن أهميتها بالنسبة لتطور القانون الدولى. فترون من هذا أن العمل الذى يطلب من الاتحاد البرلمانى الدولى أن يضطلع به ليس عملا تشريعيا، وإنما هو عمل من أعمال القادة السياسيين المسئولين.

لقد صدرت تلك التصريحات عن الحكومات، أما التدوين المطروح عليكم فسيصدر عن برلمانات البرلمانات. فاذا ما خلعتم عليه سلطانكم الأدبى أنتم يا ممثلى الشعوب الديمقراطية فانه سيجلب — كما جاء فى ختام التقرير — "إلى الإنسانية المعذبة القلقة آمالا ثمينة".

سيداتى، سادتى،

إنى لأدعوكم جميعا من كل قلبى إلى أن تقوموا بهذا العمل، وأرجو أن توافقوا بغالبية الأصوات على مشروع القرار القيم المعروض عليكم الآن.

(تصفيق).

المسيو تساتسوس (اليونان) — سعادة الرئيس، حضرات الزملاء الأعزاء،

إننى مبدئيا موافق على مشروع القرار الذى قدمه مقرر اللجنة، غير أننى أود أن أسوق لحضراتكم بعض الإيضاح الذى يبدو لى أنه لا مفر منه قبل أن ننتقل إلى الاقتراع.

إن مقرر اللجنة قد بذل قصارى جهده، ليثبت أن مشروعه يمتاز على الأخص بأنه أكثر تواضعا من المشروعات السابقة التى ترمى إلى تدوين القانون الدولى تدوينا أقرب إلى التمام.

إنى لأجرؤ على القول بأن تواضع المشروع ليس إلا تواضعا فى الظاهر فقط. وليس من شأن ذلك أن يجعلنى أقل ميلا إليه. لأن الأمر فى الواقع يقتضى أن نسجل قواعد أخلاقية وقانونية فى صورة قانون مدون.

إنى أوافق على التعديل الذى قدمه المسيو رولان، وأعتقد أنه لا يقتضى الأمر تدوين المبادئ الأخلاقية ، و إنما يجب أن نتقيد بقواعد القانون. وعلى كل حال ، فان القانون المدون مهما كان متواضعا ، إذا كان الغرض منه أن يكون كذلك وليس مجرد سرد أفكار مفككة ، يجب أن يكون وحدة منطقية ، أى نظاما . ومهما كان رأى مقرر اللجنة الألمى ، فينبغى أن ينسق العمل . فإما أن نعمل عملا منسقا أولا نعمل شيئا مطلقا .

و إذا كان الأمر كذلك ، وجب علينا أن نجد فى بحث الفكرة الأولى للقواعد التى يراد تدوينها ، ولا سبيل إلى تحديد الترتيب المنطق لتدوين القانون إلا بعد بحث مادته .

ولكن ما هى الوحدة المنطقية لتلك القواعد أو الأحكام ؟

إنها وحدة المبادئ التى تشتق منها تلك القواعد . إنها تلك الوحدة التى تقوم على فكرة أولى تكون أساسا منطقيا لهذه القواعد التى نرغب فى تدوينها على شكل مجموعة . وهذه القواعد إما أنها تتصل مباشرة بأكبر جزء من القانون الدولى ، أو أنها تفرض وجوده . إنه يبدو لى أن التوسع فى هذه النقطة التى لا تحتمل الجدل عديم الجدوى .

لقد وصلنا إذن ، عن غير قصد ، إلى مسألة المبادئ العامة للقانون الدولى التى هى مسألة أعم وأكثر تعقيدا .

وهكذا تبدو لنا المهمة المطلوبة منا — على أنها مهمة متواضعة ، قريبة من الحقيقة — شبيهة بمهمة التنسيق العام لقواعد القانون الدولى .

ولا أعتقد بصواب الفكرة القائلة بألا نأخذ فى عملنا بالاتفاقات أو بالعادات ، بل بالملكة القانونية الكمينة فى الشعوب، وهى التى تعتبر ثالث مصدر من مصادر القانون الدولى، كما أنه لا يمكننا أن نقيم هذا التمييز .

فمن جهة، تدخل القواعد ذاتها أحيانا ضمن القانون الاتفاقى، والعادات والملكة القانونية الكمينة. ومن جهة أخرى، إذا أغفلنا هذه المصادر تعرضنا لنقص فى التنسيق الذى نعمل له، وهو نقص غير موجود فى الواقع ويتعين سده عن طريق القواعد التى نريد أغفالها .

والمهمة المعروضة علينا فى آخر الأمر ، لا تختلف عن تلك المشروعات العامة التى تمت فى الماضى وتبدو بعيدة عن الواقع .

فالقول بأن اتحادنا لا يريد تدوين القانون الدولى ، بل يكتفى بتحضيره ، لا يبدو فى نظرى أنه يغير وجه المسألة . ذلك بأن الذين يقومون بإعداد تدوين القانون ، و إن لم يفصحوا عن رأيهم صراحة ، عليهم أن يجعلوا نصب أعينهم صيغة معينة عن قواعد القانون الدولى .

فماهو الغرض الذى أرمى إليه بعد بذل هذا الجهد فى إظهار المعنى الصحيح للمشروع الذى نتناقش فيه ، فى مظهره المحدود المتواضع ؟

إننى لا أريد رفض المشروع ، ولا تعديله (وهنا استثنى تعديل المسيو رولان)، بل بالعكس ، إننى حقا مغتبط بهذا التعميم الغامض للمشروع . ولكن قبل أن نشرع فى قبوله ، يجب علينا أن نوضح المبدأ الحقيقى لهذا المشروع ، وعن وجوهه المختلفة ومدى اتساعه .

إن الوقت غير ملائم لكى نقدم للعالم المضطرب قانونا دوليا ليس بالقانون الكامل، فلا نذهب وراء الخيال !

لن يتحقق وجود قانون دولى إلا عند ما يتهيأ وجود دولة عالمية لها سلطان أدبى، وقوة تسيطر على العالم . لكن الفكرة دائما تسبق الحقيقة، ولا يوجد أنبل من أن يخدم المرء فى الصفوف الأولى فى معركة الأفكار لغزو الحقيقة التاريخية .

فيجب على الاتحاد البرلمانى الدولى ، أن يدخل كعادته فى هذا الجهاد السلمى مزودا بقوات جديدة ، وذلك بالموافقة على مشروع القرار المعروض علينا .

(تصفيق) .

المستر. ف. ج. ه. باخ (الأراضى المنخفضة) — فى هذه المرحلة من المناقشة سأراعى القصد ما استطعت فى تأييد مشروع القرار ومعارضة التعديل المقترح .

إن وضع قانون دولى عمل على أعظم جانب من الأهمية. ولكن هناك حاجة ماسة لتدابير تكفل منع النزاع فى المستقبل . ويجب ألا يغيب عن أذهاننا أهمية الواجب الأدبى فى حياة الأفراد ، وحياة الأمم . ونحن فى حاجة إلى أن ندرس هذا دراسة جديدة ، ليس من الناحية القانونية، بل من ناحية الأخلاق .

وإنه لواجب على جميع الأمم أن يتوافر أهلوها على دراسة الاعتبارات الأدبية ، دراسة جديدة

وأظن أن سعادة مقرر اللجنة كان على حق ، حينما وصف ما يصادفه المشرع من صعاب جسيمة ، ولم يعد الحق حينما وصف النتائج التى وصلنا إليها بأنها نتائج لا قيمة لها .

ويجدر بنا ألا نطلق على هذا العمل "تدوين القانون الدولى"، بل أن نختار له اسما أوسع دلالة.

وإنى أؤيد سعادته فيما أشار إليه من أنه يجب علينا أن نذيع على العالم المبادئ الأخلاقية التى يجب مراعاتها فى عالم ما بعد الحرب ، وليكن هذا تصريحا جديدا شاملا لما يجب أن تقوم عليه حياة المجتمع فى العصر الحديث .

وإنى أؤيد بكل عواطفى الاقتراح الذى أدلى به سعادة الرئيس الدكتور هيكل باشا، وأرجو أن يلقى مشروع القرار الذى عرضه علينا تأييدا من المؤتمر. ولا يحضرنى الآن تعديل لهذا المشروع، غير أنى أرى أن سعادة هيكل باشا نفسه قد يتسنى له تعديل مشروعه ، بحيث يحذف من نصه كل مايوحى بأن التدوين المقترح سيقتصر على الناحية التشريعية الفنية البحت . وإن تغيير بضع كلمات لكفيل بأن يجعل لهذا المشروع دلالة أوسع نطاقا من دلالته الآن .

(تصفيق) .

المستر جسبر سيمونسن (الدانمارك) — لقد درس أعضاء الوفد الدانماركى ، بسرور بالغ، ذلك التقرير الممتاز الذى عرضه علينا سعادة الرئيس هيكل باشا، خاصا بتدوين القانون الدولى. ويعرض لنا هذا التقرير مجمل ما تم فى هذا الشأن إلى يومنا هذا ، ويذكر أن الوقت لم يحن بعد لوضع أى تشريع بالمعنى العام لهذه الكلمة . ولذلك يقترح سعادة هيكل باشا أن تدون المبادئ الكبرى للأخلاق الدولية .

وأعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يقوم الاتحاد البرلمانى الدولى بتدوين مثل هذا القانون، وبهذا يؤيد المبادئ المعترف بها عامة ، والتى يجب أن تسود العلاقات بين الشعوب فى عصرنا الحديث .

ولقد علمنا التاريخ أن أول دور فى تطور النظم القانونية لمجتمع ما ، هو الاعتراف بما يجب أن تكون عليه تلك النظم .

ألسنا فى ذلك الدور الآن من حيث علاقة الشعوب بعضها ببعض ؟

ولقد قاسى جيلنا مرارة حربين مهلكتين . وبعد الحرب الأولى ، صيغت مبادئ العدالة فى ميثاق عصبة الأمم ، وبعد الحرب الثانية صيغت نفس هذه المبادئ بأسلوب أبرع ، فى ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

وبهذا ارتضت الشعوب المختلفة لأنفسها تلك المبادئ . ويحدثنا التقرير المعروض أمامنا : أن الآراء الرسمية للحكومات المختلفة ، والرأى العام فى العالم كما نتبينه من الصحافة ، يؤيد هذه المبادئ تأييدا تاما .

ولقد أنشئت بمقتضى ميثاق عصبة الأمم ، وميثاق هيئة الأمم المتحدة ، ولأول مرة فى تاريخ الإنسانية ، هيئات ترمى إلى استتباب التعاون والعدالة والأمن والسلم وإطرادها بين شعوب العالم . ومعنى هذا ببساطة استتباب النظام القانونى المتبع بين دول العالم .

وأريد الآن أن أعالج نقطة خاصة فى بحثى هذا : هل يؤمن الرأى العام إيمانا صادقا بالنظام الجديد فى العلاقات الدولية ؟ وهل يعتمد الناس عليه ؟ وهل يشعر الناس بأن التدابير التى اتخذت ستنفذ بدقة ؟

أعتقد أن من الصواب أن نقول فى إيجاز : لا . وطبيعى ألا يشكك ذلك فيما يبذله رجال السياسة من جهود مخلصة . غير أن هناك شعورا بأنه توجد الآن عوامل متأصلة قد تؤدى إلى الحرب ، وليس لنا سلطان عليها .

وأول شرط لتفادى الخطر وعلاج الشر ، هو التعرف على أسباب هذا الشر . ونحن فى حاجة إلى تعرف الأسباب التى تؤدى إلى الحرب بقدر المستطاع .

ومن الواضح أن البحث عن هذه الأسباب أمر عسير ، ولسنا الآن على استعداد لأن نحدد هذه المهمة ، أو نعين هيئة لدراسة هذا الموضوع وفحصه بدقة . ولكننا نستطيع أن نعمل شيئا فى هذا السبيل ، وأود أن أوجه سؤالا فيما إذا كان من سداد الرأى أن توصى اللجنة التشريعية بأن تبحث فى إمكان اختيار أناس كفاة لدراسة أسباب الحروب فى العصور الحديثة ، وأن تعرض ما تصل اليه من نتائج على المؤتمر القادم للاتحاد .

(تصفيق) .

الشيخ المحترم هومر فرجوسون (الولايات المتحدة الأمريكية) — إننا نتناقش هذه الليلة فى أمر بالغ الأهمية — ألا وهو تدوين القانون الدولى .

ويلوح لى أننا لعدة سنين خلت ، قد أهملنا هذا الموضوع . ولقد حاولنا شعوبا ودولا أن نتخذ من التدابير ما يكفل لنا إنهاء خلافاتنا الدولية ، غير أننا لم نوجه التفاتنا إلى ماهو أعم وأكبر شأنا . ولقد حاولنا فى سان فرنسسكو إنشاء هيئة الأمم المتحدة ، ومحكمة العدل الدولية . ولأجل أن تقوم هذه المحكمة بعملها يجب عاجلا أو آجلا أن نسعى لنمو القانون الدولى إلى حد تدوينه .

وإذا كان يتعين القيام بهذا العمل العظيم الشأن ، فمن الضرورى أن تفهم الشعوب فهما تاما ، أو على قدر استطاعتها ، كنه القانون الذى ستطبقه هذه المحكمة .

وأود أن أعبر عن تقديرى لذلك التقرير الفذ الذى قدمه المندوب المصرى . ويلوح لى أن هذا التقرير قد وضع أساسا لهذه المسألة . ولقد قضى الاتحاد البرلمانى الدولى خمسين عاما ، وهو يجاهد فى سبيل توجيه المثل العليا للشعوب فى هذا الاتجاه .

ولم تتم بعد ما عقدنا العزم على إنهائه فى سنة ١٨٩٩ ، وأعتقد أن هنالك أجزاء فى هذا التقرير يجب أن تدرس دراسة وافية . فلقد ذكر التقرير شيئا عن الآداب والأخلاق الدولية .

ويلوح لى أنه إذا أتيح لنا أن نحقق ما تهدف إليه قلوبنا ، فيجب أن نصوغ فى قالب قانونى المعايير التى ترغب الشعوب فى أن تحكم بمقتضاها . ونحن النواب ، نعلم أننا مندعى فى مجالسنا النيابية ، إلى التصديق على معاهدات تشتمل على القانون الدولى .

وبكل تأكيد ، يجب أن نراعى هذا الأمر ، ونوليه عناية واهتماما . وإن هيئة الأمم المتحدة تدرس هذه المسألة الآن ، إذ ينص البند الثالث عشر على دراسة القانون الدولى واطراد تدوينه .

وتملك هيئة الأمم المتحدة من الوسائل والموارد ما يمكنها من إنهاء هذا العمل .

وفى رأيى المتواضع أننا سنؤدى خدمة جليلة ، فى سبيل تدوين قانون دولى ، إذا ما أحلنا هذا القرار إلى اللجنة التى تقوم ببحث الشؤون البرلمانية من الوجهة القانونية .

وأعتقد أننا نستطيع أن نؤدى خدمة جليلة بهذه الطريقة ، ونستطيع أن نقول لهيئة الأمم المتحدة إننا لن نطرح هذه المسألة ظهريا ، وسنوليها حقها من العناية . ولذلك نود أن نحيلها إلى اللجنة ، حتى نتمكن من تحقيق ما تقدم .

ولن يرضينا عدم إنهاء هذه المسألة . ولكن إذا تمكنوا من إنهائها ، أو خطوا خطوات واسعة فى هذا السبيل ، خلال العام القادم ، نستطيع حينئذ أن نقتفى أثرهم ، ويمكن أن تعقد لجنتنا اجتماعها بعد بضعة شهور . وفى الدورة القادمة نستطيع أن نخطو خطوة واسعة فى سبيل حل هذه المسألة .

وأرى أنه يتعين على اتحادنا أن يشكل لجنته الخاصة . ولهذا أرجو أن تسمحوا لى بتقديم التعديل الآتى :

" أن يحال هذا القرار إلى اللجنة لإكمال دراسته " .

وليس هذا معناه أننا سندع هذه المسألة جانبا . وإنما معناه أننا سندرس هذه المسألة بعناية أكبر .

إن عملنا سيكون أجزل نفعا إذا أحلنا هـذا القرار الى اللجنة ، بدلا من الموافقة عليه الليلة وإرساله إلى هيئة الأمم المتحدة . وأرجو أن يقبل اقتراحى وأن يقترع عليه أولا ، لأنه فى حالة تأييد هذا التعديل تسقط التعديلات الأخرى .

فإذا ما رغب المؤتمر فى إحالة هذا القرار إلى اللجنة ، فليس من الضرورى أن ننظر فى التعديلات الأخرى المعروضة علينا .

(تصفيق) .

مسيو كوتى (فرنسا) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

إنى لأرحب عن طيب خاطر ، بتلك الرغبة التى أبداها الرئيس هذه اللحظة والتى صادقت عليها هيئة المؤتمر ، وأتخلى عن تقديم ملاحظات لا تهدف مباشرة الى النقط التى هى موضع الخلاف ، وهى على ما فهمت النقط التى يجب أن تدور حولها المناقشة دون غيرها . ولذا فإنى متنازل عن الكلام .

الرئيس — لقـد تلقت الهيئة اقتراحا قدمه المسيو فرجسون بإحالة نص القرار والتعديلات المقترحة إلى اللجنة القانونية . والكلمة الآن للمقرر ، صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا .

سعادة محمد حسين هيكل باشا (المقرر) — زملائى الأعزاء ،

إنى أتقدم بالشكر العميق لكل من تكلم من الزمـلاء ، وتفضل بالإعراب عن تقدير ما قمنا به من عمل .

إن القرار الذى قدمته يرمى الى تعيين لجنة تشرع فى القيام من جديد بدراسة قواعد القانون الدولى ابتداء من التصريح الخاص بحقوق الدول وواجباتها ، ذلك التصريح الذى أقره المؤتمر البرلمانى الدولى سـنة ١٩٢٨ ، واضعة موضع التقدير تلك المبـادئ الجديدة التى تضمنها ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، وكذلك تلك التصريحات الدولية المختلفة التى أدلى بها كبار الساسة خلال الحرب وبعدها .

وستنحصر مهمة اللجنة فى تدوين ذلك كله . وقد لا تكون كلمة "تدوين" موفقة لأن عملنا لا يتنـاول ، فى الواقع وفى الوقت الحاضر ، تدوينا كاملا للقانون الدولى ، حتى ولا قواعده الأخلاقية . ولا أعتقد أن فى مقدورنا أن نصل الى هذا الهدف فى سنتين ، أو ثلاث ، أو عشر سنوات .

وكل ما طلبته أن يشرع فى هذا العمل ، وأن يستمر السير فيه باطراد بحيث يكون أمام محكمة العدل الدولية الدائمة بلاهاى ، كما قال أحد الخطباء : قواعد يمكن تطبيقها فى الخلافات التى تعرض عليها .

هذا ، وقد قُدمت عدة تعديلات . أحدها يرمى إلى إحالة المسألة على هيئة الأمم المتحدة ، وهو الى حد ما بمثابة نفض أيدينا منها .

إنى أول من يعترف بأنه يجب على هيئة الأمم المتحدة أن تعنى بالأمر ، بل علينا أن نطالبها بالعمل فى شأن خطير كهذا ، ما استطاعت إليه سبيلا ، حتى تصل بأسرع ما يستطاع الى نتيجة محسوسة . بيد أن ذلك لا يمنعنا من أن نساهم فى هذا الواجب بنصيب .

وهيئة الأمم المتحدة تطالبنا بذلك ، كما كانت عصبة الأمم فيما مضى متفقة معنا على المساهمة فيه .

لقد قدمت بعض الوفود بضعة اقتراحات إلى هيئة الأمم المتحدة لتدوين بعض قواعد القانون الدولى ، وطلب الى الاتحاد أن يدلى برأيه . ولذا فان حق لنا أن نطالب هيئة الأمم المتحدة بالعمل فى هذا الشأن بجد ونشاط ، فنحن مطالبون من جانبنا ، بنفس الواجب ، لكى نضع حدا لعصر القوة ، ونعمل على تقدم عصر القانون والعدالة . ولهذا أرى أنه لاداعى يدعو مؤتمرنا إلى أن يصوت على إحالة موضوع التدوين على هيئة الأمم المتحدة .

أما فيما يختص بالتعديلات الأخرى ، وخاصة التعديل الذى اقترحه المسيو رولان ، فحسبى أن أشير إلى ما قاله الكونت كارتون دى ڤيار رئيس مجلس المؤتمر البرلمانى الدولى ، ففى إجابته البليغة ما يغنينى عن الإسهاب فى هذا الموضوع .

وثمة تعديل آخر يرمى إلى إحالة القرار على اللجنة القانونية للاتحاد البرلمانى الدولى .

وسواء أكانت اللجنة القانونية ، أم هيئة غيرها هى التى ستكلف بدراسة موضوع تدوين القانون الدولى ، فإنى أرى من جانبى أن ذلك لا يغير من الموضوع شيئا . وإنى لا أطلب إلى الاتحاد عند التصويت على هذا القرار أن يأخذ بكل ما تضمنه تقريرى ، وإنما كل ما أطلبه هو أن يقرر الاتحاد تناول هذه المسألة بالبحث والدرس ، ولا أطمع فى أكثر من هذا ؛ إذ لا أود أن يقال إن الاتحاد البرلمانى الدولى لا يجوز له السير فى تدوين القانون الدولى .

ولذا فإنى أطلب إليكم تشكيل لجنة خاصة ، أو إحالة القرار الذى أتشرف بتقديمه إلى اللجنة القانونية لدراسته دراسة مستفيضة .

(تصفيق) .

الرئيس — لقد اقترح المستر فرجسون إحالة الموضوع برمته ، أى التقرير والنتائج التى رتبها سعادة هيكل باشا، إلى اللجنة القانونية لبحثها .

وقد صرح المقرر، سعادة الدكتورهيكل باشا: أنه موافق على هذا الاقتراح باعتبار أن الهيئة توافق مبدئياعلى مشروع قراره مع إحالة تنفيذه وتنسيقه على اللجنة. أليس هذا ما تهدف إليه سعادتكم ؟

سعادة هيكل باشا (المقرر) — نعم يا سيدى الرئيس .

المسيو رولان (بلجيكا) — أطلب الكلمة فى اقتراح شكلى .

السناتور هومر فرجسون (الولايات المتحدة الأمريكية) — نستطيع أن نقبل هذا التفسير .

الرئيس — هناك اقتراحان : أحدهما مقدم من المستر فرجسن والآخر من سعادة الدكتور هيكل باشا،وهما يلتقيان ، إذ أنهما يهدفان إلى إحالة الموضوع بحذافيره على اللجنة القانونية .

مسيو رولان (بلجيكا) — إن الفرق بين اقتراح المستر فرجسون واقتراح سعادة هيكل باشا ينحصر فى النقطة الآتية : يطلب المستر فرجسون إحالة القرار ومسألة التدوين كلها على اللجنة القانونية ، بينما يرى هيكل باشا أن تحال المسألة على اللجنة مع الموافقة على اقتراحه الذى يحدد المسألة .

وإنى شخصيا قد أوضحت النظرية الآتية، وهى أنى كنت أميل إلى التصويت على اقتراح المقرر مع التحفظ الخاص بالتعديل الذى أدخلته ، ولكن بعد أن لاحظت اختلافنا على التعديل الذى قدمته بالذات ، أرانى مضطرا إلى التصميم على السير وفق اللائحة فى هذا الأمر .

إننا إزاء مسألةلم تقم لجنة ببحثها . ولذا يبدو لى أن قبولنا تحديد مدى العمل الذى يقترح علينا القيام به من الناحية القانونية، و إصدار رأينا اليوم ، وفى الساعة الثامنة مساء، فى العلاقات بين القانون الدولى ومبادئ الأخلاق ، بناء على اقتراح فردى لعضو من الأعضاء دون تقرير مقدم باسم اللجنة ،لهو أمرغير قانونى و بعيد عن الحكمة. إن هذه المسألة لايتسنى حلها ما بين طرفة عين وانتباهتها ، ولا محيص من أن يعهد بها الى اللجنة القانونية .

ولذا فمع موافقتى على روح الاقتراح الذى قدم لنا ، أطلب ألا نحكم سلفا على وسائل الحل وأن تحال المسألة بحذافيرها وتؤجل — كما اقترح المستر فرجسون — إلى أن تتمكن اللجنة القانونية من تقديم تقريرها لنا .

الشيخ المحترم هومر فرجسون (الولايات المتحدة الأمريكية) — إذا رؤى أن إحالة هذا الاقتراح معناه ألا يتناوله الدرس ، فإنى أعارض هذا الاتجاه. وقد فهمت أن المطلوب هو الموافقة على مبدأ التدوين . وهذا يمكن قبوله بسهولة . بيد أنه إذا فرض علينا أن نقبل التقرير كما هو فإنى أرى أنه من العبث أن نرده إلى اللجنة . إن التقرير فى نظرى يستحق أن تضفى عليه اللجنة المزيد من العناية على الرغم من قيمته. وإذا صح ما وصل الى علمى ، فما من لجنة قامت بدراسته بعد ، وقد عرض علينا هنا ، وإذا كان يصح ، كما سبق لى أن صرحت ، أن نوافق على بعض المبادئ التى تضمنها ، فلا سبيل لى إلى الموافقة على مبدأ تدوين المبادئ الأخلاقية ، إذ فى اعتقادى أن هذه عبارة نسبية .

وإذا كنا نتطلع الى قانون دولى يمثل المبادئ الأخلاقية عند كافة الأمم ، فإنى شخصيا أرى ألا سبيل إلى ذلك فى الآونة الحاضرة. فعلينا أن ننزل إلى المستوى الذى نعيش فيه الآن ، وأن نقيم مستوى قانونيا نستطيع أن نحكم به ، ويكون أكثر تحديدا من المستوى الخلقى .

المسيو ترجوفولد (النرويج) — أظن أنه اتضح من هذه المناقشة ضرورة بحث هذه المسألة بواسطة لجنة من اللجان . فأمامنا تقرير عظيم القيمة لم يتناوله إلا فرد واحد ، ويجدر بنا قبل اتخاذ أى قرار فى شأن كهذا أن نبحثه فى لجنة . ولذا فانى أؤيد اقتراح الوفد الأمريكى تأييدا تاما ، لأنى مرتاح إليه ، ولو أنى كنت أود أن يعبر المؤتمر البرلمانى الدولى عن رأيه باتخاذ قرار فى تدوين القانون الدولى ، وهو ما شرعت فيه هيئة الأمم المتحدة .

ومع ذلك فانى لا أصر على هذا الأمر ، وأوافق على أن يحال التقرير والتعديل الذى اقترحته إلى لجنة الاتحاد القانونية . وسنظفر من هذه اللجنة بتقرير ، فضلا عن أنه سيتسنى لنا عند مناقشة هذه المسألة الاطلاع على ما قامت به هيئة الأمم المتحدة فى هذا الشأن .

الرئيس — سأقترح عليكم نصا قد يوافق عليه الكل ، وأرجو من السكرتير العام أن يقرأه عليكم .

السكرتير العام — هذا هو النص الذى طلب إلى الرئيس تلاوته عليكم :

"إن المؤتمر ليتقدم بالثناء على التقرير القيم الذى قدمه سعادة الدكتور هيكل باشا . ومع الإعراب عن موافقته على القيام بتدوين القانون الدولى ، يحيل هذا التقرير إلى اللجنة الدائمة للشؤون القانونية لدراسته .

مسيو رولان (بلجيكا) — هذا حسن جدا ، إننا موافقون .

الرئيس — هل يقبل سعادة هيكل باشا هذا النص ؟

سعادة هيكل باشا (المقرر) — نعم ، إنى أقبله .

الرئيس — يلوح لى أنه وفقا لرأى المستر فرجسون وهيكل باشا يتعين على اللجنة القضائية — طبقا لهذا الاقتراح — أن تجلو الأمر وتحدده . هل من اعتراض على هذا الاقتراح ؟

مسيو رولان (بلجيكا) — تمت الموافقة عليه بالتركية .

الرئيس — لم يبق لى إلا أن أشكر للهيئة انتباهها ، وأعلن انفضاض الجلسة .

(رفعت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة عشرة بعد الظهر) .

جلسة مساء الجمعة ١١ من أبريل سنة ١٩٤٧

افتتحت الجلسة فى الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين برياسة مسيو سرارنس (هولندا) نائب رئيس المؤتمر .

المناقشة العامة فى تقرير السكرتير العام

استئنافها ونهايتها

حضرة عطا عفيفى بك (مصر) سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

يكاد يجمع كل من سبقنى فى الكلام من فوق هذه المنصة على إسداء الشكر والتقدير للمسيو ليو پولد بواسيبه السكرتير العام الممتاز للاتحاد البرلمانى الدولى ، ذلك التقدير الذى هو به خليق للتقرير الذى قدمه واتخذ أساسا لمناقشتنا .

و بوصفى سكرتيرا عاما للشعبة المصرية التى تتشرف باستقبال المؤتمر السادس والثلاثين للاتحاد فى دارها ، لا يفوتنى أن أتقدم بدورى للإعراب عن التقدير لا للخبير والناقد والسياسى الذى ندين له بتلك الصفحات الرائعة "نظرة فى الحالة الدولية" فحسب ، بل للملاح الماهر الذى سهر على مصائر الاتحاد البرلمانى الدولى وسط زوابع الحرب العالمية الثانية ، وللمنظم الذى ندين له بفضل اجتماعنا هنا ، مشتركين فى أول مؤتمر عام بعد الحرب .

وأعتقد أنى أستطيع أن أوجه التحية باسمكم جميعا إليه قائلا : إنك يا مسيو بواسيبه قد استحققت تقدير الاتحاد البرلمانى الدولى .

(تصفيق) .

وقد خصصت الصفحات الأخيرة من تقرير السكرتير العام للمهمة التى تنتظر الاتحاد البرلمانى الدولى ، و إنى لأتخذ الأسطر الأخيرة من هذا التقرير موضوعا لخطابى، وهى :

"فبدلا من روح الاستسلام التى سادت اتفاقات ميونيخ، وروح الخوف الذى كاد ينتصر فى الصيف الماضى ، يتعين على الاتحاد أن ينشر روح الثقة"

أما من جهتى فإنى أرى أننا مازلنا فى عهد الشعور بالخوف، فإن القنبلة الذرية والتسليح الهائل ما زالا اليوم كما كانا والحرب محتدمة ، عوامل فعالة فى السياسة الدولية ، إذ لا يتسلح أحد إلا إذا كان خائفا أو كان يريد التخويف .

فاذا شاء الاتحاد البرلمانى الدولى أن يعمل على إحلال الشعور بالثقة مكان الشعور بالخوف وجب عليه أن يهاجم مشكلة نزع السلاح وجها لوجه .

وقد طلبت الشعبة المصرية البرلمانية الدولية بالفعل فى ١٥ يوليه سنة ١٩٤٥ أن تدرج هذه المشكلة فى جدول أعمال المؤتمر الأول بعد الحرب — تلك المشكلة التى هى فى نظرنا مسألة أساسية . ونظرا لسير الأمور وتعاقب الأحداث منذ ذاك الحين، فان شعبتنا لايسعها إلا أن تبلغ المجلس البرلمانى الدولى من جديد هذا الاقتراح بصفة رسمية .

ومن ذا الذى ينكر فى الوقت الحاضر هذا القلق وعدم الطمأنينة الذى تشعر به الأمم جمعاء، صغيرها وكبيرها؟ ومن ذا الذى يرضى عن بطء التعمير الاقتصادى الذى لما يكد يبدأ، وقد انقضى على نهاية الحرب العالمية الثانية ما يقرب من العامين ؟

ومن يستطيع أن ينكر العواقب النفسانية والاقتصادية الضارة التى تترتب على إبقاء ملايين من الجند على أهبة الحرب ؟ أفليس كل جندى يزاد فى صفوف الجيش بمثابة عامل ينقص من قوى الإنتاج ؟ ، ألسنا نحول منتجا إلى آلة لا نفع منها ؟ أليس مواطنا ننتزع منه خير سنى شبابه ؟ أما كان أجدى أن ينفق، فى الدرس فى إحدى الجامعات أو فى العمل فى المصنع أو الحقل، الوقت الذى يصرفه فى التدرب على القتل ، وفى التصريح باستعداده للموت ، وذلك لخير المجموع ؟

وإذا كنت أثير المسألة فى داخل هيئة رجالنا البرلمانيين، فلأنه لاسبيل إلى صنع مدفع فى عالم الديموقراطيات أو تجنيد جندى، إلا إذا وافق على ذلك زملاؤنا من أعضاء الهيئات البرلمانية فى الدول التى يعنيها الأمر .

فنحن الذين نقر اعتمادات الجيوش وقوانين الخدمة العسكرية ، ونحن الذين نبقى ملايين من المقاتلين فى عهد السلم على أهبة الحرب . وإنه ليبدو فى نظرى عبثا لاطائل تحته أن أطيل الوقوف للإشارة إلى التناقض البادى بين التسابق الدولى نحو التسليح وبين تشكيل القوة العالمية الغالبة، تلك القوة التى يجب أن توضع تحت إمرة مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة ، إذا أردنا ألا تكون السلامة الجماعية والنظام الدولى مجرد مدلولات نظرية بحتة .

وحسبى أن أذكر أن الاتحاد البرلمانى الدولى قد أعلن بالفعل، فى إحدى قرارات مؤتمره الذى عقد فى مدريد عام ١٩٣٣، عند النظر فى مسألة تشكيل قوة بوليس دولية تكلف فى النهاية "بفرض إرادة السلطة الدولية على كل دولة عاصية" — أعلن الحقيقة الآتية التى لا مراء فيها ، وهى :

" إن تخفيض أسلحة كل دولة تخفيضا جديا شرط أولى لا غنى عنه لتشكيل قوة كهذه " .

فإذا شئنا أن تتمكن هيئة الأمم المتحدة من تنظيم القوة الدولية المنصوص عليها فى المادة ٤٣ من الميثاق، تلك القوة التى لا تكون السلامة الجماعية بدونها إلا خيالا، فيجب أن نبدأ بنزع السلاح.

فأين نحن ، سيداتى، سادتى ، من نزع السلاح ؟

حسبى أن أشير هنا إلى بعض قرارات اتخذت أخيرا فى مجالسنا النيابية المختلفة كما أشير إلى تصريحات أدلى بها رجالنا السياسيون :

فقد صرح المستر جيمس بيرنز مندوب الولايات المتحدة فى هيئة الأمم المتحدة فى ١٣ ديسمبر الماضى أن الولايات المتحدة ما زالت محتفظة بخمسمائة وخمسين ألف جندى خارج بلادها .

وبعد ذلك بشهر، فى ١٠ يناير سنة ١٩٤٧ ، أدرج فى مشروع الميزانية، الذى قدمه الرئيس ترومان إلى الكونجرس الأمريكى ، مبلغ قدره أحد عشر مليارا ومائتا مليون من الدولارات للمصروفات العسكرية .

وحدد وزير حربية أمريكا المستر باترسون مجموع القوة الضرورية للجيش الأمريكى عن عام ١٩٤٧ بمليون وثمانين ألف رجل .

وفى نهاية شهر يناير سنة ١٩٤٧ نشرت الحكومة البريطانية كتابا أبيض أثبتت فيه أن لا سبيل لبريطانيا أن تعتمد على أكثر من عشرين مليونا من العمال ، وأن هذا الرقم ينقص كثيرا عما يكفى لسد الحاجة الضرورية إلى التعمير الاقتصادى .

هذا وقد نشر بعد ذلك فى ١٤ فبراير الماضى كتاب أبيض رسمى عن الدفاع البريطانى ، خفضت فيه الميزانية الحربية عن العام الذى ينتهى فى مارس سنة ١٩٤٨ إلى ٨٩٩ مليون جنيه إسترلينى بدلا من ١٦٦٧ مليونا فى السنة المالية السابقة . كما أنقص مجموع أفراد الجيش من ١,٤٢٧,٠٠٠ إلى ١,٠٨٧,٠٠٠ أى إنه فى عهد السلام هذا ما زال هناك أكثر من مليون جندى تحت السلاح ، وذلك فى بلد يشكو — ويشكو بحق — من نقص فى الأيدى العاملة . وهناك هذا الرقم الهائل وقدره ٨٩٩ مليونا من الجنيهات للشؤون الحربية البحتة . وذلك عن سنة واحدة من سنى السلام .

أما عن القوة العسكرية لثالثة الدول الكبرى الديمقراطية ، وهى الاتحاد السوفييتى ، فليس لدينا تصريحات رسمية فى شأنها . ولكنه كان لدى روسيا فى نهاية عام ١٩٤٦ ، حسبما نشر فى الصحف البريطانية ، مليون ونصف مليون من الجند مرابطين بين بحر البلطيق والبحر الأسود وكان ضعف هذا الرقم رابضا فى أراضيها ، أى ما مجموعه أربعة ملايين ونصف من الجند . وهى معلومات مستقاة من الصحف والعهدة على الراوى .

الزبد أو المدافع : هذه هى المعضلة التى واجه بها جوبلز وجورنج الشعب الألمانى قبل الحرب .

وهذه المعضلة لم تمت بموت أصحابها إذ إنها تعرض اليوم من جديد لكل الشعوب ، ولكل المجالس النيابية . فهذه المجالس — كما أسلفت القول — هى التى تقر الاعتمادات المالية . وإنى لأعتقد أن الاتحاد البرلمانى الدولى يفضل الزبد دون تردد .

هل نعتقد أيها السادة فى احتمال شبوب حرب جديدة فى المستقبل القريب ؟ إن أحدا من المتحدثين عن الديموقراطية لا يشاء ولا يستطيع أن يسلم بذلك .

وعند ما تكلم المسيو تريجفى لى سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة فى منيابوليس فى الثامن عشر من فبراير الماضى أعرب عن الشعور العام للأمم المتحدة التى نحن ممثلوها المنتخبون إذ قال :

"لم أعتقد لحظة أن هناك خطرا ماثلا من نشوب حرب جديدة بين الدول الكبرى فى السنين التى تلى الحرب العالمية الثانية مباشرة ، إذ لا يجول بخاطر أى دولة كبرى أن مشاكلها يمكن أن تسوى عن طريق نزاع جديد، فإن الجيل الحالى لا يستطيع احتمال حرب جديدة ."

وقبل ذلك بشهور صرح الرئيس ستالين فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ خلال حديث كان له دوى فى أرجاء العالم ، بأنه لا يعتقد أن هناك فى الوقت الحاضر خطرا حقيقيا يهدد السلام .

وقد أجاب المستر إتلى على سؤال ألقى فى مجلس العموم فى ٦ مارس الماضى بنفس المعنى فقال إنه لا يمكن تصور نشوب حرب بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، فحمل ذلك أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى على توجيه هذا السؤال المنطقى :

" مادمنا لا نتوقع احتمال شبوب حرب مع أية دولة من الدول، فلماذا نحتفظ بقوات مسلحة تبلغ ثلاثة أضعاف ما كان لنا قبل الحرب، وبذا نعوق إنماء صناعتنا ؟"

وقد أجاب على ذلك المستر إتلى :

" يمكن توجيه هذا السؤال الى أى دولة تحتفظ بقوات مسلحة " .

وإنى لأدعو الاتحاد البرلمانى الدولى إلى أن يوجه اليوم هذا السؤال بالذات إلى أعضاء المجالس النيابية عن كافة الأمم التى تحتفظ بقوات هائلة . وإذا كان لا يتصور نشوب حرب جديدة، فمن غير المنطق أن تواصل مجالسنا النيابية كل من جانبها إقرار اعتمادات تبلغ مئات الملايين فى سبيل إبقاء ملايين من المحاربين على أهبة الحرب فى وقت السلم .

وسيكون من بين النتائج المباشرة لنزع السلاح العام تسهيل سحب الجنود التى ترابط فى كل مكان تقريبا فى أراضى بلاد صديقة، ولا يقتصر أثر ذلك على تسميم العلاقات بين الأمم المتحالفة، بل هو بمثابة اعتراف خطير — من قبل الدول الكبرى — بفقدانها الثقة فى هيئة الأمم المتحدة، كما أنه فوق ذلك مخالف لمبدأ السلامة المشتركة، وهى حجر الزاوية فى نظام الهيئة.

إن الاحتفاظ بهذه الجنود لهو من مخلفات تلك السياسة القائمة على إيجاد مناطق النفوذ وتقديس المبادئ الاستعمارية، وكل منها عامل من عوامل إثارة الحروب.

وإذا لم نرد الحرب — سيداتى وسادتى — فمعنى ذلك أننا نريد نزع السلاح العام الناجز، فالأمر لا يتطلب الإمهال إذ لا سلام بدون نزع السلاح. وفى فبراير الماضى قبل مجلس الأمن نزع السلاح أساسا لكل مناقشة فى المستقبل.

وفى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦ لاحظ مسيو مولوتوف، أثناء خطابه الذى ألقاه فى مأدبة العشاء التى دعا اليها اتحاد الصحافة الأجنبية فى نيويورك، أن الأمم المتحدة قد انعقدت رغبتها على إقرار تخفيض التسليح تخفيضا عاما، وتمنى أن يتسنى التفرغ للمشكلة دون إبطاء، مضيفا إلى ذلك:

"مما لا مراء فيه — أن تخفيض التسليح — بما فى ذلك تحريم استعمال الأسلحة الذرية والتوسع فى صنعها — ذلك قمين بأن يخدم مصالح الشعوب المحبة للسلام كافة".

إذن نحن جميعا متفقون، سيداتى وسادتى. بيد أنه ليس هناك من يبدأ فى علاج الأمر بصفة جدية. وذلك راجع إلى انى أرى أن مفتاح المشكلة فى أيدينا نحن أعضاء المجالس النيابية، نحن الذين نقر الاعتمادات العسكرية. ولذا فإنى أقترح بالحاح أن تدرج فى جدول أعمال المؤتمر القادم مسألة نزع السلاح موضوعة فى الصيغ الآتية:

(١) كيف نصل إلى نزع السلاح بالاتفاق بين الدول؟

(٢) ما السبيل إلى الإشراف على تنفيذ اتفاقات نزع السلاح تنفيذا محكما؟

(٣) ما هو الدور المباشر الذى تقوم به المجالس النيابية فى هذا العمل؟

ومهما كان اختلاف العقائد بيننا، فإنى أظن أننا نوافق جميعا على أن نردد مع قداسة البابا — كسبب أولى من أسباب نزع السلاح — ما أذاعه فى منشوره الصادر فى ٢٠ مارس الماضى والذى قال فيه:

"أتمنى لو استطاعت المحبة الإلهية أن تجعل من الشعوب أسرة واحدة، تلك المحبة التى تجعل كافة البشر إخوة مهما تباينت أجناسهم"

(تصفيق).

مسيو باستيد (فرنسا) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ، زملاى الأعزاء ،

أود أن أصرح أنى أتكلم هنا باسمى الشخصى كما هو المعتاد فى مناقشات الاتحاد البرلمانى الدولى. بيد أنى آمل أن يشترك معى فى الرأى عدد مذكور من زملائى إن هذه المناقشة العامة التى بدأت وفقا لنظامنا تتسم باختلاف رأى الخطباء نظرا لاتساع مداها .

وليس من السهل أن تحدد نطاق السياسة الدولية، إلا أن المسيو ليو بولد بواسيه قد عرض هذه السياسة بما اتصف به من سمو الإدراك والمهارة المعهودين فيه . وإن تقريره — وهو عمل رائع حقا — ليضفى نورا مشعا على الأفق. وقد تجلى فيه الوضوح الذى لا يشوبه شىء، والحذر الجدير بالثناء، حذر العالم الذى لا يريد أن يغامر فتصدر عنه توكيدات طائشة، وحذر الدبلوماسى والسياسى الذى يحرص قبل كل شىء على أن يظل على حياد دقيق فى وسط كوسطنا .

ولنعلم كلنا ، أنه يجب أن يقال كل شىء هنا باتزان مع الحرص على احترام كافة الآراء والكرامة القومية لكل فرد .

وسأعنى بألا أقصر دونه فى اتباع هذه القاعدة ، ومع ذلك فإنى أرى أنه من الواجب علينا جميعا أن نعبر عن آرائنا فى صراحة من فوق هذه المنصة ، وإلا فقد اجتماعنا كل ماينطوى عليه من دلالة وكل ماله من جدوى .

قد اشتركت أيها الزملاء الأعزاء فى مؤتمر أوسلو ، وفوجئت أثناء وجودى هناك بنشوب الحرب التى فاجأت كثيرا منكم .

وقد افتتح المؤتمر فى جو من القلق والتخوف ، وكانت القوة القاهرة تسود جو مناقشاته ، وخلت مقاعد حولنا من شاغليها، ولم يكن فى وسع أحد أن يداعبه الخيال فى شأن الكارثة التى كانت تتربص بالعالم، ولم ينجح الاستقبال الودى الحار الذى أسعدنا به أصدقاؤنا النرويجيون فى أن ينسينا هول الكارثة التى أوشكت أن تحل بالانسانية . وها نحن بعد ثمانى سنوات نجد أنفسنا مجتمعين فى مصر المضيافة ، تستقبلنا بعطف يحاكى إشراقه صفاء سمائها ومدنيتها التى ترجع إلى خمسة آلاف سنة .

لقد تبدل الجو الدولى، وعادت الشعوب إلى استئناف حياتها الأولى بالمرح الذى يشعر به الناقهون إثر المرض وما أشبه بمرح الأطفال . وإنا لنبتهل أن يكون هذا المؤتمر مؤتمر الأمل كما كان الذى قبله مؤتمر العسر والضيق. لكننا نخدع أنفسنا إذ نصرح بأن كافة شكوكنا قد تبددت فما زالت ثمة دواع للقلق باقية . وإنى لأتمنى أن يكون ذلك طارئا موقتا، وقد تكون هذه العوامل محتومة إذ إن الانسانية لم تعد الى توازنها السابق بعد هزة عنيفة كهذه، ومهما كان الأمر فسوف يكون من الطيش من جانبنا أن نغمض أعيننا على هذه المخاوف.

جاء على لسانى من قبل ذكر مؤتمر أوسلو ، وإن ما أثار أشجانى واسترعى انتباهى هو موقف مندوبى الدول الصغيرة والحالة النفسية التى اتسموا بها ، والدول التى اصطلح على تسميتها بالدول الصغيرة هى الدول المحدودة الرقعة والموارد المادية ؛ فقد كنت أراهم وقد ثبطت همهم تلك المنازعات التى نشبت بين كبريات الدول ، وبدا استعدادهم لأن يصبحوا لها ضحية .

وكان بعض هذه الدول على استعداد لأن يحيل الخصوم بعضهم على بعض ، فى شىء من عدم الاكتراث بالبواعث التى حدت بهم الى سلوك هذا المسلك ، ما دامت هذه العداوات من شأنها أن تفضى الى نزاع دام .

وقد كان هناك إذ ذاك بعض دول كبرى كانت تعتبر أحيانا بمثابة ارستقراطية دولية تعنى بمصالحها الخاصة أكثر مما تعنى بمصالح الآخرين . ومن هنا نشأ نوع من سوء الظن الغريزى . وقد لاحظت الدول الصغرى بعد ذلك أن بين تلك الدول المسماة بالدول الكبرى خلافات طبيعية ، وأن إثارة الغريزة الحربية هى الحقيقة الوحيدة التى تحدو بعضها أو تحدو طبيعة الحكم الذى تخضع له ، وأن الدول الأخرى لم تعن بمصالحها الخاصة فحسب ، بل كانت تراعى المبادئ الأساسية التى تتولى التوجيه والإرشاد والتى لا يمكن بدونها إدراك وجود المدنية البشرية . ومع ذلك فإنى إذ أفكر فى رد الفعل الأولى الذى أحسته هذه الدول الصغيرة ، فإنى أفقه ذلك الآن خيرا مما كنت أفقهه فى الماضى ، لأنى أميل بعض الشىء إلى أن أشاركها شعورها .

إن نزعات الدول الكبرى لتتجدد ، وإن بلادى لتقوم بدور المتفرج أكثر من دور الممثل . وهذه الدول ترى صفوفها تتناقص وإنا لنرى منها خمسا بصفة رسمية ، بيد أن كلا منها يعلم حق العلم أن ليس من بينها إلا اثنتان ممسكتان بزمام العالم : الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا السوفييتية . وقد كانت هاتان الدولتان الكبيرتان العاملين القويين فى تحرير العالم ، ولا أكن لهما سوى العطف وعرفان الجميل . وإن كنا نربط أحيانا فى عجلة مشاكلهما ومصالحهما المتنافرة التى تدور فوق رؤوسنا والتى توحى الينا دائما — حسب الظروف — بإحساسنا الكريه المرير بالضعف والقصور . إن هذه العداوات لتتخذ دون شك مظاهر تختلف جد الاختلاف عن تلك المظاهر التى كانت تبدو فيها قبل الحرب ، لأن هناك على الرغم من كل شىء ذكريات من المحن المشتركة تجمع بينهما .

ولذا كان تعارضهما أقل إزعاجا . ولكن يجب أن نتلمس الأعذار لتلك الدول التى ظلت تدرج فى سلم الإنسانية إذا تملكها الخوف أحيانا من أن ترى نفسها وقد زج بها ، عند وقوع حادث تافه ، فى ذلك الالتحام الدبلوماسى الذى يقع بين هاتين القوتين الجبارتين . وإنا لنتتبع فى تأثر ذلك النزاع الذى يدور منذ سنتين بين تعاقب عوامل من المصالحة حينا والتنافر أحيانا . ولو قدر لهاتين القوتين المتنافستين أن تصبحا يوما ما عدوين متخاصمين ، لأضحى من المحتوم علينا دون شك أن نختار ، وسنعرف كيف نختار ؛ ولكننا نتطلع إلى كافة الدول فى عصرنا هذا لكى لا تباشر أبدا هذا الاختيار بين حليفين .

إن الدول الكبرى تقوم فى توجيه العالم فى الوقت الحاضر بدور أكثر حسما للأمور، مما كانت عليه الحال قبل الحرب. ويقال لنا : إن هذا ينطوى على كل حال على تقدم حقيق، إذ أن الدول القوية هى وحدها القادرة على انتزاع العالم مما حل به من عدم التجانس الطبيعى ومن الفوضى .

وهذا ما أريده حقا، فإنى أسلم بأنه يتعين على الأقوياء أن يكيفوا الأمور فى هذا الطور المبدئى من أطوار التنظيم العالمى ، وأن يتجنبوا تبديد الجهود ، وأن يقضوا على الاضطراب . بيد أن هذه المهمة الخطيرة ، تقترن بها تبعات جسام أمام الإنسانية جمعاء . وإنى لعلى ثقة من أن البلاد التى أتكلم عنها تدرك ذلك حق الإدراك ، إذ تعلم أن العظمة يصحبها أحيانا دوار الرأس .

ولذا فقد أوضح الاتحاد البرلمانى الدولى دوما ضرورة وضع نظام دولى حقا ، تكون فيه الإرادة الإجماعية هى إرادة الضعفاء والأقوياء ، على السواء .

وقد كانت عصبة الأمم صدى لهذا المثل الأعلى ، وكانت غلبة الدول الكبيرة فيها أقل بروزا منها فى هيئة الأمم المتحدة .

وقد كان ينقص عصبة الأمم التى أثنى عليها المسيو بواسييه ثناء هى به جديرة ، تلك القوة التنفيذية التى نص عليها فى النظام الحالى لهيئة الأمم المتحدة سلفا .

بيد أنه عند تحليل أسباب إخفاقها ، أثبت مسيو بواسييه أن موت عصبة الأمم يرجع إلى نقص فى الروح الدولية ، أكثر مما يعزى إلى عجز فى كيانها الخاص .

فهل تقوى هيئة الأمم المتحدة ، بعد تلك الهزة التى اجتاحت العالم وبعد ذلك الانهيار الذى أطاح بالنظم القديمة، على أن تعمل خيرا من العصبة ؟

إنا لنتمنى ذلك فى حرارة وإيمان . لكننى أعتقد اعتقادا عميقا أن هيئة الأمم المتحدة لن تبعث الثقة فى نفوس الشعوب ، إلا إذا أظهرت — دون لبس أو إبهام — أنها ملك للجماعة وليس للقلة .

إن جناب الرئيس يدعونى إلى الاختصار، وكم كنت أود أن أحدثكم فى شأن آخر ، ولكنى أهمله . وإنى لأختم كلمتى بالقول إن الاتحاد البرلمانى الدولى يجب أن يبقى أمينا على تقاليده ، أى على مبدأ العالمية ، وعلى الروح الدولية . ويمكن من مناقشاتنا أن نستخرج الفكرة الآتية التى سبق أن أعرب عنها البعض ، وهى : أننا ضد الكتل المتعادية التى تولد الحروب ، مع ملاحظتنا — على أسف منا — أن هناك بالفعل كتلتين ، قد برزتا فى وضوح . وكذلك الفكرة التى تنحصر فى أننا نضع ثقتنا فى السلامة الجماعية ، فى الجماعة الدولية الحقيقية ، التى لن تكون الدول

الكبيرة إلا أداة من أدواتها ، أو المدبر لشؤونها ، وسوف نعرف أن نبقى فى نطاق ماضينا . وبذا نجلب إلى هيكل السلام الواهى ، اللبنة الوحيدة المتواضعة التى نملك التصرف فيها حقا .

(تصفيق) .

(تولى الرياسة نائب الرئيس المسيو ديركس ، بلجيكا) .

الدكتور س . كوشفارا (تشيكوسلوفاكيا) — جاء فى تقرير السكرتير العام، الذى نشر فى مجموعة الوثائق التمهيدية، ما يأتى :

"هناك أخيرا، وعلى الخصوص الرجال أنفسهم الذين لم يطلب منهم القدر قط مثل هذه التضحيات فى سبيل حفظ كيانهم الفردى أو الجماعى . فإلى هؤلاء الرجال ، نطلب أن يفتحوا عهدا جديدا تحول بيننا وبينه الحوادث . فكلهم أو جلهم شركاء فى العذاب ، وهذا ما يحدونا إلى أن نوضح فى جلاء الجهود العظيمة التى تبذل لإنقاذ الإنسانية من هذا العذاب ، ولفتح أبواب الأمل أمامها" .

ولتسمحوا لى بأن أدلى إليكم بمعلومات عامة ، عن التدابير التى تنوى بلادى — جمهورية تشكوسلوفاكيا — المساهمة بها ، فى القيام بهذا الواجب العظيم ، فى دائرة النظام والقانون الداخلى ، وذلك بوصفى نائبا عن رئيس اللجنة الدستورية للبرلمان التشكوسلوفاكى ، التى أعمل معها — بطبيعة الحال — فى وضع دستورنا الجديد .

وقد بين لكم الدكتور دوشاشك ، الذى استمعتم إليه من قبل ، وهو رئيس لجنة الشؤون الخارجية ، كيف أن ساستنا المبرزين خارج البلاد ، ظلوا — حتى إبان الحرب — على إخلاصهم للنظم الديموقراطية التى استقرت فى الجمهورية التشكوسلوفاكية قبل أيام مونيخ . وآية ذلك ما أقامت البلاد عليه الدليل ، عند ما خمدت نيران الحرب ، فى التشريع الذى شرعت به فورا، خاصا بالجمعية التأسيسية الوطنية و إجراءات الانتخاب .

ومن دواعى فخارنا، أن تستند هذه القوانين إلى مبادئ التعميم والمساواة والسرية والانتخاب المباشر والتمثيل النسبى ؛ أى إلى تلك المبادئ الديموقراطية الحقة ، كما لقنها لنا الرئيس المحرر مازاريك — طيب الله ثراه — والتى سار عليها خلفه العظيم الرئيس بينيش .

لقد تولدت عن تلك الانتخابات الديموقراطية جمعيتنا التأسيسية الوطنية ، ومهمتها الأساسية أن تمنح دولتنا دستورا جديدا .

أما الطريقة والوسائل التى يريد برلماننا بواسطتها أن ينهض بمثل الإنسانية والديموقراطية العليا، فتتضح من الفصل الخاص بالحقوق والحريات المدنية . وقد عقدت ثلاثة اجتماعات كل أسبوع لبحث هذا الموضوع، خلال الشهرين الماضيين . ويمكن حتى من الوقت الذى خصص لبحث هذا الفصل بالذات ، تبيان ما بذلناه من مجهود ، لكى نكفل لمواطنينا أن يصبحوا رجالا أحرارا حقا ، وأن يمكنوا من خدمة تلك المثل العليا التى ورثناها عن الأجيال الماضية ، دون خشية أو إرهاب — تلك المثل التى هى دعامة الثقافات جمعاء ، ومنها ثقافتنا المسيحية .

وإنى لآمل ألا يكون اقتباسى لبعض مواد هذا الفصل مما سأتلوه عليكم ، افتياتا على سماحتكم ، وحسن قبولكم ، وما أورد ذلك إلا لتحديد ما أسلفت من مبادئ ومعلومات .

المساواة

(المادة الأولى)

لكافة مواطنى الجمهورية التشكوسلوفاكية — رجالا ونساء — حقوق وواجبات متساوية .

ويتمتع كافة سكان الجمهورية التشكوسلوفاكية — أيا كان أصلهم ، وجنسياتهم ، ولغاتهم ، وأجناسهم ومذاهبهم — داخل إقليم الجمهورية التشكوسلوفاكية بحماية أرواحهم ، وحرياتهم ، حماية كاملة مطلقة ، أسوة بما يتمتع به مواطنو الدولة التشكوسلوفاكية . ولا يقبل أى انحراف عن هذا المبدأ إلا بالقدر الذى يسمح به القانون الدولى .

(المادة الرابعة)

للنساء الحق فى تقاضى أجر مماثل لما يمنح للرجال إذا قمن بعمل مماثل ، ويتقلدن المناصب العامة ، ويمارسن المهن ، ويمنحن الرتب بالمساواة مع الرجال .

وللنساء الحق فى معاملة خاصة بشأن ساعات العمل ، وفى أن تهيأ لهن عناية خاصة فى حالات الحمل ، والوضع ، ورعاية أطفالهن .

(المادة الخامسة)

يهيئ القانون حماية خاصة للزواج والأسرة والأمومة .

الحرية الشخصية

(المادة الثامنة)

الحرية الشخصية مكفولة . وكل انتقاص من الحرية الشخصية ، أو الحرمان منها ، لا يسمح به إلا على أساس قانون دستورى . ولا يطلب من المواطن أداء أى واجب شخصى من قبل السلطات العامة إلا إذا كان لهذا التكليف ، سند من القانون .

(المادة التاسعة)

لايحاكم أى فرد إلا فى الحالات التى يسمح بها القانون، ولاتجرى المحاكمة إلا عن طريق المحاكم أو السلطات المرخص لها بذلك قانونا، وذلك بمقتضى القواعد والاجراءات التى يفرضها القانون.

حرية المسكن

(المادة العاشرة)

حقوق المسكن لا تمس .

(المادة الحادية عشرة)

كل تفتيش يجرى فى منزل ما ، أو أى مكان آخر يكون جزءا منه ، أو يستخدم لأغراض التجارة ، أو لكسب العمل ، لا يجوز إلا فى الحالات التى يرخص بها القانون . وفى هذه الحالة لا يجوز إلا بقرار من محكمة من المحاكم التى نص عليها القانون أو من السلطات المخولة بذلك تخويلا صريحا ، وكل ذلك مع مراعاة القواعد والاجراءات المقررة قانونا .

والقاعدة هى أن تفتيش منزل ما لا يجرى إلا على أساس أمر كتابى مسبب صادر من قاض من قضاة المحاكم . ويجب أن يبرز كل أمر من هذه الأوامر وقت التفتيش ، وفى حالة الاستحالة فى خلال أربع وعشرين ساعة على الأكثر .

والحالات التى يجوز فيها إجراء تفتيش منزل ما لأغراض الاجراءات الجنائية — حتى فى حالة عدم وجود أمر كتابى بالتفتيش صادر من قاض — منصوص عليها قانونا .

وفى هذه الحالة يجب على الشخص أو الأشخاص القائمين بالتفتيش أن يبرزوا ما يبرهن على السلطة المخولة لهم . كما يجب عليهم أن يعطوا الشخص الذى جرى التفتيش فى بيته — إذا طلب ذلك فورا أو فى خلال أربع وعشرين ساعة على الأكثر، أمرا كتابيا باجراء التفتيش والأسباب التى دعت اليه ، وكذلك قائمة بالأشياء التى تضبط .

وينص القانون على الحالات التى يجوز فيها إجراء تفتيش فى المحال المعدة للسكنى أو للاتجار، كما ينص على الهيئات التى تقوم به ، والقيود الموضوعة له ، وذلك من قبل رجال الشرطة ، أو رجال ضرائب الايراد ، أو السلطات العمومية عامة . وتنطبق على هذه الحالات الاشتراطات المنصوص عليها فى هذه المادة .

وكل حالة من حالات تفتيش المنازل يجب أن تسجل فى شكل محضر (بروتوكول) يتضمن الدواعى القانونية للشبهات التى بنى عليها التفتيش ، وكذلك النتائج التى أسفر عنها هذا التفتيش ، إن وجدت . وفى حالة ما إذا لم يوجد شىء يدعو إلى الإدانة ، يجب أن يعطى من فتش منزله إقرارا كتابيا بذلك .

سرية المراسلات

(المادة الثانية عشرة)

سرية المراسلات مكفولة .

(المادة الثالثة عشرة)

حماية حرية الشخص ، والبيت ، وسرية المراسلات

١ — إذا ارتكب موظف عام أو أى موظف أو مستخدم ، أثناء تأدية وظيفته أو واجبه ، ما يخالف الأحكام الخاصة بحماية حرية الشخص ، أو المسكن ، أو سرية المراسلات — فإنه يحاكم . وإذا ثبت سوء نيته ، حكم عليه بالسجن مدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات ، إذا كان فى الأمر جناية . وإذا اقترنت فعلته بظروف مشددة ، حكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة تمتد إلى عشر سنوات . وإذا ارتكب جنحة ، حكم عليه بالحبس مدة تتراوح بين أسبوع وستة أسابيع .

٢ — وفى حالة الإدانة لجناية ، يجب الحكم على الشخص الذى يصدر ضده الحكم بالعزل من الوظيفة .

٣ — كل حكم بالإدانة ، يستتبع تكليف الشخص الصادر ضده الحكم بالتعويض عن الخسارة التى تسبب فيها ، وذلك وفقا للقوانين الخاصة بهذا التعويض .

حرية الاقامة

(المادة الخامسة عشرة)

١ — لكل مواطن من مواطنى الدولة أن يقيم فى أية بقعة من بقاع الجمهورية التشكوسلوفاكية ، وفقا للحدود التى رسمها القانون . ولكل ذكر أو أنثى أن يقتنى فى البقعة التى يختارها عقارا ، أو أن يمارس تجارة فى سبيل الربح .

٢ — لا يسمح بأى تقييد لهذا الحق إلا لأسباب تتصل بالصالح العام، ويكون بسند من القانون .

حق الملكية

(المادة السابعة عشرة)

١ — لا يمكن تقييد الملكية الخاصة، إلا بقانون .

ولا يجوز نزع الملكية إلا على أساس قانون نظامى، ومقابل تعويض، إلا إذا نص فى تشريع حالى ، أو مستقبل ، على عدم دفع تعويض .

حرية الضمير والعقيدة

(المادة الثامنة عشرة)

١ — حرية الضمير مكفولة .

٢ — لكل سكان الجمهورية التشكوسلوفاكية الحق فى اعتناق أية عقيدة دينية ، أو اعتناق عقيدة "اللا أدرية" .

٣ — كل العقائد الدينية ، أو حالة "اللا أدرية" ، سواء أمام القانون .

٤ — لكل سكان الجمهورية التشكوسلوفاكية الحق — فى نفس نطاق حقوق المواطنين فى الجمهورية التشكوسلوفاكية — فى أن يمارسوا سرا أوعلنا أية ديانة أو عقيدة ، ما دامت هذه الممارسة لا تتعارض مع القانون والنظام العام ، أو الآداب العامة ، وما لم تكن أغراضها موجهة ضد النظام الجمهورى للدولة ، والنظام الديمقراطى للشعب .

٥ — لا يجوز، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إكراه أى شخص على الاشتراك فى اية شعائر دينية ، مع استثناء السلطة المخولة للآباء والقوام أو الأوصياء .

٦ — يجوز تحريم إقامة شعائر دينية معينة ، إذا تعارضت مع النظام العام أو الآداب العامة .

وتهدف المواد التالية إلى ضمان حرية : العلوم ، والفنون ، وحق التعليم ، وحرية الكلام ، وحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع العام ، والجمعيات ... ... وما إلى ذلك .

وترون من هذه الأمثلة القليلة لدستورنا المستقبل ، أننا لا ننوى أن نخون عهد تقاليدنا الديموقراطية ، وأننا نقصد استمرار السير فى الاتجاه الذى رسم لنا فى مقدمة دستور ١٩٢٠ ، الذى ما زال نافذا ، وتلك المقدمة هى :

" نحن — الأمة التشكوسلوفاكية — رغبة منا فى توطيد وحدة الأمة الكاملة ، وفى سن قوانين على أساس من العدالة والإنصاف فى الجمهورية ، ولكفالة ترقية الوطن التشكوسلوفاكى بالوسائل السلمية ، والمساهمة فى الصالح العام لكافة مواطنى الدولة ، ولكى تنعم الأجيال القادمة ببركات الحرية — قد قبلنا ، فى جمعيتنا العامة فى هذا اليوم التاسع والعشرين من فبراير سنة ١٩٢٠ ، دستورا لجمهورية تشكوسلوفاكيا ، فيما يلى نصه ،

ونحن — الأمة التشيكوسلوفاكية — نقرر هنا أننا سنسعى لكى نكفل تنفيذ هذا الدستور وكافة قوانين البلاد بروح مستمد من تاريخنا ، ومسترشدين كذلك بروح المبادئ الحديثة التى تضمنها شعار تقرير المصير ؛ لأننا نود أن نرتبط بجمعية الأمم بوصفنا عضوا مثقفا محبا للسلام والتقدم ، ديموقراطى النزعة " .

وإذ كنا نسير فى طريق السلام والديمقراطية والتقدم ، استهدفنا سنة ١٩٣٨ لهجوم وحشى ينطوى على الخيانة والنذالة . ولسوء الحظ قصرت حجتنا عن اقناع العالم الديموقراطى المحب للسلام ، بأن الهجوم علينا ما هو إلا مقدمة لاجتياح معاقل الثقافة والديموقراطية ، وإن أول مراحل هذا الاعتداء العام الضخم ، كان السعى فى تحطيم كياننا ، شعبا ودولة ، ودوسه بالأقدام للوصول آخر الأمر إلى القضاء عليه القضاء المبرم .

إن مركزنا الحالى والتدابير التشريعية والادارية التى اتخذناها ، لا يدركها حق الادراك إلا أولئك الذين يعرفون كيف يقدرون السنوات العشرين التى سبقت ميونيخ — والتى قضيناها فى جهود شاقة — فى سبيل الثقافة ، والسلام ، والديموقراطية ، والتقدم ، أولئك الذين لا ينسون

كم ضحينا بصحة بنينا ، ودمائهم ، وممتلكاتهم المادية — تلك التضحيات التى بذلناها بعد ميونيخ ، فى سبيل هذه المثل العليا . إنا لنسير فى هذا الطريق مستضعفين ولكن غير محطمين ، وإنا لنتوجه لديموقراطيات العالم جمعاء برجاء واحد ، وهو : ثقوا بنا ، ولن نخيب لكم أملا .

(تصفيق) .

المسيو سميت انجبريتسن (النرويج) — حسبى بضع كلمات ألقيها عليكم فى عمل الاتحاد ، وقد تكلمت فى هذا الموضوع ، فى جلسات اللجان فى سان موريتز ، وإن ما سأقوله الآن هو بمثابة تأكيد لما سبق أن قلته ، وتكملة له .

لقد قرأت التقرير البديع الذى وضعه السكرتير العام ، ومشروعات القرارات ، واستمعت إلى المناقشة الدائرة حوله بأبلغ الاهتمام . بيد أنى لا أستطيع أن أنكر أن ثمة شعورا ينمو فى نفسى ، يحدثنى بأن الاتحاد سائر فى طريق خاطئ ، إذ يبدو لى أننا نتناقش ونركز اهتمامنا فى مسائل لا قبل لنا بحلها . نستطيع أن نقول بالطبع إننا نفكر فى التعويضات ، وهجرة الشعوب ، لكن تقرير هذه المسائل فى أيدى غيرنا .

إن المثل الأعلى الذى يحدو عملنا ، هو العمل على نشر السلام والتفاهم ، بيد أن الكلمة الأخيرة لوضع هذه المسائل العويصة المتشعبة موضع الاعتبار ، هى لمؤتمرات السلام ، وهيئة الأمم المتحدة .

وإنى لأشعر بأننا نعمل كهواة فى معالجة موقف خطر ، كما أن مناقشاتنا ما هى إلا صورة من المناقشات التى تجرى فى مؤتمرات السلام ، وهيئة الأمم المتحدة .

وإنى لأشك فى أننا نستطيع أن نجنى ثمة شيئا منها لقضية السلام ومستقبل الإنسانية . إن الذين يحق لهم أن يقرروا المصير فى مؤتمرات الصلح ، وفى هيئة الأمم المتحدة ، يستمدون تفويضهم ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، من المجالس النيابية التى نمثلها . ومن رأيى أنه يجدر بنا أن نترك لهم تدبير الأمر بخير ما يستطيعون ، طالما أننا أوليناهم ثقتنا .

إن دراسة مناقشاتنا وقراراتنا لتحمل على الاقتناع بأننا نعمل دواما كن لا سلطة لهم فى تقرير أمر من الأمور ، نحرص على ألا تصدر عنا أقوال بالغة الكراهة والنفور ، ونسعى فى أن نعبر عما نريد فى شكل قرارات يتقبلها الجميع ، أى أننا نتكلم عن الأمور بطريقة لا تعبر عن الأشياء فى دقة وضوح . وليست هذه بالطريقة المثلى فى حل مشاكل العالم . وليس أحد بمستطيع إنقاذ

البشر بالتمنى ، واتخاذ القرارات المنمقة ، فمشاكل العالم مشاكل حقيقية ، والخطر كل الخطر فى أننا نتكلم ، بينما الحقائق ماثلة كما هى ، وإنى لأقدر أن تكون الأمور كذلك ، لأن الاتحاد قد نبتت جذوره فى وقت لم تكن هناك فيه عصبة أمم أو هيئة أمم متحدة .

وقد رأى ساسة العالم أنه من الضرورى أن تكون هناك منصة يتسنى البحث من فوقها فى مشاكل السلم الدولى وحسن النية . ومما لا شك فيه أن عمل الاتحاد البرلمانى الدولى عمل له جدواه ، كما أفهم أن يواصل شخص عملا بنفس الطريقة التى سار عليها من قبل ، لا لسبب إلا لأن العمل قد جرى على هذه الوتيرة ، ولكن ليس هذا فى رأيى من السداد فى شيء . فالعالم يتغير أحيانا وتحتم الظروف الجديدة أن يعيد المرء النظر فى الطريق الذى سلكه من قبل ، ويبدو لى أننا وصلنا الى نقطة كهذه الآن ، وعلينا أن نعاود النظر فى الأمر .

فما هى أهداف اتحادنا ومثله العليا ؟ لقد أخذت هيئة الأمم المتحدة على عاتقها مناقشة المسائل الدولية التى تناولناها عاما بعد عام ، والآن ما الذى يمنع اتحادا مكونا من أعضاء فى مجالس نيابية ، القيام به ليصبح العالم خيرا مما هو وأكثر أمنا ؟

إن الظل المنشور فوق العالم الآن ينحصر فى أننا لا يثق بعضنا ببعض ، ومن رأيى أننا لو عرفنا بعضنا خيرا مما نعرف الآن ، لتبددت هذه الظلال يوما ما . فالمجالس النيابية تمثل ما للشعوب من قوى سياسية ، فلو عرفنا نحن أعضاء المجالس النيابية بعضنا بعضا خيرا من الآن ، وسعينا عن طريق الهيئة التى تضمنا إلى مساعدة بعضنا البعض على القيام — بطريقة أجدى وأنفع — بواجبنا ، فعقيدتى أن فى مقدورنا أن نساهم مساهمة كبرى فى تشييد عالم آخر . وإذا كان كل ما يعرفه أحدنا عن الآخر ، هو ما يقوله الضيوف والمضيفون فى خطبهم ، فليس ذلك بشيء .

وإنه لتحضرنى الآن حفلة زواج ألقيت خلالها خطب جميلة عن العروس ، وعلى أثر ذلك نهض أخوها الصغير سائلا : "هل يسمح لى بأن أقول الحقيقة ؟"

إنه لأمر جميل مستطاب ، أن نجتمع سويا ، بيد أن ما يضنى الجدية على اجتماعاتنا ، ليست تلك الخطب المنمقة ، ولا إسداء الثناء وتقارض المديح ، إنما الفائدة هى فى تبادل الآراء والحقائق .

كلما نتكلم عن الديموقراطية ، وقد خضنا غمار حربين عالميتين فى سبيل عالم تستطيع الديموقراطية أن تحيا فيه فى أمن وطمأنينة .

بيد أنه ليس بيننا من يعرف بالضبط ما هى الديموقراطية ، فهى فى أمريكا شيء يختلف عما هى عليه فى فرنسا ، وفى بولندا ، وفى روسيا وفى يوجوسلافيا . وما يراه بعضنا تعسفا

وطغيانا ، يقول عنه الآخرون إنه ديموقراطية ، وقد كنت أتكلم مرة مع ألفريدو روكو ، واضع قوانين الدولة الإيطالية الفاشية ، فقال لى : إن الفاشية هى الديموقراطية الحقة .

إنى لا أرى أن الديموقراطية توجد حيث يكون برلمان ، ولا توجد حيث تحكم الأغلبية ، بل أرى أن الديموقراطية هى حصن يحمى الأقلية ، يحمى الرجل الحر الصغير الذى يختلف مع الأقوياء مهما كانوا .

وإنه ليجدر بالاتحاد البرلمانى الدولى أن يدرس مشكلة الديموقراطية ، وينشر كتبا تتضمن الحقائق التى يمكن لهذه الهيئة أن تستقيها من مختلف البلدان ، لتعريفنا بوجهة نظر الغير فى هذه المشكلة ، وكيف ينظمون بلادهم ، وما ينجم عن ذلك من نتائج . فقد يكون هناك سبيل للسلام والتفاهم . إننا أعضاء فى المجالس النيابية ، ومن واجبنا أن يدلى بعضنا لبعض فى صراحة وإخلاص ، عن كيفية معالجتنا الأمور فى بلادنا ، وكلما ازددنا معرفة بعضنا لبعض زادت احتمالات التفاهم .

كل منا فى بلاده يفكر فى الإصلاح لتحسين حال الشعب ، فما هو السبيل إلى الشروع فى هذه الإصلاحات ؟ وما هى نتائجها ؟ إن تقرير هذه الأمور هو من واجب البرلمان .

إنى أرى أن من صالح الشعوب كافة أن يعيد الاتحاد البرلمانى الدولى تنظيم مكتبه وينشىء مركزا لتبادل المعلومات فى شتى الشؤون ، لكى يتعلم كل منا من جاره وزميله أوجه النجاح ، وأوجه الفشل ، وبذا نحصل على أفكار فى صالح الجميع .

وليس سلام العالم أمرا محصورا فى التخوم والأسلحة ، إنه أمر المساكن الطيبة ، والشعب الراضى عن عيشه . إنه التضامن ، والحرية . فيجب أن نبدأ بالطمأنينة فى بلادنا ، وإذا استطاع الاتحاد المساهمة فى توضيح فكرة الديموقراطية ، ومساعدة المجالس النيابية فى عملها المشترك ، فى كفاحها لرفع المستوى الاجتماعى ، كان ذلك عملا عظيما .

إننا لا نستطيع أن نشيد العالم بإلقاء الخطب ، واتخاذ القرارات بالإجماع ، إذ علينا أن نصل الى الحقائق . لقد كان الطريق إلى السماء طريقا ضيقا على الدوام ، وكذلك السبيل إلى التفاهم بين الشعوب فأنه لا يزيد عنه اتساعا ، بيد أنه — مهما كانت الصعاب — يجب علينا أن نتلمس الطريق لنكفل للإنسانية مستقبلا يستحق العيش .

(تصفيق) .

معالى الأستاذ ممدوح رياض (مصر) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

إذا كنت قد سمحت لنفسى بطلب الكلام بعد أن توقفت المناقشة فى المسائل العامة حينا ما ، وقاربت نهايتها المحتومة الآن ، وإذا كنت آتى اليوم راجيا أن تعيرونى جانبا من التفاتكم

بعد أن استمعتم إلى الخطباء الأجلاء الذين رسموا لكم الموقف السياسى العالمى من مختلف نواحيه، فذلك أنه قد بدا لى إلى جانب مختلف المسائل الهامة التى أثيرت أن هناك مسألة حرص الجميع على تجنب الخوض فيها ، رغم الإشارة إليها بحذر فى بعض الأحيان .

أجل ! فقد تبينت أن مناقشات هذا المؤتمر ستكون ناقصة إذا أجيز فيه إهمال هذه المسألة خاصة، وهو ينعقد فى القاهرة . ولعلكم حزرتم أن الأمر يتعلق بالخلافات القائمة بين بريطانيا ومصر فى الوقت الحاضر، والتى أود أن أحدثكم عنها بعد أن حرص الجميع على عدم الاقتراب منها.

وإنى أفهم تماما أن هذا الإهمال المقصود إنما جاء بوحى من الرغبة فى الحذر والمجاملة التى تتفق من جميع الوجوه مع تقاليد اتحادنا النبيلة .

ولكننى أرى أنه فى مقدور أحد الطرفين المتنازعين أن يسمح لنفسه ، دون أن يتعرض للوم ما ، أن يعرض لهذا الموضوع الذى لا تخفى أهميته وخطورته على أحد . وإذا كنت أطالب بهذا الحق فإن ذلك لن يكون إلا فى الحدود التى يسمح بها المؤتمر، وفى نطاق ما يجب نحو ضيوفنا من إكرام عزيز على قلوبنا .

إن لنا أن نتساءل عما إذا كانت المسألة المصرية، التى كانت تشغل أوربا منذ قرن، قد نزلت إلى المرتبة الثانية لتفسح المكان لمسائل أخرى شديدة الخطر ذات صلة بالمصالح الحيوية للانسانية جمعاء ؟ إلا أننا نعتبر نحن المصريين أن هذه المسألة قد أصبحت فى ذروة الأهمية بعد أن مرت عليها تطورات قرن بأكمله حتى غدت تتصل اتصالا وثيقا بوجودنا الوطنى . ولعلكم تقرون ، سيداتى وسادتى ، أن طبيعة الأمور ، تقضى بالنسبة لنا ، بتقديم هذه المسألة على سواها من الشؤون .

ولنا أن نتساءل من جهة أخرى عما اذا كانت المسألة المصرية — ولمصر موقعها الجغرافى ومركزها الحربى ومكانتها السياسية الملحوظة فى جامعة الدول العربية وفى الشرق الأوسط حيث تلتقى الثلاث قارات — ستصبح لهذه الأسباب التى لكل منها خطورة كافية عاملة ذا أثر فى الموضوع الذى يشغل بالنا ، ألا وهو المحافظة على السلام وصيانة الأمن فى العالم ، وهل نكون مبالغين عند ئذ اذا قلنا إن هذا الخلاف — الذى يتوقف على حله الهدوء والاستقرار والتقدم فى مصر — من شأنه أن يثير اهتمام الشعوب جميعا كبيرها وصغيرها قريبها وبعيدها ؟

على أن الخلاف الانجليزى المصرى يفتح — على مصراعيه — باب موضوع شائك ، وهو علاقات الدول الكبيرة بالدول الصغيرة . وهذه الأخيرة — وهى تكون الجزء الأكبر من جامعة الدول كما لا يخفى عليكم — لديها من الأسباب القوية ما يجعلها حريصة على تتبع هذا الموضوع عن قرب .

سيداتى ، سادتى ،

لا يتطرقن الى ظنكم أنى سوف أتناول تطورات النزاع الانجليزى المصرى ولا الظروف أو الطريقة التى بدأ بها ولا تطور الحوادث المتصلة به ، ولا أسباب الفشل التى حاقت بمختلف المحاولات التى بذلت لحسمه .

وكذلك لن أتناول بحث العوامل السياسية والعسكرية والنفسية التى ساهمت فى تكوين ذلك النزاع . إذ لا أرى المكان أو الزمان صالحا هنا لعرض موجز النظرية المصرية عليكم مهما كان قصيرا .

إنكم تعلمون جميعا القرار الهام الذى انتهت اليه حكومة جلالة الملك — شعورا منها بمسئولياتها — وهو رفع الأمر الى هيئة الأمم المتحدة . ولا شك أنه قرار ذو نتائج خطيرة لم تلجأ اليه حكومة جلالة الملك إلا وهى آسفة بعد أن اقتنعت أن كل محاولة لحل القضية بالاتصال المباشر مقضى عليها بالفشل المحقق .

إن مصر عندما تلجأ إلى الأمم المتحدة إنما تتخذ الطريق الطبيعى الذى رسمه لها الميثاق نفسه للوصول الى حل سلمى للخلاف وتتوسل بما نصح به الانحاد البرلمانى الدولى الذى يعتبر العمل على نمو التحكيم الدولى من أهدافه الجوهرية . فلا ينبغى أن ينظر الى هذا الاجراء كأنه عمل غير ودى إزاء الحكومة البريطانية ، بل على العكس فانى اعتقد أنه بمجرد زوال هذا الخلاف من سبيلهما بالطرق الصحيحة الصريحة الصادقة ، وهى عرض الأمر على الأمم المتحدة ، فسوف لا يحول بعد ذلك حائل دون توثق الصداقة والمودة التى تجمع بين الحكومتين . بل إننى لا أعتقد أن الطريق الذى قررت حكومة جلالة الملك إتباعه يتعارض مع وجهة النظر البريطانية . فلا يزال يرن فى أذنى صوت مستر بيفن الرصين الذى سمعته فى لندن وأنا جالس أمثل مصر فى مجلس الأمن حيث قال متعجبا عندما عرضت شكوى إيران :

"نحن الدول الكبرى ، وإن الأمر متعلق باحدى الدول التى تسمى الثلاث الكبرى . فنحن نمثل قوة كبيرة لها أثر فى المفاوضات ، وهكذا يجب ألا يغيب عن بالنا أن إيران تدعى الآن للمفاوضة مع دولة كبيرة ، رغم أنه يوجد فوق أراضيها عدد لا يعرف من ألوف الجنود الأجنبية فمن المؤسف والمتناقض فى شرعة العدالة والموازنة التى يجب أن تعمل الأمم المتحدة على تحقيقها أن تجرى مفاوضات مثل هذه الظروف .

فاذا حصل خلاف بين حكومتى ولها ما لها من قوة عسكرية واقتصادية وبين دولة صغيرة ، فإنى أكون سعيدا إذا أيدت هيئة كمجلس الأمن قضية هذه الأخيرة" .

فاذا كنت لا أتناول هنا — نزولا على أسباب الحيطة — موضع الخلاف بين بلادى وبريطانيا فهلا تسمحوا لى على الأقل أن أضعه فى مكانه اللائق فى نظم هيئة الأمم المتحدة ، وأن أواجه النتائج المحتملة للحكم المطلوب منها إصداره ؟

إننى أود أن أشير بصفتى الخاصة — وأنا أخاطب رجال برلمانات الدول الكبرى والمتوسطة والصغرى، رجال السياسة المسئولين عن رسم سياسة العالم فى المستقبل — إلى المعنى الخاص للخلاف الانجليزى المصرى ومدى أهمية التجاء مصر إلى مجلس الأمن .

فخلافا لجميع أشكال النزاع التى عرضت عليه إلى الآن، لا يعتبر النزاع المصرى من آثار الحرب . وليس له علاقة بتصفية حالتها، كما أنه ليس من ذيول العمليات العسكرية فيها ولا أثرا من آثارها.

واذا كانت الحرب مع ذلك ذات صلة من نواح معينة بالأسانيد التى يتجاوبها الطرفان فإن النزاع يرجع أصله إلى أسباب أبعد من ذلك بكثير . إنه يعود إلى سنة ١٨٨٢ ، عند ما دخلت القوات البريطانية مصر بحجة "إعادة النظام وسلطة الخديوى الضائعة" كما قال المستر جلاد ستون رئيس الوزارة الانجليزية وقتئذ فى مجلس العموم بجلسة ٢٤ يوليه سنة ١٨٨٢ . ولقد أكد الساسة البريطانيون توقيت ذلك الاحتلال فى عشرات من التصريحات الرسمية .

ولقد أكد رجال الدولة البريطانيون الطابع الوقتى لذلك الاحتلال مرات لا عداد لها .

وها هو الحال ، بعد خمس وستين سنة ، ولما يصل الأمر الواقع — الذى لم تن مصر عن الشكوى منه — إلى تصفية نهائية، فأصبح بذلك أحد عناصر النزاع .

وفى سنة ١٨٩٩ أضيفت مشكلة السودان إلى مشكلة الجلاء فبلغت المسألة أقصى حدود الارتباك والاضطراب . وبالرغم من أن هذه المسألة تتصل فى أصلها بالاحتلال، فإن لها أسبابا خاصة تميزها جعلتها المسألة الثانية ، وليست الأقل دقة من مسائل النزاع .

وأخيرا حاولت معاهدة سنة ١٩٣٦ أن تجد حلا لهذه المسألة، ولكنه لم يكن حلا كاملا فزاد النزاع تعقيدا على تعقيد .

فالمسألة المطلوبة من مجلس الأمن أن يواجهها و يجد لها حلا قد تفاقمت علتها — كما ترون — سنة بعد سنة من آثار الحمى التى لازمتها زمنا طويلا، وأعراض المرض الذى غدا مزمنا، فلم يعد فى الاستطاعة التوانى عن علاج حاسم سريع .

سيداتى ، سادتى ،

إن النزاع الانجليزى المصرى له ، فوق ما تقدم، مميز آخر لا يوجد فيما عداه من وجوه النزاع التى عرضت على مجلس الأمن . فلقد كان أساس النزاع فيها جميعا الخلاف بين دولة صغيرة و بين إحدى الدول التى تسمى الخمس الكبرى . ثم لا يلبث الأمر حتى يظهر عن بعد شبح دولة كبيرة أخرى توجه وتسيطر على المناقشات أو تعمل على خنقها .

فقد رأينا الأمر يرفع حينا إلى المجلس بواسطة إحدى الدول الكبرى ، وأحيانا يرفع بواسطة دولة صغيرة لا تخفى علاقتها بدولة كبرى ، وحينا تعتمد الدولة الشاكية مقدما على تأييد إحدى الدول الخمس الكبرى ، أو إذا تعلق الأمر بدولتين كبيرتين وقفت إحداهما موقف الوسيط أو الموفق ، كما شاهدنا إحدى الدول الكبرى تتقدم بصفتها شاكية .

أما المسألة المصرية فليس الأمر فيها كذلك . فنحن إزاء دولة كبيرة ودولة صغيرة دون تنكر أو لف أو وسيط مفاجئ تخفى مقاصده .

سوف تتقدم مصر ، ياسادتى ، إلى القضاء الدولى وحدها ، قوية بحقها ، شاعرة برسالتها بين الأمم واثقة أكثر من غيرها بالعدالة الدولية . وإن موقفها لمظهر من مظاهر الايمان بهيئة الأمم المتحدة .

ولكن يجب أن تقدر مدى آثار هذا الموقف ولا تستهين بها . فاذا كانت شكوى مصر تعبر عن آمالها الوطنية ومقاصدها ، فانها كذلك تهم قضية الدول الصغيرة . فضلا عن أن هيئة الأمم المتحدة نفسها ستوضع بذلك موضع الامتحان ، فالأمر يعتبر بمثابة اختبار يتوقف على نتيجته الحكم الذى يصدره الجيل الحاضر على هيئة الأمم المتحدة وقيمتها الحقيقية . وهو ، بعد ، يلقى ضوءا على بعض النواحى التى لاتزال فى حاجة الى حل حاسم ونهائى ، إلا أن العالم يتساءل :

— هل نظام الأمان الجماعى الذى يقوم عليه الميثاق ، حقيقة أم وهم كاذب ؟

— ألا تزال سياسة القوة العتيقة قائمة أم اندثرت معالمها ؟

— وهل سياسة تقسيم العالم الى مناطق نفوذ لا تزال ذات الأثر أم ألقيت بين المهملات ؟

— وهل المساواة بين الدول الأعضاء فى الهيئة حقيقة تستحق الاحترام أم عبارة جوفاء ؟

لقد كانت الدبلوماسية قبل حرب سنة ١٩١٤ مسخرة فى خدمة القوة الغاشمة ، فلم يكن القانون الدولى إلا مجموعة من القواعد المتناثرة والاتفاقات التى لا ضمان لها خاضعة لرحمة الأهواء الجامحة وللعواصف التى تهب على الميدان الدولى . وكانت الدولة التى لا تعتمد إلا على وسائلها الدفاعية الخاصة سرعان ما تدخل فى محالفات تؤدى بمجرد عقدها إلى قيام محالفات مضادة ، مما يؤدى الى سياسة توازن القوى ، ومناطق النفوذ التى عرفنا نتائجها ومدى تخريبها .

ولم تنجح المحاولات الطيبة التى بذلتها جمعية الأمم لإقامة نظام الضمان الجماعى حيث لم يكن فى الاستطاعة استيفاء العناصر التى يقوم عليها . وفى الحقيقة لا يكفى لإقامة هذا النظام استنكار العنف واعتبار الحرب عملا غير مشروع ، وإنما يجب أن نسعى فوق ذلك إلى أن تعرف جماعة

الشعوب كيف تتحمل مسئولية مشتركة عندما يقتضى الأمر دفع اعتداء، أو إغاثة ضحاياه ، وهو نظام يفترض مقدما قيام الوسائل الفعالة لحل الخلافات ، وقمع الاعتداء حتى يقضى عليه فى المهد.

وهذه الوسائل قد كفلها ميثاق الأمم المتحدة، فلم يبق إلا أن نتبين ما إذا كانت الأعمال ستنطبق على المبادئ، إذ لم يعد ثمة من يقنع بتدوين الوثائق المبشرة أو إعلان المبادئ السامية .

كما لم يعد ثمة من يرضى بخيبة هيئة الأمم المتحدة أو ترديها فى مهاوى الفشل والإهمال التى عانت منها عصبة الأمم .

وكما قال السكرتير العام فى تقريره الأول بعد الحرب ، الذى جاء مشابها لما سبقه دقة وعدلا وصحة نظر وحكمة : "لم يعد فى وسع الدول حل ما يعرض لها من مشاكل ، إلا بالخضوع إلى بعض قواعد مقررة من قبل ، تكون نافذة على الجميع" .

(تصفيق) .

المسيو بوشنجر (المجر) — لا مراء أن لمركز البلدان الأوربية فى وسط أوربا وشرقها أهمية كبرى عند كافة أصدقاء النظم الديمقراطية البرلمانية ، ولذا يجب علينا أن نضاعف جهودنا لكى نكفل إقامة نظام برلمانى ديموقراطى فى كافة الأرجاء . إن أسس الحكومة الديموقراطية البرلمانية وإمكان قيامها ، والتعاون بين الأمم يجب أن توضع أولا فى شتى البلدان ، ثم تنظم بعد ذلك فى دائرة التعاون. وإنى لسعيد إذ أقول إننا فى بلادنا نعمل فى سبيل القيام بهذه المهمة الكبرى .

إن برلمان الجمهورية المجرية الجديدة قد أسس على دعائم التمثيل الشامل . ونظامنا ينطوى على الانتخاب المباشر والاقتراع السرى . وللرجال والنساء حقوق متساوية تلائم كافة الظروف وذلك لتيسير الإعراب عن مشيئة الشعب. وهناك مشروعات قوانين مدرجة فى جدول أعمال المجلس لتنفيذ الإصلاحات الجوهرية، وإنا لمقتنعون أن جمهورية مجرية تسير إلى الأمام وفى سبيل التقدم لن تثير اضطرابا فى سلام الأمم الأخرى وحرياتها .

وهل يسمح لى — نيابة عن وفد بلادى — أن أعبر عن مبلغ سرورنا لسماع الملاحظة التى أبداها المندوب البريطانى (اللورد ستانسجيت) فى مراحل المناقشة العامة الأولى بخصوص أول جمهورية مجرية، والزعيم العظيم لويس كوسوت .

لقد مات هذا السياسى العظيم فى منفاه مكروها من آل هابسبرج ومضطهدا منهم، بيد أنه كان موضع إعجاب الشعب المجرى ومحبته .

ولقد سمع المندوبون الذين حضروا هذا المؤتمر ميشيل كارولي بطل الجمهورية المجرية الثانية .

وقد تعرض هذا الرجل كذلك لكراهة أفراد طبقته الاجتماعية واضطهادهم ، وذلك بعد سقوط هذه الجمهورية الثانية . والآن ، بعد أن قضى سبعة وعشرين عاما فى المنفى يقف على رأس وفدنا — وقد برر التاريخ موقفه — مناضلا فى سبيل ديموقراطية اجتماعية تسير قدما إلى الأمام بكل معانيها .

فاسمحوا لى بأن أعلن — كاشتراكى قديم متمرس — أنى موافق على كل ما قاله مسيو كارولي .

(تصفيق) .

جفرى بطرس غالى بك (مصر) ، سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

لو سمحت لنفسى بأن أستأنف كلمتى اليوم على أثر المناقشة العامة فما ذلك إلا لأن مشكلة الهجرة متشعبة النواحى بحيث يحق لها أن تدخل فى نطاق المناقشة العامة . وفى الواقع لا نستطيع أن ندرسها دون إثارة مشاكل مرتبطة بها فى الميدان الثلاثى — ميدان السياسة والاقتصاد والإنسانية — وفيما تبقى فان محك قراراتنا هو تطبيقها على الحقائق .

ويهدف اهتمامنا بمشكلة الهجرة إلى محاولة اتقاء التعطل أو علاجه ، وذلك بالوسائل الدولية . وكذلك السعى فى إيجاد حل لمشكلة زيادة السكان فى البلدان الولودة ، كما أنه ينطوى على محاولة التخفيف من الأهواء الكامنة فى تحديد السكان من الوجهة الجغرافية ، وإيجاد حل لكفالة استغلال المناطق غير المأهولة وتوفير العدالة للأقليات الجنسية والعنصرية ، وكذلك كفالة مستقبل المهاجرين وحاضرهم وحماية المصالح الحيوية للبلاد التى تهددها هجرة كل من العناصر الأجنبية التى لا سبيل لاندماجها مع أهل البلاد .

وثمة أمر آخر وهو السعى للكفاح ضد رجعة النعرة الجنسية وشق طرق جديدة لكتائب الأمس ورجال طليعة الغد .

وليس فى نيتى طبعا أن أتناول كل نواحى المشكلة ، ولكنى سأقتصر على الناحية الإنسانية منها .

إن الضيافة التى هيأتها بعض البلدان — عن طواعية أو عن كره — لهؤلاء الملايين الذين انتزعوا وأبعدوا عن ديارهم هى بالطبع ضيافة موقوته . وليس المجال مجال إقامتهم فى جهات حتمت عليهم الظروف الفشل فيها ، فهناك ملايين من المواطنين الأوروبيين من معتنق العقيدة الإسرائيلية يشعرون بأنهم أغراب فى البلدان التى ولدوا فيها . وهم ضحايا نزعة مناهضة للسامية — سافرة أو كامنة — ويخشون لذلك عودة هذه النزعة وينتظرون تدخلا سريعا .

وهناك كذلك أقليات جنسية ممن لا يدينون بالعقيدة الإسرائيلية ، ولكنهم فريسة للاضطهاد السافر من قبل أغلبية مواطنيهم ، فى كثير من بلدان أوروبا أو فى غيرها .

وهذا التعصب يعزى أغلب الأمر إلى فوارق فى اللغة ، أو الدين ، أو الجنس ، أو المنبت ، أو حتى الميول السياسية .

فمن حق هـذه الأقليات أن تجد فى ذات قانون بلادها الأصلية حماية وضمانات لولاها لوجدت نفسها مضطرة للهجرة — مما يزيد المشكل تعقيدا — هـذا المشكل المثقل من جراء الهجرة الاضطرارية .

ولذا فليس من الغلو فى شىء أن نقول إن كل هجرات الجماعات هى حركات اضطرارية ، هى للمهاجر شر لا بد منه . ولأن يهجر المرء بلدا له فيه وشائج وثيقة وتربطه به أجيال عديدة ، دون أمل له فى العودة لهو أقرب إلى الموت .

ولا يمكن أن ينظر المرء إلى انتزاع ملايين من بنى الإنسان لزرعهم فى أرض أجنبية نظرة يسيرة . ولذا ينبغى أن نخفض إلى أقل ما يمكن عدد المتطلعين إلى الهجرة ، وذلك بتيسير سبل العيش لهم فى البلد الذى ولدوا فيه .

ينص قانون الجنايات فى كل بلد من البلدان على العقوبات التى توقع على كل من تحدثه نفسه بإثارة البغضاء والاحتقار عند الجمهور ، أو كراهيـة طائفة من المواطنين . ولذا يجب تشديد هذه العقوبات أو التيقظ فى تطبيقها ضد كل من يثير حملة الكراهية السامية ، إن تلميحا أو تصريحا ، أو الكراهية الجنسية أو كراهية العقيدة ، أو تحقير الأقليات . وكذلك يجب تقرير عقوبات قاسية ضد أى تمييز بين مواطنى البلد ، وذلك فى العلاقات الخاصة أو العامة على أساس التمييز الجنسى أو التمييز بسبب العقيدة .

وهذا عمل تستطيع البرلمانات أن تتمه فى فترة قصيرة ، إذ هو عمل تشريعى بحت .

وبذا نكبح جماح تدفق الهجرة ونسمح للكثير من المشردين بالعودة إلى بلادهم الأصلية التى هجروها هربا من الاضطهاد . وإن إعادة أقوام إلى أوطانهم بهـذه الكيفية لمن شأنه حل بعض مشاكل الشرق الأدنى حلا ينطوى على دواعى المنطق والإنسانية .

وهـذا الاقتراح هو الإجراء البرلمانى للقرار الذى أصدرته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بالإجماع يوم ١٩ نوفمبر الماضى بناء على اقتراح من سعادة الدكتور هيكل باشا رئيس الوفد المصرى إذ ذاك ، وينص على ما يأتى :

" تعلن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة أنه من المصلحة العليا للانسانية وضع حد نهائى للاضطهادات والفوارق الدينية أو الجنسية ، وتدعو الحكومات والسلطات المختصة الى اتباع ميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا ، واتخاذ التدابير الحاسمة الناجزة الكفيلة بتحقيق هذا الغرض " .

وليسمح لى بأن أضيف ، أنى سعيد إذ أستطيع أن يدرج فى محاضر هذا المؤتمر نص هـذا القرار الذى اتخذته الأمم المتحدة ، والذى يرجع الفضل فيه إلى مصر .

ولا مشاحة أن لهذا القرار أهمية لا تنكر فى مسألة الهجرة ، وبالتالى فى الاستقرار الدولى وآمل أن يشاطرنى المؤتمر هـذا الرأى .

(تصفيق) .

مسيو فوليان (بلجيكا) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

رأيت — كعضو فى الوفد البلجيكى — أن من الخير أن أشترك فى المناقشة لأدلى بهذا التصريح المختصر . إنى أشترك مع من سبقنى من زملائى الخطباء فى الثناء على التقرير القيم الذى قدمه السكرتير العام مسيو بواسييه . وأود مع ذلك أن أقدم تحفظا خاصا بالفصل المعنون " الأقاليم الموضوعة تحت الانتداب " حيث تناول الأمر كذلك تلك الأقاليم التى لا تتمتع بالاستقلال الذاتى . فهاتان المسألتان تهمان بلادى أبلغ الاهتمام .

فمن جهة ، تتمتع بلجيكا بحق السيادة على حوض الكونغو ، ومن جهـة أخرى ، بعد حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ ، وضع اقليم رواندا تحت الانتداب . ولذا فلى تحفظات خاصة بموضوع التقرير الذى وضعه مسيو بواسييه ، إذ إنه ، وهو يستلهم بشكل يكاد يكون حرفيا تلك التصريحات التى تضمنها ميثاق سان فرنسسكو لا يحدثنا إلا عن أسبقية المصالح الوطنية ، عن الاتجاه الذى يجب أن نتبعه بأن نهيىء للأهالى الأصليين وسائل الحكم الذاتى ، ويحدثنا آخر الأمر عن التضامن الدولى .

ألا فلتعلموا أيها السادة أن ليس هناك فى بلادى من يعارض وجاهة هذه التصريحات : حق الأولوية للأهالى الأصليين .

لقد خطت بلجيكا خطوة أوسع مدى من التسليم بهذا المبدأ ، إذ منذ أكثر من ستين سنة سالت دماء بنيها للقضاء على الرق . أولوية الأهلين الأصليين : لقد توصل الوطن الأصلى إلى القضاء على ذباب "التسى تسى". أولوية الأهلين الأصليين فى الكفاح المجدى المنتصر فى ظروف صعبة وعرة ضد وفيات الأطفال . أولوية الأهلين فى إتاحة العمل لأهالى البلاد . أولوية الأهلين فى الكفاح ضد الأدواء والبؤس ،وفى هذا تقدم عظيم عما كانت عليه الحال من قبل .

سيداتى ، سادتى ،

إن بلجيكا لا تفكر إزاء ذلك فى ممارسة مبدأ التضامن الدولى . فالسياسة التى سرنا عليها فى الكونغو هى سياسة الباب المفتوح . وإنا لسعداء بأن هناك بعثات أمريكية وانجليزية واسكندناوية تساعد بعثاتنا فى القيام بأعمالها فى سبيل المدنية .

بيد أن أساس تحفظاتى هو أنه ، بجانب توكيد المبدأ الذى نص عليه فى ميثاق سان فرانسسكو، هناك الحقوق الأدبية للوطن الأصلى والتى يجب صونها .

وهناك قيد ثان أود أن أتقدم به ، إذ ليس هناك شك من حيث المبدأ ، فى أن البلاد التى أسميت مستعمرات أو مراكز يجب أن يدفع بها نحو الحكم الذاتى . بيد أنكم تعرفون المثل الإنكليزى : كثرة الطهاة تفسد الحساء ! وهناك حقيقة مسيطرة على مسأله الكونغو — وهى بها فريدة — لأن هذه البلاد و إن كانت من بعض النواحى ذات كيان جغرافى ، ولكنها تتكون من أكثر من خمسين نوعا من الأقوام والأجواء والأجناس البشرية المختلفة. ولذا فمن السهل أن نستخدم تعبيرا عاما كالذى ورد فى ميثاق سان فرنسسكو، يطلب الينا أن نحافظ لهؤلاء الأهلين على إمكان الحكم الذاتى . بيد أن المشكلة لم تدرك بالقدر الكافى .

وثمة تدليل آخر . إن لبلجيكا — كما تعلمون — الانتداب على أقليم رواندا — أو روندى . وقد استولت على هذا الإقليم منطقة بكرا لم تستغل . وعندما سلم هذا الإقليم الى بلجيكا سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ لم يكن المحتل الألمانى قد تغلغل فيه ، فلم يكن هناك سوى قاعدة ألمانية فى دار السلام . أما فى الوقت الحاضر فإن أقليم رواندا الذى تبلغ مساحته نحو ٥٠ ألف كيلو متر مربع مأهول بالسكان ، إذ يبلغ عددهم ٣,٥ مليون و يمكن أن يقال إن كل ما أنبتته الأرض وكل ماتم من المنشآت والمرافىء والطرقات والمطارات وما أنشئ من وسائل النقل يرجع الفضل فيه إلى بلجيكا . ويمكن القول إن نشاط الوطن الأصلى هو الذى أدى الى نمو إقليم رواندا .

فاليكم رأيى ، وهذه هى ملاحظتى الأخيرة ،

إنى لأسلم بأن من حق الموكل أن يسأل وكيله الحساب، ولكنى أريد كذلك أن تكون هذه المسألة موضع دراسة رجال البرلمانات، حتى يكون الأمر أمر تحقيق لا أمر الزج فى إدارة المستعمرة بعناصر غريبة وقليلة الخبرة .

سيداتى ، سادتى ،

تلك هى الملاحظات التى أردت أن أدلى بها ولا يتسع الوقت لنا للمناقشة فيها . بيد أنى لا أود أن يقال إنه فى القاهرة وفى أبريل سنة ١٩٤٧ لم يقتصر الوفد البلجيكى — دون احتجاج — إلا على الموافقة على موضوع التقرير القيم الذى وضعه السكرتير العام مسيو ليو بولد بواسيه ، هذا إذا قدر لمستندات المؤتمر البرلمانى الدولى أن تستخدم يوما ما فى المناقشات الدبلوماسية فى موضوع مصير المستعمرات .

(تصفيق) .

الرئيس — فى صباح الغد سيعقد قبل الجلسة العامة اجتماع آخر لاحدى اللجان الدائمة للدراسة — وهى لجنة العلاقات الثقافية . هذا وقد عقدت اللجان الست الأخرى الدائمة جلساتها .

وسيكون موعد انعقاد لجنة العلاقات الثقافية فى الساعة التاسعة والنصف من صباح الغد فى إحدى القاعات المخصصة لجلسات اللجان .

وقبل أن أعلن ختام الجلسة أود أن أشير إلى أنه يبدو لى أن طول المناقشات — بعد توقفها مدة ثمانى سنوات — قد برهن على ضرورة عقد مؤتمرات سنوية . وإنى لأشكركم على مواظبتكم ، وعلى إيجاز البيانات التى أدليتم بها .

(رفعت الجلسة الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الظهر) .

جلسة صباح السبت ١٢ من ابريل سنة ١٩٤٧

افتتحت الجلسة فى الساعة العاشرة والدقيقة العشرين برياسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المؤتمر .

المسألة السادسة من جدول الأعمال

تعديل النظام الأساسى للاتحاد

السكرتير العام : أبلغ الهيئة اعتذار كل من برلمان بوليفيا مع تحياته الحارة ، وجمعية الهند التشريعية التى لم تستطع — فى آخر لحظة — أن تبعث بمندوبين عنها ، إذ احتجزتهم جلسات الجمعية المذكورة ، وكذلك اعتذار البرلمان اللبنانى الذى حل فلم يستطع أن يرسل المندوبين الذين كانوا قد عينوا من قبل .

وقد وصلت الينا برقية من سان لويس من أعمال الولايات المتحدة تشير إلى مشروع الاتحاد العالمى الذى وافق عليه الاتحاد البرلمانى الدولى أثناء انعقاده فى مدينة سان لويس سنة ١٩٠٤ ، مع إسداء الشكر لسكرتير عام الاتحاد البرلمانى لما تفضل بالإشارة اليه فى تقريره خاصا بإنشاء اتحاد عالمى .

ووردت إلينا برقية أخرى فى نفس المعنى عن حركة إنشاء حكومة عالمية . وقد نسخت هذه البرقيات ووزعت على المندوبين .

وأود كذلك أن ألفت نظر الشعب — وخاصة رؤسائها وسكرتيريها — الى التصويت الذى سيحدث بعد ظهر اليوم من أجل انتخاب عضوين فى الهيئة التنفيذية . فمن الضرورى حضور جميع المندوبين الذين لهم حق التصويت .

مسيو باستيد (فرنسا) المقرر — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

إن التقرير الذى سأتشرف بتلخيصه أمامكم قد وزع على الشعب ، وقد وضعته على أثر المناقشات التى دارت فى اللجنة الفرعية التى سبق أن عينتموها ، ولا أعتقد أن الوقت قد توافر للمكتب لإبلاغه

للشعب قبل طبعه . بيد أنى لأستشعر أنه يعكس بصورة واضحة تلك المناقشات الدقيقة التى اشتركنا فيها فى باريس . لقد كلفنا من قبلكم ببحث موضوع تعديل النظام الأساسى للاتحاد البرلمانى الدولى. وإن التعديلات التى نقترحها عليكم ليست فى واقع الأمر بالشىء الكثير ، وهذا دليل على حكمة من سبقنا من الزملاء أكثر من قصور جهودنا . فإن الزملاء السابقين وجهوا الاتحاد البرلمانى الدولى فى الطريق السوى ، وقد وضح لنا أنه لا يتعين علينا الا أن نسلك الطريق الذى ساروا فيه .

ويتضمن تقريرى ثلاثة أجزاء ، وسأتكلم عن أحدها فقط بشىء من التفصيل .

خصص الجزء الأول لبحث ما قمنا بدراسته من مقترحات غامضة بعض الشىء أبلغت لنا فى اجتماع سابق. وهذه المقترحات من شأنها تحويل الاتحاد البرلمانى الدولى الى هيئة ملحقة بهيئة الأمم المتحدة . فاذا كان لدينا رغبة شاملة فى التعاون مع هيئة الأمم المتحدة ، فنا نحرص مع ذلك على أن يحتفظ اتحادنا بشخصيته وكيانه . وهذا هو رأى الأغلبية الساحقة فينا على الأقل.

إن الاتحاد البرلمانى الدولى يقوم على الانضمام الحر ، وإن اختصاصه ليختلف — من جهة أخرى — عن اختصاص هيئة الأمم المتحدة . فهو يستطيع أن يعمل بالاتحاد معها دون أن يندمج فى نظامها .

وقد خصص الجزء الثانى من التقرير لتفاصيل المواد ، وهو ما سأعود اليه .

ويشير الجزء الثالث إلى العلاقات القائمة بين الاتحاد البرلمانى الدولى وهيئة الأمم المتحدة . ولكن لا يسعنا الإتيان بالشىء الكثير فى هذا الشأن. ذلك بأن هيئة الأمم المتحدة هى التى يجب عليها أن تراجع نظامها الأساسى ، لكى تسمح لنا بالعمل معها بطريقة أجدى. وقد فعلنا جهد المستطاع فى الحالة الراهنة ، إذ طلبنا أن نقبل — وقد قبلنا بالفعل — هيئة استشارية لإحدى الهيئات الأساسية لهيئة الأمم المتحدة ، هى المجلس الاقتصادى والاجتماعى. وفوق ذلك فان مشكلة علاقاتنا الخارجية مع الأمم المتحدة ستعرض وستكون موضع مناقشاتنا . إذ إنها ضمن الموضوعات التى اقترحتها لجنة الاتحاد السياسية ، وذلك بناء على طلب زميلنا المسيو وولد .

ولذا فانى سأصر على الجزء الثانى من تقريرى الخاص بالتعديلات التى اقترحنا إدخالها على مواد النظام الأساسى .

وإنا لنقترح أولا : إدخال تعديل على المادة الأولى ، يهدف إلى تحسين صياغتها ، ونحن مدينون بهذا الاقتراح للماجور ملتر ، وينوه بما تم من التقرب الأخوى وهو إحدى دعامات الاتحاد . وسيكون النص الجديد للمادة الأولى ، كما يأتى :

" يهدف الاتحاد البرلمانى الدولى إلى تحبيذ الاتصال الشخصى بين أعضاء جميع البرلمانات الذين يؤلفون شعبا قومية ، والجمع بينهم للقيام بعمل مشترك فى سبيل حمل دولهم ، ولا سيما

بواسطة منظمة عالمية للامم ، على العمل من أجل توطيد المؤسسات الديموقراطية ونموها ، وعلى المساهمة فى السلم والتعاون بين الشعوب . وتحقيقا لهذه الغاية ينظر الاتحاد فى جميع المسائل ذات الصبغة الدولية التى يمكن السعى لحلها بالوسائل البرلمانية" .

وقد أبلغت بوساطة المسيو فان جلابيك تعديلا لهذه المادة اقترحه الوفد البلجيكى ، ومؤداه إضافة الجملة الآتية فى النهاية :

" والتقدم بكافة الاقتراحات فى سبيل اطراد النظام البرلمانى ، وحسن قيامه بوظيفته ورفع شأنه " .

ولم يتيسر للجنة مناقشة هذا التعديل ، وإنى شخصيا أميل إلى قبوله .

ولدينا بعد ذلك تعديل للمادة الثالثة الخاصة بالشعب القومية . وإن التغييرات فى مجموعها طفيفة . فتعديلات الصياغة تحسب حسابا للتطور العام فى العلاقات الدولية . ولذا فقد حذفنا كلمة "مستعمرات" وكنا قد اتفقنا على ذلك من قبل فى سان موريتز . أما النص الذى نقترحه عليكم فسيحرر بالصيغة الآتية :

" يتكون الاتحاد البرلمانى الدولى من شعب قومية .

ويجوز لكل برلمان أن يكون على صورة شعبة قومية فى الاتحاد .

وللشعب البرلمانية للدول التى ليس لها ممثلون فى برلمان آخر أن تنتمى إلى الاتحاد .

ولا يجوز أن يتكون فى أى برلمان سوى شعبة قومية واحدة . وتعين الشعبة مكتبا يقوم بأعمالها ويتصل بمكتب الاتحاد البرلمانى الدولى . وتضع لائحة تنظيمها وتحدد عند الاقتضاء قيمة الاشتراك السنوى لأعضائها . وتقدم إلى مكتب الاتحاد البرلمانى قبل آخر مارس بيانا عن أعمالها وكشفا بأسماء أعضائها" .

أما فيما يختص بالمادة الخامسة فقد رؤى فصلها من فقرتيها الأخيرتين اللتين ترميان إلى توصيات لا فائدة منها . ومن جهة أخرى بعد أن ذكرنا أن من واجب " الشعبة القومية " إحاطة برلمانها — وذلك بوساطة أحد أعضائها — بقرارات المؤتمرات التى ترمى إلى عمل برلمانى ، أو حكومى ، أضفنا ، بناء على طلب الماجور ماز ، العبارة الآتية : " وإحاطة المكتب البرلمانى الدولى بنتيجة المساعى التى تكون قد قامت بها فى هذا الصدد ، وذلك فى خلال شهر على الأكثر ، قبل اجتماع المؤتمر المقبل " .

وتحتاج المادة العاشرة إلى إيضاحات ، فى شىء من التفصيل . فهذه المادة خاصة بحق التصويت فى الاتحاد ، وهى تنص على حد أدنى من خمسة أصوات لكل شعبة قومية .

وفوق ذلك، فقد خصصت أصوات إضافية بالنسبة لعدد السكان، طبقا لجدول معقد يصل فيه عدد الأصوات الإضافية إلى ثلاثة وعشرين صوتا، وهذا الجدول سبق أن طلب تبسيطه فى مؤتمر سان موريتز.

وأخيرا فان الشعب تنتفع فوق ذلك بأصوات إضافية إذا ضمت نسبة معينة من نواب الدولة التابعة لها، هذا وقد كاد الدفاع عن مبدأ المساواة المطلقة فى الأصوات بين الدول أمام اللجنة الفرعية، أن يكون رمزيا. وفيما عدا ذلك، فإن اللجنة الفرعية ترددت طويلا فى مسألة تبسيط الجدول، ولو أنها ارتأت بوجه عام ضرورته.

وقد قدم المسيو سرارنس العضو فى الوفد الهولندى اقتراحا يقضى بأن يخفض عدد الأصوات الإضافية الممكنة إلى ثمانية أصوات. وأخيرا تمت الموافقة على اقتراح أكثر تقييدا، إذ لا يتناول إلا أربع حالات:

الحالة الأولى — الدول التى يبلغ عدد سكانها من ١٠ إلى ٢٠ مليونا من السكان — لها صوت واحد إضافى.

الحالة الثانية — الدول التى يبلغ عدد سكانها من ٢٠ إلى ٤٠ مليونا — لها صوتان إضافيان.

الحالة الثالثة — الدول التى يبلغ عدد سكانها من ٤٠ إلى ١٠٠ مليون من السكان — لها ثلاثة أصوات إضافية.

الحالة الرابعة — الدول التى يبلغ عدد سكانها أكثر من ١٠٠ مليون من السكان — لها أربعة أصوات إضافية.

ومقابل ذلك، قد حذفنا الامتياز الممنوح بسبب نسبة النواب الممثلين فى كل شعبة قومية؛ إذ قد تراءى لنا أن هذا النظام على نحو يدعو إلى النقد من الدول التى تفرض الانضمام الجبرى إلى الاتحاد البرلمانى الدولى.

وأخيرا، حذفت بعض أحكام المادة العاشرة الخاصة بالمستعمرات، وذلك بسبب التعديلات التى أدخلت من قبل.

ولنضف إلى ذلك، أنه قد تراءى لنا من غير الضرورى أن نذكر أن حق التصويت مقصور على الأعضاء الموجودين، إذ إن المادة الحادية عشرة تنص بالفعل على أن التصويت يحدث برفع الأيدى.

وهكذا تغيرت صياغة المادة العاشرة تغييرا ماديا، دون الإخلال بجوهر طريقة التصويت.

هذه — سيداتى ، سادتى — فى إيجاز هى النتائج التى نتشرف بعرضها عليكم ، وهى ثمرة دراسة يقظة ، ودليل على الحكمة والاتزان اللذين كانا رائدى اللجنة الفرعية التى شكلتموها .

(تصفيق) .

المسيو ترجى وولد (النرويج) — أود قبل كل شىء أن أشكر مقرر اللجنة على هـذا التقرير البديع الذى قدم لنا . وإنى أرى أنه من المناسب الإدلاء ببعض الملاحظات العامة عن عمل اللجنة التى تناولت بحث تعديل النظام الأساسى ، ثم الرجوع إلى الفقرات الخاصة المقترح تغييرها . إن مهمة اللجنة تنحصر فى وضع تقرير يتناول تنظيم الاتحاد كما يتناول علاقة الاتحاد بالأمم المتحدة . أود أن أتقدم ببعض الملاحظات العامة فيما يتصل بالعلاقة بين الاتحاد البرلمانى الدولى وهيئة الأمم المتحدة . ومن رأيى أن هذه المسألة تكاد تكون من أهم المسائل فى هـذا الميدان بأكمله ، إن لم تكن أهمها . وأعتقد أنه يصح لى القول فى صراحة إن آمالى قد خابت فى الطريقة التى عولج بها هذا الأمر حتى الآن ؛ إذ كان على اللجنة — وفق حدود مهمتها — أن تقدم تقريرا عن العلاقة بين اتحادنا وبين هيئة الأمم المتحدة . ولكن الهيئة التنفيذية ، رغم ذلك اتصلت بهذه الهيئة ، دون انتظار تقرير اللجنة ، وطلبت لها نظاما خاصا فى نطاق المجلس الاقتصادى الاجتماعى . ومن رأيى ، بعد سنى الحرب ونظرا لما نشأ من موقف سياسى فى كافة أنحاء العالم منذ الحرب ، ولإنشاء هيئة الأمم المتحدة ، أنه لم يكن هناك من شىء أكثر حكمة من عدم قيام اللجنة التنفيذية بمساع خاصة بنظامنا إلى أن يتم بحث الأمر ، ويقرر بمعرفة هـذا المؤتمر للاتحاد البرلمانى الدولى المنعقد هنا فى القاهرة . وتقرير المسيو باستيد يشير إلى أنه قد رخص للهيئة التنفيذية بأن تتقدم بهـذا الطلب لهيئة الأمم المتحدة ، بيد أنه ليست هناك قاعدة تخول اللجنة التنفيذية القيام بمثل هذا التصرف . فالهيئة الوحيدة التى يحق لها ، أو يجب عليها ، أن ترخص للجنة التنفيذية بإجراء ذلك هى هذا المؤتمر .

هـذا وقد أخبرنا المقرر فى هذه اللحظة أننا قد اعتبرنا فى الفئة "١" وأن كل شىء لهذا الحد يسير سيرا سليما . لكنى أعتقد أنه ينبغى لنا أن نوجه بعض النقد لهيئة السكرتيرية على أساس أن هذا الأمر قد قرر من قبل انعقاد هـذا المؤتمر . وأرى من الصواب توجيه بعض النقد ، إذ من الواضح أن اللجنة التنفيذية لم تتعرض هـذا الأمر أمام المؤتمر . وربما كان المنطق يقضى بأن هذا الطلب المقدم للمجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة يطرح أولا أمام هذا المؤتمر كمسألة خاصة ، وكان يجب أن يدعى المؤتمر لتقريرها ، وأن يحاط بها علما .

وبخاصة أن كثيرا من المسائل تثار بخصوص نظامنا ، وعلاقته بالمجلس الاقتصادى الاجتماعى : فماذا سنعمل هناك ؟ وما هى الطريقة التى سنتبعها ؟ وما هى الآراء التى سيعبر

عنها ممثلونا فى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ؟ وما هى البرلمانات التى سيتمكن ممثلونا فى هـذا المجلس من تمثيلها ؟ وفى رأيى أن مسألة علاقة الاتحاد البرلمانى الدولى بهيئة الأمم المتحدة — بكل حذافيرها — كان يجب بحثها هنا . بيد أن القرار قد اتخذ قبل أن يتسنى حدوث مثل هذه المناقشة. وعندى أن الطلب المقدم سابق لأوانه . ولكن من الطبيعى أنه لا يمكن إجراء أى شىء بهذا الشأن فى هذه المرحلة. ولست بصدد إقتراح شىء . وكل ما فى الأمر أنى أود أن أقول بعض كلمات على سبيل التحذير . أود أن أقول للجنة التنفيذية : إنه فى هذا الشأن يجب أن نلتزم الحرص كله . ولا ينبغى لنا فى رأيى — إن لم يكن ذلك ضروريا كل الضرورة — أن نعين أى ممثل فى المجلس الاقتصادى الاجتماعى .

هذا ما أود أن أقوله عامة ، بخصوص علاقة الاتحاد بهيئة الأمم المتحدة . أما من جهة عملنا فإن هدف هذا الاتحاد ينحصر فيما نصت عليه المادة الأولى من دستوره ، وإنى أرغب الى المؤتمر أن يتدبر مدلول الفقرة الأخيرة من المادة الأولى التى اقترحت اللجنة بخصوصها أننا فى هذا الميدان الخاص ، أى الميدان البرلمانى ، يجب علينا أن نسعى لا لكى ندرس ، كما كنا ندرس للآن فحسب ، بل نسعى لإيجاد الحلول لكافة المسائل التى نرى ، نحن أعضاء الاتحاد ، إمكان حلها حلا موفقا بالوسائل البرلمانية .

وعلى كل حال فإنى أرى أن الاقتراحات التى تقدمت بها اللجنة مقبولة فى مجموعها ، ولذا فإنى أؤيد تقرير المقرر .

(تصفيق) .

الكبتن مارسدن (بريطانيا العظمى) — إنى أتكلم بالنيابة عن رئيس الشعبة البريطانية (الماجور مانر) لإنشغاله الآن بأمر آخر . وإن شعبتنا لتتقبل الاقتراحات التى تقدمت إذ نرى أنها معقولة لحد كبير ، وتضع ماهو ضرورى فى كلمات أقصر وأوضح مما احتواه النص الأصلى ، وهذا كله من الخير لنا . أما الفقرة الخاصة بالتصويت فإنى آمل أن تنال موافقة المؤتمر، ولو أنها ستضعنا فى مركز مختلف جدا . فالولايات المتحدة مثلا سيكون لها تسعة أصوات فقط ، بدلا من الأصوات الثمانية والعشرين التى لها الان . ولكنا من جهتنا نوافق على إعادة التنظيم إذ يقرب كثيرا بين مختلف الدول فى إعلان آرائها .

ولكن ماقيمة أى رأى من آرائنا من وجهة إتخاذ عمل تنفيذى؟ لا شىء مطلقا، إذ إننا هيئة إستشارية . ورأيى الشخصى أننا نستطيع أن نقوم بالكثير فى هذا الشأن ، إذ لو كان لدينا أربع وعشرون أو ثلاثون دولة ، تجتمع بعضها مع بعض و تجمع على رأى مشترك ، فمن المؤكد

اننا نستطيع أن نعود إلى شعبنا القومية ، ونقول لها : " أولاء هم الممثلون البرلمانيون لأربع وعشرين أو ثلاثين دولة ، يقولون بالإجماع إنه ينبغى أن نفعل هذا " . وإذا استطعنا ذلك ، كان فى يدنا سلاح قوى حقا . ومن جهـــة أخرى إذا لم تحصل المسائل المعروضة إلا على أغلبية ضئيلة فلا يجدر اتخاذ أى إجراء ، وتؤجل المسألة إلى المؤتمر القادم .

ولذا فإنا نشعر ان من الخير كل الخير تخفيض عدد الأصوات ، بحيث توضع كافة الأمم على أساس أكثر مساواة ، إذ من شأنه تقوية التصويت النهائى لهذه الهيئة .

أما النقط الأخرى التى ينطوى عليها النص المقترح ، فإنا لنوافق عليها موافقة تامة . ومن رأيى أن الأمر المهم هو تلك الاتصالات الشخصية التى تحدث بين أعضاء البرلمانات الديموقراطية فى إجتماعها هنا ، إذ يرى بعضنا البعض فى تآلف . بيد أن ذلك لايمنع من حدوث بعض مواقف غريبة ، إذ نرى ، مثلا ، وفدا من الوفود يقف ويلح فى دفع التعويضات . وقد يكون الوفد المجاور ممثلا لبلد يطلب منه أداء هذه التعويضات ، وبذا لايكون على اتفاق وثيق فى هذا الشأن .

وهنا أمم إن لم تكن مشتركة فى حرب فعلية ، فهى لم تمض معاهدة صلح بعد . بيد أننا كلنا مجتمعون هنا للبحث فى شؤون تهم العالم بأجمعه ، ونرى أن كل قوة هيئتنا تنحصر فى هذه الحقيقة : وهى أن فى استطاعتنا أن نواصل اجتماعاتنا على أساس أقرب مايكون إلى المساواة .

وإنا ، فى هذه القاعة ، لنرى على المقاعد المختلفة أسماء بلدان لم تكن فى نظر كثير منا فى الماضى إلا مجرد أسماء ، لكنه من المهم كل الأهمية أن نجتمع ونحيى ممثلى هذه البلدان ، وفى ذلك تحسين للموقف الدولى .

وإن كل مناسبة لتذكرنا فى هذا المؤتمر بأننا ، كما قال المستر ولكى ، ننتمى كلنا الى عالم واحد ، وهـذا ما نرغب فى القيام به . ولو كان زعيمى الميجر ملتر حاضرا ، لأسهب فى الكلام خيرا مما فعلت ، بيد أنه لم تبق لى إلا كلمة واحدة وهى أن شعبتنا تعتقد أنه يمكن بواسطة هـذا المجتمع السير بالتشريع فى كل بلد من البلدان الممثلة هنا نحو خير البشر وسلام العالم . وإنا لذلك لنؤيد كل التأييد توصيات المسيو باستيد .

(تصفيق) .

محمد توفيق خليل بك (مصر) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

لقد تتبعنا جميعا باهتمام بالغ الأعمال التحضيرية التى تعاقبت منذ سنة ١٩٤٥ قصد إعادة تنظيم / لاتحاد البرلمانى وتعديل قوانينه الأساسية .

ولذلك كان حقا علينا فى هذه الساعة التى نعاود فيها نشاطنا بعد سنوات سبع لم يسمع لنا فيها صوت ، فى هذه الساعة التى يسعى العالم فيها ويجد لتنظيم أحواله على صورة تمنع تعريضه للدمار والخراب مرة أخرى ، فى هذه الساعة الملائمة يتعين على الاتحاد البرلمانى أن يبين بجلاء وأن يحدد فى قوانينه مهمته السياسية التى يضطلع بها لتضافر الجميع على العمل على تنفيذها، حتى يتيسر بقدر ما فى الطاقة تجنيب العالم ويلات الحروب ، ووضع حد لشقاء بنى الإنسان .

من أجل هذه الاعتبارات تقدم الاقتراح بتعديل المادة الأولى من قانون الاتحاد البرلمانى على الوجه المبين فى التقرير .

وعندنا أنه ، لكى يمكن الحكم على كفاية أو عدم كفاية التعديل المقترح لهذا الغرض ، يتعين علينا أن نتفاهم أولا وقبل كل شىء على الرسالة التى يجب على الاتحاد أن يتخذها لنفسه ويدعو إليها .

هذه الرسالة الملقاة على عاتق الاتحاد هى ، فى تقديرنا ، العمل الجدى على منع انقسام الأمم إلى كتلتين تعادى إحداهما الأخرى ، وتعمل بكل الوسائل ، بما فيها وسائل الضغط والإكراه الأدبى ، على أن تضم إليها أمما أخرى وتربط مصيرها بمصيرها .

فإذا كان الأمر كذلك ، وكان الاتحاد البرلمانى يسلم بصحة ما ذهبنا إليه كما نعتقد ، أفلا يرى معنا أن من الخير لنا جميعا أن نجعل المادة المقترحة بحيث تتضمن النص صراحة على أن أعمالنا تهدف إلى ضمان السلام للجميع ، وإلى توثيق الروابط بين كافة الأمم المحبة السلام ، وهو نفس ما تدعو إليه وما أنشئت من أجله هيئة الأمم المتحدة ؟ أليس فى ذلك تذكير مستديم للبرلمانات بأن جميع الامم المتحدة قد عهدت إلى مجلس الأمن بأن يتحمل المسئولية الرئيسية فى صيانة السلام وضمان الأمن العالمى ، وأن هذا المجلس وهو يؤدى الواجبات التى تفرضها عليه هذه المسئولية إنما يؤديها باسم تلك الأمم ؟

ولهذا فإننا نرى ، أيها السادة ، أن نظام الاتحاد الأساسى يجب أن يتضمن هذه النصوص لتذكر دائما أبدا أن هدف الاتحاد الأول فى أعماله البرلمانية إنما هو العمل على منع تقسم العالم إلى كتلتين متعارضتين .

كلكم تعلمون ، أيها السادة ، أن معاهدات الصلح لم يتم توقيعها بعد ، ومع ذلك فلا شك أنكم تسلمون معنا بأن كثيرا من الرجال المسئولين لا يترددون فى التصريح باحتمال وقوع حرب عالمية ثالثة . وإنكم لتعلمون أيضا أنه ما من جريدة تقرأونها إلا وتجدون فيها حديثا عن المعاهدات والتسلح والمصالح الاستراتيجية ومناطق النفوذ ، وما إلى ذلك من الأمور التى تناقض إقرار السلام العام إن لم تهدده فى الصميم . ولذلك كان لزاما على الاتحاد أن يضمن نصوص نظمه الأساسية

نصا صريحا يفيد رغبته الاكيدة فى العمل على تحقيق الوعود الجميلة التى أعطيت لضمان السلام للجميع والعدالة والإخاء والصداقة ونزع السلاح ، تلك الوعود التى بذلت بسخاء من الرجال الذين كان لهم الحق الكامل فى التحدث باسم الدول الديمقراطية العظمى خلال السنين الخمس التى تعاقبت إبان الحرب العامة الأخيرة ، وفى أيام السلم الأولى التى أعقبتها .

يجب أيضا أن تنص قوانين الاتحاد الأساسية على أن من أغراضه الجوهرية العمل على كفالة حرية الرأى والاعراب عنه وحرية الاعتقاد ، وهى الحريات التى لا مندوحة عنها فى الديمقراطيات الدولية .

لا نظن ، أيها السادة ، أننا فى حاجة لأن نعدد لكم المبادئ الثمانية التى تضمنها ميثاق الأطلنطى ، ولا نظن كذلك أنكم فى حاجة إلى أن نتلو على مسامعكم مقدمة ميثاق الأمم المتحدة لتتبينوا مقدار بعد الحقيقة عن الواقع ، أو بعبارة أخرى مقدار بعد الإنسانية عن الأغراض السامية التى رسمت لها .

لا نظن ذلك . إنكم أجمعين تعرفون مبانيها ومراميها ، ولذلك نقتصر على أن نقرر أن علينا نحن البرلمانيين — علينا وحدنا أن نرشد العالم — وان نوجهه إلى طريق سعادة الإنسانية القويم .

ومتى كان الأمر كذلك ، أفلا تجدون معنا أيها السادة أن من المفيد بل من الواجب أن نعدل المادة الأولى المقترحة تعديلا يطوى فى ثناياه بعض الحقائق الأولية التى يجب أن تكون ماثلة فى جميع الأذهان كلما انعقد المؤتمر البرلمانى الدولى فى هذا العصر ، عصر هيئة الأمم المتحدة التى يجب أن تكون أغراضها الهدف الأساسى الذى ترمى إليه أعمالنا .

نستطيع إذن أيها السادة أن نبرز فى المادة الأولى ثقة الاتحاد البرلمانى وعقيدته فى ضمان السلام الإجماعى ، وفى المساواة بين الأمم جميعا ، وفى احترامها لحقوق الإنسان ، وفى كفالتها للحريات الأساسية للجميع بلا تفريق بين الشعوب والأجناس واللغات والأديان .

يجب أيضا ألا تغفل نظمنا الأساسية الإشارة إلى ضرورة قيام التعاون بين مختلف الشعوب ، ويجب كذلك أن تندد جهارا بالاستعمار ومناطق النفوذ وبالتفرقة بين الشعوب وبالتعصب الدينى ونحو ذلك .

يجب أن تبرز قوانيننا الأساسية بجلاء تصميمنا القاطع ، متآخين ، متعاهدين على تصفية التركة المثقلة بالأخطاء والظلم الموروثة من عهود الأمبيريالزم ، والاستعمار الممقوتة .

قد يكون من الخير إسدال الستار على الماضى أملا فى أن يجئ المستقبل كفيلا بتحقيق هذه الأغراض ، لكن أفلا يكون من الملائم أيضا بل من الواجب أن نعلن أن رسالتنا البرلمانية تحتم علينا أن نعمل على إزالة المظالم الفاضحة ، وأن ندعو إلى احترام حقوق الشعوب ؟

إننا أيها السادة ، كنواب عن الأمم الديمقراطية ، علينا من المسئوليات فى توجيه سياسة بلادنا الخارجية والرقابة على حكوماتنا ، بقدر مالنا من الحقوق . وبما أن المؤتمر البرلمانى الدولى الذى ينعقد الآن فى القاهرة ، قد هيأ لنا فرصة الاتصال الشخصى المباشر بزملائنا الأجانب فاننا نرى أنه يتعين علينا أن نعلن فى نظمنا الأساسية أننا لن نعنى بمصالح كل بلد من بلادنا استقلالا فحسب ، بل إن عنايتنا ستمتد أيضا — وبالتضامن — إلى رعاية المصالح الاجماعية لكافة بنى البشر .

وعندنا أنه بفضل هذا الاتصال الشخصى ، فى الجلسات وفى اللجان بل وفى المآدب وفى الرحلات ، نستطيع أن نوثق صلاتنا ، وأن نتحد ، وأن ننبذ كل ما يوجب التفرقة أو التكتل ، وأن نسير قدما بالاتحاد البرلمانى الى تحقيق غرضه السامى فى لم شمل الانسانية ؛ لنقف حائلا دون وقوع حرب جديدة ، ولنعمل على إقامة السلام المبنى على العدالة فى جميع انحاء العالم .

أيها السادة ، يلوح لنا أن نص الاقتراح المعدل للمادة الأولى المقدم لكم يضيق عن أن يسع المعنى الذى ذهبنا إليه . ونحن الآن فى عصر جديد يتطلب إصدار قرارات جديدة واضحة المعنى غير تلك التى يتضمنها نظامنا الأساسى . وبما أننا فى غير حاجة ملحة إلى إقرار التعديل المطلوب ، فاننا نقترح أن تعاد المادة الأولى إلى اللجنة السياسية ، لصياغتها على الصورة التى رسمناها لكم فيما تقدم ، بحيث نبرز فى جلاء ما يريد الاتحاد البرلمانى أن يقرره للعالم بأسره . وكذلك نقترح أيضا ارجاء الاقتراع على هذه المادة ، وأن تدعى اللجنة إلى إفراغها فى قالب جديد . ذلك لأننا نرى من الأهمية البالغة ما لا يكفى فيه أن نتقدم إليكم بتعديل يؤخذ فيه رأيكم توا فى الجلسة العامة .

والآن وقبل مغادرتى هذا المنبر ، اسمحوا لى أيها السادة أن أعيد على مسامعكم مرة أخرى أن نظمنا الاساسية يجب أن تكون بمثابة برنامج ، وعهد ، وميثاق للديمقراطية الدولية الحقيقية .

(تصفيق) .

المسيو كارتون دى ڤيار (بلچيكا) — سيدى الرئيس ، زملائى الأعزاء المحترمين ،

أود أن تسمحوا لى بأن أدلى برأيى بإيجاز فى هذه المناقشة لهدفين :

(الأول) لأرد على ملاحظة تقدم بها زميلنا النرويجى المسيو وولد بخصوص علاقاتنا مع هيئة الأمم المتحدة ، ويبدو لى أن العضو المحترم قد عبر عن أسفه ، لأن اللجنة التنفيذية للمؤتمر البرلمانى الدولى كانت البادئة دون انتظار مداولة اللجنة الدائمة لمسائل السياسية .

واعتقد أن فى استطاعتى أن اطالب باسم اللجنة التنفيذية بالمسئولية الكاملة عن هذا القرار . ذلك بأنها ، نظرا إلى اختصاصها الذى خولته لها اللائحة ، قد رأت من الواجب عليها

الاتصال — دون إبطاء — بهيئة الأمم المتحدة . وبعد المداولة فى الأمر، توجهت باسمها إلى رئيس الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة طالبا منه ، بناء على نص المادة الحادية والسبعين من ميثاق سان فرنسسكو ، أن تقبل مؤسستنا ضمن المؤسسات التى يحق لها التدخل بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

وقد اتخذت هذه الخطوة منذ شهور عدة عقب انتهاء مداولاتنا فى مؤتمر سان موريتز . وقد تلقينا منذ أمد قصير ردا مرضيا عن هذا الأمر ويتبين منه أن مؤسستنا قد قبلت — تفضيلا على غيرها — ضمن الفئة " أ " من الهيئات الاستشارية التى يحق للمجلس الاقتصادى والاجتماعى لهيئة الأمم المتحدة استشارتها . ولو أن اللجنة لم تسر على هذا المنهاج ، فلربما أخذ عليها إنكارها لما صدر عن مجلسنا ولجاننا من اتجاه تجلى فى جنيف أولا ، ثم فى كوبنهاجن ثانيا .

وهذا الاتجاه ينطوى على شعور بالعطف العام على مبادئ الميثاق وتشكيل هيئة أمم متحدة .
إذن كيف كنا نستطيع فى هذه الظروف تأجيل تقديم طلب أكرر أنه قوبل بترحاب ؟ وإذا فمن النافلة أن يقال : إنه يتعين علينا أن نبحث كيف نكفل اشتراكا المجدى فى أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

أما ملاحظتى الثانية فتتصل بطريقة أكثر مباشرة بموضوع المناقشة ، أى بالتقرير الذى وضعه المسيو باستيد عن التعديلات التى يجب إدخالها على نظامنا الأساسى .

هذا وقد تتبعت كما تتبع كثير منكم باهتمام متزايد تطور الأنظمة فى الدائرة البرلمانية الداخلية ، والميدان البرلمانى الدولى .

وفيما يتعلق بوجهة النظر الأخيرة استرعى نظرى بصفة خاصة ، تلك النتائج الهامة التى يمكن الحصول عليها بإنشاء تفاهم بين برلمانات الدول المختلفة ، الجامعة بين كثير من شعبنا القومية التى تستلهم توافق الجوار ، والمصالح والأمانى والتقاليد . وأنتم تعرفون أنه منذ سنين عديدة قد نظم زملاؤنا فيما بينهم فى بلاد اسكاندناوه اتحادا برلمانيا دوليا يجمع السويد والنرويج والدانمارك وفنلندا .

وهذه الشعبة البرلمانية الدولية الإقليمية ذات نشاط عظيم هائل . فهى تنظم اجتماعات دورية أتت فى موضوعات عدة إلى تقدم ملموس فى ميدان التشريع الداخلى لهذه البلاد بل فى سياستها الخارجية أيضا .

واقتداء بهذا المثل ، ولمناسبة اجتماع سان موريتز ، التقى رئيس شعبة هولندا ورئيس شعبة غراندوقية لوكسمبرج ، ورئيس الشعبة البلجيكية القومية يحدوهم ما أحرزته تلك الكتلة من نجاح ، وتداولوا فى تشكيل شعبة هولندية — بلجيكية — لوكسمبورجية تجمع هذه البلاد الثلاثة على قدم المساواة ممثلة فى وفودها البرلمانية فى دورات منتظمة .

وقد عقدت أولى هذه الدورات فى بروكسل خلال هذا الشتاء . وسينعقد الاجتماع المقبل هذا الربيع فى لاهاى ، ويحتمل أن تتلوه دورة تعقد فى لوكسمبورج .

هذا وقد رحبت البلدان الثلاثة بهذه الخطوة بعطف كثير، ووضعت تحت رعاية اسم من الأسماء الانسانية العليا كان فى زمانه رسول التعاون الفكرى، ذلكم هو : "ايراسم" الذى ولد فى روتردام، والذى أوصله ترحاله الدائم إلى الإقامة فى ضواحى بروكسل حيث ما زالوا يحتفظون بمسكنه .

هذا وقد كانت نتائج أول اجتماعاتنا مشجعة لحد بعيد ، إذ تناولنا — من بين مسائل عديدة — مسألة العلاقات الاقتصادية بين البلدان الثلاثة ، والعلاقات الثقافية بينها .

أما فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية ، فان ثمة مشروعا واسعا يرمى إلى الاتحاد الاقتصادى يسبقه اتفاق جمركى، وهذا المشروع هو الآن فى طريقه إلى الوجود. وقد بلغت الأعمال التحضيرية شأوا بعيدا . وكما أنه على أثر حرب ١٩١٤—١٩١٨ قد وصلنا إلى تحقيق اتحاد اقتصادى شامل بين بلجيكا وغراندوقية لوكسمبرج ، فان رغبتنا — وهنا لا أتكلم إلا عن شخصى — أن نشاهد إنشاء اتحاد اقتصادى على غراره مع جيراننا وأصدقائنا الشماليين الذين اشتركوا معنا فى المأساة الكبرى التى حدثت فى سنى ١٩٤٠—١٩٤٥

هذا ومن العبث أن نسهب كثيرا فى الفائدة التى ننالها من اجتماعات برلمانية إقليمية للوصول إلى صيغة كهذه، تساعد على الفهم المشترك وعلى إبعاد الصعوبات التى تقترن بكل تقدم . فهل يفكر أحد فى أن يرى فى هذا ما يطلق عليه اسم الكتل ؟ إن هذه الكلمة لا تروق فى نظرى ، كما لا يروقنى الأمر ذاته .

وفى الواقع لا يتعلق الأمر بشىء يشبه ذلك فى أى وجه من الوجوه ، إذ أن شعبا من هذا القبيل لا تكون مغلقة بل تظل مفتوحة لاشتراك الآخرين .

وإنى لأرى فيها خلايا مستعدة لأن تضم نشاطها إلى نشاط الخلايا الأخرى . ونستطيع بواسطة اتفاقات اقتصادية اقليمية أن نعد اتفاقات تتسع مع الزمن . إن جمع العالم فى قبضة واحدة لأمر مستحيل . إن اللقمة كبيرة ، فيجب أن نسير من الأقرب إلى القريب أو من الجار الملاصق إلى الجار البعيد .

فهكذا تكونت على مر التاريخ الأسر والجماعات والمقاطعات والأمم والدول . ولا أرغب أن آتى بأى شىء سوى أن أوجه نظر زملائنا المحترمين إلى صيغة وطريقة أراهما مستحبتين .

وقد يكون من المستطاع تنظيم شعب برلمانية إقليمية فى جهات أخرى سواء فى أوروبا ، أو فى غيرها من القارات ، وذلك فى نطاق اتحادنا العظيم وتحت رعايته .

ولا أريد فى هـذه الظروف سوى التعبير عما شعرنا به من رضى لأخذنا بتلك الطريقة .

(تصفيق) .

مسيو متسياليس (اليونان) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

ليس لأن اليونان كانت تعتبر أولى الدول التى فكرت فى جمع ممثلى الشعب المنتخبين فى هيئة واحدة استشارية وتشريعية — بل وقضائية — مع تنفيذ ذلك عمليا، بانشاء الهيئة التى أطلق عليها " امفكتيونى" الممثلة لعشرات من الدويلات المستقلة ، التى كانت تكون اليونان القديمة — هيلاس — حيث كان ذلك هو النواة الأولى فى تأسيس الاتحاد البرلمانى الدولى كما تخيله باسى وكريمر — وليس لأن عددا من المؤرخين رأوا فى هذه الهيئة المختارة — الأمفكتيونى — التى هى نواة هيئتنا البرلمانية الدولية منذ ثلاثة آلاف من السنين مضت، وفى الروح التى أوحت بإنشائها تفسيرا لهذه الظاهرة التى لا مثيل لها فى التاريخ، والتى أطلق عليها اسم "المعجزة اليونانية" — ليس هذا هو السبب الوحيد الذى حدا بوفدنا أن يرى من واجبه تقديم المذكرة الحالية . فثمة سبب آخر، وهو أن بلادنا — إذ كانت على رأس البلاد التى ابتليت بتلك المحنة الرهيبة التى لم نكد نخرج منها فأصابتها بأشد مما أصابت غيرها .

فإن أعز أمانينا وجهودنا المشتركة المنسقة لتتجه وسوف تتجه دواما إلى تحقيق هذا الأمل ، حتى يصبح حقيقة واقعة ، وهو هدفنا الأساسى والفكرة الغالبة لدى الاتحاد البرلمانى الدولى ، أعنى نشر فكرة السلام، وإلغاء ما يحتمل أن يقوم بين الشعوب من سوء فهم قد يؤدى إلى نشوب حرب جديدة .

وفى أثناء المناقشات التى دارت فى مؤتمر سان موريتز حول ملاءمة تحويل المؤتمر البرلمانى الدولى فى فكرته وهيكله وأساليبه ، أعرب المسيو هولدوس مندوب تشكوسلوفاكيا عن رأى ينحصر فى أن هذا التحويل أمر محتم ، ذلك أن الاتحاد فى نظره هيئة " ليست لها صفة رسمية" مكونة من شعب مشكلة تشكيلا حرا، أى بدون ضابط، ومن ثم لا قبل لها بأن تقوم بدور فعال فى حل مشكلات الساعة الراهنة ، وخلص من هـذا إلى القول بضرورة إعادة تنظيم الاتحاد لتحقيق ما يسميه "الديموقراطية المتحدة البرلمانية الدولية" وذلك بإدماج مجلس الاتحاد البرلمانى فى هيئة الأمم المتحدة .

ونرغب أن نعرب هنا عن تهانينا الحارة إلى مسيو پول باستيد زميلنا المحترم وعضو الشعبة البرلمانية الفرنسية ، وذلك للطريقة الرائعة التى تجمع بين الرقة والنشاط والتى تناول بها توضيح الأسباب التى حدت بالاتحاد — عند ما أبلغ اليه اقتراح المسيو هولدس أثناء اجتماع سان موريتز — إلى استبعاد هذا الاقتراح وذلك على أثر تبادل الرأى بين المندوبين ، وتبيان " الاتجاه العام " لما رمى إليه المسيو هولدس فى اقتراحه .

إننا ننضم من صميم قلبنا اليه فيما أوضحه من الفوارق ، بين الطرق التى تتبعها هيئة الأمم المتحدة ، وطرق الاتحاد البرلمانى الدولى ، لبلوغ الأغراض المشتركة التى تهدف اليها كل من هاتين المنظمتين . كما نحب أن نبرز أمام العيان أنه لا يمكن تصور وجود الاتحاد البرلمانى الدولى إلا بتوفير الشرط الذى يجعله على الدوام مستقلا كل الاستقلال ، وبعيدا عن كل تدخل سياسى مهما يكن نوعه ، وحتى لا يفسد عليه اتجاهاته الحقيقية ، أو يؤثر فى طرق نشاطه التى توصله إلى بلوغ أغراضه ، تلك الأغراض التى لا نشك فى أنها تتفق وأغراض هيئة الأمم التى تنوب عن الحكومات ، فى حين أن اتحادنا الذى يعبر عن التمثيل المباشر لمختلف الهيئات القومية ، يجب أن يتمكن من التوصل بأقرب الطرق إلى أغراضه ، الأمر الذى لا تستطيعه مؤسسة هيئة الأمم المتحدة بسبب طبيعة تكوينها .

ولا غرو ، فان الطريقة التى يسير عليها الاتحاد البرلمانى الدولى تعتبر طريقة خاصة به وقد وصفها رئيسنا المبجل الكونت كارتون دى ڤيار هكذا : "خلق جو من الثقة المتبادلة تمكن الاتحاد من أن يؤدى مهمته الرئيسية — نمو التحكيم الذى يعتبر وسيلة لفض المنازعات ، أو الخلافات الدولية " .

ولكن كيف السبيل إلى تهيئة مثل هذا الجو المشبع بتلك الثقة المتبادلة ؟ وكيف العمل على دوامه ونشره وجعله عاما ، وكذلك طبعه فى الأذهان ، بل فى قلب كل فرد من مجموعة البشر فى جميع بلدان الأرض ؟

إنى لا أرى حاجة إلى القول باستحالة الوصول إلى هذا الغرض النبيل ، الذى يمكن وحده أن يجعل من غير المحتمل ، إن لم يكن من المستحيل ، كل محاولة ترمى إلى تعقيد الأمور الدولية ، نتيجة إقامة السدود على الحدود ، وكذلك الحواجز الجمركية أو التلويح " بأسلحة سرية " . إن هذه الطرق من شأنها أن تقوى روح البغض والكراهية بين رعايا الدول المختلفة . ثم إن الدفاع المنظم الذى تأمر به الحكومات فى مختلف البلاد لتبرير أعمالها ، وكذلك الإطراء على دينها أو أنظمتها السياسية وما شاكل ذلك ، لمما يؤدى حتما إلى نفس النتيجة السابقة من تعقيد الأمور الدولية .

ولهذا رأى أعضاء الوفد اليونانى أن من واجبهم أن يتكلموا أمام المؤتمر ، لا بوصفهم رعايا يونانيين يفخرون برعويتهم ، بل بوصفهم مواطنين عالميين .

وعلى العكس من ذلك ، فان التفاهم الصريح بين ممثلين اختيروا اختيارا حرا ، ويعملون فى حرية دون أية عراقيل ممكنة من جانب حكوماتهم ، من جنسيات مختلفة ، وكذلك تبادل وجهات النظر بين أمثال أولئك الذين يمثلون الرأى العام ، وما هو إلا رأى رجل الشارع الذى يجب أن يحسب له حسابه وحده ، لأنه يمثل الأغلبية ، إن تلك التفصيلات التى يتبادلها الممثلون الأحرار لمختلف البلدان عن تقاليدهم وعاداتهم ، وعن أخلاقهم وعواطفهم ، وعن تمنياتهم الودية المتبادلة ، كل هذه المسائل اذا تناولتها نخبة من الممثلين المختارين بالنقاش فى جو يسوده الوئام ، فهلا تؤدى إلى تبسيط الأمور ، وتذليل الكثير من الصعاب التى اعتبرت حتى الآن عسيرة التذليل؟ إن توجيه السؤال يطوى فى ثناياه الإجابة عنه .

إنه لا يسعنا إلا أن ننضم — على أسف — الى الرأى الذى صرح به المسيو پول باستيد من أن إنشاء برلمان عالمى يؤدى إليه حتما تطور طبيعى ، ومن شأنه أن يحل جميع المشكلات التى تشغلنا ، بل يمكن القول فى جرأة أن من شأنه تتويج جهودنا ؛ لكن البرلمان العالمى ما زال أملا بعيدا .

إنما يرجع الينا وحدنا موضوع تقديم ميعاد انشاء هذا النظام ، اذ أن بناءه لا يعد شيئا مستحيل الحدوث ، أو أمرا غير محتمل الوقوع ، اذا ما تضافرت جميع القوى ، وتكاتف جميع الأعضاء المجتمعين فى قلب الاتحاد البرلمانى الدولى على العمل بهمة لا تعرف الملل ، للوصول الى الغرض الذى يهدف اليه الجميع ، وذلك بأن يعود كل منا إلى بلاده ويعرض على ناخبيه بأسلوب صريح كل ما يكون قد سمعه وشاهده وعرفه عن طريقة حياة الذين أقام بينهم ، وعن مدى تفكيرهم ، ويظهر لهم تلك الصلة القائمة بينهم وبين جيرانهم ، القريبين والبعيدين ، مشيرا الى الدروس التى يمكنهم الإفادة منها ، والتى أمكنه هو شخصيا أن يجنى ثمارها ، حتى يتسنى لهم على ضوء تلك المعلومات الجديدة المكتسبة زيادة مدى إنتاجهم وذلك بربطه باحتياجات جيرانهم بعد أن يفهموها فهما كاملا صادقا .

فماذا تكون النتيجة؟ سيؤدى ذلك إلى التقليل إلى أقصى حد من أسباب سوء التفاهم بين الأمم المختلفة ، والى وضع الأسس الثابتة لعهد جديد قائم على التبادل الحر والثقة المتبادلة وما يتبعها من التقدم العالمى .

(تصفيق) .

حضرة السيد فاضل أحمد إيكاس (تركيا) — سيدى الرئيس ، زملائى الأعزاء ،

سبق لى أن تشرفت بالاشتراك فى أعمال اللجنة الفرعية المكلفة بتعديل النظام الأساسى للاتحاد. ويسعدنى ان أنضم إلى من سبقنى من الخطباء الذين أجمعوا على تقديم أخلص الشكر للمسيو پول

باستيد على تقريره الذى جمع إلى الايجاز الوضوح والغزارة ، والذى ضمنه فى دقة رائعة موضوع التعديل وما انتهت إليه مناقشاتنا من نتيجة ايجابية . ولقد ذكر المقرر العظيم ، يحدوه فى ذلك ما عرف عنه من روح العدالة ، فى تواضع مستحب ما يأتى :

"وإذا لم تكن هذه التعديلات واسعة المدى فهى تقوم دليلا على حكمة من تقدمونا" .

ولكى نكون صادقين فى اتحادنا البرلمانى الدولى ، يتعين على أن أوضح لكم الحالة النفسية التى كانت تسود اجتماعاتنا فى باريس . فقد أردنا ، من ناحية ، أن نتحلل من كل أنواع الآراء النظرية التى من شأنها أن تحول دون دراسة المقترحات الجديدة المعروضة علينا دراسة موضوعية عميقة . كما حرصنا من ، ناحية أخرى ، على احترام التقاليد السليمة النبيلة التى كانت رائد الاتحاد البرلمانى فى جميع أعماله . وإنى شخصيا لمقتنع بأن الاتحاد البرلمانى الدولى قد لعب ، منذ أكثر من نصف قرن ، دورا رائعا فى تثقيف العالم ديمقراطيا و برلمانيا ولا ريب أن مرجع ذلك إلى ما يتحلى به أعضاؤه من حسن الإرادة وإلى الحكمة التى تجلت فى صياغة نظامه الأساسى ؛ لأن هذا النظام مع فتحه الباب لكل تقدم فى الفكرة الديمقراطية السلمية ، لم يفته أن يقيم وزنا للحقائق الملموسة التى تكتنفه : من ذلك أن جميع البلاد لم تصل إلى درجة واحدة من التطور البرلمانى ، ومن ثم كان من مصلحة الاتحاد أن يبدى شيئا من الحكمة فى تقدير المقتضيات المختلفة .

إنى لسعيد إذ أردد مع مسيو پول باستيد أن روح الاعتدال نفسها كانت رائد أعمالنا فى اللجنة الفرعية ، من غير أن يحول ذلك دون دراسة المقترحات المختلفة التى قدمت دراسة موضوعية مستفيضة . ولهذا أقرر — فى سرور عميق — باسم الوفد التركى ، أننا نؤيد مشروع القرار المعروض على حضراتكم .

(تصفيق) .

(تولى الرياسة السيد نظيم بورى ، تركيا ، نائب رئيس المؤتمر) .

المستر سيرارنس (الأراضى المنخفضة) — إن عمل اللجنة الفرعية الذى قام بعرضه مسيو پول باستيد هو ثمرة دراسة قام بها أعضاء اللجنة الثالثة بالاشتراك مع اللجنة الفرعية ذاتها . وهناك عدة مسائل عاجلة بعضها بالغ الأهمية والبعض ذو أهمية ثانوية . فتوجد أولا مسألة العلاقات بهيئة الأمم المتحدة . وإنى أشك فى أننا ، اثناء اجتماع سان موريتز ، قد اتفقنا على أنه يجب أن نطالب بالصلة الاستشارية مع المجلس الاقتصادى والاجتماعى . ولقد أدليت بهذا الاقتراح بنفسى فى ذلك الوقت ، ولهذا أؤيد العمل الذى قامت به اللجنة التنفيذية على مسئوليتها فى هذا السبيل . فمن الصواب أن نجعل من صلتنا بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى مدخلا إلى هيئة الأمم المتحدة كى تؤيد عملها فى هذا الشأن .

واللائحة المعروضة علينا ذات أهمية بالغة . وإنى لا أرى ضرورة للتعديل الذى يقترحه المستر ڤان جلابك وإن كنت لا أعارض فى هذا التعديل . فبعد ما مضى من سنين يجب أن نجدد نظامنا العام ونعيد النظر فى إدارته ، وهذا مايجب أن تقوم بأدائه اللجنة التنفيذية . أما وقد انتهت اللجنة الفرعية من عملها فإن هناك عدة مسائل خاصة بنظام العمل فى الاتحاد لم تعالج بعد . ويجدر باللجان المختصة أن تجتمع وتدلى بالاقتراحات التى تعن لها بشأن برنامجنا فى المستقبل ، والأفضل أن تدعى الشعب القومية للإدلاء بمقترحاتها فى هذا الشأن .

ولمناقشة تقرير السكرتير العام يجدر بكل شعبة أن تعين متكلما بلسانها تكون له الأسبقية فى الكلام ، ويجب أن يتولى السكرتير العام الرد على النقط التى تمس تقريره ، ويتولى رئيس المؤتمر الرد بالأصالة عن اللجنة التنفيذية فى كل ما يتعلق بعملها . وأعتقد أن هذه الخطة ستعود بالنفع الجليل على اتحادنا .

وهلا يكون من المفيد فى بعض الحالات أن يكون هناك نظام يتبعه المقررون المتعددون فى الرد .

وأقول هذا فيما يختص بلجنة مسائل الأجناس والمستعمرات . فلطالما ألححت على اللجنة التنفيذية كما ألح عليها الآن أن تبادر بتغيير هذا الاسم ، فلا يصح أن يكون لاتحادنا لجنة للشؤون الاستعمارية ، ويجب أن نبحث عن اسم جديد . وأرجو أن تهتم اللجنة التنفيذية بهذا الشأن .

ويمكن أن نطنب فى تبيان مزايا نظام المقررين المتعددين . فلا شك انها وسيلة نتجنب بها التحيز إلى جانب معين ، وبخاصة فى التقارير التى تكتب عن الأقاليم غير المستقلة . فإذا أردنا عرضا عاما للموقف من جميع نواحيه ، فأحسن وسيلة لهذا هو أن يكون هناك مقررون معينون لكل مجموعة من الدول التى يعنيها هذا الأمر .

هناك مسألة أخرى ، وهى : هل من الضرورى العمل على إنشاء شعب إقليمية داخل نطاق الاتحاد ؟ وفى رأيى أن الوقت لم يحن بعد لتقسيم اتحادنا إلى شعب إقليمية ، ولكن يجدر باللجنة الأولى أن تفحص هذه المسألة . وبمناسبة الشعب الإقليمية أريد أن أشير إلى أن شعبة هولنده وبلجيكا ولكسمبورج ، وهى التى سيضمها اتحاد جمركى اقتصادى ، قد اتخذت من أرازمس قديسا حاميا لها ، ولم يكن أرازمس رجلا ضيق الأفق . ولو نشأ اتحادنا هذا فى عصر أرازمس لكان من المؤكد أن يكون أحد أعضائه . لأنه كان يؤمن بأن وطنه هو العالم بأسره . والشعبة التى تكونت تحت رعايته ، والتى تضم هولانده وبلجيكا ولكسمبورج ، قد جعلت ديدنها ألا ترعى مصالحها الخاصة فقط ، بل مصالح العالم أجمع .

(تصفيق) .

المسيو فان جلابيك (بلجيكا) — سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

فى هيئة كهذه ، أرى أنه يجب ألا نتردد فى تكرار تلك العبارة التى تقول إن الديكتاتوريات قد أثارت الحرب ضد مبادئ الحرية التى تتمثل — فى صفاء — فى النظام البرلمانى القويم . ومن ثم كان الدفاع عن هذا النظام ، وعن تلك الآراء الديمقراطية الحرة ، وعن مؤسساتنا البرلمانية — فى نظرى — تعاونا وثيقا فى أوسع نطاق على توطيد دعائم السلم .

لقد شاهدنا فى السنوات الأخيرة نمو بعض الوسائل المضادة لأنظمتنا البرلمانية . فعقب الحرب مباشرة ، حيث يعترض المضطلعين بأعباء الحكم الكثير من المشكلات ، كان لزاما عليهم أن يبتوا فى الأمور على وجه السرعة وأن يواجهوا الأمور المستعجلة منها . كما شاهدنا أيضا ، فى كثير من البلدان ، نمو نظام استثنائى من السلطة ، نظام خاص أدى إلى ظهور مراسيم بقوانين ، أو قرارات بقوانين فى جميع نواحى الحياة . إنى أظن — سيداتى وسادتى — أن الوقت قد حان لنقرر فى داخل مجلسنا هذا ، الرغبة فى العودة إلى نظام تشريعى عادى ، وأن نعيد إلى البرلمان سلطته التشريعية .

وقد لاحظنا فى بعض البلاد ، فى وقتنا هذا ، أن مبدأ الحصانة البرلمانية الذى يرتبط ارتباطا وثيقا بالنظم البرلمانية لم يكن مصونا ، بالقدر الذى كان يرجى أن يكونه . إنى أرى أنه يجب أن نثور بعزم أكيد ضد أى عمل من هذا النوع الذى من شأنه أن يضعف النظام البرلمانى فى العالم . فإذا تركنا هذا النظام يضعف تسببنا فى تقويض صرح السلم .

سيداتى وسادتى : لتكن عندنا الشجاعة ، ولتكن لدينا أيضا تلك الصراحة التى تجعلنا نقول هنا فيما بيننا : إنه من المرغوب فيه — لصالح هيبة ذلك النظام الذى ننتمى إليه — عدم حدوث بعض مظاهر الفوضى أو العنف ، أو ظهور بعض التقصير فى الروح الوطنية ، مما يجعل الرأى العام يتأثر و يضيق ذرعا بالنظام البرلمانى نفسه . ولهذا سمحت لنفسى بأن أدخل تعديلا على النص المقترح للمادة الأولى من نظام اتحادنا ، ولا يفوتنى أن أشكر مقرر اللجنة المسيو باستيد على ما صرح به منذ لحظة ، من أنه يوافق على هذا التعديل . كما أشكر أيضا المسيو سراونس على ما صرح به أيضا من أنه لا يعترض على اقتراحى ، رغم أنه أردف ذلك بقوله إنه لا يرى ضرورة له .

وفى الواقع أود أن أذكر للهيئة أن النص المقترح للمادة الأولى ذو جزأين : الجزء الأول يعين أغراض الاتحاد البرلمانى ، و يحدد الجزء الثانى وسائل النشاط التى يتخذها الاتحاد لتحقيق أغراضه .

وإنى أعتقد ردا على المسيو سرارنس ، أن من المصلحة ، إن لم يكن من الضرورة بمكان أن يحدد ضمن وسائل هذا النشاط ، مقدار المساهمة التى يمكن للاتحاد أن يقوم بها عن طريق الاقتراحات لرقى أنظمتنا البرلمانية وتحسين أعمالها مع إعلاء شأن المؤسسة . وهذا يميز بين أعمال ونشاط مجلس أو هيئة مثل هيئتنا وبين هيئة الأمم المتحدة . إن هيئة الأمم المتحدة تعمل للسلم ، كما يعمل الاتحاد البرلمانى الدولى من أجل السلم أيضا ، إلا أنه يسلك هذه السبيل عن طريق تحسين النظم البرلمانية ، اى فى نطاق نشاطه الخاص الذى يتميز به عن سائر الهيئات الدولية .

سيداتى ، سادتى ،

أرجو أن أكون قد وفقت فى تصوير وجهة نظرى تبريرا للتعديل الذى قدمته . وأظن أن مؤسسة مثل التى ننتمى إليها ، إذا ما قدمت اقتراحات من شأنها دعم مركز النظام البرلمانى فى العالم وتحسين إنتاجه ، ومن الممكن اندماجها فى التقاليد البرلمانية الصحيحة — استحقت تقدير جميع البلاد المحبة للسلم .

(تصفيق) .

المستر فريس (النرويج) — معشر الزملاء الأعزاء ،

أود أن أسدى إليكم نصيحة خالصة ، وأن أؤكد تأكيدا قاطعا بأن الواجب يقتضينا ألا نقلل من شأن الاعتراضات التى أبداها زميلى النرويجى المستر وولد . ليس ورائى تاريخ طويل فى هذا الاتحاد ، ولكنى ألممت بتاريخه ، وأؤكد لكم من الوجهة التاريخية أننا فى موقفنا هذا — ونحن نريد أن نبت فى مسألة تبعيتنا لهيئة الأمم المتحدة — قد وصلنا إلى مفترق طرق على أعظم جانب من الأهمية .

ويؤسفنى أن أقول : إن رد الرئيس المحترم على اعتراضات زميلى لم يقنعنى . وإنى أعتقد اعتقادا جازما بأن الخطر سيحدق باتحادنا اذا لم تلغ اللجنة التنفيذية الجديدة تلك الخطوة الأولى التى خطتها اللجنة التنفيذية القديمة حين طلبت انضمامنا إلى هيئة الأمم المتحدة .

فالاتحاد البرلمانى الدولى وهيئة الأمم المتحدة مؤسستان رئيسيتان كبيرتان ، ولا يمكن أن تخضع هيئة لها نظامها الداخلى الخاص لهيئة اخرى ، وإذا كان هذا ممكنا فأحرى بنا من الوجهة الديمقراطية أن نخضع الهيئة التى تضم أعضاء تعينهم حكوماتهم للهيئة التى تنظم عقد أعضاء تنتخبهم مجالس نيابية . وهذا فى نظرى هو التصرف السليم من الوجهة الديمقراطية . وعلى أية حال فنحن نعلم أن مؤسستنا هذه هى مؤسسة اختيارية تضم ممثلى مجالس نيابية مختلفة ، وليست عضويتها إجبارية على الإطلاق .

فإذا ما سرنا فى هذا الطريق ، صار من المحتم أن يصبح الاتحاد البرلمانى الدولى جزءا خاضعا لهيئة الأمم المتحدة ، وأصبحنا مسئولين عن اشتراك مجالسنا النيابية فى الاتحاد البرلمانى الدولى .

ولست واثقا كل الثقة من أنكم قد وعيتم تلك الكلمات القوية التى قيلت فى هذا المؤتمر عن الخطر المحدق بالديموقراطية فى الموقف السياسى الحاضر . وفى الجلسة الافتتاحية ألقى رئيس المؤتمر سعادة الدكتور هيكل باشا خطابا أنذرنا فيه بخطورة هذا الموقف. وعندما يتكلم رئيس مؤتمرنا عن الأخطار المحدقة بالديمقراطية ، يجب حينئذ أن نكون حريصين إلى أبعد حد عندما نتخذ أية خطوة من خطواتنا فيها إضعاف لمؤتمرنا بوصفه هيئة ديموقراطية عالمية. وعلى فرض أن ما ألمع إليه الرئيس فى خطابه الافتتاحى سيثبت منه نصف مدى ما ذهب إليه ، يصبح حينئذ اتحادنا البرلمانى الدولى أجدر من أية هيئة أخرى بأن يتولى رقابة الحكومات المختلفة ونقدها وحماية النظام الديموقراطى.

وآمل أن تولى اللجنة التنفيذية هذه المسألة ما هى أهل له من التقدير . ولقد كنت أرغب أن أقدم اقتراحا بهذا المعنى ، ولكنى لن أفعل هذا ، مكتفيا بأن أطلب من اللجنة التنفيذية أن تشمل المسألة بعنايتها ، وأعتقد أن جميع زملائى يناشدون اللجنة معى فى هذا الطلب .

(تصفيق) .

المسيو بادانى جولياس (المجر) — سعادة الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

إننى — إذ أدلى ببعض الملاحظات فى شأن التعديلات الواجب إدخالها على النظام الأساسى لاتحادنا — إنما أريد تحقيق أغراضنا ، وهى تقوية مكانة الاتحاد البرلمانى ونفوذه فى الحياة الدولية .

وأوافق بكل سرور على هذا الجزء من مقترحات التعديل التى من شأنها توطيد مركز الاتحاد البرلمانى فى الحياة السياسية الدولية ، والتى تكسبه كفاية عملية بدلا من تلك القيمة الأفلاطونية البسيطة . وتنصب ملاحظتى على تعديل المادة الخامسة التى لا تقتصر على منح الشعب القومية الحق فى إظهار نشاطها داخل برلماناتها فحسب ، بل تضطرها أيضا إلى تقديم بيان عن نتيجة الجهود التى تكون قد بذلت فى هذا الصدد . ومن ذلك يستطيع اتحادنا — والعالم معه أجمع — أن يتبين على ضوء هذه النتيجة ، أين تكون تلك الأرض الخصبة الملائمة للتعاون الدولى .

إنى لا أوافق على بعض التعديلات . لكننى أعرف أن هناك زميلا بلغاريا سيقدم بعض الاقتراحات عن هذا الموضوع . ولذلك أمتنع عن التعليق عليها .

وبالرغم من أن الموضوع لا يمت إلى التعديل المزمع إدخاله على النظام الأساسى لاتحادنا بصلة ما ، فإنى أتقدم ، باسم الوفد الهنغارى ، بالتحية الحارة لتلك الفكرة التى ترمى إلى تجانس نشاط الاتحاد البرلمانى الدولى مع هيئة الأمم المتحدة . وفى مقدورنا أن نخدم السلم العالمى ، وذلك بأن تبذل الدول جميعا أقصى ما يمكنها من جهد ، تضحية منها لصالح الأغراض التى نهدف إليها جميعا ، كما أن على المؤسسات الكبرى الدولية أن تعمل بجد لإقامة التعاون بينها ، توحيدا للقوى من أجل مستقبل الإنسانية .

(تصفيق) .

المسيو سلافتشف (بلغاريا) — سعادة الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

يرى الوفد البلغارى أن الأفضل أن تبقى الفقرة الثالثة من المادة الثالثة على ما هى عليه الآن ، وألا تستبدل ، كما هو مبين فى الاقتراح المقدم بالتعديل ، عبارة " يجوز لها " بعبارة " لها الحق " . ويجب أن نلاحظ ، قبل كل شىء ، أن التعبير " لها الحق " من الوجهة القانونية ، هو فى الواقع أدق وأوضح ، فإبدالها بعبارة " يجوز " يكون بمثابة خطوة إلى الوراء .

والحجة التى استند اليها مقرر اللجنة ، المسيو پول باستيد ، تحبيذا للنص المعدل من أنه يسمح للجنة التنفيذية بفرض الرقابة عند الاقتضاء — قد تؤدى إلى عواقب وخيمة . فمن شأنها فتح الباب لإصدار قرارات تعسفية ، قد تكون نتيجة تفضيلات شخصية بدلا من أن تكون مبنية على مبدأ قانونى واضح ، وهذا ما تؤيده عبارة " حالة مشكوك فيها " الواردة فى التقرير . وهذا قد يؤدى فى يسر إلى التدخل فى شؤون الدولة الداخلية تدخلا غير مقبول ولا مبرر له .

والتحفظ الخاص باحتمال اشراف اللجنة التنفيذية قد يكون عقبة فى سبيل الوحدة التى تنشدها الأمم الديمقراطية جميعا ، لأنه ينم عن شىء من عدم الثقة ، بل من عدم الاحترام نحو الشعوب . يجب علينا ألا نبحث عن ضمان لصفة البرلمان الديمقراطية فى إمكان فرض رقابة خارجية ، بل فى القوى الداخلية ، والوعى السياسى عند الشعوب نفسها .

إن وفد بلادى يوافق على النص المقترح ، بشرط أن تستبدل عبارة " لها الحق " فى الفقرة الثالثة من المادة الثالثة ، بعبارة " يجوز لها " .

اننا سنقترح تعديلا بهذا المعنى .

المسيو تساتسوس (اليونان) — سعادة الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

إن التعديل الذى قدمه اثنان من أعضاء الشعبة اليونانية لا يدع مجالا لتلك الشروح المطولة . فالأمر يتطلب فيما يتعلق بالتدرج النسبى لعدد الأصوات التى تخول لكل شعبة ، جعلها مطابقة للحقائق ، وأكثر حظا من العدل .

على أنى ألاحظ أنه ينبغى إدخال بعض التعديل على النص المقترح ، يتناول النقطة الاتية : " أقترح تعديل الجزء الذى ذكر فيه أن البلاد التى يتراوح عدد سكانها بين ٢٥ و ٥٠ مليونا تمنح أربعة أصوات إضافية"، على الوجه الآتى: " تمنح البلاد التى تعداد سكانها من ٢٥ إلى ٤٠ مليونا أربعة أصوات زيادة عن البلاد الأخرى ، وتلك التى تعداد سكانها من ٤٠ إلى ١٠٠ مليون نسمة تمنح خمسة أصوات " .

ويعزى هذا التغيير إلى أن هناك بلادا كثيرة تعداد سكانها بين ٤٠ و ٥٠ مليونا ، بينما قليل من البلاد ، إن لم يكن لها وجود ، تعداد سكانها بين ٥٠ و ٦٠ مليون نسمة .

فاذا أردنا أن نعطى أهمية لتلك البلاد فى الاتحاد البرلمانى الدولى وفى الحياة الدولية وجب أن نعمل بالتدرج لنمنح تلك البلاد صوتا إضافيا .

وإزاء هذا أقترح النص المعروض على حضراتكم لإقراره ، بعد إدخال التعديل الذى بسطته لكم ، وهو ينحصر فى إنشاء هذه الفئة من البلاد التى سكانها من ٢٥ إلى ٤٠ مليون نسمة .

(تصفيق) .

مدام بلاجويفا (بلغاريا) — سيدى الرئيس ، سادتى ، سيداتى ،

إن وفد بلغاريا يتقدم بملاحظة خاصة بالتعديل المقترح إدخاله على النظام الأساسى للاتحاد البرلمانى الدولى ، وتتناول هذه الملاحظة المادة العاشرة الخاصة بحق اقتراع أعضاء الاتحاد ؛ فإن النص الحالى لهذه المادة ليس خير نص يمكن تصوره . ولكن تبسيط جدول الأصوات المعروض علينا ، ينقلب فى المادة العاشرة ضد بعض البلاد .

لقد أوضحنا فكرتنا التى تنحصر فى أنه لا يمكن فى الوقت الحاضر دعم السلم وتوطيد أركانه إلا إذا تعاونت الدول العظمى مع بعضها . ولذلك نرى من جانبنا ، نحن المندوبين البلغاريين ، أن النص

المقترح لا يمثل تلك الملاءمة المنشودة بين النظام الاساسى للاتحاد ، وبين الضرورات الجديدة للحياة الدولية .

زملائى الأعزاء ،

لقد دلت حرب الأمس المحزنة ، وهذه الأيام القاسية ، على أنه ليس فى الإمكان أن ننعم بعمل مشترك له أثره فى حمل الدول على أن تعمل مع بعضها على تدعيم السلم ، ونمو النظم الديمقراطية أو تعاون الشعوب فيما بينها ، دون إشراك الاتحاد السوفييتى . إن هذه هى الحقيقة بعينها ، ويجب أن تبذل الجهود لكى تصبح روسيا عضوا فى الاتحاد البرلمانى الدولى .

أما فيما يختص بالتعديل المقترح إدخاله على المادة العاشرة ، فإنه لا يفى بالغرض ، ويرى الوفد البلغارى أنه من الافضل إعادة التعديل إلى اللجنة لدراسته .

(تصفيق) .

المستر ترجى وولد (النرويج) — أود أن أقدم خالص الشكر إلى الكونت كارتون دى ڤيار لرده على الملاحظات التى أبديتها فى بدء جلسة هذا الصباح . ولكنى ما زلت أخالفه فى هذا الصدد ، وأعتقد أننى أستطيع أن أصوغ ردى فى بضعة أسئلة أوجهها إلى اللجنة التنفيذية . فلقد شكلت اللجنة التنفيذية لجنة فرعية لتقوم بوضع تقرير عن العلاقة بين هيئة الأمم المتحدة ، وبين اتحادنا هذا . لكن اللجنة التنفيذية قد اتخذت قرارا فى هذا الشأن دون أن ترى ضرورة للانتظار حتى ينتهى التقرير المشار إليه .

فأى مادة فى نظامنا الأساسى تبيح للجنة التنفيذية أن تعمل على إشراكنا فى هيئة جديدة ، دون أن تعرض هذه المسألة على بساط البحث فى المؤتمر ليناقشها الأعضاء جميعا ؟

ولماذا لم تجد اللجنة التنفيذية ضرورة لعرض هذه المسألة على المؤتمر ؟

وما هى الطريقة التى سيتم بها انتخاب ممثلينا فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ؟

وما هى وجهة النظر التى سيعبرون عنها ؟

وبلسان أى مجلس نيابى سيتكلمون فى المسائل الاقتصادية والاجتماعية ؟

ولقد علمت أن رأى المجلس الاقتصادى الاجتماعى ليس إجماعيا فى هذه المسألة ، وليس كل أعضاء هذا المجلس على وفاق تام . وهناك أيضا خلاف بين أعضاء هذا الاتحاد على مسألة العلاقة مع هيئة الأمم المتحدة ، وكان هذا الخلاف واضحا بجلاء بعد المناقشات التى دارت فى سان موريتز وفى باريس .

وحيث إن هناك خلافا بين أعضاء هذا الاتحاد على هذه المسألة ، فلم يكن من الديموقراطية فى شىء أن يصدر قرار فى هذه المسألة قبل أن تعرض على بساط البحث فى هذا المؤتمر .

وليس لهذا الموقف صلة ما بمسألة الشعب الإقليمية التى تكونت .

فهذه المسألة تختلف تمام الاختلاف فى ظروفها ، ولم يكن هناك مايدعو اللجنة التنفيذية إلى التعجيل فى اتخاذ قرار فى هذا الشأن ، ولم يكن هناك أية ضرورة له .

إن فى بلادى قولا مأثورا لأحد الكتاب القدماء ، وهو "إنك لن تتزوج إذا لم تتزوج اليوم". ويخيل إلىّ أن فكرة كهذه هى التى أوحت إلى اللجنة التنفيذية تصرفها فى هذه المسألة .

لقد عالجت اللجنة هذا الأمر دون تروٍ ، وأظن أن المادة ٧١ من الميثاق ، لا تقدم أى حلّ للقرار الذى يجب على الاتحاد أن يتخذه . إنه لا يرضينا أن نتبع هيئة الأمم المتحدة ، وأظن أن زميلنا المصرى فى بدء انعقاد المؤتمر ، ألقى كثيرا من الضوء على هذه المسألة حين قال : إن مركز الاتحاد البرلمانى الدولى بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة يجب ألا يكون مركز تبعية بل تعاونا بين هيئتين تعملان جنبا الى جنب .

لذلك ، و بالرغم من أنى — ياسيدى الرئيس — لم أدل باقتراح معين فى هذا الموضوع ، أود أن تسجل ملاحظاتى فى مضبطة الجلسة . وأنا أوصى الهيئة التنفيذية الجديدة بقوة أن تعمل حسابا للصعوبات التى واجهتها فى هذا الموضوع ، وألا تبدأ التنفيذ قبل مناقشة هذا الموضوع مناقشة تامة فى هذا المؤتمر .

الكونت كارتون دى ڤيار (بلجيكا) — هل يسمح لى سعادة الرئيس بأن أقول كلمة واحدة فقط ؟

الرئيس — لك ما تريد .

الكونت كارتون دى ڤيار — أرى لزاما علىّ من باب اللياقة أن أجيب فى اقتضاب على ملاحظات مسيو "وولد". مجازفا فى ذلك بأن أكرر ما سبق أن تشرفت بقوله من فوق هذه المنصة . وأحسب ، إن كنت قد فهمت وجهة نظر حضرته ، أنه لا يرى غضاضة البتة فى التعاون بين هيئة الأمم المتحدة وبين الاتحاد البرلمانى . ومن غير المعقول أن مؤسسة كبيرة مثل اتحادنا هذا ، تقف

من هيئة الأمم المتحدة موقفا أو تتصرف تصرفا بعيدا عن روح العطف، ولهذا رأت اللجنة التنفيذية — نزولا على الرغبة التى أبدتها الوفود العديدة وفى حدود السلطة التى يخولها اياها النظام الأساسى — أن تطلب من المجلس الاقتصادى والاجتماعى قبولها طبقا للمادة ٧١ من ميثاق سان فرنسيسكو. وقد وفقنا فى ذلك كما ذكرت قبلا. فماذا يراد من زيادة أو نقصان ؟

انى أرغب حقا فى موافقة مسيو وولد، حين طالبنا بأن نكون متنبهين فى تنظيم علاقاتنا بهيئة الأمم المتحدة، بحيث لا ينطوى ذلك على أى مساس بسلطتنا ولا باستقلالنا ولا بالروح العامة لمؤسستنا.

غير أنى لا أشك مطلقا فى أن اللجنة التنفيذية — وهنا لا أستطيع أن أشير إلى لجنة الغد التنفيذية، ولو انى واثق كل الثقة من أنها ستظل أمينة على تقاليد اللجنة الحالية — ستسهر على بقاء الحال على هذا النحو، كما أن القبول الذى بلغنا خبره ترك لنا مطلق الحرية فى اختيار وسائل تعاوننا مع هيئة الأمم المتحدة.

إنى أود أن أوجه نظر حضرة العضو المحترم إلى أنه لا صحة لادعائه بأن لجاننا الدائمة لها صفة استقلالية. إنها فى الواقع لا تملك أن تنظم المناقشات وفقا لما تراه، وبالأحرى لا تملك أن تصدر قرارات وتفرضها على الاتحاد.

والحقيقة أن لجاننا الدائمة تعتبر هيئة استشارية، ترجع إليها اللجنة التنفيذية مع تحديد جدول أعمالها. واللجنة التنفيذية على ما أعتقد ستلجأ — فى حدود هذا النطاق — الى اللجنة الدائمة للشؤون السياسية، حينما تدعو الحال معرفة كيفية تنظيم العلاقات بين كل من الاتحاد وهيئة الأمم. وهذا ما كان معمولا به من قبل فى عهد عصبة الأمم، إذ كانت اللجنة التنفيذية تعنى بآراء لجاننا الدائمة وتسهر فى الوقت نفسه، وفقا للظروف، على تحديد علاقاتنا مع تلك العصبة، وكانت تقوم عند الضرورة بتعيين الذين كان ينبغى أن يمثلوا الاتحاد البرلمانى فى عصبة الأمم.

إن اللجنة التنفيذية — كما يدل عليها اسمها — يجب وفقا لنظامنا الأساسى، أن تسهر على حسن ادارة مؤسستنا ومصيرها. وإذا كان النظام الأساسى للاتحاد لم يشر بطريقة صريحة (ونحن نفهم لماذا) إلى كيفية تنظيم علاقاتنا مع هيئة الأمم التى أنشئت، فمرجع ذلك الى اللجنة التنفيذية. غير أن كل ما يدخل فى نطاق التنفيذ هو من اختصاصها. إذ هى الأداة الحكومية للاتحاد.

انى أرجو أن تخفف هـذه البيانات من قلق الزميل المحترم ، كما انى أرجو مخلصا أن تعنى لجنة الغد التنفيـذية ، على غرار لجنة الأمس ، بالملاحظات التى أدلى بها حضرته ما استطاعت الى ذلك سبيلا .

(تصفيق) .

الرئيس — سيتولى مقرر اللجنة ، المسيو باستيد ، الرد على جميع الخطباء فى جلسة بعد الظهر .

(رفعت الجلسة الساعة الواحدة والدقيقة العشرين بعد الظهر) .

جلسة مساء السبت ١٢ من ابريل سنة ١٩٤٧

افتتحت الجلسة فى الساعة الثالثة والنصف برياسة سعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، رئيس المؤتمر .

المسألة السادسة من جدول الأعمال

تعديل النظام الأساسى للاتحاد

استئناف المناقشة والانتهاء منها

المسيو باستيد (فرنسا) المقرر — سعادة الرئيس ، سيداتى ، سادتى ،

ليس فى نيتى أن ألقى خطبة ، ولكنى أريد فقط أن أعرض موقفى بوصفى مقررا للجنة إزاء شتى التعديلات والمقترحات التى قدمت أثناء المناقشة .

ففيما يختص بالتعديل من الناحية العامة ، أكتفى بأن أذكر أن اللجنة ، إذ عرضت عليها مقترحات و إضافات متنوعة ، جهدت فى التوفيق بينها مع التقيد بروح موضوعها . ولم تعمل بتاتا عملا يطوى فى ثناياه روح التحزب ، بل جهدنا فى جمع وجهات النظر واستخلاص العبارات الكفيلة بأن يوافق عليها الجميع .

لقد عرضت علينا تعديلات مختلفة : أولا ، فيما يختص بالمادة الأولى ، أكرر هنا ما سبق أن صرحت به هذا الصباح من أنى أوافق على التعديل الذى قدمه الوفد البلجيكى ، والذى يرمى إلى تحديد مهمة الاتحاد البرلمانى الدولى ، وهى تقديم أى اقتراح من شأنه نمو النظام البرلمانى ، وتحسين سير أعماله ، و إعلاء شأنه . ويبدو هذا التعديل متفقا مع تمنيات الجميع . و إذا كان واردا ضمنا فيما سبق أن قررناه ، فإنه ، وفقا للقاعدة المعروفة ، يكون الشىء الذى يفهم دون أن نصرح به ، أكثر فهما إذا ما صرحنا به .

وفيما يختص بالمادة الثالثة ، عرض علينا تعديل قدمه الوفد البلغارى ، سجل فيه احتجاجه على النص الذى يقول : « إنه يجوز للشعب البرلمانية التى ليس لها ممثلون فى برلمان آخر ،

أن تنضم إلى الاتحاد ، ويود الوفد البلغارى أن يستبدل بهذا النص عبارة "لها الحق فى الانضمام إلى الاتحاد" .

إنى لا أعترض من حيث الموضوع على اقتراح الوفد البلغارى ، غير أنى ألاحظ أنه إذا قبل هـذا الاقتراح على ما هو عليه لأدى إلى وجود تنافر بين النص الفرنسى والنص الانجليزى ، لأن النص الانجليزى هو كما يلى "لا يجوز لغير الشعب الخ ... ..." ، إذ أنه يجب أن نوفق بين النصين .

إنى ألفت نظر حضراتكم إلى أن ما ذكرته فى تقريرى إنما هو فى الواقع تلك المقدمة التى جرى الاتحاد على ذكرها . وفيما يلى أقرأ على حضراتكم تلك المقدمة من تقريرى :

"لقد أوضح فى هذه المناسبة ، أنه لا يوجد اجراء لتنظيم الانضمام المنظم . فكان يتم دائما عن طريق الاتصالات الشخصية ، وذلك ببذل كل الجهود الممكنة لتهيئة جو ملائم لقبول شعب جديدة . وهـذه الطريقة المرنة قد أدت إلى نتائج باهرة" .

ولما كان يجب أن ننتقل إلى الأمثلة الملموسة العملية : فإنه إذا كان الوفد البلغارى يرى أن النيـة مبيتة لعرقلة قبول روسيا السوفيتية مع وجود النص الذى يسوغ لها أن تنضم ، فلا يسعنى إلا أن أقول لهذا الوفد إنه على خطأ مبين .

إننا جميعا ، وأنا بوجه خاص ، نرغب رغبة أكيدة ، فى أن ينضم الاتحاد السوفييتى إلى الاتحاد البرلمانى الدولى . والنص المقترح للمادة الثالثة ليس موجها ضـدها . ولا أخفى على حضراتكم أن مكتبنا ، سبق أن اتخذ جميع الخطوات اللازمة لكى يحمل الاتحاد السوفييتى على الانضمام الذى يترقبه الجميع .

ومن ناحية أخرى ، توجد تعديلات مختلفة للمادة العاشرة ، فما الذى استهدفناه فى إعادة صياغة تلك المادة ؟

هناك شعور عام تجلى فى أثناء اجتماعاتنا السابقة بأن الجدول المذكور فى النظام الأساسى للاتحاد ، والخاص بالأصوات المخولة للدول المختلفة ، معقد دون مبرر . ومن هنا نشأت فكرة تبسيطه .

لقد كان فى الوسع — على نقيض ما هو منصوص عنه فى المادة العاشرة — اعلان المساواة المطلقة بين الدول داخل الاتحاد البرلمانى الدولى وهى فكرة يمكن الدفاع عنها . وكما أوضحت فى الصباح لاقت هذه الفكرة تأييدا رمزيا فى اللجنة الفرعية ، ولكننا عملنا على التوفيق بين المبدأين ، واهتدينا إلى إيجاد نسبة للأصوات أكثر تدرجا ، بدون مراعاة الدول أو الأحزاب .

وتأييدا لحديثي أذكر أن هذه الطريقة قد أضاعت على فرنسا أصواتا اكتسبتها الدول الصغرى وهذا لا يمنع أنني "أنا" الذى اقترحت هـذه الفكرة ، وما سقت إلى حضراتكم هـذا الحديث إلا لكى أظهر لكم البعد المطلق عن التحيز ، وذلك ما ينم عنه الاقتراح الذى قدمته .

لقد رأى بعض الوفود أن التدرج النسبي للأصوات خفض إلى حد بعيد، ولهذا اقترح علينا الوفد اليونانى تعديله فى صورة "مروحة" تتسع فتحتها ، ومع ذلك لا أعترض على اقتراح التعديل الذى قدم إلينا فى الصباح . وهذا أيضا مما يؤكد لكم حسن نيتنا فى التوفيق ، كما يبرهن على أنه لم تكن لنا غاية نرمى إليها فى هذا الموضوع ، ولم نكن محبين لأنفسنا أسوة بالمؤلفين .

ولكنى أرفع صوتى محتجا بكل قواى على ما قيل من أعلى هـذه المنصة هـذا الصباح ، من أن الجدول النسبي الذى اقترحناه ، إنما هو موجه ضد بعض الدول .

إن هذا لا يتمشى مع روح الاتحاد ، وعلى الأخص مع روحى أنا . والذين يعرفوننى لا يمكن أن يفكروا دقيقة واحدة فى أننى عدو للاتحاد السوفييتى ، ذلك الاتحاد الذى أكدت أمس وأنا على هذه المنصة ، نبيل شعورى نحوه واحترامى له .

ويقترح الوفد البلغارى إعادة تلك المادة الى اللجنة . فأوجه نظر حضرات الزملاء إلى عدم مناسبة التأجيل، فقد تجد صعوبة فى أن نتفق على عدد الأصوات التى تمنح لكل دولة، بعد أن بذلنا ما فى وسعنا فى اللجنة الفرعية . لقد قلت منذ لحظة : إننى أقبل إجراء تخفيف فى النص ، بقبول تعديل الوفد اليونانى. لكننى لا أرى ضرورة لإثارة مناقشات جديدة على هذا النص، لأن المناقشة فى هذا الموضوع تمت بكل حذر ، كما أنها لم تتحيز لدولة من الدول ، أو تتأثر بهذا أو ذاك من المؤثرات التى يمكن أن تصبح مهيمنة على الاتحاد . أما من ناحيتى فأقرر أننى لست حزبيا ، وأنى أقل الناس حزبية فى بلادى ، ولم أكن البتة حزبيا داخل الاتحاد البرلمانى الدولى . لقد نشأت نشأة جامعية علمية ، أنا متمسك بها ، وهى تسمح لى بأن أعطى الحق لأعدائى ، بينما أضن به على أصدقائى .

لكننى أعتقد أنه يمكن الاتفاق على التعديل الذى اقترحه الوفد اليونانى، فأرجو من المجلس — دون اعتباره مبدأ — ألا يوافق على اعادة النص إلى اللجنة .

(تصفيق).

السكرتير العام — هناك ثلاثة تعديلات قدمت : فالتعديل الأول خاص بالمادة الأولى ، والثانى خاص بالمادة الثالثة ، والثالث خاص بالمادة العاشرة .

أما التعديل الخاص بالمادة الأولى ، فقد قدمه المسيو فان جلابيك من الوفد البلجيكى ، ونصه كما يلى :

تضاف فى نهاية النص المقترح للمادة الأولى من النظام الأساسى للاتحاد العبارة الآتية :

" ... ... وتقديم أى اقتراح من شأنه نمو النظام البرلمانى ، وتحسين سير أعماله ، وإعلاء شأنه " .

هذا ، وقد وافق مقرر اللجنة على هذا التعديل .

التصويت

تمت الموافقة على هذا التعديل بالإجماع .

السكرتير العام — إن التعديل الثانى خاص بالمادة الثالثة ، وقد قدمه المسيو سلافتشف من الوفد البلغارى ، وهو لا يتناول سوى النص الفرنسى . والمطلوب أن تستبدل بعبارة "يجوز لها" عبارة "لها الحق" وذلك فى الفقرة الثالثة للنص المقترح للمادة الثالثة من النظام الأساسى للاتحاد.

المسيو باستيد (فرنسا) المقرر — إنى ألفت نظر الهيئة إلى أنه فى حالة الموافقة على هذا التعديل ، يجب أن يعدل النص الإنجليزى ، وإلا حدث تنافر بين النصين الإنجليزى والفرنسى .

التصويت

تمت الموافقة على هذا التعديل بخمسة وأربعين صوتا ضد ستة وعشرين .

السكرتير العام — إن التعديل الأخير خاص بالمادة العاشرة ، وقد قدمه الوفد اليونانى ، وفيما يلى نص هذا التعديل : تستبدل بالفقرة "ب" فى النص المقترح للمادة العاشرة ، الفقرة الآتية :

(ب) وفيما عدا ذلك ، يزاد :

صوت للبلاد التى تعدادها من ٥ إلى ١٠ ملايين نسمة .

وصوتان للبلاد التى تعدادها من ١٠ إلى ١٥ مليون نسمة .

وثلاثة أصوات للبلاد التى تعدادها من ١٥ إلى ٣٥ مليون نسمة .

وأربعة أصوات للبلاد التى تعدادها من ٢٥ إلى ٤٠ مليون نسمة .

وخمسة أصوات للبلاد التى تعدادها من ٤٠ إلى ١٠٠ مليون نسمة .

وستة أصوات للبلاد التى يزيد تعدادها على ١٠٠ مليون نسمة .

وقد قبل مقرر اللجنة هذا التعديل .

كما أن هناك اقتراحا للوفد البلغارى ، يطالب فيه بإعادة المادة العاشرة إلى اللجنة . فالمرجو من الهيئة أن تصوت أولا على الاقتراح البلغارى ، ثم على نص التعديل المقدم من الوفد اليونانى ، كما تلى على حضراتكم الآن .

التصويت على الاقتراح البلغارى

نال الاقتراح البلغارى ثمانية وخمسين صوتا ضد خمسة وأربعين .

المسيو انطونوبولوس (اليونان) — إن الوفد اليونانى يعتقد أن هناك شكا فى نتيجة التصويت .

إن طريقة الاقتراع برفع الأيدى غير مناسبة ، لأن نتيجتها تتوقف على حضور الأعضاء فى الجلسة ، فهى لا تتمشى مع قوة الأصوات التى لكل وفد . إننا نطلب الاقتراع بالنداء بالاسم .

السكرتير العام — فى هذه الحالة ، سنعيد أخذ الأصوات بالنداء بالاسم .

المسيو أندريه مرسييه (فرنسا) — اسمحوا لى حضراتكم بأن أفضى بملاحظة . إنى أود أن ألفت نظر المجلس الى مسألة تتصل بالاجراءات .

لقد طلب زملاؤنا اليونانيون إعادة التصويت ، بعد أن تم الاقتراع . ويبدو جليا أنه يجب طلب الاقتراع العام قبل إعلان النتيجة ، وليس بعدها ، والسماح بإعادة التصويت بعد إعلان النتيجة يعد إخلالا بالنظام .

المسيو سرارنس (هولندا) — لتسمحوا لى حضراتكم أن أذكر — بما أن هناك شكا ... ... (احتجاجات) — إنه عند ما تكون الأغلبية فى الأصوات خمسين ضد عشرين ، يمكن أن يقال إن هناك أغلبية مكتسبة ، وأما فى حالة ما إذا كانت الأصوات واحدا وخمسين ضد خمسة وأربعين ، لا يمكننا البتة أن نقول إن هناك أغلبية مكتسبة .

(تصفيق وضجة) .

المسيو بارون (فرنسا) — إنى أود أن أوجه سؤالا للمندوب الهولندى . ابتداء من أى رقم تعتبرون حضرتكم أن هناك أغلبية مكتسبة ؟

المسيو رولان (بلجيكا) — لقد أبدى سعادة الرئيس أنه لا داعى للكلام فى هذا الموضوع اكتفاء بما قيل .

المسيو تساتسوس (اليونان) — إن اقتراعا لا يتم وفقا للنظم القانونية لا يعد اقتراعا ، وتتعين معرفة ما إذا كان التصويت قد تم وفقا للنظام القانونى . هذا كل ما نود أن نعرفه .

السكرتير العام — فيما يلى نص الجملة الأولى من المادة الخامسة عشرة من لائحة المؤتمرات : " يتم التصويت برفع الأيدى أو بالنداء بالاسم بناء على طلب أى عضو موجود بالجلسة " .

فاذا طلب عضو حاضر بالجلسة أن تجرى عملية التصويت بالمناداة بالاسم وجب أن يتم ذلك.

المسيو رولان (بلجيكا) — نعم ، على أن يقدم الطلب قبل التصويت .

المسيو بوهى (بلجيكا) — هذه هى القاعدة المتبعة فى جميع المجالس .

المسيو رولان (بلجيكا) — أقول للمرة الثانية إن طلب التصويت بالمناداة بالاسم يجب أن يقدم قبل البدء فى أخذ الأصوات .

الكونت كارتون دى ڤيار (بلجيكا) — إن التصويت يتم — كما بين السكرتير العام — برفع الأيدى أو بالمناداة بالاسم ، إذا طلب النداء بالاسم . غير أننى ألاحظ أنه فى هذه الحالة لم تطلب المناداة بالاسم . وبما أن سعادة الرئيس قد أجرى عملية التصويت برفع الأيدى ، وأعلنت النتيجة ، فمن الطبيعى أن يرضخ الجميع لهذه النتيجة ، وهو ما أنا على استعداد لقبوله رغم أنى شخصيا من محبذى اقتراح مقرر اللجنة .

هذا ، ولا أرى ضررا فى إعادة النظر فى موضوع كهذا له أهميته ، ويتعلق بتوزيع الأصوات ، ما دام أن هناك عددا وفيرا من المندوبين يرون هذا الرأى . ومن ثم يمكننا على ما أعتقد أن نجيبهم إلى مطلبهم هذا .

(استحسان وتصفيق) .

المسيو أنطونوبولوس (اليونان) — إنى أعبر عن أسف الوفد اليونانى لأن الطريقة التى اتبعت كانت مخالفة لكل ما جرى عليه العمل فى الدورة الحاضرة منذ بدء المناقشات . لقد كنا شهودا لتصويت جرى فى بادئ الأمر برفع الأيدى ، ثم أعيد هذا التصويت بالمناداة بالاسم رغم أن النتيجة كانت قد أعلنت ، فاذا اعتبرنا أن التصويت برفع الأيدى فى هذه الحالة الخاصة أعتبر مكتسبا ، فانى أعتقد أن هذا الإجراء مخالف لكل ما تم اتخاذه حتى الآن .

السكرتير العام — لا يرغب السكرتير العام أن يقحم نفسه فى هذه المناقشة ، غير أنه يجب عليه أن يذكر أنه كثيرا ما طلب التصويت بالنداء بالاسم بعد اعتبار التصويت برفع الأيدى تصويتا مشكوكا فى نتيجته .

إنى أردت أن أسوق إلى حضراتكم هذه الملاحظة ، لكى تثبت فى محضر الجلسة دون التكلم فى الموضوع .

سير فرانك سائدرسن (بريطانيا العظمى) — أشعر أن من واجبى أن أشير إلى أن القرار الذى اتخذ ، هو فى رأيى قرار شاذ .

وإنى أؤيد زملائى اليونانيين الجالسين إلى يسارى فى المطالبة بالاقتراع بالمناداة بالاسم .

وإن المندوبين الذين حضروا اجتماع " سان موريتز " ، ليذكرون حالة جرى الاقتراع عليها برفع الأيدى . ومع أن الاقتراع بهذه الطريقة قد أيد تعديلا سبق أن اقترحته ، فإنى لم أرض عن النتيجة التى أحرزتها بوساطة الاقتراع برفع الأيدى ، وطالبت بإعادة التصويت بطريقة الاقتراع السرى .

ولقد أجرى هذا الاقتراع ، ولم تكن النتيجة عكس النتيجة السالفة فحسب ، بل هزم التعديل الذى اقترحته بأغلبية ثلاثين فى المائة . ومع أن هذا كان ضدى وفى صالح القرار الأصلى الذى قدمه الماجور ملنر ، فإنى شعرت بغبطة ، لأننا أمكننا الوصول إلى اقتراع صحيح يمثل أغلبية الحاضرين .

المسيو ماكاس (اليونان) — سيدى الرئيس ، أرجو أن تأذنوا لى فى أن أقول كلمتين فقط .

(ضجة ، محادثات) .

إن وجهة النظر التى يؤدى بمقتضاها التصويت برفع الأيدى ، الى نتيجة نهائية ، تكون صحيحة فى حالة ما إذا كان كل عضو من الحاضرين ، يتمتع بنفس القوة فى التصويت ، أى بعدد متساو

من الأصوات . غير أنه يحدث أحيانا أن بعض الوفود تمتنع بعدد أكبر من الأصوات ، بينما يكون للوفود الأخرى عدد أقل من الأصوات ، ومن ثم لا يؤدى التصويت برفع الأيدى إلا إلى نتيجة تقريبية فى بعض الحالات فقط كحالة ما إذا كانت الأغلبية ساحقة فى أحد الاتجاهين .

فمن المؤكد فى هذه الحالة ، أن نتيجة التصويت برفع الأيدى تؤدى إلى اتجاه دقيق صحيح . ولكن فى حالة ما إذا أسفرت النتيجة عن ١٠ إلى ١٥ ٪ فقط بين الزيادة أو النقصان فى عدد الأصوات ، يؤدى ذلك حتما إلى تفسير سيء لإرادة أغلبية الهيئة .

ولذلك نصر مرة أخرى ، من أجل القرار الذى سيتخذ وصحته قانونا ، على طلبنا أن يعاد التصويت بالمناداة بالاسم .

وأمامنا طريقة واحدة ، يمكن بها الخروج من هذا المأزق ؛ وهى أن نصوت بالمناداة بالاسم ، لكى نقرر ما إذا كنا نصوت من جديد بالمناداة بالاسم على المادة العاشرة .

المسيو رولان (بلجيكا) — إنى أرجو صادقا ألا نزج بنفسنا فى هذا الموقف المضحك ، وإن كان مطابقا للائحة .

إنى شخصيا كنت موافقا على أن التصويت قد تم ، فأدعو حضرات المندوبين الذين يوافقونى فى الرأى ، إلى أن ننتقل على الفور إلى التصويت بالمناداة بالاسم على موضوع التأجيل الذى اقترحه الوفد البلغارى .

(موافقة عامة) .

المسيو أندريه مرسييه (فرنسا) — أرجو أن يسمح لى بأن أتولى الرد على زميلى البلجيكى ، وأن أطلب إليه أن يدلنى على من تقع عليه مسئولية المشهد الذى نمثله ؟

المسيو رولان (بلجيكا) — هذه مسألة أخرى .

المسيو أندريه مرسييه (فرنسا) — إنى أرغب فى أن أقول لحضرات الزملاء اليونانيين : إنكم على صواب من حيث طريقة التصويت ، وأنا من جهتى لا أعارض فى ذلك . ولكن الشيء الذى يؤسف عليه حقا ، هو أنكم بهذا العمل ستخلقون سابقة خطيرة .

المسيو رولان (بلجيكا) — سنعدل اللائحة .

المسيو أندريه مرسييه (فرنسا) — إنكم تعلمون، بوصفكم أعضاء فى الهيئات التشريعية فى بلادكم ، أنه عند ما يحدث التصويت ، يعتبر أنه قد تم ، وإن عدل فى اليوم التالى بعد المراجعة ، وإن لم يكن قد حصل على نفس الأغلبية . فالتصويت الذى يعلن بالأمس يعتبر نافذا .

وفى هذه الحالة التى تشغلنا ، أقول إن التصويت قد أعلن . ومنذ لحظة ، حدثنا السكرتير العام ، بأنه إذا كانت النتيجة مشكوكا فيها تعاد عملية التصويت بالمناداة بالاسم . غير أنه ليس هناك نتيجة مشكوك فيها ، بل هناك إعلان للأكثرية والأقلية .

إنى أطلب — والحالة هذه — أن يحترم القانون ، أى أنه إذا كان التصويت قد اكتسب فهو قد اكتسب بصفة نهائية .

السكرتير العام — إن سعادة الرئيس يوافق على أن تؤخذ الأصوات على ضوء ملاحظات المسيو مرسييه ، وذلك لمعرفة ما إذا كان التصويت الذى تم ، يعتبر صحيحا أو لا . ولا يمكن الخروج من هذا المأزق بغير هذه الطريقة .

ستعطى الأصوات بكلمة "نعم" أو "لا" ، فالذين يوافقون على تفسير المسيو مرسييه ، وهو يتلخص فى أن الاقتراع برفع الأيدى يمكن اعتباره نهائيا ، هؤلاء يصوتون بكلمة "نعم" ، والذين لا يعتبرونه كذلك ، يصوتون بكلمة " لا " .

التصويت

اعتبرت الهيئة بمائة وتسعة وثلاثين صوتا ضد مائة وسبعة عشر ، أن التصويت قد اكتسب.

السكرتير العام — فى هذه الحالة يحال التعديل الذى قدمه الوفد اليونانى والمادة العاشرة بأجمعها إلى اللجنة الخاصة بدراسة المسائل المتعلقة بالتنظيم .

بقى أمر التعديلات المقترح إدخالها على المادة الخامسة ، ولا توجد اقتراحات بالتعديل .

المسيو باستيد (فرنسا) المقرر — أرجو أن تسمحوا لى حضراتكم بأن أتكلم فى موضوع آخر .

إنى أود أن ألفت نظر الهيئة إلى نتائج التصويت الذى جرى بشأن المادة الثالثة التى عدل نصها الفرنسى .

فمن الضرورى التوفيق بين النص الفرنسى والنص الإنجليزى .

إن النص الإنجليزى يشير إلى مجرد "جواز" ، فى حين أن النص الفرنسى فى صياغته الجديدة يشير إلى وجود "حق" ، وسبق لنا أن واجهنا النص الفرنسى بالنص الإنجليزى جريا على الطريقة التى يتبعها الاتحاد البرلمانى الدولى ، والتى لم تثر أى اعتراض .

ولكن لما كان النص الفرنسى قد عدل ، فمن الضرورى أن يساير النص الإنجليزى .

هذا كل ما كنت أريد أن أقوله .

السكرتير العام — تبقى الآن المادة الخامسة التى لم يقدم عنها أى تعديل . ومن واجبى أن أسأل ما إذا كان أحد يرغب أن يجرى التصويت بالمناداة بالاسم .

(احتجاجات) .

بما ن التصويت بالمناداة بالاسم لم يطلب ، فسنشرع فى أخذ الأصوات برفع الأيدى .

التصويت

تمت الموافقة على المادة الخامسة .

المسألة السابعة من جدول الأعمال

تسهيلات السفر

المستر رايس ديفيز (بريطانيا العظمى) — لقد حضرت كثيرا من هذه المؤتمرات، وإنى لمغتبط إذ أشهد هذا الاجتماع الناجح . وأرجو أن أوفق فى نيل تأييد المندوبين للقرار الذى سأضعه أمام المؤتمر ، ويسرنى أن يلقى تأييدا تاما من مجلس الاتحاد . فبالنيابة عن الشعبة البريطانية ، أقدم الاقتراح التالى :

"إن المؤتمر السادس والثلاثين للاتحاد البرلمانى الدولى، وقد اقتنع بما لحرية تنقل الناس ومنهم السائحون، بين ممالك المختلفة، من قيمة فى خلق التفاهم الدولى، فضلا عن فائدتها للاقتصاد القومى — يقرر حث الحكومات المختلفة ، على تأييد كل التوصيات التى تكفل حرية الانتقال ، طبقا للخطة التى وافق عليها ممثلو تسع وثلاثين دولة ، وهم الذين حضروا اجتماع لندن فى أكتوبر الماضى".

ولا بد أن اقتراحى هذا ، سيصادف هوى فى نفوس أعضاء المؤتمر . ولقد عشت من العمر ما يسمح لى بأن أذكر ذلك اليوم الذى كنت أتوجه فيه إلى إحدى محطات السكة الحديدية فى بلادى ، وأشترى تذكرة سفر إلى أية جهة أريدها فى العالم . ولم أكن فى حاجة أثناء تنقلاتى إلى استعمال جواز سفر أو تأشير بالمرور ، أو صورة . ولم تكن هناك قيود مالية ، أو أية عقبة أخرى . ولقد لاحظت أن الحواجز التى تحد من حرية التنقل ، تزداد على مر السنين . واسمحوا لى أن أصرح لكم، بأن ما يطلق عليه "الستار الحديدى" ليس بكل تأكيد اختراعا روسيا صرفا .

وإنى أعرف بلدا لا يسمح لكم بدخوله إلا إذا أخذت بصمات أصابعكم . وإنى بلسان السائحين ورجال الأعمال ، أعلن الاحتجاج على تلك القيود السخيفة التى فرضتها الحكومات لمنع الناس ، رجالا ونساء ، من السفر على ظهر البسيطة .

ويبدو أن الحكومات تريد أن تحتفظ بهذه القيود ، لتمنع الأشخاص غير المرغوب فيهم من دخول بلادها . والعجيب فى هذا الشأن، أننا كلما أمعنا فى فرض القيود ضد الأشخاص غير المرغوب فيهم ، كلما زاد عدد الجواسيس فى أنحاء العالم، لأن فى استطاعتهم التحايل على اللوائح الموضوعة .

ومعنا اليوم مندوبو أربع وعشرين دولة ، وكلنا نعامل معاملة ممتازة . وربما لم يكن يسمح لنا بالوجود هنا ، لو لم نكن أعضاء مجالس نيابية . ولا يوجد سبب وجيه يدعو لمعاملة النائب ، معاملة ممتازة عما يلقاه السائح العادى ، أو رجل الأعمال .

وأعرف دولة لايؤذن بزيارتها قبل الإجابة على استمارة بها تسعة عشر سؤالا . والسؤال الأخير منها يحمل فى طياته الشؤم . إذ يقول: " هل بك خبل ؟ " . وحينما أجبت على هذه الاستمارة ، كتبت ردا على السؤال التاسع عشر مايأتى: " بعد أن أجبت على ثمانية عشر سؤالا ، يجب أن أكون مخبولا ! " .

إن الغرض الأسمى للاتحاد البرلمانى الدولى ، هو العمل من أجل استتباب السلم ، والتفاهم بين الناس . ويمكننى أن أصرح ، بناء على تجاربى فى الحياة ، أنه لا شئ يولد الشك والبغضاء والاستفزاز ، أكثر من مطالبة المسافرين بملء استمارات ، والتوقيع بامضاءاتهم عدة مرات ، قبل أن يتمكنوا من دخول أى بلد من البلاد .

ولقد حدثنى محدث : أنه إذا أريد القيام برحلة بالطائرة من " نيويورك " إلى " ستوكهلم " يتعين كتابة ٥٢٨ استمارة منفصلة ، وقد تستغرق كتابة هذه الاستمارات وقتا أطول من الوقت اللازم للطيران من أمريكا إلى السويد !

والاتحاد البرلمانى الدولى ، هو الأداة المثلى ، التى تستطيع أن تأتى بالإصلاح المنشود فى هذه الناحية .

لقد انتهينا من معالجة موضوع الهجرة والمشردين ، ومشروع قرارى هذا لا يمت بصلة لهاتين المسألتين ، والغرض منه هو تبسيط إجراءات السفر بين دولة وأخرى ، وليس فى قرارى ما يمنع أى دولة من اتخاذ ما تشاء من إجراءات ، تمنع بها هجرة الأشخاص غير المرغوب فيهم .

ولقد بدأت أمتى فى رفع القيود التى تحد من حرية الانتقال ، وألغينا فعلا تأشيرا للمرور بيننا وبين بعض الدول المتاخمة لنا . وإنى أطلب من جميع المندوبين أن يؤيدوا قرارى الذى يعد من أحسن الوسائل العملية لخلق التفاهم بين الشعوب .

وهناك مزية أخرى لقرارى ، وهى أنه فى استطاعة كل منكم أن يساعد على إخراجه إلى حيز العمل ، إذا ما أراد ذلك . فعند ما يعود كل منكم إلى وطنه ، عليكم إحاطة حكوماتكم بأن هذا المؤتمر يعاف هذه القيود .

وأود أن أختتم حديثى بشكر المصريين على حفاوتهم بنا ، فلقد أكرموا وفادتنا ، وأحسنوا معاملتنا . لقد جئت من ضفاف التاميز الباردة إلى رمال النيل الدافئة . وانى لأجسر على القول بأن المصرى حينما ينتقل من هذا المكان الرائع إلى جنة الخلد ، يكاد لا يجد فارقا بينهما .

(تصفيق) .

الرئيس — سنشرع الآن فى أخذ الأصوات على الاقتراح المقدم من الوفد البريطانى .

هل يوجد بينكم من يطلب المناداة بالاسم ؟

ما دام لم يطلب أحد الاقتراع بهذه الطريقة فإننا نشرع فى أخذ الأصوات برفع الأيدى .

التصويت

تمت الموافقة على اقتراح الوفد البريطانى بأغلبية كبيرة .

المسألة الثامنة من جدول الأعمال

تبليغ مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى

أسماء مندوبى الشعب فى الفترة بين المؤتمرين السادس والثلاثين والسابع والثلاثين

السكرتير العام — تنص المادة الثالثة عشرة من النظام الأساسى للاتحاد البرلمانى الدولى ، على ما يأتى :

"يتألف مجلس الاتحاد البرلمانى من عضوين لكل شعبة قومية مكونة تكوينا صحيحا ، على أن تعينهما الشعبة قبل افتتاح المؤتمر بشهر على الأقل .

ويبلغ هذا التعيين إلى مكتب الاتحاد ، الذى يتولى بدوره تبليغه للمؤتمر .

وتمتد وظيفة عضو المجلس من مؤتمر إلى المؤتمر التالى .

ويشترط أن يكون أحد العضوين على الأقل عضوا فى البرلمان ، وتعين الشعبة التى يمثلها العضو من يحل محله فى حالة الوفاة أو الاستقالة".

وبناء على هذه المادة ، سأعرض عليكم أسماء حضرات الأعضاء دون ذكر صفاتهم ووظائفهم ، وذلك كسبا للوقت :

أمريكا ... المسيو البن و . باركلى والمسيو كارل ستيفن .

النمسا ... ... المسيو إدوارد لودويج والمسيو پول سبيسر .

بلجيكا... ... الكونت كارتون دى ڤيار والمسيو روبرت جيلون .

بلغاريا ... الدكتور تتشيف والمسيو چورچى سلاڤتشف .

الدنمرك ... المسيو هارتفيج فريش والمسيو أول بجورن كرافت .

مصر ... ... سعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا وسعادة الأستاذ محمد حامد جودة.

فنلندا ... ... المسيو فاجرهولم والمسيو ماكس سرچليوس .

فرنسا ... ... المسيو ماريوس موتيه والمسيو پول باستيد .

بريطانيا العظمى ... اللورد ستانمسجيت والميجرج . ملنر .

اليونان ... ... المسيو جورج كاسيماتس والمسيو قسطنطين ماتسوس .

المجر ... ... المسيو ميشيل كارولى والدكتور أمريك أولتفاني .

العراق ... ... سعادة بهاء الدين نورى باشا والدكتور عبد المجيد عباس .

إيطاليا ... ... المسيو شيانكا والمسيو فاتشيتى .

لكسمبورج ... ... المسيو أميل رويتر والمسيو هو بير كليمان .

النرويج ... ... المسيو ناتفيج بدرسن والمسيو ت . اتهايم .

هولندا ... ... المسيو ب . ج . س . سرارنس والمسيو م . ا . رينالدا .

پولندا ... ... المسيو ستيفان زلكيفسكى والمسيو ا . ليتشزيكى .

رومانيا ... ... المسيو ميهايل سادوڤيانو والمسيو ڤاسيل لوكا .

السويد ... ... المسيو ج . أندرين و المسيو أ . ڤوت .

سويسرا ... ... المسيو إيمون دى سنركلنس والمسيو ارنست بورلين ودمر .

سوريا ... ... سعادة عدنان الأتاسى بك وسعادة أحمد الشرباتى بك .

تشيكوسلوڤاكيا ... الدكتور ڤلاديمير بروشازكا والمسيو الوا بتر .

تركيا ... ... السيد فاضل أحمد إيكاس والسيد نظيم بوروى .

يوجوسلافيا ... ... المسيو ڤلاديمير سميتش والمسيو درڤيش تافرو .

(تولى الرياسة نائب الرئيس المسيو قسطنطينسكو جامي ، رومانيا) .

المسألة التاسعة من جدول الأعمال

انتخاب عضو أو اثنين فى اللجنة التنفيذية

الرئيس — قد يكون مفيدا أن أذكر حضراتكم بنص المادة السابعة عشرة من النظام الأساسى للاتحاد ، قبل أن أعطى الكلمة للكونت كارتون دى ڤيار رئيس المجلس .

وفيما يلى نص تلك المادة :

" تتألف اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء ينتمون إلى شعب مختلفة. ورئيس المجلس عضو فى اللجنة ورئيس لها قانونا . أما الأعضاء الآخرون فيعينهم المؤتمر من بين أعضاء المجلس. ويخرج واحد منهم كل سنة، ولا تجوز إعادة انتخابه قبل مرور سنتين، ويجب أن يحل محله عضو ينتمى إلى شعبة أخرى .

وإذا لم يعقد أى مؤتمر خلال سنة ، يباشر المجلس الانتخاب .

وفى حالة وفاة أحد أعضاء اللجنة أو استقالته أو انتخابه رئيسا للمجلس ، يعين المجلس من يحل محله . وتنتهى مدته فى تاريخ انعقاد المؤتمر التالى الذى يباشر الانتخاب النهائى. ويحل العضو الجديد محل العضو الذى يخلفه فى تتابع الخروج.

وتضع اللجنة لائحة لها، ويجوز لها فى حالة الاستعجال دعوة المجلس للانعقاد.

وتعهد اللجنة التنفيذية إلى مكتب الاتحاد البرلمانى فى تنفيذ القرارات التى يتخذها مؤتمر ما أو المجلس نفسه" .

وتتألف اللجنة التنفيذية حاليا من اللورد ستانسجيت (بريطانيا العظمى)، وبوصفه رئيسا لمجلس الاتحاد البرلمانى الدولى سيتولى عمله الجديد عقب انتهاء المؤتمر من دورته الحالية مباشرة ، ومن السناتور باركلى (الولايات المتحدة الأمريكية) والمسيو فريش (الدانمرك) .

الكونت كارتون دى ڤيار (بلجيكا) — (رئيس مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى، يعتل المنبر ويلقى تصفيق الحاضرين المتواصل) .

سيدى الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين ،

قد ذكر الرئيس حضراتكم بأحكام النظام الأساسى للاتحاد ، الخاصة بتعيين أعضاء اللجنة التنفيذية .

وعلى المؤتمر العام الذى تؤلفونه الآن أن يباشر هذا التعيين، ولكن يتعين على مجلس الاتحاد أن يعرض عليكم فى هذا الصدد بعض الترشيحات . وتنفيذا لهذا الإجراء المنصوص عليه فى الفقرة ٨ من المادة ١٥ من النظام الأساسى للاتحاد اجتمع المجلس أمس وتداول فى هذا الأمر .

وإنى أتشرف ، باسم المجلس البرلمانى الدولى ، بأن أرفع إلى حضراتكم أسماء الأعضاء الذين وقع عليهم اختيار المجلس .

وقد كان مجموع الأصوات التى أعطيت لهذه الترشيحات سبعة وثلاثين . وفيما يلى نتيجة توزيع الأصوات :

نال المسيو پول باستيد : ٢٥ صوتا . وسعادة هيكل باشا : ٢٤ صوتا . والمسيو سيمتش : ٢١ صوتا . والمسيو بروشازكا : صوتا واحدا . وعطا عفيفى بك : صوتا واحدا . ووجدت بطاقة واحدة بيضاء .

ويجب أن أقتصر على إبلاغكم هذه النتيجة باسم مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى، وعليكم الآن أن تستخلصوا منها التعيين النهائى ، لخير الاتحاد الأسمى .

السكرتير العام — أعرض عليكم فيما يلى طريقة إجراء عملية التصويت ، التى يجب أن تكون سرية .

سيعطى كل وفد عددا من البطاقات البيضاء ، يساوى عدد ماله من الأصوات .

وستسلم هذه البطاقات إلى الوفود على المنصة بعد المناداة عليها بالاسم .

وبعد أن يتسلم المندوب هذه البطاقات ، يعود إلى زملائه ، ويوزعها عليهم بعد أن يتفقوا على ذلك فيما بينهم .

وعلى الذين يتسلمون بطاقة أو أكثر ، أن يتفضلوا بأن يكتبوا على كل بطاقة اسم واحد أو اثنين من المرشحين ، إذ يقتضى الأمر ملء مقعدين . وبعد ذلك نرجو من ممثل كل وفد أن يحضر إلى المنصة ليضع جميع بطاقات الوفد الذى ينتمى إليه فى الصندوق . وبهذه الطريقة نكفل للاقتراع سريته وصحته .

وأبلغ المجلس أن الوفد الأمريكى قد غادر الجلسة منذ بضع ساعات ، وقبل رحيله طلب أن يصوت ، و بالفعل أخذ ما يخصه من البطاقات ، وردها إلينا فى مظروف مغلق. فهل تعتبرون حضراتكم تصويت المندوبين الأمريكيين صحيحا ؟

(موافقة عامة) .

المسيو أندريه مرسييه (فرنسا) — أود أن ألفت نظر المجلس إلى الظاهرة الآتية :

ستعطون بطاقة عن كل صوت من الأصوات يستحقها كل وفد . فإذا كان لى الحق فى ثلاثة أصوات فإنه سيخصنى ثلاث بطاقات . وأستطيع إذن — ما دام التصويت سريا — أن أضع ثلاث مرات نفس الاسم على كل بطاقة . وعلى هذا قد يحصل أحد المنتخبين على عدد من الأصوات أكثر من عدد الأعضاء الموجودين فى هذه الهيئة .

(موافقة) .

السكرتير العام — هذا من الممكن حدوثه ، لأن عدد الأصوات الممنوحة لكل وفد ، محتسبة طبقا لجدول معين (المادة العاشرة من النظام الأساسى للاتحاد)، وليس من الضرورى أن يتفق هذا العدد من الأصوات ، وعدد المندوبين .

إن الجدول الذى تنص عليه المادة العاشرة، يراعى بعض العوامل الدائمة ، كتعداد سكان الدول وقوة الشعب القومية .

(بدئ بإجراء الانتخابات ، فكان كل وفد ينادى عليه يتقدم ليأخذ عددا من البطاقات مناسبا لعدد أصواته ، ثم أقفل الاقتراع . وهنا تقدم ممثل كل وفد ، ليضع البطاقات فى الصندوق) .

وقد عين كل من المسيو دى سنركلنس (سويسرا) والمسيو سرارنس (هولندا) مراقبين .

وبعد عملية الفرز ، أسفرت نتيجة الانتخاب لعضوية اللجنة التنفيذية عن انتخاب كل من :

(١) سعادة هيكل باشا ، وقد نال مائة وسبعة وثمانين صوتا .

(٢) والمسيو سيمتش ، وقد نال مائة واثنين وخمسين صوتا .

(تصفيق) .

وقد نال المسيو باستيد ١٢٦ صوتا ، والمسيو موتيه ١٠ أصوات ، وعطا عفيفى بك صوتا واحدا ، ووجدت بطاقة واحدة بيضاء .

انتخاب رئيس مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى

الكونت كارتون دى ڤيار (رئيس المجلس) — سيدى الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين ، إننى أعتلى هذه المنصة للمرة الأخيرة بوصفى رئيسا لمجلس الاتحاد البرلمانى الدولى . وقد فعلت ذلك لأقوم بواجب من أحب الواجبات إلىّ ، ولأخبركم بأن المجلس قد عين أمس بالإجماع بناء على توصية اللجنة التنفيذية اللورد ستانسجيت رئيس الوفد البريطانى ، رئيسا لمجلس اتحادنا .

(تصفيق) .

إن الحفاوة التى تستقبلون بها هذا التعيين ، تثبت إلى أى حد توافقون عليه .

وفى الواقع أنه لحظ سعيد تنعم به مؤسستنا ، إذ تعهد بإدارة مجلسها البرلمانى الدولى إلى تلك الشخصية التى حنكتها التجارب ، سواء فى المسائل المتعلقة بالهيئات التمثيلية أو بمسئوليات الحياة العامة .

إن اللورد ستانسجيت ، ينتسب من مدة طويلة إلى البرلمان ، إذ كان منذ ثلاثين سنة عضوا فى مجلس العموم البريطانى .

وفى عام ١٩٤١ ، عين بناء على اقتراح الحكومة الائتلافية ، التى رأسها المستر ونستون تشرشل ، عضوا بمجلس اللوردات حيث بقى حتى الآن .

وهل من الضرورى ، أن أذكر أنه كلف — فى شتى المناسبات — بمهام حكومية على جانب عظيم من الدقة والخطورة : فكان عضوا فى حكومة اللورد اسكويث عام ١٩٠٨ ، وكان وزيرا لشؤون الهند فى حكومة رامزى ما كدونالد عام ١٩٢٩ ، وفى حكومة المستر أتلى الحالية عين وزيرا للطيران . وقد صادف هذا التعيين الأخير أهله إذ من الخير أن تعلموا أن اللورد ستانسجيت طيار كفء ، ظهرت كفاءته فى الطيران أثناء الحرب ، وبعد أن قضى فى الخدمة العاملة بسلاح الطيران تسع سنوات منح لقب كومودور جوى .

وما سقت هذا الحديث عن الطيران إلا لأبين لحضراتكم أنه قد جمع إلى الخبرة بالشؤون البرلمانية خبرة فى نواح أخرى .

ويمكن القول إن هذا الرجل المعتز بجنسيته الإنجليزية إلى حد بعيد ممن يؤمنون بالحياة الدولية .

وهو كذلك ، لإلمامه باللغات الأجنبية ولمساهمته فى كثير من المفاوضات السياسية . ولولا أنى لا أريد أن أخجل تواضعه أكثر مما فعلت ، لاسترسلت فى إظهار صفاته رجلا إنسانيا ورجلا مهذبا كاملا .

ومن أجل هذا أستطيع فى ثقة وسرور عظيمين أن أسلمه شعلة الرياسة ، تلك الشعلة التى تفضلتم بتكليفى حملها ، مما سأحفظ له أطيب الذكريات المقرونة بعرفان الجميل .

(تصفيق حاد) .

انتخاب رئيس شرف لمجلس الاتحاد البرلمانى الدولى

اللورد ستانسجيت (بريطانيا العظمى) الرئيس الجديد يعتلى المنصة ، وسط عاصفة من التصفيق الحاد المستمر :

أرجو أن تسمحوا لى أن أتكلم بالفرنسية ، مذكرا حضراتكم فى ذلك بما سبق أن قاله شارل الخامس .

"إلى الرب أتكلم بالأسبانية ، وإلى السيدات بالإيطالية ، وإلى الرجال الدبلوماسيين بالفرنسية وإلى جيادى بالانجليزية" وهنا أمسك عما قاله عن الألمانية .

(ضحك وتصفيق) .

ولدى قبل كل شىء أخبار سارة للمؤتمر ، فقد تمكن مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى من إقناع سعادة الكونت كارتون دى ڤيار بقبول الرياسة الفخرية للمجلس .

(تصفيق حاد مستمر ، وهتافات) .

ويمكنكم أن تدركوا معنى هذا بالنسبة إلى : إنه يضمن لى مساعدة وإرشادات هذا الذى أسميه "فارس قضية الإنسانية الصنديد" .

(تصفيق) .

ثم إن المسيو بواسيه ، سكرتيرنا العام الممتاز ، سيكون أقل تخوفا على ما أظن .

لقد تأثرت تأثرا عميقا لهذا الشرف الذى طوقتمونى به ، وأظن أنه ليس من الضرورى أن أصرح لحضراتكم بأنى سأبذل قصارى جهدى لأستحق هذا الشرف .

إنى أنتمى الى طبقة محظوظة . فأنا وزير ، ولكن وزير مستقيل .

(ضحك) .

أعنى أنى أملك كل وقتى وجهودى ، وأؤكد لكم أننى سأسخر ذلك الوقت وتلك الجهود فى خدمة الاتحاد البرلمانى الدولى .

وكان أول اتصالى بالاتحاد البرلمانى الدولى أثناء انعقاد مؤتمر لندن عام ١٩٠٦ — وكنت إذ ذاك حديث السن — عند ما وقف رئيس الوزراء الحر المستر كمبل بنرمان ، ذلك الرجل العظيم ، يرحب بانعقاد المؤتمر فى بهو وستمنستر . وفى أثناء انعقاد المؤتمر ، نمى الى هذا الرئيس أن قيصر روسيا أصدر أمره بحل مجلس " الدوما " .

وهنا صاح رئيس الوزراء لا أدرى إذا كان قد استشار وزير الخارجية أم لا ، قائلا :

" مات الدوما ! يحيا الدوما ! " .

وكان هذا بداية الحركة السوفييتية الكبيرة التى شهدنا نموها منذئذ .

سيداتى ، سادتى ،

أود أن أعبر لحضراتكم عما يخالجنى من شعور عن المؤتمر الحالى فى بضع كلمات .

لقد شعرت بأن العالم ليس ملكا للدول العظمى وحدها ، كما أصبحت أومن بما يمكن أن يقدمه للعالم ما اصطلح على تسميته "بالدول الصغرى" : لا من قوة ومال ، بل من فكر إنسانى .

ولذلك لا يصح أن نتعلق دائما بأهداب الدول العظمى .

إننا هنا نسمع صوت الشعب الحقيق . لقد سمعنا فى هذا الصباح أنباء من بوليفيا والهند . فمن ذا الذى يستطيع أن يتنبأ بما سيكون عليه المؤتمر البرلمانى الدولى بعد سنتين أو ثلاث سنوات ؟ . إنه من غير الممكن أن نضع حدودا لنشاطنا .

نسأل أحيانا عن مدى تأثير قراراتنا ، وعما نراه من كل هذا .

وهنا يمكننى أن أجيب :

الدنيا تمطر ، فماذا نرى ؟

إن الشمس تسطع ، فماذا نرى ؟

يجب أن ننتظر ، وأخيرا ، سنرى الحصاد !

أما من جهتى ؛ فمع بقائى مندوبا بريطانيا ، سأخلص من الآن فصاعدا لخدمة أغراض الاتحاد البرلمانى الدولى ، وسأكون خادمه الأمين .

(تصفيق حاد).

الكونت كارتون دى ڤيار (الرئيس الفخرى) — سيدى الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين ،

لا يسعنى أن أدع الفرصة تمر ، دون أن أصرح لحضراتكم بعرفانى للصنيع الذى أسديتموه إلىّ بموافقتكم على الاقتراح الذى قدمه لكم اللورد ستانسجيت .

ومما لا ريب فيه حقا ، أن القرار الذى اتخذته بالتخلى عن هذه الوظيفة السامية ، التى وكلتم إلىّ أمر القيام بها ، لا يخلو من مرارة . وتذكرون حضراتكم جميعا ، تلك القصيدة الشهيرة للشاعر " هاروكور " التى مطلعها :

" فى الرحيل بعض الموت ، الموت بالنسبة لما نحب ! "

غير أنكم خففتم من لوعة هذا الرحيل بترحيبكم بالاقتراح الذى قدم اليكم ، هذا الترحيب الذى كان له أثره فى نفسى ، كما كان له أحسن الوقع فى نفوس حضرات أعضاء الشعبة التى أنتمى إليها .

وهذا التعيين المشرف ، سيمكننى من الاستمرار فى أن أتتبع عن كثب ، النشاط والتقدم اللذين أظهرهما الاتحاد البرلمانى الدولى ، مثلى فى ذلك مثل اللورد ستانسجيت ، واللذين لا أعرف لهما حدودا كما أنى سأستمر على مد الاتحاد — عملا بالمثل الشائع — ببقايا صوت مثلاش ، وعزيمة أوشكت أن تنطفئ !

(ضحك وتصفيق) .

ختام المؤتمر

سعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا (رئيس المؤتمر) — إخوانى الأعزاء ،

ها نحن أولاء قد بلغنا نهاية أعمالنا التى تحمل فى سبيلها الكثير منكم مشاق رحلات طويله كانت أحيانا مرهقة بل خطرة .

ولعلكم أرجأتم ، فى بلادكم ، أعمالا ملحة . ولعل أكثركم ، وقد انتهى المؤتمر ، لن يستطيع أن يأخذ — ولو لبضعة أيام — قسطا من الراحة ، وأن يستمتع قليلا بجو مصر الجميل . وهكذا لا يسعنى إلا أن أقول لكم جميعا : " شكرا لحضوركم " .

أقول ذلك باسم بلادى ، وأقوله باسم الاتحاد البرلمانى الدولى الذى لبيتم — قبل كل شىء — دعوته .

أجل ، لقد سارعتم ، زرافات ، لتظهروا إيمانكم بمهمة منظمتنا ومستقبلها ؛ فأثبتم بما أبديتموه من نشاط فى أعمالكم ومن روح ودية سادت مناقشاتكم ، ومن مواظبة على حضور الجلسات ، ومن وئام طبعت به علاقتنا جميعا — أثبتم تقديركم لمدى الحاجة التى نستشعرها ، نحن رجال البرلمانات فى بلاد العالم الديمقراطية ، الى الاتصال الشخصى بيننا لمدة أسبوع واحد على الأقل كل عام .

إخوانى الأعزاء ،

إن نجاح هذا المؤتمر الأول بعد الحرب ، ليدل على الأهمية التى نعلقها على تلاقينا لنتمكن من التفاهم سويا ؛ فالاتحاد البرلمانى الدولى يرغب فى أن يمهد غدا ، كما مهد بالأمس ، لرجال البرلمانات أرضا خصبة تلقى فيها بذور " اتفاق ودى عالمى " .

ويقضى نص المادة السابعة عشرة من لائحة المؤتمرات البرلمانية الدولية بأنه " على الرئيس أن يعدد القرارات الأساسية التى اتخذت ، وبأنه من واجب الشعب أن تعرضها على حكوماتها وبرلماناتها ، فى صورة مشروعات قوانين أو اقتراحات أو استجوابات أو فى أية صورة أخرى تناسب المقام " .

أما " المناقشة العامة " ، التى تشعبت كثيرا ، فلم تنته إلى الأخذ بأى قرار . ولهذا ليس لى ما أعلق عليها به .

أما عن "الهجرة ونقل السكان"، فلقد وافق المؤتمرون على النص الكامل للقرار الذى قدمه المسيو هلمباك (السويد) نائب المقرر، باسم المقرر الأصلى المسيو كريستماس مويلر (الدانمرك). ورفضت كل اقتراحات التعديل؛ اللهم الا اقتراح المندوب اليونانى المسيو كاسياتس الذى أصر على ضرورة الالتفات إلى خطورة البطالة، واحتمال وقوع أزمات اقتصادية.

ويبدو أن الطابع الأساسى لهذا القرار هو تعداد الضمانات التى وضعت لتجنب نقل السكان إلى مناطق معينة، رغم إرادة الأشخاص أو الجماعات التى تقطنها؛ كما أنه يرمى إلى وضع الإجراءات الخاصة بالتربية الفنية والمهنية للاشخاص الذين نقلوا.

أما فيما يختص "بتعويضات الحرب"، فلقد اختصر النص الذى قدمته الآنسة تندلو المقررة (هولندا) تيسيرا لسياسة التعويضات، وعملا على التعمير الاقتصادى العام، كما رأى ذلك المستر مولسون (بريطانيا العظمى).

وأخيرا أحيل المشروع الذى قدمته عن "تدوين مبادئ القانون الدولى" إلى لجنة الاتحاد الدائمة للشؤون القانونية، ومعه التعديلات التى قدمها مندوبو الدول المختلفة.

إخوانى الأعزاء،

لقد قدمنى الكونت كارتون دى ڤيار، فى خطابه الافتتاحى، بعبارات مدح رقيقة، ففكرت أن أبادله المثل، ولكننى عجزت عن ذلك. لأن مثل الرئيس الكونت دى ڤيار ليس فى حاجة إلى أن يقدم إليكم. ولا غرو فهو الذى احتل أبدا فى قلب الاتحاد البرلمانى الدولى مركزا رفيعا، حتى أن الذين أعتادوا العمل فى الاتحاد ليعجبون كل العجب إذا ما خلا مؤتمر برلمانى دولى من خطب كارتون دى ڤيار التقليدية.

إنه اليوم فى أوج مجده، ولذا تلقينا بالدهشة الممزوجة بالألم ماقدمه من حجج تستند إلى ضيق الوقت ليتنحى عن رياسة المجلس البرلمانى الدولى. ولايسعنى إلا أن أتقدم له باسمكم جميعا قائلا: "سوف يكون لكم دوما، أيها الرئيس الكونت كارتون دى ڤيار، مكانكم الفذ فى قلب الاتحاد، وانه ليسعدنا قبولكم الرئاسة الفخرية".

(تصفيق).

وإلى رئيسنا الجديد، حضرة الرايت أونورابل الڤيكونت سنانسجيت، أوجه تحية المؤتمر وتمنياته، كما أعبر له باسم جميع الشعب البرلمانية عما تكن له من تقدير. فالمجلس قد وضع بالإجماع — دفة أمور الاتحاد البرلمانى بين أيديكم، وإنها لمسئولية جسيمة. لكن معرفتى بكم — شخصيا تدعونى إلى تمام الطمأنينة.

إننا لواثقون جميعا، ياجناب اللورد، من أنكم ستكونون أهلا للمهمة التى عهد بها إليكم . فمن حسن طالع الاتحاد أن يجد فى هذه الساعة من بين أعضائه رجل الدولة ، رجل السياسة ، رجل الكفاءة والخطابة، رجل الكياسة والخلق السامى فى شخصكم .

وهكذا يطيب لى ، زملائى الأعزاء ، أن أطمئنكم على أن منظمتنا بين أيد حكيمة .

(تصفيق) .

أما أنت يا مسيو ليو بولد بواسيه سكرتيرنا العام ، فكم تحملت من إرهاق وكم ساورك من قلق خلال الحرب ، حذرا على حاضر الاتحاد ومستقبله . لقد رأيت — وأنت همزة الوصل الدائمة بين مختلف شعب الاتحاد — انقسام العالم إلى عدة معسكرات متنافرة ؛ فانهارت البرلمانات الأوروبية الواحد تلو الآخر ، ورقدت الشعب فى سبات عميق . ولكنك تمكنت — بعد نهاية الحرب مباشرة — من أن تأخذ على عاتقك ، وتتم بنجاح ، تلك المهمة الشاقة : إعادة الأمور إلى مجراها . فإليك وإلى كل معاونيك المخلصين لايسع الشعب جميعها إلا أن تقول : شكرا لكم باسم الاتحاد .

(تصفيق) .

وفى هذه اللحظة ، التى يوشك فيها المؤتمر السادس والثلاثون للاتحاد أن يختتم جلساته ، أتوجه إليكم زملائى الأعزاء ، قائلا : إلى اللقاء فى العام القادم ، فى المؤتمر السابع والثلاثين .

(تصفيق حاد) .

مسيو منجوز (فرنسا) — سعادة الرئيس ، سيداتى ، سادتى ، زملائى الأعزاء ،

أود فى نهاية المؤتمر أن أقدم ، باسم جميع الدول الممثلة هنا ، الى سعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا أولا ، ثم إلى حضرات أعضاء الشعبة المصرية ، الشيوخ منهم والنواب ، أسمى عبارات الثناء وعرفان الجميل لحفاوتهم بنا ، تلك الحفاوة النادرة التى إن دلت على شىء ، فعلى الإخاء والاخلاص اللذين خصونا بهما مدة إقامتنا فى بلادهم .

(تصفيق حاد) .

(وقف جميع المندوبين ، مؤكدين موافقتهم بالتصفيق الحاد المستمر) .

كما أنه لا يفوتنى أن أشرك فى هذا الشكر جميع الموظفين والصحفيين . وأرجو أن تسمحوا لى بأن أصرح بأنهم جميعا قد ساهموا ، من جميع النواحى ، فى تسهيل مهمة المندوبين من حضرات أعضاء هذا المؤتمر .

كما أننا نعبر أيضا عن عرفاننا للجميل لجميع التسهيلات المختلفة التى وضعت تحت تصرفنا سواء فى البرلمان : أى فى هذا المبنى الفخم ، حيث لم نشعر بتأثير تلك الشمس التى كنا نتكلم عنها منذ لحظة ، كما لم يؤثر فينا هذا الجو الحار ، أو فى هذه المدينة نفسها ، حيث تسنى للمندوبين ولعائلاتهم والأشخاص الذين استصحبوهم — أن يفيدوا إفادة تامة ، من إقامتهم فى هذا البلد العريق .

كما أننا نعبر عن شكرنا الجميل لتلك الحفاوة العظيمة والحفلات التى كانت تقام لنا فى كل يوم تقريبا وخاصة تلك الحفلات التى أقيمت فى السراى الملكية وفى دار الأوبرا ، والتى سنحتفظ لها فى نفوسنا بأطيب الذكريات على مر السنين . ولا أنسى تلك الزيارات والرحلات التى أظهرت لنا جميع نواحى الحياة المصرية ، وتلك المدنية التى ترجع إلى خمسة آلاف من السنين ، والتى أعجبنا بها ، على مقربة من الأهرام وأبى الهول ، وفى المتاحف ، وعند رؤيتنا لتلك الكنوز التى تمتاز بها بلادكم ، وكذلك تلك المدنية الحديثة ، ومن أبرزها قناطر محمد على المقامة على ضفاف النيل ، والتى تدل على هذا التقدم العلمى الذى يفسح مجال الرقى لبلادكم على مر الأيام .

ولهذا أعبر ، بل نعبر جميعا — وهنا أثق بأنى أفصح عن رأى جميع الحضور — عن أطيب التمنيات لنمو بلادكم وازدهارها فى ظل الاستقلال والسلم والصلات الطيبة مع جميع الدول فى العالم بأسره .

(تصفيق) .

ولا يفوتنى أن أرفع فى ختام كلمتى ، باسم جميع حضرات المندوبين ، عواطف احترامهم وإجلالهم لجلالة الملك فاروق .

(تصفيق) .

المستر اندرن (السويد) — أما وقد انتهينا من مناقشاتنا ، فلن أثير موضوعات جدلية . وإنى أود أن أخص بالكلام ، أصدقاءنا المصريين ، فلقد اجتمعنا فى أعقاب حرب ضروس ، وكثير منا يمثلون أمما قد اكتوت بنارها ، تلك الحرب التى لم ير العالم أشد منها فتكا . لندع جانبا ما حل بأوربا ، من اضطراب وإمحال ، ولنتجه بأبصارنا إلى وادى النيل : إلى تلك البقعة التى كان يتمتع أهلوها بثقافة عالية بينما كانت بلادنا مسكنا يعيش فيه الهمج . لنتجه بأبصارنا إلى تلك المدنية التى هى ملتقى شعوب قارات ثلاث . إن لهذه الدولة تاريخا مجيدا ، ولكن لها أيضا مستقبلا حافلا عظيما . ولقد زاد إحساسنا بهذا ، بعد أن قابلنا هذا الجمع الكريم من أصدقائنا المصريين ، فان حفاوتهم بنا طوال هذا الأسبوع ستترك أثرا بعيدا فى نفوسنا جميعا . ولن ننسى تلك الأيام التى قضيناها فى القاهرة ، ونود أن تتاح لنا زيارتها مرة أخرى .

ويسرنا جميعا أن سعادة الدكتور هيكل باشا ، ذلك الرجل الفذ الممتاز ، قد انتخب عضوا فى اللجنة التنفيذية ، وسيكون هذا الانتخاب فألا حسنا لما سيكون لمصر من الأثر فى شؤون هذا الاتحاد .

ولى كلمة لابد منها ، نحو رئيسنا السابق ، ورئيسنا الفخرى الحالى الكونت كارتون دى ڤيار ؛ فقد كان فى هذا الاتحاد وفى غيره مثالا يحتذى للرجل البرلمانى ، جمع خلال رياسته لنا بين السلطان والتحرر ، وبين الإنصاف والمودة ؛ ولذلك نال احترامنا جميعا لشخصيته الفذة . وإنا لنرجو أن يشرف مؤتمراتنا بحضوره ، وإن الخدمات الجليلة التى أداها لاتحادنا لتستحق منا كل شكر وعرفان للجميل .

(تصفيق) .

الرئيس — أعلن انتهاء جلسات المؤتمر السادس والثلاثين للاتحاد البرلمانى الدولى .

(انتهت الجلسة الساعة السابعة مساء) .

ملحقات

(١) خطابان للسيو لودفيج (النمسا) ، أودعا المكتب دون إلقائهما فى المؤتمر بسبب ضيق الوقت .

(٢) خطاب للآنسة تنديلو (هولندا) المقررة عن موضوع "تعويض خسائر الحرب" ، أودع المكتب دون إلقائه فى المؤتمر بسبب المرض .

(٣) قرارات المؤتمر .

(٤) قائمة بأسماء أعضاء المؤتمر .

(٥) جدول بتوزيع الأصوات فى المؤتمر السادس والثلاثين .

ملحق رقم ١

خطابان أودعا المكتب دون تلاوتهما نظرا لضيق الوقت

المسألة الثالثة من جدول الأعمال

الهجرة ونقل الشعوب

المسيو لودفيج (النمسا) — إن التقرير القيم الذى قدمه المسيو كريسماس مويلر ، فى موضوع الهجرة الناشئة عن الحرب العالمية الثانية ، لم يدع مجالا لإبداء أية ملاحظة من الناحية العامة . غير أنه يبدو من تقرير حضرة مقرر اللجنة أن للمسألة نواحى خاصة بكل دولة . فاسمحوا لى بأن أضيف بضع كلمات عن مركز النمسا فى هذا الشأن .

فى أثناء الاحتلال الألمانى أرسل إلى النمسا آلاف من العمال ، ومن بينهم أسرى حرب ، رغم إرادتهم. وقد عاد معظمهم إلى بلادهم الأصلية بعد انهيار النازية . وعلى أثر التطور السياسى والاقتصادى الذى حدث فى بعض البلاد المجاورة للنمسا ، نزح من جديد إلى النمسا عدد كبير من الأشخاص أخذ عددهم يزداد فى سرعة خارقة يوما بعد يوم دون أن تتمكن حكومة الدولة الموقتة ، ولا الحكومة الاتحادية فيما بعد ، من أن تعمل على وقف هذا التيار نظرا لأن مقاليد السلطة العليا كانت فى أيدى سلطات الاحتلال . وكان هؤلاء الأشخاص المشردون يعاملون معاملة تختلف باختلاف مناطق الاحتلال التى كانت أربعا فى النمسا . ولم يمكن معرفة العدد الصحيح لمجموع الأجانب الموجودين فى النمسا إلا شيئا فشيئا ، وإن كان من الضرورى فى بعض الأحيان تغيير الأرقام . وطبقا لما جاء فى بيان رسمى صدر فى أول مارس سنة ١٩٤٧ ، يوجد الآن فى النمسا ٥٩٠,٢٤٧ شخصا من المشردين ، منهم ١١٢,٤١٧ فى معسكرات .

وكان محظورا على السلطات النمسوية دخول تلك المعسكرات ، فضلا عن تكليف تلك السلطات ببناء معسكرات جديدة على نفقتها بناء على أمر الحلفاء . ولكن حدث أخيرا تبدل فى هذا الصدد ؛ إذ بدأ الحلفاء يشركون الحكومة النمسوية فى مسئولية معاملة الأشخاص المشردين .

قلت منذ لحظة : إن عدد الأجانب فى النمسا هو ٥٩٠,٠٠٠ شخص ، ولكن يكاد يكون محققا أن عددهم يزيد عن ذلك .

ويمكن الجزم بأن هناك عشرات الالوف أمكنهم الفرار من رقابة النمسا والحلفاء على السواء ، يضاف إلى هذا العدد أيضا جماعة الفارين. ومن ثم يمكن ، دون مغالاة، تقدير عدد الأجانب بأنه يبلغ ٦٥٠,٠٠٠ نسمة ، يقيمون جميعا فى بلد تعداده سبعة ملايين .

والمفاوضات الدائرة الان فى موسكو بشأن " معاهدة الدولة " لا تصور حقيقة الأمر عن حل معضلة الأشخاص المشردين فى النمسا ؛ لأنه لا يمكن، بعد عقد معاهدة الدولة، أن تضطلع النمسا نفسها بنفقات إقامة هؤلاء الأجانب . وقد نمى إلينا أخيرا أن اتفاقات دولية متعلقة بهذا الموضوع فى طريقها نحو الإعداد . وإذا صح هذا ، فإنه يكون بادرة طيبة فى سبيل التعاون الدولى لحل هذه المشكلة ، ويكون من سبق الحوادث أن نحكم على النتائج المترتبة على هذا من الآن .

ويمكن القول : إن نصف الأشخاص المشردين المقيمين فى البلاد النمساوية هم من العناصر الألمانية فى البلاد المجاورة ، التى هاجرت إلى النمسا عقب التطورات السياسية فى تلك البلاد .

والقرارات المختلفة ، ومن بينها تلك القرارات التى اتخذها الاتحاد البرلمانى الدولى ولجانه ، تنم عن إمكان إدماج هؤلاء الأشخاص فى حياة البلاد الاقتصادية . غير أنه لا يمكن اجراء إدماج حقيقى إلا بعد انتهاء الاحتلال ، وبعد أن تتمكن حكومة الاتحاد النمسوى من أن تتخذ التدابير الإنشائية . وإلى أن يتحقق هذا ، لا تكون مشكلة الأشخاص المشردين قد حلت .

إنه لأمر مؤسف حقا ، ولكن حل المشكلة يحتاج إلى مساعدة دولية ، وإن كان يجب أن تضطلع النمسا بالنصيب الأساسى بصفتها صاحبة الشأن .

إنى لا أريد أن أضايق حضراتكم بتلك الاعتبارات السياسية ، غير أنى أود انتهاز الفرصة لكى أصحح فى إيجاز تلك الاتهامات السياسية ، التى تكال بلا هوادة للنمسا ومؤداها أن هؤلاء الأشخاص يمكن أن يصبحوا يوما ما مركزا لانتشار الفاشستية .

إن النمسا لم تكن هى التى دعت تلك العناصر إلى الإقامة فى بلادها ، تلك العناصر التى تتألف غالبيتها من مجرمى القانون العام ، كما أنه لم يؤخذ رأيها فى أمر السماح لهم بالدخول والإقامة ، وإنما وضعت أمام الأمر الواقع .

ومن الممكن إدماج جزء من هذه العناصر فى الحياة الاقتصادية العامة فى بلادنا ، ولكن بعد اختبار عسير ، بجنبا لتسرب عناصر مشتبه فى أمرها من الناحية السياسية .

إن عدد اليهود المقيمين فى النمسا يربو على ٢٥,٨٧٢ شخصا ، بينهم ٢٤,٩١١ نسمة يعيشون فى المعسكرات ، ويعتبر هؤلاء اليهود من " العناصر المهاجرة ". وهم لا يرغبون فى البقاء بالنمسا ،

ولا يعتبرونها إلا خطوة أولى فى طريقهم إلى فلسطين . وحل هـذه المشكلة النهائى فى يد الحلفاء. وبهذه المناسبة ، أود أن أوجه نظر حضراتكم إلى تلك الطريقـة المثلى التى اتخذها الاتحـاد السويسرى لتغيير قوانين مراقبـة الأجانب فتكمن من إيجاد حل مرض لتلك المسألة من النواحى الإدارية البحتة والأخلاقية والسياسية . إنه من المستحسن أن تتخـذ مثل الاتحاد السويسرى قاعدة للمفاوضات الدولية ، مع إدخال بعض التغييرات اللازمة وفقا لحالة كل دولة . ولا مراء فى أن حل المشكلة فى سويسرا كان من السهولة بمكان ، لقلة عدد الأجانب المقيمين فيها ، بالقياس الى ما هو موجود فى النمسا . فقد كان يقيم فى سويسرا فى مارس عام ١٩٤٧ نحو ١٢,٠٠٠ مهاجر ولاجىء ، وكان جانب منهم قد أدمج فى الحياة الاقتصادية للبلاد .

إن أمام النمسا ثلاثة حلول : العودة إلى البـلاد الأصلية ، والهجرة الى البـلاد الأخرى ، والإدماج التدريجى لهؤلاء الأجانب فى الشعب النمساوى .

ويبدو من الضرورى أن أصرح بأن المبادئ الإنسانية لهذه المشكلة تفرض بعض الالتزامات والواجبات على بلادنا أيضا ، ولا قبل لنا بالتخلص منها . لكنه لا يسعنا القيام بها دون تعاون الدول الأخرى معنا فى الميدان الدولى .

المسألة الرابعة من جدول الأعمال

تعويض خسائر الحرب والتعمير الدولى

المسيو لودفيج (النمسا) — إن تقرير الآنسة تنديلو ، عضو البرلمان الهولندى ، عن مسألة التعويضات ، قد لخص على نحو موفق التطور التاريخى للموضوع . ثم إنه تضمن الطلبات التى قدمتها البلاد التى كانت ضحية الاعتداء الألمانى : الدانمرك ، بريطانيا العظمى ، فرنسا ، بلجيكا ، تشيكوسلوفاكيا ، وهولندا .

لقد صرحنا أثناء اجتماعات باريس بأن النمسا لا يمكنها حتى الآن إعطاء أرقام صحيحة عن التعويضات التى تستحقها ، لأننا لن نتمكن من عمل ميزانية اقتصادية صحيحة ، قبل الانتهاء من عقد معاهدة الدولة .

إن حالة النمسا الاقتصادية ، تختلف فى الواقع عما كانت عليه عام ١٩١٨ عندما بدئ بتكوين دولة جديدة بعد تمزيق تلك الأمبراطورية القديمة "النمسا والمجر" فكان لزاما إيجاد نظام اقتصادى جديد كل الجدة .

وقد وجدت هذه القواعد بين عام ١٩١٨ واليوم ، ويمكن اعتبارها ثابتة نوعا ، ولو أن فقد الثروة الاهلية الناجم عن الاحتلال الألمانى ، وعن أحداث الحرب ، وعن الأعباء الاقتصادية التى قد تفرضها معاهدة الدولة على البلاد يعد جسيما . فإذا أنكر على النمسا حقها فى المطالبة بتعويضات كان هذا عملا منافيا للعدالة الدولية .

إننا لا نتردد فى أن نصرح بأنه من العسير إعادة ماسلبته ألمانيا من النمسا .

فمن المستحيل تعويض هذا النهب فى مجموعه . وتضاف إلى هذه المشكلة تلك الأحكام الخاصة بما يسمونه " الممتلكات الألمانية " ؛ إذ لم تحدد بوضوح الأشياء التى تدخل ضمن تلك الممتلكات فى النمسا ، أو بعبارة أخرى كل ما يقع ضمن التعويضات الألمانية فى النمسا وفقا لقرارات بوسدام .

لقد صرحت فى باريس بأن النمسا لن تعترض بحال ما على وضع الممتلكات الألمانية حقا تحت تصرف الحلفاء وفقا لقرارهم . لكنه من المستحيل أن ندخل ضمن " التعويضات " الممتلكات التى كانت نمساوية الأصل، ونقلت أثناء الاحتلال الألمانى إلى ملكية الدولة الألمانية أو إلى الملكيات الألمانية الفردية ، بطريق الإكراه من الألمان . إن اجراء كهذا لا يستند إلى أساس وبخاصة أن المؤسسات والأشخاص الذين سلبوا ، أو انتزع الألمان ممتلكاتهم قد طلبوا إعادة حقوقهم المغتصبة ، ويجب عدلا إجابة هذه الالتماسات بأية وسيلة .

لقد سبق أن ذكرنا الأرقام، غير أنى سأذكر مثلا واحدا هو سرقة ذهب النمسا الذى تقدر قيمته، وفقا لبيان ألمانى رسمى عام ١٩٤١ بستمائة مليون من الرنتمارك . فهذا المبلغ الضخم قد أحدث ثغرة بعيدة الغور فى الثروة النمساوية الأهلية . وقد اضطر الاقتصاد النمساوى إزاء هذه الحال أن يقبل أذونات مالية على الرايخ بدون قيمة، لتحل محل عملة لها غطاء من الذهب .

وإن من أهم واجبات الاقتصاد الأهلى النمسوى ، أن يخفض بطريقة مرضية هذه الأكوام المكدسة من الأوراق الألمانية ، عند الشروع فى إجراء الإصلاح النقدى فى المستقبل .

ومن الضرورى ، عند تحديد مقدار الخسائر التى تكبدتها النمسا ، أن ندخل فيها الخسائر فى الشؤون الصناعية والعقارية والزراعية . لكن هذا العمل يكاد يكون مستحيلا إذا لم يتناول اقتصاديات البلاد بأجمعها . على أنه لا يمكننا الآن أن نحصى بدقة جميع طلبات التعويضات، التى تطلبها النمسا من ألمانيا، إلا بعد الاطلاع على القرارات النهائية التى تتخذها الدول الأربع العظمى فى موسكو . ولا يسعنا إزاء هذا الوضع الخاص الذى تعانيه بلادنا الا أن نطالب اليوم بتنفيذ مبدأ " طلب التعويضات " لصالح النمسا . وهذه المشكلة تتصل اتصالا وثيقا بطلب النمسا الخاص باسترداد نفقات الاحتلال .

واذا ما أثرنا اليوم هذه المطالب ، دون أن يكون فى مقدورنا أن نحدد القيم الصحيحة لها ، فإنما نفعل ذلك لكى لا نظهر بهذا المظهر : وهو أن النمسا قد تنازلت بسكوتها عن حقها فى التعويضات .

ملحق رقم ٢

خطاب أودع مكتب المؤتمر دون تلاوته بسبب المرض

المسألة الرابعة من جدول الأعمال

تعويض خسائر الحرب والتعمير الدولى

الآنسة تنديلو (الأراضى المنخفضة) — سيدى الرئيس ، زملائى الأعزاء ،

بعد أن أصغيت إلى تلك الخطب الشيقة التى ألقاها الكثيرون من أعضاء الوفود ، والتى عالجوا فيها شتى الموضوعات الهامة ، أجد مايحفزنى إلى أن أعرض لها جميعا ، وأن أرد على كل مندوب على حدة . غير أنه يحسن بى أن أقاوم هـذا الإغراء ، وأن أقتصر فيما أقول على تلك الملاحظات التى تمس مشروع القرار فى الصميم .

سأعرض أولا لما قاله المستر أنطونو بولوس ، من أن التقرير المعروض أمامكم لم يذكر شيئا عن الدور الذى لعبته كل من ايطاليا وبلغاريا ، وأعتقد أنه على حق فيما قال . ولعل هذا يرجع إلى ما أحسسته بشدة من أنه لم يكن لدول البلقان من يمثلها فى اللجنة الفرعية ليلقى ضوءا على مركز هذه الدول . ولذلك كان لألمانيا وما يتاخمها من الدول نصيب كبير فى هذا التقرير . ومع هذا فإنى على ثقـة من أن المستر أنطونو بولوس يتفق معى فى أن القرار بحالته الراهنـة يشمل مالدول البلقان المتحالفة من مطالب ، وما يواجهها من صعاب أيضا .

ولقد اعترض المستر مولسن بأن القرار أطول مما يجب ، وأنه مبهم ، وعرض لذكر مبادئ سبق قبولها . والقرار بكل تأكيد ليس بالقصير ، ولكن يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن هـذا القرار هو ثمرة جهود عام كامل . ولقد ساهم فى كتابته أناس كثيرون . وفى ظروف كهـذه ، لامناص من أن يكون القرار طويلا بعض الشىء . ومن جهة أخرى ليس هذا القرار طويلا على الإطلاق ، إذا ما قارناه بالقرار الذى أشار اليه التقرير الخاص بتدوين القانون الدولى . وإن طول القرار أو قصره ، وضوحه أو غموضه ، لهو أمر يقوم على الذوق .

ولا أود مطلقا أن يأتى هذا القرار مقتضبا على حساب وضوح فكرته . ولقد ساهم فى إعداد هذا القرار مؤتمران بالاشتراك مع اللجنة الدائمة للشؤون المالية والاقتصادية .

ولذلك لا أرى مبررا لإدخال تعديلات على صيغة أية فقرة من فقراته كالفقرة الثانية مثلا ، ما دام الغرض من هذا القرار لم يتناوله أى تعديل .

ولا أظن أن مايبغيه المستر مولسن من استبدال المبدأ بالحق المطلق سيصادف هوى فى نفوس الدول التى اكتوت بنار الاحتلال والحرب . فالحق المطلق أكثر أهمية ، وأشد قوة من المبدأ المجرد ، أو كل دولة قد دخلها الغزاة رغم أنفها واحتلوها عدة سنوات ، وأمعنوا فى سلبها ونهبها ، وأساءوا معاملة أهلها ، وأذاقوهم مرارة الفقر والحرمان . وهذه الدول التى تجد من المستحيل عليها أن تعيد لحياتها الاقتصادية سيرتها الأولى وأن تعوض ما حاق بأهلها من خسارة ، لا مناص لها من أن تشعر أن لها حقا مطلقا لا غنى لها عنه ، وليس فى إمكانها بكل تأكيد أن تستبدل بهذا الحق المطلق مبدأ من المبادئ .

ولقد أصغيت للمستر مولسن باهتمام بالغ ، حينما ذكر أن مجمل ماحاق بانجلترا من خسائر يقدر بستة آلاف مليون من الجنيهات . وأظن أن حضرات المندوبين قد علموا من تقريرى أن ما تكبدته بلادى من الخسائر ، مع أنها بقعة صغيرة على خريطة أوروبا إذا ما قورنت باختها الكبرى انجلترا ، يقدر باثنين وأربعين ألف مليون من الجنيهات حسب قيمة الجنيه سنة ١٩٤٥

هذه المقارنة تدل دلالة واضحة على أنه من المستحيل تعمير بلادى دون تعويضات تدفع لهذا الغرض ، وأن المبدأ المجرد لا يفيدنا بشىء .

وحينما صاح المستر بروستر مستنكرا : " لماذا يجب علينا أن نساعد ألمانيا حتى تنهض من كبوتها ، ولماذا يجب علينا نحن بالذات أن ندفع ؟ " ، حينما استنكر هذا لا بدأنه شعر بأنى أغبطه من كل قلبى على مركزه الموفق الذى يتيح له توجيه مثل هذا السؤال .

ولو كانت بلادى فى مركز يسمح لها بأن توجه هذا السؤال إلى نفسها ، وكان لنا من الموارد والممتلكات ما يجعلنا قادرين على مد يد المساعدة إلى الدول الأخرى ، لعرفت كيف أجيب . كنت أجيب كالآتى : لأن ما وهبه الله أية أمة أو أى فرد من موارد أو ثراء يجب ألا يقتصر نفعه على توفير أسباب الرفاهية لذلك الفرد أو تلك الأمة وحدها . فكل نعمة هى كالوديعة ، أو كالموهبة سواء بسواء ، يجب أن ينتفع بها فيما يعود على الجميع بالفائدة والخير . وهذا هو مبررها الوحيد .

ومن الطبيعى أن تكون هناك ضمانات كافية تكفل سلامة استثمار ما رصدته كل أمة من مال ، حتى لا تعصف به يد التبذير . ولكن الكلمة فى هذا الشأن للخبراء الماليين .

ولقد أصغيت لخطاب لورد ستانسجيت فى بدء هذا المؤتمر . ولقد ترك خطابه هذا أثرا عظيما فى نفسى ، وتأثرت كثيرا حين نادى : (هناك عالم واحد — عالم واحد) . نعم هناك عالم واحد قد أحكم ما بين دوله من صلات ، حتى إن اندلاع الحرب فى جزء من أجزائه يعنى اندلاعها فى الجزء الآخر ، وأن ما يحل بأى جزء من أجزائه من سغب أو عوز أو إمحال لابد من أن يحل بالجزء الآخر .

وقبل الحرب العالمية الأخيرة كنا ننظر إلى الولايات المتحدة فى بلادى نظرة إجلال و إكبار .

ولكن منذ أن وضعت الحرب أوزارها تغيرت هذه النظرة إلى حب وولاء . ولا يقوم هذا الحب وهذا الولاء على أن الولايات المتحدة قد حررت جزءا من أوروبا من نير الألمان ، ولكن لأن الأمريكيين قد دخلوا هذه الحرب قبل أن يداهم بلادهم خطر محدق ، وأن هذه السياسة الرشيدة قد أظهرت للعالم أجمع أن الأمريكيين ما سعوا إلى هذه الحرب إلا لتحقيق أغراض نبيلة ، لا جريا وراء مغانم تجارية ، أو مصالح مالية .

إن هذه السياسة الرشيدة هى التى أظهرت لنا أن الأمريكيين قد رضوا عن طيب خاطر أن يضحوا بكل مرتخص وغال ، وحتى بحياة جنودهم ، فى سبيل الدفاع عما للجنس البشرى من تقدير وكرامة . ذلك الاعتبار الذى سلبته الحرب الاستعمارية التى شنها الدكتاتوريون وغيرهم من الحكام المجرمين . و إن رد هذا الاعتبار كان أنفس لنا ، ولكل أمة ذاقت مرارة الاحتلال ، من الحرية ، بل من الغذاء .

وكل ما نأمله الآن من أمريكا التى سعت الى تحرير أوربا من نير الديكتاتوريين والتى ردت ما للجنس البشرى من اعتبار ، والتى كانت صادقة الرغبة فى هذا حتى إنها خاطرت بالاشتراك فى هذه الحرب رغم أنها لم تكن مهددة تهديدا مباشرا ، كل ما نأمله من أمريكا الآن أن تدرك أن العوز والمسغبة والإمحال تهدد الآن بسلب اعتبار الجنس البشرى بنفس القوة التى سلبت بها الحرب والحكام المجرمون هذا الاعتبار .

لقد عرفت بلادى ألم الجوع ، وكيف يدفع بالناس ، حتى بالمثقفين منهم ثقافة عالية ، إلى براثن الرذيلة ؛ فيسرقون ما عند جيرانهم من زاد لينقذوا حياتهم ، مع أنهم يعلمون أن جيرانهم لا يملكون قطعة صغيرة من الخبز أكثر مما يملكون هم أنفسهم .

ولقد عرفنا كيف يمشى المرء ساعات بل أياما للبحث عن شئ يسد به رمقه . عرفنا كيف نعيش على جذور البنجر التى تعيش عليها الخنازير فى بلادنا . ولقد أكلنا أبصال الخزامى ، مع أننا

ندرك أن قيمتها الغذائية تقرب من العدم ، ولهذا نحن نعلم مقدار الخطر الذى يحف بالعالم إذا ساد الفقر والعوز ألمانيا ، أو البلاد المناخمة لها .

ألم يكن النوع الأول من التحرر ، هو التحرر من خوف الحرب الذى أراد الرئيس روزفلت ، وقد مات حين كان العالم فى أشد الحاجة اليه ، أن يضفيه على هذا العالم ؟ ألم تكن منه سياسة رشيدة وبعيدة النظر : تلك السياسة التى أرادت أن تكون الخطوة التالية هى التحرر من الجوع والفاقة .

سيدى الرئيس ،

لنكن واقعيين ، كما يجب على النائب أن يكون .

ماذا يحدث لو أن ألمانيا لقيت من المساعدة ما يعينها على النهوض من كبوتها ، ويجعلها قادرة على أن تكفى نفسها بفضل ما عند بعض الدول من وسائل الاستثمار ؟ وماذا يحدث لو أن الحالة الاقتصادية ازدهرت فى المانيا لدرجة تسمح لها بأن تدفع أثمان وارداتها ؟ وهلا يكون معنى هذا أن هناك فى نفس الوقت جزءا فائضا من الصادرات سيترك لها ، حين لاتلزم بدفع ديون الحرب إلى الدول التى نالت الدمار على يدها ؟

سيدى الرئيس ،

لقد خبرنا ألمانيا ، وخبرنا أهليها ، وحتى قبل أن تعقد معاهدة الصلح معها فانها تجأر بالشكوى من إنها لا تستطيع أن تسدد ما يطلب منها بمنح امتيازات لاستخراج الفحم أو أراض لتذليل الصعاب التى تنجم عن تعديل الحدود ولا ترضى بفرض رقابة اقتصادية عليها إذا طلبت الدول المتحالفة ذلك . وحينما يقتصر ما تدفعه المانيا على القدر الممكن ، فلن تدفع شيئا . أما من حيث التعويضات ، فعلى المانيا أن تتلقى درسا نافعا مما أبدته مندوبة رومانيا من شهامة فى التعبير عن وجهة نظر بلادها أكسبتها إجلالنا العظيم .

نحن لا نطمع فى بيض ذهبى من الأوزة ، بل كل ما نشتهيه هو بيض عادى ، وإنا لنحصل على واحدة منها كل أسبوعين ونحن بها قانعون . ولكن إذا كان هناك بيض ذهبى ، وترك هذا البيض فى حيازة المانيا ، فيجب أن نحكم الرقابة عليها حتى لا تجلس على هذا البيض وتفقس منه جنودا شاكى السلاح .

ونحن نؤيد مندوب بلجيكا فيما ذهب اليه : من أنه لو دفعت التعويضات ببيض من الذهب الإبريز ، فالعدالة تقضى أن تأخذ كل دولة نصيبها وفق حاجتها ، وبقدر ما أصابها من خسائر . ولم يذكر فى القرار إطلاقا أنه يجب على المانيا أن تدفع ما عليها من ديون من منتجاتها . وعلى

العكس من هذا يجد حضرات المندوبين أننا ذكرنا صراحة فى التقرير أنه لو تم هذا فسيقع غرمه على الدول التى تستورد المواد الغذائية ، وعلى هذا يجب ألا نعدل القرار بعد أن فندنا الفكرة الخاطئة .

لكننا قصدنا أنه فى حالة إنعاش ألمانيا وكفايتها نفسها بنفسها ، و إذا ما تنازلت الدول الكبرى عن دفع التعويضات نقدا ، فإن الفائض من منتجات ألمانيا ، يجب أن يوزع على تلك الدول التى أصابها الدمار ، والتى ضحت بعتادها و بدمائها فى سبيل النصر الذى يحمل فى طياته مسئولية نحو العالم أجمع : ألا وهى أن نعطى هذا العالم ما تطلع اليه من خير وسلام ، منذ وضعت هذه الحرب أوزارها .

وأرجو ، يا سيدى الرئيس ، أن يؤيد المندوبون هذا القرار كما قدمته لنا اللجنة الفرعية .

ملحق رقم ٣

قرارات المؤتمر

(أولا) الهجرة ونقل السكان[1]

ان المؤتمر البرلمانى الدولى السادس والثلاثين :

(ا) بعد أن درس الأعمال التى قامت بها اللجنة الخاصة باللاجئين والأشخاص المنقولين، التى اجتمعت فى لندن برعاية هيئة الأمم المتحدة من ٨ أبريل الى أول يونيه سنة ١٩٤٦ ، وكذلك التقارير والمذكرات التى قدمت اليه :

(١) يوافق، بعد مناقشة مستفيضة، على النتائج التى انتهت اليها اللجنة المذكورة ؛

(٢) ويؤكد أن الهجرة ونقل السكان مشكلة ذات صبغة دولية ، ويجب أن تحل دوليا ؛

(٣) ويلح فى ألا يقوم فى شؤون الهجرة أى تمييز بسبب الجنس أو الدين ؛

(٤) ويطالب بالحصول على موافقة جميع ذوى الشأن فيما يختص بهذه الانتقالات ؛

والغرض من التوصيات السابقة هو اندماج المهاجرين فى البلد الذى يأويهم واشتراكهم فى حياته القومية .

(ب) ويرى المؤتمر أنه من غير المرغوب فيه إلزام رعايا بلد ما بالرحيل عن هذا البلد رغم إرادتهم ، إلا فيما يختص بنقل السكان الذى يتم طبقا لاتفاقات دولية .

(ج) والمؤتمر :

١ — يرى أن الوقت قد حان لأن توصى هيئة الأمم المتحدة الدول الأعضاء بتسهيل دخول المهاجرين إلى أراضيها فى حدود طاقتها .

---

(١) يراجع التقرير الوارد بالصفحات ١٣٣ — ١٣٥ ، ويراجع المناقشات بالصفحات ٢٩٢ — ٣٢٦ و ٣٧٨ — ٣٨٣ و ٤٩٢ — ٤٩٤

٢ — ويقترح على برلمانات الدول الأعضاء أن تدرس بعين العطف جميع الوسائل التى تؤدى إلى تعليم المهاجرين ، ولا سيما اليهود ، تعليما فنيا فى مختلف فروع الصناعة وفى الزراعة ، لكى يتسنى لهم أن يساهموا بقسط أوفر فى الحياة الاقتصادية للبلد الذى يأويهم ؛

٣ — ويعترف بالصعاب التى يتعين على البلد الذى يأوى المهاجرين التغلب عليها ، ويلح فى أن تعنى الهيئة الجديدة الخاصة بالمهاجرين بوضع نظام يؤدى إلى ربط البلاد التى تقل فيها اليد العاملة عن الوفاء بحاجاتها بغيرها من البلاد التى تزيد فيها اليد العاملة بسبب وجود المهاجرين ؛

٤ — ويأمل أن تتخذ جميع البلاد الوسائل الأكثر انطباقا على المبادئ الإنسانية فى نقل المهاجرين ، وأن تسهل كذلك جمع شمل الأسر المشتتة ؛

٥ — ويرى أنه من المرغوب فيه عودة المهاجرين بقدر المستطاع إلى بلادهم الأصلية ، كما يرى أنه يجب تهيئة أحوال ملائمة لتسهيل هذه العودة ؛

٦ — ويعتقد أنه من المناسب إعطاء الأولوية لبحث مسألة إبعاد جماعات المهاجرين عن مناطق الحدود حيث يخلق وجودهم مشاكل فى غاية الخطورة ؛

٧ — ويرجو أن تعقد بين البلاد المختلفة معاهدات إقامة تكفل إيجاد ظروف دولية تسمح بتوزيع العمال بين تلك البلاد ، وذلك لتفادى أخطار التعطل والأزمة الاقتصادية التى ستهدد العالم بعد تثبيت دعائم السلم بصفة نهائية .

(ثانيا) تعويض خسائر الحرب والتعمير الدولى[1]

إن المؤتمر البرلمانى الدولى السادس والثلاثين :

١ — يرى أن القاعدة المثلى لجميع الاجراءات القومية أو الدولية الخاصة بمشكلة تعويضات الحرب والتعمير ، يجب أن تتضمن الاعتراف بمبدأ تعويض الخسائر الناجمة عن الحرب ؛

٢ — وأنه يحسن الوفاء بالتعويضات عينا . وفى جميع الأحوال ، يحق للدولة التى تقع ضحية اعتداء ما ، أن تستولى على جميع الأعيان الموجودة فى أراضيها والمملوكة للدولة المعتدية أو لرعاياها ؛

٣ — ويوصى بأن تكون المهمات التى توضع تحت تصرف البلاد المنكوبة على سبيل التعويض ملائمة بقدر المستطاع للاحتياجات الحقيقية لهذه البلاد ؛

٤ — ويأمل أن يكفل مشروع إعادة تنظيم المستوى الصناعى فى ألمانيا أسباب العيش للشعب الألمانى ، دون فرض أعباء مالية على أية أمة من الأمم المتحدة ، وأن يسمح له بتعويض الخسائر التى سببها للشعوب الأخرى باعتدائه عليها ؛ وذلك فى حدود طاقته الاقتصادية .

(ثالثا) تدوين القانون الدولى[2]

إن المؤتمر البرلمانى الدولى السادس والثلاثين يعبر عن عظيم تقديره للتقرير القيم الذى قدمه حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا . ومع تأييده لمبدأ تدوين القانون الدولى ، قرر إحالة هذا التقرير إلى اللجنة الدائمة للشؤون القانونية لدراسته[3] .

---

(١) يراجع التقرير الوارد بالصفحات ١٣٦ — ١٥٦ ، وتراجع المناقشات بالصفحات ٣٢٧ — ٣٦٣ و ٣٨٤ — و ٣٨٦ — ٤٩٥ — ٥٠١

(٢) يراجع التقرير الوارد بالصفحات ١٥٧ — ١٨٢ ، وتراجع المناقشات بالصفحات ٣٦٤ — ٣٧٨ — ٣٨٧ و ٤١١

(٣) اختتم سعادة محمد حسين هيكل باشا تقريره بطلب الموافقة على مشروع القرار الآتى نصه :

المؤتمر البرلمانى الدولى السادس والثلاثون :

حيث إن مهمة تدوين مبادىء القانون العام ، التى أدرجت منذ عام ١٨٩٩ فى جدول أعمال مؤتمرات الاتحاد البرلمانى الدولى ، قد أصبحت — فى الظروف الدولية الحاضرة — موضع عناية متزايدة ؛

وحيث إن لأعضاء البرلمانات فى كل البلاد الديموقراطية دورا رئيسيا فى توجيه السياسة الدولية لبلادهم ورقابتها ، وإن لهم أن يعملوا — تحقيقا لمصلحة الشعب الذى انتخبهم ولمصلحة العامة للإنسانية التى يعتبرون ، بنفس الصفة ، من ممثليها — على أن تخضع العلاقات بين الشعوب لنفس مبادىء القانون والأخلاق التى تخضع لها العلاقات بين الأفراد ؛

وحيث إنه فى خلال الحرب العالمية الثانية قد صدرت من الناطقين بلسان الديمقراطيات المنتصرة تصريحات لها أهمية رئيسية فى تطور القانون الدولى ، وحيث إن هذه التصريحات يجب أن تصان من أن يجنى عليها النسيان ، وحيث إن هناك ما يوجب تسجيلها فى شكل مجموعة قانونية يفترع عليها صراحة فى مؤتمر برلمانى دولى مقبل ؛

وحيث إن هذا الافتراع يستلزم — على أكثر تقدير — من أعضاء البرلمانات المختلفة المنضمة إلى الاتحاد أن يتمسكوا بهذه التصريحات — التى كانت حكومية فى عمومها — وأن يعتبروا أنفسهم مقيدين بنصوصها ، وأن يعلنوا استعدادهم لتوجيه سياسة بلادهم الخارجية على ضوئها ؛

وحيث إن ميثاق نورمبرج الخاص بمحاكمة كبار مجرمى الحرب ومعاقبتهم قد زود قانون العقوبات الدولى بمبادىء تستحق التقنين ؛

(رابعا) النظام الاساسى للاتحاد[1]

(المادة الأولى)

يهدف الاتحاد البرلمانى الدولى إلى تحبيذ الاتصال الشخصى بين أعضاء جميع البرلمانات الذين يؤلفون شعباقومية ، والجمع بينهم للقيام بعمل مشترك فى سبيل حل دولهم ،ولا سيما بواسطة

بناء عليه :

يقرر المؤتمر السادس والثلاثون إنشاء لجنة برلمانية دولية خاصة يعهد إليها بأن تصوغ فى شكل مجموعة قانونية ، استنادا إلى القرار الذى اتخذه المؤتمر البرلمانى الدولى عام ١٩٢٨ ، مبادىء الأخلاق الدولية الكبرى التى يشملها إعلان الحريات الرئيسية الأربع ، وميثاق الاطلنطى ، وتصريحات موسكو وطهران ، وقرار شابلتبيك ، وميثاق نورمبرج ، والوثائق الدولية المماثلة ، وأهم الخطب الدولية التى ألقاها ، خلال الحرب ، الناطقون بلسان الدول الديموقراطية الكبرى ، والتى رددتها يوما بعد يوم الصحافة العالمية .

على أن تعرض هذه المجموعة القانونية الشاملة للمبادىء الأخلاقية الكبرى للقانون الدولى فى الحال وفى المستقبل ، على مؤتمر برلمانى دولى مقبل بقصد أن يؤخذ الرأى عليها فى صيغة قرار ، ليبلغ فيما بعد إلى هيئة الأمم المتحدة ، باعتباره مساهمة من الاتحاد البرلمانى الدولى فى مهمة التقنين المنصوص عليها فى المادة ١٣ من الميثاق " .

وكذلك أحال المؤتمر إلى اللجنة تعديلين آخرين :

تعديل مقدم من المسيو ترجى وولد (النرويج)

إن المؤتمر البرلمانى الدولى السادس والثلاثين قد أحيط علما بقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى الدورة التى عقدت فى نيويورك من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، والذى تضمن الشروع فى تدوين القانون الدولى وفقا للمادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

وإن التدابير التى اتخذت فى سبيل تسهيل مهمة تدوين القانون الدولى كانت من أهم المهام التى اضطلع بها الاتحاد البرلمانى الدولى خلال سنين عديدة . وقد أدرجت لأول مرة فى جدول أعماله سنة ١٨٩٩ . ومن ذلك الحين قام الاتحاد بعمل جليل فى سبيل حل هذه المشكلة الهامة فى نطاق التعاون الدولى السلمى .

وما زال الاتحاد البرلمانى الدولى يعتقد أن تدوين القانون الدولى من أهم الواجبات فى سبيل التعاون الدولى بين الشعوب .

إن الحالة الدولية فى العالم ، ونمو القانون الدولى الذى بدأ منذ الحرب ، وخاصة ذلك التقدم الهائل الذى سجلته اتفاقية ٥ أغسطس سنة ١٩٤٨ — وهى أساس محاكمة نورمبرج — كل ذلك قد وضع أساسا وطيدا للقيام بهذا العمل .

وهذه الحقائق تبرز الأهمية الكبرى لتدوين القانون الدولى ، الذى يجب السير به إلى غايته بأسرع ما يمكن من الوقت .

إن الاتحاد البرلمانى الدولى ليحرص على أن يعبر عن عميق اغتباطه بالقرار الذى اتخذته الأمم المتحدة بالشروع فى تدوين القانون الدولى . وهو يلح فى أن يتم هذا العمل بأسرع ما يستطاع ، وأن يسار فيه دون توقف أو تمهل حتى يبلغ الهدف النهائى .

إن المؤتمر السادس والثلاثين المعقود بالقاهرة ، والذى يجمع مندوبين عن أربعة وعشرين برلمانا ، يعبر عن رأى الاتحاد بإبداء الرغبة فى أن تؤيد كافة برلمانات العالم فكرة تدوين القانون الدولى ، وأن تبذل كل الجهود الممكنة للسير بهذا العمل إلى غايته ، وذلك عن طريق الحكومات التى تنتمى إليها .

تعديل مقدم من المسيو هنرى رولان (بلجيكا)

يستبدل بالعبارة الواردة فى السطر الثالث من الفقرة الثانية من مشروع القرار المقدم من سعادة الدكتور هيكل باشا النص الآتى :

" لنفس مبادىء القانون التى تخضع لها العلاقات بين الأفراد " .

تحذف من الفقرة قبل الأخيرة عبارة " الأخلاقية الدولية " .

ومن الفقرة الأخيرة فى السطر الأول كلمة " الأخلاقية " .

---

(١) يراجع التقرير الوارد بالصفحات ١٨٣ — ١٩٠ ، وتراجع المناقشات بالصفحات ٤٣٩ — ٤٧٤

منظمة عالمية للامم ، على العمل من أجل توطيد الهيئات الديمقراطية ونموها ، وعلى المساهمة فى السلم والتعاون بين الشعوب . وتحقيقا لهذه الغاية ينظر الاتحاد فى جميع المسائل ذات الصبغة الدولية التى يمكن العمل على حلها بالوسائل البرلمانية ، ويقدم الاقتراحات التى تساعد على نمو النظام البرلمانى وتحسين سيره ورفع شأنه .

(المادة الثالثة)

يتكون الاتحاد البرلمانى الدولى من شعب قومية .

ويجوز لكل برلمان أن يكون على صورة شعبة قومية فى الاتحاد .

وللشعب البرلمانية للدول التى ليس لها ممثلون فى برلمان آخر الحق فى أن تنتمى إلى الاتحاد .

ولا يجوز أن يتكون فى أى برلمان سوى شعبة قومية واحدة . وتعين الشعبة مكتبا يقوم بأعمالها ويتصل بمكتب الاتحاد البرلمانى الدولى ، وتضع لائحة تنظيمها ، وتحدد عند الاقتضاء قيمة الاشتراك السنوى لإعضائها ، وتقدم الى مكتب الاتحاد البرلمانى قبل آخر مارس بيانا عن أعمالها وكشفا بأسماء أعضائها .

(المادة الخامسة)

يتعين على كل شعبة أن تبلغ برلمانها بواسطة مكتبها أو أى من أعضائها قرارات المؤتمرات التى تتضمن عملا برلمانيا أو حكوميا ، وأن تبلغ مكتب الاتحاد البرلمانى نتيجة مساعيها فى هذا الشأن قبل تاريخ انعقاد المؤتمر التالى بشهر على الأقل .

(المادة العاشرة)

أحيلت هذه المادة إلى لجنة الشؤون السياسية والتنظيمية لدراستها من جديد .

(خامسا) تسهيل السفر[1]

إن المؤتمر البرلمانى الدولى السادس والثلاثين ، لاقتناعه بالفوائد التى تعود من حرية انتقال الأفراد ومنهم السائحون على التفاهم الدولى والاقتصاد الوطنى ، يقرر الاتصال بالحكومات لإبراز فائدة جميع التوصيات التى تسهل حرية الانتقال هذه ، وذلك طبقا للمبادئ التى وضعتها المنظمات القومية للسياحة فى ٣٩ دولة ، فى المؤتمر الدى عقدته بلندن من أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ إلى اليوم الرابع منه .

---

(١) راجع البيان بصفحتى ٤٧٥ و ٤٧٦ ، الاقتراع بصفحة ٤٧٦

كشف بأسماء الأعضاء

الولايات المتحدة الأمريكية (عشرة أعضاء)

باركلى ، البن و . ، رئيس الشعبة	شيخ .
بروستر ، أوين	«
فرجسون ، هومر	«
هاتش ، كارل ا	«
كولى ، هارولد د	نائب .
كفوفير ، استس	«
بوج ، و . ر	«
شورت ، ديوى	«
تال ، هنرى و	«
ثوديس ، جون . م	«
دنهام ، دكتور فرانكلن	السكرتير الدائم للشعبة .

النمسا (عضوان)

براخمان	نائب .
لودفيج ، ادوارد ، وزير مفوض ، رئيس الشعبة	«

بلجيكا (واحد وعشرون عضوا)

كاتو	شيخ .
كوسيه دى مولد ، فيكونت	«
ديركس ، وزير سابق ، وزير دولة	«

ماختنس ... ... شيخ .

فوليان ، وزير سابق ... ... «

رولان ، وزير سابق ... ... «

رونس، وزير سابق... ... ... «

أنسيل ... ... نائب .

بوهى ... ... «

كارتون دى ڤيار ، الكونت هنرى ، وزير دولة ورئيس وزراء سابق ورئيس الشعبة ورئيس المجلس البرلمانى الدولى... نائب .

دى بروين ... ... «

ده كليرك، مراقب مجلس الشيوخ ... ... «

ديشبير... ... ... «

ليبرت ، وزير سابق ... ... «

ليلار، وزير سابق ... ... «

ميس ... ... «

شيفين ... ... «

تليمانس... ... ... «

فان ايند ... ... «

فان جلابك ... ... «

أوليف ... ... عضو برلمان سابق .

هو مبليت ... ... مساعد سكرتير مجلس الشيوخ سكرتير الشعبة

بلغاريا (تسعة أعضاء)

أثانا سوف ، جيورجى ، نائب رئيس الجمعية الكبرى ... نائب .

بلاجوفا، السيدة استلا ... ... «

جينوفسكى ، ميهائيل ، وزير سابق ... ... «

كوستوركوف ، بنتشو ، نائب رئيس الجمعية الكبرى ... ... نائب .

نيتشف ، وزير المعارف ورئيس الوفد ... ... «

بوبديمتروف ، ايفان ... ... «

سلافتشف ، ج . ... «

الدانمرك (أحد عشر عضوا)

كاروب ، چوهانز ... ... شيخ .

أوڤرسن ، انجفارد ... ... «

شاومان ، م . ك . ... «

أمبي ، كريستين ... ... نائب .

بوهل ، ف . رئيس وزراء سابق ورئيس الشعبة ... ... «

كريستنس ، ن . ك . ... «

فريش ، هارتفج ... ... «

هاوبرج ، ت . ... «

چنسن ، الفرد ، وزير سابق ... ... نائب .

برامسنيس ، ك . ف . ... عضو برلمان سابق .

سيمونسن ، چسبر ... ... « «

أولسن ، إيجل ، رئيس مكتب البرلمان ... ... سكرتير الشعبة .

مصر (تسعون عضوا)

حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا ،
رئيس مجلس الشيوخ ورئيس الشعبة ... ... شيخ .

الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل ... ... «

أحمد عبده باشا ... ... «

أحمد فهمى حسين باشا ... ... شيخ .
أصلان قطاوى بك ... ... «
توفيق دوس باشا ، وزير سابق ... ... «
الأستاذ جلال أباظه ... ... «
الأستاذ حسن حسن عبد الله ... ... «
اللواء حسن محمد عبد الوهاب باشا ... ... «
حسين سرى باشا ، رئيس وزراء سابق ... ... «
حسين عنان باشا ، وزير سابق ... ... «
الأستاذ حسين محمد الجندى ... ... «
رياض عبد العزيز سيف النصر بك ... ... «
زكريا مهران باشا ... ... «
دكتور زكى ميخائيل بشاره ... ... «
صلاح الدين الشواربى بك ... ... «
طراف على باشا ... ... «
عباس أبو حسين باشا ... ... «
الأستاذ عبد الرحمن برهان نور ... ... «
عبد السلام محمود بك ... ... «
عبد المجيد ابراهيم صالح باشا ، وزير ... ... «
على زكى العرابى باشا ، رئيس شيوخ سابق... ... ... «
على ماهر باشا ، رئيس وزراء سابق... ... ... «
فريد أبو شادى بك ... ... «
الأستاذ كامل اسحق أبادير ... ... «
محمد أمين يوسف بك ... ... «
محمد أنسى باشا ... ... «
محمد حلمى عيسى باشا ، وزير سابق ... ... «
محمد شريف صبرى باشا ، عضو مجلس الوصاية سابقا ... «
محمد صبرى أبو علم باشا ، وزير سابق ... ... «

محمد عبد الجليل أبو سمره باشا ، وزير سابق ... ... شيخ .
الأستاذ محمد على شعراوى ... ... «
محمد فؤاد سراج الدين باشا ، وزير سابق ... ... «
الأستاذ محمد محمد الوكيل ، وكيل مجلس الشيوخ ... ... «
الأستاذ محمود أبو الفتح ... ... «
محمود أحمد محسب بك ... ... «
محمود فؤاد بك ... ... «
الأستاذ مصطفى نصرت ... ... «
الأستاذ ميشيل رزق ... ... «
دكتور نجيب اسكندر باشا ، وزير ... ... «
واصف بطرس غالى باشا ، وزير سابق... ... ... «
وهيب دوس بك ... ... «
سعادة الأستاذ محمد حامد جوده ، رئيس مجلس النواب
ونائب رئيس الشعبة ... ... نائب .
الأستاذ ابراهيم رشيد ... ... «
« أحمد صبرى ... ... «
« أحمد محمد سعيد ... ... «
« اسماعيل عبد الرازق ... ... «
ألبرت خياط بك ... ... «
الأستاذ امام سليمان عبدون ... ... «
« برهان نور ... ... «
جفرى بطرس غالى بك ... ... «
الأستاذ جمال الدين العبد ... ... «
« جورج مكرم عبيد ... ... «
حامد العلايلى بك ، وكيل مجلس النواب ... ... «
الدكتور حامد محمود ، وزير سابق ... ... «
الأستاذ حسن رشاد المراغى ... ... «

الأستاذ حسين محمود سعيد ... ... نائب .
حنفى الدرينى بك ... ... «
رينيه قطاوى بك ... ... «
عباس سيد احمد باشا ... ... «
الأستاذ عبد الحليم محمود على ... ... «
« عبد الحميد الساوى ... ... «
عبد الحميد الشواربى بك... ... ... «
الأستاذ عبد العظيم عبد الرحمن أبو السعود ... ... «
« عبد الغنى شرابى ... ... «
« عبد المجيد محمود الشرقاوى ... ... «
« عبد المنعم محمد أبو زيد... ... ... «
« عبد الوهاب الشربينى ... ... «
« عزيز مشرقى ... ... «
عطا عفيفى بك ، سكرتير عام الشعبة ... ... «
الأستاذ على السيد أيوب ، وكيل مجلس النواب ... ... «
الأستاذ السيد على راتب ... ... «
« محمد أبو العز ... ... «
« محمد الدسوقى الفار ... ... «
محمد أمين والى بك ... ... «
محمد توفيق خليل بك... ... ... «
الأستاذ محمد حامد محسب ... ... «
« محمد حلمى بليغ ... ... «
« محمد سامح موسى ، مراقب مجلس النواب ... ... «
محمد سلطان بك ... ... «
محمد عبد الملك حمزة بك ... ... «
محمد فكرى أباظه بك... ... ... «
الأستاذ محمد محفوظ الفار ... ... «

الدكتور محمد هاشم ... ... نائب .

الأستاذ محمود عبد القادر ... ... «

« محمود محمد محمود ... ... «

« مصطفى عبد الهادى ... ... «

مكرم عبيد باشا ، وزير سابق ... ... «

الأستاذ ممدوح رياض ، وزير ... ... «

نجيب ميخائيل بشارة بك ... ... «

جورج توفيق حبيب ، سكرتير فنى رياسة مجلس الشيوخ ، السكرتير الدائم للشعبة البرلمانية المصرية

فنلندا (عضوان)

فاجر هولم ، ك. ا. ، رئيس البرلمان... ... ... نائب .

سرجليوس ، ماكس ، نائب رئيس الشعبة ... ... «

تاميو ، ا. ج ، سكرتير البرلمان .

فرنسا (سبعة أعضاء)

بارون ، م . مستشار... ... ... بمجلس الجمهورية .

موتيه ، ماريوس ، وزير فرنسا فيما وراء البحار ، نائب سابق ... رئيس الشعبة .

پيزيه ، ا . ... نائب سابق .

باستيد ، پول ، وزير سابق ، نائب رئيس الشعبة... ... ... نائب .

كوتى ، ر . ، وزير سابق ، شيخ سابق ... ... «

مرسييه ، أندريه ... ... «

منجوز ، جان ، وزير سابق .

كاتزبلامون ، سكرتير عام الجمعية الوطنية .

روسى ، ا. ، أمين عام مكتبة مجلس الجمهورية ... ... سكرتير عام الشعبة .

بريطانيا العظمى (ستة عشر عضوا)

ستانسجيت المحترم الفيكونت ، نائب رئيس الشعبة	عضو مجلس اللوردات .
ديفيز ، هايدن	« « العموم .
ديفز ، ريس ، نائب رئيس الشعبة	« « «
أديلمان ، م.	« « «
ماكدونالد ، سر بيتر ، نائب رئيس الشعبة	« « «
ماكسون ، بريجاديرهـ. ر.	« « «
مارسدن كابتن ، ا. سكرتير شرف الشعبة	« « «
مارشال ، س. هـ.	« « «
ماكنتى ، ف. لا ت ، سكرتير شرف الشعبة	« « «
ملنر ، ميجر المحترم ج . رئيس الشعبة ، وكيل مجلس العموم ...	« « «
ملسون ، هـ.	« « «
موريس — جونس ، سر هنرى	« « «
ساندرسون ، سر فرانك	« « «
سيجال الدكتور ، س.	« « «
ستوكس ، ر . ر	« « «
هوايتلى ، المحترم و. وكيل الشعبة	« « «
كامبيون ، سر جلبرت	كاتب أول مجلس العموم ورئيس اللجنة التنفيذية للقسم المستقل للسكرتيرين العامين للمجالس النيابية .
ليدر ديل ، د . و . س .	مساعد سر جلبرت كامبيون
باول ، الكوماندر كريستوفر	سكرتير الشعبة .

اليونان (ثمانية أعضاء)

انتونوبولوس ، نيكولاس ، مراقب المجلس	نائب .
كاسيماتس ، جريجوار ، وزير سابق	«

ماكاس ، ليون وزير سابق ... ... نائب .

ماڤروس ، چورچ « « ... ... «

ميتسيالس ، كريستوس ... ... «

سوتيرو پولوس ، باناجيوتس ... ... «

تريانتا فيليدس ، أندريه ... ... «

تساتسوس ، كونستانتان ، وزير سابق ... ... «

المجـــر (سبعة أعضاء)

بوشنجر ، امانويل ... ... نائب .

ديسيوفى ، چول ... ... «

كارولي ، ميشيل رئيس الجمهورية سابقا ، رئيس الشعبة ... ... «

كرتيس ، نيكولا ... ... «

أولتفاني ، دكتور أمريك ، وزير سابق ، نائب رئيس الشعبة ... «

أوربان ، دكتور لاديسلاس ... ... «

بادانى — جولياس ادالبرت ... ... «

مولنار ، دكتور زولتان ، مدير مكتب الرياسة بالجمعية الوطنية سكرتير عام الشعبة

العراق (سبعة أعضاء)

الدكتور عبد المجيد عباس ... ... نائب

الشيخ عبد القادر باشايان ... ... «

السيد اركان العبادى ... ... «

الشيخ داود السيد سلمان ... ... «

صاحب السعادة الدكتور عبد الله الدملوجى ... ... «

السيد نجيب الصايغ ... ... «

السيد بهاء الدين نورى ... ... «

إيطاليا (عضو واحد)

برسيكو ، چيوڤانى ... ... نائب .

لوكسمبورج (عضو واحد)

كلمان ، هو بير ، وكيل مجلس النواب ... ... »

النرويج (ثمانية أعضاء)

بطوم ، ف. ... ... »

فريس ، ج. ... ... »

لوفليان ، ا. ... ... »

ناتفيج — بدرسن ج. ، وكيل مجلس الستورتنج ، رئيس الشعبة »

سميث أنجبرتسن ، هـ. ... ... »

سوندت ، ا. ... ... »

أوتهيم ، ت. ... ... »

وولد ، ت. ... ... »

اندرسن ، السيدة أودا ... ... السكرتيرة .

هولندا (أربعة أعضاء)

باتج ، ف. ج. هـ. ... ... عضو المجلس الثانى .

چوز فان ناترز ، م. ڤان در ، وكيل الشعبة ... ... » » »

سرارنس ، ب. ج. ، رئيس الشعبة ... ... » » »

تنديلو ، الآنسة ن. س. ك. ... ... » » »

شيبل ، سكرتير عام المجلس الثانى... ... ... سكرتير عام الشعبة .

بولونيا (عضو واحد)

زولكيفسكى ، ستيفان ... ... نائب .

رومانيا (اثنا عشر عضوا)

كونستانتنسكو — اسای بيير ، وكيل الشعبة ... ... نائب .
داسكالو انجل ... ... »
جالاكتيون ، القس المحترم جالا ... ... »
چيورچيو ، اتاس ... ... »
جيورسكو ، كونستانتان ... ... »
ليڤين ، م . ... »
لوكا ، ڤاسيل ... ... »
مرتو ، ادوارد ... ... »
روستى ، السيدة ماريا ... ... نائبة .
راسكانو ، الجنرال كونستانتان ڤاسيليو ... ... نائب .
سالومون ، برنارد ... ... »
تاكاتس ، لويس ... ... »

السويد (تسعة أعضاء)

آكربرج ، وكيل مجلس الشيوخ ... ... شيخ .
اندرين ، ج . وزير سابق ، رئيس الشعبة ... ... »
أكستروم ، ا ... ... »
هولمباك . ا ، وزير سابق ... ... »
لندزوت ، ل ... ... »
لندستروم ، ن ... ... »
هاجبرج ، ا ... ... نائب .

هامارلوند ، ن. ... ... نائب .

فوجت ، ا ، وزير الدفاع الوطنى ، وكيل الشعبة ... ... «

هولم ، س . س ... ... سكرتير عام الشعبة .

سويسرا (ثلاثة أعضاء)

برتو ، هنرى ، ... ... مستشار بالمجلس الوطنى .

بوراين — ودمر ، أرنست ، ... ... « « «

سيناركلنس ، ايمون دى ، رئيس الشعبة ... ... « « «

سوريا (ستة أعضاء)

سعادة محمد الحياشى بك ، وكيل مجلس النواب ... ... نائب .

سعادة عدنان الأتاسى ... ... «

سعادة أحمد الشراباتى ... ... «

الأستاذ حامد الخوجة ... ... «

« أحمد خليل المدرس ... ... «

« على هارون ... ... «

« ناظم مرهج ، رئيس القسم التشريعى .

« فايق النحلاوى ، رئيس القسم الإدارى .

تشكوسلوفاكيا (سبعة أعضاء)

دوشاشك ، الدكتور ايفو ، رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية نائب .

فوت ، يوليوس ، وكيل الشعبة ... ... «

كوشفارا ، الدكتور ستيفان ... ... «

بتر ، الويس ، وكيل الجمعية التأسيسية الوطنية ... ... «

بروشاسكا ، دكتور ڤلاديمير ، رئيس الشعبة ... ... «

شولتش ، دكتور جوزيف ، وزير سابق ... ... نائب .

تيمش ، فرانتشك ، وكيل الجمعية التأسيسية الوطنية ... ... «

زاديرا ، دكتور فلاديمير ، ... ... سكرتير عام الشعبة .

تركيا (ثلاثة أعضاء)

ايكاس ، فاضل أحمد ... ... نائب .

داى ، سعرى ... ... «

بوروى ، ناظم رئيس الشعبة ... ... «

يوجوسلافيا (عضوان)

سيمتش ، فلاديمير ، رئيس المجلس الاتحادى للجمعية الشعبية ... ... نائب .

تافرو ، درفيش رئيس الشعبة ... ... «

ملحق رقم ٥ — جدول توزيع الأصوات فى المؤتمر السادس والثلاثين

(المادة العاشرة من النظام الأساسى)

البلد	عدد الأصوات (أ)	عدد السكان بالملايين	عدد الأصوات (ب)	عدد أعضاء المجلس الشعبى	عدد أعضاء الشعبة فى المجلس الشعبى	عدد الأصوات (ج)	مجموع الأصوات
١ — الولايات المتحدة	٥	١٤٠	١٩	٤٣٥	٤٣٥	٤	٢٨
٢ — النمسا	٥	٦,٧	٤	١٦٥	(؟)	(؟)	٩
٣ — بلجيكا	٥	٨,٢	٤	٢٠٢	١٢٤	٢	١١
٤ — بلغاريا	٥	٦,٣	٤	٤٦٢	٣٦٣	٣	١٢
٥ — كندا	٥	١١,٥	٥	٢٤٥	(؟)	(؟)	١٠
٦ — الدانمرك	٥	٣,٥	٣	١٤٨	١٤٨	٤	١٢
٧ — مصر	٥	١٧	٧	٢٦٤	٢٦٤	٤	١٦
٨ — فنلندا	٥	٣,٨	٣	٢٠٠	١٩٩	٤	١٢
٩ — فرنسا	٥	٤٠,٨*	١٢	٦١٨	١٨	صفر	١٧
١٠ — بريطانيا العظمى	٥	٤٧,٢	١٢	٦٤٠	٣٢٠	١	١٨
١١ — اليونان	٥	٧,٢	٤	٣٥٤	٣٥٤	٤	١٣
١٢ — المجر	٥	٩,٣	٥	٤٢١	١٨٤	صفر	١٠
١٣ — الهند	٥	٣٨٩	٢٣	٢٩٢	(؟)	(؟)	٢٨
١٤ — العراق	٥	٤,٥	٣	(؟)	(؟)	(؟)	٨
١٥ — ايران	٥	١٢	٦	(؟)	(؟)	(؟)	١١
١٦ — ارلندا	٥	٢,٩	٢	(؟)	(؟)	(؟)	٧
١٧ — ايطاليا	٥	٤٥,٤	١٢	٥٥٦	١٠٦	صفر	١٧
١٨ — لبنان	٥	٠,٨	١	(؟)	(؟)	(؟)	٦
١٩ — لوكسمبورج ...	٥	٠,٣	١	٥١	٥١	٤	١٠
٢٠ — النورويج ...	٥	٣,١	٣	١٥٠	١٥٠	٤	١٢
٢١ — هولندا	٥	٩,٥	٥	١٠٠	٦٣	٢	١٢
٢٢ — الفليبين	٥	١٦	٧	(؟)	(؟)	(؟)	١٢
٢٣ — بولونيا	٥	٢٢	٨	٤٤٠	٤٤٠	٤	١٧
٢٤ — رومانيا	٥	١٦,٥	٧	٤١٤	٣٧٦	٣	١٥
٢٥ — السويد	٥	٦,٥	٤	٢٣٠	٢٣٠	٤	١٣
٢٦ — سويسرا	٥	٤,٢	٣	١٩٤	٦٤	صفر	٨
٢٧ — سوريا	٥	٢,٢	٢	١٢٤	٣٠	صفر	٧
٢٨ — تشكوسلوفاكيا	٥	١٢	٦	٣٠٠	٣٠٠	٤	١٥
٢٩ — تركيا	٥	١٨,٨	٧	٤٥٥	٩٥	صفر	١٢
٣٠ — اتحاد السوفييت	٥	١٩٣	٢٠	٦٤٧	(؟)	(؟)	٢٥
٣١ — يوغوسلافيا ...	٥	١٦,٢	٧	٥٢٤	٥٥	صفر	١٢

(*) احتسب هذا الرقم وفقا للفقرة الثالثة من المادة ١٠ "ب" من النظام الاساسى .

٨٧	٤	٥٧٤		٤	٠	
٩	(؟)	٥٢١	٤	(؟)	٠	
٢٤	٧	٤٧١	٤	٢٠٧	٠	
٢١	٧	٢٢٣	٤	٧٢٣	٠	
٤٠	(؟)	(؟)	٥	٥٤٧٠	٠	
٢١	٤	٨٢١	٦	٨٢١	٠	
٤٩	٤	٤٢٩	٧	٧١	٠	
٢١	٤	٩٩١	٦	٠٠٦	٠	
٧١	يقبل	٨١	٦	٨٠٦	٠	
٨١	١	٠٢٢	٦	٨٠٦	٠	
٢١	يقبل	٤٨١	٥	١٧٤	٠	
٨٤	٢	٧٢٢	٢٢	٧٨٢	٠	
٨٠	(؟)	(؟)	٦	٤٠٥	٠	
١١	(؟)	(؟)	٢	٢١	٠	
٧	(؟)	(؟)	٦	٨٠٦	٠	
٧١	يقبل	٢٠١	٢١	٢٥٥	٠	
٢	(؟)	(؟)	١	٨٠	٠	
١٠	٤	١٥	١	٢٠	٠	
٢١	٤	٠٥١	٦	٠٥١	٠	
٢١	٧	٢٢	٥	٠٠١	٠	
٧١	(؟)	(؟)	٧	٢١	٠	
٧١	٤	٠٤٤	٨	٤٤	٠	
٥١	٦	٢٧٢	٧	٤١٤	٠	
٢١	٤	٠٢٢	٤	٠٢٢	٠	
٨	يقبل	٢٤	٦	٢٨١	٠	
٧	يقبل	٠٧	٧	٤١٠	٠	
٥١	٤	٠٠٦	٢	٠٠٦	٠	
٢١	يقبل	٥٢	٧	٥٥٤	٠	
٥٧	(؟)	٦٤٧	٠٧	٧٨١	٠	
٢١	يقبل	٥٥	٧	٤٢٥	٠	

الطبعة الأميرية ٢٩٥-١٩١٧-٣٠٠٠

341.1:M99mA:c.1
المؤتمر البرلماني الدولي (٣٦: ١٩٤٧
مؤتمر القاهرة، ٧-١٢ ابريل سنة ١٩٤
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
0101423

